الأدلة والبحث



سوزان هاك

ترجمة: إسلام سعد



الأدلة والبحث

نحو إعادة البناء في الإبستمولوجيا

سوزان هاك

ترجمة: إسلام سعد





الأدلة والبحث: نحو إعادة البناء في الإبستمولوجيا
تأليف: سوزان هاك
ترجمة: إسلام سعد

الطبعة الأولى: 2023
لوحة الغلاف: جيريت دو

رقم الإيداع: 1444/11961
ISBN: 978-603-91896-8-8

هذا الكتاب ترجمة لـ:
Susan Haack, *Evidence and Inquiry: Towards Reconstruction in Epistemology*
Blackwell Publishers , 1993.

Cover painting by Gerrit Dou

الآراء والأفكار الواردة في الكتاب تمثل وجهة نظر المؤلف



الناشـر:
دار معنى للنشر والتوزيع
الرياض - المملكة العربية السعودية

www.mana.net | info@manaa.net | @manaplatform

دعونا نتذكر كَم يَعُمّ بيننا الحمقى والأغبياء، وهم المنتقلون من تَطَرُّفٍ معيب إلى مقابله.

توماس ريد

Thomas Reid, *Essays on the Intellectual Powers*, VI, 4

المحتويات

ملاحظات المترجم 9

تصدير 11

مقدمة 15

1 نزعة الأسُس في مواجهة نزعة الاتّساق: ثنائيةٌ مُنْكَرة 31

2 نزعة الأسس مُقَوَّضَةً 71

3 نزعة الاتساق مُضطَّربةً 101

4 النزعة الوسيطة مُفَصَّلةً 135

5 أدلة الحواس: تفنيدات وحدوس افتراضية 175

6 المذهب الطبيعي جَلِيًّا 213

7 الأدلة ضد نزعة الثقة 251

8 الإطاحة بالنزعة العلمية الثوريّة 285

9 البراجماتية المُبْتَذَلة: تنقيب غير تنويري 331

10 نزعة الأسس المُعْتَمَدَة 369

ببلِيُوغرَافيا 405

ملاحظات المترجم

- وضعتُ كلمة (المترجم) في نهاية كل هامش أضفته.
- مخافة تحوُّل هوامش الكتاب إلى متنٍ، اكتفيت بوضع تعريفات للأفكار والنظريات والنزعات في أضيق الحدود، بالإضافة إلى قيام سوزان هاك بهذا الأمر في عدة سياقات. ويلزم التنبيه على أن هذا الكتابَ اختصاصيٌّ، لأشدّ درجة، في مجاله، ويفترض إلمام القارئ بمبادئ هذا الاختصاص.

  وفي هذا السياق أرشح للقارئ، قبل قراءة هذا الكتاب، على الأقل:

  صلاح إسماعيل، **نظرية المعرفة: مقدمة معاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2022.
- فَضَّلت وضع بعض عناوين الأبحاث والكتب كما هي، دون ترجمة، لأن اختيار بعض المرادفات للكلمات باللغة الإنجليزية يتطلب مني قراءة هذه الأعمال بإخلاص، وهو الأمر الذي كان من شأنه التسبُّب في أن تستغرق هذه الترجمة وقتًا أطول بكثير.
- أوجه شكري إلى الصديق العزيز، علي رضا، لمساعدتي على تنقية الترجمة بإخلاصٍ شديد، وأوجه الشكر كذلك إلى الأستاذة آلاء نجار التي راجَعَت، بكل دقة، سياقاتٍ من الكتاب.

إسلام سعد

الحادي عشر من يونيو 2022

الإسكندرية

تصدير

لقد كان هذا الكتابُ قيد الكتابة لسنواتٍ كثيرة. بدأتُ العملَ عليه، منذ حوالي عقد، في جامعة ووريك Warwick، وانتهيتُ منه في جامعة ميامي.

أُكْمِلَت الأجزاء الجوهرية من النسخة الأخيرة للكتاب بمساعدة ماكس أوروفيتز Max Orovitz من جامعة ميامي في صيفَي 1991 و1992.

ينتفع هذا الكتاب من العمل المُنْجَز المنشور مبكرًا، كما يطوِّره، ويراجعه مراجعةً أساسية، وفي بعض الحالات، يرفضه. ينتفع الفصل الأول من بحث «**نظريات المعرفة: إطار تحليلي** *Theories of Knowledge: an Analytic Framework*»، في دورية *Proceedings of the Aristotelian Society*، 1982-1983، ويراجعه مراجعةً أساسية. وينتفع الفصل الثاني من -ويراجع مراجعةً أساسيةً- شيء من مادة «ك. إ. لويس» C. I. Lewis، في *American Philosophy*، تحرير ماركوس سينجَر Marcus Singer، 1985. والفصلُ الرابع تطويرٌ لبحث «النزعة الوسيطة الثنائية-الجانب: نظرية جديدة في المعرفة التجريبية Double-Aspect Foundherentism: a New Theory of Empirical Knowledge»، الذي ناقشته في اجتماع «الرابطة الفلسفية الأمريكية American Philosophical Association»، في ديسمبر 1991، ونُشِرَ في دورية *Philosophy and Phenomenological Research*، 1993. ينتفع الفصل الخامس من بحثين، «إبستمولوجيا بذاتٍ عارفة Epistemology With a Knowing

«Subject»، *Review of Metaphysics*، 1979، وبحث «ما هي «مشكلة الأساس التجريبي» وهل يحلّها جوني وايدويك؟» 'What is "the Problem of Empirical Basis", and Does Johnny Wideawake Solve It?'، في **الدورية البريطانية لفلسفة العلم** *British Journal for the Philosophy of Science*، 1991. يحلُّ الفصل السادس محلَّ بحث «ملاءمة علم النفس للإبستمولوجيا The Relevance of Psychology to Epistemology»، المنشور في دورية *Metaphilosophy*، 1975، ويتجاوز المقالَ البحثيّ «وجها نزعة كواين الطبيعية The Two Faces of Quine's Naturalism»، المنشور في دورية *Synthese*، 1993. ينتفع كلٌّ من الفصل الثامن والتاسع، بدرجةٍ ما، من بحثي «Recent Obituaries of Epistemology»، المنشور في *American Philosophical Quarterly*، 1990. وآمَلُ أن يُحَسِّنَ الفصلُ العاشر، لمدى كبير، من ورقتي البحثية «إعادة بناء السفينة في أثناء الإبحار في المياه Rebuilding the Ship While Sailing on the Water»، المنشورة في كتاب *Perspectives on Quine*، تحرير: باريت وجيبسون Barrett and Gibson، 1990.

أودُّ التعبير عن شكري للعديد من الناس الذين ساعدوني، بطرقٍ مختلفة وفي مراحل مختلفة. لإلحاحه عليَّ في كتابةِ كتابٍ عن الإبستمولوجيا، إلى نيكولاس ريشر Nicholas Rescher. لقراءة [x] مقاطع ضخمة من المخطوطة، والتعليق عليها بحرص وذكاء، إلى مارك ميجوتّي Mark Migotti. للمراسلة النافعة، إلى و. ب. ألستون W. P. Alston، ودونالد كامبل Donald Campbell، وجون كلندينن John Clendinnen، ولوتشيانو فلوريدي Luciano Floridi، وبيتر هار Peter Hare، وديرك كوبلبيرغ Dirk Koppelberg، وهنري كايبورغ Henry Kyburg، وريتا نولان Rita Nolan، وهيلاري بُتْنام Hilary Putnam، وسيدني راتنر Sidney

Ratner، ورالف سليبَر Ralph Sleeper، وإرنست سوزا Ernest Sosa، وآندرو سوان Andrew Swann ـ وإلى ديفيد ستوف David Stove، أيضًا، لتوفيره الحوار الرائع الذي أصبح الآن افتتاحية الفصل التاسع. للحوارات النافعة، إلى أ. فيليبس-جريفيث A. Phillips-Griffiths وديفيد ميلَر David Miller في ووريك؛ وفي ميامي، إلى ليونارد كارير Leonard Carrier، وإدوارد إرفين Edward Erwin، وألان جولدمان Alan Goldman، وهارفي سيجل Harvey Siegel، وريستو هيلبنِن Risto Hilpinen ـ وإلى هوارد بوسبيزل Howard Pospesel، أيضًا، لصبره على تعليمي برنامج «مُعالِج الكلمات». وللتعليقات وأشكال النقد النافعة، للحضور الذين استمعوا إلى نسخ متنوعة لأجزاء من هذا العمل على مدار السنوات، وإلى أجيال من الطلاب الذين تَعَلَّموا الإبستمولوجيا معي. إلى أدريان لارنر Adrian Larner، لإلقاء دعابة ودودة عني («البروفيسورة هاك، مناصِرة المدرسة الفلسفية الطوبوغرافية ذات النزعة المنطقية الجديدة») والتي تبنّيتها باعتبارها وصفًا للذات دقيقًا. إلى لوسيا بالمر Lucia Palmer، للتعليقات الألمعية على نمطي في التفلسف الذي حَضّني على تَبَنّي عنوان لديوي في عنواني الفرعي [للكتاب]. إلى ليسيت كاستيو Lissette Castillo، لتحويل مخططاتي الخام إلى عمل فني. إلى مارك ستريكر Mark Stricker، وكيرت إرهاند Kurt Erhard، وجوان واو Joanne Waugh، للمساعدة في التنقيح والتصحيح، والهوامش، والمَراجع. إلى أليسون تروفيت Alison Truefitt لمراجعة النَّصّ وتحرير النسخة البارعَيْن.

وأهدي إهداءً أكبر إلى هوارد بيردِكْ ـ من أجل كلِّ شيء.

مقدمة

القصدُ من هذا الكتابِ أن يُمَثِّلَ مساهمةً في إبستمولوجيا المعرفة التجريبية.

ثَمّة توجُّهات فكرية رائجة في الفلسفة، الآن، تُعادي، على نحوٍ ملحوظ بوضوح، المشاريعَ التقليدية للإبستمولوجيا، وهي مشاريع تتحلّى بضجيج أصوات هائل، يأتي من متحمسين لآخر التَّطَوُّرات في العلم الإدراكيّ cognitive science أو الفيزيولوجيا العصبية neurophysiology، مرورًا بالجذريين الذي يزعمون أنهم براجماتيون جدد، لأتباع موجات الموضة الفكرية لباريس Paris، وكلهم يريدون إقناعنا بأن المشاريع التقليدية للإبستمولوجيا غير مشروعة، ومساء تَصَوُّرها بالأساس. لا أوافق على ذلك. آمَلُ نجاح العنوان الفرعي لهذا الكتاب في جعل موقعي الفكري واضحًا بالفعل: ما تحتاج إليه الإبستمولوجيا هو إعادة البناء *re*construction، وليس التفكيك *de*construction.

سأحاجّ بأنّ مشكلات التقليد الإبستمولوجي مشروعة؛ صعبة على نحوٍ قاهر، لكنها ليست غير قابلة للحلّ من حيث المبدأ. لذا، الأسئلة التي سأتصدى لها مألوفة بما يكفي؛ وأكثرها ارتباطًا بالموضوع: ما الذي يُعْتَبَر بمثابة دليل مؤيّد، قوي، مناسب [أو جيد] لاعتقادٍ ما؟ (مشروع «التفسير التفصيلي the project of explication» لمعايير الأدلة أو التسويغ، كما سأسمّيه)؛ و: ما هي الصلة بين تأييد أدلة مناسبة [جيدة] لاعتقادٍ ما تأييدًا قويًّا [متينًا] وأرجحية كَون هذا الاعتقاد صادقًا؟ («مشروع الاعتماد the

«project of ratification»). لكن الإجابات التي سأقدّمها ستَكون غير معتادة. بالخروج من أسْرِ بعض الثنائيات الكاذبة التي مَثَّلَت مصدرَ معلوماتٍ للأعمال الحديثة [في هذا المجال البحثي]، سأحاجّ بأنّه من الممكن تجاوُز الصعوبات المألوفة [التي كنت أتمنى عدم وجودها]، والتي تواجه نزعة الأسس foundationalism، ونزعة الاتساق coherentism، ونزعة الثقة reliabilism، والنزعة العقلانية النقدية critical rationalism[1]، إلخ، إلخ ــ وهي مشكلات دَعَمَت الفكرةَ القائلة بلزوم وجود أمر خاطئ ما، على نحوٍ أساسي، في كامل المشروع الفكري الإبستمولوجي.

سأُقَدِّم تفسيرًا تفصيليًّا جديدًا للتسويغ الإبستيمي epistemic justification، نظرية ليست بأُسُسِيّة ولا اتّساقِيّة من حيث البنية، وإنما «وسيطة النزعة» foundherentist، كما سأسميها، وتسمح بالتأييد المُتَبادَل المُعَمَّم بين الاعتقادات، وتسمح بمساهمة الخبرة في التسويغ التجريبي؛ ولا هي نظرية سببية على نحوٍ محض ولا منطقية على نحوٍ محض، من حيث المحتوى، وإنما هي نظرية ثنائية-الجانب، سببية على نحوٍ جزئي، وتقييمية على نحوٍ جزئي؛ وهي بالأساس تدريجية. ولا تَعتبر **المُفَسَّر** *explicandum* «(أ) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) إذا، وفقط إذا...»، وإنما تَعتبره كما يلي: «(أ) مُسَوَّغ كثيرًا/قليلًا في الاعتقاد بأن (ب) اعتمادًا على...». وسأقدِّم مقاربة جديدة لمشروع الاعتماد، وهي مقاربة لن تَكون قَبْلِيّة على نحوٍ محض ولا تجريبية على نحوٍ محض، من حيث السمة، وإنما ستَكون ذات نزعة طبيعية على نحوٍ متواضع للغاية، وتسمح بملاءمة[2] كلٍّ من الاعتبارات

(1) [ملاحظة المترجم]: العقلانية النقدية: «تشير (في فلسفة العلم) إلى مقاربة كارل ر. بوبر، إن فُهِمَت باعتبارها تقول إنَّ العلمَ مشروعٌ فكريٌّ عقلاني، وأن ما يجعلها كذلك انفتاحها على النقد». انظر: Haack, S. (2014). *Evidence Matters: Science, Proof, and Truth in the Law* (Law in Context). Cambridge: Cambridge University Press. P. 382.

(2) وهي ملاءمة مُساهِمة.

التجريبية عن القدرات والحدود الإدراكية لدى البشر، واعتبارات السمة الاستنباطية المنطقية.

فيما يلي، سأستعين، بقَدرٍ كبير، بمماثلة أحجية الكلمات المتقاطعة، التي سأحاج بأنها تُمَثِّل البنيةَ الصادقة [أو الحقيقية] لعلاقات التأييد الدليليّ evidential support تمثيلًا أفضل من نموذج برهان رياضي، والأخير موطَّد بمتانة في التقليد الأُسُسيِّ النزعة. تُلقي هذه المماثلة -إن كنتُ على صواب- الضوءَ على الكيفية التي يمكن من خلالها وجود تأييد متبادَل بين الاعتقادات دون الوقوع في الدور الشرس vicious circularity. لكنها، كذلك، تُنْذِر بصعوبة مُحَدَّدة تتعلق بترتيب الكتاب. أنا غير قادرة على السير وَفق أسلوب خطي بسيط، لكنني أجد نفسي مضطرة إلى التقدُّم ثم العودة، أحبُك وأُشابِك الخيوط المتصلة ببعضها في حجتي.

بالإضافة إلى ذلك، ولأنني أحاول تجاوُز الثنائيات الكاذبة [أو الزائفة] التي وَفَّرَت معلوماتٍ لأغلب العمل المُنجَز حديثًا [في هذا الاختصاص]، ليس خيارًا متاحًا بالنسبة إليَّ تنظيمُ ما ينبغي لي قوله عن طريقة، مثلًا، كتاب بونجور BonJour «**بنية المعرفة التجريبية** *The Structure of Empirical Knowledge*»، وهي طريقة أنيقة، وتعتمد على ثنائيتَيْن توأم لنزعة الأسس مقابل نزعة الاتساق والنزعة الخارجية externalism مقابل النزعة الداخلية internalism ـ وأول ثنائية منهما غير مُسْتَنْفِدة، والثنائية الثانية ليست متينة بالقدر الكافي لتكون مؤثرة بالفعل. والخيار التالي ليس متاحًا لي بسبب الروابط البينية المعقدة بين الثنائيات المرفوضة: تشييد [وَفق تخطيط] ما ينبغي لي قوله، أولًا، من خلال تفسير أسباب، وعواقب، رفض ثنائية ما، ثُمَّ، أسباب، وعواقب، رفض الثنائية التالية، وهكذا تباعًا.

إن حلمَ تمثيل حجتي مُغْرٍ، وَفق نمط مسرحي [كالذي يميِّز الأوبرا]،

في وجود ثيمات مختلفة وكذلك متصلة ببعضها، وتُغَنَّى بأصواتٍ مختلفة في الوقت نفسه، لكنه بالطبع، مما لا يُدْرَك. بدلًا من ذلك، ولأنه لا خيار لديَّ سوى كتابة كتابٍ وَفق النمط الخطي للكُتُب، فلا خيار لديَّ، أيضًا، سوى الإقرار بوجود استباقات، لا مفر منها، وتأتي بنحوٍ أكثر من المعتاد، تتعلق بمباحث يُبانُ عنها لاحقًا إبانةً لائقة، والعودة إلى خطوات قائمة على الحجاج صوب مباحث قُدِّمَت بالفعل للكشف عن روابطها البينية مع الأفكار المُقَدَّمة بالفعل. أقدِّم هنا خريطةً أوَّلِيّة للمسار، المتعرج إلى حَدٍّ ما، الذي سأسلكه، ولا أحاول اختبار صبر القارئ أكثر مما هو حتمي الحدوث بالفعل.

أبدأ (الفصل الأول) بالتركيز على الخصومة المألوفة لـ نزعة الأسس مقابل نزعة الاتساق، وأقَدِّم تقريرًا دقيقًا قدر الإمكان للنُسخ المتعددة لكلِّ نمط للنظرية، وتقريرًا واضحًا قدر الإمكان للحجج التي يستعملها كل فريق ضد الآخر. أحاجّ، في الواقع، بأن الفريقين كليهما لديهما حجج نقدية مناسبة [أو جيدة]؛ ولن تحسم أيٌّ من النظريتين المسألةَ. لكنهما لا يستنفدان المجال؛ يتبقى احتمال ثالث، وهو النزعة الوسيطة، وينبغي اكتشافه، ويمكنه تحمُّل أقوى حجج مناصري نزعة الاتساق ضد نزعة الأسس، والعكس صحيح.

لتخفيف تجريد هذه المراوغة الافتتاحية إلى حَدٍّ ما، أقدِّم بعد ذلك دراسات-حالة مُفَصَّلة لمشاريع فلسفية أُسُسِيّة واتّساقيّة مُحَدَّدة. أولًا، (الفصل الثاني) نقدٌ لنظرية ك. إ. لويس C. I. Lewis الأُسُسِيّة، وهو نقدٌ يبدأ بإثبات أن حجج لويس لا تُثْبِت نزعة الأسس، وإنما تؤكد دور الخبرة في التسويغ التجريبي، وهو دور ضروري بالقطع [أي، لا غنى عنه]؛ ويمضي النقد بإظهار أن وعي لويس، وهو وعي نسبته 50%، بهذا الأمر، يَحُضّه على إجراء تعديلات تقوده بعيدًا عن نزعة الأسس، في اتجاه النزعة الوسيطة.

تاليًا، (الفصل الثالث) نقدٌ لنظرية بونجور في الاتساق، وهو نقدٌ يبدأ بإثبات انهزام [أو سقوط] تقرير بونجور أمام الاعتراض المألوف القائل إن الاتساق داخل مجموعة-اعتقاد غير كافٍ لضمان وجود أي رابط مع العالَم؛ وهو النقد الذي يمضي عبر إثبات أن وعي بونجور، وهو وعي نسبته 50%، بهذا الأمر يغريه بالدخول في التِباس، وهو التباس يُحَلُّ بالطريقة الوحيدة التي تَعِدُ بأي نجاح في مشروع الاعتماد، كما يقوده هذا الالتباس، كذلك، بعيدًا عن نزعة الاتساق، في اتجاه النزعة الوسيطة. ثُمَّ يليه نقدٌ لدفاع ديفيدسون Davidson عن نزعة الاتساق -ليس، بالطبع، لتحقيق أغراض الاكتمال، لأن إجراءَ استقصاء شامل أمرٌ مستحيل على نحوٍ واضح- وإنما، بالأحرى، لإثبات كيفية لزوم أن يَكون الافتراض -القائل بلزوم أن يَكون التسويغ إما منطقيًا على نحوٍ محض وإما خلاف ذلك، مفهومًا سببيًّا على نحوٍ محض- مساهمًا في خلق الوهم القائل إنّ نزعة الأسس ونزعة الاتساق تستنفدان كلّ الخيارات.

ثم يحين وقت الصياغة التفصيلية لنمط نظريتي الوسيط (الفصل الرابع). وهنا ستتلاقى عدة مباحث رئيسة: سمة التسويغ التدريجية؛ والتمييز بين معنيَي حالة ومحتوى «اعتقادٍ» والحاجة لتصوُّر ثنائي-الجانب للدليل؛ وبنية النزعة الوسيطة للنظرية ومُماثَلة الكلمات المتقاطعة التي تمدّها بالمعلومات. يستهل هذا الأمرُ إسهامي الإيجابي لمشروع التفسير التفصيلي.

بما أن جزءًا كبيرًا من الحجة ضد النظريات المتنافسة تقليديًّا يتمثل في إخفاق هذه النظريات، على نحوٍ كاف، لتعليل ملاءمة الخبرة للتسويغ التجريبي (لا يمكن لنزعة الاتساق السماح بدور للخبرة، وتسمح به نزعة الأسس، لكنه، فقط، دور مُقْحَم مُتَكَلِّف)، يتطلب تقريرُ النزعة الوسيطة لدليل الحواس بالأخص صياغةً تفصيلية متأنية. وهذا الأمر مُضْطَلَع به

في الفصل الخامس، باستعمال[3] دراسة-حالة «للإبستمولوجيا دون ذات عارفة»، وهي إبستمولوجيا بوبريّة [نسبة إلى كارل بوبر Karl Popper]، وباستعمال واحدة من عراقيلها الأساسية، أقصد «مشكلة الأساس التجريبي». يُقوّي دعواي -القائلة إن بوبر لم يكتفِ بعدم حل هذه المشكلة، وإنما هي غير قابلة للحل داخل إطار بوبريّ Popperian – تحليلٌ لإخفاق جهد الإنقاذ الأخير لدى واتكنز Watkins. إن تشخيصَ وحَلَّ الطريق البوبريّ المسدود أمرٌ ممكنٌ داخل النزعة الوسيطة لأن النزعة الوسيطة تتجاوز ثنائيات بوبر للمقاربة السببيّة مقابل المقاربة المنطقيّة والمقاربة الاستقرائيّة مقابل المقاربة الاستنباطية. ولأن تصوُّرها للإدراك الحسيّ واقعيّ النزعة لمدى أكبر، وأكثر واقعية، من نظرية المعطى-الحسيّ sense-datum theory التي يلجأ إليها واتكنز اضطراريًّا.

من جهة، تؤيد حجةٌ تقريري (وهو تقرير بيرسيّ Peircean [نسبة إلى بيرس Peirce] لمدى واسع) عن الإدراك الحسيّ، وهي حجةٌ تقول إن الثنائيات المألوفة للنظريات المباشرة في الإدراك الحسيّ مقابل النظريات غير المباشرة في الإدراك الحسيّ، والتَّصَوُّرات الواقعية النزعة مقابل التَّصَوُّرات غير الواقعية النزعة، غير مصقولة، وإن الصدق واقع بين الخصوم المعتادين؛ ومن الجهة الأخرى، تقريري مؤيَّد من جانب توافقه مع بعض التنظير السيكولوجي المعقول. وعلى النقيض، لا يحفز العملُ السيكولوجي المُنْجَز (الذي يشير إليه واتكنز) تقريرَ واتكنز، تحفيزًا واضحًا؛ وتخالف أشكالُ استعانته بعلم النفس الترتيبَ الإبستيمي الذي تتطلبه مقاربته البوبريّة، لكن مقاربتي لا تمر بهذا الأمر.

كما تشير آخر جملتين، وكما تدلان، تقريري، بمعنى ما، إبستمولوجيا طبيعية النزعة naturalistic: ليس قَبْلِيًّا على نحوٍ كليّ، لأنه يعتمد على

(3) وهو استعمال بهدف إبراز التباين.

افتراضات تجريبية تتعلق بالحدود والقدرات الإدراكية لدى البشر، وهو، مِن ثَمَّ، يُقِرُّ بملاءمة[4] الإبستمولوجيا لدراسات الإدراك الطبيعية-العلمية. لكن هذه النزعة الطبيعية المتواضعة تختلف اختلافًا كبيرًا عن المقاربات العلمية الأشد جذرية بكثير، وعنوانها كذلك، «الإبستمولوجيا الطبيعية النزعة». لذا يبدأ الفصل السادس بالتمييز بين أنماط متعددة للنزعة الطبيعية: وأهمها، نمط النزعة الطبيعية الإصلاحي البَعْدِيّ، والذي يَكون تقريري نسخةً مُقَيَّدة منه؛ ونمط النزعة الطبيعية الإصلاحية العلمية الذي يؤكد إمكان تسليم المشكلات الإبستمولوجية المألوفة للعلوم، لتتولى حلّها؛ ونمط النزعة الطبيعية العلمية الثورية الذي يؤكد أنّ المشكلاتِ الإبستمولوجية المألوفة غيرُ مشروعة، وينبغي أن تحل محلها مشاريع طبيعية-علمية جديدة. أغلب هذا الفصل مُكَرَّس لإثبات التالي: كيف لالتباسٍ في استعمال كواين Quine (1908-2000) لـ «علم science»، بين «معرفتنا التجريبية المُفْتَرَضة*»[5] و«العلوم الطبيعية»، أن يؤدي به إلى الانتقال من نزعة طبيعية بَعْدِيّة إصلاحية ابتدائية («الإبستمولوجيا جزء من معرفتنا التجريبية المُفْتَرَضة*») لنزعة علمية إصلاحية («الإبستمولوجيا جزء من العلوم الطبيعية للإدراك»)؛ وبعد ذلك، تحت ضغط من لا-معقولية الفكرة القائلة إن علم النفس، أو الأحياء، أو أيّ علم طبيعي، يمكنه إخبارنا، على سبيل المثال، بسبب كَون القدرة التنبؤية دالة على صدق نظريةٍ، إلى نزعةٍ علمية ثورية تُرَقَّى فيها المشكلات الإبستمولوجية القديمة فتصبح مشاريع جديدة تقبل الحلّ **بالفعل** من خلال العلوم sciences.

بإجراء كواين لنقلته الأولى، من نزعة طبيعية بَعْدِيّة إلى نزعة طبيعية

---

(4) وهي ملاءمة مُساهِمة.

(5) «افتراض*» هو اختياري لترجمة presumption، وهو الافتراض الصادق على أساس الاحتمال، أي إن صدقه غير معلوم بالتأكيد، وهو، في الغالب، افتراض مُسبَق. ويمكن ترجمته إلى: افتراض احتمالي. (المترجم).

إصلاحية علمية، ينقل تركيزه كذلك من مفهوم الدليل صوب الموثوقية في عمليات تشكيل-الاعتقاد. وكما يوحي هذا الأمرُ، يبدو أن الفكرة، القائلة إن الأسئلة الإبستمولوجية الأساسية يمكن حلّها في نطاق علوم الإدراك، تجد بيئتها الأكثر ملاءمة في سياق تَصَوُّر موثوق فيه reliabilist للتسويغ. لذا، في الفصل السابع، أستغل الفرصة لتفسير سبب أن مزايا نزعة الثقة reliabilism، على حساب نزعتي الوسيطة الدليلية، ظاهريةٌ أكثر من كونها حقيقية، قبل محاجتي بأنه حتى إذا كانت نزعةُ الثقة صحيحةً، سيَكون من الخطأ تخيُّل -وهو ما يدَّعيه ألفين جولدمان Alvin Goldman- أن مسؤولية علم النفس تتمثَّل في توفير نظرية أساسية للتسويغ للحكم بين نزعة الأسس ونزعة الاتساق، لتحديد إذا ما كان ثَمّة شيء يُعْتَبَر بمثابة معرفة قَبْلِيّة، إلخ، إلخ.

سيفهم القارئُ المنتبه من نغمة نقاشي لجولدمان شكِّي في أن آماله بوجود تعاون وثيق للإبستمولوجيا مع المجال المرموق لمدى أكبر، وهو علم النفس الإدراكي cognitive psychology، تحفّزها حججٌ جيدة أقل من تحفيز أسلوب فكري [رائج] لها. يجد هذا الأسلوب [الرائج] تعبيرًا أشدّ جذرية، وغريبًا بالفعل، في العمل الذي أنجزه بعض الثوريين حديثًا والذين، في ادّعائهم بأنهم يمثّلون أوج التقليد الجديد للإبستمولوجيا الطبيعية النزعة، يحتجّون بإثبات العمل المُنْجَز حديثًا في علوم الإدراك إساءة تصوُّر المشاريع التقليدية للإبستمولوجيا إساءة كليّة. بالتوقُّف برهة لفَكِّ اشتباك هذه الحجج الخاصة بالطبيعيين العلميين النزعة الثوريين مع خَطابتها، أحاجّ (في الفصل الثامن) بأن العمل المُنْجَز في علم النفس الإدراكي والذكاء الاصطناعي AI الذي يلجأ إليه ستِشْ Stich، والعمل المُنْجَز في الفيزيولوجيا العصبية الاتصاليّة connectionist neurophysiology الذي يلجأ إليه آل تشيرشلاند Churchlands، ليس لديهما أيّ ميل لاقتراح، كما يدَّعيان،

أن الناس ليس لديهم اعتقادات. ليس العلمُ، وإنما التَّصَوُّرات المسبقة في فلسفة العقل، هي التي تعتمد عليها دعوى اللا-اعتقاد no-belief thesis؛ وأحتجّ بأن هذه التَّصَوُّراتِ المسبقةَ كاذبةٌ (إصرار بول تشيرشلاند Paul Churchland على أن الحالات القصدية حقيقية فقط إذا كانت «قابلة للرَّدِّ بيُسرٍ» smoothly reducible إلى الحالات الفيزيائية، وإصرار ستِشْ على أنها حقيقية فقط إذا كانت «قابلة للوصف على نحوٍ مستقلّ ذاتيًّا»). بعد استغلال الفرصة للإبانة عن تقريري في الاعتقاد القائم على توسُّط-العلامة sign-mediation ولإثبات توافقه مع تصوُّر للكائنات البشرية باعتبارها كائنات عضوية فيزيائية في بيئة فيزيائية، أُكْمِلُ الحجةَ ضد النزعة العلمية الثورية بإثبات أن موقع ستِشْ وتشيرشلاند ليس غير مُسَوَّغ فقط، وإنما مهزوم ذاتيًّا.

على الرغم من ذلك، ليست مهمةُ الدفاع عن مشروعية الإبستمولوجيا مكتملةً حتى الآن. منذ صدور كتاب «**الفلسفة ومرآة الطبيعة** *Philosophy and the Mirror of nature*»، أكَّدَ رورتي Rorty على إساءة تَصَوُّر المشاريع الإبستمولوجية التقليدية، وأنه ينبغي التخلِّي عنها ببساطة؛ والآن أتمم ستِشْ نقل ولائه من النزعة العلمية الثورية إلى الحزب البراجماتي المُبْتَذَل. هدفُ الفصل التاسع إثبات أن الاثنين ليس لدى أيهما أيّ حجج مناسبة [أو جيدة] ضد الإبستمولوجيا؛ وأن فقر الطوباويات ما بعد الإبستمولوجية لدى هؤلاء الثوريين يدل، بوضوح، على مدى العجز عن الاستغناء عن الإبستمولوجيا حقًّا، لأن فلسفة رورتي «المُوَجَّهة فكريًّا» تخفي [كقناع] نزعة تهكُّمِيّة cynicism ليس مِنْ شأنها تقويض الإبستمولوجيا فقط، وإنما تقويض كلِّ أشكال البحث، بينما يتكشَّف أن الإبستمولوجيا بعد-التحليلية المتحررة لستِشْ تكمن في بحث عن تقنيات أكفأ لخداع-الذات. يوفِّر نقدُ رورتي فرصة تحليل نقدي لنزعة السياق contextualism،

والنزعة النسبية relativism، والنزعة القبَلِيّة tribalism ونزعة المواضعة conventionalism في الإبستمولوجيا، كما يوفِّر فرصة لتصنيف تَصَوُّرات الصدق ـ اللا واقعية irrealist، والبراجماتية pragmatist، والواقعية للحَدِّ الأدنى minimally realist، والواقعية بقوة strongly realist والترنسندنتالية transcendentalist. يُوفِّر نقدُ ستِشْ فرصةً للتَّقَصيّ عن الروابط الداخلية بين مبادئ الاعتقاد، والتسويغ، والبحث والصدق، وتفسير سبب كَون الصدق ذا قيمة. أخيرًا، إنَّ التَّحَدِّي الواضح في إشارتي لهؤلاء الكُتّاب بوصفهم «براجماتيين مُبْتَذَلِين» يُحْتَج به احتجاجًا واضحًا، من جهة كون ادّعائهم بأنهم الأحفاد الفلسفيون للبراجماتيين الكلاسيكيين غير مُبَرَّر.

تفشل محاولاتُ البراجماتيين المُبْتَذَلِين لتقويض مشروع الاعتماد؛ فمن المعقول (**مع احترامي** لرورتي) السؤال إذا ما كانت هذه المعايير للتسويغ أو تلك دالة على الصدق، والدلالة على الصدق هي (**مع احترامي** لستِشْ) ما تحتاج إلى أن تَكونه معايير التسويغ لتَكون مناسبة [جيدة]. إذن، تتمثل المهمة المتبقية في تقديم أيّ طمأنة بمقدوري الإتيان بها من جهة أن معايير النزعة الوسيطة دالة على الصدق truth-indicative **بالفعل** (الفصل العاشر). ومن باب التمهيد، أميّز مشروعي الفكري، الذي يركّز على معايير الأدلة أو التسويغ، عن المشروع الفكري لإعطاء إرشادات لإجراء البحث؛ والمحاجّة بأنه، بينما قد يَكون ثَمَّ نوع من التَّعَدُّدِيّة ربما يكون معقولًا من جهة الأخير، فالدعوى الرائجة، القائلة إن الثقافات والمجتمعات المختلفة لديها مقاييس للأدلة متباينة تباينًا واسع المدى، هي، على الأقل، مُبالَغة، ومن المُحْتَمَل أن تَكون كاذبة بالكلية. يتفق ذلك الأمرُ مع الاعتماد الجزئي لاعتمادي ratification لمعايير النزعة الوسيطة على dependence افتراضات مُسبقة تجريبية تتعلق بالقدرات الإدراكية لدى البشر، أقصد،

لدى كل البشر العاديين. هذا هو المُكَوِّن البَعْدِيّ لحجتي الاعتمادية، وهو الجزء الذي يركّز على تقرير النزعة الوسيطة للأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] experiential. أما الجزء الآخر، وهو الجزء الذي يركّز على تمييز النزعة الوسيطة للتأييد الدليليّ، سيَكون، بالأحرى، ذا سمة منطقية، استنباطية.

يمثِّل البرهان الذي يحاول ديكارت Descartes الإتيان به جهدًا اعتماديًّا ratificatory كلاسيكيًا، وهو إثبات أنّ ما يتصوره على نحوٍ واضح ومتميز صادقٌ. لا أطمح لهذه الدرجة، لكنني أستهدف، فقط، منح أسباب لرؤية أن -إذا كان ثَمّة أيّ دلالة على الصدق ممكنة بالنسبة إلينا- استيفاءَ معايير النزعة الوسيطة دلالةٌ على صدق اعتقادٍ. لو كنتُ على صواب، يمكن تحقيق هذه المهمة، وهي مهمة أكثر تواضعًا، دون التضحية بالواقعية من جهة الصدق، ودون الحجاج في دورٍ شرس.

عمومًا، آمَلُ عدم وجود حاجة إلى تفسير تفصيلي لاختياري هذه المواضيع. لكن، ثَمّة مسائل متداخلة [متقاربة] ينبغي لي تفسير تجاهلي لها: السؤال عن تحليل المعرفة، عن علاقة المعرفة بالاعتقاد الصادق المُسَوَّغ، وحلّ «مفارقات جيتير» Gettier paradoxes[6]. غالبًا لن أتطرق إلى هذه السلسلة المتصلة من المشكلات، ولن أمنحها ذلك الموقع المركزي الذي تتمتع به في بعض الأعمال المعاصرة. يرجع ذلك جزئيًا إلى أنني أجد القليل نسبيًّا مما يمكن قوله بالفعل إزاء هذا الأمر؛ ويرجع جزئيًا، كذلك، إلى أن القليل الذي ينبغي لي قوله بخصوص ذلك الأمر هو، بمعنى ما، سلبيٌّ:

(6) [ملاحظة المترجم]: «تشير إلى أمثلة-مضادة مُدَّعاة أوردها إدموند جيتير في عام 1963 على التعريف الفلسفي التقليديّ للمعرفة باعتبارها اعتقادًا صادقًا مُسَوَّغًا. وغالبًا ما يُشار إلى أمثلة-مضادة مُدَّعاة لاحقة طَوَّرها آخرون، ردًّا على تعديل مُقْتَرَح للتعريف كي يتلاءم مع الأمثلة-المضادة الأصلية بـ مفارقات من «نوع-جيتير»». انظر:

Haack, S. (2014), *op. cit.*, p. 385.

دعونا نتذكر كَم يَعُمّ بيننا الحمقى والأغبياء، وهم المنتقلون من تَطَرُّفٍ معيب إلى مقابله.

توماس ريد

Thomas Reid, *Essays on the Intellectual Powers*, VI, 4

يقول حدسي الافتراضي بنشوء «المفارقات» من نوع-جيتير بسبب انعدام التطابق بين مفهوم المعرفة، وهو مفهوم قطعي categorical، على الرغم من كونه ضبابيًّا ومُتَحَوِّلًا، ومفهوم التسويغ الذي يَكون تدريجيًّا بالأساس. إذا كان الأمرُ كذلك، قد لا يَكون ثَمَّ تحليل مُرْضٍ حدسيًّا للمعرفة كان بإمكاننا حيازته، وليس ثَمَّ خط واضح يفصل بين الحالات التي حينها يعرف شخصٌ، والحالات التي حينها لا يعرف، وليس ثَمّة نقطة اتزان مثالية تمنع حيازتنا للمعرفة بضربة حظ بدون منع [إمكان] حيازتنا للمعرفة بالكليّة. وبالنسبة إليَّ، على أيّة حال، يبدو السؤال التالي: ما الذي يُعْتَبَر بمثابة دليل أفضل أو أسوأ للاعتقاد بأنّ شيئًا ما؟ أعمق وأهمّ في الوقت نفسه من السؤال: بافتراض أن ما يعرفه المرءُ صادق، ما مدى جودة دليل المرء الذي ينبغي الوصول إليه قبل أن يُعَتَبَر شخص ما بمثابة عارف؟[7] (بالفعل، أشكّ في أن جزءًا من تفسير إزالة الأوهام، وهي إزالة راهنة، تجاه الإبستمولوجيا ما هو إلا ملل واضح من مشكلة جيتير).

لقد ركّزت الكتاب على (ما أعتبره بمثابة) أسئلة إبستمولوجية مهمة ومثيرة للاهتمام. لقد تبنّيتُ بنيةً منسجمة مع مخطط التأييد الدليليّ الذي

(7) يمثِّل جيتير نقطةَ البدء لهذه المسائل المتداخلة [المتقاربة]، في ورقته البحثية «**هل الاعتقاد الصادق المُسَوَّغ معرفة؟** *Is Justified True Belief Knowledge?*»، على الرغم من استوقاع رَسِل للنقطة الأساسية في فصل «المعرفة، والخطأ، والرأي المُحْتَمَل Knowledge, Error and Probable Opinion»، [في كتابه: «**مشكلات الفلسفة** *The Problems of Philosophy*»]: ويستقصي شوب Shope الوضعَ القائم في كتاب «**تحليل المعرفة** *The Analysis of Knowing*» اعتبارًا من عام 1983. لموقفي تجاه هذه المسائل شيءٌ مشترك مع فكرة عبَّر عنها آير قبل نشر ورقة جيتير البحثية، في كتاب «**مشكلة المعرفة** *The Problem of Knowledge*»، ص. 34:

> تتمثل المشكلة الأساسية في توضيح وتقييم الأسس التي عليها... يؤتى بادّعاءات المعرفة... إنه لسؤال غير مهم نسبيًّا، أقصد السؤال المتعلق بماهية العناوين التي تضعها عليها.

ولموقفي شيء مشترك مع الاستنتاج، على الرغم من وجود شيء مشترك لمدى أقل بالنسبة إلى الحجج، الموجود في بحث [ريتشارد] كيركام Kirkham (1955 -...)، «**هل تتأسس مشكلة جيتير على خطأ؟** *Does the Gettier Problem Rest on a Mistake?*».

تقترحه مماثَلة أحجية الكلمات المتقاطعة، وهي تيمة متكررة. كان ليعجبني، كذلك، أن أكتب بنغمة تليق بالاتجاه ذي نزعة إمكان الخطأ fallibilistic على نحوٍ مُعَمَّم للموقع الفكري الذي أقدّمه؛ لكن، كان لفعل ذلك أن يتعارض كثيرًا مع مواضعات الكتابة الفلسفية المعاصرة، باعتباره يخاطر بالحديث بطريقة مختلفة للغاية، فلا يُسْتَمَع إليها نهائيًا. لذا، أحيانًا أبدو واثقة أكثر مما أشعر.

من المُحَتَّم أن جانبًا من كلّ ما أقدمه سيثير غيظ بعض القراء، وربما سيعزل البعض منهم تمامًا. لكنني لا أعتذر على التزامي المدرسة الفلسفية الطوبوغرافية ذات النزعة المنطقية الجديدة Neologistic Typographical School of Philosophy. ولأن الكثير من الثنائيات المألوفة والتصنيفات في المجال منعت التَّقَدُّمَ بالفعل، أُلْزِمْتُ ابتكار شبكة جديدة من أشكال التمييز والتصنيفات أعمل وَفقها؛ وتعبيراتي المُوَلَّدة [أو المُحدَثة] وابتكاراتي الطوبوغرافية هما أفضل وسيلة أمتلكها للحفاظ على حالة غياب-المقياس لأشكال التمييز المعنية وهذه التصنيفات تجاه عقل القارئ، وعقلي. أندم على التضحية بالبساطة وانسياب الكلام، لكن لا يمكنني تجنُّبها؛ ولقد حاولت تقليل مخاطرة اللا-معقولية للحَدِّ الأدنى من خلال الدفاع عن لغتي الاصطلاحية بالقدر الممكن من الحرص، وبتحديدي في الثبت لمواقع التعريفات.

لأنّ تعقُّد المسائل المُناقَشة -ومعها الحاجة إلى تعبيرات مُوَلَّدة [أومُحدَثة] كثيرة- أحيانًا يدفع حججي، لمدى خطير، قريبًا من عتبة ما يمكنني أن أتوقَّع على نحوٍ معقول من القارئ التساهل معه [أو تحمُّله]، فلم أميّز بالفعل حروف الجملة المُسْتَعْمَلة عن المذكورة طوبوغرافيًا (باستثناء الحالات التي يَكون فيها التمييز أمرًا حيويًا وحاسمًا للحجة التي أشتغل عليها)، لأن المقصود عادة ما يَكون واضحًا من السياق. ولم أُعَقِّد كلّ ما أقدّمه بإحلال

«هو»، الخاصة باللغة الإنجليزية النموذجيّة، بـ«هو أو هي»، ولا أعدت بناء الجُمَل لتجنُّب الحاجة إلى استخدام أيّ ضمير. على الرغم من ذلك، ينبغي أن يَكون من الواضح، أنني أرى بالطبع أن النساء ذواتٌ عارفة لمدى لا يقل عن الرجال.

لكن ربما، هذه الأيام، ليس من الواضح -على العكس من بعض مناصري «الإبستمولوجيا النسويّة»[8]- أنني لا أرى أن النساء قادرات على الإتيان بأشكال فهم دقيق وعميق[9] ثورية لنظرية المعرفة ليست متاحة، أو ليست متاحة بيسر، بالنسبة إلى الرجال. لو أنني واثقة من شيءٍ بعد سنوات كثيرة من العمل حاضرة في هذا الكتاب، فهو أن أسئلة الإبستمولوجيا صعبة، صعبة جدًّا، بالنسبة إلى أيّ فيلسوف، ذكرًا أكان أم أنثى، كي يجيب عليها أو حتى كي يوضحها توضيحًا كبيرًا.

على الرغم من ذلك، لا شكّ أن «الإبستمولوجيين النسويين» سيرون أن هذا الكِتاب ذو بلادة مُتَعَمَّدة على المستوى السياسي ولا شكّ، كذلك، في أن يرى الأُسُسيّون والاتّساقيون من كل طراز هذا الكتابَ جذريًّا للغاية، بينما الذين يعتقدون أن الإبستمولوجيا مساء تَصَوُّرها سيرون أن هذا الكتاب ليس جذريًّا بما يكفي. والذين يتبنون النزعة الطبيعية لمدى أكبر، أو النزعة العلمية لمدى أكبر، مني، سيرون أن هذا الكتاب يتعامل مع علوم الإدراك باعتبارها غير مهمة، بينما سيرى الذين يتبنون النزعة الطبيعية

(8) انظر على سبيل المثال الأوراق البحثية التالية:
Flax and Hartsock in Harding and Hintikka, Discovering Reality; Harding, Whose Science? Whose Knowledge?, pp. 41 , 278, 280; Jaggar, 'Love and Knowledge: Emotion in a Feminist Epistemology', p. 1 46; Haraway, 'Situated Knowledges'.
أحتج في بحث «تَفَكُّرات إبستمولوجية لنَسَويّة قديمة **Epistemological Reflections of an Old Feminist**» بأن «'الإبستمولوجيا النَّسَوِيّة' مُساء تَصَوُّرها. قارن كذلك مع قراءتي لـ:
Harding and Hintikka, *Discovering Reality*, and *'Science «From a Feminist Perspective'»*.

(9) في هذا السياق بمعنى: قوة الإدراك والفطنة. (المترجم).

لمدى أقل مني أن هذا الكتابَ يمنح علوم الإدراك من الأهمية ما هو أكثر من اللازم.

لكني آمَلُ وجود بعض المتفقين معي على أن أسئلة الإبستمولوجيا مناسبة [أو جيدة]، وهي أسئلة صعبة لم تُجِب عليها النظرياتُ الإبستمولوجية المألوفة (الأُسُسِيّة، إلخ) على نحوٍ مُرْضٍ، ولا يمكن للعلم وحده الإجابة عليها؛ والذين يتعاطفون، من ثَمَّ، مع تَصَوُّري عما يُحْتاج إلى فعله. والذين يشاركونني احترام العمل الإبستمولوجي الذي أنجزه البراجماتيون الكلاسيكيون، بالأخص العمل الإبستمولوجي الذي أنجزه بيرس (الذي لم أكتسب منه الميل إلى الإتيان بتعبيرات مُوَلَّدة [أو مُحدَثة] فقط، بل تعلَّمت منه أغلب اللبِّ الإبستمولوجي)، وكذلك العمل الإبستمولوجي الذي أنجزه [وليام] جيمس James (1842-1910)، وبمقدار أقل، العمل الإبستمولوجي الذي أنجزه ديوي Dewey (1859-1952) (الذي منه اسْتَعَرْتُ «**نحو إعادة البناء...**»)[10]، سآمَلُ في أن يجدوا بعض إجاباتي ملائمة، وأثقُ أنهم سيشاركونني الإعراض عن الصورة الكاريكاتورية المُبْتَذَلة للبراجماتية، وهي الصورة الرائجة الآن.

في أفضل الأحوال، بالطبع، آمَلُ أن أحلَّ بعض المشكلات الإبستمولوجية. لكنني على دراية تامة بالفجوات الموجودة في حججي، وبأشكال غياب الدقة في تصنيفاتي وأشكال تمييزي، وبالمسائل المَخفية. لذا آمل على الأقل في أنني طَوَّرتُ الحجج وَفق طرق ستساعد شخصًا آخر على حلِّ تلك المشكلات، متذكرةً ملاحظة بيرس التي تقول إنّه «في اقتحام قلعة الصدق، يقف المرءُ على أكتاف شخصٍ آخر أخفق وَفق الاستيعاب المعتاد، لكنه نجح بالفعل بفضل إخفاق هذا الشخص الآخر»[11].

(10) Dewey, *Reconstruction in Philosophy.*

(11) Peirce, *Collected Papers*, 7.51.

1

نزعة الأسُس في مواجهة نزعة الاتّساق: ثنائيةٌ مُنْكَرة

يبدو المرءُ مُجْبَرًا على الاختيار بين صورةِ فيلٍ يجلسُ على سلحفاة (ما الذي يحمل السلحفاةَ؟) وصورة ثعبانِ المعرفة الهيجلي[1] الهائل، وذيله في فمه (من أين يبدأ؟). لا هذا ولا ذاك.

~ سيلارز Sellars (1912-1989)

«التجريبية وفلسفة العقل Empiricism and the Philosophy of Mind»[2]

في يومٍ من الأيام –وفي الحقيقة، لم يكن هذا اليوم ببعيدٍ– لم يكن ثَمَّ جدلٌ حول شرعية الإبستمولوجيا، وكانت أهميةُ مفاهيم مثل الأدلة والأسباب والتبرير warrant والتسويغ justification[3] للإبستمولوجيا حقيقةً واقعةً. وكان السؤالُ عن ميزات نظريتَي التسويغ الأُسُسِيّة والاتِّساقِيّة بالمقارنة بينهما مُقَرًّا به باعتباره مسألةً مهمةً. أما الآن، يبدو أن التَّحَرُّر من الأوهام يَسود المشهد. يصر أشدُّ المتحررين على أن مشكلاتِ الإبستمولوجيا مُساء تصوُّرها ويجب نبذها بالكُلّية، أو، ينبغي أن تَحِلَّ الأسئلة العلمية الطبيعية المتعلقة بالإدراك الإنساني محلها. أما المتحررون قليلًا، وعلى

(1) نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيجل Hegel (1770-1831). (المترجم).

(2) Sellars, ‹Empiricism and the Philosophy of Mind›, p. 1 70.

(3) نحتاج إلى التأكيد على أن مصطلحَي warrant وjustification يُستخدمان على نحوٍ مترادف عند أساتذة الإبستمولوجيا، وسيتضح ذلك في فصول الكتاب. (المترجم).

الرغم من استمرار رغبتهم في الانخراط في الإبستمولوجيا، يريدون تحويلَ الانتباه بعيدًا عن مفاهيم الأدلة أو التسويغ صوب مبادئ أحدث عهدًا: الفضيلة الإبستيمية epistemic virtue، ربما، أو المعلومات الإبستيمية. حتى الذين يستمرون في الإقرار بمركزية مفاهيم الأدلة والتسويغ لدرجة عدم إمكان تجاهُل هذه المفاهيم، غالبًا ما يتحررون بالقدر الكافي لينشدوا تحويلَ الانتباه بعيدًا عن مسائل نزعة الأسُس في مواجهة نزعة الاتّساق صوب بُعْدٍ جديد: نزعة الواجبات deontologism في مواجهة نزعة النتائج consequentialism، ربما، أو نزعة التفسير explanationism في مواجهة نزعة الثقة reliabilism. ثَمَّ ضجيجٌ مصدره التُّحَرُّر من الأوهام يملأ المكانَ، ومن آثاره استنفاد الحقول الإبستمولوجية القديمة ولزوم انتقالنا إلى حقول أحدث عهدًا.

أرفض ذلك الأمر.

دون شك، سيكون معقدًا لحَدٍّ كبير الإتيانُ بتفسيرٍ كامل للتَّحَرُّر من الأوهام، وهو التَّحَرُّر الرائج الآن، وسيتطلبُ اللجوءَ إلى عواملَ لا علاقة لها بالحُجج الفلسفية، بالإضافة إلى اللجوء لهذه الحُجج الفلسفية نفسها. لا أرى أنه مِن المبالغة في التَّهكُّم التَّكَهُّن بأن جزءًا من التفسير المتعلق بالحاجة الملحّة إلى الابتعاد عن المسائل الإبستمولوجية المألوفة والتَّوَجُّه صوب أسئلة أكثر قبولًا للحلِّ عبر علم النفس الإدراكي cognitive psychology أو الفيزيولوجيا العصبية neurophysiology أو الذكاء الاصطناعي AI، يكمُن في المكانة التي تتمتع بها هذه الأنساق في الوقت الحالي. لكن جزءًا من التفسير الذي يشغلني في هذا السياق يكمن في قناعة مُتبناة على نحوٍ واسع المدى مفادها أن المسائل الإبستمولوجية المألوفة قد أثبتت بالفعل استعصاءها على الحسم، وعلى نحوٍ لا أمل فيه، وبالأخص، أن نزعةَ الأسُس لن تحسم هذه المسائل سالفة الذكر، ولا نزعة الاتّساق.

أوافق على عدم حسم نزعة الأسُس ولا نزعة الاتّساق لهذه المسائل. على الرغم من ذلك، من الواضح أنه ليس ثَمَّ استنتاج جذري يتعلق بكلِّ ما يُثبِت أصالةَ مفهوم التسويغ، دع عنك أي استنتاج عن شرعية الإبستمولوجيا، ما لم تستنفد نزعة الأسُس ونزعةُ الاتّساق كلَّ الخيارات. كما سأحاج لاحقًا، لا تستنفد النزعتان كلَّ الخيارات، وكما سأحاج كذلك، ثَمّة نظرية وسيطة يمكنها التغلُّب على الصعوبات التي يواجهها الخصمان المألوفان [وهما نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق].

لذا، ستتخذ تحركاتي الأولى «نحو إعادة البناء في الإبستمولوجيا» من السجالات والنقاشات القديمة، المألوفة، بين نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق، نقطةَ انطلاق.

مخافة إثارتي لتوقُّعاتٍ زائفة، حريٌّ بي من الآن القول إنني أعجز عن تقديم حلٍّ كلي مرة واحدة أو مسحٍ كلي. سيتطلب الأمرُ الأول تحديداتٍ دقيقة على نحوٍ تام لخصائص نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق، وسيتطلب حججًا قاصمة تدوم المحاجّة بها لفترة طويلة من الزمان ضد الخصمين كليهما، وأعجز عن فعل أيٍّ من الأمرين سالفي الذكر. سيتطلب الأمرُ الأخير [أي، المسح الكلي] فحصًا شاملًا لكلِّ تنوُّعات نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق، وأكرر أن أمرًا كهذا يتجاوز قدراتي (ويتجاوز قدرتكم على تحمُّل هذه المشقة التنظيرية). ما سأقدمه هو تسوية، خليط من الإستراتيجيتين المرغوب فيهما والمستحيلتين في الوقت نفسه. في الفصل الذي بين أيديكم، سأحدد خصائصَ نزعةِ الأسُس ونزعة الاتّساق بأكبر قَدْرٍ ممكن من الدقة، وسأشير إلى أقوى الحُجج وأمتَنِها في المجال قدر استطاعتي، وآمل، على الأقل، في إظهار أنه من البادي وجود حُجج قوية ضد الخصمين التقليديين، وعلى الرغم من ذلك، فهي حُجج تُركِّز النظريةُ الوسيطة انتباهَها لتعارضها بنجاح. بمعنًى آخر، ثَمَّ جذبٌ في اتجاه يتوسط نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق،

وهو اتجاه نزعة وسط بين الأسس والاتّساق foundherentism. في فصولٍ لاحقة، سأنظر بالتفصيل في أمر نظريات أُسُسِيّة واتساقية مُحَدَّدة، ولا آمل في إظهار إخفاق هذه النظريات فقط، وإنما إخفاقها كذلك وَفق طرقٍ تُوجهنا –مرة أخرى- نحو الرغبة في تبنّي نظرية وسيطة.

ثَمَّ تمهيدٌ أخير: يلزم قول شيءٍ ما عن كيفية حُكم المرء على صواب أو خطأ نظريةِ تسويغ. هذه المهمة –وعلى نحوٍ يثير الدهشة، وتعليمي في الوقت نفسه– أبعد ما تكون عن اليسر والبساطة. في تقديم تفسير تفصيلي[4] explication لمعايير التسويغ الخاصة بنا، يهدف الباحث الإبستمولوجي للإبانة، ببعض الدقة والعمق النظري، عمّا هو ضمني في أحكامٍ مفادها أن هذا الشخصَ يمتلك أسبابًا ممتازة لتبنّي هذا الاعتقاد، أو أن هذا الشخص قد قفز لاستنتاجٍ ما قفزةً غير مُسَوَّغة، أو أن هذا الشخص قد كان ضحيةً لتفكيرٍ قوامه رغبات المرء وأمانيه... وهكذا تباعًا. أسمّي هذا المشروع «التفسير التفصيلي»، بدلًا من تسميته «تحليلًا analysis»، لأشير إلى وجوب إتيان الباحث الإبستمولوجي بما هو أكثر من وصف موثوق فيه للبنى العامة المرتبطة باستخدام عبارات مثل «مُسَوَّغ في الاعتقاد» والعبارات القريبة منها؛ وبما أن هذا الاستخدامَ مبهمٌ، ودائم التَّغَيُّر، وبلا تحديد واضح، ستتطلب هذه المهمة إضافات كثيرة للتفاصيل، والاستكمال (أو الاستقراء) الخارجي extrapolation، والكثير من التنسيق والترتيب الواضحَيْن. لكن، ثَمّة طريقة من الطرق التي قد تَكون نظريةُ تسويغ غير ملائمة وَفقها، وتتم عبر الإخفاق في التوافُق مع معاييرِ أحكامِنا عن التسويغ

(4) في الغالب الأعم يترادف استعمال explanation وexplication، وعلى نحوٍ أخص، يشير المصطلح الثاني، إذا ارتبط بمفهوم ما، إلى عملية الكشف عن طبيعته دون إعطاء تعريف صريح للمفهوم، من خلال وصف وظيفته، على سبيل المثال. انظر:

The Oxford Dictionary of Philosophy, Oxford University Press, 2008. p. 126.

وقد ترجمتُ explication إلى «التفسير التفصيلي». (المترجم).

السابقة على التحليل، حتى في الحالات الواضحة.

لكنَّ هذا الأمرَ جزءٌ من القصة فقط. مفهومُ التسويغ مفهومٌ **تقييمي**، مفهوم من بين شبكة مفاهيم **لتقويم** appraisal الحالة الإبستيمية لأي شخص. إن القول إن شخصًا ما مُسَوغٌ في اعتقادٍ ما يعتنقه، يعني، بدرجة ما، الإتيان بتقويم مُفَضَّل لحالته الإبستيمية. لذا يستدعي التفسيرُ التفصيلي هنا تقريرًا **وصفيًّا** لمفهومٍ **تقييمي**.

تفرض السمةُ التقييمية لمفهومٍ ما نوعًا مختلفًا من القيد على نظريات التسويغ. أن تعتقد أن (ب) يعني قبول (ب) باعتبارها صادقةً؛ والدليل القوي أو الضعيف، بالنسبة إلى أي اعتقاد، دليلٌ قويٌ أو ضعيفٌ على صدقه. بمعنى آخر، معايير التسويغ الخاصة بنا هي المقاييس التي نحكم وَفقها على أرجحية أن يَكونَ اعتقادٌ ما صادقًا؛ ومعايير التسويغ هي ما نعتبرها بمثابة دالات على الصدق indications of truth. مِن ثَمَّ، ثَمّة طريقةٌ أخرى تَكون نظريةٌ في التسويغ غيرَ ملائمة وَفقها، ومفادها أن المعاييرَ التي تقدّمها هذه الطريقةُ تأتي على نحوٍ يجعل الصلةَ مقطوعةً بين تسويغ اعتقادٍ ما، عبر هذه المعايير، واحتمالية أن الأشياءَ هي حقًّا كما تخبرنا.

تلبيةُ القيدين هو الوضع المثالي. لا أعني بالتأكيد وجود أيّ ضمانة مقدَّمًا تتعلق بأن ما نعتبره بمثابة دالات على الصدق لاعتقادٍ ما هي كذلك حقًّا. لكن التقرير الذي سيقضي على الشكوك السالفة الذكر من كلا القيدين الوصفي والتقييمي هو ما نسعى وراءه (لو أنه موجودٌ من الأساس).

الجانب العسير هنا هو كيفية الحكم على نوعين من القيد وَفق المنظور الصحيح، وهو منظور ليس بمتفائل تفاؤلًا مفرطًا وليس تَهَكُّمِيًّا تَهَكُّمًا مفرطًا. في هذا السياق فقط، دعوني أقُل إنه لا يمكن للباحث الإبستمولوجي أن يكون مُشاركًا غير ناقد ولا أن يكون ملاحظًا منفصلًا بالكُلِّية عن مقاييسنا السابقة على التحليل للتسويغ الإبستمولوجي، وإنما

عليه أن يكون مشارِكًا مُتَفَكِّرًا، ويُحْتَمل كونه مشاركًا مراجِعًا. لا يمكن للباحث الإبستمولوجي أن يكون ملاحِظًا منفصلًا بالكُلِّية لأن ممارسةَ الإبستمولوجيا بالأساس (أو الالتزام بأي نوع من البحث) تُحَتِّم على المرء استعمال مقاييس الأدلة، أي ما يُعْتَبر سببًا يدعم اعتقادًا ما أو يدحضه – مقاييس يعتبرها المرء بمثابة دالة على الصدق. لكن، لا يمكن للباحث الإبستمولوجي أن يشارك مشاركة غير ناقدة بالكُلِّية، لأنه يلزم على الباحث السماح باحتمال مفاده أن ما يحكم الحدسُ السابق على التحليل عليه بكونه دليلًا صادقًا أو ضعيفًا، وما يكون بمثابة دالة على الصدق حقًّا، قد يخفق في تحقيق التناظر. مع ذلك، في واقع الأمر، لا أظن هذا الاحتمال متحققًا؛ أرى أن الحدس السابق على التحليل يتناظر، تقريبيًّا على الأقل، مع المعايير القابلة للاعتماد، بالمعنى الضعيف على الأقل، باعتبارها دالة على الصدق بحق. سأحاج بأن النزعة الوسيطة[5] تقضي على الشكوك المتولدة عن كلا القيدين.

I

قبل أن أُقَدِّمَ تحديدًا لخصائص الصفات المميزة لنزعة الأسُس ونزعة الاتّساق، ينبغي لي تفسير إستراتيجيتي للتعامل مع صعوبتيْن أوليتيْن يتصدى لهما مشروعي. تكمن المشكلة الأساسية في وجود تنوُّع والتباس مُعْتَبَر في الطريقة التي يُسْتَخْدَم وَفقها مصطلحا «نزعة الأسُس» و«نزعة الاتّساق» في دراسات الإبستمولوجيا. لحماية نفسي، بقدر ما يكون ذلك ممكنًا، من تهمة تأييد تحديدي للخصائص لأطروحتي الذاهبة إلى أن نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق لا يستنفدان الخيارات باعتبار الأمر مسألة اشتراط لفظي ببساطة، يمكنني بذل غاية وسعي لضمان توافُق تحديداتي

(5) سنشير بـ«النزعة الوسيطة» إلى foundherentism للتخفيف من الآن فصاعدًا. (المترجم).

[الخصائص النزعتين] مع محاولات أخرى سَعَت لتجاوز التعريفين السطحيين المُفْتَرَضَيْن أحيانًا، وأن تحديداتي للخصائص تُصَنِّف تحت عنوان الأُسُسِيَّة تلك النظريات التي عادة وبشكل غير جدلي تُصَنَّف بوصفها أُسُسِيّة. وتُصَنِّف تحت عنوان الاتِّساقِيّة تلك النظريات التي عادة وبشكل غير جدلي تُصَنَّف بوصفها اتّساقِيّة[6].

ثَمَّ تعقيدٌ طفيف مفاده أن لـ «نزعة الأسُس» و«نزعة الاتّساق» استخداماتٍ أخرى بجانب استخدامهما في سياق نظريات التسويغ. في بعض الأحيان، تُسْتَخْدَم النظريتان أحيانًا للإشارة إلى نظريات المعرفة بدلًا من الإشارة إلى نظريات التسويغ بالأخص، لكن هذه ليست بمشكلة كبيرة للمشروع الحالي الذي أعرضه هنا. ولا تمثِّل مشكلةً أيضًا حقيقةُ تَمَتُّع «نزعة الاتّساق» باستخدامٍ مميز باعتبارها مصطلحًا لنمطٍ مُحَدَّد من نظرية الصدق. من المحتمل أن يَكون الالتباس المثير للحيرة على النحو الأكبر هو أنه بجانب إشارة «نزعة الأسُس» إلى نمط مُحَدَّد لنظرية في التسويغ، ولنمط مناظر لنظرية في المعرفة، يكون لها استخدامان ميتا-إبستمولوجيان[7] أيضًا: الإشارة إلى الفكرة القائلة إن المقاييس الإبستيمية مؤسَّسة أو مُسَوَّغة موضوعيًّا؛ والإحالة إلى الفكرة القائلة إن الإبستمولوجيا نسقٌ قَبْلِيٌّ هدفه تشريع أو تأسيس معرفتنا التجريبية المُفْتَرَضة*[8]. لاحقًا (في الفصل التاسع) سيكون من الضروري تقديم تمييزين، وهما («**نزعة الأسُس**»، و«**نزعة**

---

(6) انظر على سبيل المثال:

Cornman, 'Foundational versus Nonfoundational Theories of Empirical Justification'; Goldman, A. H., *Empirical Knowledge*, chapter 7; Lehrer, *Knowledge*, chapters 4-8; Pollock, 'A Plethora of Epistemological Theories' and *Contemporary Theories of Knowledge*, chapters 2 and 3.

(7) أو: ما-بعد-إبستمولوجيين. (المترجم).

(8) قارن مع:

Alston, 'Two Types of Foundationalism', and 'Level-Confusions in Epistemology'.

الأسُس») لتمييز الاستخدامات الأخرى المذكورة[9].

لكن، في هذا السياق، وعلى امتداد الكتاب، ستشير «نزعة الأسُس» إلى نظريات التسويغ التي تتطلب تمييزًا، في نطاق الاعتقادات المُسَوَّغة، بين تلك الاعتقادات الأساسية basic والاعتقادات المُشْتَقّة derived، وإلى تَصَوُّر للتسويغ باعتباره أحادي-الاتجاه، أي، يتطلب تأييدَ الاعتقادات الأساسية للاعتقاداتِ المُشْتَقّة، والعكس غير صحيح أبدًا. هذا الأمرُ، رغم كونه تقريبيًا، كافٍ للإمساك بشيءٍ من القوة الاستعارية لمصطلح «نزعة الأسُس»؛ إذ تُشَكِّلُ الاعتقاداتُ الأساسيةُ الأساسَ الذي تستقر عليه كامل البنية الفوقية للاعتقادات المُسَوَّغة. سأقول إن أيّ نظرية صالحة لاعتبارها أُسُسِيّة تتفق مع الدعويين التاليتين:

(ن.أ1) بعض الاعتقادات المُسَوَّغة أساسية؛ والاعتقاد الأساسي مُسَوَّغ في استقلالٍ عن أي تأييد من أي اعتقادٍ آخر؛

و:

(ن.أ2) كلُّ الاعتقادات المُسَوَّغة الأخرى مُشْتَقّة؛ والاعتقاد المُشْتَق مُسَوَّغ عبر تأييدٍ مباشر أو غير مباشر من اعتقادٍ أساسي أو اعتقادات أساسية.

الغرض من (ن.أ1) تمثيل الادعاء الأدنى عن متطلبات صلاحية اعتقادٍ ما ليُعْتَبَر أساسيًا. إنها ادّعاءٌ عن **كيفية تسويغ الاعتقادات الأساسية (وكيفية عدم تسويغها)**. لقد اعتقد الكثيرُ من مناصري نزعة الأسُس كذلك أن الاعتقاداتِ الأساسيةَ ذات امتياز [أو متميزة] privileged وَفق طرق أخرى: فالاعتقادات الأساسية يقينية certain، وغير قابلة للتصحيح

(9) تشير الكاتبة إلى أن هذا التمييزَ بارزٌ من خلال كتابة المصطلح بطريقتين، وهما FOUNDATIONALISM و*foundationalism*، وهما تمييزان مطبعيّان typographical تسمح بهما اللغة الإنجليزية، وغير موجودَيْن في اللغة العربية: فميَّزناهما كما هو موضح في المتن. (المترجم).

incorrigible، ومعصومة infallible... أي، يستحيل تبنّيها على نحوٍ كاذب[10].
سيشير مصطلح «نزعة الأسُس المعصومة Infallibilist foundationalism»
للنظريات التي تحتوي على هذا الادعاء الإضافي. (لكن ثَمّة نظريات لن
تصلح لاعتبارها نظريات أسس، وهي نظريات تُسَلِّمُ بوجود اعتقادات
يقينية أو معصومة، لكنها لا تعتبر أن هذه الاعتقاداتِ مطلوبةٌ لتسويغ كلِّ
الاعتقادات الأخرى، أو لا تتطلب تسويغ هذه الاعتقادات تسويغًا مستقلًّا
عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى).

تجعل (ن.أ1) من وجود تنوُّعات كثيرة ومتنوعة أمرًا ممكنًا. ثَمَّ بُعْدٌ لتنوُّعٍ
مُحَدَّد يتعلق بالسمة المادية[11] material character للاعتقادات التي يُدَّعى
أنها أساسية. إنه لتمييزٌ أساسي؛ أقصد ذلك التمييز بين نظريات الأسس
التي تعتبر الاعتقادات الأساسية تجريبية empirical، والنظريات التي تعتبر
الاعتقادات الأساسية غير تجريبية. أُمَيِّزُ:

(ن.أ1غ.ت) بعضُ الاعتقاداتِ أساسيةٌ؛ والاعتقاد الأساسي مُسَوَّغ
تسويغًا مستقلًا عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى؛ وسمة الاعتقادات
الأساسية أنها غير تجريبية.

غالبًا ما يقصد مناصرو (ن.أ1غ.ت) الحقائقَ المنطقيةَ أو الرياضيةَ البسيطةَ،
وغالبًا ما يُنْظَر لهذه الحقائق باعتبارها «واضحة بذاتها self-evident»،
باعتبارها أساسية.

(ن.أ1ت) بعضُ الاعتقادات أساسية؛ والاعتقاد الأساسي مُسَوَّغ
تسويغًا مستقلًّا عن تأييدٍ من أي اعتقادات أخرى؛ وسمة الاعتقادات
الأساسية أنها تجريبية.

---

(10) قارن مع:
Alston, 'Varieties of Privileged Access' and 'Self-Warrant: a Neglected Form of Privileged Access'.

(11) مادة الاعتقادات أو ماهية الاعتقادات. (المترجم).

ينبغي فهم «تجريبي» هنا بمعنى مكافئ تقريبًا لـ«واقعي factual»، وليس كما هو مقيَّد بالضرورة باعتقادات عن العالَم الخارجي. في الحقيقة، ثَمَّ نمط من نزعة الأسُس التجريبية يعتبر الحالات الخاصة، الحالية، الواعية للذاتِ أساسيةً، بينما يعتبر نمطٌ آخر من النظرية الاعتقاداتِ البسيطة عن العالَم الخارجي أساسيةً، وثَمَّ نمطٌ ثالث يسمح بالاثنين.

سأقيِّدُ نقاشي فيما هو قادم بنزعة الأسُس التجريبية، وسأترك نزعة الأسُس غير التجريبية (وسأترك الصورة الممكنة التي تسمح بكلٍّ من الاعتقادات الأساسية التجريبية وغير التجريبية) خارج تقريري.

ثَمَّ بُعْدٌ مختلف لصورةٍ يتم على نحوٍ غير مباشر مع هذا الأمر، ويتعلق بالتفسير المُعطى للادعاء الذي مفاده أن الاعتقاد الأساسي «مُسَوَّغٌ، ولكن ليس عبر تأييدٍ من أيّ اعتقاد آخر». يبدو أنه يوجد ثلاثة أنواع مختلفة اختلافًا كبيرًا من هذا التقرير: وَفق النسخة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] experientialist من نزعة الأسُس التجريبية، تُسَوَّغ الاعتقادات الأساسية عبر تأييدٍ من خبرة الذات (الحسيّة و/أو الاستبطانية introspective)، وليس عبر تأييدٍ من اعتقادات أخرى؛ ووَفق النسخة الخارجية extrinsic من نزعة الأسُس التجريبية، تُسَوَّغ الاعتقادات الأساسية بسبب وجود رابط عِلّيّ أو شبيه بقانونٍ بين حيازة الذات للاعتقاد وحالات الواقع state of affairs التي تجعله صادقًا؛ ووَفق النسخة الداخلية intrinsic أو ذاتية التسويغ self-justificatory لنزعة الأسُس التجريبية، تُسَوَّغ الاعتقادات الإنسانية بسبب سمتها الداخلية بحيث يكون محتواها ضمانةَ تسويغها. مِن ثَمَّ:

(ن.أ1$^{ت}_{ت.خ.إ}$) بعضُ الاعتقادات المُسَوَّغة أساسية؛ والاعتقاد الأساسي مُسَوَّغ عبر خبرة الذات، وليس عبر تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى.

تُمَثِّل النزعةُ السابقة أولاهم، بينما:

(ن.أ1$^{ت}_{خا}$) بعضُ الاعتقادات المُسَوَّغة أساسية؛ والاعتقاد الأساسي مُسَوَّغ بسبب وجود رابط عِلّيّ أو شبيه بقانونٍ بين حيازة الذات للاعتقاد وحالات الواقع التي تجعله صادقًا، وليس عبر تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى.

تُمَثِّل النزعة السابقة الثانيةَ منهم، و:

(ن.أ1$^{ت}_{ذ.ت}$) بعضُ الاعتقادات المُسَوَّغة أساسية؛ والاعتقاد الأساسي مُسَوَّغ بسبب محتواه، وبفضل سمته ذاتية التسويغ داخليًّا، وليس عبر دعمٍ من أيّ اعتقادات أخرى.

وهذه النزعة السابقة تُمَثِّل الثالثة.

بطبيعة الحال، النمطُ الداخلي أو ذاتي التسويغ لتفسير تسويغ الاعتقادات الأساسية جذابٌ أيضًا لمناصري نزعة الأسُس غير التجريبية الذين يفسرون تسويغَ الاعتقادات الأساسية المنطقية باعتبارها ناتجة عن سمتها الداخلية أو محتواها (أو، وهو الأمر الأكثر احتمالًا، نقص محتواها). لكن، لا يلزمنا السعي وراء هذا الأمر هنا.

قد تتقيد نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] بالاعتماد على الخبرة الاستبطانية للذات، أو قد تتقيد بالاعتماد فقط على خبرتها الحسيّة، أو قد تسمح بكلا النوعين؛ واعتمادًا على ما تقوم به هذه النزعة، من المرجّح تصنيفها باعتبارها اعتقادات أساسية عن الحالات الخاصة، الحالية، الواعية للذات، أو باعتبارها اعتقادات بسيطة مُدْرَكة حسيًّا أو باعتبارها كليهما. بالمثل، تدخل نزعة الأسُس الخارجية ونزعة الأسُس ذاتية التسويغ في نطاق التصنيفات الفرعية sub-categories لنزعة الأسُس التجريبية من جهة أنواع الاعتقادات التي تعتبرها أساسية.

السبب الرئيس لاستخدامي تعبير «نزعة الأسُس التجريبية» بدلًا من «نزعة الأسُس البَعْدِيّة» ينبغي أن يكون واضحًا الآن. بالطبع، ثَمَّ سببٌ

مفاده أن مصطلح «بَعْدِيّ a posteriori» ليس له اختصار ملائم في مقابل مصطلح «قَبْلِيّ a priori»[12]. أما السبب الأكثر جوهرية يكمُن في أن نزعة الأسُس الخارجية ونزعة الأسُس ذاتية التسويغ، على العكس من النسخة وليدة الخبرة الإنسانية، لا تمنحان دورًا تسويغيًّا لخبرة الذات. يؤدي هذا الأمر إلى نقطة مهمة أخرى: بينما تربط نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] التسويغَ بخبرة الذات، وبينما تربط نزعة الأسُس الخارجية التسويغَ بحالات الواقع في العالَم، تجعل نزعة الأسُس ذاتية التسويغ من التسويغ مسألة اعتقادات حصريًّا: سمتها الداخلية، وهي مجال انشغال الأساس، وعلاقات تأييدها، وهي مجال انشغال البنية الفوقية.

تسمح (ن.أ1ت) بوجود صور متنوعة من جهة قوة الادّعاء الذي تورده عن تسويغ الاعتقادات الأساسية. تدَّعي النسخة الأقوى أن الاعتقادات الأساسية، تُسَوَّغ ببساطة في استقلال عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى؛ أما النسخ الأضعف، التي تكون مُسَوَّغة للوهلة الأولى وعلى نحوٍ قابل للإلغاء في الوقت نفسه، أو وَفق درجة ما لا ترتقي للتسويغ على نحوٍ كامل، في استقلالٍ عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى. وكما يجب أن يكون واضحًا، تتطلب النسخُ الأضعف الإقرارَ بدرجات من التسويغ، رغم عدم احتياجها لذلك. أميّز بين:

(ن.أ1ق) بعضُ الاعتقادات المُسَوَّغة أساسية؛ والاعتقاد الأساسي مُسَوَّغ (تسويغًا حاسمًا وقطعيًّا وكليًّا) في استقلال عن تأييدٍ من أيّ اعتقاد آخر.

و:

(ن.أ1ض) بعضُ الاعتقادات المُسَوَّغة أساسية؛ والاعتقاد الأساسي مُسَوَّغٌ من الوهلة الأولى وعلى نحوٍ قابل للإلغاء في الوقت نفسه

(12) لأن كلَّ مصطلح منهما يبدأ بحرفَي: a p. (المترجم).

بدرجة ما وليس على نحوٍ كامل، في استقلال عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى.

ستشير «نزعة الأسُس القوية Strong foundationalism» للنمط الأول، وستشير «نزعة الأسُس الضعيفة weak foundationalism» للنمط الثاني.

تسمح (ن.أ2) كذلك بوجود صور متنوعة. وَفق النسخة النقية pure، تُسَوَّغ الاعتقادات المُشْتَقَّة دومًا، **وعلى نحوٍ كلي**، عبر وسائل تأييدٍ من الاعتقادات الأساسية؛ ووَفق النسخة غير النقية impure، تُسَوَّغ الاعتقادات المُشْتَقّة دومًا، **على الأقل جزئيًا**، عبر وسائل تأييد من الاعتقادات الأساسية، لكنَّ ثَمَّ احتمالًا مسموحًا به مفاده إمكانية حصولهما على جزء من تسويغهما عبر وسائل من التأييد المُتَبادَل بين بعضهم. وأميّز بين:

(ن.أ2$^{\text{ن}}$) كلُّ الاعتقادات المُسَوَّغة الأخرى مُشْتَقّة؛ والاعتقاد المُشْتَق يُسَوَّغ على نحوٍ كلي عبر تأييدٍ، مباشر أو غير مباشر، من اعتقاد أساسي أو اعتقادات أساسية.

و:

(ن.أ2$^{\text{غ.ن}}$) كلُّ الاعتقادات المُسَوَّغة الأخرى مُشْتَقّة؛ والاعتقاد المُشْتَق يُسَوَّغ على الأقل جزئيًا عبر تأييدٍ، مباشر أو غير مباشر، من اعتقاد أساسي أو اعتقادات أساسية.

ستشير «نزعة الأسُس النقية» لأولاهما، وستشير «نزعة الأسُس غير النقية» للثانية.

مثلها مثل صورة محدَّدة من نزعة الأسُس الضعيفة، تلتزم نزعة الأسُس غير النقية، التزامًا ضمنيًا على الأقل، بإقرار درجاتٍ من التسويغ.

تسمح التمايزات التي أجريتها للآن بمدى كبير من عمليات التبديل. وعلى سبيل المثال، يمنح زوجا التمييز (قوي/ ضعيف) و(نقي/غير نقي) تصنيفًا

رباعيًّا: نزعة أسس نقية قوية؛ ونزعة أسس نقية ضعيفة؛ ونزعة أسس غير نقية قوية؛ ونزعة أسس غير نقية ضعيفة.

مفاد الدعاوى المُمَيِّزة للنظريات الاتِّساقِيّة في التسويغ أن التسويغَ مسألةُ علاقات بين الاعتقادات حصريًّا، وأن اتساقَ الاعتقادات داخل مجموعة هو ما يُسَوِّغُ الاعتقاداتِ المنتمية لهذه المجموعة. سأقول إن أيّ نظرية تصلح باعتبارها اتّساقِيّة إذا كانت متفقة مع الدعوى التالية:

(ن.ات) أيُّ اعتقادٍ مُسَوَّغ، إذا، وفقط إذا iff، كان منتميًا لمجموعة متسقة من الاعتقادات.

بالطبع، ثَمَّ متسع لتنوُّعٍ يرتبط بأيِّ مجموعة من الاعتقادات تُتَبَنَّى باعتبارها ملائمة، ويرتبط بالمحتوى الدقيق لِمَطْلَب اتساق المجموعة. من المعتاد الاتفاق على أن الاتّساقَ ضروريٌّ؛ وتتطلب الأغلبيةُ الشموليةَ comprehensiveness؛ ويوجد «الاتّساق التفسيري explanatory coherence»، وهو شرحٌ رائجٌ حديثًا. لكن أهمّ تمييز لتحقيق أغراض بحثي الحالية موجود بين صور نزعة الاتّساق التي تنادي بالمساواة التامة، وعلى نحوٍ متصلِّب uncompromisingly egalitarian؛ إذ تصر هذه النزعات على أن كلَّ الاعتقادات الموجودة في مجموعةٍ متسقة تقف على المستوى نفسه من جهة التسويغ، وبين نزعات الأسس المعتدلة moderated التي لا تنادي بالمساواة، ولا تصر على النقطة نفسها التي تصر عليها النزعاتُ الأولى. لا تسمح النسخة المتصلبة uncompromising بكلا الاحتمالين التاليين: أن أيَّ اعتقاد يمكنه حيازة مكانة أوليّة متميزة، في استقلال عن علاقاته بالاعتقادات الأخرى، وأن أيَّ اعتقاد يمكنه أن يكون أكثر تشابكًا، وعلى نحوٍ وثيق، في مجموعة الاعتقادات من أيّ أعضاء داخل هذه المجموعة. تأتي النسخة المعتدلة وَفق نمطين. يأتي النمط الأول من السماح بالاحتمال الأول، وهو أن بعض الاعتقادات قد تتمتع بمكانة أولية متميزة، في استقلالٍ

عن علاقاتها بالاعتقادات الأخرى، لذا يلزم وَزْن علاقات التأييد المُتَبادَل، مع مراعاة أن الروابط البينية ذات الاعتقادات المتميزة أوليًا تمتلك أهمية أكبر من الروابط البينية الأخرى. ويَنْتُج النمط الآخر لنزعة الاتّساق المعتدلة من السماح بالاحتمال الثاني، ومفاده أنه على الرغم من عدم امتلاك أيّ اعتقادات تمايزًا أوليًا، قد يكون بعض هذه الاعتقادات مُضَمَّنًا تضمينًا عميقًا في مجموعة متسقة من الاعتقادات، أكثر من الاعتقادات الأخرى. لذا أحدد خصائص «نزعة الاتّساق المتصلبة uncompromising coherentism» كما يلي:

(ن.ات$^{\text{مت}}$) أيُّ اعتقاد يُسَوَّغ إذا، وفقط إذا، انتمى لمجموعة مُتَّسِقة من الاعتقادات، ولا يملك أيُّ اعتقادٍ مكانة إبستيمية متميزة ولا يملك أيُّ اعتقادٍ موقعًا متميزًا داخل مجموعة مُتَّسِقة.

ستشير «نزعة الاتّساق المعتدلة» إلى أيّ نظرية تقبَل أولَ جزء من (ن.ات$^{\text{مت}}$) وترفض الجزءَ الثاني منها. وستكون «نزعة الاتّساق الموزونة، المعتدلة» على النحو التالي:

(ن.ات$^{\text{مع}}_{\text{مو}}$) أيُّ اعتقاد يُسَوَّغ إذا، وفقط إذا، انتمى لمجموعة مُتَّسِقة من الاعتقادات، وتمتلك بعضُ الاعتقادات مكانةً أوليّة متميزة، ويعتمد التسويغ على التأييد المُتَبادَل الموزون؛

وستشير «نزعة الاتّساق، بحسب درجة التضمين، المعتدلة moderated, degree-of-embedding coherentism» إلى:

(ن.ات$^{\text{مع}}_{\text{د.ت}}$) أيُّ اعتقاد يُسَوَّغ إذا، وفقط إذا، انتمى لمجموعة متسقة من الاعتقادات، وتَكون بعض هذه الاعتقادات متميزة بكونها مُضَمَّنة تضمينًا عميقًا في مجموعة مُتَّسِقة أكثر من الاعتقادات الأخرى.

تقترح نزعة الاتّساق المعتدلة، على العكس من النوع المتصلب، إقرارًا ضمنيًّا باحتمالية درجات التسويغ.

مع التحسينات، والقيود، والتعديلات المذكورة، أصبحت النظريات المتنافسة، بطريقةٍ ما، أقرب إلى بعضها بالفعل. تَحمل نزعةُ الاتّساق الموزونة، ونزعة الأسُس الضعيفة ذاتية التسويغ -بالأخص نزعة الأسُس غير النقية الضعيفة ذاتية التسويغ- ما يزيد على محض التشابه العارِض الحاصل بينهما. تجعل نزعة الأسُس ذاتية التسويغ التسويغَ مُشْتَقًّا من علاقات بين الاعتقادات، كما تفعل نزعةُ الاتّساق في كل أشكالها؛ إذ تسمح نزعة الاتّساق الموزونة بامتلاك بعض الاعتقادات تميُّزًا إبستيميًّا لا يعتمد على عَلاقاتها بالاعتقادات الأخرى، وهو ما تفعله نزعة الأسُس في كل أشكالها. لكن النظريات تبقى متمايزة. تسمح نزعة الاتّساق الموزونة بالتأييد المُتَبادَل المُعَمَّم pervasive؛ لكن، حتى نزعة الأسُس غير النقية الضعيفة ذاتية التسويغ تصمم على أحادية-الاتجاه one-directionality؛ إذ تنكر إمكانية تلقي أيّ اعتقادٍ أساسي لأيِّ تسويغٍ عبر تأييدٍ من اعتقاد غير أساسي.

من هنا، لن يتطلب الأمر حجةً مستفيضة لتأسيس الدعوى الأساسية في هذا القسم من الكتاب، ومفادها عدم استنفاد نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق لكلِّ الخيارات[13]. على الرغم من ذلك، ولو كان الأمر هنا لا يتجاوز محض التمهيد، من الضروري إبانة أن دعواي تتعلق بنزعة الأسُس ونزعة الاتّساق **بوصفهما** *qua* نظريتين متنافستين للتسويغ التجريبي. على سبيل المثال، لا تُثارهنا مسألة أن صورةً من صور نزعة الاتّساق قد تكون صحيحة باعتبارها تقريرًا عن تسويغ قَبْلِيّ، وأن صورة من صور نزعة الأسُس المنتمية للطراز التجريبي صحيحة باعتبارها تقريرًا عن تسويغ تجريبي. باعتبارهما نظريتين في التسويغ التجريبي، المقصود هو أن نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق

(13) ليست جديدةً دعواي القائلة بعدم استنفاد نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق للخيارات (على الرغم من أن النظرية الوسيطة التي أقترحها جديدة). انظر، على سبيل المثال:
Annis, 'A Contextualist Theory of Epistemic Justification'; Kornblith, 'Beyond Foundationalism and the Coherence Theory'; Sosa, 'The Raft and the Pyramid'.

لا تستنفدان كلّ الخيارات؛ فثَمَّ فراغٌ منطقي واقع بينهما. والحجة، في أبسط صورها، هي التالية: تتطلب نزعة الأسُس أحاديةَ-الاتجاه، ولا تتطلبها نزعةُ الاتّساق؛ وتتطلب نزعةُ الاتّساق أن يكون التسويغ حصريًّا مسألةَ علاقات بين الاعتقادات، ولا تتطلب نزعة الأسُس ذلك الأمرَ. (ليست الأمور متماثلة تماثلًا تامًّا، بما أن نزعة الأسُس **تسمح** فقط بمُدخَل غير اعتقادي، ولكنها **لا تتطلبه**؛ لكن هذا اللا-تماثُل لا يؤثر على المسألة التي أنشغل بها). لذا: أيّ نظرية تسمح بمُدخَل غير اعتقادي لا يمكنها أن تكون اتّساقِيّة؛ وأيّ نظرية لا تتطلب أحاديةَ-الاتجاه لا يمكنها أن تكون أُسُسِيّة. والنظرية التي أفضلها ليست بأُسُسِيّة ولا اتّساقِيّة، وإنما هي وسيطة بين النظريتين المتنافستين؛ وهي تسمح بملاءمة الخبرة للتسويغ، لكنها لا تتطلب وجود أي صنف class من الاعتقادات المتميزة التي تسوّغها الخبرةُ تسويغًا حصريًّا دون تأييدٍ من اعتقادات أخرى.

يمكن تحديد خصائص النزعة الوسيطة Foundherentism تقريبيًّا كما يلي:

(ن.و1) خبرة الذات ملائمة لتسويغ اعتقاداتها التجريبية، لكن، ليس ثَمّة حاجة إلى وجود صنف متميز من الاعتقادات التجريبية يسوّغه تسويغًا حصريًّا تأييدٌ من الخبرة في استقلال عن تأييدٍ من اعتقادات أخرى؛

و:

(ن.و2) ليس التسويغُ أحاديَّ-الاتجاه حصريًّا، وإنما يتضمن علاقات مُعَمَّمة من التأييد المُتَبادَل.

هذا تقريبٌ أوَّل تقريبي **للغاية**؛ ومهمة رسم التفاصيل وجَعْل هذه النزعة أدق ما زالا أمرين في حاجة إلى القيام بهما (الفصل الرابع). لكن، حتى من هذا التوصيف التخطيطي [التمهيدي] للغاية، سيكون من الظاهر أن التقريرَ

سيكون شخصيًا بدلًا من كونه غير شخصي بما أن خبرة الذات تؤدي دورًا في هذا السياق، وسيكون من الظاهر أيضًا أن هذا التقرير سيكون تدريجيًّا gradational بدلًا من كونه تصنيفيًّا categorical بما أن الاعتقادات سيُنْظَر إليها باعتبار أن خبرةَ الذات تسوّغها جزئيًّا، وباعتبار أن الاعتقادات الأخرى تسوّغها جزئيًّا؛ واختصارًا، سيكون **المُفَسَّر**[14] *explicandum* المُفَضَّل هو التالي: «(أ) مُسَوَّغ كثيرًا/قليلًا في الاعتقاد بأن (ب) اعتمادًا على...».

بالطبع، ليست النزعةُ الوسيطة «البديلَ الثالث» الوحيد المُقْتَرَح من ضمن نظريات التسويغ: نزعة السياق contextualism مألوفة أكثر باعتبارها احتمالًا ثالثًا. والسمة المُمَيِّزة للتقارير السياقية النزعة هي تعريفها للتسويغ وَفق الاتفاق مع مقاييس جماعة إبستيمية ما. ليس من غير المألوف بالنسبة إلى التقارير السياقية النزعة، بمجرد تجاوزها لهذه الدعوى العامة للغاية، امتلاكها لبنية من مستويين، أحادية-الاتجاه، تُذَكّرنا بنزعة الأسُس، لكن، ثَمَّ اختلاف مهم جدًّا: قد يفترض مناصرُ نزعة السياق «اعتقاداتٍ» أساسيةً يلزم عليها تأييد كلِّ الاعتقادات المُسَوَّغة، لكن هذه الاعتقادات الأخيرة ستُفْهَم تأويليًّا باعتبارها اعتقادات **لا تحتاج إلى تسويغ** في سياق الجماعة الإبستيمية المَعنيّة، وليس باعتبارها اعتقادات تُسَوَّغ بطرق أخرى غير الدعم من اعتقادات أخرى.

يُشْعَر في بعض الأحيان أن نزعة السياق لا تتعامل بحق مع السؤال نفسه الذي تتعامل معه النظريات المتنافسة تنافسًا تقليديًّا، وهو شعور يُعَبَّر عنه أحيانًا عبر اقتراحٍ مفاده أن مناصري نزعة السياق يركّزون على تفسير تفصيلي مفاده أن «(أ) يمكنه تسويغ اعتقاده بأن (ب) (بالنسبة إلى الجماعة (ج))»، ولا يركّزون على التفسير التفصيلي «(أ) مُسَوَّغٌ في الاعتقاد بأن (ب)»، أو وَفق طريقة أقل التماسًا للأعذار لهم، نجد أنهم قد خلطوا

(14) والمقصود به تعبير يُفَسَّر تفصيليًّا. (المترجم).

بين التفسيرين التفصيليين. وَفق رؤيتي، لا يعدم تشخيص خلط **المُفَسَّرين** *explicanda* من ميزة، ويوجد بالفعل شيء يتعلق بنزعة السياق لا يكتفي بجعلها مختلفة عن نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق، وإنما يجعلها مختلفة كذلك عن النزعة الوسيطة: إنها تؤدي سريعًا ودون مشاكل إلى الدعوى التي مفادها أن المقاييس الإبستيمية ليست بموضوعية وإنما قائمة على المواضعة conventional. ويعني ذلك الأمر أن نزعة السياق، على نحوٍ خفي، ضد- إبستمولوجية؛ وستضعِف شرعيةَ مشروع الاعتماد ratification. وهذا هو المفتاح الأول لتعليل الرؤية -وفي رأيي، فهي رؤية خاطئة بالطبع- الذاهبة إلى أنه إذا لم تحسم نزعةُ الأسُس ولا نزعةُ الاتّساق كلَّ المسائل المطلوب حسمها، يصبح المشروع الإبستمولوجي بأكمله مُهَدَّدًا.

ليست بحجة خاطئة القول إنه لنزعة السياق عواقب جذرية. أراها نزعة خاطئة **بالفعل**، لكنني لن أناقشها بالمزيد من التفصيل إلا لاحقًا (الفصل التاسع). للآن، بما أن غرضي في هذا الفصل تقديم حجة بصورة أوليّة Prima facie للنزعة الوسيطة، فإن النقطة التي تحتاج إلى توكيد هي أن الصعوبات التي سأحددها في نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق ستشير إشارةً واضحة صوب النزعة الوسيطة، وليس صوب نزعة السياق، باعتبار النزعة الوسيطة أكثر طريق واعد للإتيان بحلٍّ ناجح.

II

الهدف، إذن، تقديم حجة بصورة أوليّة للنزعة الوسيطة. وستفحص الإستراتيجية المُتَّبَعة أهم الحجج وأبرزها في السجال الدائر بين نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق، بهدف إظهار كيفية دفعهما لنا صوب النزعة الوسيطة التي تَشْغَل موقعًا وسطًا بينهما.

ليست كلُّ الحجج التي ستؤخذ بعين الاعتبار مألوفةً إلى حَدٍّ كبير، وإنما

أغلبها كذلك؛ لكنني سأضطر إلى بذل قَدْرٍ مُحَدَّد من عمليات إعادة البناء العقلي لأصل بهذه الحجج المألوفة إلى أقوى أشكالها. على الرغم من ذلك، يمكنني فقط الادعاء بتقديمي حجة بصورة أوليّة، لأن الحججَ المأخوذة بعين الاعتبار، حتى في نسخها المُعاد بناؤها عقليًّا، نادرًا ما تكون مُحْكَمة؛ ولن يكون من الصدق إخفاء حقيقة أنه في بعض الأحيان تكون المسألةُ مسألةَ حُكمٍ من جهة إذا ما كان نمط ما من نظرية ما يواجه صعوبةً، يعتبرها مناصرو النمط الآخر تعجيزية، لكن يمكن اعتبارها على نحوٍ أكثر معقولية بمثابة اعتراض حاسم أو عقبة تفرض تحديًا ما وفي الوقت نفسه يمكن التَّغَلُّب عليه.

تبدأ الميتا-حجة الخاصة بي بأخذ **حجة التراجع اللا-متناهي** ***infinite regress argument*** بعين الاعتبار، التي غالبًا ما افتُرِضَ إظهارها لزوم قبول صورة ما من صور نزعة الأُسُس. ويمكن عرض حجة التراجع اللا-متناهي تقريبًا كما يلي: من المستحيل وجوب تسويغ اعتقاد من خلال تأييدٍ من اعتقاد آخر، وهذا الاعتقاد الآخر يؤيده اعتقادٌ غيره.... وهكذا، فما لَم يتوقف هذا التراجع المتعلق بأسباب تبنّي اعتقاد، لن يكون الاعتقادُ الأول مُسَوَّغًا؛ لذا، وبحسب نزعة الأُسُس، يلزم وجود اعتقادات أساسية تُسَوَّغ بأيّ طريقة بخلاف تأييدٍ من اعتقادات أخرى، وتؤدي هذه الطريقةُ دورَ التسويغ النهائي (أو الأقصى) لكلِّ الاعتقادات المُسَوَّغة الأخرى. يلزم وجود اعتقادات أساسية، بالمعنى الذي تشير إليه نزعة الأُسُس، وبمعنى آخر، لأنه لا يجب السماح بوجود تراجع لا-متناهٍ للأسباب. افترض أنه من المضمون عدم قدرة المرء على أن يكون مُسَوَّغًا في اعتقادٍ ما لو أن سلسلة الأسباب الخاصة بذلك الاعتقاد لم تصل لمنتهاها قَط. لا تزال الحجة غير قطعية على صورتها الحالية، لأنها تتطلب الافتراض القائل إن أسباب تبنّي اعتقاد ما تُكَوِّن سلسلة تنتهي إما باعتقادٍ أساسي أو لا تنتهي على الإطلاق؛ ومن

الواضح أن هذين الخيارين ليسا الوحيدَيْن. ربما تنتهي سلسلة الأسباب باعتقاد غير مُسَوَّغ، وربما تنتهي السلسلة بالاعتقاد الذي تبدأ به، وبحيث يكون الاعتقاد الأوَّلي مؤيَّدًا باعتقادات إضافية، تؤيد بدورها.....

بالطبع، سيعتبر مناصِر نزعة الأسُس أن هذه الخيارات غير مقبولة عقليًا كما هو حال التراجع اللا-متناهي. لذا يمكن بناء نسخة أقوى من هذه الحجة -ويبدو أنه لم يَعُد من الملائم تسمية هذه النسخة بـ «حجة التراجع اللا-متناهي»، لأن التراجع اللا-متناهي احتمال من عدة احتمالات تراها هذه النسخةُ غير ملائمة. سأسمي الحجة المُعاد بناؤها بـ **حجة غياب البدائل المُحْتَمَلة** *no tolerable alternatives argument*. وستسير هذه الحجة كما يلي:

افترض أن (أ) يعتقد أن (ب). هل (أ) [وهو شخص] مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب)؟

حسنًا، افترض أنه يعتقد أن (ب) على أساس اعتقاده أن (ك).

إذن، هو غير مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) ما لم يَكُن مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ك).

افترض أنه يعتقد أن (ك) على أساس اعتقاده أن (ر).

إذن، هو ليس مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ك)، ومن ثم، ليس مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ب)، ما لم يَكُن مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ر).

افترض أنه يعتقد أن (ر) على أساس اعتقاده أن (س).

إذن، هو ليس مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ر)، ومن ثم ليس مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ك)، ومن ثم ليس مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ب)، ما لم....

الآن، هذه السلسلة إما (1) تستمر دون نهاية؛ أو (2) تنتهي باعتقاد غير مُسَوَّغ؛ أو (3) تدور في دائرة؛ أو (4) تنتهي باعتقاد مُسَوَّغ، وهذا التسويغ لا يأتي عبر تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى.

حالة (1)، لو أن سلسلة الأسباب لا تنتهي أبدًا، (أ) غير مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب).

حالة (2)، لو أن سلسلة الأسباب تنتهي باعتقادٍ غير مُسَوَّغ، (أ) غير مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب).

حالة (3)، لو أن السلسلة تدور في دائرة، والاعتقاد أن (ب) يعتمد على الاعتقاد أن (ك)، والاعتقاد أن (ك) يعتمد على الاعتقاد أن (ر)... والاعتقاد أن (ي) يعتمد على الاعتقاد أن (ب)، (أ) غير مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب).

حالة (4) أما لو أن السلسلة تنتهي باعتقادٍ مُسَوَّغ، وهذا التسويغ لا يأتي عبر تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى، (أ) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب).

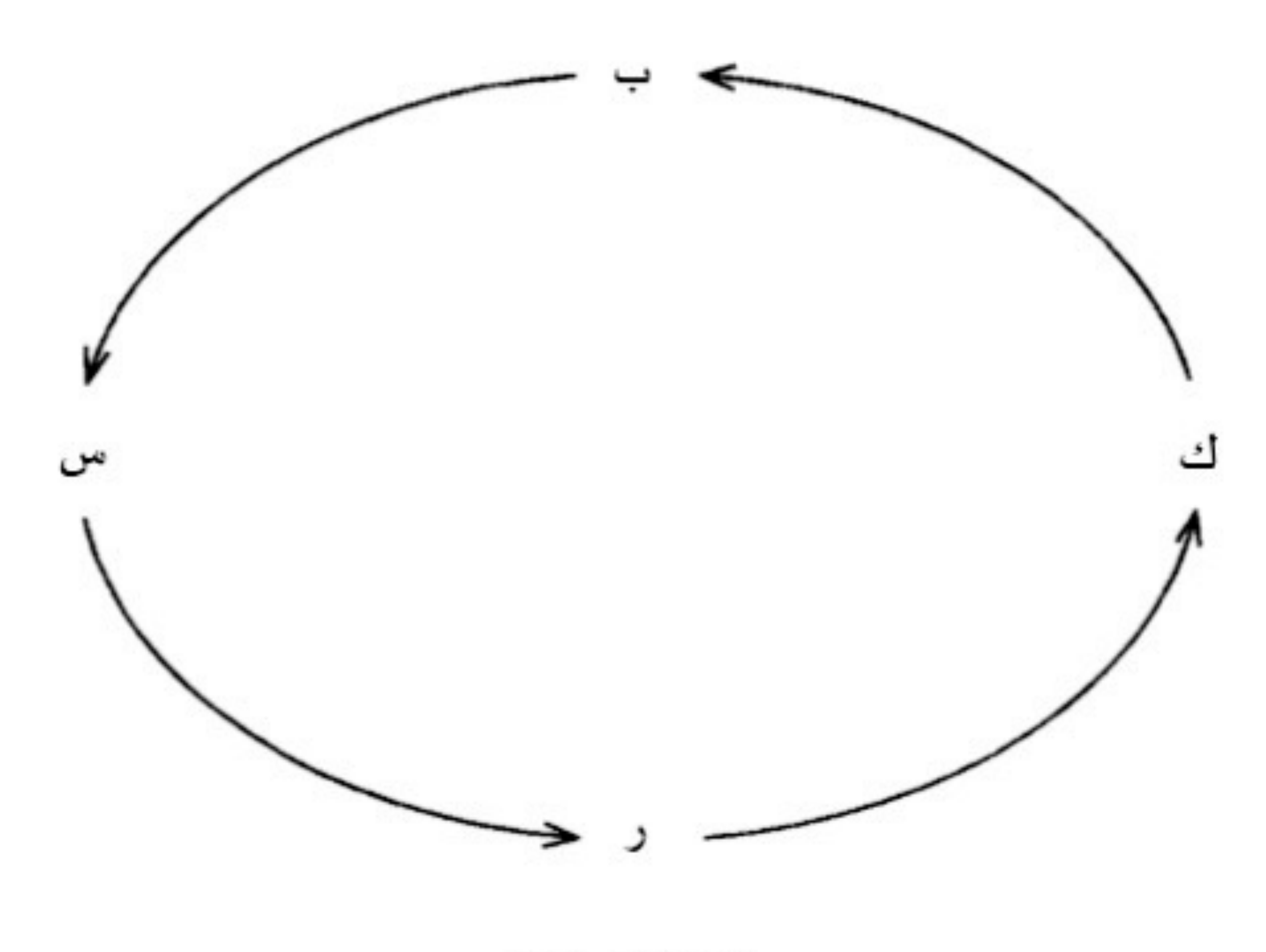
لذا، بما أن حالة (4) هي بالضبط ما تدَّعيه نزعة الأسُس، فقط إن صَحَّت نزعة الأسُس، يصبح أي أحد مُسَوَّغًا في أيّ اعتقاد. (نزعة الأسُس هي البديل الوحيد المُحْتَمَل [المقبول عقليًا]، وهي البديل الوحيد غير الشَكِّيّ).

لا تزال هذه الحجةُ غيرَ قطعية، على الرغم من أن حقيقتها هذه لَم تَعُد كذلك بوضوح، ربما. ومرة أخرى، أضمن أن أيَّ شخص لن يكون مُسَوَّغًا في أي اعتقاد لو أن سلسلة أسباب هذا الاعتقاد لم تصل لنهاية؛ وكذلك أضمن أن أيَّ شخصٍ لن يكون مُسَوَّغًا في أيّ اعتقادٍ لو انتهت سلسلة أسباب هذا الاعتقاد باعتقادٍ غير مُسَوَّغ. بل أضمن أنه في حالة دوران سلسلة الأسباب في دائرة، حيث تكون الاعتقادات الإضافية المؤيّدة للاعتقاد الأوَّليّ هي نفسها مؤيَّدة في النهاية من ذلك الاعتقاد الأوَّليّ، لن يكون أي شخص مُسَوَّغًا في الاعتقاد الأوَّليّ. ما أنكره هو الحاجة إلى وجود سلسلة أسباب من الأساس.

يمكن عرض مفتاح مهم لما سار على نحوٍ خاطئ كما يلي: يقترح مناصرو نزعة الأسُس أن «الدوران في دائرة» هو صورة التسويغ التي يلزم على

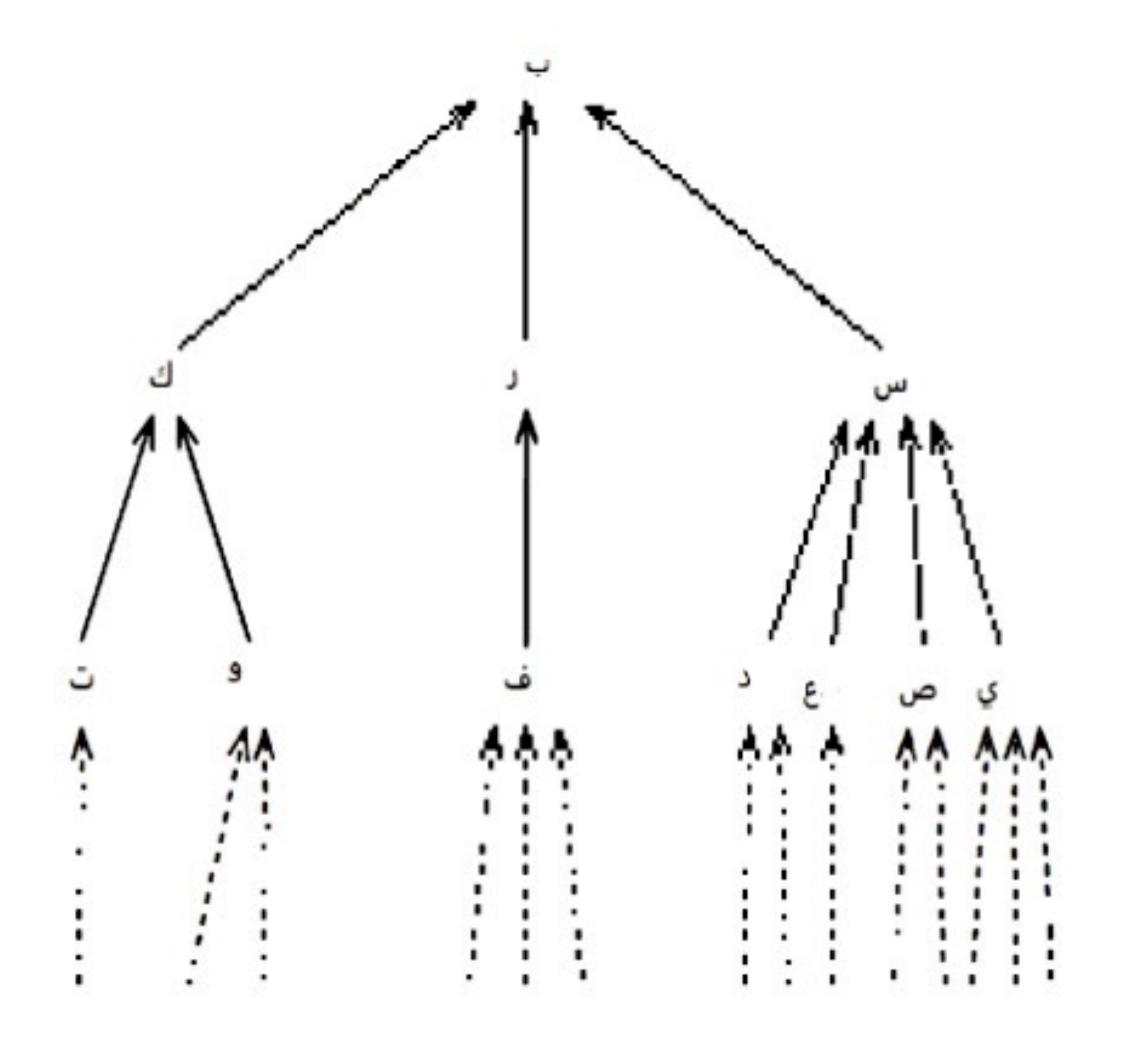
مناصر نزعة الاتّساق تقديمها، ومن الواضح أنها غير مُرْضِية؛ ومناصرو نزعة الاتّساق ميالون إلى الرَدِّ بالاعتراض على وجود اختلاف كلي بين التأييد المُتَبادَل الشرعي والدور المنطقي vicious circle للأسباب، على الرغم من أن مناصري نزعة الاتّساق يصرون بالفعل على عمومية علاقات التأييد المُتَبادَل بين الاعتقادات. وأرى هنا أنه لو تمكّنوا من إخبارنا بما عساه يكون مقدار «الاختلاف الكلي» (وهذا الإخبار نادر للغاية)، فمناصرو نزعة الاتّساق على صواب.

أكرر، ثَمّ افتراضٌ مُتَضَمَّن على نحوٍ أساسي في حجة غياب البدائل المُحْتَمَلة، لكنه مُتَضمَّن فيها على نحوٍ تكامُليّ للغاية حتى يكاد يكون مختفيًا: لزوم تشكيل أسباب الاعتقاد لسلسلة - متسلسلة قوامها أن الاعتقاد أن (ب) يدعمه الاعتقادُ أن (ك)، يدعمه الاعتقادُ أن (ر)... وهكذا تباعًا. **لو** لزم أن تَكونَ أسبابُ اعتقادٍ ما سلسلةً، متسلسلة، سيلزم بالفعل أن يكون التأييد المُتَبادَل دائرة، كما هو موضح في الشكل 1.1؛ ومن المستحيل حقًا قبول أن هذا النوع من دائرة الأسباب قد يكون مُسَوِّغًا.



الشكل 1.1

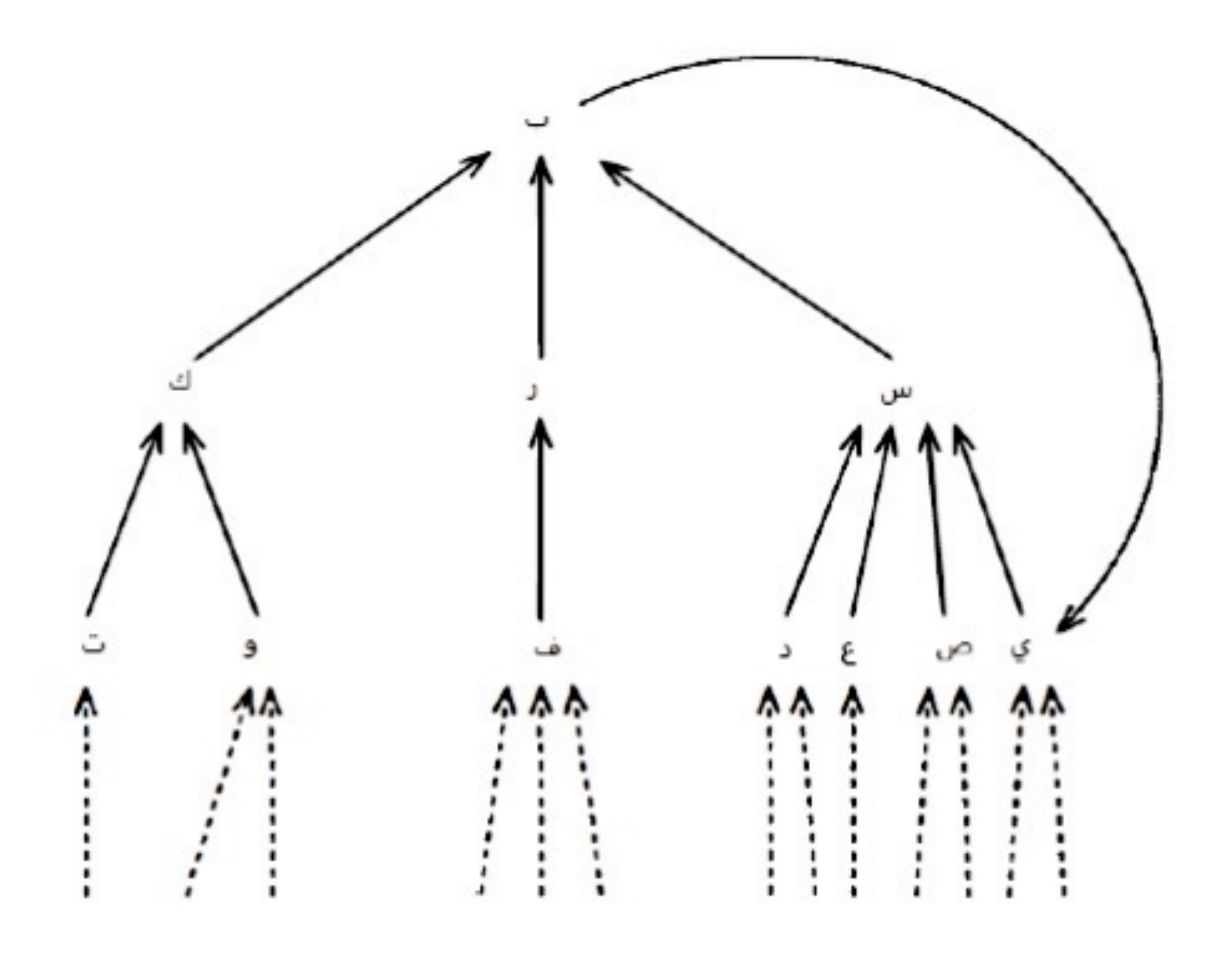
لكن مماثلةَ السلسلة خاطئةٌ حتى وَفق رؤى مناصري نزعة الأسُس. لن تكون الصورة الملائمة للبنية التي يتصورها مناصرُ نزعة الأسُس على هيئة سلسلة، وإنما على هيئة هرم أو شجرة مقلوبة - كما يلي: الاعتقاد أن (ب) بالاعتماد على الاعتقادات (ك)، و(ر)، و(س)، والاعتقاد أن (ك) بالاعتماد على الاعتقادات (ت)، و(و)، والاعتقاد أن (ر) بالاعتماد على الاعتقاد أن (ف)... إلخ[15]؛ كما هو موضح في الشكل 2.1، و**ليس** من الواضح وضوحًا حَدْسيًّا [أو بديهيًّا] سبب عدم كون الحجة واردة باعتبار أن (أ) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) حتى لو كان جزءٌ من تسويغ (أ) في الاعتقاد أن (ب) هو الاعتقاد أن (ي)، وجزء من تسويغ (أ) في الاعتقاد أن (ي) هو الاعتقاد أن (ب) - كما هو موضح في شكل 3.1.



شكل 2.1

(15) قارن مع:

Sosa, 'The Raft and the Pyramid'.



شكل 3.1

ويبدو أنه من المعقول بالكُلِّية افتراض أن الدرجة التي يكون بها (أ) مُسَوَّغًا في اعتقادٍ ما تعتمد (على الأقل) على مدى تأييد أسبابه لذلك الاعتقاد، وعلى المدى الذي يكون هذا الشخص مُسَوَّغًا وَفقه، في استقلالٍ عن ذلك الاعتقاد، في اعتقاده بهذه الأسباب. لو كان الأمر كذلك، يمكن لهذا الشخص أن يكونَ مُسَوَّغًا، ليس وَفق تسويغ كليّ، وإنما وَفق أيّ درجة، مهما بلغ مداها، لكنها تنقص عن التسويغ الكليّ، في وجود حلقات تسويغ كهذه.

في الحقيقة، تسمح الصورة غير النقية من نزعة الأسُس باحتمالية وجود حلقات للأسباب كهذه؛ على الرغم من أنه، وَفق نزعة الأسُس غير النقية، يعتمد كلُّ التسويغ، اعتمادًا جزئيًا على الأقل، على تأييدٍ من الاعتقادات الأساسية، ويمكن للتأييد المُتَبادَل بين الاعتقادات المُشْتَقَّة الإسهام في تسويغها. لذا، حتى بعض مناصري نزعة الأسُس يُقرّون -كما يُقرّ مناصرو نزعة الاتّساق والنزعة الوسيطة- بوجود تأييدٍ مُتَبادَل شرعي، بحيث لا يحتاج إلى تأويل الاعتقادات بالضرورة إلى الاشتمال على الدور

الشرس vicious circularity.

في رأيي، ثَمَّ حججٌ أُسُسِيّة ضد نزعة الاتّساق أذاها أكبر. آخذ بعين الاعتبار أولًا الحجة القائلة إن التَّماسُك consistency (الذي يفترض مناصرو نزعة الاتّساق كونه شرطًا ضروريًا للاتساق) مَطْلَب قويّ جدًّا للتسويغ. النقطة الأساسية -سأسميها **اعتراض المَطْلَب المُبالَغ فيه** *too much to ask objection*- لهذا الاعتراض بسيطة لحدٍّ كبير. يبدو أن نزعة الاتّساق تستلزم أن أيَّ ذاتٍ لديها اعتقادات غير متماسكة، ومن ثَمَّ لديها مجموعة-اعتقاد belief-set غير متسقة، غيرُ مُسَوَّغة في أيّ من اعتقاداتها[16]. لكنها مُطالَبة مُفْرِطة؛ ربما لا يمتلك أيُّ إنسان مجموعةَ اعتقادات متماسكة بالكُلِّية، وفي أيّ حالة، فإن الحقيقة البسيطة لوجود، مثلًا، تناقض خفي داخل مجموعة[17] اعتقاداتي عن جغرافية روسيا، ليست بالتأكيد سببًا للقول إنّني غير مُسَوَّغ في الاعتقاد أن الثلجَ أبيض، والاعتقاد أنّ ثَمّة ورقة أمامي، والاعتقاد أن اسمي (س.هـ)... بما أن التخلِّي عن التَّماسُك باعتباره شرطًا ضروريًا للاتساق يرتقي بالكاد إلى اعتباره خيارًا جادًّا، قد يكون المفر المتاح أمام مناصر نزعة الاتّساق هو الحكم بأن اتساق مجموعة الاعتقادات الذي يُمَثِّلُ التسويغَ، هو مجموعة جزئية sub-set ما من تلك المجموعة، وليست مجموعة-اعتقاد الذات بأكملها. بالفعل، الفكرة معقولة. أقصد أنه، حتى لو (وهذا هو اعتقادي) كان لاعتقاد مُسَوَّغ أن يشبك على الدوام في مجموعة مترابطة من الاعتقادات الأخرى، فعلى الرغم من ذلك، ليست **كلُّ** اعتقادات المرء متلائمة مع تسويغ **كلِّ** اعتقادٍ من اعتقاداته.

قد يشير مناصرٌ لنزعة الاتّساق وافق على فكرة أن «الهجوم أفضل

---

(16) قارن مع:

Foley, 'Justified Inconsistent Beliefs'.

(17) مجموعة هنا ترجمة لكلمة corpus، وتعني تجميع المعرفة أو الأدلة في منظومة واحدة. (المترجم).

وسيلة للدفاع» إلى وجود ارتباك مُعيَّن يتعلق بالصورة الأُسُسِيّة المرتبطة أيضًا بعدم التَّماسُك بين اعتقادات الذات (وهو ارتباط حادث وَفق طريقة مختلفة قليلًا). من المؤكد أن نزعة الأسُس لا تستلزم أنه إذا كانت اعتقادات الذات غير متماسكة، فهي ليست مُسَوَّغة في أيٍّ من هذه الاعتقادات (بينما تستلزم الصورُ المعتادة لنزعة الاتّساق ذلك الأمرَ). تركز نزعة الأسُس على المجموعة الفرعية التي تؤدي دورًا في شجرة أسباب الاعتقاد المُحَدَّد الذي تَكون مكانته التسويغية محل النقاش، ولا تركّز على مجموعة الاعتقاد بأكملها. للآن، ليس ثَمّة مشكلات؛ لا تنشغل نزعة الأسُس كثيرًا بأشكال عدم التَّماسُك في مجموعة اعتقادات ما. لكنها ترفض رفضًا جذريًّا احتمالية وجود أشكال عدم التَّماسُك في أسباب شخصٍ ما للاعتقاد. على قدر معرفتي، يرى كلُّ مناصري نزعة الأسُس أنه لو كانت أسباب اعتقادٍ ما تستلزم هذا الاعتقاد استنباطيًّا، فهي قطعية conclusive؛ من ثم، بما أن القضايا المتناقضة تستلزم أي قضية، مهما كانت، على الإطلاق، استلزامًا استنباطيًّا، يلزم الحكم على الأسباب غير المتماسكة لاعتقادٍ ما بأنها قطعية. بالطبع، لا يلزم على مناصر نزعة الأسُس القول إنه إذا كانت أسباب شخص لاعتقادٍ ما غير متماسكة، ومن ثم قطعية، فهو مُسَوَّغ في الاعتقاد؛ على النقيض، يمكن للمرء أن يتوقَّع بثقة قولَ مناصرِ نزعة الأسُس أن هذه الذاتَ **ليست** مُسَوَّغة في الاعتقاد، بما أنها [أي، الذات] غير مُسَوَّغة في تصديق أسباب هذا الاعتقاد. ومع ذلك، فكرة أن الأسباب، التي هي أشكال من عدم التَّماسُك، قطعية **لهذا السبب فقط** ***eo ipso***، مضادة للحدس counter-intuitive بالتأكيد، ويجب تجنُّبها لو كان ذلك الأمرُ ممكنًا.

لكي نعود للخط الفكري الرئيس للنقاش، الذي يركِّز الآن على اعتراضات على نزعة الاتّساق: حتى لو كان من الممكن وجود صورة مُقَيَّدة من نزعة

الاتّساق، تعمل وَفق مجموعات من الاعتقادات ذات الصلة المُتَبادَلة، ستواجه هذه الصورة اعتراضات أُسُسِيّة أخرى. تُلِحُّ حجة اعتراض المَطْلَب المُبالَغ فيه على أن التَّماسُك مَطلب قوي جدًّا للتسويغ؛ بينما يُلِحُّ الاعتراض الثاني المأخوذ بعين الاعتبار، والذي سأسميه **اعتراض القصة الخيالية المتماسكة** *consistent fairy story objection*، على أن هذا المَطْلَب ضعيف جدًّا. وتذهب هذه الحجة إلى أن نزعة الاتّساق لا يمكن أن تكون على صواب، لأن تماسُك مجموعة اعتقادات غير كافٍ بشكل واضح لضمان صدق هذه الاعتقادات، أو غير كافٍ بشكل واضح ليكون دالًّا على صدق هذه الاعتقادات. قد يُرى أن هذا الأمر غير عادل، بما أن مناصري نزعة الاتّساق عادة ما يطلبون ما هو أكثر من مجرد التَّماسُك البسيط لمجموعة اعتقاد مُتَّسِقة. لكن من الواضح، عبر عملية تفكُّر بسيطة للغاية، أن إضافة مطلب الشمولية comprehensiveness لا يجعل الأمور أفضل. على أيّ حال، إن مجموعة اعتقادات متماسكة وكبيرة لا تمثل ضمانة، أو تدل، على صدق المجموعة أكثر من كونها، ببساطة، متماسكة. ومرة أخرى، مع ذلك، كما هو الحال مع تهمة أن تصوُّر مناصر نزعة الاتّساق عن التأييد المُتَبادَل هو مسألة «دوران في دائرة»، من المُرَجَّح اعتراض مناصر نزعة الاتّساق بأن ما يقترحه حقًّا ليس مبنيًّا على فَهمٍ قاصر لهذه الدرجة؛ وربما سيصر على أن «شامل» لا تعني «كبيرًا» فقط، وإنما تعني كذلك «تغطية مدى هائل من الموضوعات»، أو ربما سيدَّعي أن الاتّساق التفسيري، على أيّ حال، تصوُّرٌ أكثر تعقيدًا [وتطوُّرًا] بحيث لا يسقط أمام أي اعتراض بسيط ويسير مشابه. على الجانب المقابل، من المرجَّح أن يكون المُعْتَرِض المناصِر لنزعة الأسُس متشككًا في أن الإسهاب عن مفهوم الاتّساق مِنْ شأنِه إصلاح المشكلة. مِن ثَمَّ، هل وصلنا لطريق مسدود؟[18]

(18) تستخدم هاك كلمة stalemate وتعني الموقف الذي يستحيل فيه على أيٍّ من الطرفين المتنافسين =

لا أرى ذلك، لأن ما قد يكمن وراء قناعة مناصر نزعة الأسُس أن لا شيء كالاتّساق، مهما كان الإسهاب الذي يُقدم لهذا المفهومُ مصقولًا، بمقدوره ضمان إقامة الصلة المطلوبة بين التسويغ والصدق المُحْتَمَل، وهذه الحجة الإضافية، كما أراها، مُقْنِعة لحَدٍّ كبير. وَفق هذه الحجة، تكمن المشكلة الأساسية في نزعة الاتّساق على وجه التحديد في حقيقة أنها تحاول جعل التسويغ معتمدًا فقط على العلاقات بين الاعتقادات.

يعبِّر ك. إ. لويس C. I. Lewis (1883-1964) عن هذه النقطة تعبيرًا غامضًا، وتصويريًّا بقوة، في الوقت نفسه. ويفعل ذلك عندما يعترض بقوله إن ادّعاءَ مناصرِ نزعةِ الاتّساق (المتعلق بإمكانية تسويغ الاعتقادات التجريبية **حصريًّا** بواسطة علاقات التأييد المُتَبادَل) مُحالٌ، مثله مثل اقتراح إمكانية دعم بحّارَيْن ثَملَين لبعضهما عبر استناد الواحد منهما على ظَهر الآخر، بينما لا يقف الاثنان على أي شيء!

للحصول على أقوى صورة ممكنة لهذا الاعتراض على نزعة الاتّساق، سيكون مرغوبًا التصريح به حرفيًّا (رغم استمراري في تسمية هذا الاعتراض بـ **حجّة البحّارَيْن الثَّمِلَيْن** *drunken sailors argument*). الاعتراض الأساسي مفاده هو التالي: لأن نزعة الاتّساق لا تسمح بمُدْخَل غير-اعتقادي –بمعنى أنه ليس ثَمَّ دورٌ للخبرة أو العالَم- لا يمكنها أن تكون ملائمة؛ وما لم يُقَرّ بأن تسويغ اعتقادٍ تجريبي يتطلب مُدخلًا كهذا، لا يمكن افتراض أن عملية تسويغ اعتقادٍ بمقدورها أن تَكون دالَّة على صدقه، دالَّة على تمثيله بصورة صحيحة للنحو الذي يكون عليه العالَم.

في النهاية، أعتقد أن هذه الحجة قاتلة بحق لنزعة الاتّساق. تواجه نظريةٌ مُعَبَّر عنها حصريًّا وَفق العلاقات بين اعتقادات الذات صعوبةً تعجيزية تتعلق بالصلة بين مفاهيم التسويغ والصدق. كيف يمكن لحقيقة

= إحراز تقدُّم بسبب سيادة الخلاف بين الطرفين على نحوٍ يستعصي على التسوية. (المترجم).

أن مجموعةَ اعتقاداتٍ متماسكةٌ -لأيّ درجة وبأي معنى مصقول لـ «مُتَّسِق»- تمثيل ضمانة للصدق أو أن تكون دالة عليه؟

حسنًا، يرى مناصرو نزعة الاتّساق، بالطبع، أن الحقيقة السالفة الذكر **يُمكِنها** ذلك. ومما يمكن معرفته للوهلة الأولى، على الأقل، أن أكثر إستراتيجية واعدة عندهم هي المحاجّة بأنه يمكن لصورة معتدلة موزونة من نزعة الاتّساق تُجنِّب الاعتراض السابق، مع الإقرار بأن الاعتراضَ قد يكون قاتلًا لنزعة الاتّساق المتصلبة؛ لأن القصدَ، على وجه التحديد، من التمييز الأوَّليّ الممنوح لهذا النمط من نزعة الاتّساق[19] باحتوائها على صنف فرعي sub-class من الاعتقادات، ووزن علاقات التأييد المُتَبادَل، هو أن يكون من المعقول جعلُ التسويغ دالًّا على الصدق. لكن المظهر المتعلق بأن هذه الاستجابةَ تحل المشكلة يبدو **مجرد** مظهر. لن يخفق المُعترِض في ملاحظة اقتراح نزعة الاتّساق الموزونة بتمييز أنواع الاعتقادات التي تعتبرها نزعة الأسُس أساسية، ولن يخفق في الإلحاح على السؤال: من أين، أو كيف، تحصل الاعتقادات المتميزة بصورة أوَّليّة على تميُّزها الإبستيمي؟ لو أخفق مناصرُ نزعة الاتّساق في تقديم إجابة، فهو عرضة للاعتراض الذاهب إلى أن تمييزاته الأوَّليّة بين الاعتقادات، ووزنه لعلاقات التأييد، أمر اعتباطي؛ لكن، إن أجابَ بمعقولية كافية، [قائلًا] إنه يميّز الاعتقادات المُدْرَكَة حسيًّا البسيطة، مثلًا، لقربها من خبرة الذات، إذًا، بينما يُرَدّ على الاعتراض الذاهب إلى أنه ليس ثَمَّ متسَّع لمُدخَلٍ من العالَم، فلا مفر من الاعتراض التالي: لقد ضحَّى مناصرُ نزعة الاتّساق على نحوٍ خفي بالسمة الاتِّساقِيّة الخاصة بنظريته. في الحقيقة، عند جمع «نزعة الاتّساق» المعتدلة الموزونة مع هذا النوع من الأساس العقلاني rationale لموازناتها الإبستيمية الأوَّليّة، يصعب تمييز النزعة [وهي بهذه الخصائص]، شيئًا فشيئًا، عن النزعة الوسيطة.

---

(19) الحديث هنا عن نزعة الاتساق المعتدلة الموزونة. (المترجم).

بالطبع، حتى لو كان ذلك كافيًا للنيل من رَدِّ نزعة الاتّساق الموزونة على حجة البحّارَيْن الثَّمِلَيْن، فهي ليست بكافية لتأكيد أنه **ليس** ثَمَّ رَدٌّ معقول متاح لمناصر نزعة الاتّساق. آمل أن الحجج الواردة في الفصل الثالث، وهي الموجهة ضد الدفاعات التي أوردها بونجور (1943-...) BonJour وديفيدسون Davidson (1917-2003)، ستخطو خطوات صوب تصويب القصور. أما الآن أريد الإشارة إلى أنه **إذا** كانت حجة البحّارَيْن الثَّمِلَيْن جيدة ضد نزعة الاتّساق، وهذا ما أراه بالفعل، فهي حجة جيدة كذلك ضد نزعة الأسُس ذاتية التسويغ؛ ففي هذه الصورة من نزعة الأسُس، كما هو حال نزعة الاتّساق، يكون التسويغ على وجه الحصر مسألة علاقات بين الاعتقادات. لصياغة الأمر، ربما، أقول إن نزعة الأسُس ذاتية التسويغ، وهو حال نزعة الاتّساق الموزونة، ملزمة بتحفيز فكرة أن بعض الاعتقادات متميزة إبستمولوجيًّا بفضل سمتها الداخلية، بفضل محتواها. **ربما** لا يكون هذا الأمر غيرَ معقول بلا أمل في حالة بعض الاعتقادات غير التجريبية (قد يقال إن ما يجعل الاعتقاد أن البَيضَ بَيضٌ على وجه التحديد هو النقص الواضح في محتواه)؛ فمن تفاسير «الواضح بذاته»، في النهاية، «أن الإخفاق في قبول صدقه يدل على الإخفاق في فهمه». لكن في حالة الاعتقادات التجريبية، هذا المصدر غير متوفر. سيلزم على الاعتقادات الأساسية لنزعة الأسُس التجريبية ذاتية التسويغ امتلاك **شيء من** المحتوى. وليس واضحًا كيف يمكن لنزعة الأسُس ذاتية التسويغ أن تكون مجهزة على نحوٍ أفضل من نزعة الاتّساق الموزونة لتجنُّب المعضلة التالية: لو كان اختيار الاعتقادات المتميزة أوليًّا غير اعتباطي، يلزم تحفيزه خِفيةً عبر صلة مُفْتَرَضة بالخبرة أو العالَم.

وعلى الرغم من ذلك، ليست نزعتا الأسس الخارجية والتجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، كما هو حال النسخ ذاتية التسويغ من هذه النزعة،

مُعَرَّضتين للآثار الجانبية الخاصة بحجة البحّارين الثَّمِلَيْن[20]. لكنهما تواجهان اعتراضاتٍ أخرى. سيتعلق التقرير الدقيق لأهم حجة ضد نزعة الأسُس الخارجية -وسأسمي هذه الحجة بـ **اعتراض نزعة الدليل** ***evidentialist objection***- على الصياغة الدقيقة للصلة بين اعتقاد الذات وحالات الواقع التي تجعله صادقًا التي يُقدّمها مناصرُ نزعة الأسُس الخارجية؛ لكن الانشغال الأساسي، عمومًا، مفاده مخالفة مناصر نزعة الأسُس الخارجية للحدس القائل إن ما يسوّغ أيَّ اعتقادٍ ينبغي أن يكون شيئًا ما -كما تقترح إتيمولوجيا[21] كلمة «دليل»- تعيه الذاتُ. وَفق أقوى نسخة لاعتراض نزعة الدليل، يكون مفاد هذا الاعتراض مخالفة نزعة الأسُس الخارجية للحدس بطريقتين، وكلتا الطريقتين قوية للغاية وضعيفة للغاية. ما يسمح بتسويغ أي اعتقاد أساسي لو أن ثَمّة صلة ملائمة بين حالة-الاعتقاد **belief-state** وحالات الواقع التي تجعلها صادقةً، حتى عندما لا تمتلك الذات دليلًا على الاعتقاد أو تحوز دليلًا ضده، وبإنكار ذلك الأمر، إذا لم يكن هناك صلة كهذه، حتى عندما تحوز الذات دليلًا جيدًا لهذا الاعتقاد. ألاحظ أن نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] يُحال بينها وبين استعمال هذا الاعتراض - فالنزعة الأخيرة ترفض ضمنيًا قبول [فكرة] أحادية-الاتجاه التي يصرُّ عليها المرء باعتباره أُسُسِيًّا. يخبرني إحساسي بأن اعتراض نزعة الدليل مدمر جدًّا لنزعة الأسُس الخارجية، على الرغم من أن الأمر سيحتاج لمزيد من التطوير لتأسيس أنه ليس ثَمّة صيغة خارجية مُعَدَّلة مِنْ شأنِها تجنُّب ذلك.

يقودني هذا الأمرُ إلى حجة اتّساقِيّة مشابهة، إن كُتِبَ لها النجاح، ستَستبعد نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] وكذلك

(20) تُشَبِّه سوزان هاك هذه الآثارَ الجانبية بآثارما بعد السُكْر، مثل صداع الخمر. (المترجم).
(21) أي، علم دراسة أصل الكلمات. (المترجم).

الخارجية. لتحقيق البساطة، ولأنني أعتبر اعتراض نزعة الدليل بمثابة حائل بالفعل أمام نزعة الأسُس الخارجية، أقرُّ بهذه الحجة. وَفق الصورة التي تجعلها مرتبطة بنزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]. تدَّعي نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] أن خبرةَ الذات تسوّغ الاعتقاداتِ الأساسيةَ. لكن، بينما يمكن وجود علاقات **سببية**، لا يمكن وجود علاقات **منطقية** بين خبرات شخصٍ ما واعتقاداته. من هنا، وبما أن التسويغ مسألة منطقية، يلزمه أن يَكونَ حصريًّا مسألة علاقات بين الاعتقادات.

المقدمة الأولى [للحجة] صادقة. قد **تتسبب** رؤية (أ) [وهو شخص] لكلبٍ في **جعله يعتقد** أن ثَمَّ كلبًا موجودًا، لكنها لا **تستلزم** أو **تؤكد قضية** مفادها أن ثَمَّ كلبًا موجودًا. لكن الحجةَ، التي يظهرها ذلك الأمر هي أن خبرات الذات غير ذات صلة بتسويغ اعتقاداته -**حجة انعدام الترابط السببي** *irrelevance of causation argument*- غيرُ قطعية، لأنها تتطلب مقدمة أولى إضافية للحجة مفادها كون التسويغ مسألة منطقية حصريًّا، وهو أمر كاذب. ما الذي يسوّغ (أ) في الاعتقاد بوجود كلب؟ - رؤيته للكلب، واقعة رؤيته لكلبٍ، وهذه إجابة طبيعية. لا تُظهر هذه الحُجةُ أن الخبرة غير ذات صلة بالتسويغ، وإنما ما تُظهره هذه الحجةُ حقًّا هو احتياجنا إلى تقرير يوضح كيفية كون الخبرة ذات صلة، ويوضح العلاقات بين الجوانب السببية والمنطقية لمبدأ التسويغ. وثَمَّ مفتاحٌ بالفعل للكيفية التي يبدأ بها المرء التَّحَرُّك لبناء تقرير كهذا في المقدمة الأولى [الحجة] مناصر نزعة الاتّساق القائلة بإمكانية وجود علاقات سببية فقط، وليس وجود علاقات منطقية، بين خبرات الذات واعتقاداتها؛ لأنه في هذه المقدمة الأولى [للحجة] يكون مصطلح «اعتقاد» ملتبسًا (كما أظهر إسهابي عن هذه الحجة ذلك الأمر): يمكن وجود علاقات سببية بين **حالة**-اعتقاد، [أي] **اعتقاد شخصٍ**

ما بأن شيئًا ما، وخبرات ذلك الشخص؛ ويمكن وجود علاقات منطقية بين **محتوى**-اعتقاد، [أي] **قضية ما**، **وما يعتقده شخصٌ ما**، ومحتويات-اعتقاد أخرى، [أي] قضايا أخرى. يقترح ذلك الأمرُ أن تقريرًا مناسبًا يتعلق بكيفية امتلاك شخصٍ ما لخبرات مُعيَّنة أسهمت سببيًّا في اعتقاده بشيءٍ ما يمكنها أن تجعل من المرجح قليلًا أو كثيرًا أن ما يعتقده صادقٌ، وسيحتاج هذا التقرير إلى الإفادة من التمييز بين حالات-الاعتقاد ومحتويات-الاعتقاد.

أقصى ما ينبغي على مناصر النزعة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] التسليم به استجابةً لحجة انعدام الترابط السببي هو التالي: وحده تقرير يجمع بين العناصر السببية والمنطقية يمكنه السماح بملاءمة الخبرة للتسويغ. أقول «أقصى» لأننا تعرضنا بالفعل لسببٍ واحد للشَّك حيال كون كلمة «منطقي» هي الكلمة الصحيحة للمُكَوِّن غير السببي التقييمي لمفهوم التسويغ (وتعرضنا له في النقاش المختصر عن انعدام التطابق بين القطعية conclusiveness والعاقبة الاستنباطية، في وجود عدم التَّماسُك)؛ ومن ثم، عندما أشرع في المحاجّة بعدم التطابق بين ما يسمًّى بـ «المنطق الاستقرائي inductive logic» وتدعيم الأدلة، سنواجه شكلًا آخر من عدم التطابق. ومن ثم، الرَدُّ اللائق على حجة انعدام الترابط السببي، يتمثل في الإصرار على سمة «ثنائية الجانب double-aspect»، أو سمة «محتوى-الحالة state-content» الخاصة بمفهوم التسويغ. وبالطبع نُقِرُّ بأن تقريرًا ملائمًا لكيفية اتصال الخبرة بالتسويغ سيتطلب صياغة تفصيلية لكيفية الترابط بين الجانبين. عادة ما تترك نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] كل ذلك ضمنيًّا؛ لكن هذا الأمر لا تدمره حجة انعدام الترابط السببي تدميرًا لا رجعة فيه.

إن النزعة الوسيطة، كما حددت خصائصها في فقرة (ا) [من هذا الفصل]، تجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]؛ لذا، ستتطلب هي أيضًا مقاربة

ثنائية-الجانب، بمحتوى-حالة. وعندما نصل إلى الصياغة التفصيلية للنظرية (في الفصل الرابع)، سأجعل هذا الأمرَ واضحًا قدر الإمكان.

ثَمّة حجةٌ أخرى مؤثرة ضد نزعة الأسُس تشير إلى أنها تتطلب أن تكونَ الاعتقاداتُ الأساسية مؤمَّنة secure (ادعاء تسويغها في استقلال عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى ادعاءً معقولًا) وثرية (ادّعاء قدرتها على تأييد مجموعة أساسية substantial body من اعتقادات أخرى ادعاءً معقولًا)؛ وتلح على أنه ليس ثَمَّ اعتقاد بمقدوره استيفاء كلا المَطْلَبين. وكما تذهب الحجة، فالمَطْلَبان يتنافسان معًا، ويمكن تسويغ المَطْلَب الأول فقط عبر إنقاص محتوى الاعتقادات الأساسية، ويمكن تسويغ المَطْلَب الثاني عبر تقوية[22] محتوى الاعتقادات الأساسية.

تبدو هذه الحجة بالنسبة إليَّ مقنعة للغاية بالنسبة إلى صنف مُقَيَّد من النظريات الأُسُسِيّة، وأعني بالتحديد، تلك النظريات التي تدَّعي لزوم أن تكون الاعتقاداتُ الأساسية يقينية أو معصومة، غير قادرة على أن تكون كاذبة. لكن نزعة العصمة infallibilism غير جوهرية بالنسبة إلى نزعة الأسُس، لذا، يتعلق السؤال المثير للاهتمام بنوع القوة التي تمتلكها هذه الحجةُ ضد الحجج الأخرى. ثَمَّ ردٌّ معقول مفاده التالي: بينما توجد معقولية في اقتراح أن مَطْلَبَ التأمين security يميل إلى التنافس مع مَطْلَبِ الثراء richness (وهي معقولية يوضّحها تاريخُ المشاريع الفلسفية الأُسُسِيّة التي أظهرت ميلًا واضحًا للتأرجح جيئة وذهابًا بين الإصرار على التأمين على حساب المحتوى، والإصرار على المحتوى على حساب التأمين)، من غير المُثْبَت أن التوتُّر يستعصي على الحلِّ. يقترح المزيدُ من التفكُّر أن هذه الحجة -**حجة عمليات التأرجح والدوران** *swings and roundabouts argument*- تزداد معقوليتها كلما زاد مطلب كون الاعتقادات الأساسية

(22) تشبِّه سوزان هاك عملية التقوية بعملية زيادة الوزن. (المترجم).

المتميزة أقوى، وكلما زادت على هذه الاعتقادات الأساسية المتميزة مسؤولية تأييد كلِّ الاعتقادات المُسَوَّغة الأخرى الملقاة على عاتقها. يعني ذلك الأمر أنه من المرجح للحجة أن يقل تأثيرها ضد نزعة الأسُس الضعيفة عن تأثيرها ضد نزعة الأسُس القوية (بما أن الأولى لا تتطلب من الاعتقادات الأساسية أن تكون مُسَوَّغة كليًا في استقلالٍ عن التأييد من اعتقادات أخرى)، وسيقل تأثيرها ضد نزعة الأسُس غير النقية عن تأثيرها ضد نزعة الأسُس النقية (بما أن الأولى لا تتطلب من الاعتقادات الأساسية استيفاء كل ما هو مطلوب في تأييد البنية الفوقية للاعتقادات المُشْتَقّة)؛ ومِن ثَمَّ، سيكون تأثيرها أقل ما يمكن ضد نزعة الأسُس الضعيفة غير النقية. في الحقيقة، أنا واثقة ثقة معقولة في أن هذه الحجة **غير** مؤثرة لحدٍّ ما ضد نزعة الأسُس الضعيفة غير النقية - وبالطبع، أنا واثقة تمامًا من أنها **لا** تمتلك أيّ قوة ضد النزعة الوسيطة، إذ لا تتطلب الأخيرة صنفًا متميزًا من الاعتقادات الأساسية على الإطلاق.

يتبقى تفسير ما يغريني بأن النزعة الوسيطة أكثر معقولية -حتى- من الصور المتواضعة لنزعة الأسُس التي تبدو قادرة على تحمُّل حجة عمليات التأرجح والدوران. أعتمدُ هنا على زوج متشابك من الحجج، وعلى قدر علمي، لم يُوَظَّف من قبل في السجال بين نزعة الأسُس ونزعة الاتّساق. تشير الحجة الأولى إلى فجوة في نزعة الأسُس الضعيفة لا يمكن ملؤها إلا بالتخلِّي عن سمة أحادية-الاتجاه للتسويغ؛ وتشير الحجة الثانية إلى نقص في الأساس العقلاني الدامغ لإضعاف أحادية-الاتجاه، كما تمارس نزعة الأسُس غير النقية، دون التخلِّي عن أحادية-الاتجاه بالكُلِّية. سأسمي هاتين الحجتين بحجتَي **الصعود ثم العودة لنقطة الصفر** *up and back all the way down*.

وَفق نزعة الأسُس الضعيفة، الاعتقاد الأساسي مُسَوَّغٌ من الوهلة الأولى

وعلى نحوٍ قابل للإلغاء -في الوقت نفسه- أو مُسَوَّغ بدرجة ما وليس على نحوٍ كامل، بشيءٍ ما سوى أي اعتقادٍ آخر. يبدو ذلك الأمر، لأول وهلة، بمثابة تقرير معقول للنوع التالي من الموقف، الشائع بالقدر الكافي: افترض أن (أ) [وهو شخص] يعتقد وجود كلب، وأنه يعتقد ذلك بسبب خبرته الحسية الحالية (رؤيته لما يبدو أنه كلب)؛ إذن، (أ) مُسَوَّغ للوهلة الأولى، أو مُسَوَّغ لدرجة مُعْتَبَرة، في الاعتقاد بوجود كلب أمامه -لكنه ليس بمُسَوَّغ على نحوٍ غير قابل للإلغاء، ولا هو بمُسَوَّغ على نحوٍ كامل، لأن المظاهر قد تكون خادعة. للوهلة الثانية، على الرغم من ذلك، يظهر سؤال غريب: أليس من الممكن لـ (أ) أن يكون مُسَوَّغًا **على نحوٍ أكبر**، أو مُسَوَّغًا على نحوٍ أكثر تأمينًا، في الاعتقاد أنه ثَمَّ كلب أمامه لو أنه اعتقد اعتقادًا مُسَوَّغًا أن عينيه تعملان بصورة طبيعية، أو أنه ليس واقعًا تحت تأثير الإيحاء ما-بعد التنويمي[23]، أو أنه ليس ثَمَّ وجود لألعاب على هيئة الكلب تبدو كأن فيها حياة بحق، إلخ، إلخ؟ من المؤكد أنه بإمكانه ذلك. لكن مناصر نزعة الأسُس الضعيفة لا يمكنه السماح بذلك الأمر، لأن رؤيته تتمثل في حصول الاعتقادات الأساسية على تسويغها حصريًا من شيءٍ ما سوى التأييد من اعتقادات إضافية؛ وسماحه بحصول الاعتقادات الأساسية على بعض التسويغ من الخبرة وبعضه من تأييدٍ من اعتقادات أخرى سيخالف سمةَ التسويغ الأحادية-الاتجاه، التي يصر عليها، بوصفه مناصرًا لنزعة الأسُس. ولو سُمِحَ لهذه لاحتمالية، ستُرَقَّى نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] الضعيفة إلى صورة من النزعة الوسيطة[24].

(23) وهو إيحاء يتعرض له الإنسان خلال عملية تنويم، وينفّذه بعد انتهاء الغشية التنويمية في الواقع. مع ملاحظة أن الشخص الواقع تحت هذا الإيحاء قد لا يعلم شيئًا عن سبب تنفيذه لهذا. (المترجم).

(24) تستخدم سوزان هاك فعل transmuted وهو يدل على حدوث تحوُّلٍ لشيء أرق، من صورةٍ إلى صورة أرقى، ومن هنا استخدمتُ فعل يُرَقَّى. ومن الضروري أن يكون في ذهن القارئ معنى التحوُّل كذلك. (المترجم).

بالأحرى، تتمثل مشكلة نزعة الأسُس غير النقية في أنه ينقصها أساسٌ عقلاني دامغ. على العكس من مناصر نزعة الأسُس النقية، الذي يصر على أن التسويغ يتحرك دومًا من الاعتقادات الأساسية إلى الاعتقادات المُشْتَقّة، تستبقي نزعة الأسُس غير النقية أحاديةَ-الاتجاه فقط على صورة الدعوى السلبية، والتي مفادها أن التسويغ لا يتحرك أبدًا من الاعتقادات المُشْتَقّة إلى الاعتقادات الأساسية. لكن لماذا، إذن، ما زال يصر على وجود صنف من الاعتقادات الأساسية متمايز[25] ومتميز تحصل على تسويغها بالكُلِّية دون تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى، والتي يلزم عليها الإسهام في تسويغ كلِّ الاعتقادات الأخرى؟ ربما سيكون الرَّد على النحو التالي: لأنه يلزم وجود دورٍ ما لمُدخَل من خارج اعتقادات الذات. لكن من الواضح أن هذا الأمر، على الرغم من صدقه، غير كافٍ لتوطيد ما مفاده التالي: يلزم وجود صنف متميز من الاعتقادات الأساسية تحصل على **كلِّ** تسويغها من مُدخَل كهذا. ودون هذا الافتراض، وهو افتراض لا يوجد سبب معطى له، سترتقي نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] غير النقية إلى صورة من النزعة الوسيطة.

إن حجة التراجع اللا-متناهي لنزعة الأسُس غير قطعية، وكذلك تكون صورتها الأقوى، وهي حجة غياب البدائل المُحْتَمَلة. تدمر حجة المَطْلَب المُبالَغ فيه، بحق، الصور المعتادة، كلية النزعة، من نزعة الاتّساق، على الرغم من احتمال تجنُّبها بالعودة إلى نسخة مقيَّدة، شبه كلية النزعة؛ وتقترح كذلك أسئلة مربكة عن موقف مناصر نزعة الأسُس من عدم التَّماسُك. أما حجّة البحّارَيْن الثَّمِلَيْن حاسمة ضد نزعة الاتّساق؛ ومحاولة تجنُّبها عبر الانتقال من صورة متصلبة تنادي بالمساواة التامة إلى صورة موزونة معتدلة يتضح أنها، وَفق الصورة الوحيدة التي تمتلك فرصة للنجاح، تساوي تبنّي

(25) تأتي كلمة «متمايز» بوصفها ترجمة لـ«distinct» في السياق الذي يفيد معنى التَّفَرُّد. (المترجم).

صورة متخفية من النزعة الوسيطة. لذا لن تحسم نزعةُ الاتّساق المسائلَ المراد حلها.

يتضح أن حجة البحّارين الثَّمِلَيْن تتسبب في القدر نفسه من الضرر لنزعة الأسُس ذاتية التسويغ ونزعة الاتّساق. واعتراض نزعة الدليل مدمِّرٌ لنزعة الأسُس الخارجية. لكن حجة انعدام الترابط السببي ليست بمدمرة لنزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، لكنها، فقط، تشير إلى الحاجة إلى مقاربة ثنائية-الجانب، بمحتوى-حالة. تنجح حجة عمليات التأرجح والدوران ضد نزعة الأسُس المعصومة، ومن المحتمل نجاحها، ضد نزعة الأسُس القوية ونزعة الأسُس النقية. من المحتمل نجاة الصورة الضعيفة والصورة غير النقية من هذه الحجة. وعلى الرغم من ذلك، تذعن الصورتان الأخيرتان لحجَّتَي الصعود ثم العودة لنقطة الصفر. لذا لن تفي نزعة الأسُس بالغرض.

لذا لن تفي نزعة الأسُس ولا نزعة الاتّساق بالغرض.

بما أن النزعة الوسيطة تسمح بملاءمة المُدخَل غير-الاعتقادي للتسويغ، تنجو هذه النزعة من الحجة الحاسمة ضد نزعة الاتّساق، وهي حجة البحّارين الثَّمِلَيْن. لا يمسها بسوء اعتراض نزعة الدليل على نزعة الأسُس الخارجية، ومثل نزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، يمكنها النجاة من حجة انعدام الترابط السببي عبر تبنّي مقاربة ثنائية-الجانب. وبما أن النزعة الوسيطة لا تتطلب صنفًا متميزًا من الاعتقادات الأساسية، لا يطالها أيّ تهديد من حجة عمليات التأرجح والدوران. وتَظهر -حتى- أفضليتها على الصورة الضعيفة والصورة غير النقية لنزعة الأسُس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] عبر قدرتها على استيعاب حجَّتَي الصعود ثم العودة لنقطة الصفر، وعجزهما [أي، عجز الصورتين الأخيرتين] عن ذلك. لذا يبدو أن النزعة الوسيطة قادرة على النجاة من الحجج الأقوى

ضد نزعة الأسُس والحجج الأقوى ضد نزعة الاتّساق كذلك.

يُكوِّن هذا الأمرُ حجتي الأوليّة للنزعة الوسيطة. ويكمن الأمل، بالطبع، في إمكانية جعل هذه الحجة الأوَّليّة أكثر إقناعًا مع تَطَوُّرِها تباعًا، أولًا بواسطة الدراسة النقدية التفصيلية لنظريات أُسُسِيّة واتّساقية مُحَدَّدة، وثانيًا من خلال تطوير تفصيلي لبديلٍ من النزعة الوسيطة والدفاع عنه.

2

نزعة الأسس مُقَوَّضَةً

... لا يلزم من إنكار وجود يقينيات certainties تجريبية أن الخبرةَ محض خيال، أو أنها بلا محتوى، أو حتى عدم وجود عنصر مُعطى... لا يلزم من امتلاكنا لمعرفة مُحْتَمَلة... وجود يقين، وإنما موثوقية أوَّلية فقط.

~ جودمان Goodman (1906-1998)

«الحِسّ واليقين Sense and Certainty»[1]

هذا الفصل دراسةُ حالة للنظرية الأُسُسِيّة التي يقدمها ك. إ. لويس في كتابه An Analysis of Knowledge and Valuation[2]. بالتأكيد، يتمثَّل جزءٌ من الهدف المنشود في إظهار إخفاق النظرية؛ وكذلك، وهو الأمر الأهم، الكشف عن التَّوتُّرات والالتباسات في تقرير لويس، والتي (كما سأحاجّ) يمكن حلّها فقط عبر التَّحَرُّك في اتجاه النزعة الوسيطة (وهو الاتجاه الذي يبدو أن لويس أحيانًا مُغرى بالتُّحرُّك في اتجاهه بنسبة 50%).

أهم سمة في نظرية لويس، والتي يصر عليها لويس نفسه أشد إصرار، هي العصمة. مِن ثَمَّ، وعلى نحوٍ مفهوم، ركَّزَ النُّقادُ الأوائل -جودمان، و[هانز] رايخنباخ Reichenbach (1891-1953) و[رودريك] فيرث Firth (1917-1987) وآخرون[3]- نقدَهم على هذا الجانب. على الرغم من رؤيتي أن

(1) Goodman, 'Sense and Certainty', pp. 162-3.

(2) كل إحالات الصفحات في النَّصّ تتعلق بهذا الكتاب للويس.

= (3) Goodman, 'Sense and Certainty'; Reichenbach, 'Are Phenomenal Reports

حججهم ليست بخالية من الخطأ تمامًا، فإن استنتاجَهم أن نزعةَ العصمة الخاصة بلويس لا يمكن الدفاع عنها[4] صحيحٌ إلى حدٍّ كبير. على الرغم من ذلك، ما أستهدفه هو نزعة الأسس، وليس نزعة العصمة. ومع ذلك، سأقدِّم بعض أشكال النقد لنزعة العصمة عند لويس لنفس الغرض؛ لأن لويس نفسه يصر على أنه ليس ثَمَّ تمييز يمكن الإتيان به، من جهة الاعتقادات الأُسُسِيّة، بين الاعتقادات المُحَصَّنة من الخطأ وكونها مُحَصَّنة من صفة عدم التسويغ unjustifiedness؛ لذا، من الضروري التعامُل مع أسباب قوله بنزعة العصمة، لأنها من وجهة نظره، أسباب تبنِّي نزعة أسس قوية كذلك.

لكن موقفه بعيدٌ عن اليسر والبساطة، لوجود توتُّرات عميقة مؤثِّرة في كتاب لويس. وعلى سبيل المثال، يندهش المرء حين يجد، بجانب نزعة العصمة عند لويس، الملاحظة الألمعية بأنه «ليس ثَمَّ معنى وحيد ومفيد للـ«معرفة» يتفق كليًّا مع المعنى المعتاد لذلك المصطلح» (ص. 29)، وأن التسويغ («الموثوقية credibility» أو «الاحتمال probability»، بحسب الاصطلاحات المُفَضَّلة عند لويس) يأتي في درجات، وأنه من غير المجدي الإصرار على أن الاعتقادات المُسَوَّغة بالكليّة فقط هي التي يمكن اعتبارها معرفة. لكن، في وجود كلِّ ما سبق، ليس من المثير للدهشة، في سياق الكتاب، وجود تغيُّرات هائلة في النظرية التي يقدّمها لويس.

في البدء، لا يبدو أن ثَمَّ شَكًّا في أن النظرية المُقْتَرَحة نظرية أُسُسِيّة قوية. وَفق لويس، أشكالُ استيعاب apprehensions الفرد لما هو مُعطَى

= Absolutely Certain?'; Firth, 'Coherence, Certainty and Epistemic Priority', 'The Anatomy of Certainty' and 'Lewis on the Given'; Quinton, 'The Foundations of Knowledge' and *The Nature of Things*, pp. 155ff.; Pastin, 'C. I. Lewis's Radical Foundationalism' and 'Modest Foundationalism and Self-Warrant'; BonJour, *The Structure of Empirical Knowledge*, chapter 4.

(4) إمكانية الدفاع هنا تعني القابلية للتسويغ من خلال حجةٍ. (المترجم).

له في الخبرة الآنية يقينيةٌ، ليس فقط بمعنى كونها مُحَصَّنة من الخطأ، وإنما بمعنى كونها مُحَصَّنة من صفة عدم التسويغ كذلك، وأيّ اعتقادات تجريبية مسَوَّغة أخرى يمتلكها المرءُ مُسَوَّغةٌ، على الأقل جزئيًا، بواسطة تأييدها. على الرغم من ذلك، لاحقًا في كتابه، يبدو أن لويس يغيّر أرضيته التي يقف عليها. وَفق لويس، ليس ثَمَّ ما يضمن التسويغ الكلي لـ«أشكال استيعاب المُعطَى» سوى خبرة المرء **الحاضرة** *present*؛ فهي المتاحة أمام المرء على نحوٍ حاضر، بطريقة مباشرة تخصه وحده. لكن أغلب اعتقادات المرء التجريبية يمكن تسويغها لدرجة كافية لتُكَوِّنَ معرفة فقط عبر الإحالة إلى الخبرات **الماضية** -والخبرات الماضية متاحة للمرء حاليًّا فقط من خلال وَسَطِ الذاكرة غير المعصوم. عند هذه المرحلة، يبدو أن لويس ينتقل إلى نزعة أسس ضعيفة، وفيها يشتمل الأساس على أشكال استيعاب، باستخدام الذاكرة، لخبراتٍ ماضية لا تزيد موثوقيتها عن الموثوقية الأوَّليّة، بجانب أشكال استيعاب خبرة المرء الحسيّة الحاضرة التي لا تزال مُسَوَّغةً بالكليّة. ثم يسير خطوة يبدو أنها في اتجاه أكثر جذرية: يُقَرّ بأدلة عن الأوضاع التي تَكون الذاكرة وَفقها موثوقًا بها reliable باعتبارها ذات صلة بموثوقية اعتقادات الذاكرة المعنية. وربما يبدو، على الأقل باختصار، كما لو أن لويس يتخلى عن السمة أحادية-الاتجاه للتسويغ.

على امتداد الكتاب، حتى قبل مناقشة الدور الذي يبدو أن الذاكرة تؤديه مُسَبِّبة لنقلةٍ من نزعة الأسس القوية إلى نزعة الأسس الضعيفة ويلمح إلى نقلة تتجاوز نزعة الأسس، النظرية المُقْتَرَحة غير نقية. يسمح لويس بأن التأييد المتبادَل بين الاعتقادات المشتقة مشروع، ويمكنه رفع درجة التسويغ التي تكتسبها هذه الاعتقادات من تأييد الاعتقادات الأساسية لها. والمصطلح المُفَضَّل عند لويس لعلاقات التأييد المتبادل هو «التَّساوُق[5]

(5) وَفق هذا السياق، بمعنى: التلاؤم والتَّناسق. (المترجم).

congruence» ـ وهو اختيار بارز، يدلُّ على الفارق الذي يُلح لويس عليه بين نزعة الاتساق وتقريره، ووَفق تقريره، وعلى الرغم من إمكان زيادة التطابق لموثوقية الاعتقادات، لا يمكنه إضفاء الموثوقية عليها في البداية.

وعلى امتداد الكتاب، وحتى بعد النقاش الدائر عن الدور الذي يبدو أن الذاكرة تؤديه مُسَبِّبة الانتقال من نزعة الأسس القوية إلى نزعة الأسس الضعيفة، وربما لمدى يتجاوز نزعةَ الأسس، يدافع لويس عن ثلاث دعاوى رئيسة:

1. أن أشكال استيعاب الفرد لما هو معطًى له في الخبرة الآنية يقينية؛
2. أنه ما لَم يكن ثَمّة أشكال استيعاب يقينية قطعًا للخبرة، لن يُسَوَّغ أي اعتقاد تجريبي لأيّ درجة؛
3. أن تسويغَ كلِّ اعتقادات المرء التجريبية (المُسَوَّغة) يعتمد في النهاية، على الأقل جزئيًّا، على تأييد هذه الأشكال من استيعاب المرء للخبرة، وهي أشكال استيعاب يقينية.

(سيكون رفع الالتباس ضروريًّا في وقتٍ لاحق، لكن في هذه اللحظة، سنفهم «يقيني» باعتبارها تعني كلًّا من «مُحَصَّنة من الخطأ» و«مُحَصَّنة من صفة عدم التسويغ»).

سيتمثَّل مبحث أساسي، في حجتي، في أن أسبابَ لويس لدعاوى 1-3 غير قطعية، وأنها جميعها في الواقع، كاذبة. على الرغم من ذلك، في كلِّ حالة من حجة لويس غير السديدة unsound لاستنتاجه القوي، من الممكن إعادة بناء حجة سديدة[6] لاستنتاج أضعف (يمكن للمرء القول بإذعان لويس لـ «مغالطة المبالغة fallacy of exaggeration»). سيكون مفاد تشخيصي،

(6) لاحظ أن الحجة الصحيحة valid ليس من الضروري أن تكون ذات مقدمات صادقة، بينما يلزم أن تكون الحجة السديدة sound ذات مقدمات صادقة. انظر: عادل ضاهر، «الأخلاق والعقل - نقد الفلسفة الغربية»، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1990، ص: 27. (المترجم).

على نحوٍ تبسيطي غير مصقول، أن حجج لويس تسوق السؤالين التاليين: سؤال الوضع الإبستيمي ودور خبرات الذات، وسؤال وضع ودور اعتقادات الذات عن خبراتها ـ وسأحاج بأن الأدلة النَّصيّة على هذا التشخيص لديها قوة قدرته التفسيرية نفسها. دعاوى لويس الثلاث كاذبة. لكن الدعاوى التالية صادقة:

1* للمرء خبرات حسيّة واستبطانية وخبرات ذاكرة متنوعة؛

2* أنه ما لَم يكن عند المرء خبرات كهذه، لن تُسَوَّغ أيٌّ من اعتقاداته التجريبية لأيّ درجة؛

3* أن تسويغَ كلِّ اعتقادات المرء التجريبية (المُسَوَّغة) يعتمد في النهاية، على الأقل جزئيًا، على تلك الخبرات.

سيكون مفاد مبحثي الرئيس الثاني أن النقلات في موقف لويس -من نزعة الأسس القوية إلى نزعة الأسس الضعيفة، وخطواته المتعثرة في اتجاه النزعة الوسيطة- لها معنًى دقيق، وهو الكشف عن أن الحجج السديدة المتاحة بالنسبة إليه، وهي حجج تؤيد الدعاوى الثلاث الصادقة، ولا تؤيد الحجج الثلاث الكاذبة، لا تكتفي بعدم تقديم حجة تتعلق بنزعة الأسس فقط، وإنما في الواقع يمكن فهمها على نحو أكثر معقولية باعتبارها مساهمة في حجة النزعة الوسيطة أيضًا.

يبدو أن أبسط إستراتيجية تتمثل في أخذ كل دعوى من دعاوى لويس الأساسية بعين الاعتبار، وبترتيبها نفسه، وتطوير المَبحثَيْن الخاصَّين بي في مسار هذه النقاشات. على أيّ حال، هذا ما سأفعله.

I

[الدعوى الأولى] «أن أشكال استيعاب الفرد لما هو معطًى له في الخبرة الآنية يقينية». تبدو دعوى لويس المذكورة مليئة بالالتباسات: وهي التباسات

تتعلق بما يُفْتَرَض أن تكونه «أشكال استيعاب المعطَى»، وبالمقصود من تسميتها «يقينية». سيكون مفاد تشخيصي هو تداخُل تلك الالتباسات في حجج لويس وَفق طريقة تخفي حقيقة عدم صدق هذه الدعوى، بأي معنى تكون هذه الدعوى وَفقه مثيرة للتأمل إبستمولوجيًّا.

والالتباسات المرتبطة بالمسألة السابقة، وَفق تخطيط عام تبسيطي غير مصقول، هي التالية. كما لاحظتُ بالفعل، وَفق لويس، على الرغم من عدم تمايز السؤال عن صدق اعتقادٍ ما والسؤال عن تسويغه في أغلب الحالات، فإنّه لا يُمَيَّز بينهما في حالة أشكال استيعاب الخبرة (ص. 254). في هذا السياق، تعني «يقينية» كلًّا من «مُحَصَّنة من الخطأ» و«مُحَصَّنة من صفة عدم التسويغ». سأحدد هذا التمايُز بالحديث عن «اليقين-ص» T-certainty (ص: «صادق») مقابل «اليقين-م» J-certainty (م: مُسَوَّغ). ثَمَّ التباس آخر، ويتضح أنه أكثر استتباعًا من الالتباسات الأخرى، في استخدام لويس لكلمة «يقينية»، وسأحدده بالحديث عن اليقين-ص «السخيف trivial» أو اليقين-م «السخيف» مقابل اليقين-ص «الأساسي substantial» أو اليقين-م «الأساسي»[7]. سيَكون «استيعابُ المعطى» يقينيًّا-ص على نحوٍ أساسي إذا **لم يمكنه أن يكون كاذبًا، لأن صدقه مضمون**، وسَيكون يقينيًّا-م على نحوٍ أساسي إذا **لم يمكنه أن يكون غير مُسَوَّغ، لأن تسويغه مضمون**؛ وسيَكون يقينيًّا-ص على نحوٍ سخيف إذا **لم يمكنه أن يكون كاذبًا، وكذلك لم يمكنه أن يكون صادقًا في الوقت نفسه**، وسيَكون يقينيًّا-م على نحوٍ سخيف إذا **لم يمكنه أن يكون غير مُسَوَّغ، وكذلك لا**

(7) يفسِّر إريك دايتون Eric Dayton الاعتقاد السخيف trivial على أنه اعتقاد لا يحمل أي محتوى إدراكي ومِن ثَمَّ، فهو بذاته سخيف تسويغيًّا؛ ويصبح معناه التالي: «لا يمكنه تأدية دور التسويغ لأي شيء». ويفسِّر الاعتقاد الأساسي substantial على أنه اعتقاد «يُقَدِّم تأييدًا للاعتقادات التجريبية المتناظرة». انظر:

Transactions of the Charles S. Peirce Society, Spring, 1995, Vol. 31, No. 2 (Spring, 1995), pp. 274. المترجم

يمكنه أن يكون مُسَوَّغًا في الوقت نفسه[8]. وأخيرًا، أحيانًا ما تشير «أشكال استيعاب المعطَى» عند لويس إلى أحكامٍ عن خبرات المرء الحسيّة الآنية، وأحيانًا ما يشير لتلك الخبرات نفسها.

مشكلةُ حجةِ لويس لدعواه الأولى، ولا يزال الأمرُ وَفق تخطيط عام تبسيطي غير مصقول لدرجة مُحَدَّدة، هي ما يلي. أن تلك الأحكامَ عن خبرة المرء الحسيّة الآنية، يقينيةٌ-ص على نحوٍ أساسي و/أو يقينيةٌ-م على نحوٍ أساسي، أمرٌ مثير للتأمل إبستمولوجيًا، لكنها كاذبة، وأنَّ خبراتِ المرء الحسيّة يقينية-ص ويقينية-م على نحوٍ سخيف لهو أمر صادق، لكنها ليست ذات أهمية إبستمولوجية.

بالطبع، لا تَظْهَر الاشتراكات [أو الالتباسات] equivocations التي أشخّصها بوضوح في حجج لويس؛ لذا، سيصبح عندي حاجة إلى جعل الأمر التالي معقولًا: تعمل الاشتراكات [أو الالتباسات] على نحوٍ خفي يتجاوز ظاهر خطابه.

على الرغم من أن لويس يعطي أمثلة لعباراتٍ مقصود منها تمثيل «أشكال استيعاب ما هو معطَى في الخبرة»، فإنّه يحاول جاهدًا الإصرار على أن مثل هذه الأشكال من الاستيعاب نادرًا ما تُصاغ على نحوٍ صريح (هذا إن صِيغَت من الأساس) (ص. 182)، وكذلك سيكون من المرجوح أن أيّ صياغة لغوية لها غيرُ ملائمة (ص. 172)، وهذه الحقيقة السابقة لا تصبح أيسر بتحديد ما يعنيه لويس بـ«أشكال استيعاب ما هو معطَى في الخبرة». على أيّ حال، تتخذ أمثلةُ لويس عن «العبارات التعبيرية expressive statements»، وهي التي تُمَثِّلُ أشكال استيعاب المُعطَى في الخبرة على أفضل نحو، الصيغةَ «أرى الآن ما يشبه ورقة بيضاء»، «أرى الآن ما يشبه قُلْبة سُلَّمٍ[9] من الجرانيت»،

(8) توقَّعَ فيرث تلك الأفكارَ في:

'Coherence, Certainty and Epistemic Priority', p. 551.

(9) قُلْبة السُلَّمِ مجموعة متصلة من الدرجات تنقل مستخدمها من مستوى إلى آخر. (المترجم).

«أرى الآن ما يشبه مقبض باب». وهي عبارات من منظور الشخص الأول، في زمن المضارع، إشارية indexical ومُقَيَّدٌ محتواها بالكيفية التي تَظْهَرُ وَفقها الأشياء، لا بالكيفية التي تكون عليها الأشياء بالفعل. على الرغم من ذلك، من الواضح أن **تقارير** *reports* أشكال استيعاب المعطَى ليست هي التي يعتبرها لويس يقينية، فهو يُقرُّ بأن تقاريرَ كهذه يمكنها أن تكون مُخاتِلة أو مُتَوَهَّمة لفظيًّا. لكنه ليس من الواضح بحق إذا ما كانت **الأحكام عما هو معطًى في الخبرة** (مثل، حكمي بأنني أرى الآن ما يشبه مقبض بابٍ)، أو **الخبرة نفسها** (مثل، كوني على وعي برؤية ما يشبه مقبض باب) هي التي يعتبرها يقينية. يمكن لتركيبات [لغوية] -مثل «كل ما يَعرض له الحسُّ presentations of sense»، «نتائج الحسّ المباشرة direct findings of sense» (ص. 171)، «محتويات الخبرة... المُقَدَّمة آنيًّا» (ص. 179)، «وقائع الخبرة... المُسْتَوْعَبة» (ص. 182)- أن تُفْهَم بأيٍّ من المعنيين السابقين.

ولن يَكون فهم ما يعنيه لويس بـ«يقينية» أسهل إذا علمنا أنه يستخدم «غير معصومة fallible»، و«غير قابلة للتصحيح incorrigible»، و«غير قابلة للشَّكِّ indubitable» على نحوٍ تبادلي ظاهر، في حين أن هذه الاصطلاحات تتمتع بمعانٍ مختلفة اختلافًا هائلًا (إذ توحي «غير قابلة للتصحيح» بالحصانة تجاه التصحيح، وتوحي «غير قابلة للشّك» بالحصانة تجاه الشّك، وتوحي «يقينية» و«معصومة» بالحصانة تجاه الخطأ). على الرغم من ذلك، من الواضح بالقدر الكافي انشغال لويس الأَوَّليّ بالحصانة تجاه الخطأ، ويعتبر لويس هذه الحصانة مكافئة للحصانة تجاه صفة عدم التسويغ، في حالة أشكال استيعاب المعطَى، اعتبارًا غير عام.

للآن، دعونا نقيّد انشغالنا باليقين-ص. من الواضح تقريبًا أن خبرات المرء الحسيّة يقينٌ-ص على نحوٍ سخيف: فالخبرات أحداث events، ومِن ثَمَّ فهي عاجزة عن التمتُّع بـ قيمة-صدق truth-value ـ ومِن ثَمَّ، فهي

بالأخص عاجزة عن أن تكون كاذبة. (وكما يقول جودمان، الخبرة الكاذبة كالمكتب الكاذب، ولا يوجد شيء كهذا). لكن هذه الدعوى، التي توشك أن تكون سخيفة، ليست ذات أهمية إبستمولوجية. ليس هذا مفاد الدعوى التي يلزم قصد لويس لها، وإنما يلزم قصده للدعوى الأساسية بحق التي مفادها أن **أحكام الشخص عن خبراته الحسيّة الآنية يقين-ص على نحوٍ أساسي**. على الرغم من ذلك، يبدو أن ثقة لويس صادقة، وهي ثقة مفادها أن هذه الدعوى الأساسية المعصومة، وهي ثقة آتية (كما يقترح جودمان)[10] -جزئيًّا- من إخفاقه في تمييزها عن الدعوى السخيفة تقريبًا.

ربما لأن لويس مقتنع بلزوم وجود اعتقادات **ما** ذات يقين-ص على نحوٍ أساسي لو كان لأي اعتقادات أن تُسَوَّغ، يُقدِّم لويس القليلَ من خلال الحجة المُحَدَّدة (على نحوٍ يثير الدهشةَ)، ومفادها أن الأحكام عما هو معطًى للمرء في الخبرة الآنية يقين-ص على نحوٍ أساسي. ويتلاصق ذلك القليل الذي يقدمه مع نقاشه الذي يميل بالأحرى لتأييد الدعوى السخيفة. إليكم ما يبدو أقرب شيء لحجةٍ عن الدعوى المعصومة الأساسية:

> اطْرَح، مما نقول إننا نراه أو نسمعه أو نتعلمه بأي شكل عبر الخبرة المباشرة، **كلَّ ما يتصور أنه قد يكون خاطئًا**، والمتبقي هو محتوى الخبرة المعطَى الذي يستحث هذا الاعتقادَ. (صص. 182-3).

بعد فقرة واحدة، يبدو أن لويس قد تراجع للدعوى السخيفة:

> ليست أشكالُ استيعاب المعطَى التي.... تصيغها العباراتُ التعبيرية بأحكامٍ، وليست مُعَرَّضة لأيِّ خطأ مُحْتَمَل. **عباراتٌ** عن أشكال استيعاب كهذه صادقة أو كاذبة بأيّ طريقة.... (ص. 183، والتشديد من عندي).

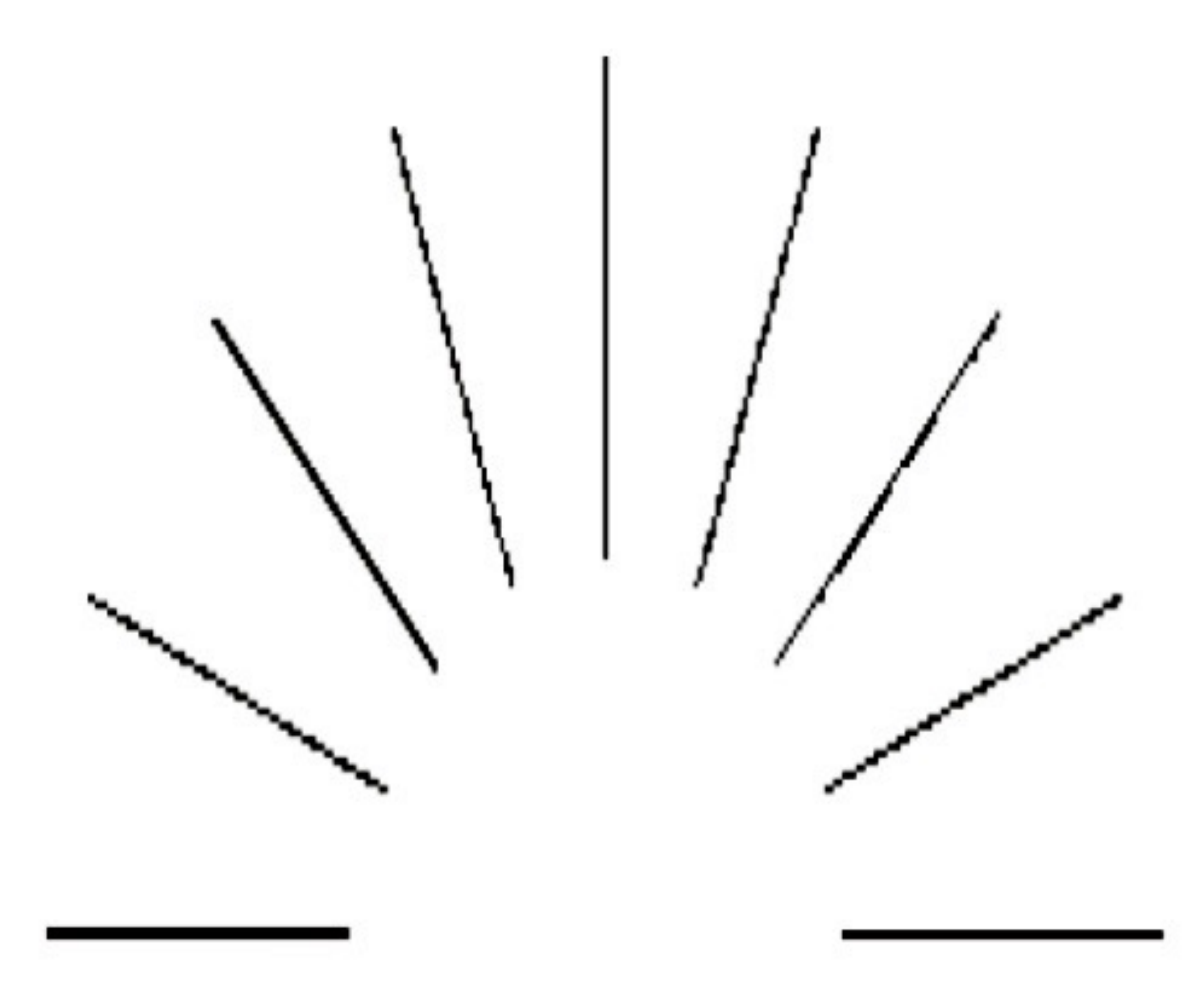
اطْرَح، من حجة لويس عن الدعوى المعصومة الأساسية، وَهْمَ التأييد الذي

(10) Goodman, 'Sense and Certainty', pp. 161-2.

قد يعيره إليها الخلطُ بينها وبين الدعوى المعصومة السخيفة، والباقي هو الحجة القائلة إنه من المضمون صدق الأحكام عن خبرة المرء الحسيّة الآنية لأن خصائصها مُحَدَّدة لدرجة استبعاد احتمال الخطأ بأكمله. وهذه الحجة غير مُقْنِعة. في الحقيقة، من الممكن لها أن تكون مُضَلِّلة جدًّا؛ إذ لا يمكن للمرء بجدية افتراض رؤية لويس لأشكال الاستيعاب محل السؤال خالية من المحتوى. ليس فارغًا الحكمُ برؤيتي لما يشبه ورقة صفراء، وفي الحقيقة، هذا الحكم ليس بأضعف من الحكم برؤيتي ورقة صفراء. (ليس تخيُّل سيناريو يكون فيه الأول كاذبًا والثاني صادقًا بأصعب من تخيُّل سيناريو يكون فيه الأول صادقًا والثاني كاذبًا). لكن، يلزم أن يكون ما هو مهدَّد هنا يقين **النسخة** *token*[11]، وليس يقين **النمط** *type*. يلزم أن تكون النقطة الهامة هنا مرتبطة بأحكام **مُحَدَّدة** عن كيفية ظهور الأشياء للمرء حسيًّا في وقت إصدار حكمه؛ ويلزم أن تكون الحجة كالتالي: بما أن تحديد خصائص محتوى الحكم محل السؤال يقيّده بكيفية ظهور الأشياء في الحاضر للمرء، فإن حكمًا كهذا، وهو حكم لا يتضمن أي عنصر للتأويل، لا يمكنه أن يشتمل على أي عنصر لـ**سوء** التأويل للخبرة التي يمثّلها هذا الحكم. (أو، بمعنى آخر، لو أن أي حكم على النسخة judgment-token يتعلق فقط بما هو معطًى للذات حسيًّا في وقت إصدار المرء لهذا الحكم، وليس على كيفية اتخاذه لهذا الحكم، فليس ثَمَّ احتمال **للخطأ**). لكن هذا الأمر غير قطعي لحدٍّ كبير في غياب حجة تُظهِر وجود **أيّ** أحكام تخبر، ببساطة، عن خبرة المرء الآنية ولا تتضمن أي عنصر للتأويل.

لو صحَّ ذلك، تخفق حجة لويس الوحيدة للدعوى المعصومة الأساسية. لكن ذلك الأمر لا يمتلك بالطبع، في ذاته، أيَّ ميلٍ لإظهار كذب الدعوى المعصومة الأساسية. لكنني، على الرغم من ذلك، أرى العكس.

(11) Sellars, 'Empiricism and the Philosophy of Mind', p. 165.



شكل 1.2

في مناسبات نادرة نُصدر بالفعل أحكامًا عن كيفية ظهور الأشياء للمرء حسيًا في الوقت الحاضر، ومن غير المشكوك فيه أن أحكامًا كهذه عادة ما تَكون صادقة؛ لكنني لا أراها صادقة بالضرورة أو دائمًا. خذ بعين الاعتبار اختبار طبيب العيون، وفي هذا الاختبار يَعرض الطبيبُ على المريض مجموعةً من الخطوط لها السُمْك نفسه، كما هو واضح في شكل 1.2، ويسأل الطبيبُ المريضَ إذا ما كانت هذه الخطوط تبدو جميعها بالسُمك نفسه، أم أن الخطوط الموجودة جهة اليسار، أو في المنتصف، أو جهة اليمين، ذات سُمْك أكبر. لا يتعلق السؤال بميل المريض ليظن أن بعض الخطوط ذات سُمْك أكبر **بالفعل**، فقد يكون المريضُ واعيًا لحدٍّ كبير بأنها ذات سمك واحد، كما كان حالي عند خضوعي لهذ الاختبار. يتعلق السؤال تعلُّقًا دقيقًا بمظاهر الخطوط، إذا كان أيُّ خطٍّ من الخطوط **يبدو** ذا سُمْك أكبر. (الهدف من الاختبار الكشف عن الإستجماتيزم astigmatism؛

فلو كان المريض مصابًا به، ستبدو بعض الخطوط ذات سُمْك أكبر مِن غيرها، ولو لَم يَكُن مصابًا به، ستبدو الخطوط، كما هي بالفعل، ذات سُمْك واحد). الآن، من الشائع تردُّد المرضى، كونهم غير واثقين، حيال أي الخطوط بالتحديد تبدو ذات سُمْك أكبر، لو كان ثَمّة خطوط بالفعل كذلك. وثَمَّ إجراء معياري مفاده سؤالهم هذا السؤل أكثر من مرة (عبر نظرهم من خلال نفس العدسة) **للسماح باحتمال الخطأ**. من المُقَرّ به، على سبيل المثال، وجود تفكير بالتَّمنِّي ــ قد يتأثر حُكمُ المريض بأنّ الخطوط الآن لها السُّمْك نفسه بأمله في أن هذا، في النهاية، هو التصحيح الصائب. أحيانًا، بالنظر إلى الشكل المرسوم نفسه من خلال العدسة نفسها، سيدلي المريضُ بإجابة أولى، ثُمَّ بعد ذلك بقليل، يدلي بإجابة أخرى. من المُقَرّ به أنه من الممكن للطريقة التي تبدو وَفقها الخطوط التغيُّر، حتى خلال فترة زمنيّة قصيرة جدًّا، بسبب تعديل عضلي غير اعتيادي [مثل توسيع المريض لحدقة عينه أو تضييقها]. لكن لو كان الأمر كذلك، ينبغي لاختبارات أخرى تأكيد ذلك[12].

من ردِّ لويس على جودمان، يمكن افتراض أن ردَّ فعله على هذا المثال سيتعلق بالتنبيه على أن الأمر التالي يتوافق مع كل ما قيل: الإصرار على أن المريضَ إذا أدلى بإجابات مختلفة (أدلى بها بصدق، بالتأكيد، ودون أي خلط لفظي) خلال فترة زمنيّة مهما كانت قصيرة، فمن اللازم تغيُّر الطريقة التي بَدَت بها الخطوط له خلال هذه الفترة الزمنيّة[13]. وبالفعل، الأمر

(12) يميز أطباء العيون بين الاختبارات «الموضوعية» للرؤية، حيث تُفْحَص عينا المريض فحصًا مباشرًا، والاختبارات «الذاتية»، حيث يُطلَب من المريض الإخبار عن كيفية ظهور الأشياء بالنسبة إليه. تُستَخْدَم الاختبارات الموضوعية لفحص نتائج الاختبارات الذاتية، والعكس صحيح. تُكَرَّر الاختبارات الموضوعية قياسيًّا، لتسمح بإمكانية كون ما يخبر به المريض خاطئًا. انظر:
See Asher, *Experiments in Seeing*, chapter 10.

يقول كلٌّ من رايخنباخ وجودمان بلزوم توافُق الاعتقادات الظاهراتية مع الاعتقادات الأخرى. انظر:
Goodman, 'Sense and Certainty', p. 163, Reichenbach, 'Are Phenomenal Reports Absolutely Certain?', p. 155.

(13) Lewis, 'The Given Element in Empirical Knowledge', p. 173.

كذلك. لكن هذا الرد ليس بردٍّ حاسم؛ لأن الأمر التالي يتوافق كذلك مع كل ما قيل بالفعل: ثَمَّ حكمٌ من أحكام المريض خاطئ. هذا المثال السابق يجعل من ادعاء لويس الذي مفاده أنه لا يمكن تصور خطأ ذلك أمرًا غير معقول.

لو كان تحديدُ لويس لليقين-ص واليقين-م في حالة أشكال استيعاب المعطَى صحيحًا، فإن الحجة القائلة إن أشكال استيعاب المعطَى ليست يقينية-ص، هي، بالمدى نفسه، حجة تقول إن هذه الأشكال للاستيعاب ليست يقينية-م. لكن، بما أنَّ هذا التحديد مشكوك فيه (إذا كان حكمٌ ما يقينيًّا-ص، يبدو من المعقول أنه يقيني-م، لكن الاستلزام العكسي هو ما يهمنا هنا) سيكون الهدف منه كذلك إظهار كيفية إمكان تعديل الحجة لتقويض ادعاء اليقين-م مباشرةً. مِن ثَمَّ، افترضوا اعتقادَ مريضِ طبيبِ العيون اعتقادًا مسوَّغًا بأنه قابل للتأثُّر بالإيحاء بدرجة أكبر من درجة التأثُّر المعتاد ـ ربما قد رأى مؤخرًا نتائجَ الاختبارات النفسية التي خضع لها، وافترض أن طبيب العيون، التَّوّاق إلى إنهاء ذلك الفحص، لم يكن حريصًا للغاية حيال طريقة صياغته لأسئلته؛ فيقول الطبيب «حسنًا، لقد انتهينا، كل الخطوط الآن تبدو متساوية في السُّمْك، أليس كذلك؟» ـ ويوافق المريض موافقةً صحيحة، كما هو مُتَوَقَّعٌ منه، بأنها جميعها كذلك. لدى المريض شيءٌ من التسويغ لهذا الحُكم، لكن، من المؤكد أن هذا التسويغ بعيد عن الكمال، بسبب دليله بأنه ربما خضع لتأثير سؤال طبيب العيون، وهو «سؤال يتوقع إجابة المريض بـ«نعم»»[14].

الاستنتاج الذي أود إيراده هو التالي: الدعوى 1 كاذبة بأيّ معنى تكون وَفقه مثيرة للتأمُّل إبستمولوجيًّا. لكن، أليس من الممكن لمدافعٍ عن لويس

---

(14) قارن مع:

Reichenbach, 'Are Phenomenal Reports Absolutely Certain?', p. 156.

المحاجّة بأن هذا الاستنتاجَ سابقٌ لأوانه، أي إنه يمكن تجنُّب هذا الاستنتاج لو أخذ المرءُ حجةَ لويس بعين الاعتبار على نحوٍ أكثر جدية قبل ذلك؟ لو أن الحكم برؤيتي الآن لما يشبه مجموعة من الخطوط ذات سُمْك متساوٍ ليس يقينيًّا على نحوٍ أساسي، فقد يحاج المرء بأن ذلك يُظهِر فقط أنه ليس بـ «استيعاب ما هو معطًى في الخبرة الآنية»، بالمعنى المقصود. وسأوسِّع، في ردّي على هذه الفكرة، ملاحظتي التي قلتها من قبل، وهي أن محاولة لويس للمحاجة بأن أشكالَ استيعاب ما هو معطًى في الخبرة الآنية يقينيةٌ على نحو أساسي، ببساطة، بفضل كيفية تحديد خصائص مثل هذه الأشكال للاستيعاب، أقول إنها تفشل لنقصٍ في الحجة التي مفادها، بمجرد «طرح» كل ما هو كاذب على مستوى التصوُّر، يبقى أي شيء قادرًا على أن يكون صادقًا. يمكن استبعاد مثالي المضاد counter-example، باعتبار أنه لا يُمَثِّلُ مثالًا بالفعل، وإنما -فقط- إذا كانت عملية «الطرح» جذرية لدرجة ترك «أشكال استيعاب الخبرة» مشيرة إلى الخبرات نفسها بدلًا من إشارتها للأحكام عن خبرة المرء؛ وحينئذٍ، اليقينُ الوحيد المضمون سخيفٌ، وليس أساسيًّا.

ويوحي ذلك باستنتاج إضافي مفاده إمكان إعادة بناء حجة لويس غير الناجحة للدعوى 1 على نحوٍ أكثر معقولية باعتبارها مُنَبِّهة، ببساطة، على أننا نمتلك خبراتٍ بالفعل، وأننا لسنا بمسؤولين عن [أو، لا نُقَرِّرُ] نوعية الخبرات التي نمتلكها، أيًّا كانت. يقترب لويس للغاية من الإقرار بذلك، عندما كتب، مباشرة قبل تقديمه للحجة المعصومة التي نأخذها بعين الاعتبار بالفعل، أن «الفكرة الرئيسة هي وجود شيء يسمًّى الخبرة، لا يمكننا اختراع محتوياتها» (ص. 182). لا تؤكد حجةُ لويس الدعوى 1، وهي دعوى كاذبة. على الرغم من ذلك، الدعوى 1* استنتاجٌ معقول من مقدمات [حجته]، وهي دعوى صادقة.

II

[الدعوى الثانية] «أنه ما لَم يكن ثَمّة أشكال استيعاب يقينية قطعًا للخبرة، لن يُسَوَّغ أي اعتقاد تجريبي لأيّ درجة». أول سؤال يظهر أمامنا هو التالي: وَفق أي معنى ينبغي فهم «يقينية» في هذا السياق؟ أعتبر أن الإجابة هي: اليقين-م الأساسي هو محل النقاش، وأن مفاد دعوى لويس: ما لَم تكُن بعض الاعتقادات التجريبية مُسَوَّغة بالكليّة في استقلالٍ عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى، لن يُسَوَّغ أي اعتقاد تجريبي لأيّ درجة.

وفي السياقات التي يقدّم لويس من خلالها حجة ضمنية لمدى محدود للغاية دفاعًا عن الدعوى 1، يأتي لويس بعدة حُجج مستفيضة لهذه الدعوى الثانية. لكن كل هذه الحجج التفصيلية تمثِّل استنتاجات غير منطقية non sequiturs[15]. في الحقيقة، تفشل كلُّ هذه الحجج للسبب نفسه: تحمل هذه الحجج معنيين في الوقت نفسه لـ«مُسَوَّغ كليًا ــ «مُسَوَّغ، وليس مرتبطًا بأيّ اعتقادات إضافية»، و«مُسَوَّغ، بالكليّة، وليس فقط جزئيًا».

في الواقع، نادرًا ما يستخدم لويس كلمة «تسويغ justification»، ويفضِّل «تبرير warrant»، وغالبًا ما يفضِّل «موثوقية» أكثر، وفي الغالب الأعمّ يفضِّل «احتمالية probability». ثَمَّ شيءٌ من الأهمية في تفضيلاته، لأنها تدل على إقراره بالحدس intuition (وهو إقرار أشترك معه فيه بالطبع) الذي مفاده مجيء التسويغ في درجات. لكن، على الرغم من إقراره بهذا الحدس، لا يحافظ لويس دائمًا على السمة التدريجية للتسويغ ظاهرةً بوضوح في أثناء تطوير حجته. ويبدو بالفعل أنه بسبب هذا الفشل، على

(15) بحسب التعريف، أيُّ non sequitur هو استنتاج لا يَنْتُج من مقدمات الحجة. وبمعنى أعمّ، فهو تقرير (مثل ردّ على نقد) لا يَنْتُج منطقيًا من أي شيء قِيلَ قبله، أو لا يرتبط بما قِيلَ قبله ارتباطًا واضحًا. (المترجم).

نحوٍ جزئي، فهو عرضة للوقوع في الخلط بين الطريقتين اللتين يمكن وَفقهما اعتبار اعتقادٍ ما «مُسَوَّغًا كليًّا»، وهو ما أشخصّه باعتباره أمرًا أساسيًّا في إخفاقه حججه المتعلقة بالدعوى 2.

> لو أن ما يؤكد الاعتقادَ الموضوعي ومِن ثَمَّ يُظهره مُحْتَمَلًا، كان هو نفسه اعتقادًا موضوعيًّا، ومِن ثَمَّ لا يكون هذا الأخير أكثر من مُحْتَمَل، سيُجْعَل الاعتقادُ الموضوعي الذي سيؤكِّد [وهو الأول] مُحْتَمَلًا فقط. لذا، ما لَم نميّز اعتقاد الصدق الموضوعي، الذي يمكن أن تُجْعَل الخبرة فيه مُحْتَمَلة، عن تقديمات الخبرة المعنية التي توفِّر هذا التبرير، فإن أي اقتباس للدليل من أجل تقرير عن الواقع الموضوعي، وأي تعزيز corroboration له قابل للذكر، سيصبح داخلًا في تراجع لا-متناهٍ لما هو مُحْتَمَل بالكاد، أو، سيدور في دائرة ـ وستخفق الاحتمالية في أن تكون أصيلة. لو كان لأي شيء أن يكون مُحْتَمَلًا، يلزم أن يكون ثَمَّ شيء يقيني. يلزم على أيّ بيانات تؤيد في النهاية احتمالًا أصيلًا أن تكون يقينية. لدينا... يقينيات مطلقة كهذه، في المعطيات الحسية sense-data التي تبتدئ هذا الاعتقاد. (ص. 186).

الاعتقاداتُ «الموضوعية» اعتقاداتٌ عن العالَم الخارجي، تتعلق بالكيفية التي تكون عليها الأشياء (في المقابل، ثَمّة الأحكام «التعبيرية»، التي تتعلق حصريًّا بالكيفية التي تبدو بها الأشياء للمرء).

هذه هي صورة لويس من حجة غياب البدائل المُحْتَمَلة. ما يُدَّعى إمكان تسويغ أي اعتقاد موضوعي لدرجةٍ ما، مرتبط باعتقادات إضافية تؤيد هذا الاعتقادُ الموضوعي، لكن لا يمكن تسويغ هذا الاعتقاد لأية درجة، على نحوٍ **غير** متصل، ما لَم، في النهاية، تنتهي متسلسلة الاعتقادات باعتقادٍ أو اعتقاداتٍ مُسَوَّغة على نحوٍ كامل في استقلالٍ عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات

أخرى. لتحقيق أغراض البحث الحالية، ليس ثَمّة حاجة لأخذ الأمرين التاليين بعين الاعتبار: نقدي للافتراض المسبق presupposition بلزوم تكوين أسباب اعتقادٍ ما لمتسلسلة، أو لسلسلة، وكذلك نقدي للافتراض المسبق القائل إن الاتساق مسألة اعتقادات «تدور في دائرة»؛ لأن حجة لويس ضعيفة أمام اعتراض أقل إحكامًا [من اعتراضي]. حتى بافتراض (وهو افتراض لتطوير الحجة) تشكيل أسباب اعتقادٍ ما لسلسلة بالفعل، وحتى بافتراض (وهو افتراض لتطوير الحجة) استبعاد تقرير اتساقي، تظل الحجةُ ممثِّلة لاستنتاجات غير منطقية. افترض أن اعتقاد (أ) بأن (ب) مُسَوَّغ لدرجة ما متصلة بـ (ك)، و(ك) متصلة بـ (ر)... وهكذا تباعًا. لا يمكن تسويغ اعتقاد (أ) بأن (ب) لأيّ درجة، على نحو غير متصل، ما لَم، في النهاية، تنتهي السلسلة باعتقادٍ مُسَوَّغ لدرجة ما **في استقلالٍ عن أيّ اعتقادات إضافية** أو باعتقاداتٍ مُسَوَّغة لدرجة ما **في استقلالٍ عن أيّ اعتقادات إضافية**. لكن، **ليس** من المطلوب من الاعتقاد الأساسي basic أو الاعتقادات الأساسية basic التي نصل إليها في النهاية أن تكون مسوغة بالكليّة في استقلالٍ عن أيّ اعتقادات إضافية.

ينطبق النقد نفسه على الفقرة التالية:

> لا تحتاج الأسس **التقريبية** *proximate* grounds لما هو مُحْتَمَل أو موثوق به credible أن تكون يقينية. سيكون من الكافي لو أنها نفسها موثوق بها موثوقيةً أصيلة. لو أن (ب) موثوق بها على أساس (ك)، ستؤكد موثوقيةُ (ك) موثوقيةً ذات درجة أقل مما لو كانت (ك) يقينيةً. لكن، لو كانت موثوقية (ب) تعتمد على موثوقية (ك)، وموثوقية (ك) تعتمد على (ر)، وهكذا تباعًا، ولو لَمْ نصل في هذا التراجع إلى الاعتماد على أي شيء يقينيّ، كيف يمكن إذن للموثوقيات credibilities التي نتحدث عنها أن تكون أصيلة، بما أن كل موثوقية مرتبطة بأساس،

> بينما لا يوجد أساس نهائي معطًى؟... أليس من المطلوب، إذن، وجود بيانات نهائية... تكون هي نفسها يقينية؟ (ص. 333).

(ومرة أخرى بافتراض صورة «السلسلة» لتطوير الحجة)، لو كان الاعتقاد بأن (ب) مُسَوَّغًا لدرجةٍ ما في ارتباطٍ بالاعتقاد أن (ك)، وكان الاعتقاد أن (ك) مُسَوَّغًا لدرجةٍ ما في ارتباطٍ بالاعتقاد أن (ر)، سيكون الاعتقاد أن (ب) مُسَوَّغًا فقط، **بساطة مطلقة** *simpliciter*، لأيّ درجة، لو تم الوصول في نهاية السلسلة إلى اعتقادٍ ما مُسَوَّغ لدرجةٍ ما في استقلالٍ عن أيّ اعتقاداتٍ إضافية. لكن، مرة أخرى، لا يَنْتُج من ذلك لزوم أن يكون هذا الأساس النهائي مُسَوَّغًا على نحوٍ كلي وتمامًا في استقلالٍ عن أيّ اعتقادات إضافية.

مفاد ما هو أشد إثارة للدهشة في هذا الأمر أنه قبل الفقرة السابقة ببضع صفحات، أورد لويس بدقة الفكرة الرئيسة التي مِنْ شأنها تقويض حجته:

> ... أساسُ اعتقاد ما، وليكن (ب)، هو اعتقادٌ تجريبي آخر، وليكن (ك)، والأخير أقل من أن يكون يقينيًا، لا يُبطل بنفسه تسويغَ (ب). ليس اليقين مطلوبًا، وإنما المطلوب -فقط- الموثوقية الأصيلة لـ (ك). ولو كان من الممكن توكيد موثوقية أصيلة كهذه لـ... (ك)، إذن، ستؤكد علاقةُ (ب) بـ (ك) موثوقيةً مشابهة لـ (ب)، على الرغم من أن الفارق في موثوقية (ك) عن اليقين سينعكس في موثوقية أقل، على نحوٍ متناظر، تؤكَّد مِن ثَمَّ لـ (ك). (ص. 328).

لكن، مِن ثَمَّ، لماذا، لو أدرك لويس أن أسس اعتقادٍ ما لا تحتاج أن تكون يقينية، وإنما فقط «موثوقًا بها» لتنقل درجة ما من الموثوقية إلى الاعتقاد المُسْتَهْدَف، يغفل لويس عن النقطة الأساسية ويصرّ على التالي: «لو كان لأي شيء أن يكون مُحْتَمَلًا، يلزم مِن ثَمَّ أن يكون ثَمَّ شيء يقيني»؟ ربما كان معجبًا بما يمكن للمرء تسميته حجة «تخفيف الاحتمالات dilution

«of probabilities». لا يبدو أن هذه الحجة حاضرة بوضوح في كتابه *An Analysis of Knowledge and Valuation*، لكنها تصبح فعالة في النقاش بين لويس ورايخنباخ، الذي يحاج بإخفاق الحجة. وإليكم تعليق لويس:

> تبرز مِن ثَمَّ... الصعوبة... [ومفادها] لزوم امتلاك عبارة مُسَوَّغة، باعتبارها مُحْتَمَلة، لأساسٍ ما؛ ولو كان الأساس مُحْتَمَلًا فقط، سيلزم وجود أساس له، وهكذا تباعًا. وبهدف تقييم احتمال العبارة الأصلية، يلزم مضاعفة احتماليتها من جهة الارتباط بأساسها بواسطة احتمالية أساسها ذاته، والذي يلزم مضاعفته بدوره من خلال احتمالية أساسه وهكذا تباعًا. ينكر رايخنباخ أن المتسلسلة المتراجعة لقيم-الاحتمال probability-values، المتكونة بالطريقة المذكورة، يلزم اقترابها من صفر، ومِن ثَمَّ يقل احتمال التقرير الأصلي ليصل في النهاية إلى لا شيء... لا أعتقد أن [ذلك] سيخدم النقطة المعنية... افتراضُ أن احتمالَ أيِّ شيءٍ، أيًّا كان، يعتمد دومًا على شيءٍ آخرَ مُحْتَمَلٍ في نفسه فقط، غيرُ متوافق على نحوٍ واضح مع منح أي قيمة احتمالية بشكل مُسَوَّغ[16].

ليس من الضروري الإتيان بحجة مستفيضة في نظرية الاحتمالات لرؤية عجز حجة «التخفيف» عن إنقاذ دعوى لويس. افترض أنه من المضمون، لو كانت (ب) مُسَوَّغة لدرجة (ن) (< 1) بالنسبة إلى (ك)، وكانت (ك) مُسَوَّغة لدرجة (م) (< 1) بالنسبة إلى (ر)... وهكذا تباعًا، إذن، لو كان لذلك الأمر المضي دون انتهاء، ستقترب نتيجة مضاعفة درجات التسويغ، الأقل من الواحد الصحيح، من الصفر. لكن كل ما يَنْتُج عن ذلك هو التالي: **إما** لزوم وجود اعتقاد ما، في النهاية، مُسَوَّغ على نحوٍ كامل وتمامًا في المتسلسلة

(16) Lewis, 'The Given Element in Empirical Knowledge', pp. 172-3.

(اعتقادٌ ما احتماله واحد صحيح، وَفق المصطلح الأقل شفافية الذي يُجري وَفقه لويس ورايخنباخ سجالهما) أو لزوم انتهاء المتسلسلة. لا يَنْتُج من ذلك أن **كلا** الأمرين قد تحقّقا، ولا يَنْتُج من ذلك لزوم **انتهاء المتسلسلة باعتقاد مُسَوَّغ على نحوٍ كامل.**

قد يكمن جزء آخر من التفسير المتعلق بكيفية إخفاق لويس في تقدير الاشتراك equivocation في حقيقة أنه يجمع بين حجته غير القطعية جمعًا وثيقًا وحجة أفضل، لكن استنتاجها أضعف. علَّق لويس على موقف رايخنباخ قائلًا إن موقفه يصدمه باعتباره يفترض مسبقًا على نحوٍ كاذب الأمرَ التالي: «لو أمكن جعل احتمالات كافية مستندة على بعضها البعض، فبإمكانها جميعها أن تقف صامدة [ضد النقد]»[17]. لقد حاجَّ لويس بالفعل في كتابه *An Analysis of Knowledge and Valuation* محاجة مسهبة تقول إنه لا يمكن للاتساق بين اعتقادات المرء، بنفسه، تكوين ضمانة، أو حتى دلالة، على صدق الاعتقادات؛ وأنه يلزم وجود مُدخل ما غير-اعتقادي (ص. 339-340). وفي مرحلة محددة يقترح أن جزءًا من المقصود من تسمية اعتقاد بـ «تجريبي» هو اعتماد تسويغه على الخبرة[18]. أجدُ النقطة الأخيرة مُرْضِية، لكنني أرى لزوم مقاومتها؛ فعلى الرغم من أن، بالفعل، جزءًا من المعنى المعتاد لـ «تجريبي» هو اعتماد اعتقادٍ تجريبي على الخبرة، يلزم على المرء السماح لمناصر لنزعة الاتساق (أو، في هذا الصدد، السماح لمناصر نزعة الأسس من الطراز غير التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]) باحتمال تعديل المعنى المعتاد لـ«تجريبي» ليفصل «ما يتعلق بالكيفية التي تكون عليها الأشياء في العالَم» عن «الاعتماد على الخبرة». وحتى دون هذه الشائبة اللفظية التي يعطيها لنا لويس، وعلى الرغم من ذلك، فلحجة

(17) Ibid., p. 173.
(18) Ibid., p. 168.

البحّارَيْن الثَّمِلَيْن الخاصة به بعض الوجاهة؛ ورغم ذلك، لا ينبغي أن يكون استنتاجه لزوم وجود اعتقادات مُسَوَّغة على نحوٍ كامل وتمامًا بشيء ما يُسْتَثنى منه اعتقاد ما، وإنما ينبغي أن يكون استنتاجه لزوم وجود مُدخل غير-اعتقادي ما للتسويغ التجريبي. ليس من الصعب رؤية كيف كان لويس مغرى، بالأخص منذ كتابته عن المُدخل غير-الاعتقادي الذي نحتاج إليه باعتباره «**بيانات** حسية **معطاة**»، لرؤية أن ذلك الأمر يَهَبُ التأييدَ لدعواه القائلة إن التسويغ التجريبي يتطلب يقينًا-م أساسيًّا في الأساس. لكنه لا يهب ذلك التأييد.

هذه المرة، ليس ثمّة حاجة إلى حجة إضافية، بالإضافة إلى الاعتبارات التي تُثْبِت عدم قطعية أسباب لويس للدعوى 2، لتأكيد أن دعوى 2 كاذبة؛ فلو صحَّ نقدي لأسباب لويس، فقد أكّدَ بالفعل إمكان تسويغ اعتقاد موضوعي لدرجةٍ ما - فقط - بشرط انتهاء سلسلة الأسباب باعتقادٍ مُسَوَّغ لدرجة ما في استقلالٍ عن أيّ اعتقادات أخرى أو باعتقاداتٍ ما مُسَوَّغة لدرجةٍ ما في استقلالٍ عن أيّ اعتقادات أخرى ـ مِن ثَمَّ، هذا اليقين ليس مطلوبًا في الأساس.

وليس ثَمّة حاجة كذلك إلى إسهاب إضافي لرؤية أن حجة لويس لدعوى 2 تُمثِّل حجةً أفضل للدعوى الأضعف التي قد أسميتها 2*: أنه ما لَم يكن عند المرء خبرات (الخبرات الحسيّة والاستبطانية المشار إليها في دعوى 1*)، لا يمكن للمرء أن يكون مُسَوَّغًا، لأيّ درجةٍ، في أيٍّ من اعتقاداته التجريبية. أثق أنه من الواضح كيفية توازي إستراتيجيتي بالنسبة إلى دعوى لويس رقم 2 مع إستراتيجيتي بالنسبة إلى دعواه رقم 1؛ ففي كل حالة منهما، يقدّم لويس بالفعل حجة معقولة لموقف تجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]، وعلى الرغم من ذلك، يخطئ لويس دون شك في اعتبارها حجة لنزعة الأسس، لأنه يعتبر استنفاد ثنائية نزعة الأسس ونزعة الاتساق حقيقة واقعة

بالكليّة. وعادة ما يشير نقاش لويس إلى أن أشكال استيعاب المعطَى التي تُمَثِّل، وَفقًا له، أسس المعرفة التجريبية تسوّغها الخبراتُ التي تُمَثِّلها (وهذا الأمر يقترحه تأويلي).

ثَمّة فقرة واحدة يصعب استيعابها بناء على هذا التأويل، وهي فقرة يشير فيها لويس إلى هذه الأشكال من استيعاب الخبرة باعتبارها «ذاتية التسويغ أو واضحة بذاتها» (ص. 28). لكن هذه الفقرة ليست فقط معزولة وغير مُمَيّزة، إنها كذلك ضعيفة أمام الحجة التي طوّرها لويس نفسه في ردّه على رايخنباخ وجودمان ــوهي حجة عن صعوبة تواجهها نزعةُ اتساق موزونة معتدلة، ومن الواضح أنها صعوبة تواجهها نزعة الأسس ذاتية التسويغ كذلك:

> لا أرى أملًا... لنظرية اتّساقِيّة رفضت قبولَ بيانات الخبرة...ــ أو ليس ثَمَّ أمل ما لَم تُضَف مصادرة مفادها أن **بعضَ** العبارات التركيبية قَبْلِيّة مُحْتَمَلة... فعلى سبيل المثال، لكل اعتقاد مُدرَك حسيًّا **شيء من** الاحتمال فقط على اعتبار كونه اعتقادًا مُدْرَكًا حسيًّا[19].

ومثل لويس، أرى أن فكرةً كهذه غير مقبولة إلى حدٍّ كبير.

III

[الدعوى الثالثة] «أن تسويغَ كلِّ اعتقادات المرء التجريبية (المُسَوَّغة) يعتمد في النهاية، على الأقل جزئيًّا، على تأييد من أشكال استيعاب المرء للخبرة، وهي أشكال استيعاب يقينية قطعًا». يُلزِم لويس نفسه بهذه الدعوى، في سياقين، وردت هذه الدعوى [في أول سياق] في الفصل السابع، بعنوان «أسس المعرفة التجريبية The Bases of Empirical Knowledge»:

> تنشأ معرفتنا التجريبية باعتبارها بنية ذات تعقيد هائل، وتستقر أغلب أجزائها بفعل التأييدِ المُتَبادَل، لكنها جميعها تعتمد، في

(19) Ibid., p. 173.

الأساس، على نتائج الحسّ المباشرة (ص. 171).

و[ترد في السياق الثاني] قرب نهاية تحليله للمعرفة:

... لا تزال أحجار الأساس التي يلزم عليها تأييد [أو تَحَمُّل] كامل بنيان [المعرفة التجريبية][20] هي أصناف الصدق التي يُكْشَف عنها في الخبرة المعطاة. (ص. 353).

وفيما بين السياقين، في سياق نقاشه للذاكرة، يبدو أنه يرفض قبول ذلك:

أيُّ حلٍّ يتضمن الاقتراح بأن اعتقادٍ ما يمكن تسويغه باعتباره مُحْتَمَلًا استنادًا إلى أسس آنِفة antecedent، سواء أكانت يقينية أم مُحْتَمَلة فقط، التي بدورها تمتلك... أسسًا أوليّة prior... حتى نصل لأسس نهائية وكافية موجودة حصريًّا في الدليل التجريبي المباشر -أقول إن حلًّا يأتي عبر طريقٍ من تراجع خطي متناهٍ ينتهي ببيانات معطاة يقينية كليًّا- مستحيلٌ. (ص. 337-338).

قد يُظَن أن التفسير بسيط: أن الفقرة الأخيرة المُقْتَبَسة لا تزيد عن تذكير بأن التقرير المُقَدَّم ليس خطيًا على نحوٍ محض، وإنما يشتمل على عنصر للتأييد المُتَبادَل في تَساوُق الاعتقادات الموضوعية؛ ولكنه يحتوي على ما هو أكثر من ذلك، كما يتضح عندما أكمل لويس قائلًا:

ما... يجعل من ذلك الأمر مستحيلًا.... أن «الخبرة»، حين يُنْتَبَه إليها باعتبارها الأساس الحقيقي لكامل البنية الهرميّة للاعتقادات التجريبية الخاصة بنا، ليست معطاة بالأساس في خبرة الحسّ، في وقت استعانتنا بها، وإنما هي خبرة ماضية، متاحة لنا فقط باعتبارها مُتَذَكَّرة... مِن ثَمَّ، لا يمكن إنهاء تراجع[21] من هذا النوع في اليقينيات التجريبية. (ص. 338).

---

(20) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(21) يستخدم لويس لفظ «regressus» اللاتيني، بمعنى «قد عادَ»، و«العودة» regredior. (المترجم).

من المهم فهم سبب أنه ليس متاحًا للويس استيعاب المشكلة المتعلقة بالذاكرة، بتمسُّكه بنزعته الأُسُسِيّة القوية وبما يتضمن، من بين أشكال استيعاب الخبرة بيقين تأسيسي مزعوم، أشكال استيعاب الخبرة «القائمة على الذاكرة memorial» مثل تلك التي قد تُمثّلها عباراتٌ مثل «يبدو الآن أنني أتذكر رؤية ما بدا كمقبض باب». قد يتمكن لويس من التأكيد على أن هذه الأشكال من الاستيعاب للخبرة القائمة على الذاكرة يقينيةٌ ـ وعلى أيّ حال، لن تقل (أو تزيد كذلك) معقولية هذه الدعوى عن ادّعاء مفاده يقينية أشكال استيعاب الخبرة الحسيّة. لكن المشكلة تكمن في أن تقرير لويس يحول دون أداء أشكال استيعاب الخبرة القائمة على الذاكرة دورها باعتبارها أساس بقية اعتقادات المرء التجريبية.

لفهم سبب ذلك، من الضروري فحص تقرير لويس عن «معنى الحسِّ sense meaning» للأحكام الموضوعية. وَفق نسخة لويس من القاعدة البراجماتية pragmatic maxim[22]، معنى الحسِّ للحكم الموضوعي معطى عبر مجموعة لا-متناهية من «الأحكام الناهية terminating judgements»، وهي أحكام صورتها «لو (أ) (بعض الممارسة من جانب الذات) إذن (ط) (نتيجة تجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] نهائية ما)». إن معنى الحسِّ لحُكم موضوعي مثل «ثَمَّ مقبض باب تجاهي»، على سبيل المثال، معطى عبر علاقتها بعملية خلق احتمال probabilification مُتَبادلة مع مجموعة أحكام من نوع «لو كان لي النظر تجاهي مباشرة، لرأيت ما يشبه مقبض باب»، «لو كان

(22) معنى القاعدة البراجماتية، وَفق سوزان هاك، يتمثل فيما يلي: «أصرَّ كلٌّ من بيرس وجيمس على أن البراجماتية لم تَكن هيكلَ مذهب فلسفي، وإنما هي، بالأحرى، منهج لممارسة الفلسفة... والذي، وَفقه، يكمن معنى أيّ مفهوم في عواقبه التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]. (على الرغم من ذلك، فمنذ البداية، اختلف بيرس وجيمس في كيفية تأويلهما لهذه الصلة، وستصبح هذه الاختلافات، بمرور الوقت، أوضح وأبرز)». انظر: (المترجم)

Haack, S. (2014), *op. cit.*, p. 389. (المترجم)

لي أن أمدَّ يدي تجاهي مباشرة، للمست ما يكون ملمسه شبيهًا بمقبض باب، وهكذا تباعًا. يُقال إن الأحكام الموضوعية «غير ناهية non-terminating» لأنه لا يمكن تحقيقها[23] تحقيقًا حاسمًا. وتسمى «الأحكام الناهية» بهذا الاسم لإمكان تحقيقها على نحوٍ حاسم، وَفق لويس. إذن، تتمثل المشكلة عند لويس في أن أشكالَ استيعاب ما هو معطًى في الخبرة الآنية (التي يصر لويس للآن على لزوم اعتماد كلِّ اعتقادات المرء التجريبية المُسَوَّغة عليها في النهاية) أشكالُ استيعاب لخبرات المرء **الحالية**، وهي خبرات المرء **وقت إصدار الحكم**؛ لكن، يُقِرُّ لويس بأنه دون المساعدة الآتية من الأحكام عن خبرات المرء **الماضية**، مِنْ شأنِ أحكام كهذه أن تَكون غير ملائمة بوضوح لتأييد أي شيء مثل ما يعتبره المرءُ اعتياديًّا اعتقاداته التجريبية المُسَوَّغة. ومفاد الفكرة المهمة للحجة الحالية التي أطوّرها هنا لزوم أن تكون الأحكام عن خبرة المرء الماضية المطلوبة من نوع «نظرتُ تجاهي مباشرة **ورأيت ما يشبه مقبض باب**». بمعنى آخر، ليست **أشكال استيعاب حاضرة للخبرة القائمة على الذاكرة** هي المطلوبة، وإنما المطلوبة هي **أحكام عن خبرة المرء الحسيّة الماضية** (ص. 264). ويُقرّ لويس بأنها غير يقينية (ص. 334)، بما أنها معتمدة على الذاكرة. إذن، بالفعل، لويس مُجْبَر على التراجع من نزعة أسس قوية إلى نزعة أسس ضعيفة تحت ضغط شيء ما شبيه بحجة عمليات التأرجح والدوران ـ أو كما يظن لويس، أشكال استيعاب خبرة المرء الحاضرة يقينيةٌ، لكنها غير كافية لتُشَكِّلَ الأساسَ، وبينما قد توفر إضافة الأحكام القائمة على الذاكرة عن الخبرة الماضية أساسًا كافيًا، يحدث ذلك على حساب التضحية باليقين.

تقرير لويس عن الأحكام الناهية إشكالي بعمق: لو أن الممارسة

(23) المقصود بالتحقيق verification البرهنة على أنَّ شيئًا ما صادق أو مُسَوَّغ. (المترجم).

الافتراضية**[24] المُشار إليها في مُقَدَّم antecedent العبارة الشرطية conditional («لو (أ) إذن (ط)») مُحَدَّدٌ في الحدود الموضوعية («لو كان لي فعل (أ)») لا يمكن بالتأكيد إدراجها [أي، إدراج الممارسة المذكورة] باعتبارها تعبيرية، بينما لو كانت الممارسة مُحَدَّدة وَفق حدود تعبيرية على نحوٍ أصيل («لو بدا لي أنني فعلت (أ)»)، ستُلزِم نسخة لويس عن القاعدة البراجماتية لويس نفسه بمذهب الظاهرة phenomenalism[25]، وعلى الرغم من ذلك، يرفض لويس، بوضوح، قبولَ ذلك المذهب. وسيظل من العسير، على أيِّ حال، رؤية كيفية إمكان تحقيق العبارة الشرطية بأكملها على نحوٍ حاسم عبر «نتائج الحسِّ المباشرة»، في وجود إلحاح لويس على فهم [العبارة] «لو....، إذن» باعتبارها شرطية افتراضية subjunctive. في الوقت نفسه، لقد أغفل لويس عدم-تماثل asymmetry هام هنا؛ إذ يبدو من الواضح أن مثالًا واحدًا غير مُفَضَّل بإمكانه **تكذيب** حكم ناهٍ. لكنني لن أستهلك الكثير من الوقت في التعامل مع هذه الأوجه للنقد[26].

مفاد الفكرة المهمة هنا، تحقيقًا لأغراضي الحالية، أن لويس نفسه مُجْبَر في النهاية على الاعتراف بأن دعوى 3 ليست صادقة، وأن تسويغ معظم الاعتقادات التجريبية لا يعتمد في النهاية، حتى على الأقل جزئيًّا، على تأييدٍ لأشكال الاستيعاب اليقينية لما هو معطًى في الوقت الحاضر للمرء في الخبرة. غالبًا، ثَمَّ اعتمادٌ على ذكريات غير معصومة (وهذا أمرٌ مقَر

---

(24) «افتراضية**» هي ترجمة hypothetical، و«الافتراض**» ترجمة hypothesis، ويشير إلى قضية تُعْتَبَر بمثابة أساس للاستدلال المنطقي دون أي افتراض لصدقها. (المترجم).

(25) مذهب الظاهرة أو «الظاهرية»: «هي وجهة النظر القائلة إن الأشياء الفيزيقية العادية يجب تحليلها وفقًا لأنماط الإحساسات أو الإدراكات الحسيّة». انظر: وليم جيمس ايرل، «مدخل إلى الفلسفة»، ترجمة: عادل مصطفى، مراجعة: يمنى طريف الخولي، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص: 377. (المترجم).

(26) وهي مُطَوَّرة بتفصيل أكثر في:

Haack, 'C. I. Lewis', pp. 230ff.

به) متعلقة بما كان في السابق معطًى للمرء في الخبرة. باختصار، لا تُظْهِر أيّ حجة صدقَ دعوى 3، وأقصد أيّ حجة يوردها لويس؛ وفي الحقيقة، تُظهِر حجة لويس عن الذاكرة كذب دعوى 3.

وثَمَّ ما هو أكثر، إذ تشير حجة أخرى للويس بوضوح صوب الاستنتاج القائل بصدق دعوى 3* في الحقيقة، وليس دعوى 3. يبدو أن ردَّ الفعل الأوَّلي للويس على مشكلة الذاكرة هو التراجع لنزعة أسس غير نقية ضعيفة، وفيها تشتمل الاعتقادات الأساسية basic -بجانب أشكال استيعاب خبرة المرء الحاضرة، المُسَوَّغة بالكلية عبر خبرات المرء الحسيّة الحاضرة- على أحكام عن خبرة المرء الماضية، التي يُعْتَبَر أن خبرة المرء الحاضرة القائمة على الذاكرة تسوغها للوهلة الأولى. لكن لويس يُقِرُّ كذلك بقوة حجة إضافية، سيكون مِنْ شأنِها، في حالة استبقاء هذا الإقرار، دفعه بعيدًا عن نزعة الأسس تمامًا، في اتجاه نزعة وسيطة؛ إذ يُقرَلويس مِن ثَمَّ:

> بالإضافة إلى بيانات التَّذَكُّر recollection الحاضرة، ثَمَّ تعميمٌ مطلوب مُتَمَثِّل في أنه عندما تُعطَى بيانات الذاكرة المعنية، يمكن قبول الخبرات التي تبدو مُتَذَكَّرة باعتبارها واقعية، بدرجة ما من الدقة. (ص. 336).

إن هذه الحجة الإضافية بالفعل نسخةٌ من حجة الصعود ثم العودة لنقطة الصفر (على الرغم من عدم تسمية لويس لها بهذا الاسم بالطبع) ضد نزعة الأسس الضعيفة. يُقرّ لويس هنا بأن موثوقية أحكام الخبرة الماضية تعتمد اعتمادًا جزئيًا على التأييد من التعميمات عن الثقة reliability في الذاكرة. لكن، من الواضح أن الأخيرة لا يمكن بالتأكيد اعتبارها أساسية basic، تُسوّغها الخبرةُ وحدها، ومِن ثَمَّ، يزداد وضع السمة الأحادية-الاتجاه لعلاقات التأييد سوءًا، لمدى مدمِّر، بواسطة هذا التنازل.

من المهم، في هذا الصدد، تذكُّر أن حجة لويس ضد نزعة الاتساق

مفادها أنه دون مُدخل من الخبرة، ليس بإمكان هذه النزعة إلا رفع الموثوقية، لا إضفاؤها، ولم يَكُن مفاد حجته أن التأييد المُتَبادَل غير مشروع.

إن إقرارَ لويس بالجذب تجاه النزعة الوسيطة متعثِّرٌ؛ فبعد أقل من عشرين صفحة من اعترافه بملاءمة التعميمات عن الثقة في الذاكرة لتسويغ أحكام ذاكرة مُحَدَّدة - وهي صفحات مُكَرَّسة لنقاش التَّساوُق، لكيفية رفع علاقات التأييد المُتَبادَل موثوقية الاعتقادات غير-الأساسية لمدى يتجاوز الموثوقية الأوَّليّة التي يُسْبغها تأييدُ الاعتقادات الأساسية على هذه الاعتقادات - يكرر لويس قوله بأن «... أحجار الأساس التي يلزم عليها تأييد [أو تَحَمُّل] كامل بنيان [المعرفة التجريبية] لا تزال هي أصناف الصدق التي يُكْشَف عنها في الخبرة المعطاة» (ص. 353). ربما لا يثير هذا الأمرُ العجبَ؛ فإقراره المتعثِّر بحجة الصعود ثم العودة لنقطة الصفر مُدَمِّرٌ لكامل صورة نزعة الأسس. لو أن تسويغ الاعتقادات التجريبية مُشْتَق جزئيًّا من خبرات المرء الحاضرة القائمة على الذاكرة ومُشْتَقّة جزئيًّا من اعتقادات المرء عن الثقة بالذاكرة، يصعد التسويغ ثم يعود لنقطة الصفر. وأقوى استنتاج مُبَرَّر warranted هو 3*، وليس 3: اعتماد تسويغ كلِّ اعتقادات المرء التجريبية في النهاية، على الأقل جزئيًّا، على خبرة المرء الحسيّة والقائمة على الذاكرة.

تفشل حججُ لويس في إثبات دعاواه الأُسُسِيّة القوية: 1. أن أشكال استيعاب الفرد لما هو معطًى له في الخبرة الآنية يقينية، و2. أنه ما لَم يكن ثَمّة أشكال استيعاب يقينية قطعًا للخبرة، لن يُسَوَّغ أي اعتقاد تجريبي لأيّ درجة، و3. أن تسويغَ كلِّ اعتقادات المرء التجريبية يعتمد في النهاية، على الأقل جزئيًا، على تأييد من هذه الأشكال من استيعاب الخبرة، وهي أشكال استيعاب يقينية. لكن، بتنقية حجج لويس من مناطق الخلط[27]

(27) (مناطق الخلط واقعة بين اعتقادات الذات عن خبراتها وتلك التجارب نفسها، وبين اليقين =

المتنوعة، تقدم حججُ لويس حجةً للدعاوى التالية: 1* للذوات العارفة خبرات (حسيّة، وقائمة على الذاكرة، إلخ)؛ و2* أنه ما لَم يكن عند هذه الذوات خبرات كهذه، لن تُسَوَّغ أيٌّ من اعتقاداتها التجريبية لأيّ درجة؛ و3* أن تسويغَ كلِّ اعتقادات المرء التجريبية المُسَوَّغة يعتمد في النهاية، على الأقل جزئيًا، على تلك الخبرات. على العكس من [الدعاوى] 1-3، ليست [الدعاوى] 1*-3* أُسُسِيّة، من حيث النزعة، على أي نحوٍ متميز؛ وفي الحقيقة، تُشَكِّل الدعاوى الأخيرة لُبَّ **النزعة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]** *experientialism*. ويمكن استيعاب هذه الدعاوى من خلال نظرية وسيطة النزعة بقدر إمكان استيعابها نفسه من خلال نظرية أُسُسِيّة.

في الحقيقة، يمكن الدلالة على استيعاب هذه الدعاوى من خلال نظرية وسيطة النزعة على نحوٍ **أفضل** من إمكان استيعابها من خلال نظرية أُسُسِيّة -على نحوٍ غير مباشر ربما، لكن لا يطاله الخطأ- بواسطة الحجج التي قادت لويس أولًا للتراجع لنزعة أسس ضعيفة، ثُمَّ الإقرار بأن التسويغ في النهاية يصعد ثم يعود لنقطة الصفر، وحدث ذلك الإقرار على نحوٍ مُتَعَثِّر. ليس دورُ الخبرة في التسويغ، كما تذهب نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، الوسيلةَ الوحيدة لتأييد فئةٍ ما متميزة من الاعتقادات تتولى بدورها تأييد البقية غير المتميزة من الاعتقادات؛ وإنما دورها بالأحرى، كما تذهب النزعة الوسيطة، الإسهام، بالقدر المتاح لها، في تسويغ كل الاعتقادات التجريبية المُسَوَّغة التي يمكن لتأييدٍ من اعتقادات أخرى تسويغها جزئيًّا، بدرجاتٍ متنوعة. واختصارًا، فالصورة المقترحة واردة في شكل 2.2.

= الأساسي substantial واليقين السخيف، وبين التسويغ غير ذي الصلة والتسويغ التام، وبين الاستيعاب الحاضر للخبرة القائمة على الذاكرة والحكم الحاضر عن أشكال الاستيعاب الماضية).

[ملاحظة المترجم: نقلتُ هذا المتن للهامش تجنُّبًا لإثارة الخلط في نقل الفكرة الرئيسة].



الشكل 2.2 (يمثّل التظليل الأسود التسويغ بالخبرة، وتمثل المساحة البيضاء التسويغ بواسطة تأييد من اعتقادات أخرى، لا يوجد مربع أبيض بالكامل؛ بما أنه لا يمكن تسويغ اعتقاد تجريبي بمعزل عن الخبرة. ووُضع المربع الأسود بين قوسين، بما أن النزعة الوسيطة لا تتطلب اعتقادات تسوّغها الخبرة وحدها حصريًّا) .

لم يَكُن الهدف من هذا الفصل، كما قلت في مستهله، فقط إثبات فشل نظرية لويس الأُسُسِيّة، وإنما كذلك إظهار فشلها بطرقٍ توجهنا صوب النزعة الوسيطة. لو حققت هذا الهدف الآن، كما آمَل، ستتمثل المهمة التالية في الإتيان بالحجة الموازية ضد نزعة الاتساق. لكن، بما أنه ليس ثَمَّ مناصر لنزعة الاتساق يقدّم نفسه باعتباره هدفًا ملائمًا -لحَدٍّ كبير- لنقده كما فعل لويس بانتقاله من نزعة الأسس القوية لنزعة الأسس الضعيفة، سأُلزم نفسي هذه المرة بدراسَتَي حالة، لا حالة واحدة فقط.

3

نزعة الاتساق مُضطَّربةً

تتميز المعرفة التجريبية -إن كان ثَمّة معرفة تجريبية من الأساس- بامتلاكها لعنصر جوهري... شيءٌ يُكْشَف عنه في الخبرة... من غير المشكوك فيه وجود علاقة منطقية ما للوقائع... يمكن إعطاء اسم «اتساق» لها على نحوٍ مناسب... لكن لا يمكن لعلاقة منطقية، بذاتها، أن تكون كافية أبدًا لتأكيد الصدق، أو حتى الموثوقية، لأي حكم تركيبي.

لويس«العنصر المعطَى في المعرفة التجريبية»

«The Given Element in Empirical Knowledge»[1].

لويس على صواب إلى حَدٍّ كبير لتبني ما يفيد أن عجزَ نزعةِ الاتساق عن السماح بملاءمة الخبرة للتسويغ صعوبةٌ تعجيزية تواجه هذه النزعة. (يبدو أن هذا الاقتباس، بالمناسبة، يؤكد واحدًا من مباحث الفصل السابق الرئيسة: أن ما يمتلكه لويس بالفعل هو حجة للتجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، وليست بحجة لنزعة الأسس). على الرغم من ذلك، من الطبيعي محاجّة مناصري نزعة الاتساق بإمكان التَّغَلُّب على هذه الصعوبة. الفصلُ الحالي دراسةُ حالة لمحاولتين للتَّغَلُّب على هذه المشكلة: بونجور في كتابه «**بنية المعرفة التجريبية**» *The Structure of Empirical Knowledge*[2]، وديفيدسون في ورقته البحثية «**نظرية اتساق في الصدق**

(1) Lewis, 'The Given Element in Empirical Knowledge', pp. 168-9.

(2) كل إحالات الصفحات في النَّصّ الوارد بالقسم الأول من هذا الفصل متعلقة بهذا الكتاب.

والمعرفة» *A Coherence Theory of Truth and Knowledge*[3]. بالطبع يكمن جزء من الهدف في إثبات فشل هاتين المحاولتين؛ وكذلك -وهو أمر لا يقل أهمية عن الأول، إثبات أن أسلوب فشلهم لا يتم على نحوٍ يدفع المرءَ إلى العودة لموقف أسسي، وإنما بالأحرى تعزيز جاذبية التَّحَرُّك في اتجاه النزعة الوسيطة.

في حالة بونجور، حجتي يسيرة وبسيطة. يحاول بونجور جعل المُدخَل التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] داخلًا في إطار اتساقي عبر فرض مَطْلَب إضافي، وهو «مَطْلَب الملاحظة Observation Requirement»، على التسويغ. على الرغم من ذلك، يتضح أن هذا الأمر ملتبِس: وَفق تأويلٍ أول، يتوافق هذا الأمر مع نزعة الاتساق لكنه يفشل في ضمان المُدخل التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]، ووَفق تأويل ثانٍ، من المؤكد أن هذا الأمرَ يضمن وجود مُدخل قائم على الملاحظة observational لمدى مُرْضٍ لكنه يضحي بالسمة الاتِّساقِيَة للنظرية وهو ما لا يتسبب بالعودة إلى نزعة الأسس، وإنما بالعودة إلى نظرية شبيهة بالنزعة الوسيطة أو إلى نظرية ابتدائية للنزعة الوسيطة بسبب استبقاء علاقات التأييد المتبادل وصولًا إلى الأساس.

أما مع ديفيدسون، سيجب أن تَكونَ إستراتيجيتي أقل يسرًا ووضوحًا. يعتمد لويس، اعتمادًا إيجابيًا، على حجة كالتالي: يَنْتُج من فهم صحيح لإسنادٍ إلى المواقف القضوية propositional attitudes يقول بلزوم أن تكون أغلب الاعتقادات صادقة. كما يعتمد، على نحوٍ سلبي [لا يدعم تنظيره]، على حجة مفادها كون نظرية الاتساق التقريرَ الوحيد الممكن للتسويغ، بسبب إخفاق أي تقرير يفترض إمكان تسويغ اعتقادٍ ما عبر أي شيء آخر سوى اعتقاد أمام الاعتراض القائل بخلط التقرير الأخير بين التسويغ والتسبُّب causation. لو كان مسار حجته الأولى سديدًا،

(3) كل إحالات الصفحات في النَّصّ الوارد بالقسم الثاني من هذا الفصل متعلقة بهذه الورقة البحثية.

ليس من الضروري سماح نظرية في التسويغ بوجود دور للخبرة، ولو كان مسار حجته الثانية سديدًا، يصبح ذلك الأمر غيرَ ممكنٍ. ستتمثل المرحلة الأولى لنقدي في المحاجّة بأن نظرية التأويل التي يعتمد عليها الاستنتاجُ المتفائلُ لديفيدسون لا يمكن قبولها، وأن استنتاجه، إذن، غير مُثْبَت. وستتمثل المرحلة الثانية لنقدي في المحاجّة بإخفاق نسخة ديفيدسون من حجة انعدام الترابط السببي بطريقة تكشف بالوضوح، وبالأخص، عن احتياجنا إلى ابتكار نظرية تقييمية جزئيًا، سببية جزئيًا، ثنائية-الجانب، لتفسير كيفية كون التسبُّب ملائمًا [أو ذا صلة بالمسألة]، بدلًا من اتّباع السبيل المستميت لإنكار ملاءمة الخبرة للتسويغ التجريبي. وإذا رفض المرء، كما يرفض ديفيدسون، قبولَ الفكرة التي مفادها وجود تمييز قاطع بين الاعتقادات القائمة على الملاحظة والاعتقادات النظرية، سيكون ثَمَّ جذب في اتجاه النزعة الوسيطة، مرة أخرى.

I

لتحفيز نظريته في التسويغ التي يصفها باعتبارها نزعة اتساق داخلية، يعتمد بونجور على حجة من الإقصاء، وهي حجة تفترض مسبقًا أن الثنائيتين -ثنائية نزعة الأسس مقابل نزعة الاتساق وثنائية النزعة الداخلية مقابل النزعة الخارجية- يوفّران فيما بينهما تصنيفًا مناسبًا للبدائل المتاحة. ولقد أثْبَتُّ بالفعل أن أول ثنائية منهما غير مُسْتَنْفِدة، وفي رأيي، ليست الثنائية الثانية متينةً بما يكفي لتكون مؤثرة بالفعل[4]. لذا، أرى على نحوٍ طبيعي أن إستراتيجية بونجور متسرعة. بالطبع، قد يمتلك بونجور نظرية

(4) يثير ألستون الشكوكَ حيال ثنائية النزعة الداخلية/النزعة الخارجية في الورقتين البحثيتين:
'Internalism and Externalism in Epistemology' and 'An Internalist Externalism.'
وعلى الرغم من أنني لستُ واثقة من وصوله للسبب الحقيقي تمامًا، أنا مقتنعة بأنه محق في تساؤله إذا كان ثَمّة أيّ ثنائية بسيطة هنا.

ناجحة يقدمها على الرغم من كل ما ذكرته. في الحقيقة، وكما سأحاجّ، لا يمتلك بونجور نظرية ناجحة؛ وفي النهاية، تذعن نظريته إلى حجة البحّارَيْن الثَّمِلَيْن. لكن في النهاية فقط: بونجور واعٍ بالاعتراض المُمكن إيراده، ويُطوّر مراوغة معقدة [مُطَوَّرة] لتَجَنُّب هذا الاعتراض ـ وعلى الرغم من ذلك، فهي مراوغة فاشلة بالفعل، وربما تفشل بطرق تعكس أشكال عدم الملاءمة التي تتحلى بها خريطة بونجور عن المساحة المنطقية لنظريات التسويغ الممكنة.

يتبنى بونجور نزعة اتساق بحسب -درجة- التضمين، معتدلة، يُعَبَّر عنها بوضوح من خلال تمييز يقيمه بين المستويات الموضعية local والكلية global للتسويغ. في المستوى الموضعي، حيث يكون مدار الانشغال تسويغ اعتقادٍ واحد داخل سياق منظومة إدراكية يُنْظَر إلى تسويغها باعتباره حقيقة واقعة، يعترف بونجور بأن علاقات التأييد تبدو خطية. لكن على المستوى الكليّ global، حيث يمتد مدار الانشغال إلى تسويغ المنظومة ككلٍ، يُنْظَر إلى علاقات التأييد باعتبارها كليّة النزعة holistic جوهريًا. يتطلب -حتى- تسويغ اعتقاد واحد في النهاية تأييدًا له من روابط خطية موضعية في وجود اعتقادات أخرى داخل منظومة كلية يسوّغها اتساقها تسويغًا كليّ النزعة. يأتي الاتساق، كما يتصوره بونجور، في درجات، ولا يعتمد فقط على التماسك المنطقي للمنظومة الإدراكية، بل يعتمد كذلك على درجة التماسك الاحتمالي وتعميم pervasiveness وقوة روابطه الاستدلالية الداخلية، ودرجة حريته من الشذوذات غير المُفَسَّرة unexplained anomalies، إلخ.

ليست نظرية بونجور داخلية النزعة فقط بمعنى جعلها للتسويغ مسألة علاقات بين اعتقادات المرء حصريًا (فبهذا المعنى، أيّ نظرية اتساق داخلية النزعة)، بل داخلية النزعة كذلك بمعنى تطلُّبها اعتماد تسويغ اعتقادٍ ما على

مقدمات [حجج] -كما يقول بونجور- «تحوزها» الذاتُ نفسها[5]. يقود هذا المطلبُ بونجور إلى تقديم مبدأ يسميه «الافتراض* الاعتقادي Doxastic Presumption» ويصفه باعتباره افتراضًا مسبقًا لذاتٍ لديها أيّ اعتقادات مُسَوَّغة مهما كانت: «يلزم صاحب الاعتقاد.... امتلاك فهم عن منظومته الكلية للاعتقادات» (ص. 102). وهذا كله ملتبس لحدٍّ ما، لكن لسوء الحظ لن يقف هذا الالتباس في طريق نقدي.

يُقِرُّ بونجور بقوة الحس الذاهب إلى لزوم سماح تقرير ملائم عن تسويغ الاعتقادات التجريبية بدورٍ ما للخبرة (وهي «الملاحظة» كما يسميها ـ وربما لا تكون هذه التسمية أصوب اختيار، لكن، ليس ثَمَّ ضرر ناتج عن استخدامنا لاصطلاحاته فيما يلي). يُقِرُّ بونجور كذلك بوجود سبب للشَّكِ في عجز أيّ نظرية اتساق من حيث المبدأ، ربما، عن تلبية ذلك المَطْلَب؛ إذ تقول نظرية الاتساق، بالتعريف، إنَّ كلَّ التسويغ استدلاليّ، مسألة علاقات بين اعتقادات. لكنه يرى إمكان تجاوز الصعوبة الظاهرة.

يقترح بونجور وجود معنيين يمكن وَفقًا لهما القول إن اعتقادًا ما «غير استدلالي non-inferential»: **من جهة أصله ومن جهة تسويغه**. ويعترف بونجور، بالفعل، بوجود اعتقادات غير استدلالية في الأصل، أي، اعتقادات مفادها أن ما يسبب امتلاك الذات لها قبل كل شيء ليس استدلالًا من اعتقادات أخرى تملكها، وإنما ما يسبب امتلاك الذات لها شيء آخر ـ الملاحظة أو الاستبطان. لكن بونجور يصر على عدم وجود اعتقادات غير استدلالية من جهة التسويغ، أي اعتقادات مفادها أن شيئًا آخرَ يسوّغها باستثناء علاقاتها الاستدلالية باعتقادات أخرى لدى الذات. قد يشعر المرء بشيء من الانزعاج هنا بالفعل. أليس الاستدلال في النهاية طريقة من طرق الوصول إلى اعتقادٍ ما؟ ليس بونجور واضحًا كما يتمنى المرء منه في

(5) BonJour, 'Extemalist Theories of Empirical Knowledge', p. 55.

هذه النقطة، لكن يبدو مفاد موقفه أن المهم، من جهة انشغال التسويغ، هو ما يؤيد الاعتقادَ [ويحافظ عليه] في الوقت المعنيّ، وليس ما يتسبب في وجود الاعتقاد من الأصل. يعقب بونجور كذلك بقوله إنه من غير الضروري وجوب أن تَكون الذات قد خاضت، بوضوح، في الخطواتِ الاستدلالية المطلوبة للتسويغ، بل يقول بونجور إن كون الاستدلال «متاحًا» أمرٌ غير كافٍ كذلك ـ في الواقع، يلزم على الاستدلال أن يَكون سببَ استمرار الذات في تبنّي هذا الاعتقاد. ليس أي شيء مما سبق بمُرْضٍ جدًّا، لكن ستتمثل إستراتيجيتي حاليًا في التعاطي مع ما سبق. ومع تطوُّر الحجة، سيصبح من الواضح أن بونجور نفسه لا يمكنه الحفاظ بتماسك على التمييز المُقَدَّم هنا، لكننا لن نجني شيئًا حين نعبر الجسر قبل وصولنا إليه بالفعل.

يقترح بونجور، في تَسَلُّحه بهذا التمييز، أن **الاعتقادات غير الاستدلالية في الأصل قد تسوَغها، استدلاليًا، حجةٌ تلجأ إلى الأصل غير الاستدلالي لهذه الاعتقادات**، ويحاجّ بأن ذلك الأمر سيجعل من الممكن السماح بدورٍ للخبرة («للملاحظة») مع المحافظة على التصوُّر الاتّساقي للتسويغ باعتباره استدلاليًا على نحوٍ حصري.

وَفق بونجور، يمكن لتسويغ اعتقادٍ قائم على الملاحظة (مثل، وجود كتاب أحمر على المكتب تجاهي)، على المستوى الموضعي، أن يتم كما يلي (انظر صص. 118 وما يليها):

1-ق.ع.م[6] لديَّ اعتقاد فوري، على نحوٍ إدراكيّ، من النوع (ق) بوجود كتاب أحمر على المكتب تجاهي.

2-ق.ع.م تَحصُل الأوضاع (ج).

3-ق.ع.م من المرجَّح أن الاعتقاداتِ الفورية، على نحوٍ إدراكيّ، من النوع (ق) في الأوضاع (ج) صادقةٌ.

(6) ق.ع.م: قائم على الملاحظة. (المترجم).

إذن:

4-ق.ع.م [من المحتمل] وجود كتاب أحمر على المكتب تجاهي.

تعني «فورية على نحوٍ إدراكيّ»، بالفعل، «غير استدلالية في الأصل». سيعني [قولنا] «النوع (ق)»، في السياق الحالي، شيئًا مثل «مرئية على نحوٍ مُفْتَرَض putatively visual»، تُفْهَم باعتبارها قولَ شيء ما عن كلٍّ من محتوى الاعتقاد وأصله etiology. قد يكون مفاد «الأوضاع (ج)»، على سبيل المثال، أن أوضاع الإضاءة عاديةٌ، أنني لست تحت تأثير عقاقير مُحْدِثة للهلوسة، إلخ.

تعتمد ملاءمة تسويغ موضعي كهذا بدورها على قابلية تسويغ مقدمات [الحجة]. يحاجّ بونجور بأن 2-ق.ع.م و3-ق.ع.م، كونهما مُمَثِّلَيْن لاعتقادات تجريبية على نحو يسير وواضح قليلًا أو كثيرًا، سيسوّغان بناء على ما يراه الأسلوب المعتاد وَفق نظريته، أي، بكونهما مُضَمَّنَيْن على نحوٍ ملائم في مجموعة-اعتقاد متسقة بالقدر الكافي. يقترح بونجور أن 1-ق.ع.م اقتران conjunction بالفعل لثلاثة ادّعاءات: (أ) أن الذات لديها الاعتقاد المعني؛ (ب) أنه من النوع (ق)؛ (ج) أنه فوري على نحوٍ إدراكيّ. وَفق بونجور، يُسوّغ الافتراضُ* الاعتقادي المقدمةَ الفرعية Sub-premiss (أ) [للحجة]؛ والمقدمة الفرعية (ب) [للحجة] مُسَوَّغة جزئيًا -من جهة انشغال محتوى الاعتقاد- من خلال الافتراض* الاعتقادي مرة أخرى، ومُسَوَّغة جزئيًّا -من جهة انشغال الأصل- من خلال الاستبطان، ويسوّغ الاستبطانُ كذلك المقدمةَ الفرعية (ج) [للحجة].

يعني ذلك أن (وَفق أسلوب داخلي النزعة على نحوٍ مدهش) تسويغَ الاعتقادات القائمة على الملاحظة دائمًا ما يعتمد جزئيًا على تسويغ الاعتقادات الاستبطانية. على المستوى الموضعي، يمكن لتسويغ اعتقاد استبطاني (مثل اعتقادي بوجود كتاب أحمر على المكتب تجاهي)، أن يتم، وَفق بونجور، كما يلي (انظر صص. 133 وما بعدها):

1-اسـ[7] لديَّ اعتقاد فوري على نحوٍ إدراكي من النوع (ق') بأنني أعتقد بوجود كتاب أحمر على المكتب تجاهي.

3-اسـ عادة ما تكون الاعتقاداتُ الفورية الاستبطانية من النوع (ق') صادقةً.

إذن:

4-اسـ [من المحتمل] اعتقادي بوجود كتاب أحمر على المكتب تجاهي.

(يرى بونجور أنه ليس ثَمّة حاجة إلى مثيل لـ2-ق.ع.م لأن الثقة في الاستبطان، على العكس من الثقة في الملاحظة، ليست حساسة في المعتاد للأوضاع التي تسود وقت الحدوث).

من المفترض اعتماد ملاءمة تسويغ موضعي كهذا، مرة أخرى، على قابلية مقدمات [الحجة] للتسويغ. وَفق بونجور، (3-اسـ) ادعاءٌ تجريبي يتضح ويتيسر كثيرًا أو قليلًا، ومِن ثَمَّ مُسَوَّغ بطريقة تسويغ 3-ق.ع.م نفسها، ويقترح بونجور أن 1-اسـ قد يُسَوَّغ بطريقة تسويغ 1-ق.ع.م نفسها.

يدرك بونجور أن تقريره عن كيفية **إمكان** الملاحظة تأدية دور لا يزال غير مثْبِت للتالي: المُدخل القائم على الملاحظة **ضروري** لتسويغ الاعتقادات التجريبية. وهنا يحين دور «مطلب المُلاحَظة» الخاص به. يأتي تقريره عن هذا المَطْلَب، الذي يصفه بأنه «ميتا-مبدأ تنظيميّ regulative meta-principle» ويُقِرُّ أنه «مبهم إلى حَدٍّ كبير، لمدى واضح»، كما يلي:

> لكي تكون الاعتقادات في منظومة إدراكية -حتى- مُرَشَّحات للتسويغ التجريبي، يلزم على تلك المنظومة الاحتواء على قوانين تُسهم بدرجة كبيرة للثقة في تنوُّع معقول لاعتقادات فورية على نحوٍ إدراكيّ (وبما يتضمن... تلك الأنواع من الاعتقادات الاستبطانية المطلوبة للاعتراف بالاعتقادات الأخرى الفورية عل نحو إدراكي). (ص. 141).

(7) اسـ: استبطانيّ. (المترجم).

إن «مَطْلبَ الملاحظة» مهمٌ جدًّا بالنسبة إلى ما يسميه بونجور «الميتا-تسويغ» (وَفق مصطلحاتي، الاعتماد) لنظرية التسويغ الخاصة به؛ أي إن حجته تقول إن معاييره للتسويغ دالة-على-الصدق. بما أن بونجور يقبل نظرية تناظر للصدق، فإن الدعوى التي يستهدفها الميتا-تسويغ الخاص به هي:

> إن منظومة اعتقادات [ما] (أ) تبقى متسقة (ومستقرة) على المدى الطويل و(ب) تستمر في تلبية «مَطْلَب الملاحظة»، من المحتمل، لدرجةٍ تتناسب مع هذه الدرجة من الاتساق (والاستقرار) وطول مدى الاستمرار، تَناظُرها تناظرًا قوي الصلة [أو مباشرًا] مع الواقع المستقل. (ص. 171).

وَفق بونجور، يتمثل دور «مَطْلَب الملاحظة» في هذا الميتا-تسويغ في أنه «يضمن استقبال منظومة الاعتقادات **مُدخلًا** مستمرًا قائمًا على الملاحظة»، ما «يوفّر السبب الأساسي لرؤية أرجحية صدق منظومة اعتقادات ما» (ص. 170). ويحاجّ بونجور بأن الاعتقادات المعنية تتناظر، على الأقل تقريبيًا، مع الواقع، للإتيان بأفضل تفسير للاتساق والاستقرار المُسْتَمِرَّيْن لمنظومة اعتقادات على الرغم من الاضطرار للتعامل مع المُدخل المستمر القائم على الملاحظة.

لا يتمثل هدفي في هذه الحجة الميتا-تسويغية كما هي (على الرغم من امتلاكي لشكوك عن إمكانية تحمُّلها للفحص النقدي التفصيلي)، بل يتمثل هدفي في الادعاء بضمان أن «مَطْلَب الملاحظة» يضمن تلقّي منظومة اعتقادات تلبيه لمُدخَل مستمر قائم على الملاحظة، تعتمد عليه الحجة الميتا-تسويغية.

لو نظر المرءُ مرة أخرة إلى تقرير بونجور عن «مَطْلَب الملاحظة»، سيَكشف التباسٌ عن نفسه، وهو التباس بين ما سأسميه بتأويلٍ اعتقاديّ doxastic interpretation وتأويل تجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]. من جهة التأويل الاعتقادي، يتطلب «مَطْلَب الملاحظة» **اعتقاد** الذات **بأنها لديها**

اعتقادات فورية على نحوٍ إدراكيّ، واعتقاد الذات بأن الاعتقادات الفورية على نحوٍ إدراكيّ موثوق بها reliable على العموم. ومن جهة تأويل تجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]، يتطلب «مَطْلَب التسويغ» **أن يَكون** لدى الذات اعتقادات فورية على نحوٍ إدراكيّ، واعتقادها بأن الاعتقادات الفورية على نحوٍ إدراكيّ موثوق بها على العموم. (يفترض المرءُ، في أيٍّ من الحالتين، الأمر التالي: بما أن «مَطْلَب الملاحظة» يسمى بذلك [أي، باسم «مَطْلَب الملاحظة»]، تتضمن «الاعتقاداتُ الفورية على نحوٍ إدراكيّ» المُشار إليها اعتقاداتٍ تتسبب الخبرةُ الحسيّة للذات في وجودها). إن تقرير بونجور ملتبس على وجه الدقة بين هذين التأويلين: في القول إن منظومة اعتقادٍ ما «يلزم عليها الاحتواء على قوانين تنسب... الثقة إلى... اعتقادات فورية على نحوٍ إدراكيّ» (ص. 141) قد يقول أو قد لا يقول بونجور إن المنظومة يلزم عليها في الواقع الاحتواء على اعتقادات فورية على نحوٍ إدراكيّ. أيُّ تأويلٍ يقصده بونجور حقًّا؟ لا أرى وجود إجابة مُحَدَّدة قطعيًا. لا يتعلق الأمر بتعبير بونجور عن نفسه تعبيرًا ملتبسًا قليلًا، بل يخفي الالتباسُ، الذي يُفْتَرَض* حدوثه عن غير وعي به، صعوبةً جادة في نظريته.

ثَمَّ الكثير من الأدلة النصيّة الإضافية تؤيد هذا التشخيص عن الاشتراك [الذي يخلق الالتباسَ]. في تقديم بونجور لتقريره عن التسويغ الاستدلالي للاعتقادات غير الاستدلالية في الأصل، يكتب بونجور كما لو كانت اعتقاداتُ الذات عن أصل اعتقاداتها صادقةً ـ لكنه يُعَلِّق فورًا بعد ذلك، بين قوسين، بأنه لا يفعل ذلك إلا لتحقيق التلاؤم مع التفسير الواضح convenience of exposition:

> (سيكون من الملائم تجاهُل الحالة التي لا يَكون فيها الاعتقاد محل السؤال اعتقادًا فوريًا على نحوٍ إدراكيّ قبل كل شيء... لن أنشغل كذلك بالتمييز بين الوقائع الفعلية لكل موقف... وتَصَوُّر [الذات]

عن هذه الوقائع، ولكنني سأفترض ببساطة أن الأمر الثاني يتوافق مع الأمر الأول... ومِنْ شأنِ السماح بالاحتمال المقابل تعقيد النقاش لمدى أكبر، ولكن ذلك لن يؤثر على المسألة الأساسية). (ص. 119).

يخبرنا بونجور، في الصفحة التالية مباشرة للتقرير الأوَّلي عن «مَطْلَب الملاحظة»، بأن «مَطْلَب الملاحظة» «يضمن على نحوٍ فَعال تلَقِّي منظومة إدراكية تلبِّي هذا المَطْلَبَ مُدخلًا ظاهريًا على الأقل من العالَم» (ص. 142). لكن بالوصول إلى الفصل التالي على الفصل الذي قَدَّمَ فيه «مَطْلَب الملاحظة»، حيث يوظِّفه باعتباره عنصرًا أساسيًا للميتا-تسويغ الخاص به، نجد إسقاط بونجور لـ «ظاهريًا على الأقل» على نحوٍ ملائم من خطابه، ويجد المرءُ بونجور يَدَّعي ما يلي: «يضمن... «مَطْلَب الملاحظة»... تلَقِّي منظومة الاعتقادات لمُدخل مستمر قائم على الملاحظة» (ص. 170).

لا يتطلب حجةً تفصيليةً للغاية دعمُ ادّعائي بأنه في النسخة الاعتقادية، **لا يضمن** «مَطْلَب الملاحظة» (كما سُمِّيَ: يبدأ المصطلح الآن في الظهور باعتباره مُغْرِضًا tendentious) مُدخلًا قائمًا على الملاحظة (سواء أكان في لحظة بعينها أم «مستمرًا»). ربما قد يُقْتَرَح أنه لو لُبِّيَ «مَطْلَب الملاحظة» الاعتقادي والذات مُسَوَّغة في بعض الاعتقادات القائمة على الملاحظة في الأصل، إذن، لا يلزم على الذات الاعتقاد بأنها لديها اعتقادات قائمة على الملاحظة في الأصل فقط، وإنما تعتقد، **بتسويغ**، بأنها لديها اعتقادات قائمة على المُلاحَظة في الأصل. هذا الأمر صادق [صحيح]، لكن من الواضح أنه ما زال غير كافٍ لضمان مُدخل من العالَم. من المحتمل أن بونجور متأثر تأثُّرًا خفيًا بالفكرة المُطَمْئنة ظاهريًا، التي تقول إن الميتا-تسويغ الخاص به يؤكد ما مفاده أنه لو اعتقدت الذات، بتسويغٍ، أنها لديها اعتقادات قائمة على الملاحظة في الأصل، فمن المحتمل إذن أنها لديها، بالفعل، اعتقادات قائمة على الملاحظة في الأصل. لكن ذلك لا يجعل المسائل أفضل؛ لاعتماد

الميتا-تسويغ الخاص ببونجور على الافتراض الذاهب إلى ضمان مُدخل من العالَم إذا لُبِّيَ «مطلب الملاحظة». لذا، لا تمنحنا هذه الفكرة المُطَمْئنة أي طمأنة إطلاقًا.

يتمثل أصعب جانب من الحجة في إظهار كيفية تبديل «مَطْلَب الملاحظة»، في نسخته التأويلية التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، لسمةِ نظرية بونجور تبديلًا جذريًّا. سيكون من المفيد البدء بتقديم تخطيطين مختصرين لتقريري التسويغ الناتجين عن التأويلين:

التأويل الأول (الاعتقادي):

(أ) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) إذا، وفقط إذا:

(المستوى الموضعي) 1(i) (ب) مُضَمَّنة على نحوٍ ملائم في مجموعة-اعتقاد (أ).

(المستوى الكلي) 1(ii) مجموعة-اعتقاد (أ) متسقة و

1(iii) (م.م[8] الاعتقادي) يتضمن اعتقادات تؤدي إلى أن تَكونَ بعضُ الاعتقادات في المجموعة فورية على نحوٍ إدراكيّ.

التأويل الثاني (التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]:

(أ) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) إذا، وفقط إذا:

(المستوى الموضعي) 2 (i) (ب) مُضَمَّنة على نحوٍ ملائم في مجموعة-اعتقاد (أ).

(المستوى الكلي) 2 (ii) مجموعة-اعتقاد (أ) متسقة و

2 (iii) (م.م التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]) يتضمن اعتقادات فورية على نحوٍ إدراكيّ.

يتمخض التأويل الأول عمّا يدَّعي بونجور تقديمه: نزعة اتساق داخلية

(8) م.م: مَطْلَب الملاحظة. (المترجم).

(بقوة)، لا تضمن، على الرغم من ذلك، مُدخلًا تجريبيًا [وليد الخبرة الإنسانية]. ويتمخض التأويل الثاني عن شيء يضمن بالفعل مُدخلًا تجريبيًا [وليد الخبرة الإنسانية]، وعلى الرغم من ذلك، لم يَعُد هذا التأويل بأيّ درجة هو نوع النظرية التي يدَّعي بونجور تقديمها، وبالأخص، لم تَعُدْ نظرية اتّساقِيّة.

الجملةُ 1 (iii) اعتقاديةٌ محضة، مُعَبَّر عنها بنقاء وَفق العلاقات بين اعتقادات الذات، ومِن ثَمَّ، منسجمة بالكليّة مع نزعة الاتساق. لكن الجملة 2 (iii) ليست اعتقادية محضة، ولا مُعَبَّر عنها بنقاء وَفق العلاقات بين اعتقادات الذات، ومِن ثَمَّ، لا تتوافق مع نزعة الاتساق؛ فما تفيده هو أن مَطْلَبًا مفاده كون بعض الاعتقادات قائمة على الملاحظة في الأصل في منظومة شرطٌ ضروري لتسويغ أيّ اعتقاد في المنظومة. (ألاحظُ، والشيءُ بالشيءِ يُذْكَرُ، أن هذا الأمرَ يغيب عنه التماسك مع إصرار بونجور على التمييز بين أسئلة الأصل وأسئلة التسويغ).

على الرغم من أنه، وفق التأويل الثاني، لن يُقْبَل تقرير بونجور باعتباره اتساقي النزعة، ولن يُقْبَل باعتباره أُسُسِيًا كذلك. أفترض فقط أنه ليس المطلوب فقط اشتمال المنظومة على **بعض** الاعتقادات الفورية على نحوٍ إدراكيّ، بل على وجه التحديد أن **تَكونَ الاعتقاداتُ التي تعتقد الذاتُ أنها فورية على نحوٍ إدراكيّ كذلك بالفعل [أي، فورية إدراكيًا]**. (ما لَم يفترض المرءُ ذلك الأمرَ، من الصعب فهم التقرير الثاني من الأساس). سيكون لدينا، إذن، فئتان من الاعتقادات ــ فئة يعتمد تسويغها على كونها قائمة على الملاحظة في الأصل، وفئة لا يعتمد تسويغها على ذلك؛ لكن التمييز لن يتناظر مع تمييز مناصري نزعة الأسس للاعتقادات الأساسية عن الاعتقادات المُشْتَقَة؛ إذ يلزم تسويغ الاعتقادات الأساسية بأيّ طريقة سوى التأييد من اعتقادات أخرى، بينما في نسخة نظرية بونجور المُعاد

بناؤها، ستعتمد الاعتقادات الفورية على نحوٍ إدراكيّ، من أجل تسويغها، على تأييدٍ من اعتقادات أخرى بالإضافة إلى أصلها القائم على الملاحظة.

نرى، باختصار، نَقْلة صوب النزعة الوسيطة. وليست الفكرة أن النظرية المعاد بناؤها عن التأويل التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] لـ«مَطْلَب الملاحظة» الخاص ببونجور تشبه بالضبط النظرية التي سأقدّمها؛ فهي على العكس منها، بالتحديد، في تَطَلُّبها لتمييز حاسم بين الاعتقادات القائمة على الملاحظة والاعتقادات الاستدلالية في الأصل. لكن من المؤكد، على نحوٍ قابل للتمييز، أنها نظرية وسيطة من حيث النزعة. أقصد النسخة المعاد بناؤها من نظرية بونجور، والتي ليست اتّساقِيّة ولا أُسُسِيّة، إذ تسمح، كما هي، بدورٍ للخبرة **وفي نفس الوقت** بدور للتأييد المُتَبادَل المُعَمَّم.

II

على الرغم من اختياره لعنوان «A Coherence Theory of Truth and Knowledge» لورقته المؤثِّرة، لا يدافع ديفيدسون عن نظرية اتساق في الصدق. يدَّعي ديفيدسون، كما يَدَّعي بونجور، بأن «الاتساق [بين المعتقدات] يُنْتِج تناظرًا [مع الوقائع]» (ص. 120). على الرغم من ذلك، وعلى العكس من بونجور، يحاول ديفيدسون عقد الصلة عبر وسيلة اكتشاف معايير لنَسَب attribution الاعتقادات، وليس عبر وسيلة الإسهاب والتفصيل في معايير التسويغ. ومِنْ شأنِ إستراتيجيته الإيجابية تفعيل الدعوى بأن «الاعتقاد صادق صدقًا تامًّا veridical في طبيعته» (ص. 128)؛ ومِن ثَمَّ، «مِنْ شأنِ سؤال، كيف أعرف أن اعتقاداتي صادقة بالعموم؟، يجيب على نفسه، لأن الاعتقادات -ببساطة- صادقة بطبيعتها على العموم» (ص. 133).

قد يؤدي ذلك على نحو معقول بالمرء للتساؤل عمّا يكون متسقًا على

نحوٍ متميز في موقف ديفيدسون، هذا إن وُجِدَ من الأساس. ثَمَّ فائدة هنا أقل مما هو مُصَرَّح به (كما يُقِرّ ديفيدسون، بعد أربع سنوات، في مبحثه المعنون بـ 'Afterthoughts' في حديثه عن هذه الورقة البحثية)[9]، لكن، ثَمَّ ما هو أكثر من الظاهر. يشتغل ديفيدسون وَفق تصوُّر ضعيف جدًّا، ووَفق هذا التَّصَوُّر، تُعْتَبَر النظرية اتّساقِيّة فقط بشرط معاملتها للتسويغ باعتباره علاقة بين الاعتقادات حصريًّا. (وَفق اعتقاداتي، هذا الأمر ضروري لكنه غير كافٍ). وتُفَعِّل إستراتيجية ديفيدسون السلبية دعوى مفادها الفكرة القائلة باعتماد إمكان تسويغ أي اعتقاد، بأي شيء سوى اعتقادات أخرى، على خلط بين التسويغ والتسبُّب، وبحيث لا يكون ثَمَّ بديل لتقرير اتِّساقيّ. تتشابك الإستراتيجيتان الإيجابية والسلبية حين يستنتج ديفيدسون أنه، في وجود ما يفيد أن الاعتقادات صادقة غالبًا، ثَمَّ افتراض* يدعم صدقَ اعتقادٍ ما يتسق مع مجموعة أساسية من اعتقادات أخرى.

سيتعلق أول جزء من نقدي بإثبات فشل إستراتيجية ديفيدسون الإيجابية؛ وسيتعلق الجزء الثاني باقتراح كيفية إمكان تجنُّب إستراتيجيته السلبية. بما أن حجة ديفيدسون الإيجابية تجري في نطاق نظرية التأويل، سيقع أول جزء من حجتي بالمثل في نطاق فلسفة اللغة؛ وعند الوصول إلى الجزء الثاني ستتصدر، بالأخص، المسائل الإبستمولوجية مقدمة انشغالاتنا. حينئذ فقط، أيضًا، سيصبح ظاهرًا الجذبُ صوب نظرية ثنائية-الجانب، وفي النهاية صوب النزعة الوسيطة.

يتبنى ديفيدسون في كلٍّ من الأجزاء الإيجابية والسلبية الواردة في ورقته البحثية تكتيك التباين بين ما يراه ديفيدسون مزايا مقاربته وما يعتبره عيوب مقاربة كواين Quine (1908-2000). سأتبنى أيضًا تكتيك التباين بين مقاربَتَي ديفيدسون وكواين، لكن غالبًا ما سيكون هدفي تحديد ما تتميز

(9) Davidson, 'Afterthoughts', p. 134.

به مقاربة كواين مقارنة بمقاربة ديفيدسون.

«الاعتقادات -ببساطة- صادقة بطبيعتها على العموم». من المؤكد أن يقول ردُّ الفعل الطبيعي إن هذا الأمر مناسب [أو جيد] جدًّا لدرجة ألا يَكون صادقًا. لو كان ردُّ الفعل هذا صحيحًا، وهو ما أراه، فيلزم أن تكون حجة ديفيدسون معيبة. وسأحاج بأن الأمر كذلك بالفعل.

يتمثل مفتاح حجة ديفيدسون الإيجابية في حجة مفادها أن عاقبة نظرية صحيحة لنسب-الاعتقاد belief-attribution -وَفق اصطلاح ديفيدسون، للتأويل الجذري- هي لزوم تأويل المؤوِّل لخطاب مجيبيه بحيث ينسب إليهم اعتقاداتٍ صادقة في العموم. تُفَعِّل هذه الحجةُ فهمَ ديفيدسون لمبدأ الإحسان the principle of charity؛ لكنني سأحاجّ بأن هذا الفهم يجعل مبدأ الإحسان دامغًا بحيث لا يكون معقولًا أو واقعيًّا.

وَفق أكثر طريقة للفهم، مرتبطة بمبدأ الإحسان، تواضعًا، يُتَصَوَّر المبدأ باعتباره قاعدة إرشادية heuristic maxim مفادها أنه ليس ثَمَّ خيار أمام أيّ مترجِم سوى المضي قدمًا على أساس افتراض* الاتفاق بين نفسه ومجيبيه، وهو افتراض* قابل للإلغاء. على الرغم من ذلك، يرتقي ديفيدسون بما سبق ليصبحَ شيئًا طموحه أكبر، ومفاده «لزوم تأويل المؤوِّل بطريقة تجعل المتحدِّث أو الفاعل agent مُصيبًا بالعموم [فيما يخبر به] عن العالَم» (ص. 133). أيًّا كانت ميزات مبدأ رفع الاتفاق للحدِّ الأقصى، ليس مبدأ رفع الصدق للحَدِّ الأقصى بقابل للدفاع عنه، لكن المبدأ الأول هو ما تتطلبه نظرية ديفيدسون في التأويل، وعليه تعتمد حجته الإبستمولوجية.

يصف ديفيدسون نفسه باعتباره «مُوَسِّعًا» لمبدأ الإحسان عند كواين؛ ومن الظاهر قوله بذلك، على نحو جزئي، بسبب تطبيقه للمبدأ على مستوى تأويل المُكَمِّمات quantifiers بالإضافة إلى روابط الجملة sentence connectives، وعلى نحوٍ جزئي، بسبب عدم امتلاكه لخيار سوى تطبيق

المبدأ على جميع المستويات، بما أنه يرفض قبولَ التميز بين الاعتقادات القائمة على الملاحظة والاعتقادات النظرية (ص. 130)[10]. لكن التقريرَ الذي يقدمه بخصوص هذه المسألة مضللٌ إلى حَدٍّ كبير. ليس الاختلاف (أو، ليس الاختلاف كامنًا ببساطة في) مسألة المدى الذي يمنحه الواحدُ منهما للمبدأ، وإنما مسألة أشكال الفهم التي يمنحها الواحدُ منهما للمبدأ. سيكون من الأصح القول إن نظرية ديفيدسون في التأويل تُلزمه بفهم مبدأ الإحسان باعتباره متطلِّبًا لرفع الصدق للحَدِّ الأقصى، بينما ينسجم هذا المبدأ مع نظرية كواين في الترجمة لفهم المبدأ باعتباره متطلِّبًا لرفع الاتفاق إلى الحَدِّ الأقصى.

على الرغم من ذلك، يلزم عليَّ القول، فورًا، إن هذا الاختلاف البارز للغاية لا يصبح واضحًا على الإطلاق في ضوء ما يذكره كواين وديفيدسون من تعقيبات صريحة متعلقة بكيفية فهمهما لهذا المبدأ. بالفعل، قد يعطي كواين الانطباعَ بانشغاله بالصدق بدلًا من الاتفاق. في سياق نقاشه لترجمة روابط الجملة ورفضه لقبول فكرة إمكان وجود شعوب قبل-منطقية pre-logical، يلاحظ كواين أن «من المحتمل لتوكيدات زائفة على نحوٍ مذهل في ظاهرها أن تعتمد على اختلافات مخفية للغة»، ويعلِّق بقوله إن «مفاد الحس المشترك المؤسس للقاعدة هو أن احتمال وجود سخافة للمخاطِب عند المرء، بعد تجاوُز نقطة محددة، أقل من كونها نتاج ترجمة سيئة»[11].

(10) لن أناقش رؤى كواين عن التميز بين جُمَل الملاحظة والجُمَل النظرية هنا، على الرغم من أنني أراها أقل يسرًا ووضوحًا، بقليل، مما يَعتبرها ديفيدسون؛ قارن مع:

Quine and Ullian, *The Web of Belief*, p. 17:

ثَمَّ أثرٌ من إمكان الوقوع في الخطأ، بالفعل، [في جُمَل الملاحظة]. اعتياديًا، الملاحظة هي زورق السحب الذي يجذب سفينةَ النظرية؛ لكن في الحالات القصوى، تجذب النظريةُ بقوة كبيرة، فتَخْضَع المُلاحَظة.

(11) Quine, *Word and Object*, p. 59.

في هامش، يَنْسِبُ تعبير «مبدأ الإحسان» إلى الورقة البحثية:

Wilson, 'Substances Without Substrata'.

يلاحظ كواين، لاحقًا في كتابه *Word and Object* أن شيئًا من النوع نفسه يسري على مستوى الافتراضات** التحليلية، ويعلق بقوله: «كلما كانت الاعتقادات المنسوبة لشعب أغرب أو غير مألوفة لمدى أكبر، أصبحنا مخوَّلين لأن نكون أكثر شَكًّا حيال الترجمات؛ إذ ترسم أسطورة الشعوب قبل-المنطقية حدود الحَدِّ الأقصى فقط»[12].

ويراوح ديفيدسون جيئة وذهابًا بين تفسير الإحسان وَفق الصدق وتفسيره وَفق الاتفاق. يقول ديفيدسون، في البداية، في مقالته البحثية *A Coherence Theory of Truth and Knowledge*، إن مبدأ الإحسان «يوجِّه المؤوِّل للترجمة أو التأويل لينسب بعضًا من مقاييسه عن الصدق [رغم أنها قد تَكون غير موجودة] في أسلوب الجُمَل التي يعتبرها المتحدِث صادقةً»؛ أما في الصفحة التالية، يقول إن المؤوِّل يتعين عليه «تأويل ما يقوله المتحدِث باعتباره صادقًا متى استطاع إلى ذلك سبيلًا»؛ لكنه يقول، بعد ذلك بقليل، في الصفحة نفسها، إنه إذا صحَّ منهجه، «ستكون أغلب العبارات التي يعتبرها المتحدِث صادقة... **بالفعل** صادقة، على الأقل في رأي المؤوِّل» (ص. 129-130).

قد تعطي هذه الفقراتُ الانطباعَ بأن ديفيدسون يفشل ببساطة في التمييز بين نسختَي مبدأ الإحسان، لكن جُمَلًا مثل «صادق، بواسطة رؤية المؤوِّل [وقناعاته]» أغرته بالتعامل وَفقهما في الوقت نفسه. لكن مِنْ شأنِ هذا الأمر أن يكون مفرطًا في التبسيط؛ ففي ورقته البحثية *A Coherence Theory of Truth and Knowledge*، وعلى نحوٍ أوضح، في ورقة بحثية سابقة عليها، وهي *The Method of Truth in Metaphysics*، يُقِرُّ ديفيدسون هذا التمييز. بالكاد تُحَسِّن الموقفَ ملاحظاتُه عن العلاقات بين نسختَي الإحسان. في مقالته البحثية، بعنوان *The Method of Truth*،

(12) Quine, Word and Object, p. 69.

بعد الحجاج بشيء من التفصيل بقوله «يمكنني تأويل كلماتك تأويلًا صحيحًا فقط من خلال تأويلها لنصل إلى الاتفاق في العموم»، ومُقِرًّا بأن هذا الأمرَ «يترك السؤال دون إجابة إلى حَدٍّ كبير، وهو السؤال عن إذا كان ما اِتُّفِقَ عليه صادقًا»، يعقب ديفيدسون بأن ملاحظته الأخيرة «تفشل في فهم ما يهم في هذه الحجة»؛ فعلى الرغم من قول «الادعاء الأساسي بالحاجة الشديدة إلى الاتفاق في الاعتقاد community of belief لتوفير أساس للتواصل... [ويقول] الادعاء المُوَسَّع... بأن الخطأ الموضوعي بإمكانه الحدوث فقط في وضع[13] اعتقادٍ صادق في العموم». والحجة الوحيدة المُقَدَّمة عن «الادعاء المُوَسَّع» مفادها أن:

> «... الخطأ الهائل عن العالَم... غير معقول؛ لأن افتراض معقوليته يعني افتراض إمكان وجود [مؤوِّل كليّ العلم] أوَّل شخصًا آخرَ تأويلًا صحيحًا باعتباره مخطئًا لمدى هائل، وهذا الأمر... [بالفعل] مستحيل»[14].

فسَّر ديفيدسون «حجة المؤوِّل كليّ العلم» بتفصيل ووضوح في ورقته البحثية «*A Coherence Theory of Truth and Knowledge*»:

> ... تصَوَّر للحظة مؤوِّلًا كليّ العلم بالعالَم، وعمّا يتسبب بالفعل، أو مِنْ شأنِه التسبُّب، في موافقة assent متحدِثٍ ما على أي جملة في قائمته الكاملة repertoire (اللامتناهية على نحوٍ ممكن). يجد المؤوِّلُ كليّ العلم، مثله مثل المؤوّل غير المعصوم في استخدامه المنهج نفسه، المتحدِثَ غير المعصوم متسقًا وعلى صواب بالعموم. وَفق مقاييسه الخاصة، بالطبع، لكن بما أنها صحيحة موضوعيًا، يُعْتَبَر المتحدِّث غير المعصوم على صواب ومتسقًا وَفق المقاييس

(13) مفرد «أوضاع». (المترجم).

(14) Davidson, 'The Method of Truth in Metaphysics', p. 201.

> الموضوعية. قد نسمح... كذلك... للمؤوِّل كليّ العلم بتحويل انتباهه للتركيز على المؤوّل غير المعصوم للمتحدِّث غير المعصوم. يتضح إمكان أن يكون المؤوِّل غير المعصوم على خطأ فيما يتعلق ببعض الأشياء، ولكن ليس على العموم؛ وبذلك لا يمكنه مشاركة خطأ كلي universal error مع الفاعل الذي يؤوله. وبمجرد موافقتنا على طريقة التأويل العامة التي خططت ملامحها بالفعل، يصبح من المستحيل على نحوٍ صحيح اعتبار أن يكون أي أحد في الغالب على خطأ فيما يتعلق بالكيفية التي تكون عليها الأشياء. (ص. 131).

هذه الحجة مثيرة للحيرة لدرجة أن مسارها يبدو خاطئًا، حتى إذا لم نتبيّن مكان الخطأ على نحوٍ مُحَدَّد. يبدو أن لُبَّ الحجة مداه من «تَخَيَّل للحظة...» إلى «وَفق المعايير الموضوعية». يبدأ الاضطراب منذ البداية، عندما يُطْلَب من المرء تَصَوُّر مؤوِّل كليّ العلم يستمر في توافق مع مبدأ رفع الاتفاق للحَدِّ الأقصى. أفهم أن ما يُفْتَرَض هو **وجود مؤوِّل كليّ العلم يتولى، بجانب حيازته لاعتقادات صادقة عن العالَم، تأويل مجيبيه تأويلًا صحيحًا كذلك، الذي يؤوِّل تأويلًا يتسق مع مبدأ رفع الاتفاق للحَدّ الأقصى**. يَنْتُج بالفعل من هذا الافتراض أن اعتقاداتِ الناس صادقةٌ في الغالب؛ إذ ينسب المؤوِّلُ كليّ العلم لمجيبيه اعتقاداتٍ غالبًا ما تتوافق مع اعتقاداته، وبما أن كلَّ اعتقاداته صادقةٌ، سينسب لمجيبيه اعتقاداتٍ صادقة في الغالب؛ وبما أن كلَّ تنسيباته صحيحة، **تَكون** اعتقادات مجيبيه صادقة في الغالب. لكن ذلك لا يُثبت أن اعتقاداتِ الناس صادقةٌ في الغالب؛ وهي كذلك، أي صادقة في الغالب، فقط إذا كان ثَمَّ **مؤوِّل كليّ العلم**. ولإثبات أن اعتقادات الناس صادقة في الغالب، سيحتاج ديفيدسون إلى حجة مفادها وجود مؤوِّل كليّ العلم. بالطبع لا يمتلك ديفيدسون حجة كهذه؛ فملاحظته الواردة في «*The Method of Truth*» بأنه «ليس ثَمَّ شيء

محال في فكرة وجود مؤوِّل كليّ العلم»[15]، على الرغم من أنها صحيحة دون شَكٍّ، تُثبت على أقصى تقدير أنه **من الممكن** وجود مؤوِّل كهذا، ولا تُثبت وجود مؤوِّل كهذا **بالفعل**. كيف أمكن لديفيدسون أن يزلَّ هكذا؟ أرى أن الإجابة موجودة حين نعيد فحص الفقرة من «*The Method of Truth*» التي ألمح في بدايتها إلى الحجة المأخوذة بعين الاعتبار. ويلح على أن «افتراض أن الخطأ الهائل معقول يعني افتراض **إمكان** وجود [مؤوِّل كلي العلم][16] أوَّل شخصًا آخرَ تأويلًا صحيحًا باعتباره مخطئًا لمدى هائل، وهذا الأمر... [بالفعل][17] مستحيل» (والتشديد من عندي). لا يستجلب قوله «إمكان» إلا الزلّة التي يقع فيها ديفيدسون. ما يصح هنا اعتبار أن القول «ثَمَّ مؤوِّل كليّ العلم يؤوِّل شخصًا آخرَ على نحوٍ يتسق مع مبدأ رفع الاتفاق للحَدِّ الأقصى، ولكن باعتباره مخطئًا لمدى هائل» مستحيلٌ، أي، لا يمكن وجود مؤوِّل كليّ العلم **ما لَم** تَكُن اعتقادات الناس صادقة في الغالب. يحكم قولُه «إمكان» الاشتراطَ، وليس هذا القول بمُقَدَّم الاشتراط. لكن طريقة ديفيدسون في التعبير عن هذه النقطة مِنْ شأنِها تشجيع الفكرة التالية على نحوٍ دقيق: أن كل ما سيُحتاج إليه ليتخفف من عبء افتراض وجود مؤوِّل كليّ العلم هو إثبات «إمكان» وجود شيء كهذا. **وليس** هذا الأمر صادقًا.

لكن النقلة من فَهم الإحسان وَفق رفع الاتفاق للحَدِّ الأقصى إلى فَهمه وَفق رفع الصدق للحَدِّ الأقصى ليس خلطًا من جانب ديفيدسون ببساطة. ثَمّة أسباب جيدة في الطبيعة الأساسية لنظريته في التأويل مِنْ شأنِها إلزامه بتبنّي الفَهم وَفق الصدق[18]، وربما يمكن اعتبار لجوئه اضطراريًّا إلى حجة

(15) Ibid., p. 201.

(16) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(17) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(18) فيما يتعلق بالجزء التالي من الحجة، أنا مدينة إلى بيردِك، في مقاله البحثي «*On Davidson and Interpretation*»، القسم الخامس والسادس، وهو البحث الذي ألتزم به بشدة.

المصادرة على السؤال question-begging argument التي نوقِشَت توًّا، على أحسن حال، بمثابة محاولة غير موفقة لإثبات أن الفَهم وَفق الصدق، وديفيدسون ملزَم بتبنّيه على أيّ حال، ليس بمُتَطَلِّبٍ أكثر من الفَهم وَفق الاتفاق على نحوٍ بارز.

ووَفق ديفيدسون، «تعطي شروطُ-الصدق truth-conditions الموضوعية المعاني» (ص. 120). ويقترح فَهم المعنى وَفق أسلوب تارسكي Tarski[19] لشروط الصدق، واستخدام نظريات-ص[20] في التأويل. ومثال ذلك أن المؤوِّل الجذري الخاص عند ديفيدسون يسعى، وهو متأثر بقيود تجريبية مُحَدَّدة، لكل جملة تنتمي للغة المجيب، وراء جملة على الصورة التالية:

⌐ب*¬ صادقة في لغة المُجيب إذا، وفقط إذا (ب)

وبحيث يُسمّي التعبيرُ الوارد داخل شبه-التنصيص quasi-quotes، من جهة اليمين[21]، جملةً في لغة المجيب. والتعبيرُ، من جهة اليسار، ترجمةُ تلك الجملة إلى لغة المؤوِّل[22]. وعلى النقيض، يسعى المترجمُ الجذري عند كواين، وهو متأثر مرة أخرى بقيود تجريبية مُحَدَّدة، ليؤسس ربطًا بين كلِّ جملة في لغة المجيب وجملة من وضعه، كما يلي:

⌐ب*¬ مرتبطة بـ ⌐ب¬

وبحيث يسمّي التعبير الوارد داخل شبه-التنصيص، من جهة اليمين، جملةً في لغة المجيب، ويسمّي التعبيرُ في شبه-التنصيص، من جهة اليسار، جملةً في لغة المترجم. ومن باب التوافق مع ذلك الأمر، تقول القيودُ التجريبية التي يفرضها كواين إنّ:

---

(19) ألفريد تارسكي Alfred Tarski (1901–1983). (المترجم).

(20) نظريات-ص: نظريات الصدق T-theories. (المترجم).

(21) لأن الجملة تُكْتَب في اللغة العربية عكس اتجاه كتابة الجملة في اللغة الإنجليزية، راعينا ذلك في سياق حديث المؤلفة عن الرموز الموجود جهة اليمين وجهة اليسار. (المترجم).

(22) Davidson, 'Radical Interpretation', p. 135.

المجيب سيوافق على ⌐ب*¬ إذا، وفقط إذا، كان لمتحدث بلغتي الموافقة على ⌐ب¬ ،

بحيث يكون **المهم هنا وجود اتفاق بين المترجم والمجيب في الأوضاع المُتَصَوَّرة**. لكن في نظرية التأويل الجذري لديفيدسون، **تُسْتَخْدَم** الجملة، الموجودة جهة اليسار، ولا تُذكَر، ومِنْ شأنِ هذا الأمر استبعاد أي شيء شبيه بالقيود التجريبية من النوع الذي ينشغل به كواين. بدلًا من ذلك، ومن باب توافق ديفيدسون مع تأكيده على جمل-ص[23]، يلزم بالأحرى أن يَكون مفاد القيود التجريبية التي يفرضها ديفيدسون هو التالي:

يستمر المجيب في الاعتقاد بصدق ⌐ب*¬ إذا، وفقط إذا، (ب)،

بحيث يكون **المهم هنا أن المجيب على صواب**. كما يقول ديفيدسون، ليس هذا كل ما في الأمر؛ فمؤوِّله «يعتبر واقعة استمرار متحدثي لغة ما في الاعتقاد بصدق جملة ما بمثابة دليل بصورة أوليّة prima-facie على أن الجملةَ صادقةٌ تحت تلك الشروط»[24]. إن النقطة المهمة لتحقيق أغراض بحثنا الحالية هي لزوم سعي مؤوِّل ديفيدسون لترجمة الجمل التي يستمرُّ متحدثو جملة ما في الاعتقاد بصدقها بجمل صادقة **بالفعل** في الأوضاع. مرة أخرى، إن نظرية ديفيدسون تُلزمه بفَهم الإحسان باعتباره متطلِّبًا لمؤوِّل لجعل اعتقادات مجيبيه صادقة في الغالب، بينما مِنْ شأنِ نظرية كواين تشجيعه على تأويل مبدأ الإحسان باعتباره مُتَطَلِّبًا لمترجم، ليجعل اعتقادات مجيبيه متفقة في الغالب مع اعتقاداته.

من الواضح عدم تقدير ديفيدسون لهذا الأمر تقديرًا تامًّا، ويكتب ديفيدسون في ورقته البحثية «*On the Very Idea of a Conceptual Scheme*» أن:

(23) جمل-ص T-sentences: جمل الصدق. (المترجم).

(24) Davidson, 'Belief and the Basis of Meaning', p. 152.

... الإحسان ليس خيارًا، وإنما هو شرط لامتلاك نظرية [في التأويل][25] تُسْتَخْدَم على نحوٍ فعّال... إلى أنْ ننجح بالفعل في تأكيد [وجود] ارتباط نسقي لجمل مُسْتَمَر في الاعتقاد بصدقها مع جمل مُسْتَمَر في الاعتقاد بصدقها، فليس ثَمَة أخطاء نرتكبها. الإحسان مفروضٌ علينا... [إ]ذا أردنا فهم الآخرين، يلزم علينا اعتبارهم على صواب في أغلب المسائل[26].

يُظهِر ذلك الأمرُ النقلةَ التي صارت مألوفة الآن من الإحسان باعتباره رفع الاتفاق للحَدِّ الأقصى في الجملة الثانية، إلى الإحسان باعتباره رفع الصدق للحَدِّ الأقصى في الجملة الثالثة. لكن النقطة التي أنشغل بإبرازها الآن أن ديفيدسون على خطأ بتقديمه لمؤوِّله باعتباره ساعيًا إلى «ارتباط نسقي لجمل مُسْتَمَر في الاعتقاد بصدقها مع جمل مُسْتَمَر في الاعتقاد بصدقها». على العكس من نظرة كواين، **لا** تسعى نظرية ديفيدسون لربط جُمَل مذكورة في لغة المتحدث بجُمَل مذكورة في لغة المترجِم، أو لمناظرة الموافقة مع شروط-الموافقة assent-conditions؛ وإنما تسعى إلى تحقيق اتفاق شروط الموافقة مع شروط-**الصدق** عبر إيجاد مُكافئات وَفق أسلوب تارسكي بحيث يتحقق الاشتراط التالي: إذا استمر المتحدِّثُ في الاعتقاد بصدق الجملة على اليمين، فالعبارة المستخدمة على اليسار **صادقةٌ**.

يقترح ديفيدسون نفسه أن الاختلاف الرئيس بين نظريته في التأويل الجذري ونظرية كواين في الترجمة الجذرية هو التالي: في حين يحدد كواين خصائصَ أوضاع الموافقة/ المُخالَفة dissent وَفق المثيرات stimulations، يركّز ديفيدسون بالأحرى على الأشياء الفيزيائية والأحداث التي تتسبب في وجود الاعتقادات (صص. 132-3). وهذا القول مُضَلِّلٌ للغاية. ليست المسألة

(25) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(26) Davidson, 'On the Very Idea of a Conceptual Scheme', p. 19.

متعلقة بسعي مترجِم كواين لربط جمل لغة المجيب بجمل خاصة به عبر مناظرة أوضاع الموافقة/المخالفة مُعَبَّرعنها وَفق المثيرات، بينما يفعل مؤوّل ديفيدسون الشيء نفسه مع تحديد خصائص شروط الموافقة/المخالفة وَفق الأشياء الفيزيائية والأحداث؛ لأن مؤوّل ديفيدسون، أُكَرِّرُ، لا يربط الجمل المذكورة على الإطلاق، وإنما ينشغل بتحقيق الاتفاق بين شروط-الموافقة وشروط-الصدق. وحتى لو عُدِّلَت نظرية كواين لتحديد خصائص شروط الموافقة/المخالفة وَفق الأشياء الفيزيائية بدلًا من المثيرات، ستظل غير مُتَطَلِّبة أن ينسب المؤوِّلُ الاعتقادات الصادقة في الغالب إلى مجيبيه، وإنما ستتطلب منه فقط رفع الاتفاق بينه وبينهم للحَدِّ الأقصى.

يكمن الاختلاف الرئيس بين نظرية ديفيدسون ونظرية كواين، على النقيض، وعلى وجه التحديد، في التزام ديفيدسون بالمبدأ القوي للإحسان، أي، رفع الصدق للحَدِّ الأقصى، أما التزام كواين متعلق فقط بالمبدأ الضعيف للإحسان، أي رفع الاتفاق للحَدِّ الأقصى.

ربما يكون من المشكوك فيه إذا ما كان الاستنتاج الإبستمولوجي المتفائل لديفيدسون يَنتُج بالفعل [باعتباره نتيجة لحجته]، حتى في ظل ضمان مبدأ رفع الصدق للحَدِّ الأقصى. قد يمكن التشكُّك حيال النقلة من «ليس أمام المؤوِّل خيار سوى المضي قُدُمًا وَفق الافتراض الذاهب إلى أن اعتقادات المجيبين صادقة في الغالب» إلى «يلزم أن **تكون** اعتقادات الناس صادقة». قارنوا الموقف الذي نفحصه بقواعد الترجمة الأخرى المُرَشَّحة. على سبيل المثال، ربما يكون من الصدق عدم امتلاك المترجم لخيار سوى المضي قُدُمًا وَفق الافتراض الذاهب إلى أن المجيبين لا يكذبون عليه[27]. ومن خلال القليل

(27) على الرغم من ذلك، يقول تيرنبول Turnbull إن واحدة من العقبات التي واجهها في دراسته لشعب IK تمثَّلَت في أن مخبريه جعلوا الأمرَ لعبةً ما إذ يكذبون عليه باستمرار؛ لكنه يكمل حديثه قائلًا إن «الأنثروبولوجيين لديهم طرقهم في الحصول على الصدق [من خلال أسئلة كثيرة] من المخبرين الممانعين [الذين يرغبون عن قول الصدق].

من التَّفَكُّر، من الواضح أنه لا يَنْتُج من هذا المبدأ استحالة أن يكذب المجيبون كذبًا منتظمًا على المؤوِّل، وإنما فقط، إذا فعلوا ذلك، قد يجد أنه من المستحيل ترجمة ما ينطقون به utterances. يَدَّعي ديفيدسون في ورقته البحثية «*On the Very Idea of a Conceptual Scheme*» أنه لا يمكن لما هو غير قابل للترجمة إلى لغتنا أن يَكونَ لغةً. لكن، بينما يوجد ربما معنى قوي، في قول «غير قابل للترجمة من حيث المبدأ»، قد يمكن الدفاع عن هذه الرؤية من خلاله، من المؤكد أنه ليس ثَمّة معقولية في افتراض التالي: فقط لأننا عاجزون، على مستوى الممارسة، عن ترجمة منطوق ناس مُحَدَّدِين أو مخلوقات مُحَدَّدة -على سبيل المثال، لو أنهم محتاطون للغاية حيال الأنثروبولوجيين، أو حيال البشر، فلا يخبروهم بالصدق [أي، يخشون إخبارهم الصدق]– سيَنْتُج من ذلك عدم امتلاكهم للغة.

ثَمّة فجوة كبيرة كذلك بين افتراض* الصدق ومَطْلَب مفاده أن يَنسب المؤوِّلُ للمتحدِث اعتقاداتٍ صادقة في الغالب. يُقِرُّ ديفيدسون نفسه بوقوف صعوبات تفريد individuating الاعتقادات في طريق منح أي معنى واضح للفكرة القائلة بلزوم أن تكون أغلب اعتقادات الشخص صادقةً. لكن، حتى بعيدًا عن هذه الصعوبات، من الواضح أنه لا يَنْتُج من وجود الافتراض* القائل إن (ف) هي (ح) أن أغلب صور (ف) هي صور (ح)؛ ومن الافتراض* المنتمي إلى القانون، القائل إن المتهم بريء حتى تَثْبُتَ إدانته، على سبيل المثال، لا يَنْتُج أن أغلب المُتَّهَمِين أبرياء.

لكن مفاد النقطة التي أودّ التأكيد عليها، ببساطة، هي مدى لا-معقولية مبدأ الإحسان القوي، وهذا المدى كبير. لمبدأ متواضع، في صورة افتراض* قابل للإلغاء عن الاتفاق بين المترجِم والمجيب، **شيءٌ من** ادّعاء المعقولية باعتبارها قاعدة الممارسة القائمة على الترجمة translational practice. لكن، أيًّا كان زعم المعقولية الذي يتحلى به مبدأ متواضعٌ، من الواضح

أنه لا يمتد للمبدأ الأكثر طموحًا بكثير القائل بأنه يلزم على المؤوِّل نَسَب الاعتقادات الصادقة في الغالب إلى مجيبيه[28]. بفهم مبدأ الإحسان وَفق هذا الأسلوب المُتَطَلِّب، يصبح مبدأ الإحسان قويًّا للغاية، فلا يَكون واقعيًّا؛ إذ لا يمكن لمؤوِّل غير معصوم عادي الالتزام بهذا المبدأ، لأنه يوجّه المؤوِّلَ لتأويل مجيبيه باعتبارهم يعتقدون بصدق ⌐ب*¬ ، فقط في حالة (ب). إن أفضل ما وسع مؤوِّل غير معصوم محدود [ليس كليَّ العلم] عند محاولته الالتزام بهذا المبدأ لأقصى مدى أن يؤولَ مجيبه باعتباره يعتقد بصدق ⌐ب*¬ فقط في حالة (ب)، وَفق رؤية مؤوِّله. (ولا عجب في انتقال ديفيدسون بين نسخة المبدأ التي توجهها الموافقة agreement-oriented ونسخة المبدأ التي يوجهها الصدق truth-oriented). لكن، بالتأكيد، لو تصادف أن يكون مؤوِّلٌ غير معصوم ومحدود على خطأ فيما يتعلق بـ (ب)، لن يكون قد التزم بالفعل بمبدأ الإحسان الذي يوجهه الصدقُ للتأويل على نحوٍ صحيح وَفق مقاييس ديفيدسون، سيضطر أيُّ مؤوِّل لأن يكون كليّ العلم عمليًا. (ولا عجب في عدم إدراك ديفيدسون أن حجة «مؤوِّله كليّ العلم» مصادرةٌ على المطلوب).

يدَّعي ديفيدسون أن كواين ودوميت Dummett (1925–2011)، عبر «[م]حاولتهما جعل المعنى متاحًا [يمكن الوصول إليه] accessible»، قد «جعلا الصدق غير متاح [لا يمكن الوصول إليه] inaccessible» (ص. 126). من المغري الرَّدّ بأنه عبر ربط الصدق والمعنى بهذه الدرجة الوثيقة، كيفما قد يَكون الأمر، لم يجعل ديفيدسون الصدقَ متاحًا [يمكن الوصول

---

(28) قارن مع:

Burdick, 'On Davidson and Interpretation', section 5.

وذلك من أجل نقاش دقيق، ومُرَكَّز حقًّا، وأشمل لمشكلات القيود التجريبية لدى ديفيدسون. (كذلك ينقد ماكجين McGinn، في مقاله البحثي «**Charity, Interpretation and Belief**»، وفيرمازين Vermazen، في مقاله البحثي « **The Intelligibility of Massive Error**»، مبدأ ديفيدسون في الإحسان، على الرغم، من نجاحهما في ذلك لمدى أقل، بحسب رؤيتي).

إليه]، بل جعل المعنى غير متاح [لا يمكن الوصول إليه]. كذلك في توافقه مع كواين ودوميت، يعلق ديفيدسون بقوله «ثَمّة رؤى مشتركة للغة تشجع على [إنتاج] إبستمولوجيا رديئة» (ص. 126). من المثير السخرية، إذن، أن يتضح اعتماد الاستنتاج الإبستمولوجي المتفائل الخاص بديفيدسون – وهو أن «الاعتقادات - ببساطة - صادقة بطبيعتها على العموم» – على نظرية في التأويل غير مقبولة.

وحتى إن صَدَقَ الاستنتاج المتفائل لديفيدسون (على الرغم من أن حجتي أظهرت، كما آمل، بالفعل أن هذا الاستنتاج لا تُثْبته حجة ديفيدسون، إلا أنها لم تُظهِر كذبه) لن يكون مِنْ شأنِه، بذاته، تفضيل نزعة الاتساق على نظريات التسويغ الأخرى؛ على الرغم من أنه سيتغلب على اعتراض بارز يواجه نزعة الاتساق، وأقصد حجة البَّحارَيْن الثَّمِلَيْن. للوصول إلى استنتاج اتساقيّ النزعة، الإستراتيجية السلبية لديفيدسون ضرورية كذلك.

يتمثل مفتاح هذه الإستراتيجية السلبية في حجة مفادها تأسُّس الفكرة التالية على خلطٍ: قد يَكون التسويغ أيَّ شيء سوى علاقة بين الاعتقادات حصريًا ـ خلط التسويغ بالتَّسَبُّب. هذه نسخة ديفيدسون مما أسميته، في الفصل الأول، حجة انعدام الترابط السَّببي؛ وكما اقترحت بالفعل في الفصل الأول وكما سأحاجّ في هذا السياق بالتفصيل، تتكئ هذه الحجة على افتراض زائف: التسويغ فكرة منطقية على نحوٍ محض.

سيكون من الملائم، وبما لا يتجاوز محض التمهيد، التنبيه على أن إستراتيجية ديفيدسون السلبية موجهة ضد الموقف المؤثّر backdrop لإدراج نظريات غير مباشرة oblique مقارنة بالنظرية التي أستعملها، ومقارنة بأشكال الإدراج المألوفة. وَفق ديفيدسون، «[م]ا يميز أي نظرية اتّساقِيّة هو ببساطة الادعاء بأنه لا يمكن اعتبار أي شيء بمثابة سبب للاعتقاد سوى اعتقاد آخر» (ص. 123). ومن خلال هذا التعريف، كما يبدو ديفيدسون

واعيًا، لا تُوصَف فقط كل هذه النظريات المُدْرَجة هكذا على نحوٍ اعتيادي باعتبارها اتّساقِيّة النزعة، وإنما كذلك تُوصَف ما أسميتها بنظريات الأسس ذاتية التسويغ (ووَفقها، الاعتقاداتُ الأساسية ذاتية التسويغ)، وكذلك التقارير سياقية النزعة باعتبارها اتّساقِيّة أيضًا. بمعنى آخر، وكما يُقِرّ ديفيدسون في ورقته البحثية بعنوان «*Afterthoughts*»، يصبح تمييزُ ديفيدسون تمييزًا بين النظريات الاعتقادية المحضة والنظريات التي ليست كذلك. أكرر، وَفق المعنى الذي أفهمه، نزعة الاتساق اعتقادية محضة، ونزعة الأسس ذاتية التسويغ اعتقادية محضة، ونزعة السياق اعتقادية محضة، ومِن ثَمَّ اتّساقِيّة النزعة بالمعنى الذي يقصده ديفيدسون؛ بينما لا تكون نزعة الأسس الخارجية، ولا نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، ولا النزعة الوسيطة اعتقادية محضة.

لا تتطلب النظريات **غير** الاعتقادية على نحوٍ محض (والتي يُفْتَرَض* تمثيلها «للإبستمولوجيا الرديئة» التي يرى ديفيدسون دعم الرؤى الخاطئة للغة لها) أن يَكونَ التسويغ علاقة بين الاعتقادات حصريًا؛ وكما يلاحظ ديفيدسون، «تحاول المحاولات الجديرة بأخذها على نحوٍ جدّي تأسيس الاعتقاد بطريقة أو بأخرى على شهادة الحواس testimony of senses» (ص. 124). يحبّذ ديفيدسون وصف نظريات كهذه باعتبارها تلجأ إلى نوعٍ من «المواجهة confrontation» (ص. 120) بين اعتقاداتنا والعالَم، ومِن ثَمَّ تتطلب منّا «الوقوف خارج ذواتنا» (ص. 125). ومن باب التمهيد الثاني، من الجدير ملاحظة أن هذه الاستعارات ضارة ـ لأنه، بالتأكيد، لا يمكننا **حرفيًا** «مواجهة اعتقادٍ ما بالخبرة»، ولا يمكننا الوقوف خارج ذواتنا». لكن هذه الخَطابة، بقدر ما فيها من فطنة، لا تُمَثِّل حجةً ضد مقاربة غير-اعتقادية-على-نحوٍ-محض للتسويغ (ومن الآن فصاعدًا، سأسميها، «غير-اعتقادية»، للاختصار).

تعتمد دعوى ديفيدسون، بالأحرى، على حجة مفادها تمثيل مقاربة كهذه لمحاولة مدانة «للارتقاء بالعلة لتتحول إلى سبب». ومفاد الحجة هو التالي:

> لا يمكن أن تكون العلاقة بين إحساسٍ واعتقادٍ منطقيةً. فالإحساسات ليست اعتقادات أو مواقف قضويّة أخرى. إذن، ما هي العلاقة؟ والإجابة، كما أرى، واضحة: العلاقة عليّة. يمكن للإحساسات **التَّسَبُب** في بعض الاعتقادات، ووَفق **هذا** المعنى، تُمَثِّل الإحساساتُ أساسَ أو مُسوّغات grounds تلك الاعتقادات. لكن أي تفسير عِلّي لاعتقادٍ ما لا يُظْهِر كيفية أو سبب تسويغ الاعتقاد. (ص. 125).

يرى ديفيدسون أن هذا الأمر يُظهِر لزوم كون التسويغ اعتقاديًا على نحوٍ محض. ويقترح ديفيدسون أن كواين، بإيراده تعقيبات مثل «... يأتي مصدرنا الوحيد للمعلومات من خلال تأثير أشعة وجزئيات الضوء على أسطحنا الحسيّة»[29]، يكشف عن غير قصد وقوعه ضحية لنفس نوع الخلط بين التسويغ والتَّسَبُّب، ووَفق هذه الحجة، مِنْ شأنِ هذا الخلط إفساد النظريات غير-الاعتقادية على نحوٍ حتميّ.

ألاحظ أولًا أن إنكار إمكان اعتبار خبرات ذاتٍ ما **أسبابًا** لاعتقاداتها لا يعني، **لهذا السبب فقط**، إنكار إمكان اعتبار هذه الخبرات **أدلة** على اعتقاداتها ـ في النهاية، التعبير الاصطلاحي هو «دليل الحواس the evidence of the senses»، ولا يعني ما سبق، في ذاته وبذاته، مِن ثَمَّ، إنكار إمكان ملاءمة الخبرة للتسويغ. مِنْ شأنِ افتراض لزوم تكوُّن كل الأدلة لاعتقادٍ ما من أسباب للاعتقاد المصادرة بالتأكيد على المطلوب مصادرةً دقيقة.

مِنْ شأنِ هذا الأمر التمهيد للنقطة التي أودّ التأكيد عليها: حجة ديفيدسون استنتاج غير منطقي؛ لأنها تسير على النحو التالي: يمكن فقط

(29) Quine, 'The Nature of Natural Knowledge', p. 68.

وجود علاقات عليّة، وليست منطقية، بين الاعتقادات والخبرات؛ ومِن ثَمَّ تَكون الخبرة غير ملائمة للتسويغ [ليس بينهما رابطة]. لا يَنْتُج هذا الاستنتاج دون مقدمة [للحجة] إضافية تقول إن التسويغ مسألة منطقية على نحوٍ محض. وليس من الواضح إطلاقًا أن هذا الأمر صادق. ربما يبدو كذلك، لو اعتبر المرء أنه من الحقيقة الواقعة لزوم كون التسويغ **إما** مفهوم منطقي على نحوٍ محض **أو** مفهوم علّي على نحوٍ محض؛ لكن، لماذا ينبغي للمرء اعتبار هذا الأمر حقيقة واقعة؟ يبدو أنه مُحْتَمَل بالتأكيد، ويبدو معقولًا للوهلة الأولى، تبنّي أن مفهوم التسويغ، على الرغم من عدم كونه عليًّا على نحوٍ محض، ليس منطقيًّا على نحوٍ محض كذلك. بالتأكيد أن هذه هي الصورة التي يوحي بها ما يبدو لي حدسًا متينًا للغاية: سواء أكان (أو لأيّ درجة يكون) شخصٌ ما مُسَوَّغًا أم لا، في اعتقادٍ ما، فهي مسألة تعتمد على كلٍّ من: **ما** يعتقده وعلى **سبب** اعتقاده.

بالإضافة إلى ذلك، من المعقول فَهم حديث كواين عن «الأدلة الحسيّة»، إلخ، باعتبارها دالةً على أنه يعمل، ضمنيًّا، وَفق الافتراض القائل إن التسويغ ليس إلا مفهوم ثنائي-الجانب، ذو وجهَيْن، كما يوحي ذلك الحدس[30] بذلك. إنها تهمة سابقة لأوانها، أقصد تهمة خلط كواين بين التسويغ والتَّسَبُّب.

لذا، لا تُثْبِت حجة ديفيدسون أن أي تقرير غير-اعتقادي مؤسَّس على خلطٍ بالضرورة. وأرى أن ما تفعله حجة ديفيدسون هو الكشف، بالأخص، وبوضوح، عن أن أيّ نظرية ليست اعتقادية على نحوٍ محض -وبما يشمل النزعة الوسيطة وكذلك نزعة الأسس التجريبية- سيجب أن تكون نظرية ثنائية-الجانب، وستحتاج إلى صياغة تفصيلية للعلاقات بين الجوانب العليّة والمنطقية لمفهوم التسويغ. (في الواقع، ولأسبابٍ ستُصاغ تفصيليًّا وعلى نحوٍ كامل في الفصل الخامس، أرى أن مصطلح «منطقي» ليس

(30) لا يعني ذلك الأمر أن موقف كواين تجاه هذه المسائل غير مُلْتَبِس؛ قارن مع الفصل السادس أدناه.

المصطلح المثالي؛ ومصطلح «تقييمي» أفضل. لكن هذه المسألة لا تحتاج إلى إعاقتنا عن المضي قُدُمًا الآن).

ومن سخرية القدر، يُقِرُّ ديفيدسون بشيء من سمة ثنائية-الجانب لمفهوم التسويغ. فهو يُقِرُّ مبكرًا في ورقته البحثية «A *Coherence Theory*» أن أيّ نظرية في الاتّساق مُعَبَّر عنها ببساطة وَفق مجموعة جُمَل لن تكون معقولة (فعليًّا، بسبب اعتراض القصة الخيالية المتماسكة). ويقول إن نظريته تتمثل في تفسير التسويغ وَفق اتساق مجموعة **اعتقادات**، وليس وَفق اتساق مجموعة **جُمَل، ببساطة مطلقة** «*simpliciter*». على الرغم من ذلك، خلال هذه الفقرة، يعطينا ديفيدسون -وهو غير واعٍ بالنقلة كما يتضح– تقريرين مختلفين تمامًا عمّا تَكونه الاعتقادات. التقرير الأول، «جُمَل يستمر شخص ما في الاعتقاد بصدقها»، ثُمَّ «حالات الناس... التي تتسبب فيها أحداثٌ، وتُسَبِّبُ أحداثًا، داخل وخارج أجساد مَن يفكرون فيها» (ص. 121). إذن، في البداية، يتحدث ديفيدسون عن **محتويات**-اعتقاد (قادرة على التقييم باعتبارها، على سبيل المثال، متسقة أو غير متسقة مع بعضها)؛ ولاحقًا يتحدث عن **حالات**-اعتقاد (يمكن الربط بينها عليًّا أو ربطها بحالات أو أحداث أخرى، على سبيل المثال، الخبرات الحسيّة)[31]. لكن لو أن محتويات-الاعتقاد فقط، وليست حالات-الاعتقاد، هي التي بمقدورها تحقيق الاتساق أو الفشل في تحقيقه، وإذا كانت محتويات-الاعتقاد مجرد جُمَل، لماذا يعتبر ديفيدسون ذلك الأمرَ أفضل من تقرير اتساق-الجُمَل coherence-of-sentences؟ أعتبر حدوث ذلك بسبب تضييق **أي** مجموعات الجُمَل محل السؤال من خلال مَطْلَب أن تَكون مجموعات جُمل تستمر ذاتٌ ما في الاعتقاد بصدقها، أي، **محتويات حالات**-اعتقاد لذاتٍ ما. لكنها، في العموم، ليست دعوى أن أيّ نظرية في

(31) أوجّه شكري إلى نورمان أرمسترونغ Norman Armstrong لأنه نبَّهني إلى ذلك الأمر.

الاتّساق في حالة كونها أضيق من حيث مجموعات الجُمَل بأكثر معقولية من كونها أوسع مدى من حيث مجموعات الجُمَل (في الحقيقة، يوحي ذيوع «الشمولية» باعتبارها مُكَوِّنًا للاتساق بالعكس، هذا إن كان للمصطلح المعني الإيحاء بأي شيء من الأساس). إذن، كيف يرى ديفيدسون أن ذلك الأمر يُحَسِّن الموقفَ؟ إن الاقتراح الذي يوحي بنفسه هو التالي: تتسبب خبرات شخص ما، وهي تفاعلاته الحسيّة مع العالَم، في وجود بعض حالات-اعتقاده، على الأقل جزئيًا. لذا، تَكون مجموعات الجُمَل التي تُمَثِّل محتوياتِ حالات كهذه، خيارًا أفضل من مجموعات جُمَل، **ببساطة مطلقة** *simpliciter*، لأن هذا التثبيت anchoring، إن جاز التعبير، مُضَمَّن على نحوٍ أساسي built in. لكن إن كان ذلك الأمر هو ما يراه ديفيدسون -وأرى أنه يلزم أن يكون كذلك، عند مستوى ما من الوعي– فهو يُقِرُّ ضمنيًا بأن التسويغ في النهاية ليس منطقيًا على نحوٍ محض، وأنه سيتعين على تقرير مُرْضٍ للتسويغ امتلاك عنصر عِلّي بالإضافة إلى عنصر تقييمي.

يشير الأمر التالي إلى شيء من قوة الجذب تجاه النزعة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]: أنه ثَمَّ إقرار ضمني بسمة ثنائية-الجانب لمفهوم التسويغ يمكن إيجادها في ورقة ديفيدسون البحثية على الرغم من تأييده endorsement الرسمي لحجة انعدام الترابط السببي. على الرغم من ذلك، ادَّعيتُ بأننا سنشعر بجذبٍ، على نحوٍ أكثر تحديدًا، صوب النزعة الوسيطة؛ وسيتطلب هذا الأمرُ خطوةً إضافية. والخطوة الإضافية هي التالي: تتطلب النزعة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] الأُسُسِيّة تمييزًا بين الاعتقادات التي تسوّغها خبرةُ الذات والاعتقادات التي يسوّغها تأييدٌ من اعتقاداتها الأخرى، لكن يمكن الحيلولة دون ذلك الأمر إذا، كما يفعل ديفيدسون وكما أفعلُ، رفض المرءُ قبولَ تمييز حاد بين اعتقادات مُدْرَكة حسيًّا على نحوٍ محض واعتقادات تجريبية أخرى.

تفشل إستراتيجية بونجور لإنقاذ نزعة الاتساق من حجة البَحّارَيْن الثَّمِلَيْن عبر فرض «مَطْلَب الملاحظة» لأنها -وَفق التأويل الوحيد التي تضمن فيه بالفعل وجود مُدخل تجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]- قد ضَحَّت بالسمة الاتِّساقِيّة النزعة للنظرية لصالح نوع من النزعة الوسيطة-الابتدائية. وتفشل إستراتيجية ديفيدسون لإنقاذ نزعة الاتساق من حجة البَحّارَيْن الثَّمِلَيْن عبر إثبات أن «الاعتقادات -ببساطة- صادقة بطبيعتها على العموم» لأنها تتطلب نسخةً من مبدأ الإحسان متطلبة للغاية فلا تصبح مقبولة، باعتبار هذه النسخة مقدمة [حجة]. ولا يكتفي تطوير ديفيدسون لحجة انعدام الترابط السببي ضد النظريات التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] بالفشل فقط، وإنما يفشل بطريقة تشير إلى الحاجة إلى نظرية ثنائية-الجانب: ستكون نظريةٌ ثنائية-الجانب وسيطةَ النزعة من حيث السمة، في غياب تمييز حاد للاعتقادات القائمة على الملاحظة مقابل الاعتقادات النظرية.

تجذب دراسات الحالة المُقَدَّمة في هذا الفصل والفصل السابق، باختصار، في الاتجاه نفسه الذي تجذبنا إليه الحجج العامة المُقَدَّمة في الفصل الأول. والمهمة الماثلة تجاهي الآن هي الصياغة التفصيلية لنوع النظرية التي تشير الحجج إليها للآن: النزعة الوسيطة ثنائية-الجانب.

4

النزعة الوسيطة مُفَصَّلةً[1]

يَكمن في إثارة مُستَقْبلاته الحسيّة كلّ الدليل الذي لزم على أيّ شخص امتلاكه ليستمر، في النهاية، للوصول إلى صورته عن العالَم [باعتبارها النتيجة].

~ كواين «الإبستمولوجيا المتطبعة *Epistemology Naturalized*»[2].

... يمكن أن توجد تقوية reinforcement مُتَبادَلة بين تفسيرٍ وما يفسره [هذا التفسيرُ]. لا تكتسب حقيقةٌ مُفْتَرَضة الموثوقيةَ فقط لو أمكننا التفكير في شيء ما مِنْ شأنِه تفسيرها، وإنما على العكس كذلك: يكتسب تفسيرٌ الموثوقيةَ لو أنه يفسِّر شيئًا ما نفترض أنه صادق.

~ كواين ويوليان Ullian، «شبكة الاعتقاد *The Web of Belief*»[3].

الهدفُ تقديمُ تفسير تفصيلي للتسويغ الإبستيمي المتناظر مع المباغي desiderata [جمع: مبغى] المنبثقة من الحجج الواردة في الفصول السابقة: السماح بملاءمة الخبرة للتسويغ التجريبي (وهو ما سيتطلب الإبانة عن التأثيرات المتبادلة للجوانب السببية والتقييمية)؛ والسماح بالتأييد

(1) ترجمتُ الفعل articulate ومشتقاته إلى «يُبين» و«يصيغ تفصيليًّا» بحسب ما يقتضيه السياق. (المترجم).

(2) Quine, 'Epistemology Naturalized', p. 75.

(3) Quine and Ullian, *The Web of Belief*, p. 79.

المُتَبادَل المُعَمَّم بين الاعتقادات (وهو ما سيتطلب تقريرًا عن الاختلاف بين التأييد المُتَبادَل المشروع و[الوقوع في] الدور المذموم).

سيكون **المُفَسَّر** هو التالي: «(أ) مُسَوَّغ كثيرًا/قليلًا، في اللحظة الزمنية (ت)، في الاعتقاد بأن (ب) اعتمادًا على.... يشير اختيار هذا **المُفَسَّر** بالفعل إلى بعض الافتراضات المسبقة الجوهرية: أنه صيغة شخصية، وليس بصيغة غير شخصية مثل «الاعتقاد بأن (ب) مُسَوَّغ»، والأخيرة صيغة أوَّلية [أساسية، تبدو بديهية Axiomatic]؛ وأن التسويغ يأتي في درجات؛ وأن تحديد الدرجة التي يكون الشخصُ فيها مُسَوَّغًا في الاعتقاد بشيء ما قد تتفاوت مع الزمان (أو تحديد كون هذا الشخص مُسَوَّغًا أو لا). سيصبح الأساسُ العقلاني لتلك الافتراضات أوضح بالمُضيّ في الإبانة.

يمكن تسمية طريقتي «منهج التقريب المتعاقب method of successive approximation».

أبدأ بصياغة تبدو معقولة جدًّا حدسيًّا لكنها (وعلى نحوٍ لا يثير الدهشة) ملتبسة جدًّا كذلك، وأحاول تدريجيًّا الإبانة، على نحوٍ أدق، عمّا هو ضمني في الصياغة الأوَّليّة الغامضة. التقريبُ الأول، الأوَّليّ، التقريبي للغاية، هو: (أ) مُسَوَّغ كثيرًا/قليلًا، في اللحظة الزمنيّة (ت)، في الاعتقاد بأن (ب) اعتمادًا على مدى جودة أدلته. أميل لاعتبار هذه الصياغة الأوَّليّة أقرب ما تكون إلى وصفها بسخيفة trivial (بالفعل، أن تفكر في [مفردة] «مُسَوَّغ» باعتبارها بالفعل كلمةً قائمة على المزج portmanteau عند الإبستمولوجيين لما سيُعَبَّر عنه، في الغالب الأعم، في الاصطلاح المعتاد، وَفق المفردات التي تتفق لمدى أقل مع صرامة الاختصاص، وهي مفردات: أسباب قوية جدًّا أو ضعيفة، حالة[4] ضعيفة أو قوية جدًّا، دليل جيد أو ضعيف... إلخ).

(4) المقصود بالحالة هنا مجموعة وقائع أو حجج تؤيد جانبًا من جوانب السجال أو النقاش. (المترجم).

أما في سياق السجال الحالي الدائر في الإبستمولوجيا، يلزم استنتاج أنه حتى هذه الصيغة التي تبدو غير ضارة ليست بريئة بالكلية من الافتراضات المسبقة؛ فهي، بالتحديد، دالة على تفضيل لمقاربة قائمة على نزعة الدليل [أي، مقاربة دليليّة] بدلًا من مقاربة خارجية النزعة[5]. في الوقت الحالي، لن أقدّمَ أساسًا عقلانيًا لهذا التفضيل بالإضافة إلى معقوليته الحدسية. أما لاحقًا، ستقوّي الحججُ ضد النظريات الخارجية هذا الاعتبارَ الأوَّلي (الفصل السابع).

ستعتمد التفصيلات المتتالية للصيغة الأوَّليّة على الإبانة عن العلاقات بين الجوانب السببية والتقييمية لمفهوم التسويغ. وسيكون من الأساسيّ لهذه الإبانة التمييزُ بين معنى حالة «الاعتقاد» ومعنى محتوى «الاعتقاد»، بين اعتقاد المرء بشيء ما وذلك الشيء الذي يعتقده؛ وهو تمييز مُشار إليه فيما هو قادم بـ «ح-اعتقاد»[6] S-belief مقابل «م-اعتقاد»[7] C-belief [8] (من الآن فصاعدًا، لو أنني أتحدث عن «اعتقادات»، **ببساطة مطلقة**

(5) بعد سكّي لمصطلح «دليلية النزعة» لوصف مقاربتي، عَلِمت أنه كان واردًا بالفعل في دراسات الإبستمولوجيا. إنه قريب للغاية من تصوُّري، أقصد المعنى الخاص بـ [ريتشارد] فيلدمان Feldman و [إيرل] كوني Conee، في الورقة البحثية «**نزعة الدليل Evidentialism**»، وفيه يشير التعبيرُ إلى نظرياتٍ تفسر التسويغَ تفصيليًا وَفْق أدلة الذات، ويلزم أن تَكونَ الأخيرةُ شيئًا تعيه الذاتُ، ويتباين مع «نزعة الثقة». تقريري دليليّ النزعة كذلك وَفق المعنى الذي يستعمله مناصرو «الإبستمولوجيا المُصَلَّحة Reformed epistemology» ـ لأنني سأجعل (في القسم III أدناه) من الضروري أن (أ) مُسَوَّغٌ في الاعتقاد بأن (ب) فقط إذا كانت لديه أدلة مناسبة [أو جيدة] بالنسبة إلى (ب)؛ بينما يعتقد بعض مناصري الإبستمولوجيا المُصَلَّحة أن الاعتقاد في الله مُسَوَّغٌ في غياب الدليل. انظر: Plantinga, 'Reason and Belief in God'.

إن تمييز النظريات الدليلية مقابل النظريات الخارجية هو أقرب نظير، في اصطلاحاتي، للثنائية المرفوضة: النزعة الداخلية مقابل النزعة الخارجية.

(6) حالة-اعتقاد. (المترجم).

(7) محتوى-اعتقاد. (المترجم).

(8) أتيت بمحاولتي الأولى الخرقاء [غير المصقولة] للإبانة عن هذا التمييز في ورقتي البحثية: 'Epistemology With a Knowing Subject'.

إن وصف ديوي للاعتقاد باعتباره «السيد-الذي-يواجه-الطريقين-كليهما» (**«الاعتقادات وأشكال الوجود» Beliefs and Existences**، ص. 169) ملائمٌ.

simpliciter، سيكون الالتباسُ مقصودًا). يعتمد المدى الذي يكون (أ) مُسَوَّغًا وَفقه في الاعتقاد بأن (ب) على مدى جودة دليله، وذلك وَفق التقريب الأول. سيتطلب تفصيل هذا التقريب الأول ثلاث مراحل. ستكون أول مرحلة محاولةً لتحديد خصائص «ح-أدلة[9] S-evidence (أ) بالنسبة إلى (ب)»، وهذه المرحلة مُعَبَّر عنها وَفق العلاقات السببية بين ح-اعتقادات (أ) وحالات أخرى لـ (أ) تتضمن الحالات المُدْرَكة حسيًّا. وستكون المرحلة الثانية، وهي مرحلة وسيطة، بمثابة مراوغة عبر وسائلَ أصل من خلالها إلى تحديد لخصائص «م-أدلة[10] C-evidence (أ) بالنسبة إلى (ب)»[11]، على أساس تحديد خصائص «ح-أدلة[12] (أ) بالنسبة إلى (ب)»[13]. وستُكمل المرحلةُ الثالثة التقييمية التفسيرَ التفصيلي لـ «(أ) مُسَوَّغ كثيرًا/قليلًا في الاعتقاد بأن (ب)» عبر تحديد خصائص «مدى جودة م-أدلة C-evidence (أ) بالنسبة إلى (ب)».

سيَكون ما يُقَدَّم هنا مخططًا لنظريةٍ، وبالإضافة إلى ذلك، هو مخطط متفاوت في مستوى تفاصيله. وسبب ذلك بالطبع -للآن على الأقل- أن هذا أفضل ما يمكنني تقديمه. وبعقد الآمال على إمكان إيجادي، أو إيجاد أحد غيري، أنه قد يُمكِن في النهاية تحسين الإبانة عن النظرية، سأحاول تحديد مَكْمَن الصعوبات الأساسية، وسأتبين أيًّا من هذه الصعوبات يميّز مقاربةً وسيطة النزعة وأيًّا من هذه الصعوبات تشترك فيها نظرياتٌ للتسويغ مألوفة أكثر؛ ولن أقلل من أهمية أيٍّ من الصعوبات، حتى عندما تبدو المشكلات خاصة بمقاربتي سأتخذ موقفًا يذهب إلى أن تلك المشكلات التي تنشأ فقط

(9) حالة-أدلة. (المترجم).

(10) محتوى-أدلة. (المترجم).

(11) (والتي تتكون من جمل أو قضايا مُحَدَّدة).

(12) حالة-الأدلة S-evidence. (المترجم).

(13) (والتي تتكون من حالات مُحَدَّدة لـ (أ)).

بسبب كون تقريري أكثر تفصيلًا، من بعض الجهات، من التقارير الأخرى المنافِسة، ينبغي اعتبارها تحدياتٍ بدلًا من اعتبارها بمثابة أسس للتخلِّي عن تقريري. سأحاول كذلك التحلِّي بالوضوح قدر الإمكان من جهة تحديد أي أجزاء الصياغة المُقَدَّمة هنا قادرة على الوقوف باستقلال، ومِن ثَمَّ، قد تَكون قابلة للاستخدام، حتى لو سقطت أجزاء أخرى.

I

لا يعتمد المدى الذي يكون المرء مُسَوَّغًا وَفقه في الاعتقاد بشيء ما على **ما** يعتقده فقط، وإنما كذلك على **سبب** اعتقاده به؛ وبحيث لا يكون «سبب اعتقاده به» ببساطة مسألة اعتقاد آخر، أو مسألة اعتقاد آخر يصاحبه تَصَوُّر أو استبطان أو تَذَكُّر، وإنما هي مسألة تحديد على أيٍّ من ح-اعتقاداته وخبراته يعتمد امتلاكُه لـ ح-الاعتقاد المعنيّ. (خذ بعين الاعتبار شخصين يعتقد كلاهما أن المتهمة بريئةٌ، ويعتقد واحدٌ منهما ذلك الاعتقاد لأنه رآها، على مسافة بعيدة للغاية [في مكانٍ آخرَ]، وقت وقوع الجريمة، ويعتقد ثانيهما ذلك الاعتقاد لأنه يرى أنها تمتلك وجهًا صادقًا. الأول مُسَوَّغ أكثر من الثاني). افترض، إذن، أن (أ) يعتقد أن (ب)؛ ويعتمد المدى الذي يكون وَفقه (أ) مُسَوَّغًا في الاعتقاد بأن (ب)، بطريقة ما، على ما تَسَبَّبَ له في امتلاك ح-الاعتقاد المعنيّة.

باعتبارها خطوة أولى للإبانة عن «تعتمد **بطريقة ما** على ما تَسَبَّبَ له في امتلاك ح-الاعتقاد المعنية»، من الضروري تمييز الأسباب **التي تبتدئ** *initiating* ح-اعتقاد (أ) أن (ب) -أيًا كان ذلك الأمر الذي كان متضمنًا في توصُّله للاعتقاد بأن (ب) في الأصل- والأسباب **الإجرائية في الوقت المعني**، أي، في الوقت الذي تكون درجة تسويغه حينها محل نقاش. قد لا تختلف هذه الأسباب، لكنها قد تكون مختلفة؛ وعندما تكون مختلفة، يعتمد

التسويغ على الأسباب الإجرائية في الوقت المعني. (افترض أنه في البدء، في اللحظة الزمنية (ت$_1$)، توصَّل (أ) للاعتقاد بأن المتهمة بريئة لسبب كافٍ وهو امتلاكها، كما يرى، لوجه صادق؛ لكن لاحقًا، في لحظة زمنية (ت$_2$)، يعرف (أ) أنه كان لديها ذريعة alibi مُحكَمة، وكانت هذه الذريعة سبب استمراره في الاعتقاد بأنها بريئة. إنه مُسَوَّغ في اللحظة الزمنية (ت$_2$) أكثر من (ت$_1$)). ولهذا السبب يشتمل المُفَسَّر على الشرط، «في لحظة زمنية (ت)»؛ ومن الآن فصاعدًا، ينبغي فهم ذلك، حتى لو لم يُذْكَر.

باعتبارها خطوة ثانية، من الضروري إدراك أن ما يتسبب في اعتقاد شخص ما بشيء ما، في لحظة بعينها، غالبًا ما يَكون مسألة توازن قُوى: تجعل بعضُ العوامل الشخصَ يجنح إلى الاعتقاد أن (ب)، وبعض العوامل تجعله يجنح عن ذلك الاعتقاد، والعوامل الأولى تَرْجَح على العوامل الأخيرة. (افترض اعتقاد البروفيسور سميث أن توم جرابيت سَرَقَ الكتابَ، وأن ح-اعتقاده يؤيدها تَذَكُّره رؤية جرابيت وهو يغادر المكتبة خلسةً وعلى وجهه تعبير ينم عن الشعور بالذنب، وثَمَّ انتفاخ بارز تحت الجاكيت، وأن ما سبق يرجح على رغبته في عدم الاعتقاد بسوءٍ تجاه طلّابه، واعتقاده أنه من الممكن، على قدر علمه، وجود توأم خفيف اليد لجرابيت). إذن، بأخذ ما تسبب في امتلاك (أ) لـ ح-اعتقاد كذا وكذا، في لحظة زمنية (ت)، بعين الاعتبار، من الضروري تمييز الأسباب المؤيدة sustaining عن الأسباب المانعة inhibiting. وعلى الرغم من ذلك هذه الأسباب وتلك ذات صلة بتقييمٍ لدرجة التسويغ.

تتمثل الخطوة الثالثة في تمييز تلك العوامل المؤيدة أو المانعة، وهي حالات للشخص المعني، عن تلك العوامل التي لا تَكون كذلك. (على سبيل المثال، إن ح-اعتقاد (أ) بوجود كلب في الغرفة قد يحافظ عليها على نحوٍ جزئي كونُه في حالة مُحَدَّدة مُدْرَكة حسيًا، ويتسبب وجود كلب في الغرفة

بدوره في تلك الحالة). ستتضح -فقط- ح-اعتقاد (أ)، وهي حالات لـ (أ)، في تحديد خصائص ح-أدلته.

ستشير السلسلة السببية المتصلة causal nexus، في لحظة زمنية (ت)، لـ ح-اعتقاد (أ) أن (ب)، إلى تلك الحالات الإجرائية [الفعالة]، في لحظة زمنية (ت)، الخاصة بـ (أ)، سواء أكانت حالات مؤيدة أم مانعة، في متَّجه القوى vector of forces المؤدي إلى اعتقاد (أ) أن (ب). يُقْصَد من كلمتَي «سلسلة متصلة» اقتراح وجود شبكة ح-اعتقادات تتشارك روابطَ بينية مع بعضها البعض، في وجود الخبرات المُدْرَكة حسيًا للذات، مع رغباته ومخاوفه، وهكذا تباعًا. مِنْ شأنِ السلسلة السببية المتصلة الاشتمال على الحالات التي تؤيد أو تمنع على نحوٍ مباشر ح-الاعتقاد المعنية، أي الحالات التي تؤيد أو تمنع تلك الحالات... وهكذا تباعًا. تتمثل الفكرة في أن معاييرنا للتسويغ ليست ذرية atomistic ببساطة ولا كليّة دون قيدٍ: تركز معاييرنا للتسويغ على تلك العناصر الخاصة بكامل مجموعة constellation حالات (أ)، في لحظة زمنية (ت)، والتي تُنْتِج علاقة سببية، مؤيدة أو مانعة، لـ ح-الاعتقاد المُحَدَّدة المعنية.

وحتى قبل أن يكون من الممكن وجود تفسير تفصيلي لـ «أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب)»، ثَمّة حاجة إلى تمييز بين المكونات الدليلية evidential وغير الدليلية non-evidential داخل السلسلة السببية المتصلة لـ ح-اعتقاد. وستُعْتَبَر دليليةً حالاتُ الاعتقاد، والحالات المُدْرَكة حسيًا، والحالات الاستبطانية، وآثار الذاكرة memory traces[14]؛ ولن تُعْتَبر دليليةً حالاتٌ أخرى، مثل رغبات المرء ومخاوفه، وكونه تحت تأثير الكحول أو الهلع، إلخ. وقد يكون للحالات الأخيرة تأثير على أرجحية كون (ب) صادقة؛ فهذه الحالات تساهم في تأييد/منع ح-اعتقاد (أ) بأن (ب). (على سبيل المثال، مِنْ

(14) تغيُّر عابر أو على المدى الطويل يحدث في الدماغ ويُمَثِّل شيئًا ما مُشَفَّرًا باعتباره ذاكرة. (المترجم).

شأنِ شخص خائف للغاية من أن (ب) قد تكون صادقة أن يبالغ بشدة في أهمية أدلته على أن (ب) صادقة **بالفعل**؛ ويمكن للمرء تسمية ما سبق بـ «التفكير الخائف fearful thinking»؛ كما أن شخصًا واقعًا تحت تأثير مخدر (إل.إس.دي LSD) مُعَرَّضٌ لاضطراب حاد في حواسه؛ وهكذا تباعًا). وعلى الرغم من ذلك، لا تُعْتَبَر مثل هذه المكونات المتعلقة بالسلسلة السببية المتصلة لـ ح-اعتقاد (أ) أن (ب) بمثابة جزء من أدلة (أ)، لأنها تُعْتَبَر حدسيًّا بمثابة عوامل تؤثر على تفاعل الشخص مع أدلته، وتؤثر على حكمه على أدلته، ولا تُعْتَبَر نفسها بمثابة جزء من أدلته. من المحتمل جدًّا أن مثل تلك الحالات غير الدليلية التي تنتمي إلى السلسلة السببية المتصلة لـ ح-اعتقاد واحدة قد تُشَكِّل جزءًا ضروريًّا من تفسير تفصيلي لكيفية اعتقاد ذات ما بشيء ما على الرغم من ضعف أدلة هذا الشخص؛ لكنها، لن تُشَكِّلَ، رغم ذلك، جزءًا من حساب الدرجة التي يَكون مُسَوَّغًا وَفقها.

لدينا الآن الجهاز الضروري لتكوين تَصَوُّر تمهيدي عن «أدلة (أ)»، يُسَمَّى بـ «ح-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب)»[15]، في امتداد واضح لتمييز حالة/محتوى. وستشير «ح-أسباب[16] (أ) للاعتقاد أن (ب)» إلى ح-الاعتقادات المعنية التي تؤيد ح-اعتقاد (أ) أن (ب)؛ وستشير «ح-أدلة (أ) الحالية الحسيّة للاعتقاد أن (ب)» إلى الحالات المُدْرَكة حسيًّا التي تؤيد ح-اعتقاد (أ) أن (ب)؛ وستشير

(15) ثَمَّ تنبيهان هنا يُحتاج إليهما. يتمثَّل التنبيه الأول في أن ح-الاعتقادات المنتمية للسلسلة السببية المتصلة لـ ح-اعتقاد (أ) أن (ب) ينبغي إقصاؤها من ح-أدلة (أ)، ليس بفضل تأييدها أو منعها لـ ح-اعتقاد ما، بل بفضل علاقاتها السببية بحالة لا-اعتقاد ما في السلسلة السببية المتصلة لـ ح-اعتقاد (أ) أن (ب). ويتمثل التنبيه الثاني في أنه قد يَكون من الضروري إقصاء الحالات الدليلية المرتبطة سببيًّا بـ ح-اعتقاد (أ) أن (ب)، لكنها، في الوقت نفسه، مرتبطة به وَفق الطريقة الخاطئة. («السلاسل السببية المنحرفة» هي احتمالٌ منطقي ينشغل به الفلاسفةُ كثيرًا، لكنه غير مُعْتَبَر بما يكفي سببيًّا في صورتنا التخطيطية المفاهيمية قبل-التحليلية pre-analytical conceptual scheme. قارن مع نقاش الأدلة القائمة على الشهادة في نهاية هذا القسم).

(16) حالة أسباب S-reasons. (المترجم).

«أدلة (أ) الحسيّة الماضية للاعتقاد أن (ب)» إلى الآثار المُدْرَكة حسيًّا المؤيدة لـ ح-اعتقاد (أ) أن (ب)؛ وستشير «ح-أدلة (أ) الحسيّة للاعتقاد أن (ب)» إلى ح-أدلة (أ) الحسيّة الحالية والماضية للاعتقاد أن (ب)؛ وستشير «ح-أدلة (أ) الاستبطانية الحالية للاعتقاد أن (ب)» إلى الحالات الاستبطانية المؤيدة لـ ح-اعتقاد (أ) أن (ب)؛ وستشير «ح-أدلة (أ) الاستبطانية الماضية للاعتقاد أن (ب)» إلى الآثار الاستبطانية المؤيدة لـ ح-اعتقاد (أ) أن (ب)؛ وستشير «ح-أدلة (أ) الاستبطانية للاعتقاد أن (ب)» إلى ح-أدلة (أ) الاستبطانية الحالية والماضية للاعتقاد أن (ب)؛ وستشير «ح-أدلة (أ) التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] للاعتقاد أن (ب)» إلى ح-أدلة (أ) الحسيّة والاستبطانية للاعتقاد أن (ب)؛ وستشير «ح-أدلة (أ) للاعتقاد أن (ب)» إلى ح-أسباب (أ) وح-أدلة (أ) التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] للاعتقاد أن (ب). ستُوصَف «ح-أدلة (أ) ضد الاعتقاد أن (ب)» بـ «ح-أدلة (أ) للاعتقاد أن (ب)»، مع استخدام الفعل «يمنع» بدلًا من «يؤيد»؛ وستشير «ح-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب)» إلى ح-أدلة (أ) للاعتقاد أن (ب) وح-أدلة (أ) ضد الاعتقاد أن (ب). وستشير «ح-أدلة (أ) المباشرة بالنسبة إلى (ب)» إلى تلك الحالات الدليلية التي تؤيد/ تمنع على نحوٍ مباشر ح-اعتقاده أن (ب)، وستشير «ح-أدلة (أ) غير المباشرة$_1$ بالنسبة إلى (ب)» إلى تلك الحالات الدليلية التي تؤيد/تمنع على نحوٍ مباشر ح-أدلته المباشرة بالنسبة إلى (ب)... وهكذا تباعًا.

إن ح-أسباب (أ) بالنسبة إلى (ب) هي نفسها ح-اعتقادات (أ)، بحيث يمكن لـ (أ) امتلاك ح-أدلة إضافية بالنسبة إليها (والتي سَتَكون جزءًا من ح-أدلته بالنسبة إلى (ب)). لكن ح-أدلة (أ) التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] بالنسبة إلى (ب) تتكون من حالات غير اعتقادية لـ (أ)، وهي ليست مما يَكون لدى (أ)، أو يحتاج أن يَكون لديه، دليل عليه. تؤيد/تمنع ح-الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، من الجهة الدليليّة، ح-الاعتقادات،

لكن العكس غير صحيح. يمكن للمرء القول إن ح-أدلة (أ) التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] هي ح-أدلته **النهائية**. (هذه هي الحقيقة المهمة التي تحاول نزعةُ الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] استيعابها ـ لكن ذلك يحدث بطريقة مُقْحَمة ومتكلفة).

لا يبدو أن النظرية تنقص الفكرةَ السابقة-على-التحليل لـ «أدلة الحواس». وَفق صورة الحسّ المشترك، يدرِك الناسُ حسيًّا الأشياءَ والأحداث في العالَم حولهم؛ ويتفاعل المرء من خلال حواسه، مع الأشياء الواقعة في محيطه؛ وهذه التفاعلات هي ما تشير إليها «الخبرةُ الحسيّة». في العموم، حواسنا جيدة[17] لتحديد ما يجري حولنا والكشف عنه؛ لكن في ظروف غير مُفَضَّلة، يمكن للمرء أن يكون غير قادر على الرؤية أو السماع بوضوح، ويمكنه أن يخطئ في الإدراك حسيًّا، وفي أوضاع غير مُفَضَّلة لمدى هائل، حيث تضطرب حواس المرء بشدة، يمكن للمرء أن «يدرك حسيًّا» ما ليس له وجود من الأساس.

تدل الجملة الأخيرة بأقواس الاقتباس[18] على أن تَصَوُّر الحسّ المشترك يجعل من الأمر التالي حقيقة واقعة: من المعتاد أن تَكون الحالاتُ المُدْرَكة حسيًّا للذات نتيجةَ تفاعلاتها [القائمة عبر التأثير المُتَبادَل] الحسيّة مع الأشياء من حولها، لكن يمكن للذات في الأوضاع غير العادية أن تَكون في حالةٍ لا يمكن للذات تمييزها عن الحالات الناتجة عن تفاعلاتها [القائمة عبر التأثير المُتَبادَل] الحسيّة مع العالَم، **وليست** الحالات [الناتجة في الأوضاع غير العادية] نتيجةَ تفاعلات [قائمة عبر التأثير المُتَبادَل] كهذه،

(17) يشير المعنى هنا إلى أنها وحدها لا تكفي، أي، ليست ممتازة للاتكاء عليها وحدها. (المترجم).

(18) [ملاحظة المترجم]: تدل أقواس الاقتباس على الشَكِّ، وهو ما سيتضح في سياق الفقرة. وترى سوزان هاك أنها «علامات اقتباس تُسْتَعْمَل لإبعاد الكاتب عن الالتزام بملاءمة الكلمة أو العبارة داخل أقواس الاقتباس». انظر:

Haack, S. (2014), *op. cit.*, p. 389.

وإنما هي منتوج شيء من الاضطراب في الذات نفسها. القصد هنا تمثيل كلٍّ من الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الصورة. فيما سيلي، سيكون لـ«الحالة المُدْرَكة حسيًّا» تأويلٌ فضفاض إلى حَدٍّ ما لتشتمل على الحالات غير القابلة للتمييز على نحوٍ ظاهراتيّ عن الحالات المُدْرَكة حسيًّا بالمعنى الأشد صرامة. أما عندما يتعلق الأمر بالانتقال من المرحلة السببية إلى المرحلة التقييمية للتفسير التفصيلي، سيكون مُضَمَّنًا على نحوٍ أساسي افتراضُ الحسّ المشترك القائل إن الحالات المُدْرَكة حسيًّا من المعتاد أن تكون نتاجَ تفاعلات المرء الحسية [القائمة عبر التأثير المُتَبادَل] مع الأشياء والأحداث في العالَم.

لقد شُمِلَت «ح-أدلة الاستبطانية» باعتبارها نوعًا من ح-الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] في الاعتقاد بأنها، أيضًا، جزء من صورة الحسّ المشترك التي تؤسس تَصَوُّرنا عن التسويغ، وهو التَّصَوُّر السابق-على-التحليل، ويذهب الأخير إلى أن لكلِّ إنسانٍ وسيلة ما للوعي بـ(بعض من) حالاته وعملياته العقلية الخاصة، بالإضافة إلى حواس لفحص[19] الأشياء والأحداث في العالَم. لكن لن يتجاوز أيّ قولٍ هنا عن الاستبطان الملاحظةَ القائلة بمعاملة ح-الأدلة وح-الأدلة الاستبطانية باعتبارهما متمايزتين بقصد تجنُّب أي خلط بين الاثنتين، وتجنُّب أي إدغام elision[20] للإدراك الحسيّ في الوعي الاستبطاني لحالات المرء العقلية الخاصة. مِنْ شأنِ إدغام كهذا خيانة افتراض* الحسّ المشترك القائل إن ما ندركه حسيًّا هي الأشياء من حولنا ـ وهو ما أتمنى، على النقيض، استبقاءه.

بما أن الدور الذي تؤديه الحالاتُ المُدْرَكَة حسيًّا يحدد موضع ملاءمة الخبرة الحسية الحالية للتسويغ، يحدد الدورُ الذي تؤديه الآثارُ المُدْرَكة

(19) والفحص هنا بمعنى «المسح» scanning. (المترجم).

(20) والإدغام هنا بمعنى إدخال شيءٍ في شيءٍ آخرَ. (المترجم).

حسيًّا [والاستبطانية] موضعَ دورِ الذاكرة، بالمعنى المُقَدَّم في الصيغة «يتذكر (أ) رؤية/سماع/ إلخ...». مرة أخرى، في هذا السياق، سيُسْتَخْدَم الاصطلاح وَفق [أسلوب] فضفاض مُتَعَمَّد. من الممكن السماح بـ«الآثار المُدْرَكة حسيًّا [الاستبطانية]» لتشمل حالات لا يمكن للذات تمييزها عن تلك الحالات التي تُمَثِّل الآثارَ الحاضرة لحالاتٍ مُدْرَكة حسيًّا [استبطانية] ماضية.

إن تمييزَ الحالة المُدْرَكة حسيًّا/الأثر المُدْرَك حسيًّا، تمييز ح-الأدلة الحسيّة الحالية/الماضية غيرُ مصقول جدًّا ـ من المحتمل أنه أقل صقلًا عن الأفكار السابقة على التحليل التي يمثّلها. ليس الإدراك الحسيّ فوريًّا، وإنما هو عملية مستمرة. لكن يمكن لدرجة التسويغ التغيُّر خلال مسار العملية المذكورة، على سبيل المثال، عندما يلقي المرء نظرة أفضل على شيء ما («بدا كأن شخصًا ما كان واقفًا عند الباب الأمامي، حتى اقتربت أكثر ورأيت أن ذلك ما كان إلا ظل شجيرة هدرانج hydrangea»). لتخفيف حدة عدم الصقل المذكور سلفًا، والمتعلق بتمييز ح-الأدلة الحسية الحالية/ الماضية إلى حَدٍّ ما، يلزم فهم «الحالة المُدْرَكة حسيًّا» باعتبارها ذات فترة زمنية غير مُحَدَّدة ومضبوطة خصيصًا، وليس باعتبارها فورية.

تُمَثِّل ح-الأدلة الحسيّة الماضية واحدةً من الطرق التي تنتمي وَفقها الذاكرة للسياق الذي أرسمه. تظهر الذاكرة كذلك في صورةٍ ثانية، فجأة: يعني قول «يتذكر (أ) أن (ب)» القول بأنه توصَّل سابقًا للاعتقاد أن (ب) ولا يزال يعتقد به، أي، لم ينسَ ذلك الاعتقاد (وبالطبع، يعني أن (ب) صادقة). سيعتمد مدى كون (أ) مُسَوَّغًا في ح-اعتقاد «باقية[21] persisting» على مدى جودة أدلته، وهذا حال كلِّ الاعتقادات ـ أدلته في اللحظة الزمنية المعنية. (لا يحتاج أن يعني ذلك الاضطرار للقول إنني غير مُسَوَّغة، على سبيل المثال، في الاعتقاد أن اسم مُدَرّسة اللغة الإنجليزية كان «الأستاذة رايت»؛ فهذا

(21) بما يفيد معنى الاستمرار. (المترجم).

الاعتقاد «الباقي» تؤيده ح-الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] الماضية ـ لرؤية وسماع الاسم حين أستخدمه أو يستخدمه أحدٌ آخر، وهكذا تباعًا).

غالبًا ما تحافظ الأمورُ التالية على ح-اعتقادات الشخص على نحوٍ جزئي أو كلي: سماعه أو رؤيته، أو تذكُّره لسماع أو رؤية، ما يقوله أو يكتبه شخصٌ آخر. تدخل هذه الأدلة القائمة على الشهادة testimonial، كما يمكن للمرء تسميتها في امتدادٍ واضح للمعنى المعتاد، في السياق الذي أرسمه عبر الدور الذي تؤديه ح-أدلة (أ) الحسيّة؛ كما هو الحال عندما يُحافَظ على ح-اعتقاد (أ) أن (ب) عبر تذكُّره سماع (أ') [وهو شخص آخر] يقول إن (ب)، وح-اعتقادات (أ) أن (أ') على اطّلاع ممتاز well-informed وأن (أ') لا يمتلك دافعًا قويًا للغش أو التدليس فيما يتعلق بهذه المسألة. (من المُفْتَرَض أنه لو لَم يفهم (أ) لغة (أ')، لو كان لديه ح-الاعتقاد أن (ب)، لن يُشَكِّلَ سماعه لـ (ب) وهو يقول ⌐ب¬ جزءًا من السلسلة السببية المتصلة الخاصة بها).

II

تتكون ح-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب) من مجموعة حالات مضبوطة خصيصًا لـ (أ). لكن سيتعين أن تعني «أدلة» في المرحلة التقييمية للتفسير التفصيلي «م-أدلة»، لأنها جمل أو قضايا، وليست بحالات لشخصٍ ما، يمكن للواحدة منها تأييد أو تقويض الأخرى، أن تجعل الواحدة منهما الأخرى مُحْتَمَلة أو تفنّد الواحدةُ منهما صلاحيةَ الأخرى، أن تتماسك الواحدة منهما مع الأخرى أو لا تتماسك، أن تتفق الواحدة منهما مع الأخرى أو تفشل في ذلك باعتبارها سردية تفسيرية. لذا، أحتاج إلى تشييد جسر من ح-الأدلة إلى م-الأدلة. سيشير «م-أسباب (أ) للاعتقاد أن (ب)» إلى م-الاعتقادات التي يعتقد بها (أ) والتي تُشَكِّل ح-أسباب (أ) للاعتقاد أن (ب)؛ وسيشير «م-أدلة

(أ) التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] للاعتقاد أن (ب)» إلى جملٍ أو قضايا مفادها أن (أ) في حالة أو حالات مُحَدَّدة ــ الحالات التي تُشَكِّل ح-أدلة (أ) التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] للاعتقاد أن (ب)؛ وسيشير «م-أدلة (أ) للاعتقاد أن (ب)» إلى م-أسباب (أ) للاعتقاد أن (ب)، وم-أدلة (أ) التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] للاعتقاد أن (ب)؛ وسيُوصَف «م-أدلة (أ) ضد الاعتقاد أن (ب)» بـ «م-أدلة (أ) للاعتقاد أن (ب)، مع استخدام «ضد [الاعتقاد]» بدلًا من «للاعتقاد»؛ وسيشير «م-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب)» إلى م-أدلة (أ) للاعتقاد أن (ب) وم-أدلة (أ) ضد الاعتقاد أن (ب). يُمَيَّز م-أدلة (أ) المباشر، غير المباشر $_1$، غير المباشر $_2$، إلخ، بالنسبة إلى (ب) بالتوازي مع التمييزات المتناظرة لـ ح-أدلة (أ).

كان ذلك مُعَبَّرًا عنه بغموضٍ مُتَعَمَّد وَفق «جمل أو قضايا». والميزة الأساسية لهذا الغموض المُتَعَمَّد هي ما يلي: بسبب النقص في المعايير الواضحة لهوية القضايا، يؤجِّل هذا النقصُ، مؤقتًا، طرحَ أسئلة مهمة، مثلًا: ماهيّة أنواع تحديد الخصائص للحالات المُدْرَكة حسيًّا (إلخ) التي قد تكون ملائمة هنا. تُقدِّم طرقنا العادية لوصف «أدلة الحواس» بعض المفاتيح. ما الذي يجعلني مُسَوَّغًا في الاعتقاد بوجود نَقَّار الخشب في شجرة البَلُّوط؟ ـ «رؤيتي للطائر، واقعة أنني يمكنني رؤيته»، وهي إجابة طبيعية؛ على الرغم من ذلك، ثَمّة إجابة غالبًا ما تَكون مؤهَّلة أو مُتَحَوِّطة بالقدر الكافي، مثل: «لكنني لمحته فقط»، أو «لكن مكانه عكس مصدر الضوء»، أو «لكن الظلام كان محيطًا بي فلم أرَ العلامات [التي يتميز بها الطائر] بوضوح»، وهَلُمَّ جرًّا، وربما تُراجَع الإجابة إلى «حسنًا، فقط بدا كما لو كان ثَمَّ طائرٌ هناك». يبدو من المرغوب فيه ربط «أدلة (أ) الحسيّة» ربطًا فضفاضًا على الأقل بـ«كيف يبدو الأمر (إلخ) إلى (أ)»؛ وفي الوقت نفسه، احترامًا لتمييز الحسّ المشترك لأوضاع مُفَضَّلة قليلًا وكثيرًا ـ تُمَثِّلُ نظرةٌ

مُمْعِنة دليلًا أفضل من لمحة أو نظرة سريعة، وتُمَثِّلُ رؤيةُ شيءٍ ما [مرئي] بوضوح وفي ضوء مناسب دليلًا أفضل من نظرة إليه وهو مخفي جزئيًّا وفي وقت الغسق... وهكذا تباعًا. لهذه الأسباب (ولأسبابٍ أخرى) أميل إلى تفضيل تحديدات الخصائص على طريقة «(أ) في نوعٍ من الحالة المُدْرَكة حسيًّا التي مِنْ شأنِ ذات عادية أن تَكون فيها، في الأوضاع العادية، حين النظر إلى أرنب على بُعد 0.9 متر وفي إضاءة مناسبة»، «في نوعٍ من الحالة المُدْرَكة حسيًّا التي مِنْ شأنِ ذات عادية أن تَكون فيها، في الأوضاع العادية، حين تحوز لمحة عن أرنب يتحرك سريعًا وقت الغسق»... وهكذا تباعًا. هذه هي كيفية استبقاء الافتراض المسبق القائل إن الإدراك الحسيّ العادي **هو** نتيجة تفاعلات [قائمة عبر التأثير المُتَبادَل] كهذه، على الرغم من السماح «للحالات المُدْرَكة حسيًّا» بالاشتمال على حالات غير قابلة للتمييز على نحوٍ ظاهراتيّ عن تلك الحالات الناتجة من تفاعلات [قائمة عبر التأثير المُتَبادَل] المرء الحسيّة مع العالَم.

ثَمَّ عدم-تماثل آخر مهم مُضَمَّن على نحوٍ أساسي، وهذه المرة على مستوى م-الأدلة، بين أسباب (أ) وأدلته التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]. سيتكون م-أسباب (أ) بالنسبة إلى (ب) من قضايا قد تكون صادقة أو كاذبة. على الرغم من ذلك، سيتكون م-أدلته التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] من جملٍ أو قضايا **تَكون جميعها صادقة**. ليس ثَمَّ استرجاع من أي نوع للعصمة بالنسبة إلى **الاعتقادات** المُدْرَكة حسيًّا أو الاستبطانية؛ إذ يتعلق الأمر، فقط، بأن القضايا المعنية مفادها أن (أ) في حالة مُدْرَكة حسيًّا (إلخ) كذا وكذا، وجميعها صادقة لأن، **وَفق الافتراض** **المُقَدَّم** ***ex hypothesi***، (أ) **بالفعل** في تلك الحالة المُدْرَكة حسيًّا (إلخ). تضمن هذه السمةُ ما يمكن تسميته بـ «التثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] experiential anchoring» للاعتقادات التجريبية المُسَوَّغة.

وَفق التقريب الثاني، إذن، يعتمد مدى كَون شخص ما مُسَوَّغًا في الاعتقاد بشيء ما على مدى جودة م-أدلته. والمشكلة المتبقية هي [تقديم] تفسير تفصيلي لـ«مدى الجودة». قبل التوجُّه لتلك المهمة، ينبغي إعادة التأكيد على أن تحديد خصائص «م-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب)» مُعتمِد على تحديد خصائص «ح-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب)»، وهو ما وفَّره الجزءُ السببي للنظرية، وأقول ذلك مخافة شَكّ أي أحد في أن الجانب السببي من النظرية كان إطنابًا في النهاية، إذ يندهش ذلك الشخص المعني من أن التقريب الثاني مُعَبَّرٌ عنه بالكلية وَفق م-الأدلة. تعتمد [نوعية] الجمل أو القضايا التي تُشَكِّلُ م-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب) على ماهيّة الحالات التي تَكون جزءًا من مُتجه القوى التي تحافظ على ح-اعتقاد (أ) أن (ب).

III

تُصَدِّقُ صيغٌ مألوفةٌ عديدةٌ على مجيء التسويغ في درجات، مثل: «لديه **شيء من** التسويغ ليرى أن...»، «سيكون مسوغًا **لمدى أكبر** ليرى أن... إذا...»؛ «دليله قوي تمامًا/ضعيف في أفضل الأحوال/ جزئي إلى حَدٍّ ما/أحادي-الجانب؛ «أسسه معقولة/معقولة تمامًا/قوية جدًّا»؛ «يجعل دليلُه (كذا) صادقًا أو مُرَجَّحًا صدقه/ يمنح دليلُه [الاعتقادَ] بالصدقَ إلى...» ـ ثَمَّ قسمٌ كامل في **معجم** [بيتر مارك] روجيه (1779–1869) بعنوان «درجات الأدلة Degrees of Evidence». يستهدف التفسير التفصيلي المُصاغ تفصيليًّا هنا إلى احترام سمة التسويغ التدريجية؛ ولا يقدّم، مع ذلك، أي شيء شبيه بميزان رقمي لدرجات التسويغ، أو حتى أي شيء طَموح مثل معايير ترتيب خطيّ، بل يخبر، فقط، عن أيِّ العوامل ترفع، وأيّ العوامل تخفض، الدرجة التي يَكون شخص مُسَوَّغًا وَفقها في الاعتقاد بشيءٍ ما.

ليس النموذج، كما قد يَكون نموذجٌ أسسي، متعلقًا بكيفية تحديد

المرء سَداد soundness برهان رياضي أو خلاف ذلك السداد؛ وإنما يتعلق، بالأحرى، بكيفية تحديد المرء لمعقولية مُدخلات entries في أحجية الكلمات المتقاطعة أو خلاف تلك المعقولية[22]. وهذا النموذج ملائم أكثر لتقرير تدريجي. لكنَّ مكمنَ التحفيز الأساسي سماحُ نموذج الكلمات المتقاطعة بالتأييد المُتَبادَل المُعَمَّم، بدلًا من تأييد تصوُّر أحادي-الاتجاه بالأساس (وهو حال نموذج البرهان الرياضي). مفاتيحُ الحلِّ مماثلاتُ analogues الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] للذات؛ وهي بالفعل مُدخلات مستوفية filled-in، مماثلة لأسبابه. لا تعتمد المفاتيح على المُدخلات، وإنما المفاتيح تعتمد على بعضها البعض interdependent بدرجة متغيرة؛ وهذه هي المماثلات لأشكال عدم-التماثل المُلاحَظة بالفعل بين الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] والأسباب.

يعتمد مدى معقولية ثقة شخصٍ في أن مُدخلًا مُحَدَّدًا في أحجية الكلمات المتقاطعة صحيحٌ على: مدى التأييد لهذا المدخل، وهذا التأييد يمنحه المفتاحُ وأيُّ مُدخلات تتقاطع معه مستوفاة بالفعل؛ ومدى معقولية ثقة المرء، في استقلالٍ عن المُدخل المعني، في أن تلك المُدخلات المستوفاة بالفعل صحيحة؛ وعدد المُدخلات المتقاطعة [معه] المستوفاة. وعلى نحوٍ تماثلي، سيعتمد مدى جودة م-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب) على:

1. مدى كون م-أدلة (أ) المباشرة بالنسبة إلى (ب) **مُفَضَّلًا**.
2. مدى كون م-أسباب (أ) المباشرة بالنسبة إلى (ب) **مؤمَّنًا**، في

(22) وَفق منتز Mintz، في «Gentlepeople: Sharpen Your Pencils»، ص. 15، «وُلِدَت» أحجية الكلمات المتقاطعة «في عام 1913 باعتبارها مقاطعة بين الكلمات». (أوجِّه شكري إلى رالف سليبَر لأنه نبَّهني إلى هذا المقال).

لا ينبغي السماح لمماثلة الكلمات المفتاحية/ الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] المُقْتَرَحة هنا بدعم صورة مبنية على فهم قاصر للغاية يَكون للاعتقاد التجريبي، في هذه الصورة، جزؤه البسيط، الخاص، المُمَيَّز، من الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] المباشرة ـ وهو خطر أعتقد أنني تجنَّبته بالفعل فيما هو آتٍ. (أوجِّه شكري إلى جون كلنديِن للمساعدة هنا).

استقلالٍ عن م-الاعتقاد أن (ب).

3. مدى كون م-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب) **شاملًا**.

على الرغم من أن الجملة 2 تذكر على نحوٍ صريح م-أسباب (أ) المباشرة بالنسبة إلى (ب) فقط، ينبغي ملاحظة أن تطبيقها يأخذ المرء تدريجيًا نحو التعامل مع ما هو خارجها، إلى تقويم م-أدلة (أ) غير المباشرة$_1$، غير المباشرة$_2$،... إلخ بالنسبة إلى (ب): فحين نأخذ بعين الاعتبار مدى كون م-أسباب (أ) المباشرة بالنسبة إلى (ب) مؤمَّنًا على نحوٍ مستقل، سيكون من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار مدى جودة تأييد م-أدلته غير المباشرة$_1$ لها، ومدى كون م-أسبابه غير المباشرة$_1$ مؤمَّنًا على نحوٍ مستقل... وهكذا تباعًا.

قد يَكون م-الأدلة مُفَضَّلًا أو غيرَ مُفَضَّل بالنسبة إلى م-اعتقاد ما، ويمثِّل كونه قطعيًّا طرفًا أقصى، ويمثِّل منعه لصدق القضية المعنية الطرفَ الأقصى الآخر. قد يَكون م-الأدلة مُفَضَّلًا وغير قطعي في الوقت نفسه، ويَكون مؤيِّدًا لدرجة أكبر أو أقل؛ أو يَكون غيرَ مُفَضَّل وغير مُدمِّر في الوقت نفسه، مُقَوِّضًا لدرجة أكبر أو أقل. يمكن للمرء القول بأنَّه في الحَدِّ الأقصى upper limit، يجعل الدليلُ (د) يقينيًّا أن (ب)، وفي الحَدِّ الأدنى lower limit، يجعل الدليلُ (د) يقينيًّا أن لا-ب؛ ويكون (د) مؤيِّدًا لمدى أكبر كلما كان من المُحْتَمَل أكثر جعله أن (ب)، وكلما كان (د) تقويضيًّا لمدى أكبر كان من المحتمل أكثر جعله أن (لا-ب). لكن على الرغم من أن ذلك الأمر صادق لمدى كافٍ، فإنّه لا يُعين كثيرًا، بما أن «(د) يجعل يقينيًّا أن (ب)»، «(د) يجعل من المُرَجَّح أن (ب)»، إلخ، لا تزيد كثيرًا عن صور لفظية مختلفة تتعلق بصيغٍ في حاجة إلى تفسير تفصيلي. يمكن للمرء القول، على نحوٍ يُعين لمدى أكبر، بأنه لو كان (د) قطعيًّا، لن يترك مجالًا أمام بدائل لـ (ب)، ولو كان مُفَضَّلًا وغير قطعي في الوقت نفسه، يزداد تأييده كلما ترك مجالًا أقل أمام بدائل لـ (ب). لا أستطيع أن أقاومَ تسميةَ ما ذكرته بـ «مبدأ

بتروشيللي the Petrocelli Principle».

بالنسبة إلى حالَتَي الحدِّ السابقتين، أقترح تحديد الخصائص التالي الذي يتصف باليسر والبساطة لمدى كبير. إن (د) قطعي بالنسبة إلى (ب) فقط في حالة كون الاستقراء الخارجي p-extrapolation لـ (ب) (نتيجة إضافة (ب) إليه) متماسكًا، ويَكون الاستقراء الخارجي لـ (لا-ب) غير متماسك؛ ويَكون (د) مدمِّرًا بالنسبة إلى (ب) فقط في حالة كون الاستقراء الخارجي لـ (لا-ب) متماسكًا، ويَكون الاستقراء الخارجي لـ (ب) متماسكًا.

يُقَدِّم تحديدُ خصائصَ درجاتِ التأييد المتعلقة بمدى أقل من القطعية صعوبةً أكبر. يقدّم «مبدأ بتروشيللي» بعض المفاتيح [للحل]، لكني أراها غير كافية للتَّثَبُّت من [وجود] حلٍّ متفرد. وعلى أيّ حال، يوجّهنا المبدأ المذكور سلفًا للنظر إلى نجاح (ب) بالمقارنة مع منافسيها. لذا، إليكم تحرُّك أول مبدئي [في حاجة للمزيد من التوكيد] tentative. تُمَثِّل القضية م[ب] منافسًا لـ (ب) إذا، وفقط إذا (1) في وجود (د)، تمنع (ب)، و(2) محتوى الاستقراء الخارجي[23] لـ [ب] الخاص بـ (د) مندمج integrated على نحوٍ أفضل، على المستوى التفسيري، من اندماج (د). يمكن لتحديد خصائص قوي للتأييد السريان بشكل ما، كما يلي: يَكون (د) مؤيِّدًا، لدرجةٍ ما، بالنسبة إلى (ب) فقط في حالة أن إضافة (ب) إليه يحسِّن اندماجه التفسيري لمدى أكبر من إضافة أيٍّ مِن منافسيه إليه. مِنْ شأنِ تحديد أضعف للخصائص، السريان، بالأحرى، على الطريقة التالية. يَكون (د) مؤيِّدًا، لدرجةٍ ما، بالنسبة إلى (ب) فقط في حالة أن إضافة (ب) إليه تحسّن اندماجه التفسيري بشكل أكبر من حالة إضافة منافسي (ب) إليه. تجذب مماثلةُ الكلمات المتقاطعة المرءَ إلى حَدٍّ ما في اتجاه تحديد الخصائص الأضعف، ومِن ثَمَّ، أميل إلى تفضيله على الرغم من أن هامش التفضيل ليس كبيرًا للغاية.

(23) ويُتَرجَم كذلك إلى «الاستكمال الخارجي». (المترجم).

لقد فَضَّلت سابقًا حدسًا افتراضيًّا conjecture يقول إن (د) مؤيِّد بالنسبة إلى (ب) في حالة كون الاستقراء الخارجي لـ (ب) الخاص به مندمجًا على نحوٍ أفضل تفسيريًّا من الاستقراء الخارجي لـ (لا-ب) الخاص به، وكلما زاد تأييده كان الاستقراء الخارجي لـ(ب) الخاص به مندمجًا على نحوٍ أفضل تفسيريًّا من الاستقراء الخارجي لـ (لا-ب) الخاص به. لكني لم أعُد أرى إمكان كون هذا الأمر صحيحًا؛ وتبرز المشكلة كما يلي: لو أنه من المُحْتَمَل أن تكون (ب) تفسيرية لـ (د)، أو لمُكَوِّن من (د)، لا يجب توقُّع أن تكون (لا-ب) **مفسِّرًا** *explanans* خصمًا مُحْتَمَلًا. (لهذا السبب، لم تحفز مماثلةُ الكلمات المتقاطعة الحدسَ الافتراضي على نحوٍ لائق كذلك). كان تحديد خصائص التأييد، وهو مرفوض الآن، مدفوعًا على نحوٍ جزئي بتماثله مع تحديد خصائص القطعية. بما أن تحديدَي الخصائص معروضان للنقاش الآن، ألاحظ على الأقل إمكان استبقاء مماثلة للبنية: القطعيةُ مسألةُ أفضليةِ (ب) على **نفيها** بالنسبة إلى **التماسك** مع (د)؛ والتأييدُ مسألةُ أفضليةِ (ب) على **منافسيها** بالنسبة إلى **الاندماج التفسيري** *explanatory integration* لـ (د).

لا يتساوى تحديد الخصائص المُقْتَرَح مع التقارير المعتادة على نحوٍ أكبر، التي تلجأ إلى اللزوم الاستنباطي والتأييد الاستقرائي لـ(ب) بواسطة (د)؛ وحيث يكمن اختلافه تكمن مزاياه. على الرغم من أنه إذا كان (د) قطعيًّا بالنسبة إلى (ب) فهو يستلزمها استنباطيًّا، لكنَّ العكس غير صحيح دون وجود استثناء. لو كان (د) نفسه غير متماسك، (د) يستلزم (ب) استنباطيًّا، لكنه لا يصلح لاعتباره قطعيًّا بالنسبة إلى (ب). لو أن (د) غير متماسك، سيكون كلٌّ من الاستقراء الخارجي لـ (لا-ب) الخاص به، والاستقراء الخارجي لـ(ب) الخاص به غير متماسكَيْن. من المؤكد أنَّ هذه النتيجة النهائية (ومفادها أن لا-تماسك الدليل بالنسبة إلى (ب)، كما سأقول، حياديٌّ indifferent) أكثر

معقولية من الرؤية الأُسُسِيّة الذاهبة إلى أن هذه النتيجة قطعية؛ وتُحَقَّق [الأولى] دون الإذعان إلى الدعوى الاتِّساقِيّة العسيرة بإفراط، والذاهبة إلى أنه إذا وُجِدَ أي لا-تماسك في مجموعة-اعتقاد (أ)، فهو ليس بمُسَوَّغ في أيٍّ من اعتقاداته.

إن الحدس أقوى بكثير من جهة وجود ما يُعتَبر بمثابة دليل مُفَضَّل وغير قطعي في الوقت نفسه من حالة وجود ما يُعتَبَر بمثابة «لزوم استقرائي» أو «منطق استقرائي» ـ وذلك من المؤكد لو اعتُبِرَ «المنطق الاستقرائي» بمثابة دال على العلاقات الملائمة لتحديد خصائص تركيبية syntactic محضة. من وجهة النظر هذه، على الأقل ثَمّة ميزة سلبية لمقاربتي «(د) مؤيِّد (مُفَضَّل وغير قطعي في الوقت نفسه) بالنسبة إلى (ب)»، وتكمن هذه الميزة في عدم تطلُّب مقاربتي للجوءٍ إلى «منطق استقرائي» مُعَرَّض، في أفضل الأحوال، للوقوع في مفارقة، وفي أسوأ الأحوال يَكون مُعرَّضًا لأن يَكون خرافيًّا mythical[24].

ربما يكون لمقاربتي ميزة إيجابية. على الأقل، عبر الاستعانة بمفهوم الاندماج التفسيري في التفسير التفصيلي للتأييد، تستعير النزعةُ الوسيطة اللجوءَ الحدسي لمفهوم الاستدلال على أفضل تفسير inference to the best explanation (باعتباره ميزة أُسُسِيّة) ومفهوم الاتساق التفسيري (باعتباره ميزة اتّساقِيّة). ومثله مثل هذه المفاهيم المعتادة لمدى أكبر، يلزم فهم المفهوم سالف الذكر باعتباره مُقوّضًا للصدق؛ أي، باعتباره غير متطلِّب لصدق **المُفَسِّرات** *explicantia* أو **المُفسَّرات** *explicanda*. يتصف مفهوم الاستدلال على أفضل تفسير بسمتَي أحادية-الاتجاه

(24) هذا هو سبب تفضيلي الآن للقول بأن تصوُّر التسويغ سببي جزئيًّا وتقييمي جزئيًّا، بدلًا من القول، كما فعلت في ورقتي البحثية «**Rebuilding the Ship While Sailing on the Water**»، بأنه سببيّ جزئيًّا ومنطقي جزئيًّا. قارن مع: الفصل الخامس، قسم III، عن الثنائية الكاذبة (الزائفة) لنزعة الاستقراء مقابل نزعة الاستنباط.

وتوخّي أفضل استعمال ممكن [التفسير] *optimizing*؛ ولا يمتلك مفهومُ الاتساق التفسيري أيًّا من هاتين السمتين[25]. لذا، التفسير التفصيلي المُقْتَرَح، على نحوٍ مبدئي [في حاجة إلى المزيد من التوكيد]، هنا أقرب إلى الأخير، وهو المفهوم الاتساقيّ، بما أن -أولًا- الاندماج التفسيري يُعْتَبَر بمثابة خاصية property تملكها مجموعاتٌ من القضايا بدرجاتٍ مختلفة؛ و-ثانيًا- بسبب تفضيلي الضعيف لتحديد خصائص التأييد، وهو التحديد الأضعف، لا يلزم أن يَكون الاستقراء الخارجي لـ (ب) الخاص بـ (د) مندمجًا على نحوٍ تفسيري أفضل من كل الاستقراءات الخارجية لـ م[26][ب] الخاص بـ (د) ليُعْتَبَر بمثابة مؤيِّد بالنسبة إلى (ب).

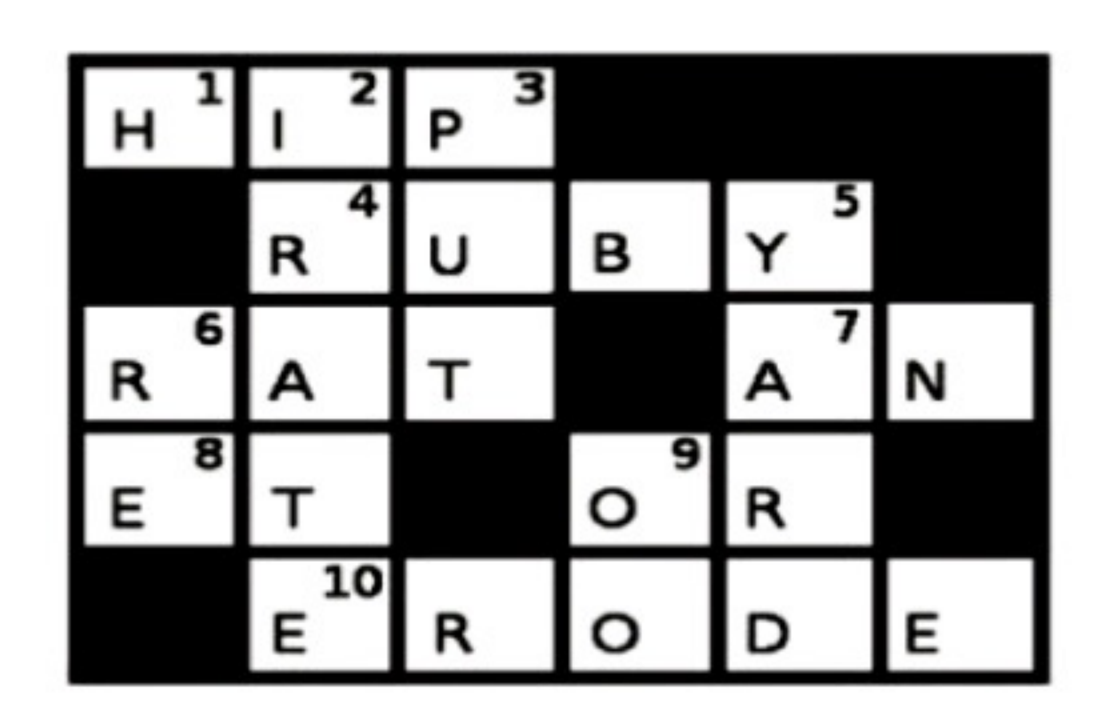
لا يكفي مدى تفضيل (د) بالنسبة إلى (ب) بذاته لتحديد درجة التسويغ. لو أن م-أدلة (أ) المباشرة بالنسبة إلى (ب) يتضمن اعتقادات أخرى لـ (أ)، ستعتمد الدرجة التي يَكون مُسَوَّغًا وَفقها في الاعتقاد أن (ب) كذلك على الدرجة التي يَكون مُسَوَّغًا وَفقها في الاعتقاد بـ م-الأسباب المعنية. ليست احتماليةُ الاعتماد المُتَبادَل ممنوعةً؛ إذ يمكن أن يَكون الأمر كما يلي: اشتمالُ م-أسباب (أ) بالنسبة إلى (ب) على م-اعتقاد ما، ولنقُل م-الاعتقاد أن (ي)، واحدٌ من م-أسباب (أ) والذي في ضوئه يَكون م-الاعتقاد أن (ب). المغزى من القيد «في استقلالٍ عن م-الاعتقاد أن (ب)» في الجملة الثانية[27] تَجَنُّب خطر الوقوع في الدور الذي كان سيحدث دون هذا القيد.

أسهل سياق يمكن من خلاله فهم مغزى التأمين المستقل تمامًا هو سياق مماثلة الكلمات المتقاطعة. لذا سأناقشه بالإشارة إلى أحجية الكلمات المتقاطعة، الصغيرة في حجمها، الواردة في الشكل 1.4.

(25) أوجّه شكري إلى كريستوفر بيكوك Christopher Peacocke لإلحاحه على سؤال علاقة تقريري بفكرة الاستدلال على أفضل تفسير.

(26) م: محتوى (المترجم).

(27) الواردة في ص: 82 من هذا الكتاب باللغة الإنجليزية. (المترجم).



رأسي

2 متمردون أيرلنديون غاضبون (خمسة أحرف)

3 لديه/لديها فرصة في حَدَثٍ أولمبيّ (ثلاثة أحرف)

5 مقياس لحديقة خلفية لشخصٍ ما (أربعة أحرف)

6 بمَ يتعلق كل ذلك؟ (حرفان)

9 ليس لدى هذه الطِّباعة رقم (حرفان)

أفقي

1 بداية مبتهجة (ثلاثة أحرف)

4 هي جوهرةٌ (أربعة أحرف)

6 لا، إنها صفة لبولونيوس Polonius [من مسرحية «هاملت Hamlet»] (ثلاثة أحرف)

7 أداة [تنكير] (حرفان)

8 زائر من الخارج يظهر بوضوح في السماء (حرفان)

9 ما البديل؟ (حرفان)

10 فعل ديك توربين Dick Turpin ذلك بيورك York؛ أرهقه هذ الأمرُ

خذ بعين الاعتبار 4 - أفقي (RUBY)
يعتمد مدى معقولية رؤية أنها صحيحة على:
1. مفتاح الحل.
2. مدى أرجحية كَون (IRATE) صحيحة.
3. مدى أرجحية كَون (PUT) صحيحة.
4. مدى أرجحية كَون (YARD) صحيحة.

يعتمد مدى معقولية رؤية أن (IRATE) صحيحة على:
i. مفتاح الحل.
ii. مدى أرجحية كَون (HIP) صحيحة (التي تعتمد كذلك (IRATE) و(PUT)).
iii. مدى أرجحية كَون (RAT) صحيحة (التي تعتمد كذلك على (IRATE) و(RE)).
iv. مدى أرجحية كَون (ET) صحيحة (التي تعتمد كذلك على (IRATE) و(RE)).
v. مدى أرجحية كَون (ERODE) صحيحة (التي تعتمد كذلك على (IRATE) و(OO) و(YARD)).
vi. مدى أرجحية كَون (RUBY) صحيحة.

يعتمد مدى معقولية رؤية أن (PUT) صحيحة على:
(أ) مفتاح الحل.
(ب) مدى أرجحية كَون (HIP) صحيحة (التي تعتمد كذلك على (IRATE) و(PUT)).
(ج) مدى أرجحية كَون (RAT) صحيحة (التي تعتمد كذلك على (IRATE) و(RE)).
(د) مدى أرجحية كَون (RUBY) صحيحة.

يعتمد مدى معقولية رؤية أن (YARD) صحيحة على:
(أ) مفتاح الحل.
(ب) مدى أرجحية كَون (AN) صحيحة (التي تعتمد كذلك على (YARD)).
(ج) مدى أرجحية كَون (OR) صحيحة (التي تعتمد كذلك على (YARD)).
(د) مدى أرجحية كَون (ERODE) صحيحة (التي تعتمد كذلك على (YARD) و(OO)).
(هـ) مدى أرجحية كَون (RUBY) صحيحة.

الشكل 1.4

يعتمد مدى معقوليةِ ثقةِ شخصٍ ما في أن 4-أفقي صحيحة، **من ضمن أمور أخرى** *inter alia*، على مدى معقوليةِ ثقةِ الشخصِ نفسه في أن 2-رأسي صحيحة. وهذا أمر صائب، فمدى معقوليةِ ثقةِ شخصٍ ما في أن 2-رأسي صحيحة يعتمد بدوره، **من ضمن أمور أخرى**، على مدى معقوليةِ ثقةِ الشخصِ نفسه في أن 4-أفقي صحيحة. لكن في الحكم على مدى معقولية ثقة شخصٍ ما في أن 4-أفقي صحيحة، لا يحتاج المرء، من باب الخوف من الوقوع في الدور، إلى تجاهُل التأييد الذي تمنحه 2-رأسي لها؛ ويكفي أن يحكم المرء على مدى معقوليةِ ثقةِ شخصٍ ما في أن 2-رأسي صحيحة **متعمدًا عدم أخذ التأييد الذي تمنحه لها 4-رأسي بعين الاعتبار**. وهذه هي الكيفية التي يمكن من خلالها لتقريري المتعلق بالتأمين المستقل لـ م-أسباب (أ) بالنسبة إلى (ب) تجنُّب الوقوع في الدور.

تُظهِر مماثلة الكلمات المتقاطعة كذلك الطريقَ الذي يتجنب اعتراضًا آخر مُحْتَمَلًا. لقد فُسِّرَت درجة التأمين المستقل لـ م-أسباب (أ) بالنسبة إلى (ب) وَفق الدرجة التي يَكون (أ) مُسَوَّغًا وَفقها، في استقلالٍ عن م-الاعتقاد أن (ب)، في الاعتقاد بـ م-أسبابه بالنسبة إلى (ب). لذا، بما أن «مُسَوَّغ» تتم على الجانب الأيسر، ألن يَكون التفسير التفصيلي عصيًّا على الاستبعاد ineliminable؟ نعم ـ لكن التفسير سيكون في حاجة إلى التعامل معه بعناية لصعوبته إلى حَدٍّ ما، ومرة أخرى، يمكن رؤية ذلك في أحجية الكلمات المتقاطعة. في الكشف عن إجابة [السؤال عن] مدى معقولية ثقة شخصٍ ما في مُدخلٍ ما، سيصل المرء في النهاية لنقطةٍ تتعلق فيها المسألة بمدى جودة تأييد مفتاح حل هذا المُدخل للمُدخل نفسه، ولن تتعلق المسألة بمدى جودة تأييد مدخلات أخرى لمُدخل ما. وعلى نحوٍ مماثِل، في تقويم المدى الذي يكون (أ) مُسَوَّغًا وَفقه، في استقلالٍ عن م-الاعتقاد أن (ب)، في الاعتقاد بـ م-أسبابه بالنسبة إلى ذلك الاعتقاد، سيصل المرء

في النهاية لنقطةٍ تتعلق فيها المسألة بمدى جودة تأييد م-الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] لاعتقادٍ ما، ولن تتعلق المسألة بمدى جودة تأييد م-اعتقادات أخرى لاعتقادٍ ما. ولا يَظهر السؤال عن التسويغ بالنسبة إلى م-الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية][28]. لكن ألا يعني ذلك أن التقرير سينحدر به الحال ليصبح نوعًا من نزعة الأسس؟ نعم. ما يعنيه ذلك الأمر أن «مُسَوَّغ» تسقط من **المُفسِّر** *explicans* بوصول المرء للسؤال عن مدى جودة دعم م-أدلة تجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] لاعتقادٍ ما أو اعتقاداتٍ ما؛ ولا يتطلب ذلك تسويغَ أيّ اعتقادات حصريًّا بواسطة م-الأدلة التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]، ولا، **استدلالًا بالأَوْلَى**[29] *a fortiori*، تسويغ كلِّ الاعتقادات الأخرى المُسَوَّغة من خلال تأييدٍ من اعتقادات كهذه. (تذكَّروا التأويل الأُسُسِيّ المتعلق بأن «الخبرة هي الدليل النهائي للاعتقادات التجريبية»).

ثَمَّ[30] عدم-تماثل يُلاحظ بين دور م-أسباب (أ) للاعتقاد أن (ب) ودور م-أسباب (أ) ضد الاعتقاد أن (ب). (أ) مُسَوَّغ [قليلًا] لمدى أكبر[31] في الاعتقاد أن (ب) كلما كان مُسَوَّغًا [قليلًا] لمدى أكبر (في استقلالٍ عن م-الاعتقاد أن (ب))، في الاعتقاد بـم-أسبابه للاعتقاد أن (ب)؛ لكن كلما كان مُسَوَّغًا [كثيرًا] لمدى أقل في الاعتقاد أن (ب) كان مُسَوَّغًا [قليلًا] لمدى أكبر (في استقلالٍ عن

---

(28) أوجّه شكري إلى آندرو سوان لأنه حثَّني على توضيح هذا الأمر.

(29) وهو «استدلال يستنتج من قضية حكمًا لقضية أخرى للأسباب نفسها أو ما يزيد عليها، فإذا كانت الأولى صادقة لهذه الأسباب فمن باب أولى أن تكون الثانية صادقة للأسباب نفسها أو ما يزيد عليها... ويطبق الاستدلال بالأولى في القضايا الحقوقية كالقضية التي تقول إذا كان يحق لك أن تقتل السارق فمن باب أولى يحق لك أن تقتل القاتل». وتسمى أيضًا بـ«حجة الدفع بالأقوى»: «التذرع بأسباب أقوى من الأسباب التي احتج بها الخصم». انظر: عبد المنعم الحفني، «المعجم الفلسفي»، الدار الشرقية، مصر، 1990، ص: 17، 91. (المترجم)

(30) لفهم هذه الفقرة، يلزم أن نتذكر صياغة سوزان هاك لنظريتها: «(أ) مُسَوَّغ قليلًا/كثيرًا في الاعتقاد أن...». (المترجم).

(31) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

م-الاعتقاد أن (ب)) في الاعتقاد بـ م-أسبابه ضد الاعتقاد أن (ب).

لا تزال درجةُ التأييد ودرجةُ التأمين المستقل غير كافيتين معًا لتحديد درجة التسويغ؛ إذ يتبقى بُعْد الشمولية. وشرط الشمولية هو أقرب مماثَلة في تقريري لمَطْلَب الدليل الكلي للاستقراءات، وهو المطلب المألوف لمدى أكبر. رغم ذلك، وعلى العكس من هذا المَطْلَب، ومثله مثل شرط الشمولية الذي يفرضه بعضُ مناصري نزعة الاتساق، فهو ليس بعاملٍ مُحَدِّد لدرجة تأييد الأدلة، وإنما هو معيار منفصل مشمول في تحديد درجة التسويغ.

تَعِد الشمولية بأن تَكون أصعب، من جهة الإبانة عنها، من -حتى- التأييد والتأمين المستقل؛ ولا تعيننا هنا مماثلةُ الكلمات المتقاطعة كثيرًا، ولا يمكن استقراء تحديد الخصائص لـ «دليل (أ)» خارجيًّا وَفق أيّ طريقة يسيرة إلى «الدليل»، **ببساطة مطلقة** *simpliciter*. وربما من حسن الحظ أن دورَ جملةِ الشمولية ظاهرٌ بأوضح شكل ممكن على نحوٍ سلبي، عندما يحكم شخصٌ على شخصٍ آخرَ بأنه مُسَوَّغٌ قليلًا أو غير مُسَوَّغٍ في اعتقادٍ ما بسبب فشلهما في أخذ بعض الأدلة الملائمة بعين الاعتبار. من الجدير ملاحظة أن «الإخفاق في أخذ بعض الأدلة الملائمة بعين الاعتبار» يتضمن الإخفاق في إلقاء نظرة عن كثب، أكثر، لفحص الكيفية التي يبدو عليها الشيء من الخلف، إلخ، إلخ؛ لذا، يلزم فهم شرط الشمولية ليشتمل على الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية].

وحتى قبل أي تحليل إضافي، من الواضح تمامًا أنه من غير المرجَّح لبُعْدِ الشمولية إنتاج ترتيب خطيّ. وثَمَّ تعقيدٌ إضافي لأنَّ ملاءمة الدليل للتسويغ نفسها مسألةُ درجةٍ: وهو عدم تحديد indeterminacy يتعلق بكيفية وزن الإخفاق في أخذ الكثير من الأدلة المرتبطة هامشيًّا بعين الاعتبار مقارنة بالإخفاق في أخذ -فقط- قليلٍ من الأدلة المرتبطة على نحوٍ مركزي أكبر بعين

الاعتبار[32]. تُعْتَبَر ملاءمة الأدلة مسألة موضوعية. يعتمد أيُّ دليل **يبدو لـ (أ) أنه ذو صلةٍ [بالمسألة]** على اعتقادات مؤسِّسة [أو أساسية] background متعددة قد تكون صادقة أو قد تكون كاذبة. على الرغم من ذلك يلتقي أيُّ دليل **يَكون** ملائمًا مع أيِّ دليل يبدو لـ (أ) ذا صلة فقط إذا كانت الاعتقادات المؤسِّسة [أو الأساسية] لـ (أ) **صادقة**.

يمكن الآن رؤية حيازة عدم التماسك في مجموعة-اعتقاد المرء لثمنٍ، رغم كونه ثمنًا أقل مما يتطلبه مناصرُ نزعة الاتساق. لعدم تماسك م-أدلة المرء بالنسبة إلى اعتقادٍ ما عاقبةُ كَون المرء غير مُسَوَّغ في ذلك الاعتقاد. لتجنُّب ذلك، ستضطر ذاتٌ اعتقاداتها غير متماسكة إلى الإبقاء على أجزاء غير متوافقة من مجموعة-اعتقادها بعيدة عن بعضها؛ ويمكن تحقيق ذلك فقط على حساب الإخفاق أحيانًا في أخذ الأدلة الملائمة بعين الاعتبار ـ ومِنْ شأنِ هذا الأمر نفسه تقليل درجة تسويغ الاعتقادات التي يؤثّر عليها.

«(أ) مُسَوَّغ أكثر في الاعتقاد أن (ب) كلما زاد تأييد م-أدلته المباشرة بالنسبة إلى (ب)، وكلما كانت درجة تأمين م-أسبابه المباشرة أكثر/ أقل، على نحوٍ مستقل، للاعتقاد / ضد الاعتقاد بأن (ب)، وكلما كان م-أدلته بالنسبة إلى (ب) أكثر شمولية». وهذا الأمر أكثر تحديدًا، قليلًا، من المحاولتين الأولى والثانية، لكنه لا يشتبك مع السؤال التالي: ما هي أدنى الشروط لـ (أ) ليَكون مُسَوَّغًا **لأيّ** درجة في الاعتقاد أن (ب)؟

ببساطة، ثَمَّ شرط ضروري، وهو أن **يَكون** ثَمَّ شيء مثل م-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب)؛ ولو كان اعتقاده نتيجةَ ضربة في الرأس، على سبيل المثال، أو [بسبب ابتلاع] قرص [من الأقراص التي يوصي بها] الفلاسفة وهم مغرمون بتخيُّله [أي، تخيُّل هذا القرص]، لنَ يَكون مُسَوَّغًا على الإطلاق.

(32) سيثير، على نحوٍ صائب، هذا الحديثُ الفضفاض عن «الكثير» و«القليل فقط» من الأدلة شكوكًا تقول إن مشكلةً تتعلق بنسبية اللغة قد تعوق الإتيانَ بتفسير تفصيلي هنا.

علاوة على ذلك، بما أن المسألة هنا هي تسويغ الاعتقادات التجريبية، من الضروري اشتمال م-أدلة (أ) على شيءٍ من م-الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]. (هذه هي مماثَلَتي لـ«مَطْلَب الملاحظة» الخاص ببونجور ـ لاحظوا، رغم ذلك، أنه بينما كان مَطْلَبُه غير ذي صلة إلى حَدٍّ كبير بنظرية بونجور الاتِّساقِيّة [أو لا يمكن استعماله]، لكن مَطْلَبي في مكانه تحديدًا[33] في نزعتي الوسيطة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]). لقد اقْتُرِحَ شرط ضروري آخر بالفعل، في سياق مناقشة التأييد: يلزم أن يكون م-أدلة (أ) مُفَضَّلًا بالنسبة إلى (ب). من المُفْتَرَض* أيضًا أن يَكون شيءٌ من المقياس الأدنى للشمولية ضروريًا؛ ومن المغري اقتراح اشتمال م-أدلة (أ)، على الأقل، على كلِّ الأدلة الملائمة التي يمتلكها (أ) ـ لكن هذا الأمر، لسوء الحظ، مُتَطَلِّب للغاية. في وجود اعتقادات (أ) الأخرى، قد لا تبدو بعض الأدلة الملائمة التي يملكها متصلة بـ (أ)؛ وثَمَّ ما هو أسوأ، مِنْ شأنِ هذا الاقتراح أن يؤدي إلى عاقبة غير مرغوب فيها، وهي التالية: في النهاية، يَحول أي شكل من أشكال عدم التماسك في مجموعة-اعتقاد (أ) دون كونه مُسَوَّغًا في أيِّ اعتقادٍ. في النهاية، بالنسبة إلى السؤال عن المقاييس الأدنى للتأمين المستقل، مفاد الاقتراح الواضح هو لزوم أن يَكون (أ) مُسَوَّغًا لدرجةٍ ما في الاعتقاد بـ م-أدلته المباشرة للاعتقاد أن (ب)؛ لكن عدم-التماثل بين م-أسباب (أ) للاعتقاد أن (ب) وم-أسبابه ضد الاعتقاد أن (ب) يعني أنه ليس ثَمَّ اقتراح واضح كهذا يقدّم نفسه من الناحية السلبية.

ماذا عن المقاييس القصوى؟ إن حديثَنا المعتاد، عن كَون شخص ما «مُسَوَّغًا بالكليّة» في الاعتقاد بشيء ما، مُعْتَمِدٌ على السياق لدرجةٍ عالية؛ ويعني شيئًا مثل: «في الأوضاع - التي تتضمن أمورًا مثل مدى أهمية أن يكون [المرء] على صواب بالنسبة إلى (ب)، إذا ما كانت مسؤولية (أ) معرفةَ أن

(33) أي، يمكن استعماله والعمل وَفقه بفعالية. (المترجم).

(ب)، إلخ، إلخ - التي تكون فيها أدلة (أ) مناسبة [أو جيدة] بالقدر الكافي (مؤيّدة بما يكفي، شاملة بما يكفي، مؤمَّنة بما يكفي) بحيث لا يُعْتَبَر أنه كان متقاعسًا إبستيميًّا، أو جديرًا بتوجيه اللوم له إبستيميًّا، في الاعتقاد أن (ب)». قد يُمَثَّل هذا الأمر بـ «(أ) مُسَوَّغ **بالكليّة** *COMPLETELY* في الاعتقاد أن (ب)»، وهو ما سيشير إلى مساحة مُعْتَمِدة على السياق في مكان ما، على نحوٍ غامض، في المدى العلوي من ميزان التسويغ. إن غموض هذه المساحة واعتمادها على السياق هو ما يجعل من هذا التَّصَوُّر المعتاد مفيدًا لأغراض عملية (ولتقرير المفارقات من نوع-جيتير Gettier). لكن الحديث الفلسفي عن «تسويغ كليّ» يُفْهَم على أفضل نحو وَفق أسلوب أكثر تَطلُّبًا، ومحايد تجاه السياق. يمكن تمثيل ذلك بـ«(أ) مُسَوَّغ **بالكليّة** في الاعتقاد أن (ب)»، وهو ما سيتطلب أن يكون م-أدلة (أ) قطعيًّا وشاملًا للمدى الأقصى، وأن يَكون م-أسبابه مؤمَّنًا على نحوٍ مستقلّ لأقصى مدى.

والآن، دعونا نتعامل مع بعض الاستقراءات الخارجية والتطبيقات.

IV

باعتبار التفسير التفصيلي أوَّليًّا هنا يَفترض مسبقًا «(أ) مُسَوَّغ كثيرًا/ قليلًا في الاعتقاد أن (ب)» اعتقادَ (أ) أن (ب)؛ لكن ماذا عن «مِنْ شأنِ (أ) أن يَكونَ مُسَوَّغًا كثيرًا/قليلًا في الاعتقاد أن (ب)»، وهو الذي يفترض** مسبقًا أن (أ) لا يعتقد أن (ب)؟ من المفترض أن الدرجة التي مِنْ شأنِ (أ) أن يَكونَ مُسَوَّغًا وَفقها تعتمد على مدى جودة أدلته، وهي الأدلة التي يملكها (أ) بالنسبة إلى (ب). لذا مِنْ شأنِ تفسيرٍ تفصيلي لهذه الصيغة الإشارة إلى تلك الاعتقادات والخبرات لدى (أ)، ذات الصلة بـ(ب)، وإلى المدى الذي يَكونُ (أ) وَفقه مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ب) بناء على الافتراض بأن تلك الاعتقادات والخبرات هي أدلته بالنسبة إلى (ب)، وَفق المعنى المُفَسَّر أعلاه.

ماذا عن احتمالية الحديث عن الدرجة التي تَكون جماعةٌ ما (وليس فردًا واحدًا) مُسَوَّغة وَفقها في الاعتقاد أن (ب)؟ (أفكر، على سبيل المثال، في حالة من النوع التالي: جماعة من العلماء تُنتِج تقريرًا عن العمل المُشْتَرَك [بينهم]، بمعنى أداء أعضاء الجماعة لأجزاء من التقرير مختلفة ومرتبطة ببعضها في الوقت نفسه [في السياق الكلي/ النهائي للتقرير]، وَفق وعي أكثر أو أقل كمالًا بأعمال المشاركين معهم [في كتابة التقرير])[34]. قد يكون من المُجدي إيجاد شيء من المعنى [أو شيء من الاتساق بمعناه العام] عبر البدء بالدرجة التي مِنْ شأنِ ذاتٍ افتراضية**، تتضمن أدلتها كلَّ الأدلة التي يملكها كلُّ عضو في الجماعة، أن تَكونَ مُسَوَّغة وَفقها في الاعتقاد أن (ب)، ثُمَّ إجراء خصم لما سبق عبر مؤشر ما للدرجة المتوسطة التي مِنْ شأنِ أعضاء الجماعة أن يَكونوا مُسَوَّغين وَفقها في الاعتقاد أن الأعضاء الآخرين يمكن الثقة فيهم. لو كانت نتيجةُ تجميع أدلة الأعضاء الآخرين بالجماعة غير متماسكة، سيكون عاقبة ذلك أنَّ الجماعة، **بوصفها** جماعة، ليست مُسَوَّغة لأيّ درجة في الاعتقاد أن (ب)، حتى لو كان بعض أعضائها أو -حتى- كلهم مُسَوَّغين. يبدو أن هذه العاقبةَ صحيحةٌ.

يجب أن أقول إنني لا أملك تفسيرًا تفصيليًّا أقدّمه للصيغة غير الشخصية «الاعتقاد أن (ب) مُسَوَّغ كثيرًا/قليلًا» على الرغم من أنني لن أتمادى في القول بعدم إمكانية خلق معنى منها. قد يكمن جزء من المشكلة في أن الصيغة تعمل بشكل مختلف في سياقات مختلفة؛ ربما، في بعض السياقات، قد تعني التالي: «شخص ما بالفعل مُسَوَّغ أو مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا كثيرًا/قليلًا في الاعتقاد أن (ب)»، لكن ذلك لا يبدو معقولًا باعتباره تفسيرًا تفصيليًّا يخدم كلَّ الأغراض. بالطبع، تكمن العقبة فيما يلي: بما أن التسويغ التجريبي يعتمد في النهاية على الخبرة، وبما أن الأشخاص هم

(34) Cf. Hardwig, 'Epistemic Dependence'.

الذين يملكون الخبرة، يبدو للوهلة الأولى أن الصيغةَ غير الشخصية غيرُ ملائمة.

من الممكن ملاءمة التقرير المُقْتَرَح لاستيعاب فكرة أن الاعتقادَ، مثله مثل التسويغ، يأتي في درجات. (ليس إلزاميًّا تصوُّر الاعتقاد تدريجيًّا، لوجود بديل وهو السماح بدرجاتٍ من التقريب للاعتقاد كما فُهِمَ مقوليًّا؛ لكنها طريقة من الطرق، وهي طريقة مفيدة لحَدٍّ كبير، تتعلق بالإقرار بأن قبول أيّ شخص لقضيةٍ ما باعتبارها صادقة قد يكون أكثر أو أقل كمالًا). المبدأ الأساسي للملاءمة بسيط: أن درجة التسويغ مرتبطة عكسيًّا بدرجة الاعتقاد ـ أي، بافتراض ثبات أدلة (أ)، كلما كان اعتقاد (أ) أن (ب) أقل قوة، زاد تسويغه في هذا الاعتقاد (الضعيف). هذا المبدأ، في تقريري، أقربُ نظير لإلزام «injunction» هيوم Hume (1711- 1776)، ومفاده أن يُناسب المرءُ اعتقاداته مع قوة أدلته[35]. رغم ذلك، قد يبدو كما لو كان ثَمَّ تعقيد غريب يتعلق بأسباب (أ) بالنسبة إلى اعتقادٍ ما: كيف يمكن استيعاب إمكانية أن تكون درجة اعتقاد (أ) بأسبابه ليست كاملة؟ ويتضح أن المرء بمقدوره أن يَدَع الدرجة التي يَكون (أ) مُسَوَّغًا وَفقها تعتمد، **من ضمن أمور أخرى**، على الدرجة التي مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا وَفقها في الاعتقاد **على نحوٍ كامل** بأسبابه بالنسبة إلى (ب) (حتى لو كان، في الواقع، يعتقد في هذه الأسباب جزئيًّا). لو كان (أ) يعتقد لدرجة أدنى من الكمال بأسبابه للاعتقاد أن (ب)، إما ينعكس ذلك في تخفيض درجة اعتقاده أن (ب)، أو لا. لو كان الأمر ذلك، ستَرْفَعُ العلاقةُ العكسية بين درجة الاعتقاد ودرجة التسويغ، المُقْتَرَحة بالفعل، الدرجةَ التي سيَكون مُسَوَّغًا وَفقها في اعتقاده (وهو

(35) «مِن ثَمَّ، يُناسب أيُّ إنسانٍ حكيمٍ اعتقادَه مع أدلته»، *Enquiry Concerning Human Understanding*، القسم 87 ،X، ص. 110. لاحظوا أن مماثلتي لهذه القاعدة، على العكس من نسخة هيوم، ليس فيها ميل لاقتراح أن اعتقادًا ما، أو درجة اعتقاد ما، مسألة إرادية voluntary.

اعتقاد ضعيف على نحوٍ صحيح) أن (ب). ولو لَم يَكُن الأمر كذلك، ستقلل الدرجةَ التي يَكون مُسَوَّغًا وَفقها في اعتقاده (وهو اعتقاد قوي على نحوٍ غير صحيح) أن (ب). يبدو أن ذلك الأمر -بالإضافة إلى الجملة غير التماثلية **مع إجراء التعديلات اللازمة** *mutatis mutandis* لأسبابه ضد الاعتقاد أن (ب)- هو كل ما يَكون في حاجة إليه.

دعوني أختتم هذا القسم من الفصل برؤية كيفية عَمَل [أو اشتغال] تقريري بالنسبة إلى مفارقة اليانصيب lottery paradox التي تُمَثِّل تحدّيًا لأيّ نظرية في التسويغ، والتي يَكون من المعقول رؤية أن تقريرًا تدريجيًّا قد يمتلك مزايا إذا قَدَّمَ ردًّا ضدها.

افترض أن (أ) يعتقد أن التذكرة رقم (1) لن تفوز [في اليانصيب]، وأن دليله هو: ثَمّة مليون تذكرة، وثَمّة تذكرة واحدة على وجه الدقة ستفوز، وأن احتمال فوز التذكرة رقم (1) هو واحد في المليون [1/مليون]، وأن احتمال فوز التذكرة رقم (2) هو واحد في المليون [1/مليون]... إلخ. [(د) E]. افترض كذلك أن دليله قطعي، وأن أسبابه مؤمَّنة تمامًا. (د) مؤيِّد بدرجة كبيرة لكنه غير قطعي بالنسبة إلى الاعتقاد أن التذكرة رقم (1) لن تفوز. ولا يَنْتُج كونه غير قطعي من التفسير التفصيلي المُعطَى. مِنْ شأنِ الأمرِ التالي أن يتطلبَ صياغةً تفصيلية أكثر للتفسير التفصيلي: أن نؤكد قطعيًّا كَونه مؤيِّدًا لدرجة عالية، لكن هذا الأمر يتوافق بدقة مع «مبدأ بتروشيللي»، والأخير مقصود منه أن يؤدي دورَ المرشد إلى صياغة تفصيلية إضافية. لذا، (أ) مُسَوَّغ لدرجة عالية، لكنه غير مُسَوَّغ **بالكليّة**، في الاعتقاد أن التذكرة رقم (1) لن تفوز. تنطبق الحجّة نفسها لو افترضنا أن (أ) يعتقد أن التذكرة رقم (2) لن تفوز، وأن دليله، مرة أخرى، (د):... ويسري الأمر نفسه على الاعتقاد أن التذكرة رقم (3) لن تفوز... والاعتقاد أن التذكرة رقم (مليون) لن تفوز.

افترض الآن أن (أ) يعتقد التالي: لا التذكرة رقم (1) ستفوز ولا التذكرة رقم (2) ستفوز. لو كان دليله، مرة أخرى، (د)، إذن (د)، مرة أخرى، غير قطعي؛ ولا يزال هذا الدليل مؤيِّدًا لدرجة عالية، لكنه أقل تأييدًا مما هو عليه لـ «التذكرة رقم (1) لن تفوز» أو لـ «التذكرة رقم (2) لن تفوز». لذا مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا، ليس **بالكليّة**، وإنما لدرجة عالية في الاعتقاد بأن من بين التذكرتين (1) و(2)، ليس ثَمّة تذكرةٌ فائزة، على الرغم من كونها درجة تسويغ أقل من الدرجة التي مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا وَفقها في الاعتقاد أن التذكرة رقم (1) لن تفوز أو في الاعتقاد أن التذكرة رقم (2) لن تفوز. والآن، لو افترض المرء أن (أ) يعتقد أن أيًّا من التذاكر 1-3 لن تفوز، ومرة أخرى بناء على (د)، سيُظهر مسار الحجة نفسه أنه مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا في الاعتقاد بذلك، لكن وَفق درجة تسويغ أقل من تلك التي مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا وَفقها في الاعتقاد التالي: من بين التذكرتين (1) و(2)، ليس ثَمّة تذكرةٌ فائزة.

بإضافة المزيد من العناصر المقترنة conjuncts، ستقل درجة تسويغ (أ)؛ مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا على نحوٍ أقل في أن أيًّا من التذاكر 1-100 ستفوز، ومرة أخرى، سيَكون مُسَوَّغًا على نحوٍ أقل من الأخيرة في الاعتقاد أن أيًّا من التذاكر 1-1000 ستفوز... وهكذا تباعًا. بعد برهة وجيزة، سيتوقف (د) عن أن يَكون مؤيِّدًا ويصبح مُقَوِّضًا؛ وليس مِنْ شأنِ (أ) أن يَكونَ مُسَوَّغًا في الاعتقاد أنه ليس ثَمّة تذكرة من 1-500001 ستفوز.

افترض الآن أن (أ) يعتقد أنه ليس ثَمّة تذكرة ستفوز. لو كان دليله (د)، فلن يكون هذا الدليل غير قطعي فقط، ولن يكون مؤيِّدًا فقط، بل سيَكون مدمِّرًا؛ لأن هذا الدليل يتضمن التالي: تذكرةٌ ما ستفوز. لذا لن يَكون (أ) مُسَوَّغًا في الاعتقاد أنه ليس ثَمّة تذكرة ستفوز.

قد يقال إن ذلك الأمريفشل في فهم الفكرة الأساسية هنا. حين نفترض،

من البداية للنهاية، أن دليل (أ) هو (د) فقط، فقد تَجَنَّبْتُ المشكلة التي تَظهر من الحدس القائل إن (أ) مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن التذكرة رقم (1) لن تفوز، مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن التذكرة رقم (2) لن تفوز... ومُسَوَّغًا في الاعتقاد أن التذكرة رقم (مليون) لن تفوز، لكنه **لَن** يَكون مُسَوَّغًا في الاعتقاد باقترانهم conjunction، أي، **ليس** ثَمّة تذكرة ستفوز.

هذا أمر جيد جدًّا. عودوا إلى حالة اعتقاد (أ) أن من بين التذكرتين (1) و(2)، ليس ثَمّة تذكرةٌ فائزة، لكن افترضوا الآن أن دليله هو (د)، **بالإضافة إلى** م-الاعتقاد أن التذكرة رقم (1) لن تفوز، **بالإضافة إلى** م-الاعتقاد أن التذكرة رقم (2) لن تفوز. ودعونا نطلق على ما سبق (د'). (د') قطعيٌّ بالنسبة إلى م-الاعتقاد أن من بين التذكرتين (1) و(2)، ليس ثَمّة تذكرةٌ فائزة. لكن، على الرغم من أن (أ) مُسَوَّغ **بالكليّة**، وَفق **الافتراض** المُقَدَّم**، في الاعتقاد بـ (د)، فإنّه ليس مُسَوَّغًا **بالكليّة** في الاعتقاد أن التذكرة رقم (1) لن تفوز، ولا في الاعتقاد أن التذكرة رقم (2) لن تفوز. لذا الآن، على الرغم من أن أسبابه قطعية، فإنّها غير مؤمَّنة على نحوٍ كامل. يبدو من المعقول افتراض[36] أنه على الرغم من أن هذا الشخص مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا لدرجة عالية في الاعتقاد أن من بين التذكرتين (1) و(2)، ليس ثَمّة تذكرةٌ فائزة، مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا لدرجة أقل في الاعتقاد بالاقتران من الاعتقاد بأيٍّ من عنصريه. وإن كان الأمرُ كذلك، فكما كان الحال سابقًا، عند إضافة المزيد من العناصر المقترنة، مِنْ شأنِ درجة تسويغه أن تقل.

أخيرًا، افترضوا أن (أ) يعتقد أنه ليس ثَمّة تذكرة ستفوز، وأن دليله الآن هو (د)، **بالإضافة إلى** م-الاعتقاد أن التذكرة رقم (1) لن تفوز، **بالإضافة إلى** م-الاعتقاد أن التذكرة رقم (2) لن تفوز... **بالإضافة إلى** م-الاعتقاد أن

(36) (على الرغم من أن ذلك يتجاوز ما يستلزمه التفسيرُ التفصيلي للتأمين المستقل (وهو تفسير دقيق لدرجة كافية) استلزامًا حاسمًا).

التذكرة رقم (مليون) لن تفوز [(د')]. يستلزم (د') استنباطيًّا أنه ليس ثَمّة تذكرة ستفوز. لكن ذلك غير كافٍ ليجعل (د') قطعيًّا. في الواقع، (د') غير متماسك (لأنه يتضمن (د) الذي يتضمن م-الاعتقاد القائل-بالضبط- بأنه ثَمّة تذكرة مُحَدَّدة ستفوز)، ومِن ثَمَّ، بناء على تقريري، فهو حيادي. لذا، مرة أخرى، (أ) ليس مُسَوَّغًا لأيّ درجة في الاعتقاد بأنه ليس ثَمّة تذكرة ستفوز.

آمل أن يخفف ما قدّمته[37] من أثر المفارقة. ويُمَثِّل ما قدّمته حلًّا غير مباشر لمدى أكبر من الحلول المُقْتَرحة الأكثر اعتيادية. لكنه لا يُمَثِّل عيبًا بالضرورة. بدلًا من أن يَتَطلَّب منا ببساطة التخلِّي عن المبدأ القائل بأنه، لو أن (أ) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) ومُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ك)، إذن هو مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) و(ك)، يوفّر لنا بدايات تفسير لمكمن الخطأ في هذا المبدأ. باختصار وعلى نحوٍ تقريبي: يُثْبِتُ كيف يمكن أن يَكون (أ) مُسَوَّغًا لدرجةٍ ما، لكن ليس **بالكليّة**، في الاعتقاد أن (ب)، وكيف يمكن أن يَكون مُسَوَّغًا لدرجةٍ ما، لكن ليس **بالكليّة**، في الاعتقاد أن (ك)، ويمكن لجودة دليله بالنسبة إلى (ب) و(ك) أن تَكون أقل من مُناسَبة [أو جودة] دليله بالنسبة إلى (ب) أو دليله بالنسبة إلى (ك)، أو، بالفعل، قد لا يَكون جيدًا على الإطلاق.

قد يكون من المُعين لنا تدعيم هذه الملاحظة المُجَرَّدة لحَدٍّ ما بمثال لا يُمَثِّل مفارقةً، وبسيطٍ ومألوفٍ، يُشير إلى الاتجاه نفسه. افترضوا أن (أ) مُسَوَّغ لدرجةٍ عالية، لكن ليس **بالكليّة**، في الاعتقاد أن زميله [في العمل] رقم (1) سيحضر اجتماع القسم غدًا (ولنقل، على سبيل المثال، إن م-دليله المباشر مفاده أن الزميل رقم (1) يمكن الثقة فيه ويَقِظ الضمير ولم يتخلَّف عن أيِّ اجتماعٍ بَعد)؛ وأن (أ) مُسَوَّغ لدرجة عالية، لكن ليس

(37) وتشبهه المؤلفةُ باللدغة. (المترجم).

بالكليّة. في الاعتقاد أن الزميل رقم (2) سيحضر الاجتماع (ولنقل، على سبيل المثال، إن م-دليله المباشر مفاده أن الزميل رقم (2) قال مرارًا وتكرارًا إنه حريص للغاية على تمرير نقطة مُحَدَّدة واردة في برنامج الإجراءات، ولن يتخلف عن الحضور للتصويت من أجل هذه النقطة إلا في حالة حدوث أشدّ طارئ). يبدو واضحًا على نحوٍ حدسيّ أن (أ) مُسَوَّغ لدرجة **أقل** في الاعتقاد أن الزميل رقم (1) سيحضر **و**الزميل رقم (2) سيحضر. لماذا؟ حسنًا، مع العلم أن الحديث لا يزال جاريًا على المستوى الحدسيّ، بسبب وجود احتمالات إضافية قد تمنع حضور أيهما أو كليهما. بمعنى أصح، والأمر هنا أقرب إلى فجوة بين م-أدلته وصدق الاقتران. ليس قطعيًّا م-أدلته بالنسبة إلى الاعتقاد أن الزميل رقم (1) سيحضر ـ على سبيل المثال، لا يعرف (أ) أنه لن يَكون ثَمَّ طارئ أسريّ أو عطل في السيارة يمنع حضوره؛ وليس قطعيًّا م-أدلته بالنسبة إلى الاعتقاد أن الزميل رقم (2) سيحضر ـ على سبيل المثال، لا يعرف (أ) أن الزميل رقم (2) لم يدرك، خلال الليلة السابقة على الحضور للاجتماع، أن التغييرات المُقْتَرَحة مِنْ شأنِها أن تتضمنَ زيادةً كبيرة في أعباء التدريس، وقرَّرَ أن أفضل إجراء، يتولَّد عنه أدنى حرج، هو خلق عذر لعدم حضوره في نهاية المطاف. ولو كان **لأيٍّ** من هذه الفجوات في م-أدلة (أ) الحدوث على نحوٍ مختلف، لن يَحضر **واحدٌ** من الزميلين.

على قدر تعقُّد ما سبق، يظل بعيدًا للغاية عن التمام. لقد ساعدتُ نفسي بالتعامل مع عددٍ كبير من المفاهيم، وتُرِكَ بعضها دون تفسير تفصيلي، ولم يُعْطَ تقرير مُرضٍ على نحوٍ كامل لأيٍّ من هذه المفاهيم. ولا يمكن التجاوز عن ذلك الأمر باللجوء إلى واقعة أن التَّصَوُّر السابق على التحليل للتسويغ نفسه غامض؛ لأن الغرض من التفسير التفصيلي تحسين الدقة. ولا يمكن التجاوز عن ذلك الأمر باللجوء إلى واقعة لزوم انتهاء أيّ

تفسير تفصيلي في مكانٍ ما؛ لأن المفاهيم التي أعتمد عليها بالكاد شفافة [أي، ليس من السهل تصَوُّرها أو فهمها] للغاية بحيث لا يمكن اعتبارها مُرَشَّحات أساسية لهذا الوضعِ. أما من باب تخفيف الحدة جزئيًّا، قد يُلاحَظ أن بعضَ المفاهيم القريبة ذات الصلة بالمفاهيم التي نحتاج إليها (الاندماج التفسيري، الشمولية) حاضرةٌ بالفعل في دراسات الإبستمولوجيا. ولمناصر نزعة الأسس الحرية في استعارة أفضل الجهود المبذولة من جانب المُنَظِّرين المُنافسين للإبانة عن هذه المفاهيم.

تعني التقريبات المتتالية عبر الوسائل التي قُدِّمَ التفسير التفصيلي من خلالها أنه سيكون من الممكن اتّباعي في بعض الخطوات دون اتّباعي كليًّا. هذا أمر مُطَمْئِن، لأن الخطوات المتتالية تصبح أصعب كلما زادت درجة تَحَدُّدها، بل إن صعوبتها هي ما يحددها. سيكون من الممكن كذلك استعارة المقاربة ثنائية-الجانب دون الموافقة على فكرة البنية الوسيطة المُقَدَّمة؛ أو تبنّي نموذج الكلمات المتقاطعة لبنية التأييد الدليليّ دون تبنّي المقاربة ثنائية-الجانب؛ أو اتّباعي فيما يتعلق بالمقاربة ثنائية-الجانب ونموذج الكلمات المتقاطعة دون قبول تفسير التفصيلي للتأييد وَفق الاندماج التفسيري؛ وهكذا تباعًا.

لكن أملي كامن في أن هذا التفسير التفصيلي، على قَدْرِ عدم كماله، يُمَثِّل على الأقل تقريبيًّا نوع النظرية[38] المطلوبة للتغلُّب على الصعوبات الماثلة أمام نزعة الأسس، من جانبٍ، والماثلة أمام نزعة الاتساق، من الجانب الآخر. مع ذلك، ما زال الطريق أمامنا ممتدًّا.

بما أن التحفيز الأساسي للسعي وراء نظرية «ثالثة بديلة» تَمَثَّل، منذ البداية، في أن أي تقرير اتّساقي لا يمكنه السماح بملاءمة الخبرة للتسويغ على الإطلاق، بينما يمكن لتقرير أسسي السماح بذلك وَفق أسلوب مُقْحَم

(38) كما حاججت في الفصول 1، و2، و3.

ومتكلف، سيكون من الضروري حتميًّا أن أُفَصِّل أكثر ما فعلت للآن من جهة دور الخبرة في تقرير النزعة الوسيطة. لن يكون ملائمًا فقط، وإنما سيكون من المعين على التفسير والإيضاح، كما آمَل، الجمع بين هذه المهمة ونقد «الإبستمولوجيا دون ذات عارفة» الخاصة ببوبر، التي تجعل مشكلة دور الخبرة مُلاحَظة بوضوح.

5

أدلة الحواس:
تفنيدات وحدوس افتراضية

العالَم الخارجي هو الذي نتصوره حسيًا... ومن الواضح أن [الحكم المُدْرَك حسيًّا] ليس إلا أقصى حالة لحكم الاستدلال التعليلي.

~ بيرس، أبحاث مُجَمَّعة.[1]

الهدف من هذا الفصل الإسهامُ في تطوير النزعة الوسيطة ثنائية-الجانب والتحفيز [على تبنّيها] عبر التركيز، بالمزيد من التفصيل، على سؤال دور الخبرة في التسويغ. حتى الآن، لقد أقمت حجة النزعة الوسيطة عبر نقد نزعة الأسس ونزعة الاتساق معًا؛ أما الآن، ضد الخطر المتمثل في احتمال أن يرى أحدٌ، بعملي في حدود هذه المجموعة من العوامل المُقَيَّدة تمامًا، أنني قد تجنَّبت الثنائيةَ الزائفة لنزعة الأسس ضد نزعة الاتساق كي أذعن فقط إلى تقييمٍ ثلاثي التصنيف لنزعة الأسس ضد نزعة الاتساق ضد النزعة الوسيطة، سأنتهز الفرصة لتطوير تقرير نزعة وسيطة بالمقارنة مع النزعة الجذرية لـ«الإبستمولوجيا دون ذاتٍ عارفة» التي يؤيدها ويدافع عنها [كارل] بوبر بشدة.

الدعويان الأساسيتان لهذا الفصل هما: سلبيًا، لا يمكن الدفاع عن «الإبستمولوجيا دون ذات عارفة» البوبريّة[2]، لأن ما يسميه بوبر «مشكلة

(1) Peirce, *Collected Papers*, 8.144 and 5.185.

(2) نسبة إلى كارل بوبر. (المترجم).

الأساس التجريبي» لم تُحَلّ فقط، وإنما هي، من حيث المبدأ، غير قابلة للحل في حدود القيود البوبريّة لنزعة الاستنباط الصارمة ونزعة معاداة النفسانية المتصلبة[3] uncompromising anti-psychologism؛ وإيجابيًّا، لا يحل تقرير النزعة الوسيطة المشكلةَ فقط، وإنما يوفّر الأساس النظري لتفسير الكيفية التي ينبغي تعديل القيود البوبريّة وَفقها، والكيفية التي ينبغي من خلالها الإجابة على حجج هذه القيود.

يبدو الهدف بسيطًا بالقدر الكافي حين يُعَبَّر عنه باختصار وعلى نحوٍ تقريبي كما سبق: لكن، سيلزم أن تكون الإستراتيجية مُطَوَّلة ومُعَقَّدة إلى حَدٍّ ما. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضرورة إجراء انعطاف [أي، لن نتعامل مباشرة -وأولًا- مع تصوُّر بوبر] لننظر في أمر كتابٍ حديثٍ يدَّعي فيه واتكنز Watkins (1924-1999) تقديمَ حلٍّ لمشكلة الأساس التجريبي في نطاق القيود البوبريّة؛ وفي حالة نجاح واتكنز، سيكون، بالطبع، تشخيصي ونقدي على خطأ من جهة ما أعتبره بمثابة الطريق البوبريّ المسدود الحتمي. لكن، يتضح أن تقرير واتكنز لا يكتفي فقط بإضعاف فاعلية القيود البوبريّة على نحوٍ خفيّ (ويتم ذلك وَفق التأويل الوحيد الذي فيه أيّ ادعاء أكثر معقولية من تأويل بوبر)، وإنما يختلف، وَفق التأويل الأخير فقط لفظيًا عن النمط المألوف لنزعة الأسس المعصومة. يتضح أن الانعطاف المذكور مُثْمِر. نظرية واتكنز ضعيفة أمام الاعتراضات المألوفة على نزعة الأسس المعصومة؛ ونظريته معتمدة على تصوُّر للإدراك الحسيّ باعتباره من المعطيات-الحسيّة بدلًا من اعتباره من الأشياء والأحداث الخارجية، وهو ما يقدّم نقيضًا تامًّا لتطوير (والدفاع عن) نظرية الإدراك الحسي الأكثر واقعية المُضَمَّنة في النزعة الوسيطة.

ويقود ما سبق إلى تعقيدٍ آخر، ومن حسن الحظ أنه تعقيد إضافي مُثْمِر

(3) «المتصلبة هنا» صفة للنزعة نفسها. (المترجم).

كذلك. يدافع واتكنز عن تقريره المتعلق بالإدراك الحسيّ عبر الاستعانة بعلم النفس psychology؛ فلا يكتفي العمل المُنْجَز الذي يلجأ إليه واتكنز بالفشل في تأكيد ادّعاءاته، وإنما، في سياق مشروع واتكنز-المشروع البوبريّ المألوف لإثبات عقلانية العلم- من غير اللائق بواتكنز حقًّا اللجوء إلى علم النفس من الأساس. ولا يقول الاستنتاج إن كل أشكال اللجوء إلى علم النفس إما غير ذات صلة أو غير مشروعة؛ لأنني سأوردها باعتبارها مصدرًا غير مباشر لتأييد تصوُّر النزعة الوسيطة لدليل الحواس. يتعلق الاستنتاج، بالأحرى، بأن شرعية أشكال اللجوء السالفة تعتمد على موقف ميتا-إبستمولوجي غريب تمامًا على الموقف البوبريّ ـ وهو موقف طبيعي النزعة naturalistic بتواضع، وكما سأقترح، للنزعة الوسيطة انجذابٌ خاص له.

I

ثَمّة حاجةٌ إلى عمل مخطط لأرضية [تؤدي دور الأساس] عبر توجُّهٍ أوَّليّ. لأول وهلة، قد يبدو أن المشروع الفكري البوبريّ مختلفًا للغاية عن مشروعي الفكري بحيث يبدو من الخطأ اختياره لإجراء دراسة حالة مقارنة. إن موقفَ بوبر من التيار العام الإبستمولوجي، الذي ينتمي إليه العمل الماثل بين أيديكم، ازدرائيّ بوضوح («فلاسفة الاعتقاد»). لكن المظهر السطحي لاختلاف بسيط في الاهتمامات يزيد عن كونه مضللًا لحدٍّ ما؛ فالاختلاف أقل مما يبدو عليه، وفي الحقيقة، هو أقل من ذلك بكثير.

لا يركز بوبر، كما أركز، على المعرفة التجريبية بالعموم، وإنما يركّز، بالأخص، على المعرفة العلمية. إنه منشغل بمشكلة تمييز demarcating العلم عن اللا-علم ـ وهي مشكلة لا تستدعي انهماكًا مني (وهذا ليس من قبيل المصادفة، كما سيتضح أكثر في حينه). لكن يمكن للمرء افتراض أن المعرفة العلمية جزء من المعرفة التجريبية؛ ألا يكفي ذلك لإظهار وجود

مساحة تداخل كبيرة؟ في الحقيقة لا: لا يزال الأمر بسيطًا.

الأمر الأكثر تمييزًا لفلسفة بوبر في العلم هي أنها تكذيبيّة النزعة falsificationist، بمعنى أنه لا يمكن أبدًا تحقيق أو تأكيد أو تسويغ النظريات العلمية، وإنما يمكن فقط تكذيبها أو تفنيدها أو، في أفضل الأحوال، تعزيزها ـ أي، اختبارها، **وليس** تكذيبها؛ وأنها وَفق معنى بوبريّ على نحوٍ مُمَيَّز، «موضوعية objectivist»، أي، تنشغل فقط بالمحتويات الموضوعية للنظريات، إلخ، وعلاقاتها المنطقية. لا **يعتقد** العلماء بنظرياتهم، ولا ينبغي عليهم ذلك؛ فالمهم النظريات والقضايا والمشكلات المُجَرَّدة، وليس اعتقادات العلماء، فالأخيرة مسألة ذاتية. هذا ما تشير إليه «المعرفة العلمية الموضوعية» كما يستعمل بوبر هذه الجملة[4].

من وجهة نظر التيار العام الإبستمولوجي، في الواقع، قد يوصَف بوبر باعتباره متبنيًا لنزعة الشَّك مُتَخَفيًا: بأي معنى يَكون وَفقه الاعتقادُ الصادق المُسَوَّغ مطلوبًا للمعرفة، على أيّ حال، ينكر بوبر **امتلاكنا** لأيّ معرفة. «المعرفة العلمية الموضوعية»، بالمعنى الذي يقصده بوبر، لا تُسَوَّغ أبدًا، ولا يجب الاعتقاد بها، وقد لا تَكون صادقة. سيكون من الصدق القول إن بوبر غير مهتم بمفهوم الاعتقاد المُسَوَّغ؛ لكن على نحو يُعيننا أكثر على الفهم والتوضيح، ومن أجل تقريب مشروعه من المقاربات الأكثر تقليدية في الإبستمولوجيا، [سيكون من الصدق] القول إنه غير مهتم بالمفهوم لأنه يرى **عدم وجود** اعتقادات مُسَوَّغة.

سيكون من الصادق القول إن بوبر ينكر امتلاكنا لمعرفة، وَفق المعنى الدارج؛ لكن على نحو يعيننا أكثر على الفهم والتوضيح، ومن أجل تحديد نقطة تقاطع مشروعنا، حيث سيتسنى لنقدي تحقيق مسعاه، [سيكون من الصدق] القول إنه ينكر إمكان لامتلاكنا للمعرفة، بالمعنى الدارج، بينما

(4) Popper, 'Epistemology Without a Knowing Subject', pp. 108ff.

يستمر في تبنّي العلم باعتباره مشروعًا فكريًا عقلانيا، على الرغم من كلِّ ما ذكرته ـ ولا يرجع ذلك إلى أن العلماء مُسَوَّغون دومًا في الاعتقاد بنظرياتهم، وإنما بسبب تعرُّض النظريات العلمية على نحوٍ أصيل للنقد العقلاني. تكمن بداية الإبستمولوجيا البوبريّة في التمييز بين العلم واللا-علم، ويتمثل مشروعها الأساسي في تأكيد عقلانية العلم، على الرغم من حدوث ذلك بالمعنى السلبي فقط. يعتمد هذا المشروع على تأكيد أنه من الممكن إظهار أن أيّ نظريةٍ علميةٍ زائفةٍ [كاذبة] هي بالفعل زائفةٌ [كاذبة]، وليس بالفعل إظهار أن أيّ نظريةٍ علميةٍ صادقةٍ هي بالفعل صادقةٌ؛ ويعتمد ذلك على حلِّ «مشكلة الأساس التجريبي»، أي، مشكلة دور الخبرة في التكذيب.

عبر المحاجّة، على المستوى الإبستمولوجي، بأن بوبر ليس لديه حل موثوق به، ولا يمكن أن يَكون لديه حل كهذا، لمشكلة الأساس التجريبي، ومحاولاتي الجادة لإقناعنا بأفضلية تقرير النزعة الوسيطة عن دليل الحواس، أهدف بالطبع إلى التَّقَدُّم خطوة إضافية في تطوير حجة النزعة الوسيطة. وفي الوقت نفسه، على المستوى الميتا-إبستمولوجي، أهدف، أولًا، إلى التأكيد على قوة حجة إبستمولوجيا بـ ذاتٍ عارفة، وثانيًا، رسم حدود المراحل الأوَّليّة لحجة مفادها الإقرار بملاءمة[5] علوم الإدراك للإبستمولوجيا، لصالح مذهب طبيعي معتدل ـ وفي أثناء ذلك، يكون مفادها أيضًا تقديم صياغة تفصيلية لتصوُّري التدريجي لعلاقة الفلسفة والعلم.

II

يقترح عنوان الفصل الخامس من كتاب **منطق الاكتشاف العلمي** *The Logic of Scientific Discovery*[6]، وهو «**الخبرة باعتبارها منهجًا**

(5) وهي ملاءمة مُساهِمة.

(6) كل إحالات الصفحات في النَّصّ الوارد بالقسم الثاني من هذا الفصل متعلقة بهذا الكتاب.

Experience as a Method» اعتقادَ بوبر أن ما يميِّز العلم التجريبي هو حساسيته للخبرة. وعندما يسأل «كيف يمكن تمييز النسق الذي يُمَثِّلُ عالَمَ الخبرة الخاص بنا؟»، ويجيب «عبر حقيقة خضوعه للاختبارات... وتعرُّضه للاختبارات [وتصدّيه لها]»، قد يُقاد المرء لافتراض أنه يرى أن النظريات العلمية تُخْتَبر مقابل الخبرة. لكن الأقسام من 25-30 تجعل واضحًا أن هذه ليست برؤيته: تُخْضَع النظريات العلمية للاختبار، ليس في مقابل الخبرة، وإنما مقابل «العبارات الأساسية basic statements» ـ وهي عبارات مفردة singular statements تُخْبر عن حدوث حدث قابل للملاحظة في مكان وزمان مُحَدَّدَيْن. و[7]على الرغم من تحديد بوبر لخصائص العبارة الأساسية باعتبارها قائمة على الملاحظة من حيث محتواها، وعلى الرغم من إقراره بأن قرار العلماء لقبول عبارة أساسية قد تتسبب خبراتهم في وجوده على نحوٍ سببي، يصر بوبر بصرامة [وعلى نحوٍ قاطع]، على **عدم إمكانية تسويغ أو تأييد الخبرة للعبارات الأساسية**:

> ... قرار قبول أيّ عبارة أساسية... مرتبط سببيًّا بخبراتنا... لكننا لا نحاول **تسويغ** العبارات الأساسية من خلال تلك الخبرات. يمكن للخبرات **تحفيز قرار**، ومِن ثَمَّ قبول أو رفض أيّ عبارة، لكن، لا يمكن للخبرات **تسويغ** أيّ عبارة أساسية ـ تمامًا كما لا يمكن للقرع على المائدة تسويغ أيّ عبارة أساسية. (ص. 105).

على الرغم من عدم التمييز بينهما بوضوح في النَّص، ومن خلال قَدْر مُحَدَّد من إعادة البناء العقلانيّ، يمكن للمرء تحديد حجّتين فعّالتين هنا، والحجتان تؤديان إلى الدعوى السلبية المثيرة للدهشة القائلة إن الخبرة لا يمكنها تسويغ قبولِ العبارات الأساسية.

تجري الحجّة الأولى كما يلي. العبارات الأساسية مُحَمَّلة بالنظرية. يتجاوز

(7) هذه هي الفكرة الرئيسة الهامة.

محتوى عبارة مثل «ها هو كوب [زجاجي] من الماء» ما هو قابل للملاحظة آنيًّا؛ لأن استخدام مصطلحات عامة مثل «كوب [زجاجي]» و«ماء» يستلزم أن المادة الحاوية والمادة المُحتواة مِنْ شأنِهما الاشتغال وَفق طريقة مُحَدَّدة في تلك الأوضاع الافتراضية** أو هذه. لذا يمكن للخبرة تسويغ العبارات الأساسية فقط إذا أمكن لنوعٍ من الاستدلال التوسُّعيّ ampliative، يبدأ من سمة قابلة للملاحظة حاضرة لشيءٍ ما وصولًا إلى سلوكه الافتراضي** وسلوكه في المستقبل، تأييدها. لكن الاستقراء غير قابل للتسويغ؛ لأن الحجج الاستنباطية وحدها صحيحة valid بأي معنى؛ يمكن -فقط- لدليل يستلزم عبارةً ما استنباطيًّا تأييد هذه العبارة. مِن ثَمَّ، لا يمكن للخبرة تسويغ العبارات الأساسية (ص. 94-95). بما أن مقدمة هذه الحجة، وهي المقدمة ذات الأهمية العظيمة، تقول إنه ليس ثَمَّ دليل مؤيّد إلا وكان «قطعيًّا على نحوٍ استنباطي»، إن جاز التعبير، سأشير إلى هذه الحجة بـ «حجة معاداة الاستقراء anti-inductivist argument».

والحجة الثانية نسخةٌ من حجة انعدام الترابط السببي التي صارت مألوفة الآن. يمكن وجود علاقات سببية بين خبرات شخصٍ وقبوله أو رفضه لعبارة أساسية. على سبيل المثال، قد تتسبب رؤية (أ) لبَجَعة سوداء في رفضه لعبارة «كل البَجَع أبيض». لكن لا يمكن وجود علاقات منطقية بين الخبرات والعبارات. تستلزم عبارة «ها هي بجعة سوداء» منطقيًّا «وجود بجعة واحدة سوداء على الأقل»، وهي غير متوافقة منطقيًّا مع عبارة «كل البَجَع أبيض»؛ لكن، ليس ثَمَّ معنى بالحديث عن رؤية (أ) لبَجَعة سوداء باعتبارها تستلزم «وجود بجعة واحدة سوداء على الأقل» أو باعتبارها غير متوافقة مع «كل البَجَع أبيض». وليس التسويغ بمفهوم سببيّ أو نفسي، وإنما هو مفهوم منطقي. من هنا، لا يمكن للخبرة تسويغ العبارات الأساسية (صص. 93-4). في السياق الحالي، سأميّز اعتمادَ هذه الحجة

على أسلوب بوبريّ أساسي بالإشارة إليه بـ «حجة معاداة النفسانية anti-psychologistic argument».

كلتا الحجتين صحيحتان.

أما استنتاج الحجتين فيستحيل تصديقه ببساطة: إن قبول العلماء لعبارة أساسية مثل «السِّن المدبَّب على القرص يشير إلى الرقم 7» لا تؤيده ولا تسوغه، وَفق أيّ طريقة ملائمة إبستمولوجيًّا، رؤيةُ العلماء للسِّن المدبَّب على القرص يشير إلى الرقم 7؛ خبرات العلماء المُدْرَكة حسيًّا، في الحقيقة، **غير ذات صلة، بالكليّة**، بالمسائل الإبستمولوجية. وفي سوء هذا الأمر الكفايةُ. لكن تذكَّروا أن أيّ نظرية علمية يُقال إنها «مُفَنَّدة» أو «مُكَذَّبة» إذا كانت غير متوافقة مع عبارةٍ أساسية مقبولة. وبما أن قبولَ أيّ عبارة أساسية لا تؤيده ولا تسوغه، وَفق أيّ طريقة ملائمة إبستمولوجيًّا، خبراتُ العلماء، **فليس ثَمَّ سببٌ لافتراض أن العباراتِ الأساسية المقبولة صادقةٌ، ولا، من باب النتيجة، افتراض أن أيّ نظرية «مُفَنَّدة» أو «مُكَذَّبة» (ويبدو الآن المصطلحان مُغْرِضَيْن) زائفة [كاذبة]**. في النهاية، ليس العلمُ واقعًا تحت سلطة الخبرة، حتى على المستوى السلبي.

وما يقدمه بوبر بوصفه بديلًا لفكرة أن العبارات الأساسية تؤيدها الخبرةُ يفاقم ارتيابَ المرء أكثر من تخفيفه. ويؤكد بوبر أن قبول ورفض العبارات الأساسية مسألةُ «نقاش» أو «مواضعة» من جانب الجماعة العلمية؛ بل يلاحظ حتى أن لرؤيته تشابهاتٍ مع نزعة المواضعة conventionalism كما يتبناها [هنري] بونكاريه Poincaré (1854-1912)، لكن، لتركيز رؤيته على المستوى القائم على الملاحظة، وليس على المستوى النظري، قد أقول إنه من الواضح أنها أقل معقولية بكثير. حقًّا، يصر بوبر على أن قبول/رفض العبارات الأساسية ليس أمرًا اعتباطيًّا (على الرغم من أن ذلك الأمرَ دومًا مسألةٌ لقرار، ربما تتسبب الخبرةُ في وجوده، لكنها لا تسوّغه أبدًا). ويقول

إن قبول أو رفض أيّ عبارة أساسية أمرٌ قائم على الحدس الافتراضي وقابل للمراجعة؛ فلو كان ثَمَّ خلاف حول مسألة وجوب قبول أيّ عبارة أساسية، يمكن اختبارها مقابل عبارات أساسية أخرى، وتستقر المسألة [دون المزيد من البحث أو النقاش]، مؤقتًا وإلى حين [التثبُّت منها أكثر]، مع عبارات أساسية **قابلة للاختبار بسهولة** (صص. 104-108-11). لكن [قوله] «قابلة للاختبار» مُغْرِض في هذا السياق؛ ولا يقدم تقرير بوبر أيّ طمأنة على الإطلاق تقول إن العلم يستقر، في مرحلة ما، على شيءٍ ما بجانب القرارات غير المُسَوَّغة وغير القابلة للتسويغ، وإنما يؤجّل الوصول للنقطة التي نصل عندها للقرارات غير المُسَوَّغة وغير القابلة للتسويغ.

لست أول مَن نَقَدَ بوبر في هذه المسألة. يعتقد [أ. م.] كوينتون Quinton (1925-2010)، كما أعتقد، أن نزعة المواضعة عند بوبر للعبارات الأساسية تقوِّض نظريته -بأكملها- في المعرفة التجريبية[8]. ويعترض آير Ayer (1910-1989)، كما أعترض، قائلًا إن تقرير بوبر يستحيل تصديقه ببساطة، ويصمم، كما أصمم، على أن قبول العبارات الأساسية **يمكن** بالتأكيد تسويغه، على الرغم من عدم حدوث ذلك التسويغ على نحوٍ كامل أو على نحوٍ غير قابل للتصحيح[9]. ورَدُّ بوبر على آير غير مقنع بالكليّة، لكنّه كاشفٌ للغاية. يقدم بوبر نفسه باعتباره مدافعًا، دون إجراء تسويات، عن التقرير الذي كتبه في كتابه **منطق الاكتشاف العلمي**. ويصمم على أن آير أساء فهمَ موقفه الفكري، ويصرّ على أنه أنكر دومًا القول إن قرار قبول أو رفض أيّ عبارة أساسية «اعتباطي وغير مُحَفَّز[10]». لكنه يستطرد ليُقرَّ بما يلي، «ليست خبراتنا حوافزَ لقبول أو رفض العبارات القائمة على الملاحظة فقط، وإنما يمكن وصفها كذلك باعتبارها **أسبابًا غير قطعية**»،

(8) Quinton, 'The Foundations of Knowledge', section XI.

(9) Ayer, 'Truth, Verification and Verisimilitude'.

(10) المقصود من كونه غير محفز unmotivated أنه غير مُبَرَّر، أي، بلا أسباب. (المترجم).

ويتوسع من خلال التفسير قائلًا «إنها أسبابٌ بسبب السمة الموثوق بها عمومًا لملاحظاتنا»، لكنها «غير قطعية بسبب عدم عصمتنا»[11]. لكن ذلك لا يعني الدفاع عن الموقف الجذري الذي تبناه في **منطق الاكتشاف العلمي**، وإنما يعني التَّخَلِّي عنه؛ إذ يعترف بوبر بأن الخبرات يمكنها في النهاية أن تُشَكِّلَ أسبابًا (وليس عِلَلًا فحسب) لقبول أو رفض العبارات الأساسية، وأنه يمكن وجود أسباب لا تَبلغ القطعية الاستنباطية. يُخفي بوبر -ربما يخفي عن نفسه بدرجة أنجح من درجة إخفائه عن القارئ- مدى جذرية التنازل الذي يمارسه باستعمال مصطلح «مُحَفِّز» وَفق طريقة تبديلية: لو أن مصطلح «مُحَفِّز» يعني «مُسَبِّب[12] سببيًا» في مقابل مصطلح «مُسَوِّغ»، سيكون من الصادق إذن أنه لم يقترح قَطّ أن قرار قبول/رفض أيّ عبارة أساسية غير مُحَفَّز. لكن تكراره لهذه النقطة لن يُشَكِّل ردًّا على اعتراض آير؛ وعلى الجانب الآخر، إذا استُعْمِل استعمالًا متكافئًا مع «مُسَوِّغ» أو «تؤيّده الأسبابُ»، يُشَكِّل توقُّفًا عن مقاومة الاعتراض، وهذا ليس بدفاع عن موقف بوبر الذي اتّخذه قبل ذلك، وإنما هو مما لا يتسق معه بوضوح. من الواضح فوز آير بهذه الجولة.

لكن لا يمكن ترك المسائل عند تلك المرحلة. أيَّدَت حجتان قويتان موقفَ بوبر الجذري المبكر[13]، لكن آير لا يقدّم ردًّا على تلك الحجتين، ولا يفعل بوبر نفسه ذلك، على الرغم من إقراره بنسبة 50%، على الأقل، بأن استنتاج الحجتين كاذب. هاتان الحجتان صحيحتان؛ لذا، بما أن استنتاجهما كاذب، يلزم أن يكون عند كل واحدة منهما مقدمة واحدة كاذبة

(11) Popper, 'The Verification of Basic Statements' and 'Subjective Experience and Linguistic Formulation'

والاقتباس من ص. 1114 من البحث الأخير.

(12) أي، تسبب أمرًا ما في وجوده. (المترجم).

(13) «المبكر» هنا صفة للموقف، وكذلك «الجذري». (المترجم).

على الأقل. ينبغي أن يكون واضحًا مما أوردته في الفصول الأولى، طبقًا لي، أن الأمر كذلك بالفعل[14].

مقدمتا حجة معاداة النفسانية هما: يمكن فقط وجود علاقات سببية، وليست منطقية، بين خبرة ذاتٍ وقبولها أو رفضها لأيّ عبارة أساسية، وأن العلاقات المنطقية وحدها هي المتصلة بعقلانية قبول/رفض العبارات. الأولى صادقة؛ والثانية كاذبة. ومقدمتا حجة معاداة الاستقراء: العبارات الأساسية مُحَمَّلة بالنظرية، وليس ثَمّة علاقات تأييد توسعيّة، غير استنباطية. الأولى صادقة؛ والثانية كاذبة.

من الظاهر الآن، بالمناسبة، سبب عدم تمييز بوبر بوضوح لكلِّ حجة عن الأخرى، وإنما يعاملهما باعتبارهما متشابكتين، فيرى النفسانية ونزعة الاستقراء وجهين لعملة واحدة[15]: يذهب افتراض معاداة النفسانية إلى أن العلاقات المنطقية وحدها هي الملائمة إبستمولوجيًا، ويذهب افتراض معاداة الاستقراء إلى أن العلاقات المنطقية الوحيدة استنباطية؛ ومعًا مِن ثَمَّ، يستلزمان أن علاقات الاستنباط المنطقي وحدها ملائمة إبستمولوجيًا.

والافتراضان اللذان تقوم عليهما الحجتان متجذّران بعمق في فلسفة بوبر. الافتراض الأول: بما أن الاستقراء غير قابل للتسويغ، يلزم أن يَكون المنهجُ العلمي استنباطيًّا، حصريًّا، من حيث السمة، وهي الفكرة الأساسية المسؤولة عن نزعة التكذيب falsificationism[16] عند بوبر. الافتراض الثاني: أسئلة التسويغ منطقية بدلًا من أن تَكون سببية، من حيث السمة، وهي الفكرة الأساسية المسؤولة عن الأهمية التي يرفقها بوبر بتمييز الاكتشاف/

---

(14) بواقع مقدمة كاذبة على الأقل لكلِّ حجة من الحجتين المعنيتين. (المترجم).

(15) وهذه العملة تحقيقية النزعة verificationist.

(16) [ملاحظة المترجم]: تذهب نزعة التكذيب إلى أن «النظريات العلمية لا يمكن التَّحَقُّق منها (إثبات صدقها) ولا تأكيدها (إثبات صدقها احتمالًا)، ويمكن تكذيبها (إثبات أنها كاذبة، إن كانت كاذبة) فقط». انظر:

Haack, S. (2014), *op. cit.*, p. 384.

التسويغ، والمسؤولة عن تدنيته لكلِّ أسئلة الاكتشاف إلى مجال علم الاجتماع أو علم النفس، والمسؤولة عن إنكار بوبر لأهمية مفاهيم ومسائل علم النفس باعتبارها «ذاتية»، والمسؤولة، في النهاية، عن تأييده الشديد لـ«إبستمولوجيا دون ذاتٍ عارفة» تختص حصريًّا بالعالَم 3، بالقضايا وعلاقاتها المنطقية؛ كما يؤسس هذا الافتراض للسمة الخاصة على نحوٍ حصري لولاء بوبر لإبستمولوجيا تَطَوُّرِيّة مُعَبَّر عنها وَفق تَطَوُّر النظريات وأوضاع المشكلات [التي تدفع البحث العلمي للأمام][17]، وليس وَفق تَطَوُّر الكائنات البشرية وقدراتهم الإدراكية.

إذا كان هذا التشخيص صائبًا، لا يمكن أن يوجَد حل لـ«مشكلة الأساس التجريبي» في نطاق القيود البوبريّة الخاصة بنزعة معاداة الاستقراء ونزعة معاداة النفسانية ـ وليس ثَمَّ مفرٌّ، في نطاق هذه القيود، من نزعة الشَّكِّ العميقة التي تؤدي إليها هذه المشكلة، عبر الاستنتاج القائل بعدم وقوع العلم تحت سلطة الخبرة، حتى على المستوى السلبي، وبأن النظريات العلمية لا يمكن إثبات كذبها ولا إثبات صدقها. يعزز هذا الإخفاقُ العميق قناعتي، أولًا، بأن مفهوم الاعتقاد المُسَوَّغ لم يَفُتْه الخلاص، وثانيًا، أن أفضل الفرص للإتيان بتفسير تفصيلي لهذا المفهوم يَكمن في صياغة تفصيلية لإبستمولوجيا تجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] تؤدي فيها الذاتُ الإنسانية دورًا مركزيًّا.

على الرغم من ذلك، يبدو أن كِتابًا بوبريًّا متفائلًا [متأثر بكارل بوبر]، وهو كتاب **العلم ونزعة الشك** *Science and Scepticism*[18] لواتكنز، يُهَدِّد تشخيصي، ويدَّعي هذا الكتاب تقديم تقرير للسؤالين التاليين: متى وكيف يَكون عقلانيًّا قبولُ أيّ عبارة أساسية تتجنب نزعة الشك، وفي

(17) Popper, 'Epistemology Without a Knowing Subject', pp. 119ff., and ' On the Theory of the Objective Mind', section 4.

(18) كل إحالات الصفحات في النَّصّ، الواردة في بقية هذا الفصل، متعلقة بهذا الكتاب.

الوقت نفسه، تلتزم بالقيود البوبريّة. سيكون من القَيِّم اتخاذ انعطاف [آخر] لإثبات كيفية وسبب إخفاق ذلك الأمر.

III

يؤول واتكنز موقف بوبر من مشكلة الأساس التجريبي كما أؤولها، ويرى، كما أرى، أنه موقف غير مُرْضٍ لحَدٍّ كبير. في سياق ردِّه على اقتراح بوبر بالتعامل مع عملية إيجاد حلٍّ للعبارات الأساسية محل الخلاف عبر التوقف مؤقتًا أمام العبارات الأساسية القابلة للاختبار بسهولة، يُعَلِّق كما يلي: بالوصول إلى أيّ عبارة أساسيةٍ يسهل بالأخص اختبارها، من المؤكد أنه ينبغي للعلماء، قبل قبولهم لها، «بذل جهد أخير و**يختبرونها** بالفعل» (2. 53). وأتفق معه في هذا الأمر.

تتضمن محاولة واتكنزلتحسين الموقف تقديمَ فئة أخرى من العبارات، وهي أساسية أكثر من «عبارات (بوبر) الأساسية». تُحَدَّد خصائص عبارات «المستوى-1» عند واتكنز باعتبارها «عبارات مفردة تتعلق بالأشياء والأحداث القابلة للملاحظة»، (على سبيل المثال، ثَمَّ محاق[19] الليلة)؛ وتتناظر هذه العبارات مع عبارات بوبر الأساسية. وتُحَدَّد خصائص عبارات «المستوى-0» عند واتكنز باعتبارها «تقارير مُدْرَكة حسيًّا لمُتَكَلِّم، من نوعِ هنا والآن[20]»، (على سبيل المثال، «في مدى رؤيتي، ثَمَّ الآن هلالٌ لامع بلون كالفضة على خلفية باللون الأزرق الغامق». يدَّعي واتكنز أن عبارات المستوى-0 يقينية؛ يمكن للذات معرفة أن هذه العبارات صادقة على نحوٍ معصوم. لا يمكن لعبارات المستوى-0 استلزام عبارات المستوى-1 استنباطيًّا. على الرغم من ذلك، يمكن لعبارات المستوى-1، بأخذها مع افتراضات** أخرى، على

(19) أي، بداية دورة قمرية جديدة. (المترجم).

(20) بمعنى: في الوقت الحاضر. (المترجم).

سبيل المثال، عن أوضاع الإدراك الحسي، تشكيل تفسيرات لصدق عبارات المستوى-0. كما يقول واتكنز، الإدراك الحسي «يتحوَّل فوريًّا إلى أحكام مُدْرَكة حسيًّا»؛ ويقترح بونجور أن ذلك الأمر يتضمن الكثير من التأويل والمعالجة، لكنها معالجة لا تَكون الذات واعية بها اعتياديًا. مِنْ شأنِ ذات افتراضية**[21]، كانت واعيةً على نحوٍ كامل بهذه المعالجة العقلية التي لا تُلاحَظ في المعتاد، المرور بهذه العملية من الاستدلال المنطقي reasoning كما يلي: «في مدى رؤيتي، ثَمَّ الآن هلالٌ لامع بلون كالفضة على خلفية باللون الأزرق الغامق. ما الذي يمكنه تفسير ذلك؟ آه ـ ربما يوجد مُحاق الليلة». إن قبول جوني وايدويك لهذه العبارة من المستوى-1، وَفق واتكنز، مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا عقلانيًا. وبما أن البشر الفانين العاديين يخوضون على نحوٍ **غير** واعٍ المعالجةَ الذهنيةَ، **وَفق الافتراض** **المُقَدَّم**، التي يخوضها وايدويك على نحوٍ واعٍ، يمكن لقبولهم لعبارات المستوى-1 أن يَكون مُسَوَّغًا على نحوٍ شبه عقلاني (pp. 79-80 and 254-62).

مفاد الجزء الأول من نقدي أن تقريرَ واتكنز لا يمتلك فرصة للنجاح ما لَم يؤوَّل باعتباره سيُضْعِف القيود البوبريّة الخاصة بنزعة معاداة النفسانية ونزعة معاداة الاستقراء.

[القول] بأن تقرير واتكنز في حاجة إلى فهمه باعتباره، في النهاية، مانحًا لدور كبير ومهم للذات العارفة أمرٌ واضح للغاية، لدرجة أنه لا يتطلب حجةً. ما أحتاج إلى الاشتغال عليه هو المزيد من الوضوح عمّا يمكن أن تصبحه النفسانية؛ فثَمَّ التباسٌ كبير في ثنائية النفسانية مقابل نزعة معاداة النفسانية. في حَدٍّ أقصى، لدينا:

النفسانية الخالصة full-blooded psychologism، ووَفقها، التسويغُ أو إمكانية القبول العقلانية مفهومٌ نفسي تمامًا؛

(21) يسمّيها واتكنز بـ «جوني وايدويك Johnny Wideawake».

وفي الحَدِّ الأقصى المقابل:

نزعة معاداة النفسانية المتطرفة extreme anti-psychologism، ووَفقها، العوامل النفسية غير ذات صلة تمامًا بأسئلة التسويغ/ إمكانية القبول العقلانية.

لكن، ثَمَّ (موقف وسيط) كذلك:

«نزعة [معاداة] النفسانية المعتدلة moderate [anti-] psychologism، ووَفقها، لا تستنفد العوامل النفسية أسئلة التسويغ/ إمكانية القبول العقلانية، لكنها ذات ملاءمة مساهِمة بالنسبة إلى هذه الأسئلة».

ليس لتقرير واتكنز أدنى فرصة في تحسين تقرير بوبر ما لَم يؤوَّل باعتباره مُقِرًّا على الأقل بالموقف الوسيط، أي، باعتبار أنه لم يَعُد معاديًا للنفسانية بالمعنى القوي. لتقرير واتكنز مُكَوِّنان: كيف لعبارات المستوى-0 أن تَكون يقينية، وكيف تساهم علاقاتها بعبارات أخرى من المستوى-0 في جعل عبارات المستوى-1 مقبولة عقلانيًّا. أتناول هذين المُكَوِّنَيْن بالتوالي.

ليست عبارات المستوى-0 تحصيلات حاصلة tautologies بلا قيمة؛ يكتسب الادّعاء بأنها يقينية أقصى معقولية لو أُوِّلَ كما يلي: بعض **أحكام** المستوى-0، المُتَّخَذة في أوضاعٍ ملائمة، يقينيةٌ؛ لأن أحكامًا كهذه مؤمَّنة على نحوٍ كامل حينما تؤيدها الخبرة المُدْرَكة حسيًّا على نحوٍ كامل، والأخيرة هي التي تتسبب في وجود الأولى. لكن هذا النوع من التفسير قابل للاستعمال فقط على افتراض أن ما يتسبب للذات في قبول عبارة من المستوى-0 -الخبرة الحسيّة للذات- ملائم للتسويغ؛ ومِن ثَمَّ، هذا النوع من التفسير لا يتوافق مع نزعة معاداة النفسانية المتطرفة.

لو أن واتكنز يبدو غير واعٍ بذلك على نحوٍ غير مكترث، لا يليق [بالمسألة]، أرى أنه ثَمَّ تفسير معقول. أولًا، يتمثل مسار عمله في استعمال مصطلح

«النفسانية» ليعني «الاعتقاد بأن العوامل النفسية ملائمة **حيث لا تكون كذلك**» ــ ومِن ثَمَّ اعتبار الخطر التالي غير جديد بأخذه بعين الاعتبار [أي، طفيف]: قد يَكون **واتكنز** متأثرًا بالنفسانية. ثانيًا، ينتقل من وصف عبارات **المستوى-0** بـ «تقارير مُدْرَكة حسيًّا» للإشارة إلى عبارات **المستوى-1** بـ «الأحكام المُدْرَكة حسيًّا»، ومن فَهم «الإدراكات الحسيّة» باعتبارها **المُفَسَّرات** التي تَكون «الأحكام المُدْرَكة حسيًّا» بمثابة تفسيراتها الممكنة إلى فهم الأحكام عن خبرة المرء باعتبارها **المُفَسَّرات** التي تَكون الأحكامُ عن الأشياء الفيزيائية تفسيراتها الممكنة (ص. 79، 258-259). لو أُقِرَّ، بوضوحٍ، بالتمييز الثلاثي بين خبرات المرء المُدْرَكة حسيًّا، والعبارات المتعلقة بخبرات المرء المُدْرَكة حسيًّا، والعبارات المتعلقة بالخصائص القابلة للملاحظة للأشياء الفيزيائية، سيتعين التعامل مباشرة مع الخيار التالي: الاختيار بين تقرير يسمح بملاءمة الخبرة لتسويغ عبارات المستوى-0 وتقرير لا يسمح بذلك؛ ويتمكن واتكنز من تجنُّب ذلك الأمر بتفادي التمييز.

بما أن قبول عبارات المستوى-1 يُفْتَرَض كَونه شبه-عقلاني لو تسبَّبت في حدوثه معالجةٌ عقلية غير واعية مثيلة لمعالجة جوني وايدويك الواعية، من الواضح بما يكفي أن المُكَوّنَ الثاني من تقرير واتكنز، مثله مثل المُكَوّن الأول، ليس أمامه فرصة للعمل تحت القيد البوبريّ المتعلق بنزعة معاداة النفسانية المتطرفة.

الحجةُ بأن أفضل تأويل لواتكنز باعتباره يُهَدِّد أيضًا القيدَ البوبريّ لنزعة معاداة الاستقراء بسيطةٌ بالنسبة إلى المُكَوّن الأول من تقريره: لو أن تفسير يقين عبارات المستوى-0 يلزمه اللجوء إلى خبرات الذات، بما أنه لا يمكن وجود علاقات منطقية بين الخبرات والعبارات، يَنْتُج أن تفسير يقين عبارات المستوى-0 لا يمكن أن يَكونَ منطقيًّا على نحوٍ محض، ولذا، **استدلالًا بالأَوْلَى**، لا يمكن أن يَكونَ استنباطيَّ النزعة على نحوٍ محض.

أما الحجة بالنسبة إلى المُكَوِّن الثاني أكثر تعقيدًا [وتشابكًا]، لأنها تكشف عن التباس كبير في ثنائية نزعة الاستقراء مقابل نزعة الاستنباط. والدعوى التي يسمّيها واتكنز بوضوح «نزعة الاستنباط»[22] هي: وحدها الاشتقاقات الاستنباطية صحيحة. لكنه يضع نزعة الاستنباط في مقابل نزعة الاستقراء كذلك، كما لو كانتا دعويين غير متوافقتين؛ ويعتبر أن الفكرة التالية تُعادِل الاستسلام [أو الخضوع] لنزعة الاستقراء[23]: قد تُشَكِّلُ خبراتُ ذاتٍ ما أسبابًا غير قطعية لقبول عبارات أساسية. لكن «قد تُشَكِّلُ خبراتُ ذاتٍ ما أسبابًا غير قطعية لقبول عبارات أساسية» ليست غير متوافقة مع «وحدها الاشتقاقات الاستنباطية صحيحة» (على الرغم من توافقها مع «وحدها الاشتقاقات الاستنباطية صحيحة، ووحدها الاشتقاقات الصحيحة يمكنها تشكيل أسباب لقبول العبارات»). لذا، من الضروري التمييز بين ما يلي:

نزعة الاستنباط المتطرفة extreme deductivism (أو «نزعة معاداة الاستقراء المتطرفة extreme anti-inductivism»)، ووَفقها، تَكون وحدها الاشتقاقات الاستنباطية صحيحة، ووحدها الاشتقاقات الصحيحة يمكنها تشكيل أسباب لقبول العبارات.

نزعة الاستقراء الخالصة full-blooded inductivism، ووَفقها، تَكون الاشتقاقات الاستقرائية وكذلك الاستنباطية صحيحة بمعنى ما، ويمكنها تشكيل أسباب لقبول العبارات.

وموقف وسيط:

(22) [ملاحظة المترجم]: نزعة الاستنباط، وَفق سوزان هاك: «تشير (في فلسفة العلم) إلى مقاربة كارل ر. بوبر، لأنها تقول بأن المنطقَ الوحيد المطلوب في الاستقراء العلمي استنباطيٌ –والأهم، **النفي التالي modus tollens**، وهو نمط الاستقراء المُسْتَخْدَم عندما تُكَذِّب قضية ما». انظر:
Haack, S. (2014), *op. cit.*, p. 383.

(23) يفضّل واتكنز أن يقول (ص. 249 و254) «شبه-استقرائية»، لأنه يدرك عدم احتياج الاستدلالات المُتَضَمَّنة لأن تَكونَ الصورَ التي تُسَمَّى عادة بـ «استقرائية»؛ فيما يتعلق بهذه النقطة، يُقِرّ واتكنز بآير، *The Problem of Knowledge*، ص. 80.

نزعة الدليل المؤيّدة supportive evidentialism، ووَفقها، تَكون الاشتقاقات الاستنباطية وحدها صحيحة، لكن الاشتقاقات الصحيحة ليست الأسبابَ الوحيدة لقبول عبارةٍ ما.

ليس أمام تقرير واتكنز عن إمكانية القبول شبه العقلانية لعبارات المستوى-1 فرصة للعمل ما لَم يؤوَّل باعتباره مُقِرًّا على الأقل بالموقف الوسيط، أي إنه لم يَعُد معاديًا للاستقراء بالمعنى البوبريّ القوي.

وبما لا يتجاوز محض التمهيد، من الضروري قول شيء عمّا يعنيه واتكنز حين يتحدث عن «إمكانية القبول [شبه] العقلانية» لعبارةٍ ما. تعكس هذه الصيغة إعراضًا بوبريًّا على نحوٍ مميز عن الحديث عن «تسويغ» أو «اعتقاد». ويتشابك كذلك مع تقرير واتكنز عن هدف العلم، الذي يحدد خصائصه باعتباره ذا مُكَوِّن يوجهه التفسيرُ explanation-oriented ويوجهه الصدقُ truth-oriented، ويُفْهَم المُكَوّن الأخير وَفق الأسلوب المتواضع فهمًا مدروسًا: يطمح العلم إلى الصدق، إلى الصدق «الممكن» فقط، وليس إلى الصدق «المُثْبَت». لذا، عندما يتحدث واتكنز عن عقلانية «أن نقبل» عبارةً ما، يقصد «أن نقبلها باعتبارها صادقة على نحوٍ ممكن». وهذا بدوره يتشابك مع منهجيته في نزعة التكذيب، وفيها تُفَسَّر «صادق على نحوٍ ممكن» تفصيليًّا كما يلي:

> نسق الافتراضات** العلمية الذي يتبناه أيُّ شخص... في أيّ لحظة زمنيّة مُحَدَّدة ينبغي أن يَكون صادقًا على نحوٍ ممكن بالنسبة إليه، وَفق المعنى التالي: على الرغم من بذله لأفضل مساعيه، لكنه لم يجد أي أشكال من عدم التماسك في هذا النسق، أو بينه وبين الأدلة المتاحة له. (ص. 155-6).

أهمية الذات العارفة في هذه الفقرة جديرة بالملاحظة؛ وكذلك طريقة تجنُّب المشكلات المعروفة تمامًا للرابط بين التعزيز واحتمالية الصدق

verisimilitude، كما يحدد واتكنز بالفعل هدفَ العلم كما يلي: إيجاد افتراضات** مُعَزَّزة تعزيزًا ممتازًا. لكن المشكلة الحاضرة هي سؤال توافُق تقرير واتكنز مع نزعة الاستنباط المتطرفة.

كما يُدَّعَى، حتى تقرير واتكنز عن مسوّغات إمكانية القبول العقلانية لعبارات المستوى-2 (تعميمٌ تجريبيٌّ) يتطلب إجراء تسوية مع نزعة الاستنباط المتطرفة. ما يُفتَرَض أن يجعل من العقلاني قبول عبارة من المستوى-2 أن هذه العبارة، مع افتراضات مساعِدة، تستلزم استنباطيًا أشكالًا من النفي negations لعبارات يقينية من المستوى-1 (وأن هذه العواقب قد اخْتُبِرَت دون أي تكذيب للأمثلة الموجودة)، وليس كونها قابلة للاشتقاق استنباطيًّا من عبارةٍ ما هي نفسها مقبولة عقلانيًّا هو الذي يجعل من العقلاني قبول عبارة من المستوى-2. الصورة التخطيطية (الإسكيما) schema[24] هو: [ع$_2$ & ا] ⊣ لا-ع$_1$[25]؛ ولم يتضح أن ع$_1$ مقبولة عقلانيًا؛ لذا، ع$_2$ مقولة عقلانيًا. لذا، ليست العبارة من المستوى-2 نفسها هي القابلة للاشتقاق استنباطيًّا من العبارات المقبولة عقلانيًا، وإنما **العبارة القائلة إن العبارة من المستوى-2 قد اخْتُبِرَت ولم تُكَذَّب في الوقت نفسه**.

تقرير واتكنز عن إمكانية القبول العقلانية لعبارات المستوى-1 غير متوافق، بوضوح أكبر، مع نزعة الاستنباط المتطرفة. ما يُفتَرَض أن يجعل من العقلاني قبول عبارة من المستوى-1 أن صدق العبارة من المستوى-1، مع افتراضات مساعِدة، مِنْ شأنِه تفسير صدق عبارةٍ ما من المستوى-0، وأن العبارة من المستوى-0 صادقة يقينيًّا. يصر واتكنز (ص. 225) على أن اقتران العبارة من المستوى-1 والافتراضات** المُساعِدة يَلزم عليه استلزام

(24) وهي «رسم مبسط يعبّر عن السمات الجوهرية لموضوع أو لفكرة ما، فيعبّر عن علاقات معروفة أو عن سير عام لظاهرة ما». انظر: «المعجم الفلسفي»، إعداد: مجمع اللغة العربية (لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر، 1983، ص: 107. (المترجم).

(25) حيث: ع$_2$: عبارة من المستوى-2، ا: افتراضات مُساعِدة، ع$_1$: عبارة من المستوى-1. (المترجم).

العبارة من المستوى-0 استنباطيًّا؛ لكن ذلك لا يعني أن ما يجعل من العقلاني قبول عبارةٍ من المستوى-1 هو كونها قابلة للاشتقاق استنباطيًّا من عبارةٍ ما من المستوى-0 التي تَكون صادقة يقينيًا، وإنما يعني أن عبارةً ما من المستوى-0 **قابلة للاشتقاق منطقيًّا من العبارة من المستوى-1 والافتراضات** المُساعِدة صادقة يقينيًا**. الصورة التخطيطية هي: [ع$_1$ & ا] $\vdash$ ع$_0$[26]؛ وع$_0$ صادقة يقينيًّا. لذا، ع$_1$ مقبولة عقلانيًّا. لا يمكن أن يَكون ذلك بالتأكيد متفقًا مع نزعة الاستنباط المتطرفة.

على واتكنز السماح بأنه من العقلاني قبول عبارة باعتبار صدقها ممكنًا إذا شَكَّلَت تلك العبارة جزءًا من تفسير ممكن لشيءٍ ما من المعروف أنه صادق. على الرغم من براعته اللفظية في ترقية «أسباب غير قطعية لرؤية أن عبارةً ما صادقةٌ» إلى «مسوّغات لإمكانية القبول العقلانية لقبول عبارةٍ ما باعتبار صدقها ممكنًا»، لكن ذلك (كما أُعْلِنَ عنه) لا يتجنب فعلًا نزعةَ الشَّكِ بينما يظل ضمن حدود نزعة الاستنباط المتطرفة. تُمَثِّل براعته اللفظية، **فعلًا**، نقلةً إلى موقفٍ وسيط يُقِرُّبما أسماه الفلاسفةُ المسكونون لمدى أقل بالتَّحَفُّظات العقلية البوبريّة بـ«الاستدلال على أفضل تفسير»، وهو ما يُعْتَبَر بمثابة أسباب مؤيّدة وغير قطعية في الوقت نفسه.

إذن، باختصار ووضوح: ما لَم يؤوَّل تقرير واتكنز باعتباره يهدد نزعة معاداة النفسانية ونزعة معاداة الاستقراء البوبريتَيْن، فليس أمامه فرصة أفضل للنجاح، فيما يتعلق بمشكلة الأساس التجريبي، من الطريق البوبريّ المسدود، المُقَدَّم في قسم (II).

لكن، حتى من جهة تأويل واتكنز الواعد لمدى أكبر، البوبريّ لمدى أقل، يواجه هذا التقريرُ اعتراضاتٍ عديدة. الاعتراضات مألوفة لأن تقرير واتكنز، وَفق هذا التأويل، من نواحٍ مهمة، متطابق عمليًّا مع نمط معصوم مألوف

---

(26) ع$_0$: عبارة من المستوى-0. (المترجم).

من نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]. المفردات مختلفة، لكن المباحث الأساسية مشتركة: يوازي يقينُ عبارات المستوى-0 العصمةَ المُفْتَرَضة للاعتقادات الأساسية؛ واعتماد إمكانية القبول العقلانية لعبارات من المستوى الأعلى على علاقاتها بعبارات المستوى الأدنى، وصولًا إلى عبارات المستوى-0 في النهاية، أقول إن ذلك الاعتماد يوازي الاعتمادَ النهائي للاعتقادات المشتقة على التأييد من الاعتقادات الأساسية. إن اختلاف المفردات، الإصرار على الحديث عن إمكانية القبول العقلانية للعبارات بدلًا من صفة التسويغ للاعتقادات، يبدو أنه يصير أقل أهمية، وَفق معدَّل متناقص باستمرار، بتفكُّر المرء في واقعة أن نظرية واتكنز اللا-بوبريّة فعلًا، «إبستمولوجيا» أُسُسِيّة تجريبية [وليدة الخبرة الذاتية] «بذاتٍ عارفة» معصومة.

ليس من الضروري معاودة الاستسلام للاعتراضات على نزعة الأسس المعصومة التي أبنت عنها في فصولٍ سابقة. سيكون من الأجدى التركيزُ على مجموعة من القضايا ذات صلة، أكثر ارتباطًا بمسألة فهم أدلة الحواس. يمكن تقديم هذه المسائل من خلال السؤال عن كيفية تحديد عبارات المستوى-0 الخاصة بواتكنز على وجه التحديد. ثَمّة فقرة عند واتكنز يُلمح فيها إلى ملاحظة ديكارت Descartes (1596- 1650) بأنه «من المؤكد، على الأقل لحَدٍّ بعيد، أنه **يبدو بالنسبة إليَّ** أنني **أرى نورًا**، أنني **أسمع ضوضاء**... (ص. 259)»، وتقترح فقرة واتكنز فورًا أن ما يميّز عبارات المستوى-0 قد يَكون السمة الحَذِرة المتحوِّطة («يبدو بالنسبة إليَّ») وفي الوقت نفسه قد تَكون سمتها النَّحَوِيّة قليلة الأهمية تقريبًا («أرى نورًا، أسمع ضوضاء»). لكن أمثلة واتكنز (الهلال اللامع بلون كالفضة، في ص. 78، والشكل الشبيه بالقلم الرصاص، باللون الأبيض»، ص. 258) تُظْهِر تفضيلًا لتأويل ثالث: أن عبارات المستوى-0 تصف ترتيبَ بقع لونية في مجال رؤية المرء (ومن

المُفْتَرَض* أنها تصف ترتيبَ الأصوات المسموعة، وتصف ترتيب أيًّا كان مثيلًا بالنسبة إلى الحواس الأخرى). يدل ذلك على تَصَوُّر للإدراك الحسيّ يَكون ما نراه وَفقه هو أشكال بقع لونية (إلخ)، لتفسير كيف نحزر وجود الأشياء والأحداث الفيزيائية (في حالة جوني وايدويك، يحدث ذلك على نحوٍ واعٍ، لكن في الحالة المعتادة، يحدث ذلك على نحوٍ غير واعٍ).

ليس هذا التصوُّر معقولًا على نحوٍ حدسيّ. أقل ما يمكن قوله إنه من المشكوك فيه إذا كان لدى الذوات اعتقادات، إلا فيما ندر، عن البقع اللونية الواقعة في مجال رؤيتها. اختير مثال واتكنز بحذق، لكن يصعب استقراؤه [أو: استكماله] خارجيًّا. قبل كتابتي لهذه الفقرة مباشرة، كنت أنظر من نافذة غرفة دراستي إلى الحديقة الأمامية، والبوابة، والشارع الممتد أمامها، والمارة العابرين، والسيارات، إلخ؛ وأجد نفسي عاجزةً عن وصف ترتيبات بقع اللون في مجال رؤيتي، وأرى أنه من المضاد للحدس بقوة القول بأنني رأيت بقعًا للون، بدلًا من القول إنني رأيت شجرة بَهشِية holly tree، أو شجيرة ورد، أو سيارة تمر أمام ناظرَي من طراز «فولفو»، أو جاري الساكن بجانبي مباشرة، إلخ. **ربما**، في إطار للعقل مُحَدَّد، يرى الفنّانون أو المصوّرون بقعَ اللون. لكن العبارات أو الأحكام التي يعتبرها واتكنز أساسية لا تشبه أبدًا مقدار ما مِنْ شأنِ تقريره أن يتطلبه، فيما يبدو، على مستوى كلية الوجود، إذا كان لنا أن نَكونَ عقلانيين، إلا فيما ندر، في قبول أي عبارة من المستوى-1 (أو، مِن ثَمَّ، أيّ عبارة من مستوى أعلى). قد يردُّ واتكنز بأن المطلوب فقط للقبول شبه العقلاني هو الاستدلال **غير الواعي**. ليس من الواضح إذا ما كان ينبغي أو لا ينبغي اعتبار هذا الأمر مستلزمًا لأن المرء يحتاج فقط لقبول عبارات المستوى-0 التي تؤدي دورَ المقدمة [للحجة]، بحيث يَكون هذا القبولُ على نحوٍ غير واعٍ. لو كان الأمرُ كذلك، فإنه من الغامض ما قد يحمله «قبول عبارةٍ ما عن ترتيب بقع اللون في مجال رؤية

المرء قبولًا غير واعٍ» بشكل يتجاوز مجرد **حيازة** هذا الترتيب في مجال رؤية المرء. وإذا لم يَكُن الأمر كذلك، لا يجيب الردُّ على الاعتراض. علاوة على ذلك، يتجاوز المعقوليةَ إلى حَدٍّ ما افتراضُ أن أحكامَ المرء عن ترتيبات بقع اللون في مجال رؤية المرء يقينيةٌ أو معصومة؛ وليس من الوضح أنه يَنْتُج من أن المعالجة المُدْرَكة حسيًّا أعقد أو أنشط مما تدركه الذات اعتياديًّا: أن هذه العملية تتضمن دومًا، أو في أيّ وقت، حدسًا افتراضيًّا غير واعٍ باعتباره التفسير الممكن لعبارةٍ من المستوى-0. باختصار، يبدو هذا التَّصَوُّر للإدراك الحسيّ بأكمله -الذي يدعَم أنماطًا أُسُسِية معصومة من النزعة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] وتدعم الأخيرةُ هذا التَّصَوُّرَ في الوقت نفسه (وفي هذا الصدد، النزعة الأُسُسِيّة المذكورة قوية)- مُقحَمًا ومضادًّا للحدس.

يتبقى رؤية إذا كان من الممكن إيراد تفاصيل أكثر عن التَّصَوُّر المغاير والمتضمن في الصورة التمهيدية التي تم تقديمها حتى الآن بخصوص فهم النزعة الوسيطة لـ«أدلة الحواس» - ليصبح تقريرًا بديلًا مُفَضَّلًا بوضوح.

IV

ثَمَّ درسٌ واحد نستفيد منه في الأقسام السابقة، وهو أنه سيتعين على أي تقرير معقول لملاءمة الخبرة الإبستيمية[27] تخليص نفسه من القيود البوبريّة المتعلقة بنزعة الاستنباط المتطرفة ونزعة معاداة النفسانية المتطرفة. وليس هذا باقتراح جذري، لأن هذه القيود مضادة للحدس بالكليّة.

تقول المقدمة ذات الأهمية العظيمة لحجة معاداة النفسانية الخاصة ببوبر بأن العوامل النفسية غير ذات صلة تمامًا بأسئلة التسويغ. لكن يمكن لشخصين الاعتقاد بالشيء نفسه، ويَكون أحدهما مُسَوَّغًا في الاعتقاد به والآخر غير مُسَوَّغ، أو يَكون أحدهما مُسَوَّغًا لدرجة عالية والآخر

(27) «الإبستيمية» هنا صفة للملاءمة. (المترجم).

مُسَوَّغًا فقط لدرجة متواضعة للغاية. افترض أن (أ)، وهو المريض، و(غ)، وهو طبيبه، يعتقد كلاهما بأن الأعراض البادية على (أ) نفس-جسدية psychosomatic، ولا تدل على وجود مرض خطير في القلب؛ وافترض أيضًا أن اعتقاد (أ) نتيجة التفكير بالتَّمَنِّي (ويبالغ في تقدير أهمية واقعة أنه في 10% من الحالات، كما سَمِع، لا تَكون أعراض كهذه خطيرة)، بينما يستبقي (غ) اعتقادَه من خلال دراسته بالفعل لنتائج اختبارات عديدة موثوق بها خضع لها (أ). يميل المرء بقوة إلى القول بأنه من المؤكد أن (أ) غير مُسَوَّغ في اعتقاده، لكن (غ) مُسَوَّغ في اعتقاده؛ ومِن ثَمَّ، سببُ اعتقاد الذات فيما تفعله ملائمٌ [أو ذو صلة] إبستيميًّا.

تقول المقدمة ذات الأهمية العظيمة لحجة معاداة الاستقراء الخاصة ببوبر إنَّ الأدلة يمكنها تأييد اعتقادٍ ما فقط بفضل استلزامها له استنباطيًّا. لكن دليل (أ) قد يؤيد الاعتقاد أن (ب) أفضل من دليل (غ)، على الرغم من التالي: لا دليل (أ) ولا دليل (غ) يستلزم استنباطيًّا (ب). افترض أن (أ)، وهو سائح يقضي إجازته في إفريقيا، و(غ)، وهو اختصاصي في علم الحيوان zoologist، يعتقدان أن أرنب الصخور rock-rabbit هو أقرب قريب على قيد الحياة للفيل؛ وافترض أن دليل (أ) هو إخبار سائح آخر له، بأنه قرأ هذا الأمر في مكانٍ ما، بينما أدلة (غ) هو أن لأرنب الصخور والفيل نفسَ بنية الهيكل العظمي كذا وكذا، ونفس الجهاز الهضمي، إلخ، إلخ، وأن هذه وتلك الأنواع الوسيطة بين أرنب الصخور والفيل كان يمكن العثور عليها في أماكن كذا وكذا، لكنها منقرضة الآن بسبب هذه وتلك النتوءات الجيولوجية والتَّغَيُّرات المناخية، وهكذا تباعًا. يميل المرء بقوة إلى القول بأنه من المؤكد أن أدلة (غ) أكثر تأييدًا بكثير من أدلة (أ)؛ ومِن ثَمَّ، يمكن القول إن الدليل قد يكون مؤيِّدًا لدرجة عالية دون أن يَكون قطعيًّا على نحوٍ استنباطي.

من الظاهر بالفعل كيفية استيعاب تقريري لهذه الحدوس، ويخلِّص نفسه من القيود البوبريّة: تحديد خصائص م-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب) باعتبارها سلسلة متصلة-فرعية من السلسلة السببية المتصلة لـ ح-الاعتقاد المعنية، وتحديد خصائص م-أدلة (أ) بالنسبة إلى (ب) بالإشارة إلى ح-أدلته، يسمح بملاءمة الأسباب للحفاظ على ح-اعتقاده، وتسمح التصنيفاتُ الفرعية لـ ح-الأدلة الحسيّة وم-الأدلة الحسيّة، بالأخص، بأن تَكون خبرته الحسيّة ذات صلة؛ بينما يسمح مفهوم التأييد، إذ يُفَسَّر تفصيليًّا وَفق الاندماج التفسيري لـ (ب) بالمقارنة مع منافسيه، بالتأييد الدليلي المؤيِّد وغير القطعي في الوقت نفسه.

ثَمَّ درسٌ واحد نستفيد منه في الأقسام السابقة هو أنه لا ينبغي على تقرير معقول لأدلة الحواس أن يتطلَّب إما نزعة الأسس المعصومة أو نزعة الإحساس الذريّة atomistic sensationalism[28]، وهي ما يلجأ إليه واتكنز في محاولته لتجنُّب الطريق البوبريّ المسدود. من الواضح، وربما حتى بإفراط، أن التقرير المُقَدَّم هنا ليس معصومًا ولا أُسُسِيًّا. من الواضح كذلك أن تقرير الإدراك الحسيّ المُفْتَرَض هنا مسبقًا يختلف للغاية عن تقرير واتكنز، على الرغم من أن هذا الوضوح حادث على مستوى غير مصقول لدرجة عالية إلى حَدٍّ ما.

إنها فكرة أساسية لتصَوُّر الحس المشترك الذي حاولت بالفعل تشييده في تفسيري التفصيلي، أقصد الفكرة القائلة إن الحواس هي الوسائل التي ندرك عبرها الأشياءَ والأحداثَ حولنا، و(اعذروني للتلاعب بالكلمات)

(28) [ملاحظة المترجم]: نزعة الإحساس، أو، sensationism كذلك، هي «الرؤية المرتبطة بـ [إرنست] ماخ 1838 (1916-Mach)، والتي تقول إن الإحساسات وأنماطها [أو نماذجها] تُشَكِّل البيانات الوحيدة والأنطولوجيا الوحيدة التي بمقدورنا فهمها واستيعابها. وهذه الرؤية نسخة متطرفة من التوكيد التجريبي على أولوية الخبرة أو «الإدراكات الحسيّة». وتشترك مع مذهب الظاهرة في نفس الطموحات والمشكلات».

Oxford Dictionary of Philosophy, op. cit., pp. 219, 335.

الصورة المطابقة [كأنها منظور إليها عبر مرآة] mirror-image، وأن الحس مسألة تفاعل[29] حواس المرء مع تلك الأشياء والأحداث. يمكن للمرء وصف هذا الأمر باعتباره نوعًا من الواقعية الإبستمولوجية. وهي، على الرغم من ذلك، بالكاد ساذجة لأنها تُقِرّ بأنه لا يمكننا دومًا الإدراك حسيًّا بوضوح، وأننا في بعض الأوقات قد نسيء الإدراك حسيًّا، وأنه يمكن لحشرات وطيور متخفية بامتياز خداع حواسنا، وهو ما يمكن كذلك للسحرة وأصحاب حيل الخداع [البصرية في الغالب] والفنانين وعلماء النفس فعله، وأنه في الأوضاع المضطربة بحق وشدة، يمكن للناس أن «يدركوا حسيًّا» -حتى- ما ليس بموجود على الإطلاق (سماع أصوات، رؤية فئران باللون الزهري، وهكذا تباعًا)؛ وأننا قد نفشل، كذلك، في رؤية ما هو ماثل تجاهنا، إذا كنا غير منتبهين أو متحيرين، وأننا قد لا ندرك، أو حتى نسيء التعرُّف على، ما نراه أو نسمعه، إلخ، وأن الأمر قد يتطلب مرانًا للإتيان ببعض أنواع التمييز المُدْرَك حسيًّا (للتعرُّف على نوع من النبيذ أو عطر بينما نكون معصوبي العينين مثلًا، أو أن يفهم المرءُ ما يراه في صورة بالأشعة السينية أو ما يراه في مرآة الرؤية الخلفية).

كما يُقِرّ تقريري كذلك بشراكةٍ للإدراك الحسيّ مع الاعتقاد المؤسِّس [أو الأساسي]، بمعنى تأثُّر **اعتقاداتنا عمّا** نراه أو نسمعه، إلخ، بكلا الأمرين التاليين: ما نسمعه ونراه، وكذلك بالاعتقادات المُضَمَّنة بالفعل عن الكيفية التي تكون عليها الأشياءُ. في انتظاري لملاقاة صديقة بالمطار، تَكون أصغر لمحة لشعرٍ أحمر كافية لتقودني إلى الاعتقاد بأنها وسط الحشود عند البوابة؛ ورؤيتك ذاهبًا إلى الصنبور، وتملأ كأسًا من الزجاج ثم تشرب، وفي وجود اعتقادي بأن المياه هي التي تسري عبر مواسير الصنابير في بيوت الناس، وليس مشروب «جِنْ» أو «فودكا»، أعتقد أنك تشرب كأسًا من

(29) وهو تفاعل قائم عبر التأثير المتبادَل. (المترجم).

المياه. كما يُقرّ تقريري كذلك بأنه في بعض الظروف، قد يستدل المرءُ على ما يوجد من بقع اللون التي يراها («انظر، هناك، تلك البقعة البنيّة أسفل الشجرة ـ لا بد أنها القطة»).

ثَمَّ أمرٌ ضمنيّ فيما قلته حتى الآن تمثّله فكرة ينبغي جعلها واضحة قدر الإمكان؛ لأنه غالبًا ما تُخَفَّى، وربما من المعتاد إخفاؤها، في نقاشات نظريات الإدراك الحسيّ «الواقعية» مقابل «غير الواقعية» أو «المباشرة» مقابل «غير المباشرة». ليس التقريرُ الذي أقدّمه الإدراكَ الحسيَّ للأشياء والأحداث حول المرء، بتقرير عن المعطيات الحسية، أو بقع اللون، أو أيًّا كان. لكنه يسمح في الوقت نفسه بوجود التأويل المُعَمَّم للاعتقادات المؤسِّسة [أو الأساسية] داخل اعتقاداتنا عمّا نراه أو نسمعه، إلخ. ويجمع هذا التقريرُ، بمعنى آخر، ما قد يُوصَف باعتباره عناصر واقعية مع ما قد يوصَف باعتباره عناصر غير واقعية، أو يجمع بين ما قد يُوصَف باعتباره عناصر مباشرة مع ما قد يوصَف باعتباره عناصر غير مباشرة. آمل أنني قد بدَّدت بالفعل الفكرة القائلة بوجود أي شيء غير متماسك يتعلق بهذا الأمر، لكن في حالة أنني لم أنجح في ذلك، دعوني أحاول مرة أخرى: إن اعتماد اعتقاداتنا، حتى تلك التي عن الأشياء والأحداث «القابلة للملاحظة»، جزئيًّا على اعتقاداتٍ أخرى، لا يستلزم أن تَكون استدلالات، سواء أكانت استدلالات واعية أو خلاف ذلك، مشتقة من أحكام تتعلق بترتيبات البقع اللونية، والأصوات وهكذا، تباعًا.

موقفي ليس بجديد. فكما هو معروف تمامًا، يرى بيرس الأحكامَ المُدْرَكة حسيًّا كما يرى الاستدلالاتِ التعليلية abductions (باعتبارها افتراضات** تفسيرية، وهو من الممكن)؛ وكما هو معروف تمامًا، لكن، لمدى أقل، يعتقد بيرس كذلك أن الإدراك الحسيّ مباشر، بمعنى أن أشياءه هي الأشياء والأحداث حولنا[30]. في تقريري، الجانب الواقعي لصورة الحس

(30) انظر على وجه الخصوص:

=

المشترك مُتَمَثِّل في تحديدات الخصائص المُقْتَرَحة لـ م-الأدلة الحسيّة، التي تفترض مسبقًا أن الإدراك الحسيّ العادي يتعلق بأشياء وأحداث حول المرء، والتي تستوعب، كذلك، شيئًا مثل تمييز الحس المشترك لأوضاع أقل وأكثر تفضيلًا ترتبط بالإدراك الحسيّ، ترتبط باللمحات والنظرات السريعة مقابل النظرات المُمْعِنة. أما الجانب الأقل واقعية في تقريري متمثِّل في كلٍّ من قرار استعمال «الحالة المُدْرَكة حسيًّا» على نحوٍ فضفاض بالقدْر الكافي ليشتمل على حالات قابلة للتمييز على المستوى الظاهراتي عن الحالات التي تتسبب فيها، وَفق الطريقة العادية، التفاعلاتُ [القائمة عبر التأثير المتبادَل] الحسيّة مع العالَم، والأهم، يتمثّل الجانبَ الأقل واقعية في تقريري في التأويل المُعَمَّم المُتَصَوَّر[31] للاعتقادات المؤسِّسة [أو الأساسية] حتى في وجود تلك الاعتقادات الأقرب للإدراك الحسيّ.

تدل الجملة الأخيرة على قصدي، وهو تجنُّب كامل فكرة فئة لقضايا أو م-اعتقادات يوضَع عليها تسمية «قائم على الملاحظة»، على النحو اللائق. هذه، في جزء منها، وفي جزء منها فقط، مسألة تحفُّظات تتعلق بمتانة تمييز قائم على الملاحظة/نظري. أما الجزء المعتاد بدرجة أقل، والأهم، يتمثّل في أن **الجُمَل نفسها تمامًا** قد تمثّل أحيانًا محتوى ح-اعتقاد ما تؤيده لمدى كبير الأدلة الحسيّة للذات، وأحيانًا ما تمثّل محتوى ح-اعتقاد ما تؤيده الأدلةُ الحسيّة للذات تأييدًا نسبيًّا لمدى أقل بكثير، وتؤيده لمدى كبير الاعتقاداتُ المؤسِّسة [أو الأساسية]. خذ بعين الاعتبار الاعتقادَ بوجود قطة في مكانٍ ما بالجوار، أولًا في ظروف تتيح لي إلقاء نظرة ممعنة إلى هذا الشيء [أي، القطة] بوضوح وفي وجود نور على بُعد متر [تقريبًا]، ثُمَّ في ظروف تتيح لي

= Peirce's 'Perception and Telepathy', *Collected Papers* 7.597ff.

(31) يشير الفعل envisage إلى ما هو «مُعْتَبَر» أو ما نُكَوِّن عنه صورة ذهنية قبل حدوثه أو إدراك حدوثه. (المترجم).

أن ألمحَ، وقت الغسق، مخلوقًا يتحرك سريعًا في أقصى نهاية الحديقة، ثُمَّ في أوضاع تتيح لي رؤية صديقي الذي يعاني حساسية شديدة بينما تنهمر دموعه، وهو يُصْدِر صوتَ صفيرعند تَنَفُّسِه وتبدو على جلده البقع...

وَفق النظرية التي خططت ملامحها في الفصل الرابع، بإمكان كون ذاتٍ ما في حالة مُدْرَكة حسيًّا مُعَيَّنة الإسهام في تسويغ اعتقاد لديها بحيث يؤيّد هذا التسويغُ هذا الاعتقادَ، بفضل إسهامه للاندماج التفسيري لمجموعة من القضايا تتضمن م-الاعتقاد المعني والقضية القائلة إنّها في تلك الحالة المُدْرَكة حسيًّا. افترضوا على سبيل المثال أن (أ) يعتقد أنه ثَمَّ كلبٌ في الغرفة، وأن م-الاعتقاد المعني لديه يؤيده كونه في حالة مُدْرَكة حسيًّا مُعَيَّنة ـ وهي ذلك النوع من الحالة التي مِنْ شأنِ أي مُلاحِظ عادي أن يَكونَ فيها حينما ينظر إلى كلبٍ مرئي [بوضوح] وفي ضوء مناسب. إذن، ح-الأدلة الحسيّة لـ (أ) هي هذه الحالة المُدْرَكة حسيًّا، وم-أدلته الحسيّة، القضية القائلة إنه في هذه الحالة. وم-الأدلة المعني مؤيّد لحَدٍّ كبير بالنسبة إلى م-الاعتقاد المعني؛ لأن وجودَ كلبٍ في الغرفة تجاهه تفسيرٌ مناسب [جيد] لحَدٍّ كبير في تلك الحالة المُدْرَكة حسيًّا. أو، التزامًا لمدى أقرب قليلًا بالتعريفات الواردة في الفصل الرابع، سيَكون الاستقراء الخارجي لـ م-أدلته بالنسبة إلى (ب)[32] مُنْدَمِجًا على نحوٍ تفسيري لمدى أفضل من منافسيه[33]. بل إنه مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا على نحوٍ أفضل لو كان - على سبيل المثال - م-أدلته تَضَمَّن كذلك م-الاعتقاد بأنه ليس ثَمّة صور **خادعة للبصر** ***trompe l'oeil*** لكلابٍ أو حيل على شكل كلاب تبدو كأن فيها حياة، في المنطقة المحيطة به، أنه ليس واقعًا تحت تأثير الإيحاء ما-بعد التنويمي، إلخ. وإذا كانت

(32) (إنه في نوعٍ من حالة مُدْرَكة حسيًّا من شأن أيُّ ملاحِظ عادي أن يَكونَ فيها حينما ينظر إلى كلب مرئي [بوضوح] وفي ضوء مناسب [جيد]، وثَمَّ كلبٌ في الغرفة تجاهه).

(33) (إنه في نوعٍ من حالة مُدْرَكة حسيًّا من شأن أيُّ ملاحِظ عادي أن يَكونَ فيها حينما ينظر إلى كلب مرئي [بوضوح] وفي ضوء مناسب [جيد]، لكن، ليس ثُمَّ كلبٌ في الغرفة).

هذه الاعتقادات مؤمَّنة على نحوٍ معقول، في استقلال عن الاعتقاد أنه ثَمَّ كلب تجاهه. ومن المؤكد أنه مِنْ شأنِه أن يَكونَ مُسَوَّغًا على نحوٍ أقل، على سبيل المثال، إذا اشتمل م-أدلته كذلك على م-الاعتقاد بأن علماء النفس المحليين قد كانوا يُجرون تجاربَ باستخدام صور ثلاثية الأبعاد [مُجَسَّمة] على زملاء لهم (ويظن علماء النفس الأوَّلون أن الأخيرين يجهلون ذلك)، وكان هذا الاعتقاد مؤمَّنًا على نحوٍ معقول، في استقلال عن الاعتقاد أنه ثَمَّ كلب تجاهه. أو، افترضوا مرة أخرى أن (أ) يعتقد أن ثَمَّ كلبًا ينسل خلسة عند أقصى نهاية الشارع، وأن ح-الاعتقاد المعني لديه يؤيدها كونه في حالة مُدْرَكة حسيًّا مُعَيَّنة ـ وهي ذلك النوع من الحالة التي مِنْ شأنِ أي مُلاحِظ عادي أن يَكونَ فيها حينما يسترق لمحةً غير واضحة بالنسبة إليه، وهي لمحة لكلب صغير، لونه غامق، يتحرك سريعًا على مسافة 9 أمتار تقريبًا، في وقت الغسق. إذن، ح-أدلة (أ) الحسيّة هي هذه الحالة المُدْرَكة حسيًّا، وم-الأدلة الحسيّة لديه، القضية القائلة إنّه في هذه الحالة المُدْرَكة حسيًّا. إن م-الأدلة هذا أقل تأييدًا على نحوٍ معتبر بالنسبة إلى الاعتقاد المعني؛ والاستقراء الخارجي لـ م-أدلته الحسيّة في هذه الحالة ليس مُنْدَمِجًا على نحوٍ تفسيري لمدى أفضل كثيرًا من منافسيه. إن كونه في تلك الحالة المُدْرَكة حسيًّا قد يُفَسِّره كذلك عدم وجود حيوان في الشارع، وإنما يوجد فقط كيس ورقي يطير عبر الشارع، أو وجود قطة كبيرة تنسل خلسة... وهكذا تباعًا.

بسبب الانشغال البوبريّ بالموضوعية (ويمكنني إضافة، نقص الدقة في التَّصَوُّر البوبريّ لماهية[34] الموضوعيّ)، قد يكون من القَيِّم التأكيد على أن المقاربة المُقَدَّمة هنا -على الرغم من أنها تضع الذاتَ العارفة في أبرز موقع، وتجعل الصيغة الشخصية، «(أ) مُسَوَّغ كثيرًا/قليلًا» أوليّة- تتجنب الحاجة إلى الإتيان باعتقادات عن محتوى مجال الرؤية الخاص بالمرء، إلخ، وَفق

(34) أستخدمُ «ماهية» في أغلب السياقات الواردة في هذه الترجمة نسبةً إلى ما هو أو ما هي. (المترجم).

أي معنى أساسي أكثر من، وإبستمولوجيًّا سابق على، اعتقادات عن أشياء وأحداث في العالَم حوله. على الرغم من ذلك، يمكنها بأريحية استيعاب واقعة أننا نعتبر، اعتياديًّا، الكثيرَ من اعتقادات الشخص عن الأشياء والأحداث حوله -وهي أشياء وأحداث يدركها حسيًّا، ويمكن للآخرين إدراكها حسيًّا- تُسَوّغها **بالكليّة** أدلةُ حواسه.

V

عومِلَت حجة الفقرة **IV** باعتبارها مقدمة [للحجة] بناء على الافتراض القائل إن معاييرنا لتقويم إذا أكان شخصٌ ما مُسَوَّغًا أم لا (أو لأيّ درجة يكون مُسَوَّغًا) في الاعتقاد بشيء ما **يفترض مسبقًا ادعاءاتٍ مُحَدَّدة عن القدرات والحدود الإدراكية البشرية**. ليس من اللائق، والحال كذلك، السؤال عن إذا ما كان علم النفس يؤيد نظريةَ الإدراك الحسيّ (أو النظرية-الأولية للإدراك الحسيّ) المُفْتَرَضة مسبقًا في تفسيري التفصيلي لتلك المعايير؟ وبالتحديد، بما أن جزءًا مما هو محل للنقاش بين واتكنز وبيني يتمثَّل في معرفة أيِّ التصوُّرين عن الإدراك الحسيّ أكثر معقولية؛ تصوُّري أم تصوُّره، ألا ينبغي لنا توجيه تفكيرنا إلى علم النفس بحثًا عن إجابة؟

هذه الأسئلة أعسر [أي، أصعب] بكثير مما تبدو عليه ظاهريًّا ـ لكن، علينا التعامُل مع الأهم قبل المهم. يقتبس واتكنز من أعمال علماء نفس وفلاسفة علم النفس لتأييد تقريره؛ لذا، أول موضوع يلزم التعامل معه هو تقييم ميزات دليله. ودليله بالكاد شامل؛ لكنها ليست المشكلة الأساسية، لأنه على قدر انتقائية دليله، فإنه لا يؤيد دعواه تأييدًا واضحًا، كما يدَّعي واتكنز نفسه. تذكَّروا أن تلك الدعوى تقول إن أحكام المستوى-1، وهي أحكام عن الأشياء والأحداث «القابلة للملاحظة» نتوصل إليها (في معظم

الأحيان) من خلال عملية غير واعية من ابتكار افتراض** تفسيري على نحوٍ ممكن لحُكم من المستوى-0، مثلًا، حكم عن ترتيب بقع اللون في مجال رؤية المرء، وهذا الحُكم نفسه يقيني ـ من المُفْتَرَض*، بفضل تمثيله فقط لما هو متاح للذات في الخبرة.

يقتبس واتكنز في البداية فيلسوفَ علم نفس، وهو ويلكِس Wilkes، واصفًا للحركات الفاحصة[35] للعين. ثم يقتبس ن. ف. ديكسون N. F. Dixon، فيما مفاده أن الإدراك الحسيّ يتضمن معالجة لا تَكون الذات واعيةً بها. ثمَّ يلاحظ: أن حائطَ غرفةٍ عادية سيبدو، كما هو بالفعل، مستطيلًا، لكن إذا نظر المرء إلى زاويةٍ يلتقي عندها الحائط بالسقف «سيلاحظ» المرءُ (وهو يقتبس موريس شليك Moritz Schlick هنا) «وجودَ ثلاث زوايا، وكل زاوية من هذه الزوايا أكبر من زاوية قائمة»؛ وأننا نرى الأشياء «بألوانها الحقيقية، بالتغلُّب على الآثار المُشَوِّشة للنظارة الشمسية، والظلال المعتمة، إلخ»؛ وأنه إذا عُرِضَ على مرضى يعانون «بضع الصوار» Commissurotomy صورة لوجه كامل، لكنها عُرِضَت عليهم بحيث يمكن نقل نصف الصورة فقط إلى القشرة البصرية الأساسية primary visual cortex، سيُبلغون عن رؤية وجه كامل؛ وأنه ثَمّة أوهام [أو خيالات] بصرية (القناع المقلوب لجريجوري، مثلث بنروز «المستحيل» the Penroses' 'impossible' figure) سيدوم وجودها حتى لو كنا واعين بأننا نرى ما ليس موجودًا [في الواقع]؛ و(من باب مراعاة الإدراك الحسيّ غير البصري) أن الحديث في حفلة كوكتيل سيبدو «أزيزًا جَماعيًّا» ـ حتى يذكر شخص ما اسمَ الشخص. ثَمَّ لجوء كذلك إلى السلطة، عندما يُقْتَبَس ريتشارد جريجوري Richard Gregory باعتباره مُفَسِّرًا لإدراكنا الحسيّ للأشكال الغامضة باعتبارها

(35) والفحص هنا بمعنى «المسح» scanning. (المترجم).

«عملية اختبار للافتراض**» (ص. 255 وما بعدها)[36].

ما الذي تُظْهِره هذه **المجموعة من التنويعات**؟ أن الإدراك الحسيّ نَشِط، بمعنى اشتماله على حركات العين، إلخ: أن الذات قد لا تَكون واعية ببعض النشاط [أو الفاعلية] المُتَضَمَّنة ـ لكن هذا الأمر ليس بمُخْتَلَفٍ عليه. أن ما يلاحظه المرء يتأثر بكونه قابلًا للملاحظة على نحوٍ بارز ـ لكن هذا الأمر ليس بمُخْتَلَفٍ عليه. أن تقارير الذات عن لون أو شكل يَكون عليه شيءٌ ما لن يتناظر بالضرورة مع وصف صحيح لصورة فوتوغرافية للشيء مأخوذة من منظور الذات ـ لكن هذا الأمر ليس بمُخْتَلَفٍ عليه. أن الذات، حين تُقَدَّم إليها صورة أحجية - وهي تصميم فني مُصَمَّم خصيصًا لإمداد مَن يراه بالقليل من المعلومات التي لا تحدد عمّا تَكون الصورة، أو لإمداد مَن يراه بالكثير من المعلومات لتَكون صورةً لأي شيء واقعي - ستُخْبِر الذاتُ عن رؤيتها الآن لصورة فتاة، ثم تُخبر الآن عن صورة لامرأة عجوز... إلخ ـ لكن هذا الأمر ليس بمُخْتَلَفٍ عليه.

أكرر، **ليس** الأمر محل النقاش هنا أن اعتقادات المرء عن الأشياء والأحداث حوله قد يسوّغها إمكان تفسيرها لما يراه المرءُ أو يسمعه، إلخ - ومن هذه الجهة، أتفق مع واتكنز- وإنما الأمر محل النقاش هنا أن «ما يراه المرءُ أو يسمعه، إلخ» يلزم فهمه باعتباره مشيرًا إلى ترتيبات بقع اللون في مجال رؤية المرء، ترتيب الأصوات وحدّتها، إلخ، وأنه يلزم الوصول إلى كل الأحكام المقبولة عقلانيًا، وصولًا واعيًا أو غير واعٍ، باعتبارها مفسِّرة، على نحوٍ ممكن، للأحكام عن ترتيبات كهذه، إلخ.

الجوانبُ الواقعية لصورة الإدراك الحسيّ (لو أنني على صواب)، وهي جوانب ضمنية في تَصَوُّرنا السابق-على-التحليل لأدلة الحواس، الذي

(36) الاقتباس الوارد في ص. 257، مأخوذ من:

Gregory, *Eye and Brain*, p. 222.

حاولت، لذلك السبب، إقامته في تفسيري التفصيلي، أقول إن هذه الجوانب الواقعية منسجمة بقوة مع «نظرية الإدراك الحسيّ المباشر» ذات الحضور المركزي بالنسبة إلى «علم النفس الإيكولوجي ecological psychology» عند ج. ج. جيبسون J. J. Gibson (1904-1979) وأتباعه[37]. ثَمّة فكرة أساسية بالنسبة إلى مقاربة جيبسون مفادها أن حواس البشر والحيوانات الأخرى ينبغي تصوُّرها [أو فهمها] باعتبارها «أنظمة مرتبطة بالإدراك الحسيّ»، أي باعتبارها أنظمة لتحديد المعلومات التي توفّرها الأشياءُ والأحداثُ في بيئتها. من هذا المنظور، من المُتَوَقَّع لدراسة الإدراك الحسيّ في موطنه الطبيعي [أو بيئته الطبيعية][38] أن تكون كاشفةً أكثر من الدراسات المختبرية التي يُمْنَح فيها الأشخاص لمحات من صور أحجية وتصميمات فنية [هدفها خلق الخداع للحالة] مُقَيَّدة بما يصنعه الإنسان، وثابتة، ومُتَحَكَّم فيها؛ وتُعْتَبَر نظرية الإدراك الحسيّ الناجح العادي ذات حضور مركزي، لا باعتبارها شيئًا يُبْتَكَر وَفق نموذج تقترحه دراسة **إساءة** الإدراك الحسيّ [أو الإدراك الحسيّ على نحوٍ خاطئ]. ويبدو الإدراك الحسيّ للأشياء والأحداث

(37) انظر:

Gibson, *The Senses Considered as Perceptual Systems; The Ecological Approach to Visual Perception*; and 'New Reasons for Realism'.

قارن كذلك مع:

Kelley, *The Evidence of the Senses*.

يلاحظ تشيرشلاند، في بحثه «*Explanation: a PDP Approach*»، ص. 228، كما لاحظتُ بالفعل، أنه ليس ثَمَّ صراع بين تصوُّر بيرس للحكم المُدْرَك حسيًّا باعتباره نوعًا من الاستدلال التعليلي، ومقاربة جيبسون الإيكولوجية، على الرغم من افتراض بعض الكُتّاب بالفعل لزوم وجود صراع بطريقة ما. (لا يلاحظ تشيرشلاند، على الرغم من ذلك، أنه كما يتضح من الفقرة التي تفتتح هذا الفصل، أن بيرس نفسه يعتقد، كما يعتقد جيبسون، أن الإدراك الحسيّ متعلق بالأشياء من حولنا).

ألاحظُ أن الجانب الواقعي النزعة في تقريري عن دليل الحواس لا يجعلني مؤيّدة لبيرس وجيبسون فقط، وإنما يجعلني مؤيّدة لديفيدسون كذلك.

(38) والإدراك الحسيّ، وَفق هذا المنظور، نَشِط، يستكشف الحيوانات أو الأشخاص في سعيهم للوصول إلى ما يريدونه من العالَم، في سعيهم للطعام والمأوى والرفيق [للتزاوج].

الطبيعية ذا حضور أوليّ على الإدراك الحسيّ للصور، **واستدلالًا بالأَوْلَى،** على الصور المضلِّلة عن عمد. وما يؤيد ذلك: التفصيلات المُقَدَّمة عن كيفية تحديد الحواس للمعلومات التي تقدّمها الأشياءُ في البيئة (ووَفق جيبسون، هي مسألة «تحديد الثوابت المهمة في التدفُّق المثير»)، والدراسات التجريبية البارعة الأصيلة المتعلقة بكيفية عمل هذا التحديد المذكور سلفًا، وكيفية فشل هذا التحديد، في الأنواع المتعددة من إساءة الإدراك الحسيّ [أو الإدراك الحسيّ على نحوٍ خاطئ]؛ وتضمين نظرية جيبسون عن الإدراك الحسيّ في تصوُّر تَطَوُّريّ بالكامل عن ملاءمة الأنظمة القائمة على الإدراك الحسي لدى الكائنات للتعامل بفعالية مع مثواها البيئيّ.

لكن الأمر لا يتعلق بمسألة بسيطة، وهي حجاجي، ضد واتكنز، بأن تقريره عن الإدراك الحسيّ يتعارض مع الحسّ المشترك وأفضل ما أُنْجِزَ في مجال علم النفس، بينما يتفق تقريري مع كليهما. باعتبار التالي سببًا أول، أنا منشغلة بالحفاظ على الأمرين التاليين معًا: (1) أن الإدراك الحسيّ إدراكٌ للأشياء والأحداث حولنا، (2) أن اعتقاداتنا عن الأشياء والأحداث حولنا مُسَوَّغة، **من ضمن أمور أخرى،** للمدى القائل بتفسيرها لخبراتنا الحسيّة ـ وبينما يؤيد تقريرُ واتكنز النقطةَ الأولى من هاتين النقطتين، لكنّه محايد تجاه النقطة الثانية. بالفعل، أحيانًا ما يدعم جيبسون نفسه - لكونه منشغلًا حقّ الانشغال بالمحاجّة ضد «نزعة الإحساس»، أي، الفكرة القائلة إن أشياءَ الإدراك الحسي معطياتٌ حسيّة - الثنائيةَ الزائفة، وجزء من فكرتي الرئيسة هنا تجنُّب ذلك الأمر.

باعتبار التالي سببًا ثانيًا، من المؤكد أن الأمر لا يتعلق بأن المسألة بين واتكنز وبَيني يمكن أو يجب وضعها بين يدَي علم النفس للبَتِّ فيها. السؤال عما تَكونه أشياء الإدراك الحسيّ تركيبي، تجريبي؛ لكن من الواضح أنه ليس ذلك النوع من السؤال الذي يمكن للفيلسوف رفض الإقرار بالمسؤولية

عنه ببساطة. لا يمكن لأيِّ تجربةٍ يمكن تخيُّلها حلّ السؤال على نحوٍ حاسم (ويمثّل هذا الأمرُ سببَ الأهمية الجوهرية للفجوة بين الأعمال المُنْجَزة المنتمية لمجال علم النفس التي يقتبسها واتكنز، والاستنتاج الذي يستخلصه من هذه الأعمال)؛ بالأحرى، هذا السؤال من النوع الذي يحدد موقفُ المرء منه نوعَ التجارب التي تبدو الأهم. جيبسون واعٍ تمامًا بهذا الأمر؛ فهو لا يكتفي بالإقرار بتأثير توماس ريد Thomas Reid، والأخيرُ فيلسوف الحسّ المشترك بامتياز، وإنما هو حريص كذلك على تثبيت اللوم على مقاربة نزعة الإحساس على أعمال فلسفية مثل كتاب نظرية جديدة للرؤية New Theory of Vision، لبيركلي Berkeley[39]. أي إنه يُقرّ بأن المسألة واقعة عند منطقة الحدود بين الفلسفة وعلم النفس.

وثَمَّ ما هو أكثر في هذا السياق، من باب النقاش، من السؤال عن إذا ما كانت صورة واتكنز أو صورتي تؤيدها على نحوٍ أفضل أعمالُ علم النفس الأكثر معقولية. حقيقة الأمر أن واتكنز لا حقّ لديه على الإطلاق حين يستعين بعلم النفس. لماذا؟ لأن مشروعه يفترض مُقَدَّمًا تمييزًا واضحًا بين الفلسفة والعلوم الطبيعية، وبما يشمل علم النفس، ويفرض ترتيبًا ميتا-إبستمولوجيًّا تَكون مهمةُ النظريةِ الفلسفية للمعرفة وَفقه جعلَ العلوم مشروعة. من منظور واتكنز، وهو منظور ميتا-إبستمولوجي، من **الخطأ**، حرفيًّا ومجازيًّا، اعتماد النظرية الفلسفية للمعرفة على افتراضات مأخوذة من العلوم الطبيعية؛ لأن مشروعية العلوم تنتظر نظريةَ المعرفة الفلسفية.

يحصل واتكنز على أسوأ ما في الموقفين. بإعادة الذات العارفة إلى موقعٍ مركزي، واتكنز ملتزم بقبول ملاءمة علم النفس؛ وباستبقاء التصوُّر البوبريّ لعلاقة الإبستمولوجيا بالعلوم، واتكنز ملتزم بإنكار مشروعية استعمال الأفكار المنتمية إلى مجال علم النفس لملاءمة ما يلتزم به.

(39) Gibson, *The Senses Considered as Perceptual Systems*, p. 1.

مثل واتكنز، ألتزم بالإقرار بملاءمة علم النفس (يجب عليَّ أن أقول، الملاءمة المُساهِمة). على الضد من واتكنز، ولحسن الحظ، يمكنني الإقرار أيضًا بمشروعية استعمال الدليل الملائم من علم النفس. لأنني، بدلًا من الإصرار على تمييزٍ واضحٍ، أعتقد أن الفلسفة تختلف عن العلوم الطبيعية، لكنه اختلاف في درجة التجريد والعمومية. وأتعامل مع الإبستمولوجيا والعلوم باعتبارهما أجزاء من شبكة كاملة لاعتقادات مؤيِّدة لبعضها البعض على نحوٍ مُتبادَل لحَدٍّ ما، بدلًا من اعتبار الإبستمولوجيا سابقة إبستمولوجيًا على العلوم. تنطبق معايير النزعة الوسيطة للتسويغ، كما أتصور الأمرَ، على تسويغ اعتبارات المرء الإبستمولوجية كما تنطبق على تسويغ اعتقادات المرء الأخرى؛ لذا، من المُتَفَّق عليه إيجاد أن الافتراضات عن الإدراك الحسيّ، المُفْتَرَضة مُسبقًا في نظريتي الإبستمولوجية، مُضَمَّنة كذلك في نظرية معقولة لعلم النفس، وتنسجم هذه الأخيرة مع مقاربة تَطَوُّرِيّة. يؤيد ذلك الأمرُ تلك الافتراضاتِ ونظريتي الإبستمولوجية، لدرجةٍ تعتمد على معقولية النظرية ومدى قوة درجة التضمين.

بالنظر إلى ما سبق، يمكن للمرء تلخيص الحجة كما يلي: إن المشكلة المسماة بـ «مشكلة الأساس التجريبي» (وهي «مسماة» هكذا لأن «الأساس» مُغْرِض) غيرُ قابلة للحلِّ إطلاقًا في نطاق أيّ إبستمولوجيا دون ذاتٍ عارفة بوبريّة[40]. وليس لها حل وَفق إبستمولوجيا واتكنز الأُسُسِيّة، شبه البوبريّة، بذاتٍ عارفة على نحوٍ مُقَنَّع. ولا يخسر واتكنز الحجة الإبستمولوجية فقط، وإنما يخسر كذلك الحجة الميتا-إبستمولوجية؛ وتقريره عن دور الخبرة ليس معقولًا، ولجوؤه إلى علم النفس تأييدًا لتقريره غير مشروع من المنظور الميتا-إبستمولوجي الخاص به.

لكن الحجة الميتا-إبستمولوجية أدَّت إلى ظهور مجموعة كاملة جديدة

(40) «البوبرية» هنا صفة للإبستمولوجيا. (المترجم).

من الأسئلة. باحتلال الذات العارفة لموقع مركزي، يُرى أن الإبستمولوجيا تعتمد، جزئيًّا، على افتراضات مُسبَقة عن القدرات والحدود الإدراكية البشرية. بمعنى آخر، لقد اتُّخِذَت الخطوة الأولى صوب نوع معتدل من المذهب الطبيعي الميتا-إبستمولوجي. لكن الطريق، في امتداده، بعيد عن اليسر والوضوح: سيكون من الضروري الحصول على قَدْر أكبر من الوضوح يتعلق بما يعادله المذهب الطبيعي في الميتا-إبستمولوجيا، ومدى اقتراب صلته بالنزعة الوسيطة، وماهية المقاربة التي يقترحها هذا المذهب الطبيعي للسؤال عن الوضع الإبستيمي للعلم... وهكذا تباعًا.

عند هذه النقطة، من المرجَّح أن هذا الأمر يبدو، تدريجيًّا، بالنسبة إلى بعض القراء، كما لو أن النظرية المُقَدَّمة هنا أزيد بمقدار ضئيل عن كونها تفصيلًا لـ«الإبستمولوجيا بذاتٍ عارفة» الطبيعية النزعة عند كواين. كما كان من المقصود للاقتباسات الواردة في مفتتح الفصل الرابع الدلالة عليه، تقريري، بالفعل، في جزء منه، تطوير لبعض المباحث المستقاة من كواين. لكنها فقط بعض المباحث؛ لأن المذهب الطبيعي عند كواين مُشْتَرِك [على نحوٍ ملتبس] بعمق، وكما آمل، فنظريتي ليست كذلك. من حسن الحظ، إذن، أن الرغبة في تحديد موضع رؤاي بالنسبة إلى كواين تلتقي مع ضرورة اكتشاف بعض الالتباسات في «الإبستمولوجيا الطبيعية [أو المُتَطَبِّعة] Epistemology Naturalized». وهذه هي المهمة التي أتوجه إليها الآن.

6

المذهب الطبيعي جَلِيًّا

"ليس ثَمَّ وجودٌ لأي فرع فائق الدقة في المعرفة، ويمكن للفيلسوف الحصول عليه، بمقدوره منحنا نقطة انطلاق ننقد منها كامل المعرفة الخاصة بالحياة اليومية. أقصى ما يمكن فعله فحص وتنقية معرفتنا العامة بالفحص الدقيق الداخلي».

~ رَسِل Russell (1872-1970)

«معرفتنا عن العالَم الخارجي *Our Knowledge of the External World*»[1]

من بين التَّصَوُّرات المختلفة[2] اختلافًا هائلًا الواقعة تحت عنوان «الإبستمولوجيا الطبيعية naturalistic epistemology»، وهو عنوان ملتبس على نحوٍ مُغْرٍ، نجد على الأقل ما يلي:

1. ما-صدق extension لمصطلح «الإبستمولوجيا» لا يشير فقط إلى نظرية المعرفة الفلسفية[3]، وإنما يشير كذلك إلى دراسات الإدراك الطبيعية-العلمية؛
2. الاقتراح بإعادة بناء الإبستمولوجيا باعتبارها المُكَوِّن الفلسفيّ لمشروع فكري مُشْتَرَك مع علوم الإدراك، وفيها سيمتد السؤال عن المعرفة الإنسانية، التي يتعرَّض لها الفلاسفة، ليتضمن مساحات

(1) Russell, *Our Knowledge of the External World*, p. 71.

(2) (وفي بعض الأمثلة، غير المتوافقة).

(3) «الفلسفية» هنا صفة للنظرية. (المترجم).

مشكلة جديدة تقترحها الأعمالُ البحثية الطبيعية-العلمية؛

3. الدعوى بأن المشكلات التقليدية في الإبستمولوجيا يمكن حلّها بَعْدِيًّا a posteriori، في نطاق شبكة الاعتقاد التجريبي؛

3.' الدعوى بأن نتائج علوم الإدراك قد تَكون ملائمة للمشكلات الإبستمولوجية التقليدية، ويمكن استعمالها على نحوٍ مشروع في حلِّ هذه المشكلات؛ والحديث هنا عن:

[(أ) - كل المشكلات التقليدية؛

(ب) - بعض المشكلات التقليدية]؛

4. الدعوى بأن المشكلات التقليدية في الإبستمولوجيا يمكن حلها عن طريق علوم الإدراك الطبيعية، والحديث هنا عن:

[(أ) - كل المشكلات التقليدية؛

(ب) - بعض المشكلات التقليدية]؛

5. الدعوى بأن المشكلات التقليدية في الإبستمولوجيا غير مشروعة أو أسيء تصوُّرها، ويجب التخلّي عنها، وتحل محلها الأسئلة الطبيعية-العلمية المتعلقة بالإدراك الإنساني، والحديث هنا عن:

[(أ) - كل المشكلات التقليدية؛

(ب) - بعض المشكلات التقليدية]؛

لقد رتَّبت هذه التصوُّرات من أقلها جذرية إلى أكثرها.

بما أن التصوُّرين رقم 1 و2 يتضمنان ما-صدق لمدى «الإبستمولوجيا»، يمكن تصنيفهما باعتبارهما صورتين من المذهب الطبيعي التَّوسُّعيّ expansionist naturalism. وبما أن التصوُّرين رقم 3 و4 يسمحان بمشروعية المشكلات الإبستمولوجية التقليدية، ويقترحان في الوقت نفسه التعرُّض لهما وَفق أسلوب «طبيعي النزعة» جديد وغير معتاد، بينما ينكر التصوُّر رقم 5 مشروعية هذه الأسئلة المذكورة ويقترح أن تحلَّ محلها

مشاريعُ ذات «نزعة طبيعية» لمدى أكبر، قد يصنّف المرءُ التصوُّرين رقم 3 و4 باعتبارهما إصلاحيين reformist والتصوُّر رقم 5 باعتباره مذهبًا طبيعيًّا ثوريًّا revolutionary naturalism. وعلى الجانب الآخر، بما أن التصوُّر رقم 4 والتصوُّر رقم 5 يجعلان من الإبستمولوجيا مشروعًا (فكريًّا) داخل العلوم الطبيعية، بينما لا يفعل التصوُّر رقم 3 ذلك، قد يصنّف المرءُ التصوُّرَ رقم 4 والتصوُّر رقم 5 باعتبارهما علميين scientistic وتصنيف التصوُّر رقم 3 باعتباره مذهبًا طبيعيًّا بَعْدِيًّا. والتسوية الواضحة هي وضع عنوان للتصوُّر رقم 3، وهو «مذهب طبيعي، بَعْديّ، إصلاحي»؛ ووضع عنوان للتصوُّر رقم 4، وهو «مذهب طبيعي، علمي، إصلاحي»؛ ووضع عنوان للتصوُّر رقم 5، وهو «مذهب طبيعي، علمي، ثوري». ثَمّة حاجة كذلك إلى وضع عنوان للتميز بين النسخة (أ) والنسخة (ب) من التصوُّرات رقم 3 و4 و5؛ وسأسمي النسخة الأولى «ضيقة narrow»، وسأسمي الثانية «واسعة broad». فيما سيلي سأغير أحيانًا ترتيب عناويني الموضوعة، فأتحدث عن «مذهب طبيعي إصلاحي علمي»، على سبيل المثال، حين أقارن هذا التصوُّر مع المذهب الطبيعي الإصلاحي البَعْديّ، وسأتحدث، في الوقت نفسه، عن «المذهب الطبيعيّ العلميّ الإصلاحيّ» حين أقارنه مع المذهب الطبيعيّ العلميّ الثوريّ.

أذكر المذهبَ الطبيعي التوسُّعيّ لأنبذه في الوقت الحالي فقط[4]؛ وسينصب تركيزي على التصوُّرات رقم 3 و4 و5. وكل هذه المواقف ترفض قبولَ[5] التصوُّر البَعْديّ للنظرية الفلسفة للمعرفة باعتباره مختلفًا [على نحوٍ جوهري، غير قابل للمقارنة] كليًّا عن الدراسة العلمية للإدراك الإنساني. لكن من منظور الدراسة الحالية، الاختلافات بين هذه التصوُّرات أهمّ من القواسم المشتركة بينها. وعلى أوضح نحو، تمييزُ المذهب الطبيعي

(4) سأعود إليه، على نحوٍ وجيز جدًّا، في الفصل السابع، القسم الثاني.

(5) على نحوٍ مدهش ومثير إلى حَدٍّ ما.

الثوري مقابل المذهب الطبيعي الإصلاحي ذو أهمية عظيمة؛ لأن المذهب الطبيعي الثوري ينكر مشروعية المشاريع نفسها التي أشتغل عليها. وتمييزُ المذهب الطبيعي العلمي مقابل المذهب الطبيعي البَعْديّ ذو أهمية عظيمة كذلك؛ لأن المذهب الطبيعي العلمي مِنْ شأنِه تحويل وجهة المشاريع التي أشتغل عليها وتسليمها إلى علوم الإدراك الطبيعية.

لقد وَصَفت عنوانَ «الإبستمولوجيا الطبيعية النزعة» بأنه ملتبس **على نحوٍ مُغْرٍ** لأن أغلب مَن سيصفون أنفسهم باعتبارهم مشتغلين على الإبستمولوجيا الطبيعية النزعة يبدون مترددين [في تناقض] ambivalent بين تصوُّرين أو أكثر من التصوُّرات المذكورة، وهي تصوُّرات متباينة إلى حَدٍّ كبير. لكن النظرية المُقَدَّمة في هذا الكتاب ستكون، على نحوٍ غير ملتبس، طبيعية بَعْدِيّة، إصلاحية، ضيقة ـ وهي تمثّل، في الحقيقة، الارتحال الطبيعي النزعة الأشد تواضعًا عمّا قد يُسَمَّى بـ «النزعة البَعْدِيّة التقليدية traditionalist apriorism». ولذا، على الرغم من أن النظرية المُقَدَّمة هي في جزء منها، بالفعل، تطوير لبعض المباحث المستقاة من كواين، فإنّها ليست، وَفق أي معنى يسير أو بسيط، «مجرد تفصيل لـ«الإبستمولوجيا الطبيعية [أو: المُتَطَبِّعة] Epistemology Naturalized» عند كواين». ويرجع ذلك إلى أن المذهب الطبيعي عند كواين ليس، على نحوٍ غير ملتبس، من طراز بَعْديّ (بدلًا من أن يَكون علميًّا) أو حتى، على نحوٍ غير ملتبس، من طراز إصلاحي (بدلًا من أن يَكون ثوريًّا).

يقع موقفي الفكري الطبيعي النزعة على نحوٍ متواضع بين النزعة البَعْدِيّة التقليدية من جانب، وصور ذات طموح أكبر للمذهب الطبيعي على الجانب الآخر. لقد شُرِعَ، في نهاية الفصل الرابع، في تقديم حجة ضد النزعة البَعْدِيّة التقليدية، واستمرت في الفصل الخامس، في وجود الدعوى بأن الافتراضاتِ المُسبَقة (ومن الواضح أنها تركيبية، ومِن ثَمَّ بَعْدِيّة) عن

القدرات والحدود الإدراكية البشرية مُضَمَّنة على نحوٍ أساسي في معاييرنا للأدلة. وشُرِعَ بالكاد، في نهاية الفصل الخامس، في تقديم حجة ضد المذهب الطبيعي الإصلاحي العلمي، في وجود الدعوى بأن الافتراضاتِ المُسبَقة عن الإدراك الحسيّ المُضَمَّنة في معاييرنا للأدلة تصل لدرجة من التجريد والعموم فتُعْتَبَر منتمية إلى منطقة الحدود بين الفلسفة وعلم النفس، بدلًا من كَون هذه الافتراضات المسبقة خاصة، على نحوٍ ملائم، بعلم النفس حصريًا. لكن يبقى الاشتغال على تكوين أغلب الحجة ضد صور للمذهب الطبيعي ذات طموح أكبر من حجتي.

الغرض من الفصل الحالي ثنائي: أولًا، تشخيص وتفسير الالتباسات والنقلات في تصوُّر كواين عن المذهب الطبيعي؛ وثانيًا، انتقاء بعض مفاتيح الحل من هذا العمل التشخيصي لتوطيد قطعة إضافية من الحجة ضد أنواع من المذهب الطبيعي ذات طموح أكبر ـ بالأخص، ضد صورتَي النزعة العلمية الواسعة (الإصلاحية والثورية).

I

يحدد كواين خصائص المذهب الطبيعي كما يلي:

> ... المذهب الطبيعي: التخلِّي عن الفلسفة الأولى باعتبارها هدفًا منشودًا... يبدأ الفيلسوف الطبيعي[6] استدلاله المنطقي [أو تفكيره][7] داخل نظرية العالَم الموروثة باعتبارها انشغالًا مستمرًا. ويعتقد على نحوٍ مبدئي [في حاجة إلى المزيد من التوكيد] بها كلها، لكنه يعتقد كذلك أن بعض الأجزاء غير المُحَدَّدة خاطئة. ويحاول تحسين وتوضيح وفهم النسق من داخله. إنه البحار الذي يعمل دون مرشد

(6) أي، الفيلسوف الذي يتبنى المذهب الطبيعي. (المترجم).

(7) انظر: صلاح إسماعيل، اللغة والعقل والعلم في الفلسفة المعاصرة، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018 ص: 222، 223. (المترجم).

على قارب نويرات Neurath [(1882- 1945)].

يحدد كواين كذلك خصائص المذهب الطبيعي كما يلي:

يَعتبر [المذهبُ الطبيعي][8] العلمَ الطبيعي بحثًا في الواقع، وهو بحث غير معصوم وقابل للتصحيح وليس مطلوبًا منه تفسير نفسه أمام أيّ محكمة تتجاوز العلم، وليس في حاجة إلى أيّ تسويغ يتجاوز الملاحظة والمنهج الاستنباطي-الافتراضي** hypothetico-deductive method. للمذهب الطبيعي مصدران، كلاهما سلبيّ. المصدر الأول هو اليأس من امتلاك القدرة على تعريف المصطلحات النظرية، عمومًا، وَفق الظواهر... والمصدر الثاني... هو الواقعية العنيدة unregenerate realism، حالة العقل المتينة التي يتمتع بها العالِم الطبيعي الذي لم تساوره قَطّ شكوك ولا قلق يتجاوز أشكال عدم اليقين القابلة للنقاش والتعديل، وهي المنتمية للعلم على نحوٍ داخلي... لا يرفض المذهب الطبيعي قبولَ الإبستمولوجيا، لكنه يعتبرها شبيهة بعلم النفس التجريبي. يخبرنا العلمُ نفسه أن معلوماتنا عن العالَم مُحَدَّدة بـ [أو مقصورة على] إدراك أشكال التهيُّج الواقعة على جلدنا الخارجي، ومِن ثَمَّ، السؤال الإبستمولوجي بدوره سؤالٌ داخل العلم: وهو سؤال عن الكيفية التي أمكن للحيوانات البشرية من خلالها التوصُّل إلى العلم من معلومات محدودة كهذه. يسعى باحثنا الإبستمولوجي العلمي وراء هذا البحث ويخرج بتقرير لديه الكثير مما يرتبط بتعلُّم اللغة وعلم أعصاب الإدراك الحسيّ... من غير المشكوك فيه أن التَّطَوُّر والانتقاء الطبيعي سيتضحان في هذا التقرير، ولن يتردد هذا الباحثُ المذكور في تطبيق الفيزياء لو رأى طريقة لفعل ذلك.

(8) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

الصورة المُقَدَّمة في الاقتباس الأول من الاقتباسات السابقة ذات مقاربة تَعتبر الإبستمولوجيا جزءًا متشابكًا، مندمجًا في كامل شبكتنا من الاعتقادات عن العالَم، ولا تعتبرها نسقًا قَبْلِيًّا منفصلًا. ليس ثَمَّ ما يقترح وجودَ أي تَحَدٍّ لمشروعية الأسئلة الإبستمولوجية المألوفة. يبدو أن تصوُّر كواين للمذهب الطبيعي هنا بَعْدِيًّا من حيث القصد وإصلاحيًّا من حيث الفكر. لكن الصورة المُقَدَّمة في الاقتباس الثاني ذات مقاربة ترى الإبستمولوجيا منتمية على نحوٍ داخلي للعلوم الطبيعية، باعتبارها شبيهة، بالفعل، بعلم النفس. إنها، على نحوٍ مدهش، علمية النزعة باختصار. وهي متناقضة كذلك، على نحوٍ مدهش، تجاه مشروعية الأسئلة الإبستمولوجية المألوفة، لأنه على الرغم من عدم القبول الواضح عند كواين لأي قصد مِنْ شأنِه رفض قبول الإبستمولوجيا، يبدو أن الصورة المعنية ستتضمن على أقل تقدير قيدًا مهمًّا تجاه الانشغالات الإبستمولوجية التقليدية - وتعتمد هذه الصورة، كما يُقال لنا، على «واقعية عنيدة» ترفض التعامل بجديّة مع أيّ مسألة إبستمولوجية ليست داخلة بصرامة في العلم. قد يقول المرء إنها تبدو ثورية من جهة الفكر، لو أنها تبدو إصلاحية لفظًا.

لكن الفقرات المُقْتَبَسة ليست واردة في سياقات نقاش مختلفة، ولا من فترات متباينة من عمل كواين الفكري؛ وفي الواقع، لا تَظهر هذه الاقتباسات في نفس البحث فقط، وإنما تَظهر كذلك في الورقة نفسها، من البحث نفسه، والفقرة الثانية واردة بين الجملة الأولى بالفقرة الأولى وبقية الفقرة[9]. يبدو أن كواين يقدّم، بمعنى آخر، نوعًا من تآلُف [أو تركيب] للصورة البَعْدِيَّة والصورة العلمية، وتآلف للصورة الإصلاحية والصورة الثورية. وهذا الاندماج لهذه التصوُّرات المختلفة للغاية عن المذهب الطبيعي ليس زلّة استثنائية أو عرَضِيَّة؛ على النقيض، بل هو كلي الوجود

(9) Quine, 'Five Milestones of Empiricism', p. 72.

[أي، شائع الانتشار] إلى حَدٍّ كبير.

ردُّ فعل بُتْنام Putnam (1926-2016) مفهوم، إذ يرى أن المذهب الطبيعي عند كواين «محيِّر لأقصى مدى»[10]. وهدفي تبديد الحيرة.

إليكم مخطط لتشخيصي. المذهب الطبيعي البَعْديّ، الإصلاحي، الواسع عاقبةٌ مباشرة لرفض كواين قبول «القَبْليّ»، لتصوُّره التدريجي للفلسفة باعتبارها مختلفة عن العلوم الطبيعية فقط في درجة العموم والتجريد، لا في الوضع الميتافيزيقي أو الإبستمولوجي للحقائق التي تسعى وراءها. لكن كواين يستخدم مصطلح «العلم science» على نحوٍ ملتبِس، أحيانًا بالمعنى المعتاد، للإشارة إلى تلك الأنساق المُصَنَّفة على نحوٍ اعتيادي باعتبارها علومًا sciences، وأحيانًا بمعنى أوسع، للإشارة إلى معرفتنا التجريبية المُفْتَرَضة*، في العموم. تثنيه نزعتُه التدريجية gradualism عن إلصاق الكثير من الأهمية للتميز بين الاستخدامين الأوسع والأضيق. لكن هذا الالتباس يخفي [كقناع] التمييز بين المذهب الطبيعي البَعْديّ والمذهب الطبيعي العلمي، بين الفكرة القائلة إن الإبستمولوجيا جزءٌ من شبكتنا الكاملة عن الاعتقاد التجريبي («جزء من العلم» بالمعنى الواسع) وفكرة أن الإبستمولوجيا داخل العلوم («جزء من العلم» بالمعنى الضيق). يفسر ذلك الأمرُ كيفية انتقال كواين[11] من النزعة البَعْديّة إلى النزعة العلمية. ولأن المشكلات التقليدية في الإبستمولوجيا غير ملائمة بيسرٍ أو وضوحٍ للحلِّ في نطاق علوم الإدراك النفسية أو علوم الإدراك البيولوجية، يجد كواين نفسه، وَفق مِزاجه العلميّ النزعة، تحت ضغط النقلة، وتقليص الأسئلة التي ينشغل بها ـ وصولًا لنقطة يصبح عندها الاستمرار بالأسئلة المعتادة للإبستمولوجيا أمرًا غير ذي معنى، ويجد كواين نفسه مغرى بإلقاء الشَكِّ

(10) Putnam, 'Why Reason Can't be Naturalized', p. 19.

(11) ومن الظاهر أن كواين يُجري هذه النقلة على نحوٍ غير واعٍ ذاتيًّا [لا-شعوريًّا].

على مشروعية المشاريع القديمة. يفسر هذا الأمرُ كيفية انتقال كواين[12] من موقف إصلاحيّ إلى موقف ثوريّ. وسأتناول عناصر هذا التشخيص واحدًا تلو الآخر.

يرفض كواين قبولَ «القَبْلِيّ» (بالطبع، من الواضح أنه يرفض قبول «التحليليّ»، لكن بما أنه يشترك مع الوضعيين Positivists الذين يحتج ضدهم في مقالته «عقيدتان [للتجريبية] Two Dogmas of Empiricism» في الافتراض القائل إن الحقائق التحليلية وحدها يمكن معرفتها قَبْلِيًّا، يُشَكِّل ذلك الأمرُ بالفعل رفضًا لقبول «القَبْلِيّ» أيضًا). نزعة التدريج هي الدعوى بأن الفلسفة نوع من البحث البَعْدِيّ، متصلة بالبحث التجريبي عمومًا؛ وبما أن العلوم الطبيعية تُشَكِّل جزءًا أكبر [ومهمًّا] ومؤثِّرًا من بحثٍ كهذا، تُبْرز نزعة التدريج أوجهَ التشابه في الغرض والمنهج بين الفلسفة والعلوم الطبيعية. تشجع هذه النزعةُ التدريجية كواين على استعمال كلمة «علم science» باعتبارها وسيلة ملائمة للإشارة إلى معرفتنا المُفْتَرَضة* عن العالَم، إلى حَدٍّ كبير عمومًا. (ثَمَّ تشجيع إضافي في واقعة أن كلمة «علم science» تجد بدايتها في الكلمة اللاتينية للمعرفة، وهذا ما يُذكّرنا به كواين).

سيكون من الملائم تقديم مواضعة مطبعية [تيبوغرافية] typographical لإبراز التمييز بين معنيَي «العلم science»: «**العلم** *science*» للاستعمال الأضيق، الذي يشير إلى الأنساق التي عادةً ما تُسمَّى بـ «علوم sciences»، و«**العلم** **SCIENCE**» للاستعمال الأوسع، الذي يشير إلى اعتقاداتنا التجريبية عمومًا، ومِن ثَمَّ فهو يشمل الحسّ المشترك والتاريخ، إلخ، ووَفق كواين، الرياضيات، والمنطق، والفلسفة بالإضافة إلى **العلم**. وَفق هذه المواضعة، يصبح المذهب الطبيعي البَعْديّ هو الدعوى بأن الإبستمولوجيا جزء من **العلم**، أي، هذا المذهب جزء مندمج من شبكة

(12) ومن الظاهر أن كواين يُجري هذه النقلة على نحوٍ غير واعٍ ذاتيًا [لا-شعوريًا].

الاعتقادات التجريبية؛ ويصبح المذهب الطبيعي العلمي هو الدعوى القائلة إن الإبستمولوجيا جزء من **العلم**، أي، داخل العلوم. يجعل استخدامُ كواين، وهو استخدام ملتبس، لـ «العلم»، من السهل للغاية سَوق المعنيين في الوقت نفسه. (كما يشجّع هذا الإدغامَ تكافؤُ «الإبستمولوجيا جزء من **العلم**» مع «الإبستمولوجيا متصلة بـ **العلم**»).

ليس من الصعب العثور على الدليل النَّصيّ لهذا التشخيص، أقصد تشخيص ما سأسميه بـ «نقلة كواين الأولى» (من النزعة البَعْدِيّة إلى النزعة العلمية). في بعض الأحيان تَكون الصورة التي يقدّمها كواين بَعْدِيّة، إصلاحية، تدريجية دون التباس:

> ما يَكونه الواقع أمرٌ من اختصاص العلماء، بأوسع معنى، أن نفترض الصدق [دون وجود أدلة تؤكده] بإتقان وعناية؛ وما يوجَد، وما هو واقعي، جزء من ذلك السؤال. إن السؤال عن كيفية معرفتنا لما يوجَد هو جزء من السؤال ببساطة... عن دليل الصدق المتعلق بالعالَم. والحكم [أو الفيصل] الأخير هو ما يُسَمَّى بالمنهج العلمي، مهما كان غير مُحَدَّد المعالِم... وهي مسألة إرشاد من المثير الحسيّ، وهو ميل إلى البساطة بمعنى ما، وميل إلى الأشياء القديمة [المعتادة][13].

يدل حديث كواين عن «أمر من اختصاص العلماء، بأوسع معنى» على أن العلمَ يشير إلى **العلم**. وما يُدَّعَى هو أن ما يوجَد، وكيفية معرفتنا لما يوجَد، سؤالان ينتميان إلى **العلم**، وهما سؤالان لا يتجاوزان شبكة الاعتقادات التجريبية. وفي هذا السياق، بالأخص في وجود الإلماح الذي يوفّره «ما يُسَمَّى» بـ«المنهج العلمي»، وهي الإشارة التي يمكن اعتبارها تشير إلى معاييرنا الخاصة بالأدلة التجريبية، في العموم، بدلًا من الإشارة إلى أيِّ منهج بحث يُفْتَرَض أنه خاص **بالعلم**.

(13) Quine, *Word and Object*, p. 22.

لكن في كثيرٍ من الفقرات، يؤدي التباس «العلم» يؤدي التباس مصطلح «العلم» إلى تقديم كواين نسخة خاطئة من المذهب الطبيعي البَعْدِيّ بسبب خلطه السيئ مع المذهب الطبيعي العلمي. ومن الساخر بالقدر الكافي وجود فقرة كهذه في ردّ كواين على بُتْنام في كتاب [لويس] هان- [بول] شليب Hahn-Schilpp؛ ومكمن السخرية أنه يُفْتَرَض أن كواين يردُّ هنا على اتهام بُتْنام له بـ«النزعة العلمية»[14]:

> ... أودّ توضيح ما قد أسماه بُتْنام وآخرون بنزعتي العلمية. أُقِرُّ بالمذهب الطبيعي، بل أسْعَد به. يعني ذلك التَّخلُّص من حلم الفلسفة الأولى والسعي وراء الفلسفة، بالأحرى، باعتبارها جزءًا من نسق المرء عن العالَم، متصلًا ببقية العلم. ولماذا أستمر في الإلحاح على الفيزياء دونًا عن سائر العلوم الطبيعية؟ ببساطة لأنه من اختصاص الفيزياء، وليس من اختصاص أي فرع آخر من العلم، قول التالي... ما هو أدنى كتالوج للحالات التي ستَكون كافية لتسويغنا في القول بعدم وجود تغيُّر دون حدوث تغيُّر في الموقف أو الحالات[15].

قد يُرَى لأول وهلة أن قوله «أُقِرُّ بالمذهب الطبيعي» يحمل اللزوم الحواري conversational القائل إن كواين يرفض قبولَ ما سيسميه بُتْنام بـ«النزعة العلمية»، ولا يكتفي كواين بعدم قول ذلك بوضوح، بل يصف هذا التعقيبَ باعتباره «يوضح» ما يسميه بُتْنام بـ«النزعة العلمية» لديه. يبدو قوله «التَّخلُّص من حلم الفلسفة الأولى والسعي وراء الفلسفة باعتبارها جزءًا من نظام المرء عن العالَم» كالمذهب الطبيعي البَعْدِيّ الإصلاحي؛ ويبدو أنه يمكن قراءة قوله «متصلًا ببقية العلم» على نحوٍ توافقي مع ذلك الأمر باعتباره «متصلًا ببقية **العلم**». لكن في الجملة التالية ينتقل

(14) Putnam, 'Meaning Holism', p. 425.

(15) Quine, 'Reply to Putnam', pp. 430–1.

في الفقرة المقابلة، يقتبس كواين من بحثه «Facts of the Matter».

كواين للحديث عن «العلوم الطبيعية»، أي، عن **العلم**، ويركز في الجملة التالية عليها على الفيزياء. وعلى الرغم من كل ما يقدِّمه كواين لهذا الأمر باعتباره موضِّحًا لموقفه، [يمكن اعتبار] هذه الفقرة إرشادية نموذجيًّا من جهة تناقضها.

الفقرات التالية التي يناقش فيها كواين نزعة الشَّك مهمة لأنها تُظهِر بوضوح ما يقوم به كواين من تبديل ولَيّ في استعماله لـ«علم»، وتُظهِر أيضًا أن هذا يتسبب في، ويخفي في الوقت نفسه، وجود نقلة [على مستوى التبنّي] من المذهب الطبيعي البَعْدِيّ إلى المذهب الطبيعي العلمي:

> يتسبب الشَّك في وجود نظرية المعرفة، نعم؛ لكن المعرفة، أيضًا، هي التي تسببت في وجود الشَّك. نزعة الشَّك شعبة ناشئة من العلم... الأوهام أوهام فقط بالنسبة إلى قبول قبليّ للأجساد الأصيلة سابق عليها [أي، على هذه الأوهام]، وهذه الأجساد الأصيلة تقابل هذه الأوهام [يقفان ضد بعضهما البعض]... افتراض الأجساد بالفعل علم فيزيائي بدائي.
>
> ... العلم الفيزيائي البدائي هو الحسُّ المشترك عن الأجساد، ويُحتاج إليه، مِن ثَمَّ، باعتباره حافزًا على نزعة الشَّك... الشكوكُ القائمة على نزعة الشَّك شكوكٌ علمية. مِن ثَمَّ، يمكن التفكير على أفضل وجه في الإبستمولوجيا باعتبارها مشروعًا فكريًّا داخل العلم الطبيعي[16].

حلَّ مصطلحُ «العلم» في الجملة الثانية محلَ «المعرفة» في الجملة الأولى؛ لذا يحض [مبدأُ] الإحسان المرءَ على قراءة «العلم» باعتباره «**العلم**». لكن، تقريبًا على الفور، يمنع إصرارُ كواين على إدراج «افتراض الأجساد»، «الحسُّ المشترك عن الأجساد» باعتبارهما «علمًا فيزيائيًّا بدائيًّا» هذا الحافزَ القائم على [مبدأ] الإحسان. بالطبع، من غير المُنْكَر أن افتراض الأجساد جزء من

(16) Quine, 'The Nature of Natural Knowledge', pp. 67-8.

العلم؛ لكن كما يجاهد كواين في وصفه باعتباره «علمًا فيزيائيًّا بدائيًّا»، يبدأ المرء في التشكُّك حيال أنه يقترح أنه جزء من **العلم**. لذا، ليس من المثير للدهشة إيجاد أن الجملة الأخيرة -«الإبستمولوجيا... مشروع فكري داخل العلم الطبيعي»- تتطلب قراءتها باعتبارها علمية النزعة بدلًا من قراءتها باعتبارها بَعْدِيّة النزعة، باعتبارها تدَّعي أن الإبستمولوجيا جزء من **العلم**، وليست جزءًا من **العلم** فقط.

قارنوا:

... يواجه الباحثُ الإبستمولوجي تحدّيًا للعلم الطبيعي ينشأ من داخل العلم الطبيعي... تَحَدَّت نزعة الشَّك القديمة بالمثل، وَفق طريقتها البدائية لمدى أكبر، العلم من داخله. اقتبس مناصرو نزعة الشَّك أوهامًا مألوفة لإثبات لا-معصومية الحواس [أي، إمكان وقوعها في الخطأ]؛ لكن هذا التصوُّر للوهم نفسه قام على العلم الطبيعي، لأن صفة الوهم كَمَنَت ببساطة في الانحراف عن الواقع العلمي الخارجي... يصبح باحثنا الإبستمولوجي المتحرر في النهاية عالِم نفس تجريبيًّا، يفحص علميًّا حيازةَ الإنسان للعلم[17].

النغمة العلمية النزعة لهذه الفقرة بيِّنة، لكن من الواضح كذلك أن كواين يجاهد مرة أخرى مفهوم العلم. لن أعلق على «الواقع العلمي الخارجي»، على الرغم من كونها عبارة جديرة بالملاحظة. كما أنني لن أحاجّ بإسهاب إذا كان من الصدق أن نزعة الشَّك القديمة تَحَدَّت **العلمَ** من داخله، على الرغم من رؤيتي بأنه من الصائب اعتماد نزعة الشَّك القديمة على الصراعات بين المظاهر، وليس على تباين الوهم مع الواقع. والنقطة التي أود التشديد عليها هنا أن حجة كواين تتطلب، مرة أخرى، نقلة من «إن نزعة الشَّك القديمة... تَحَدَّت **العلم** من داخله» إلى «إن نزعة الشَّك

(17) Quine, *The Roots of Reference*, pp. 2-3.

القديمة... تَحَدَّت **العلم** من داخله»؛ وهو أمر مشكوك فيه على نحوٍ مزدوج، بما أن المرء قد يتشكك على نحوٍ معقول حيال إذا كان ثَمَّ شيء شبيه بـ**العلم** في وقت وجود نزعة الشَّك القديمة. فقط من خلال نقلة [على مستوى التبنّي] من التأويل الواسع إلى التأويل الضيق لـ «العلم» يمكن لكواين الوصول لاستنتاجه العلمي النزعة على نحوٍ مدهش: «يصبح باحثنا الإبستمولوجي المتحرر في النهاية عالِم نفس تجريبيًّا، يفحص علميًّا حيازةَ الإنسان للعلم»، أي، يفحص **علميًّا** حيازة الإنسان **للعلم**.

في الفقرة التي ناقشتها توًّا، يقيِّد كواين نفسه بنزعة الشَّك القديمة؛ ونزعة الشَّك الديكارتية القائمة على الإطناب غير مذكورة. عندما يناقش بالفعل نزعةَ الشَّك الديكارتية، يحصل المرء على إشارة [من جهة التلميح] للضغوط التي أدَّت إلى نقلة كواين الثانية، من المذهب الطبيعي الإصلاحي إلى المذهب الطبيعي الثوري. في هذه الفقرة، يبدو أن كواين، **بالكاد تمامًا**، يدَّعي أن نزعةَ الشَّك، في صورتها الديكارتية المُعَمَّمة generalized، غيرُ مُتَّسِقة:

> تميل الحجة الترنسندنتالية transcendental، أو ما تبدو بمثابة فلسفة أولى، في العموم إلى اكتساب معنى مُحَدَّد، على نحوٍ أدق، لهذه الحالة من الإبستمولوجيا المحايثة بمقدار نجاحي في فهمها. يتلاشى السؤالُ الترنسندنتالي عن واقع العالَم الخارجي.

لكنه، فورًا، يتراجع:

> تنشأ نزعة الشَّك الجذرية من نوع من الخلط ألمحت إليه بالفعل، لكنها ليست غير متسقة بنفسها[18].

إن ملاحظةَ المجاهدة الظاهرة في محاولة كواين لاقتراح أن نزعة الشَّك القديمة داخل **العلم** تؤدي، على نحوٍ طبيعي، إلى المُكَوِّن الثاني من حدسي

(18) Quine, 'Things and Their Place in Theories', p. 22.

الافتراضي التشخيصي. يلزم الإقرار بوجود درجة من الغموض عمّا سيُعْتَبَر بمثابة سعي وراء نُسَخٍ مُعادة صياغتها ومستمرة على نحوٍ قابل للتحديد، في الوقت نفسه، من المشاريع الإبستمولوجية المألوفة، وعمّا سيُعْتَبَر بمثابة سعي وراء مشاريع جديدة تمامًا. على الرغم من ذلك، من الواضح أنه عندما يلحّ على أن الإبستمولوجيا جزء من **العلم**، يجد كواين نفسه مُجْبَرًا على إعادة تحديد خصائص مشكلات الإبستمولوجيا على نحوٍ راديكالي للغاية مِنْ شأنِه كسر الاتصال. وهذا ما سأسميه «نقلة كواين الثانية»، من المذهب الطبيعي الإصلاحي إلى المذهب الطبيعي الثوري.

هذه النقلة الثانية مدهشة بقوة. من ظاهرها، في النهاية، من غير المعقول، إلى حَدٍّ كبير، افتراض أن المشاريع التقليدية للإبستمولوجيا يمكن **للعلم** الاضطلاع بها بنجاح. أوافق على أن الفلسفة متصلة **بالعلم**؛ لكن لا يَنْتُج من ذلك عدم وجود اختلاف **في الدرجة** بين الفلسفة و**العلم**. و-كما أظهرت الحجة في الفصل الأخير- التوقُّع المعقول هو أن أنواع الافتراض عن القدرات والحدود الإدراكية البشرية التي قد تستعملها الإبستمولوجيا ستكون من النوع ذي العموم والتجريد المميزَيْن للنهاية الفلسفية بدلًا من النهاية **العلمية** للبناء الخاص بـ **العلم**. ولذا يُتَوَقَّع أن الالتزام بالادعاء القائل إن الإبستمولوجيا جزء من **العلم** مِنْ شأنِه وضع المرء تحت ضغط إعادة تكوين مفاهيم reconceptualize مشاريع الإبستمولوجيا على نحوٍ جذريّ ـ لأنه ليس ثَمّة فرصة لحَلٍّ ناجح للمشاريع المألوفة في نطاق **العلم**.

يمكن إيجاد التأكيد فيما ينبغي لكواين قوله بوضوح عن موقفه من المشاريع القديمة، وهو موقف مُلْتَبِس على نحوٍ مدهش. إن التعليقَ الوارد في الاقتباس الثاني الجذريَّ، في بداية هذا القسم، الذي يقول: «لا يرفض المذهب الطبيعي قبولَ الإبستمولوجيا، لكنه يعتبرها شبيهة بعلم النفس التجريبي»، مُمَيِّزٌ. في مقالة كواين بعنوان «**الإبستمولوجيا الطبيعية [أو:**

المُتَطَبِّعة]»[19]، يتحدث عن «الإبستمولوجيا، أو شيء مثلها» باعتبارها «تجري بسلاسة باعتبارها فصلًا في علم النفس»[20]؛ وفي مقالته «**الأشياء ومكانها في النظريات** *Things and Their Place in Theories*»، يتحدث عن «الإبستمولوجيا، بالنسبة إليَّ، أو أقرب شيء إليها» باعتباره دراسة «كيفية إبداعنا -نحن الحيواناتِ-... للعلم»[21]. وفي كتابه «**جذور الإشارة** *The Roots of Reference*»، بعد الإقرار بأن مشاريعه «مختلفة للغاية... عن الإبستمولوجيا القديمة»، يمضي كواين في سيره ليلاحظ أن هذا «ليس بتغيُّر لا مبرر له للموضوع المعني، وإنما هو، بالأحرى، استمرار مستنير في المشكلة الإبستمولوجية الأصلية»[22] ـ وهو ما يقترح في آنٍ معًا عدم وجود تغيُّر في الموضوع المعني ووجود تغيُّر في الموضوع المعني، ولكنه ليس بتغيُّر لا مبرر له.

ويتناظر تناقض أفكار كواين بين المذهب الطبيعي الإصلاحي والمذهب الطبيعي الثوري، على امتداد عمله الفكري، مع ما ينبغي له قوله تجاه ما يعتبره بمثابة مهمات الإبستمولوجيا: في الحالة الذهنية [المؤقتة] الإصلاحية، يقترح كواين مقاربة (بَعْدِيّة) جديدة وغير معتادة للمشاكل المألوفة؛ وفي الحالة الذهنية [المؤقتة] الثورية، التخلِّي عن المشكلات القديمة لصالح المشكلات الجديدة التي تبدو، على العكس من المشكلات القديمة، أكثر سماحًا بالحلِّ الطبيعي-العلمي.

في الطبعة الأولى من كتاب «**شبكة الاعتقاد**»، على سبيل المثال، يبدو كواين موافقًا على التصوُّر التقليدي للتمييز بين المشكلات الخاصة بعلم النفس والمشاريع النمطية للإبستمولوجيا:

إن قصة أصول اعتقاداتنا وكثافاتها، قصة ما يحدث داخل رؤوسنا،

(19) صلاح إسماعيل، اللغة والعقل والعلم في الفلسفة المعاصرة، سبق ذكره، ص: 220. (المترجم).
(20) Quine, 'Epistemology Naturalized', p. 82.
(21) Quine, 'Things and Their Place in Theories', p. 21.
(22) Quine, *The Roots of Reference*, p. 3.

> قصةٌ مختلفة جدًّا عن القصة التي يُسعى وراءها بحثًا عن الأدلة. حيثما نكون عقلانيين في اعتقاداتنا، قد تتناظر القصص؛ وفي أي مكان آخر، تختلف. والقصة الأولى يختص علم النفس بروايتها. على الجانب الآخر، يتعلق انشغالنا الراهن بالمسوّغات، بالأسباب، بالعلاقات الدليلية القائمة بين الاعتقادات...[23]

يقترح ذلك الأمرُ صورةً مألوفة، ووَفقها: بينما قد أصبحت مسؤوليةُ علم النفس إخبارنا عن دليل الذات لتبنّي اعتقادٍ ما، تَكون مهمة الإبستمولوجيا بالأخص تحليل مفهوم الأدلة، وتقديم معايير لتقويم قيمة الأدلة. لكن هذه الفقرة محذوفة من الطبعة الثانية من كتاب **شبكة الاعتقاد**[24]؛ في مقالة كواين بعنوان «**الإبستمولوجيا الطبيعية [أو: المُتَطَبِّعة]**»، يجد المرءُ كواين يَجْهَد للإصرار على أن التَّقَصِّيَ عن مفهوم الأدلة أمر يخص علم النفس على نحوٍ ملائم:

> الإبستمولوجيا... تجري بسلاسة باعتبارها فصلًا في علم النفس... تدرس الإبستمولوجيا ظاهرةً طبيعيةً، أقصد ذاتًا إنسانية فيزيائية. تُمْنَح هذه الذات الإنسانية مدخلات مُعَيَّنة محكومة تجريبيًّا [اختباريًّا] -أنماط مُحَدَّدة من الإشعاع في ترددات متنوعة على سبيل المثال- وبعد مرور ما يكفي من الوقت، تُقَدِّم الذاتُ مُخرجًا يتمثل في وصف للعالَم الخارجي الثلاثي الأبعاد وتاريخه. العلاقة بين المُدخل الضئيل والمُخرج الغزير [المتدفق] علاقةٌ تتسبب في جعلنا ندرسها، بالأحرى، للأسباب نفسها التي تسببت بالفعل، دائمًا، في وجود الإبستمولوجيا؛ وأقصد، لرؤية كيفية ارتباط الأدلة بالنظرية، وبأيّ الطرق تتجاوز نظريةُ المرء عن الطبيعة أيّ أدلة متاحة[25].

(23) Quine and Ullian, *The Web of Belief*, first edition, p. 7.

(24) 1978. أوجّه شكري إلى ديرك كوبلبيرغ للفت انتباهي صوب هذا الأمر.

(25) Quine, 'Epistemology Naturalized', pp. 82-3.

قد يحصل المرءُ على انطباع مفاده أن كواين يأمل في قدرة علم النفس على حلِّ مشكلات الإبستمولوجيا، لأن السمة المعيارية لمفهوم الأدلة قد تَمَّ التخلِّي عنها، وَفق الإبستمولوجيا «المستنيرة» لديه. ثَمّة فقرة أخرى تقترح، على نحوٍ أقوى، موقفًا «وصفيًّا»[26]:

> أيًّا كان الدليل الذي **يملكه** العلمُ فهو دليل حسيٌّ... لكن لماذا يُجري [كارناب (1891-1970)] كل عملية إعادة البناء الإبداعية التي يجريها، كل ذلك التَّكَلُّف؟ يَكمن في إثارة مُسْتَقْبلاته الحسيّة كلَّ الدليل الذي لزم على أيّ شخص امتلاكه ليستمر، وفي النهاية، للوصول إلى صورته عن العالَم [باعتبارها النتيجة]. لماذا لا يكتفي بفهم كيفية مُضِيّ عملية البناء بالفعل؟ لماذا لا يكتفي بعلم النفس؟[27]

على الرغم من أن كواين أحيانًا ما يعطي الانطباع بأنه يجعل الإبستمولوجيا نفسية من خلال جعلها وصفية على نحوٍ محض، يقول بُتْنام إن كواين يصر على أنه لم يقصد قَطّ استبعاد المعياريّ[28]. ويستحق هذا الأمر التعامل معه بجديّة، بسبب أن مقالة «**الإبستمولوجيا الطبيعية [أو: المُتَطَبّعة]**»، على الرغم من النغمة الوصفية في الفقرة المُقْتَبَسة للتّو، يبذل كواين غاية جهده لفصل نفسه عن «العدمية الإبستمولوجية epistemological nihilism» التي ينسبها إلى [توماس] كون Kuhn (1922-1996)، وبولاني Polanyi (1891-1976)، وهانسون Hanson (1924-1967)[29]. ثَمَّ تأويل أفضل لكواين، لا ينكر السمة المعيارية للانشغالات

(26) يفهم سيجل Siegel نزعة كواين الطبيعية باعتبارها وصفية، في مقاله البحثي « *Justification, Discovery and the Naturalization of Epistemology*»، وكذلك يفهمها جولدمان، في مقدمة كتاب « *Epistemology and Cognition*»، ويفهمها كذلك كيم، في مقاله البحثي «*What is Naturalized Epistemology?*».

(27) Quine, 'Epistemology Naturalized', p. 75.

(28) Putnam, 'Why Reason Can't be Naturalized', p. 19.

(29) Quine, 'Epistemology Naturalized', pp. 87-8.

الإبستمولوجية، بل يُغير ويضيِّق مدى الانشغالات الإبستمولوجية. يوجَد أوضح تأكيد في رَدِّ كواين على وايت White (1917- 2016) في كتاب [لويس] هان- [بول] شليب:

والآن، [سأقول] كلمة عن وضع القيم الإبستيمية بالنسبة إليَّ. جَعْل الإبستمولوجيا طبيعية أمرٌ لا ينبذ المعياريّ ويكتفي بالوصف العشوائي [الذي لا تمييز فيه] للعمليات المستمرة. بالنسبة إليَّ، الإبستمولوجيا المعيارية فرعٌ من الهندسة. إنها تكنولوجيا البحث عن الصدق، أو، وَفق مصطلحات إبستيمية أكثر حذرًا، التنبؤ prediction. مثلها مثل أي تكنولوجيا، تستخدمُ دون قيود أيّ نتائج علمية قد تلائم هدفها. وتستقي من الرياضيات ما يعينها على استكشاف مغالطة المقامر gambler's fallacy. وتستقي من علم النفس التجريبي [الاختباري] experimental psychology ما يعينها على الكشف عن الأوهام [أو الخيالات] المُدْرَكة حسيًّا، وتستقي من علم النفس الإدراكي cognitive psychology ما يعينها على استكشاف التفكير بالتمنّي. وتستقي من علم الأعصاب neurology والفيزياء، وَفق طريقة عامة، ما يعينها على اعتبار الشهادة testimony أمرًا غير جدير بالاعتبار [لنقص موثوقيته] من مصادر باطنية أو بارا-سيكولوجية [أو: قائمة على التَّخاطُر]. لا سؤال هنا عن القيمة النهائية، كما هو الحال مع الأخلاق؛ وإنما هي مسألة كفاءة من أجل الغاية القصوى أو الصدق أو التنبؤ. يصبح المعياريُّ هنا، كما هو حاله في كل مناحي الهندسة، وصفيًّا حين الإفصاح عن المؤشر النهائي[30].

(30) Quine, 'Reply to White', pp. 664-5.

للقراء الذين يجدون كلمة « استكشاف scouting» مُحَيِّرة، إليكم تعريفها من **قاموس أوكسفورد**=

لن أعلّقَ على الطريقة التي يَجهد وَفقها كواين لاقتراح احتياجنا إلى علم النفس الإدراكي ليخبرنا بعدم ميل التفكير بالتمنّي إلى أن يَكون مُفْضِيًا إلى الصدق truth-conducive، ولن أتوقف لأسأل عن ماهية فرع **العلم** الذي يقع على عاتقه إخبارنا عما إذا كان التنبؤ الناجح يدل على صدق نظرية ما، وإخبارنا عن سبب ذلك إن حدث بالفعل. يتمثل انشغالي في التنبيه، أولًا، على أن كواين لم يَعُد يتحدث وَفق تقويم الأدلة، وإنما وَفق الثقة في عمليات تشكيل-الاعتقاد؛ وثانيًا، أن تركيزه ينصب على ماهية العمليات التي يمكن **للعلم** نفسه التصديق عليها باعتبارها مُفْضِية إلى الصدق. من الواضح أن النقطتين متصلتان بالفعل؛ لكنني سأعلِّق عليهما، في المرحلة الأولى، على نحوٍ منفصل.

لقد انشغلت الإبستمولوجيا، تقليديًّا، بمعايير تقويم الأدلة؛ وتقليديًّا كذلك، اعْتُبِرَ بمثابة حقيقة واقعة لزوم فهم أدلة ذاتٍ على اعتقادٍ ما باعتبارها شيئًا متاحًا للذات - إما باعتبارها تتكون (وَفق الصورة الاتِّساقِيّة) بالكليّة من، أوباعتبارها تشتمل (وَفق الصورة الأُسُسِيّة والصورة الوسيطة) على، اعتقادات أخرى لخبراته الحسيّة وربما لخبراته الاستبطانية كذلك. يمكن للمرء أن يجد في كتابات كواين عددًا من الاقتراحات المهمة، المُلْغِزة (وغالبًا ما تَكون كذلك إلى حَدٍّ كبير)، في الوقت نفسه، عن الفهم المناسب لمفهوم الدليل. أولًا: يتحدث كواين عن «الدليل الحسيّ»، عن «المعلومات التي تنقلها حواسُ المرء»، عن «أشكال التهيُّج السطحية» التي تُسَبِّب في موافقة الذات على هذه الجملة أو تلك[31]. ثانيًا: يصرُّ كواين على «التفاعل

= للغة الإنجليزية *OED*:

الفعل **scout**، يرفض (اقتراحًا، فكرة) باستهانة أو تهكُّم. [قارن مع:

ON *skúta* a taunt, Sw *skujta* to shoot; prob. cogn. w. **SHOOT**].

(31) Quine, *Word and Object*, p. 22; *Ontological Relativity*, pp. 75, 82-3; 'The Nature of Natural Knowledge', p. 68.

الترابطيّ بين الجُمَل interanimation of sentences»[32] ويعتقد أنه «يمكن وجود تقوية مُتَبادَلة بين تفسيرٍ وما يفسره»[33]. يدل الاقتراح الأول على تعاطف مع الفكرة القائلة إن أدلة الذات لاعتقادٍ ما لا يمكن أن تَكون حصريًّا مسألة اعتقادات إضافية، وإنما يلزمها الاشتمال على أدلة تجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، وهذه الفكرة تُميّز نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، وتميّز النزعة الوسيطة. ويدل الاقتراح الأخير على تعاطف مع الفكرة القائلة إن علاقات التأييد الدليليّ تُتَصَوَّر وَفق التقوية المتبادَلة بدلًا من اعتبارها أحادية-الاتجاه حصريًّا، وهذه الفكرة تُميّز نزعة الاتساق، وتميّز النزعة الوسيطة. يُلمِح ذلك إلى نظرية في الأدلة ليست بأُسُسِيّة ولا اتّساقِيّة من حيث السمة، وإنما تجمع عناصر من الاثنتين (وربما يفسّر ذلك الأمرُ سببَ عدم إمكان اتفاق المعلقين على تصنيف كواين باعتباره أُسُسِيًّا أو اتّساقِيًّا)[34]. على أيِّ حال، يمكنني أن أشهد بأن إشارات كواين [من جهة التلميح] في هذا الاتجاه كان لها شيء من التأثير على تطويري لتقرير النزعة الوسيطة. إن التصوُّر الجديد للأدلة الذي تُشير إليه إشارات كواين [من جهة التلميح] منسجم مع مذهب طبيعي بَعْدِيّ إصلاحي. وَفق تصوُّره، على «الدليل الحسيّ» الإشارة إلى الخبرات الحسيّة المُتَصَوَّرة باعتبارها كلًّا من التالي: مُسَبِّبة لاعتقادات المرء، وبفضل هذا التسبُّب، مؤيِّدة لاعتقادات المرء. مِن ثَمَّ، مِنْ شأنِ المرء توقُّع أن تحليلًا

(32) يَكمُن هذا التفاعل في الربط بين جُملٍ وجُملٍ أخرى، بدلًا من الربط بين جُملٍ وإثارة غير لفظية. (المترجم).

(33) Quine, *Word and Object*, pp. 9ff.; Quine and Ullian, *The Web of Belief*, p. 79.

(34) انظر على سبيل المثال:

Sosa, 'The Raft and the Pyramid', p. 14 (كواين بوصفه ناقدًا لنزعة الأسس), Goldman, *Epistemology and Cognition*, p. 107, and Nelson, *Who Knows: From Quine to a Feminist Empiricism*, pp. 25-8 (كواين بوصفه اتّساقيًّا); Cornman, 'Foundational versus Nonfoundational Theories of Empirical Justification', p. 250 (كواين بوصفه أسُسيًّا).

لهذا المفهوم سيتضح أنه سببي جزئيًا؛ وأن سمته السببية جزئيًّا مِنْ شأنها دعم الانشغال المميّز للمذهب الطبيعي البَعْدِيّ بطبيعة وقيود القدرات الإدراكات البشرية.

في الحالة الذهنية [المؤقتة] العلمية، رغم ذلك، يبدو أن كواين يقترح **إزاحة** مفهوم الأدلة لصالح مفهوم الثقة. وكما قلت، تقليديًا، تُتَصَوَّر أدلة الذات لاعتقادٍ ما باعتبارها شيئًا متاحًا للذات ـ كما تقترح إتيمولوجيا[35] كلمة «دليل». لكن كواين يقترح بالفعل، في مقالته «**الإبستمولوجيا الطبيعية [أو: المُتَطَبِّعة]**» أن «ما نعتبره ملاحظةً... يمكن حلّه وَفق إثارة المُسْتَقْبِلات الحسيّة، فليَكُنْ الوعي ما يَكون[36]». يبدو أن هذا الأمرَ يُنْذر بالنقلة الظاهرة في الرَدِّ على وايت، حيث لم يَعُد كواين يكتب عن قوة أو ضعف أدلة الذات، وإنما يكتب عن الإفضاء إلى الصدق، أو عن صفة أخرى تتسم بها العملية التي يُحاز بها اعتقاد ما.

النقلةُ نفسها، بعيدًا عن قدرة الدليل على الإقناع [أي، وضوحه] cogency وصوب الثقة في عمليات حيازة-الاعتقاد، ضمنيةٌ في تحديد خصائص المذهب الطبيعي المُقَدَّم في كتاب **جذور الإشارة**:

> ... يواجه الباحثُ الإبستمولوجي تحديًا للعلم الطبيعي ينشأ من داخل العلم الطبيعي... إذا كانت علومنا صادقةً، كيف يمكننا معرفة ذلك؟[37] يمكن... للباحث الإبستمولوجي... ضمان صدق العلم الطبيعي تمامًا، ويظل طارحًا للسؤال، من داخل العلم الطبيعي، عن كيفية تطوير الإنسان [وهو تطوير تدريجي] لإتقانه العلم الطبيعي من الارتطامات المحدودة المؤثرة، المتاحة لأسطحه الحسيّة[38].

(35) أي، علم دراسة أصل الكلمات. (المترجم).

(36) Quine, 'Epistemology Naturalized', p. 84.

(37) Quine, The Roots of Reference, p. 2.

(38) Ibid., p. 3.

آمل أن يُثْبِت ذلك الأمرُ الادّعاءَ التشخيصيّ الذي يقدّمه هذا الفصل: يقدّم كواين نوعًا من تآلُف [أو تركيب] لثلاثة أنماط من المذهب الطبيعي (غير متوافقة فيما بينها) البَعْدِيّ والعلمي، والإصلاحي والثوري.

II

موقفي تطويرٌ **لواحد** من تلك المباحث الثلاثة المختلفة، وغير المتوافقة، عند كواين، أقصد، المذهب الطبيعي البَعْدِيّ الإصلاحي ـ على الرغم من أن مذهبي الطبيعي البَعْدِيّ الإصلاحي، على العكس من المذهب الطبيعي البَعْدِيّ الإصلاحي عند كواين، ضيق من حيث مداه. إنها مسؤولية ضرورية بالنسبة إليَّ المحاجّة ضد النزعة البَعْدِيّة، وكذلك ضد النزعة العلمية. لو كان التصنيف المُقَدَّم في بداية هذا الفصل مقبولًا، ثَمّة أربع صور للنزعة العلمية ينبغي التعامل معها: أربع عمليات تباديل للثوري مقابل الإصلاحي، الواسع مقابل الضيق. ثَمَّ اقتصادٌ مؤكّد في الجهد يُحَقَّق بتقديم، أولًا، الاعتبارات التي تبدو مُقنِعة ضد صورتَي النزعة العلمية كلتيهما: النوع الثوري، ووَفقه، أسيء تصوُّر كلّ المشاريع الإبستمولوجية التقليدية ويجب أن تحل محلها مشاريع **علمية** جديدة، والنوع الإصلاحي، ووَفقه، يمكن إنجاز كل المشاريع الإبستمولوجية التقليدية داخل **العلم**.

الإستراتيجية هي تحديد سؤالين إبستمولوجيين تقليديين، على الأقل، لا يمكن المحاجّة على نحوٍ معقول بأنهما إما غير مشروعين، أو المحاجّة على نحوٍ معقول بأنهما قابلان للحلّ عبر **العلم**. المسألتان اللتان سأناقشهما (في هذا القسم) هما مشكلة الاستقراء (وفي القسم التالي) مشكلة الوضع الإبستيمي **للعلم**.

في أعمال كواين، مشكلة الاستقراء هي محل التركيز الرئيس للنواحي التطوُّريّة في الإبستمولوجيا الخاصة به. لكن من الجدير بالتعقيب، بما لا

يتجاوز محض التمهيد، التباسات «الإبستمولوجيا التطوُّريّة»، وهي عبارة أثبتت أنها ليست أقل إقناعًا من «الإبستمولوجيا الطبيعية [أو: المُتَطَبِّعة]». إن بعض مَن يلجؤون إلى التطوُّر في الإبستمولوجيا قد يُجرون مماثلة فقط، بينما يُجري آخرون تطبيقًا حرفيًّا للنظرية. (ومِن ثَمَّ، يمكن وصف الأواخر وحدهم بأنهم طبيعيون[39] إبستمولوجيون). وحتى في نطاق الحزب الأخير، ثَمّة اختلافات مدهشة: أجدر هذه الاختلافات بالملاحظة، والأكثر اتصالًا بهذا الكتاب، هو التقابل بين بوبر، الذي يكتب عن تطوُّر كيانات ومشكلات ونظريات، إلخ، العالَم-3، والذي يَعتبر أن النظرية الداروينية تعمل لصالح مقاربته الاستنباطية بصرامة، ذات النزعة التكذيبية، وكواين، الذي يطبّق نظرية التطوُّر على مستوى مألوف لمدى أكبر، على القدرات الإدراكية البشرية، والذي يدَّعي أنها تقدّم شيئًا من طمأنة متواضعة عن الاستقراء. (ثَمَّ تعقيدٌ إضافي، وهو التالي: وَفق رؤى بوبر، لا تُعْتَبَر نظرية التطوُّر نظرية علمية). إن حقيقةَ اتّخاذِ كواين وبوبر لموقفين متقابلين تمامًا عن تأثير التطوُّر على الاستقراء تحذيرٌ مفيد يقول إن المسائل هنا ليست بالبساطة التي قد تبدو عليها ظاهريًّا.

لحسن الحظ، لا يتعلق الهدف الراهن بتطوير تقرير شامل عن ماهية الدور (إن كان ثَمَّ دورٌ من الأساس) الذي يجب على نظريةُ التطوُّر تأديته في الإبستمولوجيا، وإنما بتعلق الهدف الراهن بالمحاجّة بوجود أسئلة إبستمولوجية عن الاستقراء (أ) مشروعة، و(ب) لا يمكن **للعلم** حلّها - وبالتحديد، لا يمكن لأي لجوء إلى نظرية التَّطوُّر حلّها. ويتضح أنه لفعل ذلك، يحتاج المرء فقط إلى إمعان النظر في حجج كواين.

إن وصف كواين لدور التطوُّر في الإبستمولوجيا الخاصة به ملتبِس، وهو وصف طَموح من جهة، ومتواضع من جهة أخرى. يدّعي كواين أن

(39) الفيلسوف أو الباحث الطبيعي naturalist هو المناصر للمذهب الطبيعي naturalism. (المترجم).

نظرية التطوُّر يمكنها حلّ الجزء الوحيد من «مشكلة الاستقراء الدائمة»، وهو الجزء المفهوم والمعقول[40]، وهو ما يبدو كما لو أنه ليس ثَمَّ ما يقال عن المشكلة الدائمة بحيث يمكن للتطوُّر حلّه. مِن ثَمَّ:

سبب وجوب الثقة في الاستقراء... هو مشكلة الاستقراء الفلسفية الدائمة.

أرى إمكان نبذ جزء من مشكلة الاستقراء، وهو الجزء الذي يسأل عن سبب وجوب وجود انتظام في الطبيعة من الأساس... ما يمكن فهمه بوضوح هو ذلك الجزء الآخر من مشكلة الاستقراء:... لماذا يجب على تنظيم الكيفيات، وهو خلق ذاتي فطري خاص بنا، التمتُّع بقبضٍ خاص على الطبيعة وبشكل مُؤمَّن مستقبليًّا؟ ثَمَّ شيءٌ من الدعم في داروين. لو أن خلق المسافة بين الكيفيات، وهو الخلق الفطري عند الناس، سمةٌ مربوطة-بالجين، سيكون خلقُ المسافة -الذي جعل من الممكن بالفعل وجود أنجح الاستقراءات- قد نَزَعَ إلى السيادة من خلال الانتقاء الطبيعي. للمخلوقات التي تكون مخطئة على نحوٍ راسخ في استقراءاتها ميلٌ مثير للشفقة وجدير بالثناء، في الوقت نفسه، يتمثّل في الموت قبل إعادة إنتاج نوعها [عبر التناسل][41].

لكن:

ليس المقصود من هذه الأفكار **تسويغ** الاستقراء... ما يُسهم فيه الانتقاء الطبيعي... هو سبب يعلل نجاح الاستقراء، إذا سَلَّمنا بنجاحه[42].

(40) وهو ما يبدو بمثابة دور كبير يؤديه التطوُّرُ؛ لكنه يقول كذلك إن المشروع المألوف لتسويغ الاستقراء مساء تصوُّره.

(41) Quine, 'Natural Kinds', p. 126.

(42) Quine, *The Roots of Reference*, pp. 19-20.

إذن، وصف كواين للإبستمولوجيا التطوُّريّة الخاصة به علمي النزعة تمامًا، على الرغم من تجسيد هذا الوصف للالتباس الذي أصبح مألوفًا الآن بين مقاربة إصلاحيّة ومقاربة ثورية. لكن عندما ينظر المرء إلى تفاصيل الحجج في ورقة «**الأنواع الطبيعية** *Natural Kinds*»، يتضح أن وصف كواين عن الدور الذي يؤديه التطوُّر في الإبستمولوجيا الخاصة به مُضَلِّل حقًّا.

ما هو مُقَدَّم بالفعل في «**الأنواع الطبيعية**» حجة من مرحلتين. في المرحلة الأولى، يحاجّ كواين بأن -وحدها- الاستقراءات التي تتضمن محمولات[43] النوع الطبيعي أو المحمولات المكافئة منطقيًّا صحيحة أو موثوق بها. في المرحلة الثانية، يحاجّ بأن نظرية التطوُّر -من خلال تأييدها للتوقُّع القائل إن طرق تنظيم الكيفيات، وهو خلق ذاتي فطري خاص بنا، تتناظر على الأقل تقريبيًا مع الأنواع الطبيعية الواقعية- تفسّر سبب امتلاكنا لميلٍ إلى الإتيان باستقراءات صحيحة. والمرحلة الثانية من الحجة هي التي تلجأ إلى **العلم**؛ ولا تلجأ المرحلة الأولى إلى هذا الأمر، لكنها تعتمد على حدوس عن صحة أو خطأ استدلالات مُحَدَّدة من الأمثلة المُلاحَظة إلى الأمثلة غير المُلاحَظة. تفترض ملاءمةُ المرحلة، التطوُّريّة بالأخص، الثانية، من الحجة، مُسبقًا نجاحَ المرحلة الفلسفية الأولى. والمرحلة الأولى، إن لم تَكُن بالضبط محاولة «لمشكلة الاستقراء الأزليّة»، **فهي** موجَّهة «للغز الجديد للاستقراء» الخاص بجودمان؛ لأن الهدف من المرحلة الأولى هو المحاجّة عن **أيِّ** الاستقراءات التي تَكون صحيحةً. يخبرنا كواين أن الهدفَ من المرحلة التطوُّرية الثانية «تفسيرُ نجاح الاستقراء»؛ لكن ذلك لا يعني ما اقتيد المرء إلى توقعه: إنما

(43) معنى المحمول predicate هو «أي شيء يمكن أن يُحمَل على -أو يقال إنه حَقٌّ عن- شيء ما أو مجموعة من الأشياء». انظر: وليم جيمس إيرل، «مدخل إلى الفلسفة»، سبق ذكره، ص: 379. (المترجم).

يعني «تفسير سبب استعداد الكائنات البشرية على نحوٍ فطريّ للإتيان، في العموم، بهذه الاستقراءات التي تَكون صحيحة»، ولا يعني «تفسير سبب كَون استقراءات مُحَدَّدة مفضية إلى الصدق [أو غالبًا ما تَكون كذلك، أو من المحتمل أن تَكون كذلك][44].

في حال لم تَكُن الدروس واضحة، دعوني [أحاول] الإبانة عنها هنا. يتضح أن اقتراح كواين، القائل إن المشكلة القديمة لـ«تسويغ الاستقراء» أسيء تصوُّرها، يمكن تأويله، على أفضل نحو، باعتباره طريقة غير مباشرة للقول إنّه من الخطأ محاولة إثبات أن الحجج الاستقرائية غالبًا ما تَكون، أو من المحتمل أن تَكون، حافظة للصدق truth-preserving[45]، وذلك لأن بعض هذه الحجج فقط -وهي التي تتضمن محمولات قابلة للإسقاط[46] projectible- حافظة للصدق؛ وباعتباره يحثّنا على التركيز على اللغز الجديد بدلًا من مشكلة الاستقراء القديمة، أي بالتركيز على السؤال: أيُّ المحمولات قابلة للإسقاط؟ ولذا، فهو لا **يُقرُّ بمشروعية** اللغز الجديد للاستقراء فقط، وإنما **يقترح حلًّا**[47] **لا يتضمن الاستعانة بالتَّطَوُّر** (أو بأي عمل **علمي مُنْجَز**)، لكنه **فلسفيّ تمامًا** من حيث السمة.

(44) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(45) أي، تؤدي إلى استنتاجٍ صادق في أي وقت تَكون العبارات المستدل عليه منها صادقة. (المترجم).

(46) [ملاحظة المترجم]: خاصية للمحمولات، تقيس الدرجة التي يمكن وَفقها اتّخاذ الأمثلة الماضية باعتبارها مرشدة إلى أمثلة في المستقبل. ومثال ذلك، خاصية «السير على أربع» عند البقر: فواقعة أن كلَّ الأبقار التي لاحظتها تسير على أربع يمكنها أن تَكون أساسًا معقولًا للتنبؤ بأن خاصية «السير على أربع» محمول قابل للإسقاط. أما واقعة أن كل هذه الأبقار التي كانت تعيش في فترة زمنيّة محددة لا تمثّل أساسًا معقولًا للتنبؤ بأن الأبقار الموجودة في المستقبل ستعيش في الفترة الزمنيّة نفسها.

انظر:

Oxford Dictionary of Philosophy, op. cit., p. 295.

(47) والحل هو: أن المحمولاتِ من النوع الطبيعي فقط أو المحمولات المكافئة منطقيًّا للنوع الطبيعي قابلةٌ للإسقاط.

ومن المؤكد أن كواين على صواب من جهة هاتين النقطتين. من الواضح أن السؤالَ التالي سؤالٌ أصيل: ما هو الأمر الغريب المتعلق بـ«الأخرق»[48]، وما الذي يسوّغ، إن كان ثَمَّ مُسَوّغ من الأساس، الواقعة التالية: لا تدعم ثقتُنا بأن كل الزمرد المُلاحَظ حتى الآن كان أخرق الاستنتاجَ بأن كل الزمرد أخرق؟ ومن الواضح إلى حَدٍّ كبير أنه سؤال لا يمكن إجابته من خلال أيّ كمية من المعلومات عن تطوُّر التنظيمات الكيفية الفطرية لدى البشر (أو من خلال أيّ معلومات يوفرها **العلمُ**).

لا يعني ذلك القول إن إجابة كواين للسؤال عن «الأخرق» صحيحة. في الحقيقة، أرى أنها ليست صحيحة. يدَّعي كواين ما يلي: «[أي][49] محمول قابل للإسقاط هو ذلك الذي يَكون صادقًا لكل الأشياء من النوع نفسه فقط»[50]. لكن الفكرة القائلة إن الأشياء الخضراء تُشكّل نوعًا طبيعيًّا، بينما لا يُشكّل الأخرق ذلك، غير معقولة لأقصى مدى؛ **فكلاهما** لا يُشَكّل نوعًا طبيعيًا. يبدو أن كواين نفسه واعٍ بهذا الأمر وعيًا جزئيًا؛ لأنه كتب ما يلي: «**الأشياء الخضراء، أو، على الأقل، الزمرد الأخضر**، نوعٌ» (التشديد من

(48) [ملاحظة المترجم]: المقصود بهذه الفكرة عند كواين هو التالي: الأخرق هو لون ليس بأخضر green ولا أزرق blue، وإنما هو grue، أي لون جديد، ترجمناه «أخرق» توازيًا مع مصطلح كواين. وفي ذلك يقول كواين في كتابه **جذور الإشارة**: «سيكون الانتقاء الطبيعي قد فَضَّل الأخضرَ والأزرق، باعتبارهما وسيلتين للتعميم الاستقرائي، ولن يفضل الانتقاءُ الطبيعي الأخرقَ أبدًا». انظر:
Quine, W.V.: (1974), *The Roots of Reference*, Open Court, La Salle, IL, p. 19.
ومفارقة الأخرق: «(الأخرق) تعبير مُوَلَّد [أو مُحدَث] قَدَّمه نيلسون جودمان. ويُعَرَّف باعتباره ينطبق على كل الأشياء التي تُفْحَص قبل فترة زمانية (ت)، إذا، وفقط إذا، كانت هذه الأشياء خضراء، لكنه ينطبق على أشياء أخرى، فقط في حالة كونها زرقاء. وتقول المفارقة ما يلي: (التنبؤ القائل إنَّ كلَّ الزمرد المفحوص لاحقًا [أي، بعد فترة زمانية (ت)] سيَكون أخضر، والتنبؤ القائل إنَّ الزمرد سيكون أخرق، على حَدٍّ سواء، تؤكدهما تقارير أدلة تصف الملاحظات نفسها)». انظر:
Haack, S. (2014), *op. cit.*, p. 385.

(49) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(50) Quine, 'Natural Kinds', p. 116.

عندي)[51]، ومِن ثَمَّ فهو يسوق، في الوقت نفسه، الادعاءَ المعقول بأن الزمرد يُشَكِّل نوعًا، مع الادعاء غير المعقول بأن الأشياء الخضراء تُشَكِّل نوعًا.

إن الأمر الكامن وراء إخفاق ردّ كواين على مفارقة الأخرق هو استيعابه لمفهومَي النوع الطبيعي والتشاكُل[52] similarity. هذان مفهومان مختلفان: إن حصانين، مثلًا، شيئان من النوع نفسه (ونادرًا ما سيصفهما المرء باعتبارهما متشاكلَيْن بفضل كونهما حصانَيْن)؛ لكن أيّ شيئين شبيهين بالمربع، على الرغم من كونهما، من جهة شكلهما، متشابهين، لا يُعْتبران، مِن ثَمَّ، من النوع الطبيعي نفسه. يُفْهَم النوع الطبيعي، على نحوٍ أفضل، باعتباره زمرة من التشاكلات [التشابهات]، مجموعة من التشاكلات تتوحد على نحوٍ يرتبط بقانون.

ثَمَّ رابطٌ **بالفعل** بين الاستقراء والأنواع الطبيعية. تتأسس حُجَّتي من بيرس، الذي اعتَقد أن واقعَ «العموميات generals» (وتعني، تقريبًا، «الأنواع/القوانين») شرطٌ ضروري لإمكانية المنهج العلمي للتفسير والتنبؤ والاستقراء. لو أنه ثَمّة أنواع طبيعية، فالفكرة تقول إنّ ثَمّة مجموعات من التشاكلات تتوحد بأسلوب يرتبط بقانون؛ لذا فواقعة أن الأشياء المُلاحَظة من نوعٍ ما لديها سمة مُحَدَّدة تمثِّل سببًا ما لتوقُّعِ أن أشياءَ أخرى غير مُلاحَظة من النوع نفسه سيكون لديها تلك السمة كذلك -لأنها قد تَكون خاصية من الخواص الموجودة في الزمرة التي تربطها قوانينُ الطبيعة[53].

لو أن هذا المسار الفكري صحيحٌ، يَكون واقعُ الأنواع والقوانين شرطًا ضروريًّا للاستقراءات الناجحة. وبالطبع، هو غير كافٍ. نعرف التالي: ليست

(51) Ibid., p. 116.

(52) التشاكُل: التشابُه والتماثُل. (المترجم).

(53) Peirce, *Collected Papers*, 1.15ff., 6.619ff., 8. 7ff. See also Haack, «'Extreme Scholastic Realism;» its Relevance to Philosophy of Science Today'.

(عندما كتَبْتُ هذه الورقة البحثية، كنت مستعدة إلى حَدٍّ ما لاستيعاب مفهومَي النوع الطبيعي والتشابه ـ وهو استعداد داواني منه ديفيد سافان David Savan).

كل الاستقراءات من الأمثلة المُلاحَظة للأمثلة غير المُلاحَظة، للأشياء من النوع الطبيعي نفسه، ستؤدي إلى استنتاجات صادقة. لا نفترض أن الأشياء من نوع واحد ستتشابه من **كل** النواحي؛ إذ نعرف، على سبيل المثال، أنه بينما تَكون طيور الكاردينال (الذكور) حمراء، وطيور القيق-الأزرق زرقاء، لكنَّ البجع قد يَكون أبيض أو أسود، والأحصنة والكلاب والبشر، إلخ، لهم ألوان مختلفة.

إذن، ماذا عن مفارقة الأخرق؟ قد يكون من الخطأ إقامة السؤال (كما يفعل كواين، سيرًا على خطى جودمان) كما يلي: ما الذي يجعل من «أخضر» محمولًا قابلًا للإسقاط، ويجعل من «أخرق» محمولًا غير قابل للإسقاط؟ لأننا لا نفترض أن **كلَّ** الاستقراءات التي تتضمن محمولاتِ ألوان مألوفة موثوق بها (حتى عندما يَكون المحمول في مُقدَّمِ مقدمةِ [الحجة]، والاستنتاج، محمولًا من النوع الطبيعي، كما هو مطلوب). ثَمّة طريقة أفضل لإقامة السؤال: ما الذي يجعلنا واثقين جدًّا في أن الاستقراءات التي تتضمن «أخرق» **ليست** صحيحة؟ إليكم اقتراح. يَكون شيءٌ ما أخرق إذا، وفقط إذا، حدث التالي: إما فُحِصَ قبل عام 2001 وأخضر، أو لم يُفْحَص قبل عام 2001 وأزرق[54]. لماذا لسنا واثقين جدًّا بأن صدق «كل الزمرد المُلاحَظ حتى الآن كان أخرق» لا يقدّم أيَّ تأييدٍ لـ«كل الزمرد أخرق»؟ حسنًا، كي يَكون الاستنتاج صحيحًا، سيتعين أن تَكون الحالة كما يلي: كل الزمرد غير المفحوص قبل 2001 أزرق. لا يتنبأ استقراء «الأخرق» بأي تغيُّر في لون أيِّ قطعة من قطع الزمرد في بداية عام 2001. لكنه يتطلب بالفعل أن لون الزمرد يتباين على نحوٍ مُنَظَّم اعتمادًا على وقت فحصهم. الآن، لدينا سبب لنرى أنه في بعض الحالات يَكون اللونُ واحدًا من الخواص في مجموعة تُشَكّل نوعًا طبيعيًّا؛ لدينا سبب لافتراض أنه في بعض الحالات يتغير لون

(54) Goodman, 'The New Riddle of Induction', p. 74.

الأشياء على نحوٍ مُنَظَّم اعتمادًا على إذا ما فُحِصَت (على سبيل المثال، قلب التفاح)؛ ولدينا سبب لافتراض أنه في بعض الحالات يتغير لون الأشياء على نحوٍ مُنَظَّم اعتمادًا على الوقت من العام الذي تُفْحَص فيه (أوراق الأشجار النفضية أو الملحاء، على سبيل المثال)؛ ولدينا سبب لافتراض أنه في بعض الحالات يتباين لون أشياء من نوعٍ تباينًا منتظمًا اعتمادًا على الموقع (المكان) (الدببة في المنطقة القطبية الشمالية أو المنطقة القطبية الجنوبية مقابل أي مكان آخر، على سبيل المثال)؛ لكن، **ليس** لدينا سبب لافتراض أنه في أيّ حالة يتباين لون الأشياء على نحوٍ مُنَظَّم اعتمادًا على العام الذي تُفْحَص فيه. في الواقع، لدينا أسباب غير مباشرة ضد ذلك؛ فبينما لدينا نظريات عمّا يميل إلى التسبُّب في تغيُّر أو تباين ألوان الأشياء، فليس منهم نظرية تُلمِح إلى أيّ آلية مِنْ شأنِها جعل تباين الألوان معتمدًا على تاريخ الفحص.

لدى هذه المقاربة لمفارقة «الأخرق» سمة من النزعة الوسيطة على نحوٍ خاص ومميز وَفق الطريقة التي تَتَصور بها مفهوم «الاستدلال الاستقرائي» باعتباره يركّز على جزء من الظاهرة يُفْهَم على نحوٍ أفضل، وأكثر كلية، ووَفق التأييد والاندماج التفسيري: عن العلاقة بين اعتقادٍ عن كل الأشياء المُلاحَظة من نوعٍ ما، واعتقادٍ عن كل هذه الأشياء، أيّ الاعتقادات مُضَمَّنة اعتياديًّا في سلسلة متصلة بأكملها لاعتقادات إضافية عن، مثلًا، أيُّ أنواع السمات تميل إلى أن تَكون كليّة universal بين الأشياء من نوعٍ ما، وأيُّ أنواع العوامل التي من الممكن لها التسبُّب في التباين، وفي أيّ سمات [تحديدًا]، وهكذا تباعًا. يكمن الأمل في التالي: بإعادة توجيه ذلك الأمر لانتباه المرء إلى «الأخرق»، يوضِّح كذلك الاختلافات بين تَصَوُّري لتأييد الأدلة والمفهوم الأكثر اعتيادية للصحة الاستقرائية.

لقد كان ذلك بمثابة شيء من الانعطاف بعيدًا عن المسار الأساسي للحجة؛ لكن واقع الأمر، مثل الحل الذي يقترحه كواين لمفارقة «الأخرق»،

أن التشخيص الذي اقترحته بالفعل لا يلجأ إلى التطوُّر أو أيّ عمل **علمي** مُنْجَز، يعكس صدى المبحث الرئيس لهذا القسم: أنه ثَمّة أسئلة إبستمولوجية مشروعة لا يمكن الادعاء، بمعقولية، بإمكانية حلّ **العلم** لها.

III

ثَمَّ سؤالٌ آخر كهذا: إذا ما كان **للعلم** وضعٌ إبستيمي خاص، وإن كان الأمرُ كذلك، فما السبب؟ يتعين على المذهب الطبيعي العلمي الثوري الواسع إنكار مشروعية هذا السؤال -بينما يُلِحُّ في الوقت نفسه على أن تحلّ المشاريع **العلمية** محل المشاريع الإبستمولوجية؛ وعلى المذهب الطبيعي العلمي الإصلاحي الواسع، في إقراره بمشروعية السؤال، الإصرار على أنه سؤال يمكن **للعلم** نفسه حلّه. كِلا هذين الموقفين غير معقول على الإطلاق.

تذكَّروا أن كواين توّاق إلى فصل نفسه عن النزعة الاجتماعية التهكمية sociologism لدى فلسفة **علم** ما حديثة، وهي، كما يسمّيها، «العدمية الإبستمولوجية epistemological nihilism»، لدى كون وبولاني وهانسون[55]. ثَمّة مبحثان متمايزان في العمل الذي يُلمِح إليه كواين: الادّعاء السوسيولوجي sociological بأن عمليةَ قبول أو رفض نظرية **علمية** أو نموذج إرشادي paradigm مسألةُ سياسة ودعاية، بالإضافة إلى، أو ربما بدلًا من، وَزن الأدلة؛ والادّعاء الإبستمولوجي بأن كامل مفهوم الأدلة المستقلة عن النظرية أو عن النموذج الإرشادي التي على أساسها يمكن أن يُقَرَّر أن هذه النظرية، أو تلك، أو ذلك النموذج الإرشادي، أو ذاك، أفضل إبستيميًّا هو أمر غير جائز. (لو كانت الدعوى الإبستمولوجية صادقة، ستَتْبَعها النسخةُ الأقوى من الادّعاء السوسيولوجي على نحوٍ من تحصيل الحاصل تقريبًا؛ لكن الادّعاء السوسيولوجي ليس لديه ميل إلى

(55) Quine, 'Epistemology Naturalized', pp. 87-8.

استلزم الادّعاء الإبستمولوجي). على الرغم من عدم تمييزه بينهما بوضوح، من الظاهر أن كواين يرفض كليهما: يرى بالفعل وجود شيء متميز إبستيميًا يتعلق **بالعلم**، وأنه شيء متصّل باعتماده على المُلاحَظة. وبالطبع، تكمن الملاءمة الواضحة لكل ذلك من أجل الانشغالات الراهنة في إقرار كواين، بمقتضى ذلك، أولًا، بمشروعية السؤال عن الوضع الإبستيمي **للعلم** (والذي يعجز عن طرحه عبر منظور النزعة الطبيعية العلمية الثورية الواسعة)، وثانيًا، في اقترحه لإجابة فلسفية على هذا السؤال بدلًا من أن تَكون **علمية** من حيث السمة (والتي يعجز عن تقديمها عبر منظور النزعة الطبيعية العلمية الإصلاحية الواسعة). بمعنى آخر، اكتُشِفَ إقرار كواين على نحوٍ ضمني بما قلته بوضوح في الفقرة السابقة.

يبدو السؤال عن الوضع الإبستيمي **للعلم** مشروعًا بوضوح ودون شك، والموقف العلمي النزعة الثوري الواسع، المساء تصوُّره بطريقة ما، غير معقول بوضوح ودون شك. حتى الذين يسمّيهم كواين بـ«العدميين الإبستمولوجيين» يقبلون مشروعية هذا السؤال؛ وتَكْمُن نزعتهم الجذرية في الإجابة على هذا السؤال سلبيًّا، وليس في رفضهم قبول السؤال.

244

ليس الموقف العلمي الإصلاحي الواسع النزعات، القائل إن السؤال قد يجيب عليه **العلمُ** نفسه، ذا لا-معقولية أقل. لا تتعلق النقطة الرئيسة بعدم وجود مجال للتقصّي، داخل **العلم**، عن الثقة أو، بخلاف ذلك، عن هذا أو ذلك التكنيك الإحصائي أو التجريبي، إلخ؛ وإنما تتعلق النقطة الرئيسة بأنه من غير المعقول افتراض أن النجاح التنبؤي دلالةٌ على الصدق، أو أن الاعتقادات التي تؤيدها رغبات الذات أو مخاوفها على نحوٍ أساسي تميل إلى ألا تَكون صادقة، أو أن الإدراك الحسيّ يتعلق بأشياء وأحداث حول المرء بدلًا من كونه بيانات حسية sensa[56] يستدل منها المرءُ على الأشياء

(56) يشير مصطلح sensa إلى تلك الأشياء التي تُحَسّ. (المترجم).

والأحداث أو يبني منها الأشياء والأحداث... تُحَلّ [أو يُحْسَم أمرها] حصريًّا بواسطة **العلم** أو حصريًّا داخل **العلم**.

من منظور مذهبي الطبيعي البَعْدِيّ الإصلاحي، على الرغم من ذلك، من الممكن ابتكار بدايات لإجابة معقولة إلى حَدٍّ كبير على سؤالنا. هل **للعلم** وضع إبستيمي خاص؟ بالتفكير في هذا السؤال على مستوى الحسِّ المشترك، دون شائبة من أيِّ نظرية إبستمولوجية مصقولة، ينبغي أن أميل إلى الإجابة التالية: «نعم ولا». أجيب بـ «نعم»؛ **فللعلم** نجاحات باهرة، إذ أتى بافتراضات** تفسيرية واسعة وعميقة تمنحها الملاحظةُ الأساسَ المتينَ والتي تتشابك على نحوٍ مثير للدهشة مع بعضها البعض؛ وأجيب بـ«لا»، لأنه على الرغم من اكتساب **العلم** ككلٍ سلطة إبستيمية يقينية في أعين عموم الناس بفضل نجاحاته، ليس ثَمَّ سببٌ لنرى حيازته لمنهج خاص للبحث غير متوفر للمؤرخين أو المحققين أو بقيتنا، وليس ثَمَّ سببٌ لنرى أنه محصَّن من قابلية التأثر بأن يصبح تقليعةً وموضة، ولا هو محصن من قابلية التأثر بالسياسة والدعاية، ولا الانحياز والسعي للسلطة، ويميل إلى كل ما ذُكِرَ، النشاط الإدراكي البشري[57]. (يقرّ ذلك بالنقطة السوسيولوجية لدى مناصري كون، بينما يقاوم نزعتهم التهكمية الإبستمولوجية).

هل يمكن منح هذه الإجابة القائمة على الحسِّ المشترك أيّ تأسيس نظري صلب؟ أرى أن ذلك المنح ممكن. **العلم**، كما أفهمه، قد أدَّى بامتياز إلى حَدٍّ كبير، في العموم، من جهة تلبية المعايير التي نحكم وَفقها على تسويغ الاعتقادات التجريبية، ومن الأمور المركزية بالنسبة إليها الاندماج التفسيري والتثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]. ليست هذه المعايير داخل **العلم**، ولا مُقَيَّدة به؛ وإنما هي المعايير التي نستعملها في تقويم الأدلة على

---

(57) للتوسُّع، انظر:

Haack, 'Science «From a Feminist Perspective» ', section I.

الاعتقادات التجريبية اليومية بالإضافة إلى التنظير **العلمي**. وهذه المعايير غير مُقَيَّدة كذلك بالثقافات **العلمية**: مَثُلُ البدائيين في نَسَبِ البرق والرعد إلى غضب الآلهة كَمَثَلِ نَسَبِ **العلماء** البرق والرعد إلى الشحنات الكهربائية في الجَوِّ والتمدُّد المفاجئ للهواء في مسارها، يسعون وراء قصص تفسيرية تستوعب خبراتهم. لكن **العلم** أحرز نجاحًا ملحوظًا وَفق هذه المقاييس.

قد تجعل العودة إلى مماثلة أحجية الكلمات المتقاطعة ما أقصده واضحًا في الذهن. مَثَلُ النجاحات النظرية **للعلم** كَمَثَلِ الخطوات الواسعة الكبيرة التي يقطعها المرء حين يُكمل مُدخلات طويلة في كلمات متقاطعة، إذ بعدها يكون استكمال المُدخلات الأخرى ميال إلى أن يصبح أسهل على نحوٍ كبير. أو، باستخدام المفردات الرسمية لمدى أكبر، الحرفية، للنزعة الوسيطة: واحدةٌ من الأمور المتميزة إبستمولوجيًّا في **العلم** إسهامُه الجوهري جدًّا للاندماج التفسيري المتعلق بشبكة اعتقاداتنا التجريبية.

في الوقت نفسه، أحرز **العلمُ** نجاحًا ممتازًا من جهة التثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]. أسهمت سمتان للبحث **العلمي** في نجاحه من هذه الناحية: الاختراع التجريبي [الاختباري] experimental contrivance والبحث التعاوُنيّ، وقد مَكَّنَ كلاهما العلمَ تمكينًا عظيمًا من بَسْطِ مدى وتنوع الخبرة المتاحة لتثبيت تنظيره التفسيري.

يمكن للمرء صياغة الأمر على النحو التالي: **للعلم** وضع [أو اعتبار] متميز، لكنه ليس بوضع [أو اعتبار] متميز خاص. لقد كان العلمُ، بالعموم، وَفق مقاييسنا للأدلة التجريبية، مسعًى إدراكيًّا ناجحًا إلى حَدٍّ بعيد. لكنه غير معصوم، وقابل للمراجعة، وناقص، وغير مثالي؛ ونلجأ، في الحكم على مناطق نجاحه وإخفاقه، وفي أيِّ المجالات وفي أيِّ الأوقات يَكون العلمُ أفضل إبستمولوجيًّا وفي أيِّ المجالات وأيِّ الأوقات يكون أسوأ إبستمولوجيًّا، أقول إننا نلجأ إلى مقاييس ليست بداخل **العلم**، ولا يضعها **العلمُ**.

آمل أن ذلك لا يؤكد فقط أن النزعة العلمية الواسعة، سواء أكانت ثورية أم إصلاحية، لا يمكن الدفاع عنها، وإنما يُشَكِّل كذلك نقطة مهمة لصالح المذهب الطبيعي البَعْدِيّ.

لقد كانت المباحث الكبيرة لهذا الفصل هي التالية: أن «الإبستمولوجيا الطبيعية النزعة» ملتبسة وَفق طرق مختلفة؛ وأن كواين متردد في مواقفه الفكرية، على نحوٍ يدفع إلى التناقُض، بين تنويعات المذهب الطبيعي البَعْدِيّة والعلمية، وبين تنويعات المذهب الطبيعي الإصلاحية والثورية؛ وأن الصور الواسعة من النزعة العلمية، سواء أكانت ثورية أم إصلاحية، غير قابلة للدفاع عنها [ضد الاعتراضات].

ومع ذلك، لا يصل ما قلته إلى درجة نقد شامل إما للنزعة العلمية الإصلاحية وإمّا النزعة العلمية الثورية، بما أن هذا النقد، في نفسه وبنفسه، لا يسبب ضررًا للنزعة العلمية الضيقة. إن الموضوع التالي الذي يَلزم التعامل معه، مِن ثَمَّ، هو نقدٌ للنزعة العلمية الإصلاحية الضيقة. كما تبيَّنت في القسم (ا)، بإجراء كواين لنقلته الأولى (من المذهب الطبيعي البَعْدِيّ إلى المذهب الطبيعي العلمي)، يتحرك من اقتراحٍ تقرير عن الأدلة -أوَّلي-النزعة الوسيطة - جديد وغير معتاد، للتركيز على الإفضاء إلى الصدق لعمليات تشكيل-الاعتقاد؛ أي، في اتجاه نزعة الثقة. على الرغم من ذلك، لا يزعم في أي مكان بأن أي تقرير للإفضاء إلى الصدق عن عمليات تشكيل-الاعتقاد مِنْ شأنِه **تشكيل تقرير** للتسويغ أو الأدلة. أما ألفين جولدمان (1938 -..) Alvin Goldman يزعم ذلك؛ يتطلع إلى أن يَكون مِن ثَمَّ مِثالًا أفضل [ممثلًا] للنزعة العلمية الإصلاحية التي يلزم التخلُّص منها تاليًا. لذا، على نحوٍ ملائم، تلتقي ضرورة تفسير سبب اعتباري المذهب الطبيعي العلمي الإصلاحي غير قابل للدفاع عنه مع الرغبة في الإجابة على سؤال ربما يكون مِنْ شأنِه، بوصولنا إلى هذه النقطة، إثارة حنق القارئ المنتبه: لماذا، في

توفُّر مقاربة بديلة أبسط على نحوٍ ظاهر، تستوعب، كما هو مرغوب، كلًّا من الجانبين السببيّ والتقييمي لمفهوم التسويغ، أطبِّق كل الجهاز [الفكري] التفصيليّ لـ ح-الأدلة مقابل م-الأدلة، إلخ، إلخ؟ لماذا لا نركن [أو نكتفي بـ]، اختصارًا، إلى نزعة الثقة؟ هاتان المسألتان المتقاطعتان يمثّلان انشغالَ الفصل التالي.

7

الأدلة ضد نزعة الثقة

ينبغي لنا جميعًا الاتفاق على أن أيَّ شخص يمكنه الاعتقاد على نحوٍ معقول فقط عندما يحوز أدلة على القضايا المُعْتَقَد بها.

~ برايس، الاعتقاد Belief[1]

النظرية المُقَدَّمة في هذا الكتاب ذات نزعة دليلية من حيث السمة، بمعنى أن تقرير التسويغ المُقْتَرَح مُعَبَّر عنه وَفق أدلة الذات على اعتقادٍ ما. لكن، بينما تَكون الصياغة الأوَّلية -«يعتمد المدى الذي يكون (أ) مُسَوَّغًا وَفقه في الاعتقاد أن (ب) على مدى جودة أدلته»- بسيطة ومعقولة حدسيًّا، لكن التفسير التفصيلي النهائي مُعَقَّد على نحوٍ لا يُنْكَر، وحتى لو ظلَّ معقولًا، فإنه لم يَعُد «بديهيًّا». مِن ثَمَّ، سيكون مفهومًا لو تشكَّك بعض القراء حيال التالي: سيَكون من الأبسط، والأفضل، اختيار نظرية في الثقة من نوعٍ ما. فقد يُحْتَج في النهاية بأن نزعة الثقة تسمح بأن مفهومَ التسويغ سببيٌّ جزئيًّا من حيث السمة، ويمكنها الإقرار بأن التسويغ يأتي في درجات، ولا تحتاج إلى أن تَكون أُسُسِيَّة ولا اتّساقِيّة من حيث البنية، وتُقِرُّ بملاءمة علم النفس للإبستمولوجيا ـ ويبدو أنها أيسر وأبسط وأقل تعقيدًا بكثير من النظرية التي أقدّمها. لذا، يُمثِّل أول قسم في هذا الفصل ردّي على السؤال: لماذا لا نكتفي بنزعة الثقة؟

(1) Price, *Belief*, p. 92.

يمكن إجمال ردّي، باختصار ووضوح شديد، كما يلي. أولًا، أيُّ تقرير يتبنى نزعة الثقة للتسويغ غير صحيح فعلًا. التسويغ مسألةُ **تثبيت تجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]** و**اندماج تفسيري لأدلة** الذات من جهة اعتقادٍ ما؛ يستعمل أيُّ تفسير تفصيلي، وَفق **الإفضاء-إلى-الصدق** لـ **عمليات تشكيل-الاعتقادِ**، المفاهيمَ الخاطئة، ومِن ثَمَّ يُنْتِج عواقبَ مضادة للحدس. ثانيًا، المظهرُ القائل إن أيّ نظرية في الثقة أبسط هو وهمٌ، سرعان ما يُبَدَّد عندما يأخذ المرءُ بعين الاعتبار ما هو مطلوب للإبانة عنها بأيّ درجة يأتي هذا التفصيل وَفقها؛ وعلى سبيل المثال، تمييزُ معنى حالة «الاعتقاد» عن معنى محتوى «الاعتقاد» ضمنيٌّ في فكرة الإفضاء-إلى-الصدق لعملية تشكيل-اعتقاد. ثالثًا، يتضح زوال انجذاب نزعة الثقة، وهو انجذاب ظاهريّ، للتصوُّر التدريجي للتسويغ بمجرد الإتيان بصياغة تفصيلية للنظرية بالتفصيل الكافي لاستيعاب دور الدليل المُقَوِّض. رابعًا، رغم عدم احتياج أي تفسير تفصيلي يتبنى نزع الثقة، **بما** هو يتبناها، **أن** يَكونَ **أُسُسِيًّا أو اتساقيًّا** من حيث البنية، لا يعني ذلك أن نزعة الثقة تُشَكِّل تقريرًا لبنية التسويغ، ولا حتى تقدّم أي مفتاح لتقرير بنية التسويغ، لا يقع في أيٍّ من التصنيفين. إن المزايا المُفْتَرَضة لنزعة الثقة ظاهرية أكثر من كونها حقيقية.

على الرغم من ذلك، يلزم التغلُّب على صعوبات مُحَدَّدة لتحقيق هذا التأكيد. تتمثل مشكلة أولى في أن مصطلح «نزعة الثقة» يشير إلى عدد كبير من النظريات المختلفة، وليست كلها بنظريات منافسة للنظرية المُقَدَّمة هنا وَفق أي معنى يسير وبسيط. يبدو أن الإلهام هنا مصدره تعقيب [فرانك] رامزي Ramsey (1903-1930) بأنه «تقريبًا: أيّ درجة معقولة للاعتقاد = نسبة الحالات التي تؤدي فيها العادةُ إلى الصدق»[2]؛ وهو تعقيب يجب فهمه

(2) Ramsey, *The Foundations of Mathematics*, p. 199.

يستعمل رامزي مفهوم «عادة» في كتابه المذكور وَفق أعمّ معنى ممكن ليعني به، ببساطة، قاعدة أو قانون السلوك، وبما يشمل الغريزة. (المترجم).

مقابل خلفية تعاطف رامزي مع تقرير بيرس عن الاعتقاد باعتباره عادة الفعل، واقتراحه لتحديد خصائص درجات الاعتقاد وَفق الاستعدادات للرهان[3]، وربما يَكون المقصود منها فقط تطبيقها على اعتقادات ذات سمة عامة؛ والتي يقول عنها رامزي نفسه إنه من غير الممكن جعلها دقيقة. يستعمل [ديفيد] أرمسترونغ Armstrong (1926-2014)، مُقِرًّا برامزي وآخرين، مصطلح «نظرية الثقة reliability theory» للتقرير المُقَدَّم في كتاب «**الاعتقاد والصدق والمعرفة** *Belief, Truth and knowledge*». حيث تؤدي الثقة reliability دورَ تحديد خصائص المُكَوِّن الأساسي أو غير الاستدلالي non-inferential لنظرية أُسُسِيّة في المعرفة. يشير مصطلح «نزعة الثقة Reliabilism»، أولًا، إلى نظريةٍ في التسويغ في الورقة البحثية لألفين جولدمان «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟** *What is Justified Belief?*». حيث تُحدِد نزعةُ الثقة نمطًا من نزعة الأسس، وَفقه، يُفَسَّر تسويغ كلٍّ من الاعتقادات الأساسية والمُشْتَقّة وَفق الثقة reliability في عمليات تشكيل-الاعتقاد. أما بصدور كتاب «**الإبستمولوجيا والإدراك** *Epistemology and Cognition*»، لجولدمان، رغم استمرار مصطلح «نزعة الثقة» في الإشارة إلى نظرية في التسويغ، لم يَعُد المصطلح مشيرًا إلى نمط من نزعة الأسس بالتحديد، وإنما يقال بحياده بين نزعة الأسس ونزعة الاتساق؛ ويتضح أن مصطلح «موثوق فيه reliable» يعني «أنه يعطي نتائجَ نهائية صادقة عادةً **في العوالِم العادية**»، ولا يعني «أنه يعطي نتائجَ نهائية صادقة عادةً» ـ وهو شرط يلزم استيفاؤه، وعلى الرغم من ذلك، يسحبه جولدمان في ورقة لاحقة.

(3) عند رامزي، ليس تصوُّر الاعتقاد باعتباره استعدادًا للفعل ينطوي فقط على نظرية عن محتوى الاعتقادات، وإنما يمتلك رامزي كذلك نظرية عن قوة أو درجة الاعتقاد، وهي درجات احتمال. والرهانات نوع من الأفعال التي يجب أخذها بعين الاعتبار، مثل رهان المرء بنسبة 5:1 على هطول المطر غدًا. (المترجم).

أيُّ ناقد يعتقد أن نزعة الثقة هي (أو كانت كذلك في عام 1986) «إبستمولوجيا العقد الماضي المهيمنة». يصف جولدمان كذلك بأنه داعيتها الرئيس، «وهو مشهور بدفاعه الحاذق والبليغ» لمقاربة نزعة الثقة[4]. آمل أن يعمل اختياري لجولدمان، باعتباره هدفي، بمثابة المبادرة لتفادي أي اتهامٍ لي بأنني أنتقد صورة هزلية [من اختلاقي] من نظريةٍ ما، أو أنني أنتقد رجلَ قشّ بدلًا من انتقاد خصم حقيقي. وثَمَّ سببان آخران لهذا الاختيار: أولًا، يتصور جولدمان نزعة الثقة بالأخص باعتبارها تفسيرًا تفصيليًّا للتسويغ، وحتى بصدور كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**، باعتبارها نظرية في التسويغ تسمو عن ثنائية نزعة الأسس ونزعة الاتساق؛ وثانيًا، نزعةُ الثقة عند جولدمان متصلة على نحوٍ وثيق بتأييده الشديد لتصوُّرٍ قويٍ عن ملاءمة علم النفس الإدراكي للأسئلة الإبستمولوجية. لذا، يبدو أن مقاربة جولدمان، وعلى نحوٍ يسير وبسيط لحَدٍّ كبير، بمثابة (أ) خصم للنزعة الوسيطة ثنائية-الجانب باعتبارها نظرية في التسويغ، وفي الوقت نفسه، (ب) خصم للمذهب الطبيعي الإصلاحي البَعْدِيّ باعتباره تقريرًا عن علاقة **علم** الإدراك بالإبستمولوجيا؛ وبالأخص، يُمَثِّل صورة ضيقة من المذهب الطبيعي الإصلاحي العلمي الذي أقمت مقابله موقفي الفكري في الفصل السادس.

لذا، سيكون القسم (I) نقدًا لنزعة الثقة عند جولدمان، وسيكون القسم (II) نقدًا لمذهبه الطبيعي الإصلاحي العلمي.

I

إذن: لماذا **لا** نكتفي بنزعة الثقة؟ لأن نزعة الثقة تخطئ وَفق طريقتين أساسيتين باعتبارها تفسيرًا تفصيليًّا للتسويغ. أولًا، من خلال عملية

(4) Lycan, الغلاف الداخليّ لكتاب *Epistemology and Cognition*.

التفسير التفصيلي للتسويغ وَفق نِسَب الصدق truth-ratios، تمنحنا تقريرًا كاذبًا [أو مضللًا] عن [طبيعة] الرابط بين التسويغ والصدق. إن معاييرنا للتسويغ هي، بالفعل، ما **نعتبره بمثابة** دلالات على صدق اعتقاد ما، أو على الصدق المُرَجَّح لاعتقادٍ ما. على الرغم من ذلك، تربط نزعةُ الثقة معاييرَ التسويغ ربطًا وثيقًا بأيِّ دالٍّ-على-الصدق في **الواقع** مهما كان، سواء أكنا نعتبره كذلك أم لا. وبالتوافق مع بعض اصطلاحات دونيلان Donnellan (1931-2015)، يمكن للمرء القول إن نزعة الثقة تجعل الصلة بين التسويغ والصدق إسنادية [أو منسوبة] attributive، بينما هي في الواقع مرجعيّة referential[5]. المغزى تقليلُ أهميةِ سؤال إذا ما كانت معاييرنا للتسويغ دالة-على-الصدق حقًّا: إن حلَّ مشكلة الاعتماد متضمَّن على نحوٍ قليلة أهميته، بالفعل، في ردِّ مناصر نزعة الثقة على مشكلة التفسير التفصيلي[6]. ثانيًا: من خلال عملية التفسير التفصيلي للتسويغ وَفق العمليات التي توصَّلَت من خلالها الذاتُ لاعتقادٍ ما، تتجنب نزعةُ الثقة منظورَ الذات [أي، تتفادى التعامل معه]. تركّز معاييرنا للتسويغ، بالفعل، على أسباب اعتقادٍ ما - على [ح ـ] أدلة الذات. على الرغم من ذلك تُفَسِّر نزعةُ الثقة تفصيليًّا التسويغَ وَفق عمليات تشكيل-الاعتقاد. لكن، بينما تتكون ح-أدلة الذات -كما تقترح إتيمولوجيا كلمة «دليل» أنه ينبغي أن تكون كذلك- من حالات تَكون الذاتُ واعيةً بها، فالعملية التي يُشكَّل الاعتقاد من خلالها شيءٌ قد تَكون الذات غير واعية به إلى حَدٍّ ما. سأقول، إذ أتجنب اصطلاح «النزعة الداخلية internalism» مقابل اصطلاح «النزعة الخارجية externalism»، إن نزعة الثقة تجعل التسويغ مفهومًا خارجيًّا extrinsic، بينما هو بالفعل دليليّ. خلاصة القول: «يَكون الاعتقادُ مُسَوَّغًا

(5) Donnellan, 'Reference and Definite Descriptions'.

(6) تُناقش هذه النقطة بالتفصيل في الفصل العاشر، القسم الثاني.

إذا، وفقط إذا، تمَّ التوصُّل إليه بواسطة عملية موثوق بها» أمر خاطئ من جهتين معًا: في التركيز على عمليات تشكيل-الاعتقاد (في سمتها الخارجية)، وفي اللجوء إلى نِسَب الصدق (في سمتها المرجعية [أو الإشارية]).

سيَكون من الملائم إن كان من الممكن تنظيم هذا الفصل، على نحو يسير وواضح، وَفق الطريقة التي أُرْسِيَت في الفقرة السابقة؛ لكن هذا الأمر ممتنع بسبب واقعة أن جولدمان لم يقدم نظرية واحدة في الثقة، وإنما قدَّم ثلاث نظريات (على نحوٍ مُدَّعَى) في الثقة مختلفة اختلافًا كبيرًا. لذا سأضطر إلى إظهار أنه، من بين هذه النظريات، ليس ثَمّة نظرية تُشكِّل تقريرًا مقبولًا للتسويغ. والثمن بمفردات التعقيد باهظ للغاية، لكن، ثَمّة منافع مِنْ شأنِها تحقيق التعويض؛ إذ سيصبح من الظاهر بعد قليل أن جولدمان قد شعر بالحاجة إلى الانتقال من صورة لأخرى لثالثة من نزعة الثقة ليتجنب -فقط- الصعوبات التي خططت ملامحها أعلاه؛ لذا، مِنْ شأنِ نقدٍ نسقي لكل نظرية من نظرياته الثلاث الإتيان باستنتاج لا مفر منه إلى حَدٍّ كبير، والاستنتاج هو أن تلك الاعتراضات تعجيزية.

255

ثَمَّ تعقيدٌ آخر، ومن حسن الحظ، يُحْتَمَل كونه نافعًا. لن تتعلق الحجة في هذا القسم، ببساطة، بأنه من بين نظريات جولدمان الثلاث، ليس ثَمّة نظرية ناجحة؛ وإنما ستكون حجة هذا القسم، بالأحرى، أن جولدمان، في أول محاولتين له، لصياغة تقرير على نحوٍ تفصيلي، لتقريرٍ في التسويغ ذي نزعة ثقة، يُجري جولدمان تعديلاتٍ في محاولة منه لتجنُّب الاعتراضات المُتَوَقَّعة التي تضحي، على نحوٍ مؤثِّر وخفي في الوقت نفسه، بسمة الثقة للتفسير التفصيلي؛ بينما يقدِّم، في محاولته الثالثة، تقريرًا يتمتع بادعاء أكبر ليَكون متبنيًا لنزعة الثقة على نحوٍ أصيل، لكنه، كما سأحتج، ما زال مُعرَّضًا لاعتراضات حاول تَجَنُّبها. لو نجحت حجتي، ستَكون لدى إستراتيجيتي في الحجاج ميزة توضيح قوة الجذب صوب نزعة الدليل

evidentialism ونزعة المرجع referentialism، بجانب الكشف عن ضعف نزعة الثقة؛ لكنها تتحلى بعيبٍ يتمثّل في تطلُّبها لشيء من تحديد خصائص ما يُعْتَبَر بمثابة نظرية في الثقة على نحوٍ أصيل. آمل أن أتمكن من تخفيف أي شَكٍّ يتعلق بأن تحديد الخصائص الذي أعتمد عليه ضار لنزعة الثقة [متحيز ضدها دون تسويغ] باستخدام تحديد الخصائص الخاص بجولدمان: يلزم **التعبير** عن نظرية في الثقة **وَفق نِسَب-الصدق وعمليات تشكيل-الاعتقاد**[7].

يعتمد التفسير التفصيلي للتسويغ، المُقَدَّم في الورقة البحثية «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟**»، على التمييز بين العمليات التي لا تعتمد على الاعتقاد belief-independent processes (أي، عمليات، مثل الإدراك الحسيّ، لا تتطلب مُدخلًا من الاعتقادات) والعمليات المعتمدة على الاعتقاد belief-dependent processes (أي، عمليات، مثل الاستقراء، تتطلب مُدخلًا من الاعتقادات). إن أيّ عملية موثوق بها دون شرط عمليةٌ لا تعتمد على الاعتقاد، وعادة ما تُنْتِج اعتقاداتٍ صادقةً بوصفها مُخرجًا؛ وأيّ عملية موثوق بها بشكل مشروط عمليةٌ معتمدة على الاعتقاد، وعادة ما تُنْتِج اعتقاداتٍ صادقةً بوصفها مُخرجًا في وجود مُدخلات من اعتقادات صادقة. يقدِّم جولدمان التعريف التكراري التالي:

أ) لو أن اعتقاد (س) في (ب) في لحظة (ت) يَنتُج («فورًا») من عملية لا تعتمد على الاعتقاد موثوق بها (بدون شرط)، إذن، اعتقاد (س) في (ب) في لحظة (ت) مُسَوَّغ.

ب) لو أن اعتقاد (س) في (ب) في لحظة (ت) يَنتُج («فورًا») من عملية معتمدة على الاعتقاد موثوق بها بشكل مشروط (على الأقل)، وإذا كانت الاعتقادات (إن كان ثَمَّة اعتقادات من

(7) Goldman, 'What is Justified Belief?', p. 10; *Epistemology and Cognition*, pp. 103ff.

الأساس) التي تشتغل العملية وَفقها في إنتاج اعتقاد (س) في (ب) في لحظة (ت) هي نفسها مُسَوَّغة، إذن، اعتقاد (س) في (ب) في لحظة (ت) مُسَوَّغ.

(وبخلاف ذلك، اعتقاد (س) في (ب) في لحظة (ت) ليس بمُسَوَّغ)[8].

للنظرية بنية أُسُسِيّة، باعتبار الاعتقادات التي يتم التوصُّل إليها من خلال عمليات موثوق بها دون شرط أساسية، وباعتبار الاعتقادات التي يتم التوصُّل إليها من خلال الاعتقادات الأساسية بواسطة عمليات موثوق بها بشكل مشروط مُشْتَقَّة.

حتى الآن، الأمر يسير وواضح. على الرغم من ذلك، يأتي جولدمان، على الفور تقريبًا، بقيدين. جولدمان منزعج من أنه من الممكن منطقيًّا انبغاء وجود شيطان خيِّر يتولى ترتيب الأمور هكذا، بحيث تصبح الاعتقادات التي يُكوِّنها التفكيرُ بالتمنّي صادقة عادة. يعبّر جولدمان عن شيء من عدم اليقين حيال إذا كان ردُّ الفعل المناسب السماحَ بما يلي: في عالَم ممكن كهذا، ستَكون الاعتقادات التي يُشكِّلها التفكيرُ بالتمنّي مُسَوَّغة، أو لتعديل التقرير بحيث يتطلب أن تَكون عمليات تشكيل-الاعتقاد موثوقًا بها في عالَمنا، أو في «بيئة لم يُتلاعَب بها». ويستنتج في النهاية، رغم ذلك، أنه في وجود هدف التفسير التفصيلي لتصوُّرنا عن التسويغ، وهو تصوُّر سابق على التحليل، يكون الدرس الحقيقي من هذه الأفكار أو الاعتبارات الجادة هو أن «ما يهمّ، إذن، هو ما **نعتقده** حيال التفكير بالتمنّي، وليس ما هو **صادق**... حيال التفكير بالتمنّي». وعلى نحو فيه ما يكفي من الغرابة، يقول إنه «لا يعرف كيفية التعبير عن هذه النقطة وَفق الشكل القياسي للتحليل المفاهيمي conceptual analysis»[9]؛ وعلى نحوٍ يثير الغرابة، لأنه من المؤكد

(8) Goldman, 'What is Justified Belief?', pp. 13 - 14.

(9) Ibid., pp. 16-18.

أن طريقة فعل ذلك هي إحلال الإشارة إلى العمليات التي **نعتقد** أنها موثوق بها محل الإشارة إلى العمليات الموثوق بها **بالفعل**.

ثم يأخذ جولدمان بعين الاعتبار اعتراضًا ممكنًا آخر على تقريره، ووَفقه، وكما يصيغه الآن، «أيُّ اعتقادٍ مُسَوَّغٌ في حالة تسبَّبَت فيه **عملية موثوق بها بالفعل، أو تسبَّب فيها ما نعتبره على العموم موثوقًا به**»[10] (التشديد من عندي): والاعتراض هو التالي: حتى إذا تسبَّبَت عملية كهذه في اعتقاد لدى (س)، فـ(س) ليس مُسَوَّغًا في اعتقاده إذا لم يَكن لديه سبب للاعتقاد في أن عملية موثوقًا بها هي التي تسببت في هذا الاعتقاد، أو، أسوأ، إذا كان لديه سبب للاعتقاد أن عمليةً **غير** موثوق بها هي التي تسببت في هذا الاعتقاد. يقترح جولدمان هذه المرة إضافة شرط ضروري آخر عن التسويغ، وهو:

> ليس ثَمّة عملية موثوق بها أو عملية موثوق بها بشكل مشروط، متاحة لـ(س)، إذا كان لـ (س) أن يستخدمها، بالإضافة إلى العملية المُسْتَخْدَمة بالفعل، كان مِنْ شأنِها التَّسَبُّب في عدم اعتقاد (س) أن (ب) في لحظة (ت)[11].

في وضعه الحالي، لا يزال هذا المَطْلَب الإضافي مُعَبَّرًا عنه وَفق اصطلاحات نزعة الثقة؛ لكن جولدمان يُقرّ بأنه «غامض... إلى حَدٍّ ما»، ويسترسل عبر ملاحظة أنه «يبدو من غير المعقول القول إن كل العمليات «المتاحة» ينبغي استخدامها، على الأقل لو أدرجنا عمليات كهذه باعتبارها تجميعًا لأدلة جديدة»، وأنه «ينبغي لنا أن نأخذ بعين الاعتبار هنا عملياتٍ إضافيةً كهذه باعتبارها تفكيرًا في الأدلة المكتسبة من قبل، وتقييم كل ما يُعتَبَر بمثابة لزوم عن ذلك الدليل، إلخ»[12].

(10) Ibid., p. 18.

(11) Ibid., p. 20.

(12) Ibid., p. 20.

بالكاد يتطلب الأمر حجة تفصيلية لإثبات أن تَنازُلَيْ جولدمان يُلغيان، بفاعلية، سمةَ الثقة ظاهريًا [أو المُدَّعاة] للتفسير التفصيلي المُقَدَّم. ونتيجتهما النهائية شيءٌ من هذا القبيل: (س) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) إذا توصَّل إلى ذلك الاعتقاد بواسطة عملية نعتقد أنها موثوق بها (سواء أكان موثوقًا بها أم لا) ما لم يدل دليله على غير ذلك. ما كان في الأصل تقريرًا للتسويغ فقط وَفق **الإفضاء-إلى-الصدق** ***truth-conduciveness*** **لعمليات** تشكيل-الاعتقاد رُقِّيَ إلى تقريرٍ يعتمد على ماهية عمليات تشكيل-الاعتقاد **التي نعتقد أنها** مُفْضِية-إلى-الصدق truth-conducive، ويعتمد على إذا ما كان لدى الذات **أدلة** متاحة لها تدل على أن اعتقادَ الذات لم يتم التوصُّل إليه بهذه الطريقة.

لا تتمثل المشكلة فقط في أن تعديلات جولدمان تُلغي بفاعلية سمة الثقة في نظريته؛ بل تتمثل المشكلة كذلك في التالي: مِنْ شأنِ صياغة تفصيلية للتعديل الثاني أن تتطلبَ تفسيرًا تفصيليًا لمفهوم الأدلة ومعايير تقويم قيمتها. لكن، لو كان لدينا **ذلك**، من المؤكد أنه يستطيع الوقوف راسخًا باعتباره نظرية في التسويغ، ولن يحتاج إلى تأدية دور ملحق لتقرير يتبنى نزعة الثقة.

على الرغم من تقديم جولدمان لتقريره على نحوٍ قاطع («(س) مُسَوَّغ إذا، وفقط إذا...»)، يعقّب جولدمان مبكرًا في الورقة البحثية قائلًا إن التسويغ يأتي، بالفعل، بدرجات، وأنه سيكون من السهل تعديل تقريره ليستوعب هذه السمة التدريجية، على طريقة «(س) مُسَوَّغ لدرجة كذا وكذا إذا، وفقط إذا، تمَّ التوصُّل إلى اعتقاده بواسطة عملية موثوق بها لتلك الدرجة»[13]. من الجدير ملاحظة أن التعديل الثاني لجولدمان، المتعلق

(13) Ibid., p. 10.

وقارن مع:

= Epistemology and Cognition, p. 1 04.

بتقريره الأول، يستبعد بفعالية هذه المراوغة، ويترك قدرة نظريته على الإقرار بدرجات التسويغ مشكوكًا فيها في أفضل الأحوال.

بعد برهة وجيزة، كما يبدو، توصَّل جولدمان نفسه إلى الاستنتاج التالي: النظرية المُقَدَّمة في ورقته البحثية «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟**»، لن تنجح؛ لأنه في كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**، يقدّم جولدمان نسخة جديدة يدَّعي أنه يمكنها تجنُّب الصعوبات التي تواجهها التقاريرُ الأقدم التي تتبنى نزعة الثقة.

المهمة الأساسية لنظرية التسويغ الفلسفية، طبقًا لكتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**، هي إعطاء معايير للصواب rightness لنسق من قواعد-م J-rules، حيث قواعد-م «قواعد مُجيزة لتشكيل-الاعتقاد المُسَوَّغ». يميز جولدمان، من بين معاييرَ ممكنة كهذه، المعاييرَ الواجبة deontological، وهي مقولية، والمعاييرَ التي تتبنى نزعة النتائج[14]، وهي شرطية، وبما يحدد خصائص صواب نسقٍ من القواعد من خلال إفضائه إلى قيمة أو غاية ما. ويميز جولدمان، من بين المعايير التي تتبنى نزعة النتائج «نزعةَ التفسير» (حيث يَكون الهدفُ أو الغايةُ القدرةَ على التفسير explanatoriness)، و«البراجماتية pragmatism» (حيث يَكون الهدفُ مرتبطًا بالفعل) ـ ونزعة الثقة، حيث يَكون الهدفُ نسبة-صدق. كما يميز، داخل تصنيف نزعة الثقة، نزعةَ الثقة المعتمدة على المصادر (حيث تَكون نسبة-الصدق المطلوبة مرتبطة بالمصادر المتاحة) ونزعة الثقة التي لا تعتمد على المصادر (حيث تَكون نسبة-الصدق المطلوبة غير مرتبطة بالمصادر المتاحة)[15].

= ألاحظُ كذلك في ص. 9، من الورقة البحثية «*What is Justified Belief?*»، يُقِرُّ جولدمان بملاءمة الحالات التالية للتسويغ: الحالات التي تؤيد سببيًا الاعتقاداتِ (بالإضافة إلى العمليات التي تولّد الاعتقاداتِ توليدًا سببيًا)؛ ولا تحقق نظريةُ جولدمان هذا التَّبَصُّرَ في سياق الورقة البحثية.

(14) وتُتَرْجَم كذلك إلى «العواقبية»، وأُفَضِّلُ التقليلَ من استخدام المصادر الصناعية قدر الإمكان. (المترجم).

(15) Goldman, *Epistemology and Cognition*, chapters 4 and 5.

يُبَيِّن جولدمان أن أشكال تعاطفه تتوافق مع «صورة المعيار التخطيطية [إسكيما المعيار]» التالية التي لا تعتمد على المصادر. (وسميّت كذلك لأنها لا تحدّد نسبة-صدق مُحَدَّدة):

أ) يَكون أي نسق قاعدة-م (ر) صائبًا إذا، وفقط إذا:

يجيز (ر) عملياتٍ نفسية (أساسية) يقينية، وسيكون مِنْ شأنِ هذا التمثيل instantiation لهذه العمليات أن يؤدي إلى وجود نسبة صدق للاعتقادات تستوفي عتبةً عالية ما (أكبر من 50%)[16].

إن الإشارة إلى «عمليات أساسية» في هذه الصياغة دلالة على أنه بصدور كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**، كان جولدمان يطمح فقط إلى ما أسماه «الإبستمولوجيا الأوليّة primary epistemology»، وهي فردية بدلًا من اجتماعية، وتركّز على العمليات الإدراكية الفطرية بدلًا من الطرق الإدراكية المُتَعَلَّمة[17].

في وضعه الحالي، يبدو ذلك -على الرغم من امتلاكه بنية أقل تفصيلًا من نزعة الثقة الأُسُسِيّة لمقال «**ما هو التقرير المُسَوَّغ؟**»- بالطبع معرَّضًا لأنواع الاعتراض المُتَوَقَّعة نفسها في ذلك المقال المبكر. في الواقع، مرة أخرى، يقترح جولدمان تعديلاتٍ لتجنُّب تلك الاعتراضات التي لم تَعُد الآن مُتَوَقَّعة، بل صاغها نقادُه تفصيليًّا.

ثَمَّ اعتراض من تلك الاعتراضات يتمثل في وجود فئة كاملة من الحالات يقول الحكمُ الحدسيُّ فيها إن اعتقاد الذات ليس بمُسَوَّغٍ، على الرغم من أن اعتقاد الذات تمَّ التوصُّل إليه بواسطة عملية موثوق بها. فللذات سببٌ للاعتقاد بأن العملية لم يَكُن موثوقًا بها، أو لم يَكن لدى الذات سببٌ للاعتقاد بأنها موثوق بها، وهو ما يُلِحُّ عليه بونجور الذي -كما يتوقع

(16) Ibid., p. 1 06.

(17) Ibid., p. 92.

المرءُ- يصرُّ على أن نزعة الثقة خاطئة لأنها تخفق في النظر إلى التسويغ من منظور الذات. من بين الأمثلة المضادة التي يقترحها بونجور هي حالة مود Maud، التي توصَّلت إلى اعتقادٍ عبر قواها المستبصرة الموثوق بها على نحوٍ تام، والتي تتمسك بالاعتقاد بأنها تتمتع بقوى كهذه على الرغم من امتلاكها لأدلة قوية تفيد أنه لا يمكن للمرء التَّمَتُّع بقوى كهذه؛ ونورمان Norman، الذي توصَّل إلى اعتقادٍ عبر قواه المستبصرة الموثوق بها على نحوٍ تام، لكنه لا يملك دليلًا إما يؤيد أو يقف ضد إمكانية وجود قوى كهذه، ولا يملك دليلًا إما يؤيد أو يقف ضد تمتُّعه بهذه القوى[18]. تستلزم نزعةُ الثقة أنَّ مود ونورمان مُسَوَّغان في اعتقادهما، لكن الحُكْمَ verdict الصحيح هو أنهما ليسا كذلك.

لا يجادل جولدمان في كلِّ ما يُثبِت أصالة أمثلة بونجور المضادة؛ ويقدّم هو نفسه، بالفعل، حالةً من النوع نفسه، وهي حالة ميليسنت Millicent، التي توصَّلت إلى اعتقادٍ عبر قواها البصرية الموثوق بها على نحوٍ تام، لكنها تعتقد كذلك، في وجود سبب ممتاز، أن جهازها البصري مختل وظيفيًّا[19]. يقر جولدمان أن ميليسنت غير مُسَوَّغة في اعتقادها. لذا يقترح جولدمان أن الإجازةَ من خلال نسقٍ صائب من القواعد-م ليس بكافٍ للتسويغ، رغم كونه ضروريًّا. ثَمَّ شرط ضروري آخر مطلوب؛

اعتقاد (س) أن (ب) في لحظة (ت) مُسَوَّغٌ إذا، وفقط إذا:

كان اعتقاد (س) في لحظة (ت) أن (ب) يجيزه نسقٌ صائبٌ من الأحكام-م، و

(18) يشير جولدمان إلى بونجور في ورقته البحثية «*Externalist Theories of Empirical Justification*»؛ وانظر كذلك:

BonJour, *The Structure of Empirical Knowledge*, chapter 3.

(19) Goldman, *Epistemology and Cognition*, pp. 53ff.

كانت هذه الإجازة لا تقوّضها حالة (س) الإدراكية في لحظة (ت)[20].

مبدئيًا، يقترح جولدمان أن تسويغَ (س) للاعتقاد أن (ب) مُقَوَّضٌ إذا اعتقد (س)، على نحوٍ مُسَوَّغ أو لا، أن الاعتقاد أن (ب) لا يجيزه نسقٌ صائبٌ من القواعد-م. لاستيعاب ميليسنت، التي لا تحتاج لامتلاك أي تصوُّر عن نسق صائب من القواعد-م، يُعَدِّل جولدمان ذلك إلى: يَكون تسويغُ (س) للاعتقاد أن (ب) مُقَوَّضًا إذا اعتقد (س)، على نحوٍ مُسَوَّغ أو لا، شيئًا مثل (ك) بحيث إذا كانت (ك) صادقة، لن يكون مِنْ شأنِ نسق صائب من القواعد-م إجازة الاعتقادَ أن (ب). ولاستيعاب مود ونورمان، اللذين لا يعتقدان في أي شيء مثل (ك)، يُعدّل الحجةَ مرة أخرى إلى: يَكون تسويغ (س) للاعتقاد أن (ب) مُقَوَّضًا في **أيٍّ من** الحالتين التاليتين: إذا اعتقد (س)، على نحوٍ مُسَوَّغ أو لا، شيئًا مثل (ك) بحيث إذا كانت (ك) صادقة، لن يكون مِنْ شأنِ نسق صائب من القواعد-م إجازة الاعتقادَ أن (ب)، **أو** ثَمَّ شيء مثل (ك) بحيث إذا كانت صادقةً، لن يكون مِنْ شأنِ نسق صائب من القواعد-م إجازة الاعتقادَ أن (ب)، ومِنْ شأنِ (س) أن يَكونَ مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ك)[21].

يعتمد شرط عدم-التقويض the no-undermining clause الآن على تأويل «مِنْ شأنِ (س) أن يَكونَ مُسَوَّغًا في الاعتقاد أن (ك)»، أو، كما يصيغ جولدمان الأمرَ، على تأويل للتسويغ **يقوم على الارتقاب** ex ante[22]. وكل ما يقدّمه باعتباره تقريرًا عن هذا المفهوم هو التالي:

> أرى أنه يمكن فهم أيّ نظرية تتعلق بصفة التسويغ **القائمة على الارتقاب**، وَفق طريقة مشابهة جدًّا لتقريري عن صفة التسويغ **القائمة على النتائج الفعلية** *ex post*[23]، على الرغم من أنني لن

(20) Ibid., p. 63.

(21) Ibid., pp. 111ff.; صياغتي.

(22) وليس على النتائج الفعلية. (المترجم).

(23) وليس على الارتقاب. (المترجم).

أتعقب كل التفاصيل. ثَمَّ فارقٌ واحد يتمثل في احتمالية تطلُّبنا لأنساقٍ قواعد صائبة لتميّز قواعد الإلزام بالإضافة إلى قواعد الإجازة. لذا، قد نفترض أن نسقًا صائبًا للقاعدة **سيتطلب** من مود توظيف عمليات استدلال عقلي مُحَدَّدة، عمليات مِنْ شأنِها أن تقودها، من الأدلة العلمية التي تمتلكها، للاعتقاد في القضية التي تقول إن مود لا تتمتع بأيّ قوى مستبصرة موثوق بها.

وفي حالة نورمان:

... **ينبغي** له التفكير [وتكوين أحكام منطقيًا] وَفق الطريقة التالية: «لو كان لديَّ قوى مستبصرة، من المؤكد أنني سأجد **شيئًا** من الأدلة على ذلك الأمر... بما أنني ينقصني علامات [أي، أدلة] كهذه، من الظاهر أنني لا أتمتع بعمليات مستبصرة موثوق بها». بما أن نورمان ينبغي له التفكير [وتكوين أحكام منطقيًا] بهذه الطريقة، هو مُسَوَّغ تسويغًا **يقوم على الارتقاب** في الاعتقاد أنه لا يتمتع بعمليات مستبصرة موثوق بها. ويُقَوِّضُ هذا الأمرُ اعتقادَه...[24]

جولدمان واثق من أن « شرط عدم-التقويض... يتعامل مع حالات بونجور». لكن، حتى بافتراض حدوث ذلك، لن يبرئ ذلك الأمرُ جولدمان ما لَم يمكن الإبانة عن شرط عدم-التقويض وَفق نزعة الثقة، وبالتحديد تقرير التسويغ **القائم على الارتقاب**. قولُ جولدمان «لن أتعقب كل التفاصيل» مُطَمْئن بالكاد. ليس من الممكن على نحوٍ يسير وبسيط جعل تقرير التسويغ **القائم على النتائج الفعلية** ملائمًا؛ فمن جهةٍ، يشير ذلك التقرير إلى العملية التي توصَّلَت الذاتُ من خلالها إلى الاعتقاد المعنيّ، بينما لا يمكن لتقرير تسويغ **يقوم على الارتقاب** الإشارة إلى العملية التي توصَّلَت الذاتُ من خلالها إلى الاعتقاد المعني، بما أنه ينطبق بالتحديد حيث **لم**

(24) Ibid., p. 112.

تتوصل الذاتُ إلى الاعتقاد، لكن الذات مِنْ شأنِها أن تَكونَ مُسَوَّغة إذا توصَّلت إلى ذلك الاعتقاد. من المفترض* أن المسار الذي سيقترح جولدمان السير فيه سيتعلق بالإشارة إلى عمليات موثوق بها **متاحة لـ** (س)، رغم أن (س) لا يستخدمها؛ لكن ذلك (كما قال في ورقته البحثية «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟**» بوضوح) مفهوم إشكاليّ إلى حَدٍّ كبير. ثَمّة مشكلة أخرى تتمثل في أن أسباب إلحاق شرط عدم-التقويض بتقرير التسويغ **القائم على النتائج الفعلية** تنطبق بالقَدْر نفسه على تقرير التسويغ **القائم على الارتقاب**، لكن في الوقت نفسه، لا يمكن لتقرير التسويغ **القائم على الارتقاب** استيعاب جملة كهذه دون الوقوع في الدور.

لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن وصف جولدمان لحالات بونجور، ونقاشه غير الرسمي للتسويغ **القائم على الارتقاب**، مُعَبَّر عنهما وَفق **أسباب الذات** للشَّكِ في الثقة في عملية حيازة-الاعتقاد belief-acquisition، وإخفاق الذات في أخذ **هذا الدليل** بعين الاعتبار. لكن، لا يُقَدَّم أي تفسير تفصيلي للأسباب أو الأدلة. كما كان الحال سابقًا، يصعب إخماد الشَّكِ الذاهب إلى أن ردَّ جولدمان على اعتراض نزعة الدليل يتركه بتقرير لم يَعُد متبنيًا لنزعة الثقة، ولم يَعُد بالفعل ممثلًا لأيّ نظرية على الإطلاق.

ثَمَّ خَطّا دفاع يقترحان نفسهما. يتمثَّل الاحتمال الأول أمام جولدمان في المحاجّة بأنه[25] على الأقل سيكون ثَمَّ شرطٌ ضروري للتسويغ يقول إن الذات قد توصَّلَت إلى اعتقادها من خلال عملية موثوق بها. يعتمد هذا الردّ على واقعة أن أمثلة بونجور المضادة (وأمثلة جولدمان المضادة على النهج نفسه) هي حالات يقول فيها الحدسُ إن الذات **غير** مُسَوَّغة على الرغم من أن اعتقادها قد تَمَّ التوصُّل إليه من خلال عملية موثوق بها؛ وهي واقعة متمثلة [منعكسة، كما تتمثل الصورة في المرآة] في وصف جولدمان

(25) حتى لو اتَّضح أن شرط عدم-التقويض لا يمكن التعبير عنه وَفق نزعة الثقة.

للاعتراض الذي مفاده هو التالي: أن مطلَب توصُّل الذات إلى الاعتقاد من خلال عملية موثوق بها **ضعيف للغاية**. لكن الأمر لا يستغرق سوى برهة من التفكير لإدراك أن الحدس الدليليّ المؤسِّس لأمثلة بونجور يؤيد **كذلك** فئةً معكوسة من الأمثلة المضادة، حيث **تَكون** الذات مُسَوَّغة على الرغم من أن اعتقادها **لم يتم** التوصُّل إليه من خلال عملية موثوق بها. افترض أن نايغل Nigel يتوصل إلى اعتقادٍ باستخدام عينيه اللتين تعانيان من خلل وظيفي بالفعل، بحيث لا تَكون العملية موثوقًا بها؛ لكن طبيبه أعلمه بالفعل بنتائج اختبارات عديدة خضع لها نايغل، ولديه كل الأسباب التي تجعله يعتقد أن عينيه تعملان بصورة عادية. يبدو الحدس القائل إن نايغل **بالفعل** مُسَوَّغ في نفس متانة الحدس القائل إن مود أو ميليسنت **غير** مُسَوَّغ. لو كان ذلك الأمر صائبًا، فمَطلَب توصُّل (س) إلى الاعتقاد من خلال عملية موثوق بها قوي للغاية وضعيف للغاية كذلك؛ وسيتعين على الحركة التعديلية المثيلة أن تَكونَ صياغةً فاصلة disjunctive[26]: **إما** (س) تَوَصَّل إلى اعتقاده من خلال عملية موثوق بها واسْتُوفِيَ شرط عدم-التقويض، **أو** لم يتوصل (س) إلى الاعتقاد من خلال عملية موثوق بها لكن اسْتُوفِيَ شرط آخر أهم. والآن، لن تكون الثقة في عملية تشكيل-الاعتقاد -حتى- شرطًا ضروريًا للتسويغ.

افتُرِضَ حتى الآن أن جولدمان، بالفعل، كما يُقِرُّ، مُرْغَم على تعديل تقريره كي يواجه اعتراضات بونجور. على الرغم من ذلك، ليس واضحًا بالقدر الكافي، بالفعل، أن ذلك الأمر صحيح. لأن جولدمان يقدّم نفسه باعتباره موفِّرًا لمعايير الصواب **لأنساق** من القواعد-م، وليس لقواعد-م. وإذا تعامل المرءُ بجدية مع الانشغال بأنساق القواعد، قد يبدو أن هذا غير ضروري، في النهاية، لتعديل النظرية لتأخذ بعين الاعتبار مود ونورمان

(26) والفصل disjunction «يكون بكلمة (أو)». انظر: جون ديوي، «المنطق - نظرية البحث»، ترجمة زكي نجيب محمود، تقديم عبد الرشيد الصادق محمودي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2018، ص: 818.

وشركاءهم؛ لأنه قد يمكن أن يُقال إنه على الرغم من إمكان إجازة قاعدة-م صائبة لاعتقاداتهم، **لن** يجيز **نسقُ** قواعد-م صائبة اعتقاداتهم. لذا، خط الدفاع الثاني الذي يقترح نفسه هو: **لا** يتطلب اعتراض بونجور أي تعديل للصورة التخطيطية للمعايير المُقْتَرَحة التي تتجنب بالفعل الأمثلة المضادة المُفْتَرَضة من خلال لجوئها إلى أنساق من القواعد-م. بالطبع، تكمن مشكلة هذا الدفاع في أنه ينقل جولدمان من وضع سيئ إلى وضع أسوأ؛ فليس لدى جولدمان أي شيء -على الإطلاق- يقوله عن علاقة صواب نسق من القواعد-م وصواب القواعد التي تخلق هذا النسقَ، بحيث يتجاوز هذا القول الملاحظة القائلة إن «القواعد **تعتمد على بعضها البعض** من جهة خصائصها الملائمة إبستيميًّا»، ولا يملك سوى تعقيب يقول إن الإشارة إلى أنساق القواعد ستُمَكّنه بطريقة ما -لا يخبرنا عن كيفيتها- من تجنُّب مفارقة اليانصيب[27]. للتسويغ، بالفعل، سمة شبه كلية النزعة، كما حاججت بالفعل مطولًا؛ ولا تتعلق نقطتي بأن جولدمان مخطئ حيال ذلك الأمر؛ وإنما تتعلق بأنه ما لَم، وحتى، يقدّم صياغة تفصيلية ما لعلاقة الثقة الكلية global reliability بالثقة الموضعية local reliability، يظل إقراره بهذه النقطة **صوريًا [أو شكليًا]**. لا يُظْهِرُ هذا «الخط الثاني للدفاع» أن نظرية جولدمان في التسويغ صحيحة، وإنما يُظْهِر، في أفضل الأحوال، أنها تتجنب اعتراضات بونجور فقط لأنها ليست بنظرية أساسية substantive على الإطلاق.

في ورقته البحثية «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟**»، توقَّع جولدمان بالفعل ورود الاعتراض القائل إنّه من خلال ربط التسويغ مباشرة بنِسَب-الصدق، مِنْ شأنِ نزعة الثقة إنتاج نتائج [أوعواقب] مضادة للحدس تحت افتراض** الشيطان الخيّر الذي يجعل الاعتقاداتِ التي يتم التوصُّل إليها من خلال

(27) Ibid., p. 115.

التفكير بالتمنّي، على سبيل المثال، صادقةً[28]. في كتابه **الإبستمولوجيا والإدراك**، يواجه جولدمان الاعتراض الذي يصيغه [س.] كوهين Cohen تفصيليًّا[29]، ويقول هذا الاعتراض إنَّ نزعة الثقة تُنتج نتائج [أو عواقب] مضادة للحدس تحت افتراض** الشيطان الشرير الذي يتسبب في حدوث الأمر التالي: اعتقاداتنا كاذبة على نحوٍ شامل. لو كان ثَمَّ شيطان شرير كهذا، ستستلزم نزعةُ الثقة أنه ليس لدينا اعتقادات مُسَوَّغة. لكن الحكم الحدسيّ يقول بأنه إذا كان ثَمَّ شيطان شرير، سيكون لدينا، على الرغم من ذلك، اعتقادات مُسَوَّغة، لكن سيتضح أن معاييرنا للتسويغ لن تَكون -كما نأمل ونعتقد أنها كذلك- دالة على الصدق.

مرة أخرى، وكما هو الحال مع بونجور، يعترف جولدمان بقوة الاعتراض؛ ومرة أخرى، يُعَدِّل النظرية لتجنُّب هذا الاعتراض. تتمثل الحيلة في قراءة «أن يؤدي إلى وجود نسبة صدق تستوفي... عتبةً عالية ما»، باعتبارها «أن يؤدي **في العوالِم العادية** إلى وجود نسبة صدق تستوفي... عتبةً عالية ما»، وليس باعتبارها «أن يؤدي **في العالَم الفعلي** إلى وجود نسبة صدق تستوفي... عتبةً عالية ما». يخبرنا جولدمان أن عالَمًا طبيعيًا هو عالَمٌ «متسق مع اعتقاداتنا **العامة** عن العالَم الفعلي»[30] (ويستعمل كلمة «العامة» لأنه يريد اعتبار العوالِم التي فيها أفراد وأحداث مختلفة عن العالَم الفعلي بوصفه أمرًا عاديًّا)؛ ويخبرنا كذلك أن الاعتقادات التي تُحَدِّد [أو تُعَرِّف] العوالِم الطبيعية **لا** تتضمن أيّ عوالِم تنشغل بكل أشكال الانتظام المتعلقة بعملياتنا الإدراكية[31].

---

(28) Goldman, 'What is Justified Belief?', p. 16.

(29) يشير جولدمان إلى كوهين في ورقته البحثية «**Justification and Truth**»؛ وانظر كذلك:
Foley, 'What's Wrong With Reliabilism?'.

(30) Goldman, *Epistemology and Cognition*, p. 107.

(31) Ibid., p. 108.

هل يجيب هذا التعديلُ على الاعتراض؟ من المفترض* أن الحجة التي تعتمل في ذهن جولدمان تقول إنه، فيما يتعلق بالنظرية المُراجَعة، لو كان ثَمَّ شيطان شرير، مِنْ شأنِ العالَمُ الفعلي ألا يَكون عالَمًا طبيعيًّا، لكن تلك الاعتقادات، من بين اعتقاداتنا، التي تَمَّ التوصُّل إليها من خلال عمليات مِنْ شأنِها أن تَكون موثوقًا بها في عالَمٍ طبيعي، مِنْ شأنِها أن تَكونَ مُسَوَّغة على الرغم من ذلك. (و، من جهة مشكلة الشيطان الخيِّر، أنه إذا كان ثَمَّ شيطان كهذا، مِنْ شأنِ العالَمُ الفعلي ألا يَكون عالَمًا طبيعيًّا، لكن تلك الاعتقادات، من بين اعتقاداتنا، التي تَمَّ التوصُّل إليها من خلال عمليات ليس مِنْ شأنِها أن تَكون موثوقًا بها في عالَمٍ طبيعي، ليس مِنْ شأنِها أن تَكونَ مُسَوَّغة). لهذا الأمر معقولية سطحية؛ لكن واقع الأمر هو التالي: «لو كان ثَمَّ شيطان شرير، علينا، على الرغم من ذلك، أن نَكون مُسَوَّغين في تلك الاعتقادات التي تَمَّ التوصُّل إليها من خلال عمليات مِنْ شأنِها أن تَكون موثوقًا بها في العوالِم الطبيعية»، **فما هذا إلا صورة فارغة من الكلمات**. إن تلك الاعتقادات الخاصة بنا التي يُمَيِّز «الطبيعي normal» من خلالها، كما يقول جولدمان بالتحديد، **لا** تتضمن أيّ اعتقادات عن ماهية عملياتنا الإدراكية، ولا عن أيها موثوق بها. لذا لا يستلزم القيدُ «في العوالِم الطبيعية» قيدًا على ماهية العمليات الموثوق بها -قد تتضمن العمليات الموثوق بها الرادار، أو الاستبصار، أو الأحلام، أو النُذُر، أو قد تتقيد بالإدراك الحسيّ غير المُعَوَّق، أو الاستبطان، أو الذاكرة غير المشتَّتة، أو الاستدلال الصحيح- وفي الواقع قد تَكون أيَّ شيءٍ مهما كان. القولُ إننا مِنْ شأنِنا أن نَكونَ مُسَوَّغين في تلك الاعتقادات التي تمَّ التوصُّل إليها من خلال عمليات مِنْ شأنِها أن تَكون موثوقًا بها في العوالِم الطبيعية لا يخلق تمييزًا على الإطلاق بين الاعتقادات.

على العكس من المراوغة المُلَمَح إليها في الورقة البحثية «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟**»، وهي النقلة إلى «العمليات التي **نعتقد أنها** موثوق بها»، يرى

جولدمان أن قيدَ العالَم الطبيعي يجيب على الاعتراض بينما يظل «ذا نزعة موضوعية»، أي، لا يزال يجعل من التسويغ واقعَ أمرٍ بدلًا من مسألة رأي[32]. وهذا الأمر خاطئ خطأً مُضاعَفًا. مثله مثل التعديل الأسبق، تتطلب جملة العوالِم الطبيعية **بالفعل** الإشارة إلى اعتقاداتنا (أيُّ عالَم طبيعي هو عالَمٌ «متسق مع اعتقاداتنا **العامة** عن العالَم الفعلي»)؛ وعلى العكس من التعديل الأسبق، الذي وفَّرَ إجابة **بالفعل**، على الرغم من أنها إجابة لا تتبنى نزعة الثقة، على الاعتراض، لا يمنحنا قيدُ العوالِم الطبيعية أيّ إجابة على الإطلاق.

ولا يسبب لنا دهشةً إيجادُ أن، بعد سنتين تقريبًا من نشر كتاب «**الإبستمولوجيا والإدراك**»، جولدمان توصَّل إلى الاستنتاج القائل إن مراوغة العوالِم الطبيعية يجب التخلِّي عنها. أتفق مع ذلك الأمر؛ فقد كان ذلك الأمر، كما حاججت بالفعل، إخفاقًا تامًّا.

على الرغم من ذلك، يترك التخلِّي عن هذه المراوغة جولدمان مع المشكلة القديمة نفسها التي واجهها بالفعل منذ صدور الورقة البحثية «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟**»، المتعلقة بكيفية التعامل مع ما قد يُسمَّى على سبيل الاختصار بـ«الاعتراض المرجعيّ [أو الإشاريّ] the referentialist objection». بصدور ورقته البحثية الثالثة المرتبطة بموضوع البحث، وعنوانها «**التسويغ القوي والتسويغ الضعيف** *Strong and Weak Justification*»، على الرغم من ذلك، ما بدا في كتاب «**الإبستمولوجيا والإدراك**» أنه لا يتجاوز أمرًا غير مناسِب في تصنيفه للاعتراضات التي رأى لزوم ردِّ نزعة الثقة عليها، أصبح حجرَ عثرةٍ هائلًا. ثَمَّ مساران أساسيان للاعتراض، وهما: أنه من الخاطئ تفسير التسويغ تفصيليًا وَفق نِسَب-الصدق (الاعتراض المرجعيّ [أو الإشاريّ])؛ وأنه من الخاطئ تفسير التسويغ

(32) Ibid., p. 109.

تفصيليًّا بالإشارة إلى عمليات تشكيل-الاعتقاد (اعتراض نزعة الدليل). يدل الاعتراضان **كلاهما** على أن تقريرًا بسيطًا يتبنى نزعة الثقة **قوي جدًّا وضعيف جدًّا في الوقت نفسه**؛ وفي النهاية، كلاهما يفيد أن نزعة الثقة تستعمل المفاهيمَ الخاطئة في التفسير التفصيلي. على الرغم من ذلك، أدرج جولدمان في كتابه **الإبستمولوجيا والإدراك** اعتراضَ نزعة الدليل باعتباره يقول إن نزعة الثقة ضعيفة جدًّا (لأنه تصادف أن أمثلةَ بونجور حالاتٌ، وتَكون العملية، في هذه الأمثلة، موثوقًا بها، لكن أدلة الذات تدل على خلاف ذلك، والعكس غير صحيح) وأدرج الاعتراضَ المرجعيّ [أو الإشاريّ] باعتباره يقول إن نزعة الثقة قوية جدًّا (لأنه تصادف إصرار نقادّه على أن نزعة الثقة لديها نتائج مضادة للحدس على الافتراض** القائل بوجود شيطان شرير، وليس شيطانًا خيِّرًا).

إذن، يجد المرءُ جولدمان، في ورقته البحثية «**التسويغ القوي والتسويغ الضعيف**»، متخليًا عن مراوغة العوالِم الطبيعية، التي (أساء) فهمها باعتبارها وسيلة لتجنُّب الاعتراض القائل إن نزعة الثقة قوية جدًّا، من خلال المحاجّة بوجود مفهومين للتسويغ بالفعل، تسويغ أضعف وتسويغ أقوى، وإن نزعة الثقة -أي، نزعة ثقة العالَم الفعلي- تحليلٌ صحيح للتسويغ الأخير [أي، الأقوى].

لا يمكن أن يكون ذلك الأمر صائبًا: يَظهر الاعتراضُ المرجعيّ [أو الإشاريّ] (كما كان جولدمان واعيًا بذلك تمامًا في عام 1978) في صورة المشكلة المتعلقة بالشيطان الخيِّر وكذلك في صورة المشكلة المتعلقة بالشيطان الشرير. **لا** يتعلق الأمر ببساطة بأن تقرير نزعة الثقة قوي جدًّا؛ لذا، مراوغة جولدمان الأخيرة لا يمكنها النجاح.

لكن يمكن كذلك إضافة حجة أخرى إلى هذه الحجة ذات الصورة

التخطيطية schematic[33] إلى حَدٍّ كبير، ومِنْ شأنِ هذه الحجة الأخرى النجاح حتى إذا كنتُ مخطئة في نقدي لتصنيف جولدمان لاعتراضات نزعة الثقة. يعتقد جولدمان الآن في وجود كلا المفهومين التاليين للتسويغ: مفهوم قوي للتسويغ يتطلب التوصُّل إلى الاعتقاد من خلال عملية موثوق بها، ومفهوم ضعيف للتسويغ يتطلب فقط ألا تَكون الذاتُ مُلامة أو جديرة باللوم في تبنّي الاعتقاد. طبقًا لجولدمان، قد يَكون «عارفٌ جاهلٌ benighted cognizer» مُسَوَّغًا بالمعنى الأضعف، وليس جديرًا باللوم، في اعتقاداته، على الرغم من أن اعتقاداته غير مُسَوَّغة بالمعنى القوي، وهو عارفٌ جاهلٌ شاء له حظُّه العاثر أن يعيش في مجتمع قبل-علمي يتعامل بجدية مع النُذُر والعَرّافات، وهو مجتمع لم يسمع من قبل عن المنهج التجريبي [الاختباري]. ويقول الاقتراح إنه إذا كان ثَمَّ شيطان شرير، مِنْ شأنِنا أن نَكونَ في موقف مماثل لموقف هذا العارف الجاهل؛ ولذا مِنْ شأنِنا أن نَكونَ مُسَوَّغين بالمعنى الضعيف، وليس بالمعنى القوي. إذن، هذه المرة، لا تتمثل إستراتيجية جولدمان في تقديم تعديل جديد لتجنُّب النتائج غير المرغوب فيها لنزعة الثقة البسيطة، وإنما سيحاول التقليل[34] من أهمية الحدس القائل إن النتائج غير مرغوب فيها: الحدسُ القائل بأنه **مِنْ شأنِنا** أن نَكون مُسَوَّغين في اعتقاداتنا حتى إذا[35] كانت العمليات التي تم من خلالها التوصُّل إلى هذه الاعتقادات غير موثوق بها، أقول إنه حدسٌ صحيح من جهة المفهوم الأضعف للتسويغ؛ لكن ذلك لا يؤثر على صحة نزعة الثقة باعتبارها تقريرًا للمفهوم الأقوى.

لا أرى وجود مفهومين للتسويغ؛ لكنني أضمن أننا قد نشعر بتأرجحنا،

(33) وتعنى schematic، كذلك: رمزيّ ومُبَسَّط، إن كان الحديثُ عن مخطَّط أو تمثيلٍ ما، وتعني، أيضًا: مُبَسَّط، وعلى هيئة مُعادَلة (أو صيغة)، إن الكان الحديثُ عن فكرة أو أفكار. (المترجم).

(34) ويتأسس هذا التقليل على تسويغٍ. (المترجم).

(35) بسبب مكائد شيطان شرير.

كما يقول جولدمان، بين الحكم بأن العارف الجاهل مُسَوَّغ **بالفعل** في اعتقاداته، والحكم بأنه **غير** مُسَوَّغ في اعتقاداته. لكن هذا الأمر غير كافٍ تمامًا لإثبات ما يحتاج جولدمان لإثباته، **أي**، إنَّ الحكمَ بأن العارف الجاهل **غير** مُسَوَّغ يتأسس على واقعة أن اعتقاداته لم يتم التوصُّل إليها من خلال طرق موثوق بها، وأن هذا الأمر يمكن استقراؤه خارجيًّا لينطبق **علينا** تحت افتراض** وجود شيطان شرير. وَفق رؤيتي، بدلًا من ذلك، الالتماس الحدسي للحكم بأن العارف الجاهل غير مُسَوَّغ يتأسس على واقعة أن (وهو ما يفترضه المرءُ) اعتقاداته لا تستوفي معاييرنا للأدلة، ولا تستوفي ما نعتبرها بمثابة دالات على الصدق؛ وإن كان ذلك الأمر كذلك، فمِنْ شأنِه تأييد الحكم **المضاد** في حالة الشيطان الشرير. بمعنى آخر، إن الحجة التي يقدّمها جولدمان على التالي: لماذا تبدو السمة الإسنادية [أو المنسوبة] لنزعة الثقة، فقط، مضادة للحدس -بنسياننا للتمييز بين التسويغ القوي والتسويغ الضعيف- غير ملائمة إلى حَدٍّ كبير لإثبات الاستنتاج القائل إن نزعة الثقة تقريرٌ صحيح للمفهوم الأقوى.

أكرر، لا تتمثل دعواي، فقط، في أنه، من بين تقارير جولدمان للتسويغ التي تتبنى نزعة الثقة، ليس ثَمَّ تقريرٌ يمكن الدفاع عنه؛ وإنما تتمثل كذلك في أن التنقلات والتغيُّرات في موقف جولدمان تبلغ من القوة مدى هائلًا لتؤيد الاستنتاج القائل إنّه **ليس** ثَمَّ تفسير تفصيلي يتبنى نزعة الثقة يمكن الدفاع عنه. على الرغم من ذلك، ثَمَّ خطٌ أخير للدفاع في حاجة إلى الاستكشاف. يجعل جولدمان واضحًا أنه يقدّم تحليلاته التي تتبنى نزعة الثقة باعتبارها **تفسيرات تفصيلية لـ مفهومنا قبل-النظري عن التسويغ**[36]؛ ولقد تمثَّلت حجتي في التالي: نزعة الثقة، **إذا فُهِمَت هكذا**، خاطئة. لكن قد يُقْتَرَح أنه لا ينبغي على أي تقرير يتبنى نزعة الثقة أن يُفْهَم

(36) Goldman, 'What is Justified Belief?', p. 1; *Epistemology and Cognition*, p. 109.

هكذا، وإنما ينبغي الإقرار به، بصراحة، باعتباره بديلًا مُقْتَرَحًا، مراجعةً، لتصوُرنا قبل-النظريّ، وليس باعتباره تفسيرًا تفصيليًّا لذلك التصوُّر. لكن هذا الاقتراح غير مُحَفَّز. فقط إذا كان لدينا سببٌ للاعتقاد بأن التصوُّر قبل-التحليلي كان غير متسق بطريقةٍ ما، أو أنه لم يَكن مرتبطًا على نحوٍ ملائم بهدف البحث، سيكون ثَمَّ أساسٌ عقلانيّ مُقْنِع لاقتراح مُراجَعيّ كهذا. لا أعتقدُ أننا نمتلك مسوِّغات كهذه؛ وبالأحرى، أري أن مقاييسنا العادية للأدلة، والأسباب، والتبرير warrant، إلخ، تتصدى تمامًا للفحص الدقيق الميتا-إبستمولوجي، ولا تحتاج لإحلال أي شيء محلها (على الرغم من أنه لم يَكن ثَمّة ضمانة مُقَدَّمًا بأن ذلك الأمر سيتضح أنه كذلك).

II

بالفعل، في وقت صدور الورقة البحثية «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟**»، كان جولدمان يحثُّ على مزايا تقارب *rapprochement* الإبستمولوجيا مع علم النفس. على الرغم من ذلك، وُصِفَ المشروع بين-النسقيّ الذي أسماه جولدمان «الإبستيميات epistemics» في ذلك الوقت وَفق مصطلحات متواضعة [غير تفصيلية] إلى حَدٍّ كبير. يلاحظ جولدمان، على سبيل المثال، إتيان علماء النفس بالفعل لتمييزات (على سبيل المثال، بين الاعتقاد العَرَضيّ occurrent والاعتقاد الاستعداديّ dispositional) يمكن للإبستمولوجيين تطبيقها مع تحقيق فوائد، وأن علماء النفس قد كانوا مهتمين بخصائص مميّزة لعمليات تشكيل-الاعتقاد مثل القوة والسرعة، وهي التي قد يصرف إليها الإبستمولوجيون انتباههم على نحوٍ نافع؛ يبدو ذلك الأمر بمثابة صورة لا ضرر فيها ومملة في الوقت نفسه للمذهب الطبيعي التوسُّعيّ. يتمثل اقتراحه الأشد طموحًا، في ذلك الوقت، في الأمر التالي: بإخبارنا عن ماهية العمليات الإدراكية الممكنة للعارفين من البشر،

قد يساهم علم النفس، من خلال المبدأ القائل إن «ينبغي ought» تستلزمُ «يمكن can»، ببعض القيود على المشاريع الإبستمولوجية المتعلقة بمنح القواعد لإجراء البحث؛ وهي ما تُعادل نوعًا محدودًا من المذهب الطبيعي الإصلاحي البَعْدِيّ[37].

على الرغم من ذلك، بصدور كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**، يأتي جولدمان بادعاءات أكثر إدهاشًا بكثير. يكلّف تقسيمُ العمل المُتَصَوَّر الآن بين التحليل الفلسفي وعلم النفس التجريبي التحليلَ الفلسفي، فقط، بمهمة توفير تقرير ذي صورة تخطيطية مثل «الصورة التخطيطية للمعايير» الخاصة بجولدمان لصواب القواعد-م؛ ووَفق جولدمان، مهمة علم النفس توفير نظرية تسويغ أساسية، للبَتِّ بين نزعة الأسس ونزعة الاتساق، لتحديد إذا ما كان ثَمَّ شيء يُشار إليه بمعرفةٍ قَبْلِيّة... إلخ. هذا إثبات صريح للمذهب الطبيعي الإصلاحي العلمي[38].

وعلى الرغم من ذلك، يلاحظ المرءُ أن كثيرًا مما يقوله جولدمان عن العمل النفسي المُفَصَّل المُحَدَّد المُنْجَز الذي يناقشه في النصف الثاني من كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك** متواضعٌ جدًّا بالنسبة إلى النزعة العلمية الواضحة التي يُثْبتها في النصف الأول من الكتاب: لقد حَسَّنَ علماءُ النفس مفاهيمَ الاعتقاد والذاكرة وَفق طرق قد تَكون مفيدة للإبستمولوجيين؛ لقد اكتشف علم النفس أشياء مثيرة عن الأوضاع التي يميل فيها الناس إلى الإتيان بأنواع مُحَدَّدة من الأخطاء المنطقية أو الإحصائية؛ قد يكتشف علم الإدراك مشاكلَ جديدة للإبستمولوجيا... وهكذا تباعًا[39].

علاوة على ذلك، على الرغم من تغيُّر كلٍّ من تحليل جولدمان للتسويغ

(37) انظر:

Goldman, 'Epistemics: the Regulative Theory of Cognition'.

(38) Goldman, *Epistemology and Cognition*, pp. 194ff.

(39) Ibid., pp. 182, 184, 278ff., 305ff.

ونمطه للمذهب الطبيعي بمرور الوقت، فإنهما لا يتغيران على التوازي[40]؛ يبدو أنه ليس ثَمّة صلة منطقية بين النقلة من الادعاءات المبكرة، الضعيفة إلى حَدٍّ كبير، عن ملاءمة علم النفس لموضوع البحث والادعاءات المتأخرة، الأقوى بكثير، والتغيُّرات في تقرير جولدمان للتسويغ في الفترة الزمنية نفسها؛ و، على نحوٍ مُعْتَبَر، ليس ثَمّة نقلة ظاهرة [مُحَدَّدة] في مذهبه الطبيعي عندما يقرر التَّخَلِّي عن قيد «في العوالِم الطبيعية». ثَمّة مسوِّغات، بمعنى آخر، للشَّكِّ في أن جولدمان غير واعٍ، أو غير واعٍ على نحوٍ تامٍ، بنقلته من تصوُّر متواضع للغاية إلى تصوُّرٍ طَموحٍ للغاية للدور الإبستمولوجي لعلم النفس - ومن ثَمَّ مُسوّغات، كذلك، للتساؤل حيال وضوح التحفيز المتعلق بنزعته العلمية المتأخرة.

لا يتعلق خلافي مع المذهب الطبيعي البَعْدِيّ والتَّوسُّعيّ الأقدم عند جولدمان، وإنما خلافي يتعلق بتطلعاته المتأخرة لمذهب طبيعي، مثله مثل مذهبي، إصلاحي، ولكنه في الوقت نفسه، على العكس من مذهبي، علمي النزعة. يعتمد الأساسُ العقلاني عند جولدمان لنزعته العلمية الإصلاحية على نزعة الثقة التي يتبناها؛ لذا، ثَمّة إستراتيجية متاحة بالنسبة إليَّ، وببساطة، مِنْ شأنِها الاعتماد على الحجج المُثْبَتة بالفعل التي تقول إن نزعة الثقة لا يمكن الدفاع عنها. لكن ثَمَّ توضيح مفيد، بالإضافة إلى المزيد من الفحص، يمكن الحصول عليهما بتكلُّف مشقة الحجاج، أيضًا، بأنه **حتى إذا كان تقريرٌ للتسويغ يتبنى نزعة الثقة صحيحًا**، لن يَكون واقعيًّا أملُ جولدمان في تحويل [أو تسليم] الأسئلة الإبستمولوجية الأساسية لعلم النفس للبَتِّ فيها. لذا سأتخذ هذا المسار الأصعب، والواعد لمدى أكبر في الوقت نفسه.

(40) يعني التغير على التوازي حدوث التغير لكل منهما في نفس وقت حدوث التغير للثاني بحيث يَكون بينهما رابطة ما. (المترجم).

تتمثل الخطوة الأولى في التَّقَصِّي عن الأمر التالي: إذا كان، بافتراض أن صدقَ التقرير ذي الصورة التخطيطية للتسويغ المُقَدَّم في النصف الفلسفي الأول من كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك** مقبولٌ، من الممكن الدفاع عن ادعاء جولدمان بإمكانية توفير علم النفس الإدراكي للنظرية الأساسية. قد يبدو أن اعتماد جولدمان على علم النفس لتوفير لُبِّ نظرية في التسويغ يجيب على الاعتراض الوارد في القسم الأول من هذا الفصل، وقد يبدو أن التحليل الفلسفي الذي يقترحه في كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك** لا يرتقي فعلًا إلى نظريةٍ على الإطلاق. لكن ذلك الأمر ليس كذلك. بقول جولدمان إن تقريره عن صواب نسق من القواعد-م ذو صورة تخطيطية فقط، لأنه لا يُحدِّد نسبة-صدق دنيا يلزم تحقيقها من خلال عملية مُجازة؛ ورغم ذلك، لا يدَّعي جولدمان في أي سياق أن علم النفس الإدراكي يجب أن يَكون مُتَوَقَّعًا منه، أو يمكن أن يَكون مُتَوَقَّعًا منه، تحديد نسبة ملائمة. لقد شكوت من أن نظرية جولدمان ينقصها لبٌّ لأسبابٍ أخرى أهم وأبرز: أن شرط عدم-التقويض يعادل تقريبًا القولَ «ما لم تدل أدلة الذات على غير ذلك»؛ وأنه ليس ثَمَّ تقريرٌ مُقَدَّم لاعتماد القواعد-م على بعضها، وبالتالي ليس ثَمَّ تقرير مُقَدَّم لما قد يَكون عليه أي **نسق** من القواعد ليَكونَ موثوقًا به؛ وأن المَطْلَب القائل إن عمليات تشكيل-الاعتقاد يَكون موثوقًا بها في العوالِم الطبيعية يجعل التقريرَ فارغًا. على الرغم من ذلك، لا يدَّعي جولدمان، في أي سياق، أن علم النفس يمكن أن يَكون مُتَوَقَّعًا منه، أو يجب أن يَكون مُتَوَقَّعًا منه، سَدّ هذه الفجوات ـ في الواقع، من الواضح أن شرط عدم-التقويض، والإشارة إلى أنساق القواعد، وقيد العوالِم الطبيعية، جميعها يغيب عن النصف الثاني من كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**.

إذن، ما عساه **يَكون** اللُّب الإبستمولوجي الذي يرى جولدمان انبغاء اعتمادنا على علم النفس لتوفيره؟ أرى أنه يلزم أن تَكون الحجة الدائرة

في ذهنه شبيهة بما يلي: يخبرنا التحليل الفلسفي أن أيَّ اعتقاد يَكون مُسَوَّغًا إذا، وفقط إذا، تَمَّ التوصُّل إليه من خلال عملية موثوق بها؛ يمكن للتقصيِّ النفسي إخبارنا بماهية العمليات التي تَكون موثوقًا بها. وعلى نحو أكثر تحديدًا، يمكنه إخبارنا إذا ما كانت العمليات الموثوق بها لتشكيل الاعتقادات التجريبية تتضمن كلها، فقط، اعتقادات أخرى باعتبارها مُدخلًا، أو إذا ما كانت بعض الاعتقادات تتضمن مُدخلًا غير اعتقادي، ومِن ثَمَّ، إذا ما كانت نزعة الأسس أو نزعة الاتساق صحيحة[41]. (يشتغل جولدمان بتعريفٍ تُعْتَبَر أيّ نظرية من خلاله -مُتَطَلِّبة لمُدخَل تجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] لتسويغ الاعتقادات التجريبية- أُسُسِيّة النزعة؛ وكما هو واضح من الفصل الأول، هذا التصوُّر ناقصٌ؛ لكنها ليست بمسألة تحتاج إلى إعاقتنا عن المضي قُدُمًا الآن). ويمكن للتقصيّ النفسي إخبارنا إذا ما كان ثَمّة عمليات مشكِّلة للاعتقاد موثوق بها دون شرط لا تتطلب مُدخلًا تجريبيًا [وليد الخبرة الإنسانية]، ومِن ثَمَّ، إذا كان ثَمّة معرفة قبْلِيّة[42]. سأسميها مُجْتَمِعة بـ «الحجة العلمية النزعة the scientistic argument».

لو أن هذه هي الحجة الدائرة في ذهن جولدمان، تمنعها المباحثُ الأخرى في كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**. المشكلة الأولى هي ما يلي. طبقًا لكتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**، ينبغي للقواعد-م الصحيحة إجازة -فقط- العمليات الموثوق بها في العوالِم الطبيعية، وتُحَدَّد خصائص العوالِم الطبيعية باعتبارها العوالِم المتفقة مع اعتقادات عامة مُحَدَّدة لدينا، التي، على الرغم من ذلك، **عليها ألا تشتمل على أيّ اعتقادات عن ماهية العمليات الإدراكية الموثوق بها**. ليس من الممكن لأي مقدار من التقصيِّ النفسي عن الثقة في العمليات الإدراكية في العالَم الفعلي إخبارنا عن ماهية

(41) Ibid., pp. 194ff.
(42) Ibid., pp. 299ff.

العمليات التي مِنْ شأنِها أن تَكون موثوقًا بها في العوالِم الطبيعية. (ليس من قبيل المصادفة أن القيدَ «في العوالِم الطبيعية» ذُكِرَ لآخر مرة في ص. 113 ولا يَرِدُ في الجزء النفسي، الثاني، من كتاب **الإبستمولوجيا والإدراك**).

بالطبع، رفضَ جولدمان قبولَ مَطْلَب «العوالِم الطبيعية»، وليس مِنْ شأنِ الاعتراض الوارد للتو الانطباق على نظرية في الثقة للعالَم-الفعلي المتعلقة بالمفهوم القوي للتسويغ المُقَدَّمة في الورقة البحثية «**التسويغ القوي والتسويغ الضعيف**». لا يحلّ ذلك الأمرُ المسألة برمتها، وعلى الرغم من ذلك، بما أن النظرية[43] عرضة للهجوم من الاعتراض المرجعيّ [أو الإشاريّ] الذي كان جولدمان يكافح ضده كفاحًا غير ناجح، منذ صدور الورقة البحثية «**ما هو الاعتقاد المُسَوَّغ؟**».

على أيّ حال، ثَمّة مشكلة ثانية ناشئة من مبحث آخر في كتاب «**الإبستمولوجيا والإدراك**»، وهو مبحث **لم** ينكره جولدمان. يميّز جولدمان بين الإبستمولوجيا الأولِيّة (التي تركّز على الذات الفردية وتشغل نفسها بالعمليات الإدراكية الفطرية) والإبستمولوجيا الثانويّة (التي تشغل نفسها بالطرق الإدراكية المُتَعَلَّمة وتأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية للمعرفة)[44]. لكن وَفق رؤى جولدمان، تعتمد قابليةُ تسويغ قبول هذه النتيجة العلمية الإدراكية، أو تلك، المتعلقة بالثقة في هذه - أو تلك - العمليات الإدراكية، على الثقة[45] في الطرق [أو المناهج] المستعملة في هذا البحث **العلمي** أو ذاك. هذه مسألة ذات أهمية مُعْتَبَرة، بما أنه يلزم على

(43) لو أن الحجةَ الواردة في القسم (I) صحيحةٌ.

(44) Ibid., pp. 1, 4-5.

لن أناقش هذا التمييز الخاص بجولدمان مباشرةً؛ لكن حججي المتعلقة بتمييز مختلف، رغم كونه ذا صلة بالمسألة، بين مشروع إعطاء معايير التسويغ ومشروع إعطاء قواعد إجراء البحث (الفصل العاشر، القسم الأول) ذات صلة وثيقة بالمسألة.

(45) تعني «الثقة reliability»، في هذه الجملة بالتحديد، الدرجة التي يمكن، بناء عليها، الاعتماد على كون الطرق [أو المناهج] المستعملة في هذا البحث العلمي أو ذاك دقيقة. (المترجم).

المرء الاختيار بين نتائج متنافسة، أو «نتائج»، يقدمها مناصرو منهجيات متنافسة. ويمكن للإبستمولوجيا الثانوية فقط حسم أسئلة الثقة في الطرق [أو المناهج]. بمعنى آخر، تُخالِف الحجةُ العلمية النزعة التنظيمَ [أو الترتيب] الإبستمولوجي الخاص بجولدمان.

على الرغم من ذلك، يُظْهِر كل ذلك، على أقصى تقدير، أن استعمال جولدمان للحجة العلمية النزعة إشكاليٌّ [أو مُشْكِل] في وجود جوانب أخرى لنظريته؛ فهي لا تُظْهِرُ أن الحجج العلمية النزعة تخفق في نفسها وبنفسها. على الرغم من ذلك، ثَمَّ اعتراضٌ آخر لا يعتمد على عدم توافق الحجج العلمية النزعة مع تفاصيل أخرى في نظرية جولدمان. تذكروا أن الاستنتاج محل السجال يقول إن التقصِّي الذي يُجريه علماءُ النفس أو العلماءُ الإدراكيون cognitive scientists يمكنه أن يَكون كافيًا بنفسه لحلِّ -على سبيل المثال- سؤالِ نزعة الاتساق مقابل النزعة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، بإثبات إذا ما كان ثَمّة عمليات موثوق بها لتشكيل الاعتقادات التجريبية تتضمن اعتقاداتٍ أخرى فقط باعتبارها مُدخلًا. من الصادق، على سبيل المثال، أن التقصِّي النفسي قد يخبرنا إذا -وفي أيّ أوضاع- كان من المرجَّح للاعتقادات المؤسِّسة [أو الأساسية] للذات أن تؤدي بالأخيرة إلى إساءة الإدراك الحسيّ. لكن أيَّ تَقَصٍّ كهذا يفترض بالطبع **الثقة**[46] في الإدراك الحسيّ في بعض الأوضاع (وإلا لن يَكون لدى علماء النفس وسيلة يتأكدون من خلالها من أشكال **إساءة** الإدراك الحسيّ). من الصادق أيضًا إشارة علماء النفس أحيانًا إلى هذا النوع، أو ذاك، من النتيجة التجريبية [الاختبارية] باعتبارها مؤيِّدة، مثلًا، لتصوُّرٍ عن الإدراك الحسيّ باعتباره استدلاليًّا على الدوام (يؤول جريجوري، على سبيل المثال، البيانات

(46) تعني «الثقة reliability»، في هذه الجملة بالتحديد، الدرجة التي يمكن، بناء عليها، الاعتماد على كون الإدراك الحسيّ دقيقًا. (المترجم).

المتعلقة بأشكال إساءة الإدراك الحسيّ لصور البازل puzzle-pictures وَفق هذه الطريقة). لكن الحجج المتعلقة بتحديد تصوُّر الإدراك الحسيّ الذي يَكون صحيحًا، وماهية البيانات التجريبية [الاختبارية] التي تُعتَبَر الأهمّ من جهة تقرير ماهية تصوُّر الإدراك الحسيّ الذي يَكون صحيحًا، أقول إن هذه الحجج نفسها ذات قالب فلسفي على نحوٍ مُمَيّز. لمصطلح «نفسي Psychological»، هنا، معنى واسع ومعنى ضيق يوازيان المعنيين الواسع والضيق لمصطلح «العلم» في أعمال كواين: «الأسئلة **النفسية** *PSYCHOLOGICAL* questions» هي الأسئلة المتعلقة بالعمليات، والقدرات، والقيود الإدراكية البشرية، و«الأسئلة **النفسية** *psychological* questions» واقعة في إطار **علم** السيكولوجيا [**علم** علم النفس]. إن النقطة الرئيسة التي تغفلها الحجةُ العلمية النزعة هي أن بعض الأسئلة **النفسية** فلسفيةٌ كذلك. وما هذه بنقطة رئيسة لفظية [أي، على مستوى اللفظ حصرًا] فقط؛ لأنها تعتمد على دعوى اتصال **العلم** والفلسفة.

لا شكَّ أن هذا الرَّدَ على الحجة العلمية النزعة مِنْ شأنِه الفشل في التأثير على جولدمان الذي، كما أرى، يرفض دعوى الاتصال the continuity thesis. كما أقرأ جولدمان، أجده يميّز الأسئلة الفلسفية عن الأسئلة **النفسية** باعتبار الأولى مفاهيمية وتقييمية من حيث السمة، وباعتبار الثانية [أو الأخيرة] تجريبية ووصفية من حيث السمة، وليس مِنْ شأنِ ذلك إجازة أيّ إمكانية للأسئلة التي تَكون، في الوقت نفسه، فلسفية و**نفسية**[47]. سيكون لديّ المزيد لأقوله دفاعًا عن دعوى الاتصال في الفصل العاشر. لكنني، للآن، سأختتم بقولي إنه، وَفق هذا الافتراض، حتى لو كانت نزعةُ الثقة صحيحةً، مِنْ شأنِ المذهب الطبيعي الإصلاحي العلمي النزعة الإخفاق.

(47) على أيّ حال، هذا هو الانطباع الذي أحصل عليه، رغم عدم كونه واضحًا تمامًا كما أودُّ له، من مقدمة كتاب *Epistemology and Cognition*.

لقد تمثَّلت حجة هذا الفصل، أولًا، في أن أيَّ تفسير تفصيلي لمفهوم التسويغ الإبستيمي لا يمكن الدفاع عنه؛ وثانيًا، أنه -حتى- تقرير إصلاحيّ علمي النزعة ضيق عن علاقة الإبستمولوجيا **بعلوم** الإدراك لا يمكن الدفاع عنه كذلك ـ ولن يمكن الدفاع عنه، حتى لو كانت نزعةُ الثقة صحيحةً.

كما يمكن للقارئ أن يَكون قد استقرأ حدسيًّا بالفعل من السمة العامة [النغمة] لنقدي للنزعة العلمية لدى جولدمان، أشكُّ أن تطلُّعاته لـ تأسيس مشروع (فكري) بين-نسقي جديد يوفّر فيه علم النفس المواد الأوليّة وتبني الفلسفة أعمدته، بما أنه لا يمتلك مُحَفِّزًا واضحًا ومنطقيًّا للغاية، يمكن تفسيره جزئيًّا من خلال الأمل في أن الإبستمولوجيا قد تتوصل إلى مشاركة شيء ما من الاعتبار والشأن والحماس الفكري الذين تتمتع بهما مجالات الذكاء الاصطناعي وعلم النفس الإدراكي، وهي مجالات تتمتع بازدهار كبير. ثَمَّ شيءٌ من الدليل يؤكّد هذا الشَّكَ في ملاحظة جولدمان الصادقة candid على نحوٍ لافتٍ للنَّظَرِ، قرب نهاية الورقة البحثية «**الإبستيميات: النظرية التنظيمية للإدراك** *Epistemics: the Regulative Theory of Cognition*»، التي تقول إن «عودةً إلى [التصوُّرات النفسية للإبستمولوجيا][48] ستَكون في أوانها الآن وبالأخص، عندما يَكون علم النفس لإدراكي قد جَدَّدَ مكانته ووعوده بتعزيز فهمنا للعمليات الإدراكية الأساسية»[49]. (سأقاوم إغراء تقديم مصطلح «المذهب الطبيعي الانتهازي opportunistic naturalism»، على الرغم من جريانه في الذهن تقريبًا على نحوٍ لا يُقاوَم إذ أقرأ هذا التعقيب!).

إذن، ثَمّة سخريةٌ في واقعة أن الكُتّاب المعاصرين الآخرين، الذين ليسوا بأقل افتنانًا من جولدمان بمكانة ووعود العلم الإدراكي، قد احتجّوا بأن

(48) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(49) Goldman, 'Epistemics: the Regulative Theory of Cognition', p. 523.

العلم الإدراكي قد قَوَّضَ مشروعية الأسئلة الإبستمولوجية، ولم يحتجوا بأن العلم الإدراكي يمكنه حَلّ المسائل الإبستمولوجية المشهورة لدينا. إذن، المهمة التالية هي إثبات أن هذا المسار العلمي النزعة الثوريّ يتساوى في عدم إمكانية الدفاع عنه مع المذهب العلمي الإصلاحي عند جولدمان.

8

الإطاحة بالنزعة العلمية الثوريّة

[الدينا]... في صالح الإسناد الحرفي لاعتقادٍ ما... كلٌّ من العلم المتاح وأدلة خبرتنا اليومية الجارية... ليس ثَمَّ أحدٌ يشكُّ فيها **بجدية** (مقابل الشكّ فيها على نحوٍ فلسفي)...

~ فودور Fodor (1935-2017)، «التمثيلات Representations»[1]

الهدفُ من هذا الفصل الدفاعُ عن مشروعية المشاريع الإبستمولوجية التي أنخرط فيها ضد حجج -وخَطابة- الطبيعيين أصحاب النزعة العلمية الثوريين، وستِشْ Stich (1943-..) وآل تشيرشلاند Churchlands[2]، الذين يزعمون أن التطوُّرات في **علوم** الإدراك تُثْبِت أن هذه المشاريع قد أسيء فهمها.

ينبّه هؤلاء الثوريون على أن الإبستمولوجيا قد كانت منشغلة انشغالًا مركزيًّا بأسئلة عن تقويم أدلة، وتسويغ، عمليات تشكيل-الاعتقاد. لكن التَّطوُّرات في **علوم** الإدراك الآن تدل، كما يدَّعون، على أنه قد لا يكون

(1) Fodor, *Representations*, p. 121.

(2) يشار إلى باتريشيا سميث تشيرشلاند Patricia Smith Churchland (1943-..) وبول مونتجمري تشيرشلاند Paul Montgomery Churchland (1942-..) بـChurchlands لأنهما زوجان. (المترجم).

ثَمَّ أشياء تسمَّى اعتقادات. وإذا كان الأمرُ كذلك، كما يصيغ ستِشْ الأمرَ، فالسؤال التالي قد أُسيءَ فَهمُه: ما هي الاعتقادات التي ينبغي علينا الاعتقاد بها؟ تمامًا كما أُسيءَ فَهم السؤال التالي: ما هي الكيانات التي يجب علينا استرضاؤها؟، والسؤالان يتساويان كذلك في أنهما وهميّان[3].

سيكون الانشغالُ هنا بنتائج [أو عواقب] «دعوى اللا-اعتقاد no-belief thesis» للإبستمولوجيا بالأخص. لكن، بالطبع، إذا صَدَقَت دعوى اللا-اعتقاد، فمِنْ شأنِها تهديد مشروعية الأنساق والممارسات الأخرى أيضًا: لو أنه ليس ثَمّة اعتقادات، ستُعْتَبَر التفاسير التاريخية والاقتصادية والسوسيولوجية، وأغلب، إن لم يَكن كلّ، السرديات النَّصِيّة، وأغلب بنية القانون، اضطرارًا، مثلها مثل الإبستمولوجيا، وهمية.

قد يميل بعضُ الإبستمولوجيين، وبالأخص الذين يتبنّون النزعةَ البوبريّة، لمعارضة الافتراض القائل إن مشروعية الإبستمولوجيا تعتمد على كلِّ ما يُثْبِت أصالةَ الاعتقادات. لكن هذا المسارَ غير متاح لي؛ إذ يلزم عليَّ مواجهة حجج الثوريين مباشرةً.

على الرغم من ذلك، ألاحظُ، من باب التمهيد، أن ستِشْ وبول تشيرشلاند يُظْهِران بوضوح التباسًا مُحَدَّدًا يتعلق بذلك الذي يحاجَون **لأجله** على وجه الدقة. أحيانًا ما يحصل المرء على انطباعٍ بالتزامهما بدعوى اللا-اعتقاد التامة[4]، أي، **ليس ثَمّة** اعتقادات **بالفعل**؛ وعلى نحوٍ معتادٍ أكثر، يصلون فقط للدعوى المبدئية [في حاجة للمزيد من التوكيد] القائلة إنَّه **من المُحْتَمَل عدم وجود** اعتقادات؛ وأحيانًا ما يتوقفون فجأة عند الدعوى القائلة إنه **من الممكن عدم وجود اعتقادات**. عند مرحلة ما، يقول ستِشْ إن مفهوم الاعتقاد «**لا ينبغي له** أداء أي دور مهمّ [بارز] في علمٍ

(3) Stich, *From Folk Psychology to Cognitive Science: the Case Against Belief*, p. 2.

(4) يعني مصطلح full-blown تَطَوُّر الشيء إلى أقصى درجة. (المترجم).

science يستهدف تفسيرَ الإدراك والسلوك الإنسانيَيْن» وأنه «على الرغم من المظاهر... **لا** يؤدي [مفهوم الاعتقاد] أيَّ دورٍ في أفضل... النظريات التي تقدّمها العلومُ الإدراكية المعاصرة» ـ لكن، بعد بضع صفحات فقط، يقول «إنه من المبكر للغاية القول» إذا ما كان ثَمّة اعتقادات، ثُمَّ، بعد بضعة أسطر، يقول إن مسألة عدم وجود اعتقادات «أكثر من محض إمكانية منطقية»[5]. القول إن الناس يعتقدون بالأشياء ادعاءٌ تجريبي. تتمثل المسألة المهمة في إذا كان ثَمّة أسباب ملائمة من الأساس قد أُعْطِيَت لرؤية أنَّ تلك الدعوى الممكنة contingent فحسب وَفق إقرارهم، زائفة **فعلًا**.

ثَمَّ تمهيد ثانٍ يتمثَّل في ملاحظة أن المسألة المهمة، الذاهبة إلى أنه إذا كان ثَمّة **أسباب ملائمة من الأساس**، قد قُدِّمَت بالفعل لدعوى اللا-اعتقاد المبدئية [في حاجة للمزيد من التوكيد] على الأقل؛ لأنَّ ستِشْ وآل تشيرشلاند يعتمدون أحيانًا، لمدى أقل، على حجة، من اعتمادهم على خَطابة ـ بالفعل، يعتمدون على الأثر الجذّاب للمكانة والشأن والحماس الفكري الذين تتمتع بهم **علوم** الإدراك. مِن ثَمَّ، سيتعين أن يَكون القسم الأول (ا) من هذا الفصل مكرَّسًا لفَكِّ الاشتباك بين خطابة الثوريين وأسبابهم.

بوضع الخطابة جانبًا، ما هو مُقَدَّم، من جانبٍ، أدلةٌ يُدَّعَى إثباتها لأن **علوم** الإدراك يمكنها توفير تفسيرات للفعل دون افتراض [وجود] الاعتقادات، والرغبات، إلخ؛ ومن الجانب الآخر، حجج مبدئية يُدَّعَى إثباتها أن ذلك الأمر ليس من قبيل العارض، بما أن كل ما يُثْبَت الأصالة، على المستوى الأنطولوجي، للحالات القصدية، مشكوك فيه، في أفضل الأحوال.

سيتمثل انشغال القسم الثاني من هذا الفصل بإثبات أن العمل **العلمي** المُنْجَز الذي يُدَّعَى توفيره لتفسيرات الفعل بدون افتراض [وجود] الاعتقادات، إلخ، إما أنه (أ) يوفّر تفسيرات للفعل، لكنه، عكس ما يُدَّعَى،

(5) Ibid., pp. 5-10.

يفترض [وجود] الاعتقادات بالفعل، أو، (ب) لا يفترض [وجود] الاعتقادات، لكنه، عكس ما يُدَّعَى، لا يوفّر تفسيرات للفعل. تميل كل أشكال لجوء ستِشْ للعمل المُنْجَز في مجال علم النفس الإدراكي والذكاء الاصطناعي الحاسوبيّ computational AI للوقوع في التصنيف الأول، بينما تقع كل أشكال لجوء تشيرشلاند للعمل المُنْجَز في مجال الفيزيولوجيا العصبية والذكاء الاصطناعي الاتصاليّ connectionist AI في التصنيف الثاني.

أما انشغال القسم (III) سيتمثل في مواجهة الحجج «المبدئية» ضد الاعتقادات. يمكن تحقيق جزء من هذه المهمة في وضع تشيرشلاند وستِشْ وجهًا لوجه. يعتقد تشيرشلاند أن الاعتقاداتِ خرافيةٌ لأنها ليست «قابلة للرَّدِّ بيُسرٍ smoothly reducible» للحالات الفيزيولوجية-العصبية؛ ويعتقد ستِشْ أن الاعتقاداتِ خرافيةٌ لأن محتواها، إشارتها إلى الأشياء والاحداث في العالَم، تخالف «مبدأ الاستقلال الذاتي autonomy principle» الذي يُفْتَرَض عمل التفسيرات النفسية بموجبه. لكن ستِشْ يُدرك أن مَطْلَبَ تشيرشلاند للرَّدِّ اليسير smooth reduction مُبالَغٌ فيه، ويُقرّ تشيرشلاند، على الأقل ضمنيًا، بأن علاقات الكائن/البيئة يمكنها أداء دور في **العلم**. أما المزيد من التعمُّق يتطلب حجةً مفادها أن كلا الحجتين «المبدئيتين» ترتكزان على سوء فهم للمطلوب الإقرار به باعتباره جزءًا من العالَم الطبيعي، الفيزيائي، من جهة القدرات البشرية لأداء الفعل القصديّ والبحث؛ ويحض على الفكرة الإضافية القائلة إن دعوى تشيرشلاند وستِشْ بعدم وجود اعتقادات ترتكز، في الأساس، على أشكال من سوء التصوُّر لماهية الاعتقادات.

يمكن لكل ذلك تأكيد ما لا يزيد عن إخفاق حجج الثوريين، وأنه حتى دعوى اللا-اعتقاد المبدئية [في حاجة للمزيد من التوكيد] غير مُثْبَتة. أما في القسم الرابع سأنبّه على أن دعوى اللا-اعتقاد تترك الثوريين دون تقرير

إقرار assertion[6] معقول؛ وفي غياب الأخير، لا تكتفي حججهم بأن تكون غير قطعية، وإنما مهزومة ذاتيًا self-defeating[7].

I

على حد علمي، لا تحتوي الورقة البحثية الثورية، وعنوانها «الإبستمولوجيا في عصر العلوم العصبية *Epistemology in the Age of Neuroscience*»، لباتريشيا تشيرشلاند، على أيّ حجج تقول إن المشاريع الإبستمولوجية المألوفة غير مشروعة أو أُسيءَ تصوُّرها؛ لكن خَطابتها مدهشة. مفاد رسالة باتريشيا أن الإبستمولوجيا عفا عليها الزمن؛ لقد حلَّت محلها التطوُّراتُ في العلوم العصبية. وتورد تصريحها على النحو التالي: «نحن في خضم نقلة للنموذج الإرشادي». وسرعان ما تصبح المفردات [المتأثرة بتوماس كون] ظاهرةً: تُقِرُّ تشيرشلاند أن النموذج الإرشادي الإبستمولوجي القديم «لم يُفَنَّد تفنيدًا حاسمًا»، وهو تنازل مُصَمَّم تصميمًا ممتازًا لتوصيل الانطباع، دون حجة، بأن النموذج الإرشادي القديم، إذا لم يُفَنَّد تفنيدًا **حاسمًا**، فهو يواجه على الأقل شذوذات تُهَدِّد مشروعيته بجديّة؛ في أطروحة توماس كون، من المفترض أن النقلات في النموذج الإرشادي هي مسألة تَحَوُّل أكثر من كونها نتيجة لحجة عقلانية أو لأدلة ذات ثقل، بحيث يعمل هذا التَّحَوُّل بطريقة خفية ليجعل من فشل النقلة في تقديم أيّ حجج على الإطلاق فيما يتعلق بسبب خطأ النموذج القديم يبدو مشروعًا. من المستحيل تجنُّب الشَّك القائل بإلحاح

(6) الإقرار assertion هو فعل تقديم عبارة أو قضية ما باعتبارها صادقة. (المترجم).
Oxford Dictionary of Philosophy, op. cit., p. 26.

(7) في الاستدلال العقلي العملي، تَكون أيّ إستراتيجية مهزومة ذاتيًا عندما يتداخل اتّباعُها مع تحقيق الغايات والأهداف التي تسعى الإستراتيجية لتحقيقها لاحقًا. بمعنى آخر، هي مهزومة ذاتيًا لأنها تهزم نفسها. (المترجم).
Oxford Dictionary of Philosophy, op. cit., p. 332.

تشيرشلاند على تحوُّل إلى النموذج الإرشادي الجديد، المرتبط بالعلوم العصبية، **ببساطة بناء على مسوّغات تقول بأنه يُمَثِّل التغيُّر الواعد**. (إنه بالفعل، مذهب طبيعي انتهازي!). لكن الفرصة المضطربة التي تتفاءل وَفقها تشيرشلاند، والمتعلقة بإبستمولوجيا ثورية من خلال حوسبة تافهة، لا ينبغي لها السماح بإخفاء واقعة أن تشيرشلاند لم تُعْطِ أيَّ أسباب لافتراض أن الثورة ضرورية[8].

إن عنوان [كتاب] سِتِشْ، «**من علم النفس الشعبي إلى علم الإدراك** *From Folk Psychology to Cognitive Science*» تحفة صغيرة في الإيحاء. يبدو مصطلح «علم النفس الشعبي» مُلْزَمًا بأن يَكون غير مصقول، وبدائيًّا، وعفا عليه الزمن؛ أما «العلم الإدراكي»، مستفيدًا من المفاهيم[9] connotations المُفَضَّلة لكلٍّ من «الإدراك» و«علم»، يبدو كما لو أنه مُلْزَم بأن يَكون مصقولًا وصارمًا ومسايرًا للزمن [يساير التطوُّرات].

تنجح هذه الخَطابة في التسلُّل إلى أولى حجج ستِشْ ضد «علم النفس الشعبي». ويلح ستِشْ قائلًا، «على قدر ما كان التنظير الشعبي والتأمُّل رائعين وإبداعيين، اتضح أنهما زائفان لأقصى مدى في كل مجال لدينا فيه الآن علم مصقول على نحوٍ معقول»[10]. وليس ذلك مجرد (كما «يُقِرُّ» ستِشْ) استقراء ضعيف إلى حَدٍّ كبير، أي، حجة ملائمة. لكنها، رغم ذلك، تجعل من استنتاجها أمرًا مُحْتَمَلًا فقط على نحوٍ ضعيف؛ إنما هي حجة

(8) Churchland, P. Smith, 'Epistemology in the Age of Neuroscience', pp. 544-5, 546, 547.

(9) ويُتَرْجَم كذلك بـ «التَّضَمُّن»: «أيما شيء ليس جزءًا من المعنى الأولي أو المعرفي للفظة. يشمل ذلك أي انفعالات إيجابية أو سلبية (يطلق عليها المعنى الانفعالي الإيجابي أو السلبي) مرتبطة باللفظة. انظر: وليم جيمس ايرل، «مدخل إلى الفلسفة»، سبق ذكره، ص: 348. وقارن مع: دونالد جيليز، «فلسفة العلم في القرن العشرين - أربعة موضوعات رئيسة»، ترجمة: حسين علي، مراجعة: إمام عبد الفتاح إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص: 544. (المترجم).

(10) Stich, *From Folk Psychology to Cognitive Science*, pp. 229-30.

غير ملائمة لا تمنح أي تأييد على الإطلاق لاستنتاجها. يتمثّل الخطأ المدمر في حالة النقلة المتعلقة باستعمال ستِشْ لمصطلح «شعبي». يتحدث ستِشْ دون تقيُّدٍ، وعلى الرغم من أن تحدُّثه بالكاد يَكون اصطلاحيًا، عن «علم الفلك الشعبي»، «الفيزياء الشعبية»، إلخ، مانحًا الانطباع بأن أيَّ مجموعةِ أفكار قديمة ولا يمكن الاعتماد عليها، أو زائفة الآن، في الوقت نفسه، تُعْتَبَر نظرية شعبية. لو طُبِقَّت الصفة «شعبي» على نظرية أو مجموعة أفكار بفضل واقعة أنه كان من المعتاد قبول عموم الناس لها قبولًا واسع المدى، **لكنها الآن لا يمكن الاعتماد عليها، أو زائفة**، فعلى الرغم من ذلك، ليس ثَمّة أسباب قد أُعْطِيَت لافتراض أن الفكرةَ القائلة إن أفعال أي شخص يمكن تفسيرها بالإحالة إلى اعتقاداته ورغباته نظريةٌ شعبيةٌ **بالفعل**، ولا يشتغل الاستقراء بطريقة ناجحة. وعلى الجانب الآخر، إذا جرى استعمال صفة «شعبي» وَفق طريقة محايدة، لتشير ببساطة إلى أفكار أو نظريات قبِلها عمومُ الناس لفترة طويلة، فليس ثَمّة أسباب قد أُعْطِيَت لافتراض أن النظريات الشعبية اتَّضَحَ أنها زائفة دائمًا، ومرة أخرى، لا تشتغل الحجة بطريقة ناجحة. ما **يقترحه** ستِشْ، بالطبع، هو التالي: موقف علم النفس الشعبي من علم الإدراك، هو، مثلًا، موقف علم الفلك البابلي القديم من علم الفلك الحديث؛ لكن هذه الحجة لا نزوع لديها لإثبات ذلك.

يلاحظ بول تشيرشلاند أن نموذج الرغبة-الاعتقاد القائم على علم النفس الشعبي، وهو نموذج تفسير الفعل، تجريبي؛ إذن، بسبب لا-عصمة الاستبطان، يلزم اعتباره نظريًا من حيث السمة؛ ولذا، فهو منافس لنظريات **علمية** أخرى في المجال نفسه؛ وبمقارنته، مِن ثَمَّ، مع هذه النظريات **العلمية**، يُفْهَم أنه برنامج بحثي انتكاسيّ ينبغي التخلّي عنه[11].

(11) Churchland, P. M., *Scientific Realism and the Plasticity of Mind*, sections 12-16; 'Eliminative Materialism and the Propositional Attitudes', section II.

لكن لا يَنْتُج من لا-عصمة الاستبطان أن الحالاتِ العقلية مثل الاعتقادات والرغبات كياناتٌ نظرية، تمامًا كما لا يَنْتُج من لا-عصمة الإدراك الحسيّ أن الأشياءَ الفيزيائية مثل الأحجار والأثاث كياناتٌ نظرية. ولا يَنْتُج من السمة التجريبية التركيبية للقضية القائلة إن الناس لديهم اعتقادات ورغبات أنها قضية **علمية** بدلًا من كونها قضية فلسفية ـ وهي نقطة رئيسة يغفل عنها تشيرشلاند على نحوٍ نسقيٍّ، على الرغم من التزامه الظاهري بدعوى اتصال الفلسفة و**العلم**[12]. تؤثِّر الخَطابة المُنَمَّقة على العمل الحقيقي للوصول إلى الاستنتاج، من خلال المراوغة بكلمة «نظرية». يستغل تشيرشلاند واقعة أنه في الخطاب المعتاد غالبًا ما تحمل «نظرية» مفهومَ «افتراضي** فقط، ليس بحقيقة معلومة». **ويكاد** الخداع عبر الكلمات يخدع عينَ العقل إذ ينتقل من «عصمة غير معروفة للاستبطان» إلى «نظرية» إلى «برنامج بحثي»، ثُمَّ، بمجرد رفعه لنموذج الرغبة-الاعتقاد إلى مكانة «البرنامج البحثي»، يُنزِّله فورًا بتهمة «انتكاسيّ». يبدو هذا، بالنسبة إليَّ، شبيهًا بتسمية مصادرة الأحجار والأثاث، إلخ، بـ«برنامج بحثي انتكاسيّ» وَفق مسوّغات، أولًا، تأييدها لقرون كثيرة بدون تعديل كبير، وثانيًا، كونها بسيطة، وتقريبية [بدلًا من كونها تفصيلية أو دقيقة] ومضبوطة خصيصًا بالنسبة إلى أنطولوجيا الفيزياء الحديثة. حقًا، يقدّم تشيرشلاند كذلك الملاحظة القائلة إن التفسيرات القائمة على علم النفس الشعبي «معزولة»، لكن هذا الادعاء يعتمد على التأكيد على عزل مثل هذه التفسيرات من الفيزياء، والعلوم العصبية، إلخ، في أثناء تجاهل تضمينهم العميق في علوم الاقتصاد وعلم الاجتماع، والتاريخ، وعلم الإجرام، وهكذا تباعًا. بنزع المُدَعِّمات الخَطابيّة من حجة تشيرشلاند، لا تشتغل حجته بطريقة ناجحة مثلها مثل حجة ستِش.

---

(12) Churchland, P. M., 'The Continuity of Philosophy and the Sciences'.

لذا سأضع جانبًا هذه المراوغات الخَطابيّة التي يسهل تحديدها تقريبًا، والهادفة إلى النيل من «علم النفس الشعبي»، وأتوجه إلى الأدلة المُحَدَّدة المُقَدَّمة.

II

من ظاهر الأمر، من المدهش الإخبار بأن علم الإدراك يفرض تهديدًا على كلِّ ما يُثْبِت أصالةَ الاعتقاد. ثَمّة، في النهاية، سمةٌ مدهشةٌ لعلم النفس الإدراكي، بالمقارنة مع المقاربة السلوكية behaviourist التي حلَّت محلّه الآن لمدى كبير، تتمثل في أنها لا تتورع عن افتراض آليات وحالات وعمليات عقلية داخلية. في الواقع، لا يدَّعي ستِشْ، ولا هو من الصادق، أن كلَّ أو أغلب أو حتى الكثير من العمل المُنْجَز في علم الإدراك لا يقبل الاعتقاداتِ[13]. لكنه يدَّعي أن شيئًا من العمل المُنْجَز يدل على أنه ثَمَّ احتمال كبير يقول إنه ليس ثَمّة اعتقادات ببساطة. وعلى الرغم من أن الأدلة التي يقدّمها منتقاة، على نحوٍ مُفْتَرَض*، باعتبارها أفضل ما يمكن إيجاده لدعم دعواه، إلا أنها أدلة غير مُقْنِعة بالكليّة.

يستعين ستِشْ أولًا بالعمل الذي أنجزه [ريتشارد] نيسبيت Nisbett (1941-....) و[توماس] ويلسون Wilson (1935-....) على الظاهرة المُسَمّاة بـ «النَّسَب attribution»[14]. تتمثل الفكرة المركزية في نظرية النَّسَب، كما

(13) تُصَوِّر سوزان هاك الأمرَ بنفي عدم استضافة علم الإدراك للاعتقادات. (المترجم).

(14) Stich, *From Folk Psychology to Cognitive Science*, pp. 230-7; Nisbett and Wilson, 'Telling More Than We Can Know: Verbal Reports on Mental Processes'; Wilson, 'Strangers to Ourselves: the Origins and Accuracy of Beliefs About One's Own Mental States'.

سيلاحظ القارئ بعض نقاط التلاقي، رغم الاختلاف، بين نقدي ونقد وودوارد وهورجان في مقالتهما البحثية «**Folk Psychology is Here to Stay**».

[ملاحظة المترجم]: تُتَرْجَم «attribution» كذلك بنظرية «العَزو»، وهي النظرية التي تحاول اكتشاف العوامل الحاكمة للطرق التي يفسّر الناسُ وَفقها أفعالَ الآخرين وأفعالَهم. والطريقة=

يقول ستِشْ، في أن الناس أحيانًا ما يفسّرون سلوكهم الخاص باللجوء إلى نظريات غير مصقولة إلى حَدٍّ كبير، وأن هذا النَّسَب للأسباب، نفسه، لديه تأثيرات سلوكية؛ تقود التجاربُ النمطية في هذا المجال الذاتَ إلى الإتيان باستدلال خاطئ عن سبب سلوكٍ ما من جانبها، ثُمَّ التصرُّف كما لو كان هذا الاستدلالُ الخاطئ صحيحًا. يناقش ستِشْ مجموعتين من المرضى المصابين بالأرق أعطوا حبوب بلاسيبو [وهو علاج وهمي]؛ أُخْبِرَت مجموعة منهما أن الحبوب مِنْ شأنِها التسبُّب في معدل خفقان سريع للقلب، وتنفُّس غير منتظم، إلخ، أي، أعراض الأرق، وقيل للمجموعة الثانية إن هذه الحبوب مِنْ شأنِها التسبُّب في تنفُّس منتظم، ومعدل خفقان منخفض للقلب، إلخ. تتنبأ نظرية النَّسَب أن مرضى المجموعة الأولى مِنْ شأنِهم احتياج وقت أقل كي يناموا، بما أنهم سينسبون أي أعراض إثارة إلى تناوُلِهم هذه الحبوب، بينما سيستغرق مرضى المجموعة الثانية وقتًا أطول كي يناموا، بما أنهم سيستدلون على أن أفكارهم يلزم أن تَكون مزعجة، لأن أعراض الإثارة عندهم تستمر على الرغم من تناولهم لحبوب عليها تهدئتهم. كما ذكرت التقارير، كلا التنبؤين مؤكَّدان. أما سؤال الذوات عما رأوا أنه تسبَّبَ في استغراقهم لوقت أكثر/أقل كي يناموا، اكتشف نيسبيت وويلسون أن أحدًا لم يقدّم ماهية نظرية النَّسَب التي تحدس افتراضيًا أنها التفسير الصحيح؛ ورَدَّت الذواتُ المُعَرَّضة للإثارة ردًّا نموذجيًا يقول بأنهم وجدوا أنه صار من الأسهل النوم في وقتٍ لاحق من الأسبوع! لتفسير التناقض بين التقارير اللفظية للذوات عن عملياتهم العقلية والتفسيرات الصادقة المُفْتَرَضة** لردودهم، يقترح ويلسون نموذجًا يصفه باعتباره يُسَلِّم بوجود

= التي ينسب الناسُ من خلالها السلوكَ لأسباب خارجية، هي نفسها عرضة للوضع الاجتماعي، أو عوامل الشخصية، وغالبًا ما تُصَمَّم للحفاظ على الاعتداد بالنفس، أو الإنقاص من مسؤولية المرء الخاصة، أو المبالغة في الضغينة، وهكذا تباعًا.

Oxford Dictionary of philosophy, op. cit., p. 28.

نسقين إدراكيين مستقلين نسبيًّا، وواحد منهما، غير واعٍ لمدى كبير، يتوسط السلوك غير اللفظي، وثانيهما، وهو واعٍ لمدى كبير، يفسّر ويعبّر بالكلمات عما يحدث في النسق غير الواعي.

يدَّعي ستِشْ أن نسقَي ويلسون لا يمكن التفكير في أيٍّ منهما باعتباره نسقًا للاعتقادات، لأنه يُفْتَرَض أداء الاعتقادات لدورٍ في تفسير كلٍّ من السلوك اللفظي وغير اللفظي. لكن هذا التأويل لا مبرر له سوى خدمة غرض مضمر ومُسَلَّم به سلفًا. إذا كان التفسير الصادق للوقت الذي تستغرقه الذواتُ كي تنام يسير وَفق ما تقوله نظريةُ النَّسَب، فثَمَّ تناقضٌ بين التفسير الصادق والتفسير المعطَى من خلال الذوات نفسها. لكن التفسير الواضح لذلك التناقض يقول إن وعي الناس بحالاتهم العقلية الخاصة بهم غير تام ويميل إلى أن يتأثر بتوقُّعاتهم وتصوُّراتهم المسبقة، تمامًا كما يشتهر -سلبيًا- تأثر أحكامهم المُدْرَكة حسيًّا بنفس الأمور ـ وهو تفسير لا يفرض تهديدًا على الاعتقادات.

وهذا هو التفسير الذي يقترحه نيسبيت وويلسون نفسهما: «الدليل مُقَوَّم، وهو يقترح **بالكاد إمكانية وجود منفذ استبطاني مباشر لعمليات إدراكية ذات رتبة أعلى**». من الواضح أن ورقة ويلسون البحثية التالية التي تقترح نموذج «نسقين» منشغلة بحدود الاستبطان. يتضح أن «النسق الثاني» لويلسون، وهو النسق الذي «يتوسط التقارير والتفسيرات اللفظية»، يتمثل بالأخص في تلك الآليات التي يتوصل الناسُ من خلالها لتقارير عن حالاتهم وعملياتهم العقلية الخاصة بهم، ولا يتمثل، كما يقترح ستِشْ، في نسقٍ مسؤول عن كل السلوكيات اللفظية مهما كانت. من المؤكد أن أيَّ شكوك حيال وضع اقتراح ستِشْ بأن ويلسون يفترض** عدم وجود شيء اسمه الاعتقادات ينبذها أخيرًا وصف ويلسون لنموذج النسقين:

«... سيُقَدَّم نموذج لتفسير أصل **الاعتقادات عن الحالات العقلية**»[15]؛ أو، بالفعل، ينبذها أخيرًا العنوان الفرعي لورقته البحثية: «**أصول ودقة الاعتقادات عن حالات المرء العقلية الخاصة به** *the origins and accuracy about one's own mental status*».

هذا أمر طيب؛ لأنه وَفق تأويل ستِشْ، مِنْ شأنِ موقف ويلسون أن يَكون مهزومًا ذاتيًا. يكمن التناقض، المطلوب له تقرير، بين التفسيرات الخاصة بالذوات للوقت الذي استغرقته كي تنام، والتفسير الصادق المُفْتَرَض**. **ويشير** التفسير الصادق المُفْتَرَض** **نفسه إلى اعتقادات الذوات**: تستغرق الذوات المعرَّضة للإثارة وقتًا أقل كي تنام **لأن هذه الذوات تعتقد أن** أعراض الإثارة الخاصة بهم تسبَّبَت فيها الحبوبُ، بينما تستغرق الذوات المُعَرَّضة للاسترخاء وقتًا أطول كي تنام **لأن هذه الذوات تعتقد** أن أفكارها يلزم أن تَكون مزعجة لمدى كبير.

يشير بول تشيرشلاند كذلك إلى هذا العمل الذي أنجزه نيسبيت وويلسون، لكنه يؤوله تأويلًا صحيحًا باعتباره دالًّا على لا-عصمة الاستبطان[16]. لكنه يحاجّ بعد ذلك من لا-عصمة الاستبطان إلى الوضع النظري لتقرير الرغبة-الاعتقاد؛ ويحتج بعد ذلك بأن علم النفس الشعبي نظريةٌ كاذبة [زائفة] والأنطولوجيا الخاصة به خرافية. لذا، يسيء هو أيضًا استعمال العمل الذي أنجزه نيسبيت وويلسون تأييدًا لاستنتاج يتعارض بوضوح مع ما يفترضه مسبقًا ذلك العمل المُنْجَز.

والعمل الآخر الذي يلجأ إليه ستِشْ موجود في الذكاء الاصطناعي، حيث البعض ممن حاولوا بالفعل أن يخلقوا نموذجًا لعمليات إدراكية بشرية

(15) Nisbett and Wilson, 'Telling More Than We Can Know', p. 231; Wilson, ' Strangers to Ourselves', p. 16.

والتشديد من عندي.

(16) Churchland, P. M., *Matter and Consciousness*, p. 79.

متعددة من خلال عمليات operations على وحدات جُمْلِيّة [مرتبطة بالجُمَل] sentential أو جُمْلِيّة فرعية sub-sentential بدؤوا بالفعل (في وقت صدور كتاب ستِشْ) بالابتعاد عن هذا النوع من المقاربة. يصف ستِشْ هذه النقلةَ باعتبارها تقترح كذب الافتراض القائل إن المعالجة الإدراكية cognitive processing «مجزوءة modular»[17]، ويَكون أي نسقٍ مجزوءًا، كما يُعَرِّفه ستِشْ، «بمقدار **وجود جزء ما قابل للعزل تقريبًا من النسق الذي يؤدي (أو مِنْ شأنِه أن يؤدي) الدور المركزي في تاريخ سببي نموذجي يؤدي إلى النطق بجملةٍ**»[18]. على الرغم من أن هذا التحديد للخصائص يجعل من المجزوئية modularity[19] مسألة درجة، بينما يُفْتَرَض* أنه من الصادق أو من الكاذب أن الناس لديهم اعتقادات، وعلى الرغم من أن هذا التحديد للخصائص يُعَرِّف المجزوئية فقط وَفق السلوك اللفظي، بينما يُفْتَرَض أداء الاعتقادات لدور في تفسير السلوك غير اللفظي كذلك، يفترض ستِشْ أن إخفاق المجزوئية مِنْ شأنِه إثبات عدم وجود أشياء تسمى بالاعتقادات. لكن ليس ثَمَّ الكثير من الجدوى في بذل جهد للكشف عن نقائص الحجة عند هذا المستوى المُجَرَّد، لأن نظرة عن قرب للعمل المُنْجَز الذي يعتمد عليه ستِشْ -ورقتان بحثيتان لـ [مارفن] مينسكي Minsky (1927-2016) وتعقيبات موجزة لـ [تيرى] فينوجراد Winograd (1946-..)- تجعل من الواضح تمامًا أن هذا العمل ليس لديه ميل لإثبات أن الاعتقادات خرافية.

يشير ستِشْ إلى ورقة مينسكي البحثية، وعنوانها «**الأطُر** *Frames*»، التي يصفها باعتبارها توصي بنقلة من النماذج التي تمثّل المعرفةَ باعتبارها

(17) انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، بمشاركة نادية العمري، «معجم المصطلحات اللسانية: إنجليزي-فرنسي-عربي»، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2009، ص: 200.

(18) Stich, *From Folk Psychology to Cognitive Science*, p. 238.

(19) انظر: «معجم المصطلحات اللسانية: إنجليزي-فرنسي-عربي»، سبق ذكره، ص: 200.

تجميعات لمُكَوِّنات جُمْلِيّة، ويشير إلى ورقته البحثية، وعنوانها «**الخطوط-K** *K-Lines*»، التي تُخالف المجزوئية بطريقة مثيرة. سأناقش الورقة البحثية بعنوان «الأطُر» فقط؛ لأنه، على الرغم من أنه من الصادق أن الورقة البحثية بعنوان «**الخطوط-K**» تستبدل بـ«شبكات هائلة من البنية» نموذجًا جُمَلِيًّا، فإنها تُقَدَّم باعتبارها نموذجًا **للذاكرة الطفولية فقط**، مع وجود تحذير واضح من التالي: يمكن توقُّع أن تَكون ذاكرة البالغين مختلفة اختلافًا عظيمًا[20].

لا يقدّم مينسكي سوى مخطط غير دقيق بشدة لما يُفْتَرَض أن تَكونه الأطُر (هل أنا القارئ الوحيد الذي يشعر بالإحباط حين يقال له إنها شبيهة بالنماذج الإرشادية التي وضعها كُون؟). توصَف الأطُر على أنها «بنى من البيانات لتمثيل موقف نمطيّ [أو وتيريّ]، مثل أن يكون المرء في غرفة معيشة من نوعٍ ما، أو مثل الذهاب إلى حفلة عيد ميلاد طفل» وباعتبار أن أنواعًا متعددة من المعلومات قد «ارتبطت» بها، مثل، «[معلومات] عن كيفية استعمال الإطار»، أو «عما يتوقع المرء حدوثه بعد ذلك». على الرغم من ذلك، من الواضح أن مينسكي ينوي أن تَكون نماذج إطاره **على الضد** مما يسميه نماذج «لوجستية logistic»، أي، نماذج مؤسسة على منطق استنباطي صوري، وأن اعتراضه الرئيس على النماذج اللوجستية يتمثل

---

(20) Minsky, 'K-Lines: a Theory of Memory',

والاقتباس من ص. 100. وفي ص. 88، يُحذِّرنا مينسكي: «من المحتمل للفكرة المُقْتَرَحة هنا - المتعلقة ببنية أوَّلِيَّة «تُمَثِّل الاستعداد» - أن تَكون فقط ذات نفع، إلى حَدٍّ كبير، لذاكرة استعدادية طفولية؛ لا تحرز النظرية الحالية نجاحًا كبيرًا من جهة تأييد الأنواع التركيبية الإدراكية المألوفة لمدى أكبر، والتي نعرفها باعتبارنا بالغين... أشكُّ في أن الذاكرة الإنسانية لديها نفس البنية الثابتة، التي لا تتغير أبدًا، على مَرِّ التَّطَوُّر [بمعنى نمو الإنسان من مرحلة عمرية إلى أخرى]».

[ملاحظة المترجم] «تركيبات»، في الفقرة السابقة، ترجمة لـ «constructs»، وتعني: فكرة أو نظرية بها عناصر مفاهيمية متنوعة، وتُعْتَبَر، على نحوٍ نموذجي، بمثابة فكرة أو نظرية ذاتية، وليست مبنية على أدلة تجريبية.

في أنه ينقصها عنصر **إجرائي**؛ تحدد هذه النماذجُ اللوجستية سلاسلَ[21] من الجُمَل والقواعد المجيزة للاستدلال، لكنها لا تمنح إرشادًا عن الوقت الذي تُسْتَعْمَل فيه أيُّ قواعد أو كيفية تشارك وحدات المعلومات المنفصلة لروابطَ بينية مع بعضها البعض[22]. من المُفْتَرَض أن تَكون الأطُر أفضل لأنها تربط وحدات من المعلومات. لذا، لا تَكون المُكَوّنات **معزولة**، وذلك لوجود أجزاء قابلة للتحديد لإطارٍ من الممكن فهمها على نحوٍ معقول باعتبارها اعتقادات؛ وعلى سبيل المثال، إطار «حفلة عيد ميلاد الطفل» يُفْهَم على نحوٍ معقول باعتباره مُكَوِّنًا، من ضمن أشياء أخرى، من اعتقادات بأنه يجب ارتداء ملابس الحفلة، وأنه يجب على الضيوف إحضار هدايا، إلخ، إلخ. وبالكاد يهدد هذا الأمرُ مشروعيةَ الاعتقادات.

مبدئيًا، يبدو أن فينوجراد فَضَّلَ النماذج «الإقرارية Declarative» على النماذج «الإجرائية»، لكنه توصَّلَ لاحقًا إلى الإقرار بمزايا الأخيرة. «إقراريّ» هنا مكافئة تقريبًا لـ «لوجستي» عند مينسكي، ومن الواضح بالفعل أن الاستياء من هذا النوع من المقاربة لا يحتاج إلى أن يفرض تهديدًا على كلِّ ما يُثْبِت أصالة الاعتقاد. على الرغم من ذلك، يقدّم فينوجراد مثالين يستدعيهما إلى الانتباه إلماحٌ مُفَصَّل إلى تعليق من ماتيورانا Maturana (1928-2021)، يقول إن «الكثير من الظواهر التي يمكن لملاحِظ وصفها وَفق تمثيلٍ ما» يمكن فهمها باعتبارها «فعالية نشاط نسق تُحَدِّده بنية بدون آلية تتناظر مع تمثيلٍ ما»[23]. تخفق هذه الأمثلة لفينوجراد في إقامة

---

(21) وكأن هذه الجُمَل والأحكام مربوطة ببعضها البعض في خيط. (المترجم).

(22) Minsky, 'Frame-System Theory'; ' A Framework for Representing Knowledge'.

لتحديد خصائص الأُطُر، والإلماح إلى كون، والتباين مع النماذج المنطقية النزعة، انظر المصدر الأخير، صص. 96-7، و123-28.

(23) Winograd, 'Frame Representations and the Declarative-Procedural Controversy'; 'What Does It Mean to Understand Language?'.

صلة مع تعريف ستِشْ للمجزوئية، لأن هذه الأمثلة لا تتعلق بـ«التاريخ السببي المؤدي إلى النطق بجملةٍ». لكنَّ لهذه الأمثلة تأثيرًا بالفعل على دعوى ستِشْ: ؛ لأنها حالاتٌ بها ما يبدو شبيهًا بسلوك يوجهه هدفٌ أو غايةٌ، لكن يتبيَّن، كما يُدَّعَى، أنه قابل للتفسير التفصيلي explicable دون التسليم بأيِّ شيء مثل هدف أو رغبة. يبدو أن ستِشْ يدعو المرءَ للخروج باستنتاج يقول إن **كلَّ شيءٍ** يبدو كسلوك يوجهه هدفٌ أو توجهه غايةٌ قد يَكون قابلًا للتفسير [التفصيلي] هكذا.

أول مثال لفينوجراد حالة يسيرة وواضحة إلى حَدٍّ كبير، وفيها ما قد يبدو سلوكًا توجهه غايةٌ موصوف على نحوٍ معقول باعتباره انعكاسيًا reflexive[24] حقًا. قد يكون ثَمَّة استمالة ما للتفكير في طفلٍ[25] رضيع suckling baby باعتباره لديه «تمثيل» لبنية الجسد موضوع البحث، لكنه يقترح تفسيرًا أفضل يقول إن الطفل baby لديه مُنْعَكَس ليدير وجهه استجابةً للمسة على الخدّ، ولديه مُنْعَكَس ليرضع عندما يلمس شيءٌ ما فمه ـ وهو تفسير لا يتطلب أيَّ نَسَبٍ للاعتقادات أو الرغبات لدى الطفل baby [26]. ليس ثَمَّ سببٌ للانخراط في جدال مع وصف فينوجراد لهذه الحالة؛ لكن، ليس

النقاش المتعلق بماتيورانا في صفحة 284ff. في المصدر الأخير؛ وللأسف، يبدو أن إحالة فينوجراد للاقتباس من ماتيورانا خاطئة، ولا أزال غير قادرة على تحديد المصدر.

(24) في ارتباطه بفعلٍ ما لشخصٍ ما، يكون وصف الانعكاسي منطبقًا على أي مُنْعَكَسٍ يؤديه الشخص بدون تفكير واعٍ. انظر: عطوف محمود ياسين، «قاموس مصطلحات علم النفس»، مؤسسة نوفل، لبنان، 1981، ص: 95. (المترجم).

(25) تستعمل سوزان هاك 3 مصطلحات على الأقل لـ «طفل»، وهي، أولًا، baby التي تشير للطفل منذ ميلاده حتى سن الرابعة بالعموم، وثانيًا، child التي تشير للطفل من عمر 3 شهور حتى 12 عامًا، وثالثًا، infant، وسأترجمها بـ «القاصر». وعمر الأول أقل من عمر الثاني دومًا، كما يترادف استعمال الاسمين الأول والثالث. ولذلك سأضع الاسم بالإنجليزية في كلِّ مرة تقارن فيها سوزان هاك بين هذه المراحل العمرية. مع ملاحظة أن infant هو طفل لم يتعلم النطق بعد، وَفق الأصل اللاتيني لكلمة infans التي تعني العجز عن التحدُّث. (المترجم).

(26) Winograd, 'What Does It Mean to Understand Language?', p. 249.

ثَمَّ أي سبب كذلك لافتراض أن هذا الوصف، في نفسه، يحرز أي تقدُّم تجاه إثبات أن نشاطات البالغين - ذهابي إلى الثلاجة للحصول على كأس من الحليب، على سبيل المثال - لا يوجهها هدفٌ في بعض الأحيان. استجابة الطفل baby بسيطة وغير مرنة وَفق الطريقة التي تميّز المُنْعَكَسات، وغير مستجيبة للظروف وَفق الطريقة التي تميّز ما نعتبره سلوكًا يوجهه هدفٌ: مِنْ شأنِ الطفل الرضيع suckling baby التفاعل بالطريقة نفسها مهما كان ذلك الذي لمس خدّه وأيًّا كان ذلك الذي لمس فمه[27].

لكن يبدو أن نقطة ستِشْ الرئيسة يلزم أن تَكون بالتحديد ما يلي: قد يتضح أن أفعالَ البالغين، أو بالأحرى «الأفعال»، أشبه باستجابات الأطفال babies أكثر مما نُدرك. (وليس ثَمَّ شَكٌّ في أن هذا سبب لجوئه إلى ورقة مينسكي البحثية بعنوان «**الخطوط-K**» على الرغم من انشغالها بالذاكرة الطفولية فقط. لكن من الواضح أن اللجوءَ مصادرةٌ على السؤال). يورِد بول تشيرشلاند الادعاء التالي إيرادًا واضحًا، وهو إيراد ضمني في إستراتيجية ستِشْ في الحجاج: يقول إن نشاطات الأطفال babies متصلة على نحوٍ قابل للإدراك بنشاط الأطفال children والبالغين؛ لذا، يميّز علم النفس الشعبي، وهو الذي ينسب الاعتقادات والرغبات للأطفال children والبالغين، ولا ينسبها للقاصرين infants، في موضع لا يوجد فيه اختلاف حقيقي بالفعل[28].

يجعل هذا الأمر ظاهرًا أن ستِشْ يستعمل المثال الآخر لفينوجراد ليقترح أن المرونة وحالة الاستجابة للظروف التي تميّز ما نعتبره فعلًا قصديًّا على نحوٍ أصيل قد يمكن تفسيرهما تفصيليًّا، في النهاية، بدون الإشارة للاعتقادات أو الرغبات. يقول فينوجراد إن المرء قد يُغرى بأن يقول عن

(27) Cf. Wooldridge, *The Machinery of the Brain*, cited in Dennett, *Brainstorms*, pp. 65-6, on the behaviour, or 'behaviour', of the *sphex* wasp.

(28) Churchland, P. M., *Scientific Realism and the Plasticity of Mind*, p. 134.

برنامج كمبيوتر إنه لديه هدف يتمثل في تقليل عدد المهام للحدِّ الأدنى في قائمة[29] المهام المطلوبة؛ لكنه من غير المرجح أن لبرنامج الكمبيوتر بنية هدف في ذاكرة، [ولكن] على نحوٍ أرجح «قد يَكون ثَمَّ عشرات أو حتى مئات الأماكن على امتداد الكود حيث تُجرى أفعال مُحَدَّدة، وتأثيرها النهائي هو الذي يوصَف»[30]. من المفترض* أن اللزوم المقصود من الضروري أن يَكون هو التالي: كما في الحالة الأولى، من الكاذب أن الطفل baby لديه تمثيل لبنية الجسد موضوع البحث، لذا من الكاذب هنا أن الكمبيوتر لديه هدف يتمثل في تقليل قائمة المهام للحدِّ الأدنى. ويريد ستِشْ منا الوصول إلى الاستنتاج الإضافي الذي يقول إن السلوك الإنساني عند البالغ، أو «السلوك»، مثله مثل استجابات القاصر infant ومسار تخفيض القائمة للحَدِّ الأدنى لدى الكمبيوتر، قد يمكن تفسيره تفصيليًّا دون الإشارة إلى اعتقادات أو رغبات الفاعل.

خذ بعين الاعتبار ما مِنْ شأنِه أن يَكونَ مطلوبًا من فاعل إنساني سنُطَبِّق عليه تحديدَ الخصائص دون تردُّدٍ: يريد تقليل قائمة المهام للحَدِّ الأدنى. يميل، في العموم، إلى التصرُّف وَفق طرقٍ تقلل قائمة المهام؛ ويستجيب بغضب للأحداث التي تعوق جهوده لتقليل قائمة المهام للحَدِّ الأدنى؛ ويعبِّر عن ندمه عندما يغفل عن فرصة لتقليل قائمة المهام للحَدِّ الأدنى؛ وعندما يُسأل عمّا يحاول فعله، يردُّ بأنه يريد تقليل قائمة المهام للحَدِّ الأدنى. والآن، تصوَّر كمبيوتر يحاكي كل ذلك السلوك (تظهر على الشاشة كلمة «**اللعنة** *DAMN*» ويمتد ذراع إنسان آلي ليضرب مُشَغِّل الكمبيوتر [وهو شخص] في الأنف لو أنه كتب مهمةً جديدة بمجرد انتهاء الكمبيوتر من معالجة المهمة الأخيرة في القائمة؛ واستجابةً للأمر «**ضع أولويات البرنامج**

(29) والقائمة، قائمة المهام، في هذا السياق، كالطابور، تُنَفَّذ تباعًا. (المترجم).

(30) Winograd, 'What Does It Mean to Understand Language?', p. 250.

في قائمة»، تظهر على الشاشة «**1 قلِّل قائمة المهام للحَدِّ الأدنى، 2**...»، إلخ، إلخ). أشعر بميلي للقول إن الكمبيوتر بالفعل «لديه هدف يتمثل في تقليل قائمة المهام للحَدِّ الأدنى»؛ وأشعر بالحاجة إلى أقواس اقتباس scare quotes، لكنني أشعر بذلك عند تطبيق **أي** محمول عقلي [ذهني] predicate على كمبيوتر. تصوُّر الآن، بدلًا مما سبق، كمبيوتر كالذي خُطِّطَت ملامحه في تعقيبات فينوجراد: لا تتضمن أولويات برنامجه «**قلِّل قائمة المهام للحَدِّ الأدنى**»، بل تتضمن بالأحرى خيط من تحديدات للخصائص أكثر تحديدًا، مثل، «**قلِّل وقت المعالجة للحَدِّ الأدنى**»، «**قم بحذف تحديدات المهمة المُعبَّر عنها بالكلمات تعبيرًا غير صحيح**»، «**قم بإلغاء أمر المهمة 27 والأوامر التالية**»، أو أيًّا كان. ماذا لدينا لنقوله بشأن فاعل إنساني سلوكه شبيه بهذا السلوك؟ ـ من المُحْتَمَل أن نقول إنه لم يكن لديه هدف يتمثل في تقليل قائمة المهام للحَدِّ الأدنى، وإنما كان تقليل القائمة هو العاقبة غير المقصودة أو العارِضة [غير المُنْتَظَرة] لأشياءٍ لم يقصد فعلها. لذا، حالة فينوجراد الثانية لا تميل على الإطلاق لإثبات أن الفاعلين من البشر ليس لديهم اعتقادات أو رغبات، والحالة الأولى لا تميل أيضًا لإثبات ذلك ما لَم يفترض المرءُ أن السلوك الإنساني عند البالغ مثله مثل استجابات مُنْعَكَس القاصرين infants بالضبط.

لكن الافتراض القائل إن كل السلوك الإنساني لدى البالغ، مثله مثل تلك الاستجابات، «مُحَدَّد ببنية structure-determined» بَعيد الاحتمال على نحوٍ استثنائي. من جهة مهمة، في النهاية، القاصرون **يختلفون** عن الأطفال children والبالغين: لا يمكنهم التحدُّث[31]. بما أن الأطفال children يتعلمون التحدُّث تدريجيًا، بمعنى وجود استمرار؛ لكن رغبتنا في نَسَبِ

(31) وفي هذا السياق تستعمل سوزان هاك infants بمعنى قريب من babies، وهما مترادفان كما سبق الذكر. (المترجم).

اعتقادات لطفل صغير a small child تتوافق، من جهة الحدوث، مع اكتساب الطفل للغة، وهو اكتساب تدريجي.

هل يجعلني ذلك فيلسوفة طبيعية **ديكارتية** *Cartesian*؟ نعم ولا. نعم: في أنني أعتبر قدرة البشر على اللغة [على مستوى الممارسة والفهم] مُشَكِّلة لتعزيز مهم، لمدى هائل، لقدراتنا الإدراكية ـ وبدونها لن يَكون ثَمَّ مجال بالفعل للمشاريع المألوفة للإبستمولوجيا. (رغم أنني سأضيف، مع هوبز Hobbes (1588 - 1679)، أن القدرة على اللغة التي تُمَكِّن البشر، على العكس من المتوحشين، من الانخراط في عملية واضحة من الاستدلال المنطقي ratiocination، تُمَكِّن البشر، على العكس من المتوحشين، كذلك من «مضاعفة الأكاذيب»)[32]. لا: في أنني لا أنكر، بمقتضى ما سبق، وجود اتصالات بين البشر والحيوانات الأخرى، أو أن هذه الاتصالات تثير الفضول الإبستمولوجي.

على الرغم من أنني، بالطبع، فيلسوفة طبيعية ديكارتية أكثر من بول تشيرشلاند، الذي يعتقد أنه «عندما نأخذ بعين الاعتبار التنوُّع العظيم للمخلوقات النشيطة إدراكيًّا على هذا الكوكب ـ بُزَّاقات البحر sea slugs والأُخْطُبوطات، والخفافيش، والدلافين، والبشر»، ونأخذ بعين الاعتبار «إعادة التشكيل المستمرة بلا نهاية التي تنخرط فيها أدمغتهم أو عُقدهم المركزية central ganglia»، يلزم علينا الإقرار أولًا بأن الصدق ليس بالهدف الأوَّل لهذا النشاط الإدراكي، ثم نخرج باستنتاج يقول بأنه ربما يجب على الصدق التوقُّف عن أن يَكون هدفًا أوليًّا للعلم، وإن الحديث عن الصدق قد لا يكون له معنى[33].

---

(32) Hobbes, T., *Human Nature*, in Woodridge, *Hobbes Selections*, p. 23.

(المقصود مما أقوله عن دور اللغة هنا أن يَكون مُحايدًا تجاه السؤال إذا كان لأية حيوانات غير-بشرية القدرة على استعمال اللغة).

(33) Churchland, P. M., 'The Ontological Status of Observables', pp. 150-1.

يقول تشيرشلاند إنه «من غير المرجَّح للعلوم العصبية أن تجد «جُمَلًا في الرأس»، أو أي شيء آخر يكافئ بنية الاعتقادات والرغبات الفردية»، ويقول «عن قوة ذلك الأمر إنه مستعد للاستدلال على أن علم النفس الشعبي كاذب، وأن أنطولوجيا هذا العلم أملٌ واهم. الاعتقادات والرغبات شبيهة بالفلوجيستون والجوهر السيال الحراري والجوهر الخيميائي»، و«مِن ثَمَّ نحن في حاجة إلى علم حركة مجردة جديد kinematics وديناميكا جديدة بهما نستوعب النشاطَ الإدراكي الإنساني». قبل عقدٍ [من ذلك القول]، يستطرد تشيرشلاند، على الرغم من استعداده بالفعل للإتيان بهذا الاستنتاج، ويقول إنه لم يَكن بقادر على أن يتصور بوضوح ماهية نسق بديل لعلم النفس الشعبي، وكيف له أن يبدو، لكن الآن، ثَمَّ بديل متاح:

> تقترح البنية الدقيقة للدماغ ومعها النجاحات الحالية للذكاء الاصطناعي الاتصاليّ أن صورتنا الرئيسة للتمثيل هي متجه التفعيل العالي-الأبعاد، وأن صورتنا الرئيسة للحوسبة هي التحوُّل من متجه-إلى-متجه، تتسبب فيها مصفوفةٌ من وصلات عصبية موزونة على نحوٍ مختلف. مِن ثَمَّ، بدلًا من المواقف والاستدلالات القضوية من واحدٍ إلى آخر، مِن ثَمَّ، يمكننا تكوين تمثيل عقلي [ذهني] عن الأشخاص باعتبارهم الموضع الرئيس لمواقف قائمة على المتجَّه وتحوُّلات غير-خطية متعددة من متَّجهٍ إلى آخر[34].

لكن، ما هو نوع الظواهر التي تفسرها نجاحات الذكاء الاصطناعي الاتصاليّ التي يشير إليها تشيرشلاند؟ إنها ليست حالات عن ماهية ما يُعْتَبَر اعتياديًّا بمثابة فعل يوجهه هدفٌ (مثل: طهي لوجبة من خلال الاستعانة بوصفة طهي، والاتصال بمتاجر البقالة الواردة بياناتها في الصحف

(34) Churchland, P. M., 'Folk Psychology and the Explanation of Behavior ', pp. 125 -7.

والاقتباس المُطَوَّل مأخوذ من ص. 127.

الصفراء، والاستعانة بخريطة لإيجاد المحل الذي يبيع أوراق الكاري...)، وإنما هي، من جانبٍ، القدرات الإدراكية قبل-القضوية مثل التعرُّف على الصوت الصائت[35] «ā»، ومن الجانب الآخر، المهارات الحركية والتعاونية مثل الإمساك بكُرة[36]. ليس ثَمَّ سببٌ لإنكار وجود قدرات إدراكية مهمة قبل-قضوية، بكلا المعنيين التاليين: إنها شروط ضرورية لحيازة المخلوق على معرفة قضوية، وأنها قد تكون مشتَرَكة بين البشر البالغين والقاصرين، والحيوانات الأعلى[37]، وربما، في الصور الابتدائية، بُزاقات البحر والديدان. وليس ثَمَّ سبب كذلك لإنكار وجود الكثير من الأشياء يمكن للبشر فعلها، ولا يمكنهم الإبانة عن كيفية فعلها ــ ركوب عجلة والتعرُّف على وجهٍ، على سبيل المثال. لقد حَسَّنَ العملُ المُنْجَز الذي يشير إليه تشيرشلاند، على نحوٍ كبير، فهمَنا للمعالجة الإدراكية قبل-القضوية وللتحكُّم في المهارات الحركية. لكن من الواضح أنه لا يَنْتُج من نجاحه في محاكاة، مثلًا، قدرة مُتحدِّثٍ على التعرُّف على الصوت الصائت «ā»، أو تأهيل كمبيوتر للتمييز بين صخرة ولَغَم في قاع المحيط، أن العلومَ العصبية الاتصاليّة لديها نزوع، من الأساس، إلى دعم الفكرة القائلة بعدم وجود اعتقادات، أو أن تقويمات الأدلة ليست إلا خرافة، أو أن الصدق ليس هدفًا للبحث.

على قدر إغراء التَّفاعُل بحماس زائد مع اندفاع تشيرشلاند، وهو اندفاع غير لائق، من طرق الفعل غير القضوية للعقد العصبية لبزّاق البحر إلى البراجماتية المبتذلة vulgar pragmatism الخاصة به، المرتبطة بهدف البحث، أقرُّ بأنه قد يكون مرغوبًا عند الإبستمولوجيين إيلاء عناية أكبر من التي يمتلكونها في الغالب تجاه قبل-القضويّ، ومعرفة الكيفية، والمعرفة الضمنية tacit knowledge. (أقولُ «من التي يمتلكونها **في الغالب**»

(35) صَوْتُ حُرُوفِ الْعِلَّة والْحَرَكَاتِ. (المترجم).

(36) Churchland, P. M., 'On the Nature of Theories', pp. 163ff.

(37) وهي الحيوانات التي بَلَغَت مراحل متقدمة من التَّطَوُّر مثل الثدييات. (المترجم).

إقرارًا بالإسهامات المهمة للغاية التي ساهم بها مايكل بولاني[38] في هذه المسائل ـ وعلى الرغم من ذلك، لم يُشِر تشيرشلاند إلى العمل الذي أنجزه بولاني). لكنه ليس بردّ فعلٍ زائدٍ استنتاجُ عدم تقديم العمل المُنْجَز الذي يلجأ تشيرشلاند إليه لأي دعم -حتى- لدعوى اللا-اعتقاد المبدئية [في حاجة للمزيد من التوكيد].

لقد كنت عاجزة عن إيجاد الأدلة التي تُثْبِت أن **أيَّ** عمل مُنْجَز في العلوم العصبية الاتصاليّة يقدّم أيَّ تأييد لهذه الدعوى. في كتاب «**العقل الرطب: العلوم العصبية الإدراكية الجديدة** *Wet Mind: The New Cognitive Neuroscience*»[39]، المنشور عام 1992، يشير [ستيفين] كوسلين Kosslyn (1948-....) وأوليفيير كوينج Koenig إلى التَّطَوُّرات في فهم بنى الدماغ التي تؤسس للإدراك الحسيّ، والذاكرة، وإنتاج الكلام، والكتابة، والتحكُّم في الحركات، إلخ. بما أنه ثَمّة كيانات متعددة تحت مسمى «النظام الفرعي المُبرمِج للفعل» في الثَبَت [أو الجدول]، وفي الوقت نفسه، ليس ثَمّة كيانات تحت مسمى «اعتقاد» أو «رغبة»، قد يحصل المرء على الانطباع بأن تشيرشلاند قد يكون محقًّا في النهاية ـ حتى يلاحظ المرءُ أنه تحت مسمى «الفعل، إرشاد لـ» سريعًا ما يخبر الثَبَتُ القارئَ، «**انظر** الحركة movement». يشير الفصل السابع، وعنوانه «الحركة»، إلى ما هو معروف عن بنى الدماغ التي تتحكم في العضلات وتنسّق حركاتها بالنسبة إلى الأشياء المُدْرَكة حسيًّا. على الرغم من أن كوسلين وكوينج يستعملان «فعل» و«حركة» تبادليًّا، إلا أنهما يفهمان التميز الذي يضعه الفلاسفةُ بين الاثنين؛ وفي الفصل الأخير، بعنوان «المواد الرمادية Gray Matters»،

(38) Polanyi, *Personal Knowledge* and, especially, *The Tacit Dimension*.

(39) ترفع مقاربة العقل الرطب wet mind من قيمة الفكرة القائلة بأنَّ العقل هو ما يفعله الدماغُ: ووصف الأحداث العقلية هو وصف لوظيفة الدماغ. وليس الهدف من هذه المقاربة استبدال وصف نشاط الدماغ بالأحداث العقلية. (المترجم).

والمخصَّص لتلك المسائل عن طرق فعل العقل التي **لا** تمتلك العلومُ العصبية الإدراكية، حتى الآن، الكثيرَ مما يقال عنها. أول مسألة مذكورة هي «المصدر النهائي لاتخاذ القرار في الدماغ». يلاحظ كوسلين وكوينج أنه «يلزم وجود (نظام فرعي للقرار)»، لكن، حتى الآن، لا تستطيع العلوم العصبية إخبارنا بأي شيء عنه. ويلاحظان في الفصل نفسه أن العلوم العصبية الاتصالية لا تقدر، حتى الآن، كذلك، على إخبارنا بأي شيء يتعلق بالاستدلال المنطقي. ويطرحان مشكلة فهم «النظام الفرعي للقرار» الخاص بالدماغ وَفق **اختيار هدف وابتكار وسيلة لتحقيقه**[40]. وأنا متحيرة تجاه كيفية فهم كيفية إمكان تأويل ذلك الأمر باعتباره معاديًا لكلِّ ما يُثْبِت أصالةَ الاعتقادات.

III

لقد بذلت جهدًا للكشف عن تفاصيل العمل **العلمي** المُنْجَز الذي يُزْعَم تأييده لدعوى اللا-اعتقاد ليصبح من الواضح تمامًا، وعلى نحوٍ لا ليس فيه، أنه ليس **بعلمٍ**، وإنما هو تصوُّرات مسبقة في فلسفة العقل، عليها تعتمد الدعوى حقًّا. من المهم ألا نكون متأثرين بوهم مفاده أن هذه التصوُّرات المسبقة تحمل أصالةَ **العلم**.

أرى أن الناس لديهم اعتقادات، وأهداف، وآمال، ومخاوف، إلخ، وأن المواقف القضوية للفاعلين تسهم في تفسيرات لأفعالهم. الناس كائناتٌ فيزيائية في بيئة فيزيائية؛ كائنات فيزيائية قادرة على التفكير، على الفعل القصديّ، على البحث. لا أفترض، رغم ذلك، ما يفترضه تشيرشلاند، أنه من الممكن أن يَكون من الصادق أن الناس كائناتٌ فيزيائية قادرة على الفكر، على الفعل القصديّ، على البحث، فقط إذا أمكن «ردّ» الحالات

(40) Kosslyn and Koenig, *Wet Mind*, pp. 401ff.

القصدية «بيُسرٍ» إلى حالات فيزيولوجية-عصبية، ولا، كما يفترض ستِشْ، فقط إذا أمكن ربطها على نحوٍ وثيق بحالات للدماغ «قابلة للوصف على نحوٍ مستقل ذاتيًا[41]».

على الرغم من أن تشيرشلاند وستِشْ يريان معًا وجود حجج مناسبة [جيدة] مبدئية ضد أنطولوجيا للحالات القصدية، فإنَّ الحجج التي يفكّران فيها مختلفة إلى حَدٍّ كبير.

كما يشير عنوان إحدى أوراق تشيرشلاند البحثية، «**المادية الاستبعادية والمواقف القضوية** *Eliminative materialism and Propositional Attitudes*»، تشيرشلاند ماديّ فلسفي من الطراز الأشرس: من مقدمة [الحجة] القائلة إن العلوم العصبية من غير المرجَّح لها إيجاد «جُمَل في الرأس» بواسطة «رَدّ يسير» للحالات والقوانين القصدية إلى حالات وقوانين فيزيولوجية-عصبية، تشيرشلاند مستعد للاستدلال على عدم وجود حالات قصدية. يتمثل رد الفعل المناسب في ضمان أنه من غير المرجَّح أن يَكون رَدٌّ reduction يسيرٌ كهذا وشيكًا، وفي الوقت نفسه، رفض الخروج بالاستنتاج الإلحادي؛ إن مَطالب تشيرشلاند لكل ما يُثبِت أصالةَ الحالات القصدية على المستوى الأنطولوجي، ببساطة، عالية للغاية.

هذا هو أيضًا ردُّ فعل الوظيفيين، ووَفقهم، على الرغم من أن كل اعتقاد بأن (ب)، والرغبات بأن (ك)، إلخ، لديها نوع من التَّحَقُّق الفيزيائي، قد يكون لاعتقادات مختلفة بأن (ب)، ورغبات مختلفة بأن (ك)، إلخ، تَحَقُّقات فيزيائية مختلفة، بما أن الحالات القصدية ستُفَرَّد وتُصَنَّف وظيفيًا، بحيث أن الكثير من القصص الفيزيائية المختلفة الكثيرة قد تتناظر مع التفسير الوظيفي نفسه.

يوافق ستِشْ إلى حَدٍّ ما؛ إذ يقول: «لقد تَوَصَّلَ الذين يتعاملون منّا مع

(41) أي، وفق حرية التصرُّف والفعل على نحوٍ مستقل. (المترجم).

العلوم الخاصة بجديّة لتوقُّعِ أن الصور التخطيطية schemes التصنيفية المُعْتَمَدة في تلك العلوم ستتقاطع مع السمة الأساسية التصنيفية التي تفرضها الفيزياء»[42]. لكن، في حين يرى المؤمنون الوظيفيون، مثل فودور، هذا الأمر باعتباره طريقة للتوفيق بين علم النفس القصديّ intentional psychology والنزعة الفيزيائية physicalism، يلتزم ستِشْ بأن الحالات المُفَرَّدة individuated وظيفيًّا التي يفترضها علمُ النفس لا يمكنها أن تَكون قصديّة؛ ومِن ثَمَّ، هو ملحدٌ وظيفيّ.

يمكن تلخيص الحجة المبدئية الخاصة بستِشْ، وهو تلخيص لا يمكن عرضه باختصار مفيد إلى حَدٍّ ما مثل تلخيص المادية الاستبعادية eliminative materialism لدى تشيرشلاند، في عنوان من عناوين فصله: «النظرية التركيبية للعقل The Syntactic Theory of the Mind». تُسَمَّى النظرية التركيبية بهذا الاسم في تقابُلٍ مع نظرية فودور «التمثيلية»؛ ونقطة الدخول الخاصة بحجة ستِشْ هي توتُّرٌ يلاحظه في رؤية فودور. ووَفقه، من جانبٍ، الحالات القصدية بها محتوى contentful بالأساس، لكن، من الجانب الآخر، يمكن لخصائصها الحوسبية الصورية فقط أن تَكون ذات صلة بالتسبُّب في الفعل. يلحُّ ستِشْ على أن الاستنتاج المناسب (على الرغم من عدم استنتاج فودور، بالطبع، له) هو أن الحالات القصدية، **بما هي** قصدية، لا تؤدي أي دور سببي.

لماذا يعتبر ستِشْ محتوى الحالات القصدية غير ذي صلة سببيًّا؟ إنه يعتمد بالأساس على ما يسميه «مبدأ الاستقلال الذاتي the autonomy principle»: «إن الحالات والعمليات التي ينبغي أن تَشْغَل عالِم النفس هي تلك الحالات التي تَنْتُج [أو تلزم] عن الحالة الفيزيائية، الداخلية، الحالية

(42) Stich, *From Folk Psychology to Cognitive Science*, p. 164.

للكائن»[43]. لذا، وَفق ستِشْ، لا ينبغي على علم النفس أن يَشْغَل نفسه بمحتوى حالات عقلية لشخصٍ، لأن ذلك مِنْ شأنِه أن يتطلب من علم النفس الاشتراك مع علاقات بالأشياء والأحداث التي **تتعلق بها** اعتقادات الذات، إلخ. تأييدًا لمبدأ الاستقلال الذاتي، يقدّم ستِشْ «حجة الإحلال replacement argument»: مِنْ شأنِ ذاتَيْن متطابقتين فيزيائيًّا («نُسَختان جزيئيتان») التصرُّف بالطرق نفسها بالضبط، ولذا، بما أن علم النفس هو العلمُ الطامح لتفسير السلوك، يلزم أن تَكون أيّ حالات أو خصائص لا تتشاركها النُسَخُ الجزيئية غير ذات صلة بعلم النفس.

فورًا، على الرغم من ذلك، يعترف ستِشْ بأن هذه الحجة «من الواضح أنها لن تحقق المطلوب». لأننا إذا سمحنا بدخول كل الأنواع المعتادة لأوصاف السلوك، سيكون **كاذبًا**، ببساطة، أن النُسَخ الجزيئية ستتصرف وَفق الطرق نفسها بالضبط. على سبيل المثال، يستطيع ستِشْ بيع سيارته القديمة (الخاصة به)، لكن نسخته لا تستطيع ذلك. مِن ثَمَّ، يقترح ستِشْ تعديل الحجة من خلال ضمان أن النُسَخ الجزيئية لن تستوفي **كل** الأوصاف السلوكية نفسها، والتراجع لمقدمة [حجة] تقول إن النُسَخ الجزيئية ستستوفي كل الأوصاف السلوكية **المستقلة ذاتيًا** نفسها[44].

لكن وَفق هذا التعديل، حتى إذا نجح ستِشْ بالفعل في جَعْلِ مقدمات [حجته] صادقةً، من المؤكد أنه جعل حجته غير صحيحة invalid. من قوله «يفسر علمُ النفس السلوكَ» و«مِنْ شأنِ النُسَخ الجزيئية التصرُّف بنفس الطرق المستقلة ذاتيًّا القابلة للوصف نفسها»، من الواضح أنه لا يَنْتُج من ذلك أن وحدها الحالات التي تتشاركها النُسَخُ الجزيئية ذات صلة بعلم النفس. ولو أن ستِشْ يرى أنها ذات صلة، يلزم أن يَكون ذلك بسبب

(43) Ibid., p. 164.
(44) Ibid., p. 166.

تعامله مع الأمر التالي باعتباره حقيقةً واقعة: من الملائم أن نطلب فقط من علم النفس تفسير السلوك القابل للوصف على نحوٍ مستقل ذاتيًّا، لكن، بالطبع، هذه النقطة هي محل النقاش.

إذن، مبدأ الاستقلال الذاتي الخاص بستِشْ غير مُثْبَت. ولنرى أنه كذلك غير صادق، من الضروري فقط النظر عن كثب، بقَدْرٍ أكبر قليلًا، إلى مثال ستِشْ. يقول ستِشْ، افترض أنه اخْتُطِف بالفعل ونسخته «أُرْسِلَت إلى العالَم مكاني». تعرض على النسخة 1000 دولار لشراء السيارة القديمة، وهو «يوافق على بيعها بالبهجة الصادقة نفسها التي مِنْ شأنِي إظهارها... ويوقّع على كل الوثائق الواجبة كما سأفعل... وتوقيعات [النسخة] مِنْ شأنِها إقناع أيِّ خبير في الخطوط». وعلى الرغم من ذلك، «نسختي [المطابقة لي] لا تبيع لك السيارة البالية»[45]. لكن، للسبب نفسه الذي لم تتمكن نسخة ستِشْ الجزيئية من بيع السيارة بسببه، لم يمكنها الموافقة على البيع أو توقيع الوثائق كذلك. كان لستِشْ [النسخة] أن يقول للبائع المُحْتَمَل: «اتفقنا». ويكتب «ستيفين ب. ستِشْ» على الوثائق، لكن ما كان له فعله هو **التظاهر بالموافقة على البيع وتزوير توقيع ستِشْ**. ثَمَّ معنيان «للوصف غير المستقل ذاتيًّا» فعّالان: (أ) وصفٌ ينطبق على ذاتٍ بفضل كَونها ذلك الشخص المُعَيَّن، و(ب) وصفٌ ينطبق على ذاتٍ بفضل علاقاتها بالأشياء والأحداث في بيئتها. ما يحتاج ستِش لإثباته، تأييدًا «للنظرية التركيبية للعقل» الخاصة به، هو أن علم النفس لا ينبغي أن يُتَوَقَّع منه تفسير السلوك بمقتضى أيِّ أوصاف غير مستقلة ذاتيًّا بالمعنى الأوسع، (ب)؛ وأقصى ما يثبته مثاله هو أن علم النفس لا ينبغي أن يُتَوَقَّع منه تفسير السلوك بمقتضى أوصاف غير مستقلة ذاتيًّا بالمعنى الأضيق، (أ). (وقد لا يتجاوز ذلك مثالًا على الافتراض* القائل إن التفسيرات **العلمية**

(45) Ibid., p. 166.

ينبغي لها أن تَكون عامة من حيث السمة بدلًا من أن تَكونَ مُقَيَّدة بأشياء فردية مُحَدَّدة أو أشخاص فرديين مُحَدَّدين). عندما يلاحظ المرءُ أن حتى [الوصف] «يقول للبائع المُحْتَمَل: (اتفقنا)»، و[الوصف] «يكتب (ستيفين ب. ستِشْ) على الوثائق» وصفان غير مستقلين ذاتيًا بالمعنى الأوسع، يدرك المرءُ أن مبدأ ستِشْ غير معقول بالكلية.

أفعالُنا تفاعلاتٌ [**قائمة عبر التأثير المُتَبادَل**] مع الأشياء والأشخاص، إلخ، في بيئتنا؛ وإشارة الاعتقادات للأشياء والأشخاص و، إلخ، كهذه، بعيدة للغاية عن كونها تجعلهم غير ملائمين لأداء دور في تفسير الأفعال، بل إنها **مطلوبة** بالأخص إذا كان لهذه الاعتقادات أن تؤدي دورًا كهذا. كيف يكون من المُحْتَمَلِ لاعتقادي بأن الثلج كثيف بما يكفي ليتحمل وزني المساهمة في تفسير انطلاقي للسير عبر البحيرة، **ما لم** يَكن اعتقادًا عن الثلج على البحيرة؟

تدل الفقرة الأخيرة، رغم رفضي قبول الإلحاد الوظيفيّ لدى ستِشْ، على أنني لا أنحاز، تحقيقًا لمصلحتي (آسفة، لم أقدر على مقاومة هذا التعبير!) إلى وظيفية فودور كذلك ـ لأن إصراري على الملاءمة التفسيرية لما يتعلق الاعتقادُ به يتساوى في تعارضه مع «الأنا-وحدية المنهجية methodological solipsism» لدى فودور قدر تعارُضها مع مبدأ الاستقلال الذاتي لدى ستِشْ. في الواقع، على الرغم من موافقتي مع فودور من جهة أن التفسير النفسي يتطلب حالاتٍ قصدية، وأن ذلك الأمر متوافق مع تصوُّرٍ للأشخاص باعتبارهم كائنات فيزيائية على الرغم من أنه من غير المُرَجَّح قدوم ردٍّ بسيط للحالات القصدية إلى الحالات والقوانين الفيزيائية، وفيما يتجاوز تلك النقاط المذكورة، أختلف، ببساطة، معه تقريبًا في كل جانب آخر.

على سبيل المثال، كيف نحدد أنني أعتقد بأن الثلج سميك بما يكفي ليتحمل وزني؟ نوجه انتباهنا إلى سلوكي، اللفظي منه وغير اللفظي:

جاهزيتي للموافقة على، أو تأكيد، «الثلج كثيف بما يكفي ليتحمل وزني»، أو كلمات تدل على هذا المفاد؛ وانطلاقي للسير عبر البحيرة؛ وتشجيعي الآخرين ليعبروها بدلًا من الالتفاف حولها عبر طريق طويل؛ وصدمتي أو دهشتي إذا، في سيري عبرها، تشقق الثلج تحتي؛ وهكذا تباعًا. نحكم على إخلاص سلوكي اللفظي من خلال سلوكي غير اللفظي؛ بصرف النظر عن مدى صرامة تأكيدي لأن الثلج كثيف بما يكفي، لو أنني أدعم سير عدوي عبر البحيرة لكنني لن أطأ بخطوة على الثلج بنفسي، ستشك شكًّا صحيحًا في أنني أعتقد بما أقوله. على الرغم من أننا ننسب الاعتقادات بناء على المعايير السلوكية، لكننا أيضًا نقرُّ بأن الناس قد يكون لديهم اعتقادات غير متجسدة فيما يقولونه أو يفعلونه، إما بسبب عدم وجود مناسبة، وإما لأنه ثَمَّ سبب يمنع حدوث ذلك ـ الرئيس أو المُحَقِّق يستمع.

ثَمَّ تقريرٌ يستوعب هذه المُلاحظات بأريحية إلى حَدٍّ ما، وهو تمييز [هيو] برايس Price (1899-1984) للاعتقادات باعتبارها «استعدادات متعددة الصور multi-form dispositions»، مجموعات معقدة من الاستعدادات للسلوك اللفظي وغير اللفظي: أن نوافق على جُمَل محدَّدة أو نؤكد جُمَلًا مُحَدَّدة، كما يصيغها برايس بعناية، في «كلام غير مدروس unstudied speech»، للتصرف بتلك الطرق، أو هذه، للشعور بصدمة أو دهشة لو أن كذا وكذا حدث... إلخ»[46].

يقترح ذلك الأمر حلًّا للالتباس الذي يشعر به المرءُ حيال نَسَب الاعتقادات للحيوانات، من جانبٍ، وأجهزة الكمبيوتر، من الجانب الآخر؛ بما أنه في كل حالة من الحالتين تَكون بعض عناصر الاستعداد التام المتعدد الصور، وليست كلها، حاضرة، فالإجابة التي تقترح نفسها هي: لديهما شيء شبيه-بالاعتقاد، لكنهما ليس لديهما اعتقادات بالمعنى الكامل. يقترح ذلك

(46) Price, *Belief*, pp. 267ff.

الأمر كذلك طريقةً معقولة لاستيعاب درجات الاعتقاد من خلال درجات قوة الاستعدادات الملائمة.

قد يُرَى أن فهم اعتقادٍ باعتباره تركيبًا معقدًا من الاستعدادات، يتضمن استعدادات للفعل وَفق طرق مُحَدَّدة، يتعارض مع واقعة تفسيرنا لأفعال الناس بالإشارة إلى اعتقاداتهم[47]. (فَكِّروا في الحيلة السردية الاعتيادية للمُحَقِّق، حيث تتصيد الشرطةُ مُشْتَبَهًا فيه باقتياده للاعتقاد بأن أدلة التجريم يمكن إيجادها في مكان كذا وكذا، وتمضي الحيلة قُدُمًا بشروعه في إخفاء الأدلة أو طمسها). من المؤكد أن الاعتراض يأتي كما يلي: [القول التالي] «فَعَل (Ø) لأنه اعتقد أن (ب)» يمدّنا بمعلومات أكثر من [القول] «فَعَل (Ø) لأنه كان لديه استعداد لـ (Ø)». ليس من الواضح، رغم ذلك، أن الاعتراض يصمد أمام تفكِّرٍ إضافي في التفسيرات الاستعدادية [أي، القائمة على مفهوم الاستعداد disposition]. من المرجح قولنا إنه من الصادق أن «انكسر الزجاج لأنه أوقعه»، وليس «انكسر الزجاج لأنه هشٌّ»؛ لكن السبب قد يكمن في أننا نفكر في هشاشة الزجاج باعتبارها شرطًا دائمًا مؤسَّسًا [أو أساسيًّا]، وإبراز السمة التي تغيَّرت في الموقف باعتبارها تفسيرية. قد نقول جميعًا «كَسَرَت خاصرتها لأن عظامها قد أصبحت هشّة»، عندما تَكون الهشاشةُ العاملَ الجديدَ؛ تمامًا كما يَكون اعتقاد المُحَقِّق في المثال أعلاه.

تتوافق هذه المقاربة إلى حَدٍّ ما مع ألكسندر بين Bain (1818-1903) وبيرس[48]، لكنها تتوافق لمدى أقل مع واطسون Watson أو [بورهوس

(47) قارن مع:

Cf. Fodor, *Representations*, p.5.

(48) Bain, *The Emotions and the Will*, pp. 505-535; Peirce, *Collected Papers*, 5.12.

قارن مع:

Haack, 'Descartes, Peirce and the Cognitive Community', section I.

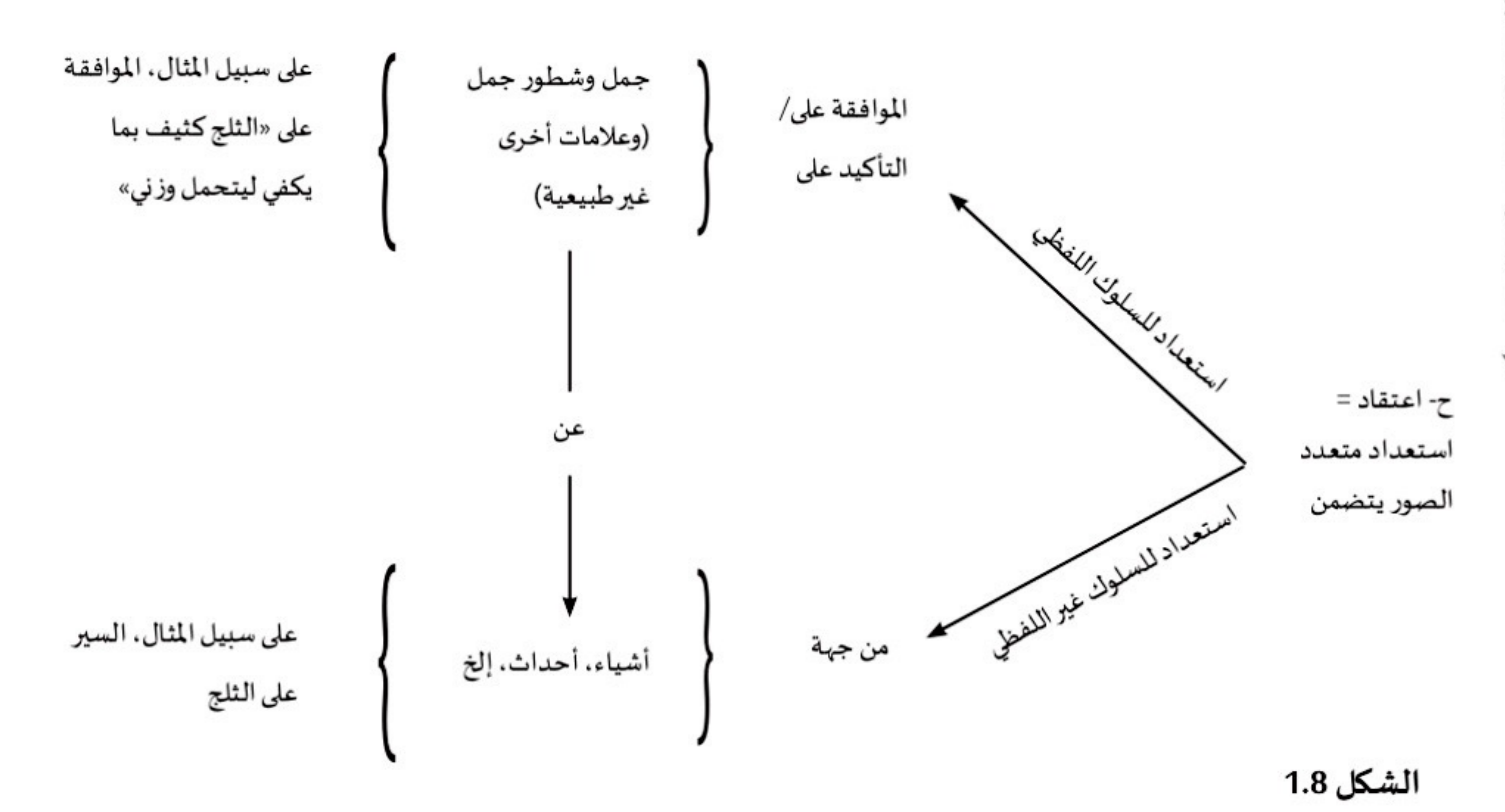
فريدريك] سكينر Skinner (1904-1990). لاستعداد شخصٍ ما لأنماط كذا وكذا من السلوك اللفظي ومن سلوك آخر صلةٌ بحالة دماغه (كما يكون للهشاشة صلة بتشكيل الزجاج على مستوى البنية المجهرية [المصغرة]) ـ وبمعنى آخر، صلة بمحتويات الصندوق الأسود الذي سيُحَرِّم واطسون أو سكينر علينا النظر فيه.

ثَمَّ شيءٌ ما، ليس بقابل للوصف على نحوٍ مستقل ذاتيًّا، وإنما ثالوثيٌّ على نحوٍ أصيل inherently[49]. ما قلته للآن قد افترض مُسبقًا نقطة جوهرية عن [وجود] صلة [أو رابط] بين الاستعدادات للسلوك اللفظيّ والاستعدادات للسلوك غير اللفظيّ المُمَيِّز للاعتقاد: أنه، في الحالات العادية، تَكون الذاتُ مستعدةً للموافقة على جُمَلٍ تُمَثِّلُ شيئًا ما أو مكانًا ما أو حدثًا ما، إلخ، باعتباره كذا وكذا، والذي حياله تتصرف الذات بالطريقة كذا وكذا. يتضمن اعتقادي بأن الثلجَ كثيفٌ بما يكفي ليتحمل وزني استعدادًا للموافقة على جُمَلٍ **تمثِّل الثلجَ على البحيرة** باعتباره كثيفًا بما يكفي ليتحمل وزني، واستعدادًا **للسير على الثلج** لو أنني أريد بلوغَ الجانب الآخر من البحيرة[50]. الشكلُ 1.8 محاولةٌ لجعل هذا الأمر أوضح.

الفعلُ القصديُّ فعلٌ ترشده تمثيلاتُ الفاعل للأشياء والأحداث في العالَم. لقد ركزّتُ على جُمَلٍ في لغة الفاعل. لكنَّ رسمَ خريطة أولية، بالإضافة إلى إعطاء توجيهات لفظية، دالٌ على الاعتقاد بأن هذه هي كيفية وصولك لمبتغاك؛ لذا لا يجب على «التمثيلات» أن تتضمن وحدات من

(49) وتُتَرْجَم inherent كذلك إلى «ملازم-مستغرق»: «بوجه عام، كل ما لا يقبل الانفصال عن موضوعه كالثقل بالنسبة إلى المادة». انظر: «المعجم الفلسفي»، سبق ذكره، ص: 303. (المترجم).

(50) من المؤكَّد أنني أُسَهِّل الأمورَ على نفسي باختيار مثال لاعتقادٍ ذي سمة عملية بدرجة عالية: لن تلائم الاعتقادات الرياضية أو الميتافيزيقية الصورة [التي أحاول إيصالها] بعناية. لكنني أرى إسناد الاعتقادات النظرية بدرجة كبيرة ثانويًّا، بحيث يمكننا إسناد اعتقادات كهذه فقط مقابل خلفية أسانيد اعتقاداتٍ أشبه بمثالي.


ح- اعتقاد = استعداد متعدد الصور يتضمن
استعداد للسلوك اللفظي
استعداد للسلوك غير اللفظي
الموافقة على/ التأكيد على
من جهة
جمل وشطور جمل (وعلامات أخرى غير طبيعية)
عن
أشياء، أحداث، إلخ
على سبيل المثال، الموافقة على «الثلج كثيف بما يكفي ليتحمل وزني»
على سبيل المثال، السير على الثلج

الشكل 1.8

اللغة فقط، بل تتضمن علامات signs غير طبيعية. وعلى الرغم من ذلك، ليست بجُمَلٍ في «لغة الفكر» التي يفترضها** فودور. النقطة الرئيسة هي التالية بالضبط: ح-الاعتقادات استعداداتٌ معقدة تتضمن استعدادات للاستجابة لـ/ لاستعمال جُمَلٍ في لغة عامة، أو علامات غير طبيعية أخرى؛ الاستعدادات، وليست الجُمَل، هي التي بالرأس.

حتى الآن فقط، اسْتُعمِلَ «اعتقاد» في هذا الفصل، بالتباس مُتَعَمَّد؛ لأن الكُتّاب الذين كنت أناقشهم لا يُقدّرون تمييز ح-الاعتقادات عن م-الاعتقادات (وهو الأمر الذي يفسّر جزئيًا البحث غير المُثْمِر لـ «الجُمَل في الرأس»). لكن تقرير الاعتقادات باعتبارها استعدادات متعددة-الصور مقصودٌ، بالتأكيد، باعتباره تقريرًا عن حالات الاعتقاد، ح-الاعتقادات. سيلزم تأجيل الأسئلة عن كيفية تحديد م-الاعتقاد الملائم لما بعد استطلاع موجز لبعض العواقب للمقاربة المُقْتَرَحة لـ ح-الاعتقادات.

يعتمد استعدادٌ للموافقة على جملةٍ على قدرات التَّعَرُّف والاستجابة: على التعرُّف على الكلمات، على فهم جُمَلٍ مُكَوَّنة من كلمات مألوفة. ينسجم هذا الأمر مع قدرة مستخدمي اللغة على نطق، والتعرُّف على، جُمَلٍ لم يسمعوها من قبل قَط. بل إن ذلك يقترح، على الرغم من أن هذا الاقتراح يتمَ على نحوٍ غامض فقط، الكيفية التي قد تعتمد القدرات القضوية وَفقها على قدرات قبل-قضوية؛ ومِن ثَمَّ يجمع ذلك بين الدعوى بأن الفعل القصديّ هو الامتياز الذي تتمتع به المخلوقات التي تستخدم-العلامة في وجود تلميحات لاتصالات من خلال البالغين من البشر، والقاصرين من البشر... وصولًا إلى صديق تشيرشلاند، وأعني بزّاق البحر. (لقد وردت هذه الفكرة كذلك في أذهان بعض كُتّابٍ، هم أدرى مني بكثير بالدراسات **العلمية** الملائمة [أو ذات الصلة بالموضوع]؛ لذا، [سأذكر] جوشكه وكوبيلبيرغ Goschke and Koppelberg: «قد تَنْتَج السمات المميّزة

للإدراك الإنساني كذلك من التفاعل [القائم عبر التأثير المتبادَل] الوثيق لعمليات اتصالية حساسة-تجاه-المحتوى والقدرة على استعمال أنساق رموز خارجية»)[51].

الآن يمكنني تفسير السبب الذي يبدو من خلاله موقفي تجاه الثنائيات المألوفة لنزعة الحوسبة computationalism مقابل نزعة الاتصال connectionism، والنزعة الرَّدِيّة مقابل النزعة الوظيفية شبيهًا إلى حَدٍّ كبير بموقف الرجل الأيرلندي الذي طُلِبَ منه الإرشاد إلى وجهةٍ مُحَدَّدة: «لن أبدأ من هنا»[52]. أتفق مع الوظيفيين في أنه يمكننا توقُّع وجود تفسيرات فيزيائية مختلفة متناظرة مع نفس التفسير القصديّ (على الرغم من قيام أسبابي لمدى أقل على الاحتمالية المنطقية للفاعلين القصديين، الآتين من المريخ، والمكوَّنين بالأساس من السليكون، مِن قيامها على الواقعة التجريبية التي تقول بلغات بشرية مختلفة). أتفق مع الرَّدِّيين، على الرغم من ذلك، في أن ذلك، بنفسه، لا يجيب على، ولا يُبْطِل مشروعية، السؤال عن ماهية التَّحَقُّقات الفيزيولوجية-العصبية للحالات القصدية. يجب عليَّ أن أشعر بالاستياء نفسه الذي يشعر به تشيرشلاند تجاه المراوغة الظاهرة للنزعة الوظيفية إذا اعتقدتُ، كما يعتقد تشيرشلاند[53]، بأن المشكلة لا تكمن في وجود مُرَشَّحات **كثيرة جدًّا** للتَّحَقُّقِ الفيزيولوجي-العصبي للاعتقاد بأن (ب)، وإنما تكمن في أنه **ليس** ثَمّة مُرَشَّحات. لكنني أرى أن تشيرشلاند

(51) Goschke and Koppelberg, 'Connectionist Representation, Semantic Compositionality, and the Instability of Concept Structure', p. 268.

(52) وهي نكتة عن سائح تاه في طريقه في أثناء ذهابه إلى مدينة دبلن Dublin بأيرلندا، فأوقف رجلًا أيرلنديًا وسأله عن المدينة، فبدأ في وصف الطريق له، وكان من الواضح أن الأخير لا يعرف ما يصفه على وجه التحديد، وأنه هو-أيضًا- لا يعرف الطريق بالضبط، فأخبر السائل: «لو أنني أريد الوصول هناك [إلى دبلن]، لن أبدأ من هذا المكان». (المترجم).

(53) Churchland, P. M., 'Eliminative Materialism and the Propositional Attitudes', pp. 12-17.

يعتقد بأنه ليس ثَمّة مُرَشَّحات لأنه يبحث عن شيء خاطئ - لأنه يبحث عن «الجُمَل في الرأس» بدلًا من **(من ضمن أمور أخرى)** [البحث عن] استعدادات للاستجابة كذا وكذا لكلمات وعبارات وجُمَل في لغة الذات [أي، الشخص]. ولو ضمن أحدٌ ذلك -وكما سيكون المرء مُلْزَمًا حينها- وأقرَّ بلا-معقولية مبدأ الاستقلال الذاتي أو الأنا-وحدية المنهجية، إذن، لم تَعُد نزعة الاتصال مقابل نزعة الحوسبة، مثلها مثل النزعة الرَّدِيّة مقابل النزعة الوظيفية، تبدو باعتبارها ثنائية حصرية.

يتركني ذلك الأمر مع مشكلة تتعلق بتسميتي لمقاربتي («النزعة السلوكية الجديدة المتواضعة modest neo-behaviourism»؟ «نزعة رَدِّيّة باروكية[54] baroque reductionism»؟[55]...) ولقد استقررت على تقرير «تَوَسُّط-العلامة sign-mediation» أو تقرير «ت.ع».

لتقرير (ت.ع) ميزة خلق رابط داخليّ بين مفاهيم الاعتقاد والصدق: أن تعتقد أن (ب)، **من ضمن أمور أخرى**، هو أن تَكون مستعدًّا للموافقة على، أي، الإقرار بصدق، جُمل مفادها أن (ب). يتفق ذلك مع الحقيقة البديهية truism القائلة إن الاعتقاد بأن (ب) هو قبول (ب) باعتبارها صادقة؛ وكما يأتي في تعريف «اعتقاد»، في قاموس أوكسفورد للغة الإنجليزية OED، باعتباره «قبول... عبارةٍ، إلخ،... باعتبارها صادقة». يتطلب قبول (ب) باعتبارها صادقة ما هو أكثر من استعداد للموافقة اللفظية؛ لكن، ليس ثَمّة حاجة إلى أن نخشى أن الإخلاص [بمعنى الصدق هنا] يمكن تفسيره

(54) تشير صفة baroque إلى ما يتمتع بخصائص طراز التعبير الفني الأوروبي (في العمارة والموسيقى والفن) الذي ساد، بالأخص في القرن 17، والتالي على نزعة التكلُّف Mannerism، ويتميز بالتفاصيل المبهرجة. (المترجم).

(55) قارن مع:
Horgan, 'From Cognitive Science to Folk Psychology: Computation, Mental Representation and Belief'.

لتمييز النزعة الرَّدِّيّة «التي يسهل التعامل معها» عن «التي لا يسهل التعامل معها».

فقط باعتباره متطلبًا بالفعل **لاعتقاد** الذات أن (ب). الموافقة مُخْلِصة إذا صاحبها استعدادٌ لفعلٍ بناء على القضية المعنية.

يقترح تقرير (ن.ع) تأويلًا جديدًا للاقتراح المألوف القائل إن أسانيد[56] ascription الفعل القصدي تستلزم الحَدَّ الأدنى من العقلانية rationality من جانب الفاعل. لل «عقلاني» معنيان، على الأقل، ذَوا صلة بموضوع البحث: قادر على الاستدلال العقلي («**عقلاني**»، في مقابل «لا-عقلاني a-rational»[57] أو «غير عقلاني non-rational»[58]) و: استعمال هذه القدرة استعمالًا مناسبًا أو على نحوٍ لائق («**عقلاني**»، في مقابل «غير منطقي irrational»[59]). لـ «**عقلاني**» بدورها تأويلان: تأويل أقوى وتأويل أضعف: وَفق أهداف واعتقادات الفاعل («**عقلانية ضعيفة** *weak rationality*») و: وَفق أهداف الفاعل المعقولة واعتقاداته المُسَوَّغة (**عقلانية قوية** *strong rationality*»). يستلزم تقرير (ت.ع) أن الاعتقادات هي الامتياز للمخلوقات القادرة على استعمال العلامات غير الطبيعية، ومِن ثَمَّ يتطلب **العقلانية**. ليست كل أفعال مخلوق **عقلاني** بقصدية، بالطبع، لكن تقرير (ت.ع) يستلزم أن أيَّ فعل يمكن تفسيره تفصيليًا بالإشارة إلى اعتقادات ورغبات الفاعل **عقلانيٌّ على نحوٍ ضعيف**. ولا يستلزم التقرير، على الرغم من ذلك، لزوم أن يَكون الفعل القصدي **عقلانيًا على نحوٍ قوي** *strongly rational* ـ لأن الاعتقادات التي تسوّغه قد تَكون غير مُسَوَّغة إلى حَدٍّ ما، والأهداف التي ترشده تتعارض إلى حَدٍّ ما مع مصالح الفاعل الحقيقية.

يتفق تقرير (ت.ع) مع الفكرة المعقولة القائلة إن القدرة على الاستدلال العقلي، والتفكير المستقصي deliberation، والفعل القصدي، والبحث،

(56) بمعنى أشكال نَسَب فعلٍ ما، أو عدة أفعال، لشخصٍ ما. (المترجم).

(57) لا يؤسَّس على استدلال عقلي. (المترجم).

(58) من ضمن احتمالات معانيه: ما لا يمكن تفسيره بالعقل. (المترجم).

(59) تنبع لا-عقلانية ما يوصف بأنه irrational من حقيقة عدم كونه منطقيًا أو معقولًا. (المترجم).

يزيد بزيادة إتقان اللغة؛ ويعزز ذلك الأمرَ الثراءُ، ويمنعه فقرُ مصادر المرء اللغوية. (لغة الساسة Newspeak لغةٌ مُفْقَرة عن عمد بحيث تجعل الأفكار غير الصحيحة سياسيًّا، ليست فقط خارج التعبير، وإنما خارج الفكر أيضًا، ومِن ثَمَّ تمنع الفعل غير الصحيح سياسيًّا)[60].

بالصورة التي قَدَّمتُ بها تقرير (ت.ع)، ليس لهذا التقرير فقط عاقبة أن التفكير يَكون بالعلامات، وإنما من المناسب التحدُّث عن التفكير بلغةٍ **ما**. سيكون ذلك الأمرُ مثيرًا للجدل، لكنني أرحِّب به. الاستبطان يدعمه؛ وكذلك تدعمه تعقيبات اعتيادية مثل «كنت **أجهر بأفكاري** للتوِّ»، «يمكنني التحدُّث بالفرنسية، لكنني لا زلت **أفكِّر باللغة الإنجليزية**»؛ وكذلك يفعل الروائيون الذين يكتبون، على نحوٍ لا شعوريّ إلى حَدٍّ ما، جُمَلًا مثل: «خمسة جناة. على الرغم من كونه رجلًا متعلمًا، فكَّر دوجلاس برطانة[61] الشرطة»[62]، وحتى في اللحظات الطائشة، يقول فودور، حين يصف فاعلٌ يتفكَّر في مباراة شطرنج، «مهما يكن، عندما فَكَّرَ بتأنٍّ، لبعض الوقت، في أي حجر شطرنج من البيادق يحركه، تبدَّى أن الأمر كله ممل وميؤوس منه، ورأى **[من خلال التفكير]**: «أوه، أُفٍّ» وقرر الاستسلام»[63].

يتبقى اشتباك لمسائل تتعلق بنَسَب **محتوى**-اعتقاد - وهو تشابك تجنبناه حتى الآن من خلال الكلام الغامض عن شخص يَكون مستعدًا للموافقة على جُمَلٍ «مفادها أن» (ب). في الحالات [أو الأمثلة] الأبسط بحق، ستُحَدِّد جملةٌ ما م-الاعتقاد تحديدًا لائقًا، وهي جملة لدى الذات استعداد للموافقة عليها، وهذه الجملة من مُكوّنات ح-الاعتقاد المعني. لكن حين أنسب إليك الاعتقاد أن (ب)، أمثِّل اعتقادك في لغتي؛ ولذا، بما أنه

(60) Orwell, *Nineteen Eighty-Four*, Appendix.

(61) الرطانة: لغة المهنة. (المترجم).

(62) Daley, *A Faint Cold Fear*, p. 6.

(63) Fodor, *Representations*, p. 6.

حتى عند استخدام لغة واحدة كل مرة ربما، ليس ثَمَّ متحدثان يستعملان الكلمات بالطريقة نفسها تمامًا، يجب ضبط أسانيد الاعتقاد belief-ascriptions لتتلاءم مع التبايُن اللغوي. لذا، بقَدْر كافٍ، سيتطلب نَسَب م-اعتقاد ما الانتباهَ إلى عينة أساسية من استعمال الذات للغة، والانتباه إلى السلوك غير اللفظي لدى هذه الذات. وفي بعض الأوقات سيتطلب الضبط إسهابًا تفصيليًّا: «يَعتقد أن لديه التهاب مفاصل arthritis في فخذه ـ حسنًا، يسميه «التهاب مفاصل»، ولهذا السبب طلب من الطبيب وصف علاج معروف باسم ARTHRIGHT، لكن من الواضح أنه لا يدرك أن الكلمة تشير في الحقيقة فقط إلى التهاب المفاصل»[64]. (في بعض الحالات، كما هي حالة السيدة (ت) لدى ستِشْ، التي، طبقًا لما يُقال، مِنْ شأنِها الموافقة على «اغتيل ماكينلي»، لكنها لن توافق على «ماكينلي ميت»، أو حتى على «لستُ ميتة»، سيستحيل معرفة ما تعتقده الذات، إن كان هناك ما تعتقده من الأساس. في حالاتٍ خاصة كهذه، يتردد المرء في نَسَبِ **أي** اعتقاد؛ لكن مِنْ شأنِه أن يَكونَ من غير المعقول التَّعامُل مع ذلك الأمر [أو تلك الحالة] باعتبارها تُشَكِّل أسسًا [أو مسوّغات] للتردُّد في نَسَبِ اعتقادات للذوات العادية)[65].

ستثار هذه المشكلات عند أي مُعْتَقِد، لكن ثَمّة مشكلة أخرى شديدة بالنسبة إليَّ بالتحديد. بما أنني قد التزمت بأن الواقعةَ التي تقول إن الاعتقاداتِ تكون **عن** أشياء وأحداث في العالَم حيويةٌ [من حيث أهميتها] لفهمٍ يتعلق بكيفية مساهمتها في تفسير فعلٍ، أكون في حاجة إلى تقرير عن م-الاعتقادات باعتباره **خاصًّا بالشيء**[66] *de re* («قائم على علاقة

(64) انظر:

Burge, 'Individualism and the Mental'.

(65) Stich, *From Folk Psychology to Cognitive Science*, pp. 54ff.

(66) «باللاتينية وتعني: عن الشيء. أن تقول بأن بعض الحقائق الضرورية هي «de re» هو أن تقول

relational» بالمعنى الذي يستعمل كواين وَفقه المصطلح، وليس بالمعنى المقابل تمامًا الذي يستعمل فودور المصطلح وَفقه). يترك ذلك الأمرُ المشكلةَ قائمةً، أعني مشكلة توفيق السمة اللا-ماصدقية لأسانيد-الاعتقاد مع تصوُّر **خاص بالشيء**. قد يَكون من الممكن تحقيق ذلك باستخدام فهم بيردِكْ Burdick، وهو فهم جذاب، للاعتقادات باعتبارها أزواجًا مُرَتَّبة يكون العضوُ الأول فيها عاديًا، شيئًا ما-صدقيًا وثانيهما محمولًا يمثِّل «نمط التمثيل mode of representation» الملائم. وعلى سبيل المثال، يمكن فهم اعتقادي بأن الثلج كثيفٌ بما يكفي ليتحمل وزني باعتباره استمراري في الاعتقاد بصدق «كثيف بما يكفي ليتحمل وزني» لـ <الثلج على بحيرة كذا وكذا، «الثلج على البحيرة الذي أقف بجانبه»> ـ وتقرير (ت.ع)، بالطبع، هو تفسيري «للاستمرار في الاعتقاد بصدق»[67].

من الواضح أن هذا قد مَثَّلَ أدنى إشارة صوب مُخَطَّط [أوَّلِيّ]؛ لكن، لحسن الحظ، أي تقرير كامل غير ضروري لدعوى هذا القسم، التي أقول إنه غير مُثْبَت أن الإقرار بأن الناس كائنات فيزيائية في بيئة فيزيائية يُلزِم المرء بإنكار امتلاكهم لاعتقادات، أو أن اعتقاداتهم تُسهم في تفسير أفعالهم القصدية؛ وهي دعوى، كما آمل، تُثْبِتها الأجزاء الأكثر ابتذالًا من هذا القسم دون مساعدة النصف الثاني من هذا القسم، وهو قسم نظري [قائم على النظر] speculative للغاية. ربما، بالفعل، لم يَكن ثَمَّ شيء في هذه الحجة التفصيلية ضروريٌّ بصرامة؛ لأن الموقف الوحيد المعقول أمام حقيقة

عن الصدق هو شأن خاص بالأشياء نفسها وليس بالعبارات. تقابَل بـ«de dicto» (خاص بالكلام أو القول)». انظر: وليم جيمس ايرل، «مدخل إلى الفلسفة»، سبق ذكره، ص: 352. (المترجم).

(67) Burdick, 'A Logical Form for the Propositional Attitudes'.

لا يحتاج ذلك الأمر إلى تعرُّضي للمشكلة التي تقول بأن م-الاعتقادات غير قابل للتمثيل الآن، كما يتطلب تقرير تقويم م-الأدلة المُعْطَى في الفصل الرابع، على المستوى الجُمْلِيّ، لأن المرء بمقدوره استعمال تقنية بيردِكْ لإعادة تمثيل ما يُعْتَقَد في صدقه وَفق صورة جُمْلِيَة.

وجود أطروحة نظرية في فلسفة العقل تلزمنا بنتيجة مفادها أن الناس ليس لديهم اعتقادات، هو أنه يُمَثِّل أسسًا مثالية لرفض تلك الأطروحة بدلًا مِن قبول نتيجة مفادها أن الناس ليس لديهم اعتقادات.

يتصل بهذه الفكرة الأخيرة أنَّ ستِشْ وتشيرشلاند لا يمكن لأي منهما تأييد التزامهما بهذه العاقبة، حتى كما يحتجان في سبيلها.

IV

إن ممارسة ستِشْ وتشيرشلاند تتعارض على نحوٍ مدهش (ربما سيفضل ستِشْ قول «على نحوٍ صارخ») مع مذهبهما الرسمي. إليكم، بتشديدٍ من عندي، بعض الجُمَل المأخوذة من صص. 166-7 من كتاب ستِشْ «**من علم النفس الشعبي إلى علم الإدراك**»:

أرى وجودَ **جوهرٍ** مهم **للصدق** في حجة الإحلال.

أرى أن التحرُّك الصحيح الذي نتحرك وَفقه استجابةً لهذا الاعتراض هو أن نضمن هذه النقطة.

يجب علينا ألا نتوقع من نظرية في علم النفس... تفسير السلوك تحت أي [كذا!] وصف وكل وصف.

دعونا نسأل عن **وجود أي سبب لنرى** أن الأوصاف السلوكية المستقلة ذاتيًّا تتضمن كل ما سيجده عالِم النفس مفيدًا. **بالتفكير حيال هذا السؤال**، من المعين **التفكُّر في أمر المماثلة** بين الكائنات والروبوتات الصناعية.

كيلا نكرر هذه النقطة كثيرًا، دعوني فقط أعقِّب بأن ستِشْ وتشيرشلاند: ينطقان بجُمَلٍ كثيرة كبيرة [على مستوى ادّعاءاتها]، بينما يؤكدون أن استعمالَ اللغة ذو أهمية ثانوية أو ظاهرة ثانوية[68]؛ ويعبّران، وفي كثير

(68) تُتَرْجَم كذلك إلى ظاهرة مُصاحِبة أو ظاهرة عارِضة. انظر على الترتيب: «المعجم الفلسفي»، إعداد: =

من الأمثلة يكون هذا التعبير على نحوٍ تأكيدي صراحةً، عن اعتقاداتهما، بينما يلحّان على عدم وجود، أو ربما لا يوجد، أشياء تسمَّى الاعتقادات؛ ويقوّمان هذا التَّطَوُّر، أو ذاك، في علم النفس الإدراكي أو العلوم العصبية باعتبارهما علمين تقدميين أو تدعمها الأدلة دعمًا متينًا، ويستهجنان علم النفس الشعبي باعتباره «برنامجًا بحثيًّا انتكاسيًّا»، نظرية زائفة [كاذبة] بأنطولوجيا خرافية، بينما يؤكدان أن التقويمات الإبستيمية وهمية فقط وأن الصدقَ ليس هدف البحث. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أنا غير قادرة على مقاومة اقتباسين إضافيين فقط (ومرة أخرى، التشديد من عندي):

> ستِشْ: ثَمَّ افتراض*، من جانبي على الأقل، بأن العلماء في العموم **لديهم أسباب مناسبة [جيدة]** لبناء نظرياتهم كما يفعلون[69].
>
> تشيرشلاند: إن العلوم التجريبية... قد وفَّرَت معدلًا ثابتًا من **الأدلة الملائمة** لـ.. اتّخاذ **اختيار عقلاني** [من بين نظريات بديلة أخرى للعقل][70].
>
> تُشَكِّلُ مجموعةُ التحرُّكات، والادّعاءات والدفاعات التي تميز النزعة الوظيفية **تَعَدِّيًا على العقل والصدق**... إن خطة الوظيفيِ الماكرة ساترٌ دخاني [هدفها التشويش] **للحفاظ على الخطأ والخلط**[71].

يسترسل تشيرشلاند، الذي يبدو أكثروعيًا من ستِشْ، إلى حَدٍّ ما، بالتوتُّر القائم، في التوهُّم القائل إنه في المستقبل «لن تمتلئ المكتبات بالكتب، وإنما

= مجمع اللغة العربية، سبق ذكره، ص: 114، وانظر: وليم جيمس ايرل، «مدخل إلى الفلسفة»، سبق ذكره، ص: 356، وانظر: كيلي جيمس كلارك، «الدين وأصل الكون والحياة»، ترجمة: إسلام سعد، مركز نهوض للدراسات والبحوث، لبنان، 2021، ص: 496. (المترجم).

(69) Stich, *From Folk Psychology to Cognitive Science*, p. 192.

(70) Churchland, P. M., *Matter and Consciousness*, p. 1.

(71) Churchland, P. M., 'Eliminative Materialism and the Propositional Attitudes', pp. 13-14.

بتسجيلات مطولة لنشاط عصبي أمثل... وليس... بجُمَلٍ أو حججٍ»[72]. لكن **تشيرشلاند** يقدّم لنا كتبًا، كتبًا تتكون من جُمَلٍ و(على الأقل أحيانًا) حجج.

لا تتعلق المشكلة ببساطة بأن ستِشْ وتشيرشلاند، على مستوى الممارسة، لا يَبْلُغان المقاييس العالية التي يناصرها كلاهما (أو يتجاوزان المعايير المنخفضة التي يناصرها كلاهما). الأمر هو التالي: إذا لم يَكُن بالفعل ثَمّة أشياء تسمّى اعتقادات، يصبح لغزًا ما يحدث عندما -كما يفعل الناس من وقت لآخر على نحوٍ لا يمكن إنكاره- ينطقون جُمَلًا. لو أنه ليس ثَمّة اعتقادات، يبدو أنه ليس ثَمَّ اختلاف بين تأكيد شخص أن (ب) وببَّغاء ينطق ⌜ب⌝ . (وبالأخص، أنه ليس ثَمَّ اختلاف بين تأكيد تشيرشلاند أو ستِشْ على عدم وجود أشياء تسمّى اعتقادات، ونطق ببغاء لما يلي: «ليس ثَمّة أشياء تسمّى اعتقادات»).

يتوقع تشيرشلاند [مجيْ] هذا النوع من الاعتراض، ويجيب بأنه مصادرة على السؤال[73]. إنه محق للآن: توضع المشكلة في مكانها الصحيح وَفق شروط تفترض مُسبقًا [وجود] روابط بين مفاهيم التأكيد والاعتقاد الذي يلزم عليه رفض وجوده. لكن إجابته لا تحلّ المشكلة، وهي أنه ليس ثَمَّ تقرير **بديل** مُقَدَّم للتأكيد؛ وهو الأمر الذي يخلق اللغز الذي أشكو منه. إن السؤال الذي يُلَحُّ عليه هو: «ما عساه **يكون** التأكيد إن لم يَكُن تجسُّدًا للاعتقاد؟». والإجابة بـ«شيء آخر» ليست، ببساطة، إجابة ملائمة[74].

(72) Ibid., p. 21.

(73) Churchland, P. M., *Matter and Consciousness*, p. 48, and 'Eliminative Materialism and the Propositional Attitudes', pp. 21-2;

إذ يشير إلى:

Churchland, P. Smith, 'Is Determinism Self-Refuting?'

باعتباره مصدر جوابه على الاعتراض.

(74) صحيح، في ص. 18 من المقال البحثي «*Eliminative Materialism and the Propositional Attitudes*»، يخبرنا تشيرشلاند بأن أيّ جملة إقرارية من شأن المتحدِّث الموافقة عليها هي «إسقاط ذو بُعْدٍ واحد لجسم solid رباعي أو خماسي-الأبعاد، وهو عنصر في حالته الحركية الصادقة [أو

بعد تبيُّن أن دعوى اللا-اعتقاد، «إن صَدَقَت، لا يمكن أخذها بجدية ولا قبولها»، و«يلزم عليها أن تَكون، في آنٍ، غير قابلة للتصديق وغير قابلة للشك»، يقترح [جون] هيل Heil (1943-..) أن نسمح بإمكانية أن المُبْطِلين، كما يسميهم، بسبب كل اللا-استقرار المفاهيمي لدعاواهم، قد **يُثْبِتون** شيئًا لا يمكن **قوله**[75]. في حالة هيل، قد يَكون ذلك أداة خَطابيّة تخلق فرصةً للنقد المفيد لمذهب الإبطال abolitionism الذي يقدّمه بعد ذلك. بالنسبة إليَّ، بعد إعادة التأكيد على أن دعوى اللا-اعتقاد، إن صَدَقَت، يستحيل تصديقها حرفيًّا، لن أقول إلا أن ستِشْ وآل تشيرشلاند يبدون بالنسبة إليَّ كما لو أنهم يركلون السلم بعيدًا بينما يتسلقونه.

يمكن مسامحة المرء لأخذه الانطباع بأنه، بالإلحاح على مزايا دعواهم الغريبة، يخون ستِشْ وآل تشيرشلاند حماسًا للثورة، من أجل الثورة نفسها. لا يصل هذا الانطباع فقط من خلال ضعف الأدلة التي يقدمونها، والصراع بين مذهبهم وممارستهم، وإنما كذلك من خلال ملاحظتهم للأسى الطامح إلى حقولٍ للمجالات الإبستمولوجية أكثر خضرة من الحقول الإبستمولوجية القديمة التي أُفْرِط في استهلاك مراعيها بالرعي المكثف. تؤكد أن هذا الانطباع ليس غير صحيح بالكلية واقعةُ أنه مؤخرًا، في كتابه «*The Fragmentation of Reason*»، على الرغم من أنه لم يَعُد مؤكِّدًا لدعوى اللا-اعتقاد، يستمر ستِشْ في التصارع مع الإبستمولوجيا ـ يحدث ذلك الآن فقط وَفق نَفَسٍ قد يمكن للمرء وصفه باعتباره نسبيّ النزعة بدلًا من اعتباره علمي النزعة. كما رأينا، ينزلق تشيرشلاند من بزاق البحر للبراجماتية المُبْتَذَلة؛ يأخذنا ستِشْ إلى هناك مباشرة.

الحقيقية]». وَفق المدى (المحدود) الذي أفهم وَفقه هذا الأمرَ، **أظنُّ** أن هذا الأمريقول إن الموافقة على جُملة (وأفترض*. التأكيد على جُملة) **يُعَبِّر بالفعل** عن حالة داخلية، لكنه ليس تعبيرًا كاملًا أو تامًّا.

(75) Heil, 'Intentionality Speaks for Itself', p. 346.

بالطبع، ليس تشيرشلاند، على الإطلاق، البراجماتي المُبْتَذَل الأصلي؛ في عصرنا، هذا التشريف المشكوك فيه من نصيب ريتشارد رورتي Richard Rorty (1931-2007). لذا بأخذي لهذا الميل الثوري الآخر بعين الاعتبار -الذي مِنْ شأنِه، إذا نجح، ألا يقل في أثره المُدَمِّر عن النزعة العلمية الثورية تجاه المشروع (الفكري) الذي أنخرط فيه- سأواجه رورتي أولًا.

9

البراجماتية المُبْتَذَلة: تنقيب غير تنويري

هي: للمرة الأخيرة، هل تحبّني أم لا؟

هو (بينما يصرخ): <u>**لا أحبك**</u>.

هي: كفاك مماطلة، أريد جوابًا **مباشرًا**.

جين رَسِلْ وفريد أستير، «carrying on the conversation»[1].

إذن: الهدف[2] الرئيس للفصل الحالي هوريتشارد رورتي، وربما، منذ نشر كتاب «**الفلسفة ومرآة الطبيعة** *Philosophy and the Mirror of Nature*»[3]، هو الناقد الأكبر تأثيرًا من بين نُقّاد المشروع (الفكري) الإبستمولوجي في الفلسفة المعاصرة الناطقة بالإنجليزية. الهدف الثانوي هو ستِشْ، الذي نَقَلَ، مؤخَّرًا، ولاءه من المعسكر العلمي النزعة للمعسكر «البراجماتي».

ثَمّة اختلافات عظيمة بين حجج رورتي وستِشْ، واختلافات عظيمة كذلك في الاستنتاجات التي يتوصلان إليها. لكنهما يشتركان على الأقل في التالي: كلاهما ينكر الفكرة القائلة إن معايير التسويغ ينبغي الحكم عليها من خلال دلالتها-على-الصدق truth-indicativeness. يرى رورتي أن الفكرة

(1) أوجّه شكري إلى ديفيد ستوف لإخباري بهذا الحوار.

(2) الهدف هنا بمعنى الفيلسوف أو المفكر الذي تستهدفه سوزان هاك. (المترجم).

(3) كل إحالات الصفحات في النَّصّ، الواردة بالقسم الأول من هذا الفصل، متعلقة بهذا الكتاب لرورتي. من المؤكد أن رورتي ليس -أبدًا- أول من حاجّ بإساءة تَصَوُّر الإبستمولوجيا؛ قارن، على سبيل المثال، مع:

Leonard, 'The Impossibility of a «Theory of Knowledge» '.

غير معقولة؛ ويرى ستِشْ أنها رجعية وضيقة الأفق.

إن الإشارة إلى رورتي وستِشْ باعتبارهما «براجماتيين مُبْتَذَلين» مقصودةٌ باعتبارها تحديًا ضمنيًّا لادعائهما بأنهما الحفيدان الفلسفيان للبراجماتيين الكلاسيكيين، وهو تَحَدٍ سأجعله واضحًا في الفقرات الختامية من هذا الفصل. لكن الأهداف الرئيسة هنا إبستمولوجية بدلًا من تاريخية. يتمثل المبحث الأساسي هنا في أن رورتي وستِشْ -معًا- ليس لديهما أيّ حجج مناسبة [جيدة] تقول إن المشاريع الإبستمولوجية المألوفة مُساء تصوُّرها. وسيتمثل مبحث ثانوي في إخفاق كلٍّ من رورتي وستِشْ في استيعاب أن الاعتقاد بأن (ب) هو قبول (ب) باعتبارها صادقة؛ والنتيجةُ أن الفلسفة «التنويرية» التي يريد رورتي ممن كانوا فلاسفة إبستمولوجيا سابقًا وضع طاقاتهم فيها تؤدي دورَ القناع لتهكمية مِنْ شأنها، ليس فقط تقويض الإبستمولوجيا، ولا فقط تقويض الفلسفة «النسقية»، وإنما تقويض البحث بالعموم أيضًا؛ وأن الإبستمولوجيا بعد-التحليلية المُحَرَّرة التي يتصورها ستِشْ يتضح أنها تكمن في البحث عن تقنيات أكفأ من خداع الذات. وكما يقول عنواني: ليس تنقيبًا تنويريًّا.

رغم ذلك، يكمُن الأمل في أنه من خلال الكشف عن فقر الطوباويات ما بعد الإبستمولوجية التي يعتنقها الثَّوريون أستطيعُ البدء في الإبانة عن سبب كَون الإبستمولوجيا، وَفق رؤيتي، ضرورية بالقطع [أي، لا غنى عنها] ـ ورسْم مخطط لبعض البنى العامة لمشكلة الاعتماد، وللعلاقة بين التسويغ والصدق.

I

يقول رورتي إنه يريد إحلال المحادثة conversation محل المواجهة confrontation. يبدو ذلك الأمرُ مثل استجداء الكَفِّ عن إلقاء القنابل [من خلال المواجهة] والجلوس حول مائدة المحادثة. لكنه، بالتحديد، يعني

شيئًا كالتالي: ينبغي علينا التخلِّي عن تصوُّر الفلسفة باعتبارها واقعة في مركز الإبستمولوجيا، باعتبارها سعيًا وراء «أسس» المعرفة في «تمثيلات ذات امتياز»، وقبول أن تسويغ الاعتقادات هو، فقط، مواضعة محلية وضيقة الأفق، وممارساتنا للاعتراض، والاستجابة، والتنازل. يحمل ذلك الأمرُ في ظاهره الطابعَ المميّز لنزعة «إما هذا أو لا شيء» لدى رورتي: **إما** نقبل هذا التآلُف [أو التركيب] المُحَدَّد، نقبل تصوُّرًا معيَّنًا لدور الفلسفة في الثقافة، لدور «الأسس» في بنية المعرفة، نقبل هذا الإجماع «الكانطي الجديد» **أو** ننبذ الأمر برمته ونعتبر «استئناف المحادثة» تطلُّعنا الأسمى.

وَفق رورتي، إنها لفكرةٌ حديثة إلى حَدٍّ كبير، أقصد وجود نسق مثل الإبستمولوجيا، نظرية في المعرفة فلسفية على نحوٍ مميّز تبحث في أسس العلم، **واستدلالًا بالأوْلَى**، تبحث في فكرة الفلسفة باعتبارها واقعة في مركز الإبستمولوجيا. يمكنها الظهور فقط في سياق تمييز مُتَصَوَّر بين العلم والفلسفة، فكرة ضمنية في أعمال ديكارت وهوبز، وهي الفكرة التي أصبحت تبدو واضحة منذ كانط Kant (1724-1804) فقط. تصوَّرَ لوك Locke (1632-1704)، متعلِّمًا من ديكارت النظر للداخل [داخل الذات]، نظريةَ المعرفة باعتبارها علم العقل؛ ثم جعلت ثورة كانط الكوبرنيكية «علم العقل» المذكور فلسفيًا على نحوٍ مميّز برفعه إلى المستوى القَبْلِيّ [أو الأوَّلِيّ] (صص. 131-64).

لقد تطوَّرَت النظرية الفلسفية للمعرفة، علاوة على ذلك، تحت تأثير تنوُّعٍ من الاستعارات البصرية ocular أو المُدْرَكة حسيًّا، مُماثَلة للمعرفة بالرؤية، وهو ما يؤيد حدوث خلط للمعرفة بأن (ب) بمعرفة (ع)، حدوث خلط للتسويغ بالتسبُّب، والذي تَكون فكرة «أسس» المعرفة نتاجه. إن هذا التصوُّر للإبستمولوجيا ودورها في الفلسفة، وهذه المجموعة من الاستعارات «اختيارية» (صص. 146، 159، 162-3).

ويحتج رورتي بأنه قد كُشِفَ عن إساءة تصوُّر «نزعة الأسس» المعنية من الأساس؛ فلقد حَلَّ التقليدُ الإبستمولوجي نفسَه في الفلسفة التحليلية، من خلال الجمع بين حجج كواين وسيلارز النقدية. وبينهما، يجتمع نقد سيلارز لمفهوم المعطى، ونقد كواين لمفهوم التحليليّ (ومِن ثَمَّ، استلزامًا، لمفهوم القَبْلِيّ) لتقويض كامل تَصَوُّر الإبستمولوجيا باعتبارها أُسُسِيّة. يزيل نقدُ سيلارز القناعَ عن الخلط بين التسويغ والتسبُّب؛ ويكشف نقد كواين عن فقدان الأمل في السعي وراء أسس سمة قَبْلِيّة (صص. 169 وما بعدها).

يرى رورتي أن كواين وسيلارز كليهما لا يُقَدِّران على نحوٍ كامل الأثرَ الثوري لعملهما المتآلف [كما ورد في الفقرة السابقة]، لكنه على قناعة بأن ذلك العمل يجعل من الاستنتاج التالي أمرًا لا مفر منه: ما التسويغ إلا مسألة ممارسة اجتماعية. القول إن (أ) يعرف أن (ب) يعني قول «شيء ما عن الطريقة التي يتفاعل[4] وَفقها البشر» (ص. 175). يعني الاعتقاد المُسوَّغ قابلية الدفاع عنه ضد «الاعتراضات القائمة على المحادثة». يقول رورتي «إننا نفهم المعرفةَ عندما نفهم التسويغ الاجتماعي للاعتقاد، ومِن ثَمَّ، ليس ثَمّة حاجة لرؤية المعرفة[5] باعتبارها دقة في التمثيل» (ص. 170).

إن الجملة الأخيرة دالة فقط على مدى جذرية موقف رورتي. ويعتقد رورتي أن المعايير المختلفة للأزمنة أو الثقافات أو المجتمعات المختلفة «غير قابلة للمقايسة incommensurable»؛ لا يمكن توقُّع وجود اتفاق عن ماهية مقاييس الدفاع عن الاعتقادات التي تَكون صحيحة. وليس من المعقول كذلك السعي وراء اعتماد هذه المعايير، أو تلك، للتسويغ، بالمحاجّة بأن الاعتقادات التي تستوفيها من المُرَجَّح أن تَكونَ صادقة؛ لأن

(4) وهو تفاعل قائم عبر التأثير المُتَبادَل. (المترجم).

(5) انظر: صلاح إسماعيل: «البراجماتية الجديدة، فلسفة ريتشارد رورتي»، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص: 23. (المترجم).

ذلك الأمر يتطلب فكرة الصدق باعتبارها تناظرًا، باعتبارها تصويرًا أمينًا - وهذا ميراثٌ آخر للاستعارة البصرية، وهو ميراث غير معقول على نحوٍ خفي. ليس التسويغ مسألة اجتماعية فقط، وإنما مسألة قائمة بالكامل على المحادثة كذلك. ليس من المعقول افتراض إمكان تأسيس ممارساتنا لنقد الاعتقادات والدفاع عنها في أي شيء خارج تلك الممارسات (ص. 178).

يُلحُّ رورتي على إنكار الفكرة القائلة إن التخلِّي عن الإبستمولوجيا يترك فجوة يلزم سدّها، (ولا يلحُّ، كما يفعل الثوريون أصحاب النزعة العلمية الذين ناقشتهم في الفصل الثامن، على إحلال ذاتٍ لاحقة طبيعية-علمية النزعة محل الإبستمولوجيا). على الرغم من ذلك، يرى رورتي أنه يتبقى دور لمن كانوا فلاسفة إبستمولوجيا سابقًا؛ لكنه دور سيكون «تأويليًا hermeneutic» بدلًا من كونه إبستمولوجيًا، «مُوَجِّهًا فكريًا» بدلًا من أن يَكونَ نسقيًا، سيَكون دورًا شعريًا إلى حَدٍّ كبير بدلًا من أن يَكونَ فلسفيًا بالمعنى التقليدي، سيَكون مسألةَ «استئناف المحادثة»، مسألة السعي وراء مفردات بدلًا من الإصرار على القيام بمحاولة ميؤوس منها لخلق التكافؤ بين خطابات غير قابلة للمقايسة (صص. 315، وما بعدها).

حسنًا، لا، من المؤكد أنه لا أحد يريد إضاعة وقته في فعل **ذلك**! لكن، بينما قد أقنع التفكُّرُ [الهادف إلى الفعل أو الإتيان باستنتاج] في لا-جدوى محاولة خلق التكافؤ بين خطابات غير قابلة للمقايسة البعضَ بالتخلِّي عن الإبستمولوجيا، يقودني ذلك إلى الشَكِّ القائل بتحوّل تحصيل الحاصل إلى المُغْرِض: مثلًا، (أننا نحكم بالمقاييس التي نحكم بها)، تتحول إلى (أنه ليس من المعقول السؤال عمّا قد يَكونه أساس مقاييسنا)؛ أو: (أنه لا يمكننا وصف أي شيء إلا في اللغة)، تتحول إلى، (ليس ثَمَّ شيء خارج اللغة تمثِّله أوصافنا تمثيلًا دقيقًا أو غير دقيق).

لكنني لا أتفق. السؤال محل النقاش هو التالي: هل لدى رورتي أيّ

حجج تؤكِّد أنه من غير المعقول افتراض أن معايير التسويغ تحتاج تأسيسًا موضوعيًّا، أو يمكنها التَّحَلِّي به؟

لحسن الحظ، ليس من الضروري الانخراط في نقاش مُفَصَّل لادّعاءات رورتي عن تاريخ الإبستمولوجيا. (وهذا مُفَصَّل **بالفعل**، لوجود صعوبات كبيرة في تحديد ما عساها تَكون قصة رورتي التاريخية ببساطة. هل يُفتَرَض بداية المشروع (الفكري) الذي ينكره رورتي مع ديكارت؟ مع لوك؟ مع كانط؟ هل يتجاهل رورتي الصلة بين مشروع ديكارت وكتابات الشُّكّاك القدامى، وهي كتابات مُكْتَشَفة حديثًا في وقته، لأنَّ الإقرار بأهميتها قد يؤدي بنا إلى فهم التَّصَوُّر محل السجال باعتباره أقدم بكثير، أقل في الراهنية بكثير، مما قد يجعلنا رورتي نفترض؟ وهكذا تباعًا). إن النقطةَ التي أودُّ الإصرار عليها بسيطةٌ: من المؤكد أنه من الصادق أن ما نفهمه الآن، باعتباره مشكلات ومشاريع الإبستمولوجيا قد تَطَوَّرَ في أثناء سيرورة تاريخية طويلة ومعقدة، وهي سيرورة تتضمن نقلات وتحسينات متعددة الطبقات ومتداخلة للطرق التي ووجِهَت من خلالها المشكلات، التي، وَفقها، صارت المشكلات مفاهيمية؛ لكن ذلك الأمر ليس لديه أدنى ميل إلى إثبات أن «الإبستمولوجيا» مجرد مصطلح لمجموعةٍ من أشباه-المشكلات. من المؤكد أن الأمر التالي، بناء على تاريخ العلوم وكذلك تاريخ الفلسفة، حقيقةٌ مألوفة: إعادة صياغة المشكلات، وتحسين المشكلات [من خلال إجراء تغييرات عليها جعلتها أوضح وأدق]، وتركيز الانتباه على مشكلات [جديدة]، طريقة من طرق إحراز تقدُّم. سأتمادى لأقول إن أيَّ نسقٍ قد توقَّفَت فيه المشكلات عن التَّطَوُّر **مِنْ شأنِه** أن يَكون ميتًا.

وليس من الضروري كذلك الانخراط في اعتبارٍ مُفَصَّل لادّعاءات رورتي عن تأثير الاستعارات البصرية. (هذا الأمر مُفَصَّل على نحوٍ مُضاعَفٍ، لوجود مشكلات كبيرة هنا، في كلٍّ من الأمرين التاليين: التوفيق بين إصرار رورتي

على أهمية نمطٍ من الاستعارة كان على الأقل مهيمنًا عند أفلاطون كما كان عند ديكارت أو لوك أو كانط وادعائه بأن التَّصَوُّرَ محل السجال للنظرية الفلسفية للمعرفة حديثٌ [أو راهن]. وفي التوفيق بين الأهمية [المذكورة سلفًا] والنظرية اللا-إدراكية للاستعارة بحزم التي يدافع عنها في مكان آخر). لأن، مرة أخرى، النقطةَ التي أودُّ الإصرار عليها بسيطةٌ. لا أنكر الأهمية الإبستمولوجية للاستعارات ـ كيف يمكنني ذلك، في ظل انشغالي باستبدال مُماثَلة أحجيةِ الكلمات المتقاطعة بنموذج البرهان الرياضي باعتبار الأولى مُمَثِّلة لبنية التسويغ تمثيلًا أفضل؟ لكن، لا يزال إثبات الأمر التالي مطلوبًا: أن الاستعارات البصرية قد قادتنا إلى انشغال مسبق بمشكلات إذا أُخْلِيَت من تراكماتها الاستعارية، ستُرى على أنها مساء فهمها[6].

تزيد الحججَ المأخوذة بعين الاعتبارِ، للآن، بمقدار ضئيل، عن استدلال من «اختياري» إلى «مساء تصوُّره». ومن الواضح أن الأمر استنتاج غير منطقي.

يلزم أن يَنْصَبَّ التركيز على حجج رورتي القائلة إن «نزعة الأسس» ليست اختيارية فقط، وإنما «مساء تصوُّرها» كذلك. على الرغم من ذلك، من المستحيل تقييم تلك الحجج بدون رفع الالتباس عن «نزعة الأسس» و«الإبستمولوجيا باعتبارها أُسُسِيّة». يستعمل رورتي أحيانًا هذين التعبيرين للإشارة إلى النسخ التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] من نمط نظرية التسويغ المُحَدَّدة خصائصها باعتبارها «أُسُسِيّة» في الفصل الأول؛ وأحيانًا للإشارة إلى الفكرة القائلة إن الإبستمولوجيا مشروع (فكري) قَبْلِيّ

(6) انظر:

Rorty, 'Unfamiliar Noises',

وقارن مع:

Haack, 'Surprising Noises: Rorty and Hesse on Metaphor' and 'Dry Truth and Real Knowledge: Epistemologies of Metaphor and Metaphors of Epistemology'.

هدفه جعل ادّعاء العلم (أي، **العلم**) بأنه يمنحنا المعرفةَ شرعيًا؛ أحيانًا للإشارة إلى ما قد يمكن تسميته، على نحوٍ أقل تسبُّبًا في حدوث الخلط، «النزعة الموضوعية الإبستيمية epistemic objectivism»، وهي الدعوى بأنَّ معايير التسويغ تتطلب تأسيسًا موضوعيًا. يمكن تمييز الفروق المطلوبة كما يلي:

نزعة الأسس (التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]): نظريةٌ في التسويغ تميّز الاعتقاداتِ الأساسية، التي يُعْتَقَد أن الخبرة تسوّغها، في استقلالٍ عن تأييدٍ من أيّ اعتقادات أخرى، ويُعْتَقَد أن الاعتقادات المُشْتَقة يسوّغها تأييدٌ من الاعتقادات الأساسية [أي، التي تُسَلِّم بأنَّ الاعتقادات الأساسية التي تُسوّغها الخبرةُ تمثِّل أسسَ المعرفة]؛

نزعة الأسس: تصوُّرٌ للإبستمولوجيا باعتبارها نسقًا قَبْلِيًّا ـ للتفسير التفصيلي لمعايير التسويغ باعتباره مشروعًا (فكريًا) تحليليًّا، لاعتماد هذه المعايير باعتبارها متطلبة لإثبات قَبْلِيّ على دلالتها-على-الصدق [أي، التي تعتبر الإبستمولوجيا القَبْلِيّة بمثابة تأسيس **للعلم**]؛

<u>**نزعة الأسس**</u>: دعوى بأنَّ معايير التسويغ ليست قائمة على المواضعة بالكليّة، وإنما تظل في حاجة إلى تأسيس موضوعي، وتصبح مُرْضِيةً فقط إذا كانت دالة-على-الصدق [أي، التي تعتبر أن معايير التسويغ تؤسَّس بعلاقاتها بالصدق].

لا تستلزم <u>**نزعةُ الأسس**</u> **نزعةَ الأسس**، ولا تستلزم **نزعةُ الأسس** نزعةَ الأسس. من الممكن أن يَكون الأمر هو التالي: على الرغم من أن معايير التسويغ تظل في حاجة إلى الاعتماد (كما تعتقد <u>**نزعةُ الأسس**</u>)، لن يُحَقَّق الاعتماد قَبْلِيًّا (كما تعتقد **نزعةُ الأسس**)، وإنما سيُحَقَّق داخل، أو بمساعدة، المعرفة التجريبية. أو قد يكون الأمر هو التالي: الطريق إلى اعتماد معايير التسويغ هو (كما تعتقد **نزعةُ الأسس**) قَبْلِيٌّ، لكن المعايير

الصحيحة ليست أُسُسِيّة، وإنما اتّساقِيّة أو تنتمي إلى النزعة الوسيطة.

إنَّ ادّعاء[7] وجود خَلط للتسويغ بالتَّسَبُّب، مثل اللجوء إلى نقد سيلارز للمعطى، ذو صلة بنزعة الأسس؛ واللجوء إلى نقد كواين للتحليلية[8] analyticity ذو صلة **بنزعة الأسس**؛ وحدها تعقيبات رورتي عن لا-معقولية الصدق باعتباره تمثيلًا مِرآويًّا[9] ذات صلة **بنزعة الأسس**. لذا سأعلق فقط باختصار على أول سطرين في الحجة، بما أنه من الواضح اعتماد مشروعية الإبستمولوجيا على **نزعة الأسس**، وليس على **نزعة الأسس** أو نزعة الأسس.

يُلْحِق نقدُ سيلارز لفكرة المعطى ضررًا بالنمط الأسسي التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] لنظرية التسويغ - على الرغم من حدوثه مع النسخ الأقوى أكثر من حدوثه مع النسخ الأضعف[10]. ورورتي على حق، لا يمكن الدفاع عن نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، حتى في صورها الأضعف. أما ادّعاء[11] وجود خلط للتسويغ بالتَّسَبُّب يمكن الرَّدّ عليه ـ بالفعل، لقد رُدَّ عليه في تقريري (الفصل الرابع) لتفاعل [قائم عبر التأثير المتبادَل] الجوانب السببية والتقييمية للتسويغ. هذا أمرٌ مهم لأن النزعة الوسيطة، مثلها مثل نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]، تصرُّ على ملاءمة خبرة الذات لتسويغ اعتقاداتها التجريبية، ومِن ثَمَّ تُقِرُّ بوجود عنصر سببي.

تجعل هذه الملاحظةُ الأخيرة نقطةً أخرى مُلاحَظة بوضوح: فشل نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] غير كافٍ إلى حَدٍّ ما لإلزام المرء بقبول أي شيء شبيه ببديل رورتي، وهو بديلٌ قائم على المحادثة. يمكن

(7) تشير إليه سوزان هاك بـ allegation، أي ادّعاء دون إثبات. (المترجم).

(8) معناها في المنطق: خاصية يَكون الشيءُ وَفقها تحليليًّا. (المترجم).

(9) كصورةٍ في مرآة. (المترجم).

(10) انظر:

Sellars, 'Empiricism and the Philosophy of Mind'.

(11) تشير إليه سوزان هاك بـ allegation، أي ادّعاء بدون إثبات. (المترجم).

للمرء، مثل ديفيدسون (الذي يتفق مع رورتي في اعتماد نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] على خلطٍ للتسويغ بالتَّسَبُّبِ) اختيار صورةٍ من صور نزعة الاتساق [وهو اختيار من بين عدة احتمالات ممكنة]؛ أو، كما أفعلُ (في اختلافي مع رورتي وديفيدسون حول هذه المسألة)، باختيار النزعة الوسيطة.

رورتي على حق، أيضًا، في رؤية أن **نزعة الأسس** لا يمكن الدفاع عنها. لكن اللجوء إلى نقد كواين للتحليلية غير ضروري، وفي الوقت نفسه، غير كافٍ، لإثبات ذلك[12]. غير كافٍ: لأنه حتى إذا لم يَكُن ثَمّة حقائق تحليلية، سيَنْتُج عن ذلك عدم وجود معرفة قَبْلِيّة فقط على افتراض أن الحقائق التحليلية وحدها يمكن معرفتها باعتبارها قَبْلِيّة؛ وعلى نحوٍ أهم، غير ضروري: بما أن اعتماد معايير التسويغ التجريبي سيتطلب افتراضاتٍ تركيبية (افتراضات عن القدرات الإدراكية البشرية)، سيَنْتُج أن **نزعة الأسس** كاذبة من إنكار القَبْلِي التحليلي فقط.

رورتي ناقد كذلك، على نحوٍ صحيح، لمحاولة كواين لتحويل الإبستمولوجيا إلى علم نفس. بما أن الأهمية التي يربطها بواقعة أن التمييز بين العلم والفلسفة أمر حديث نسبيًا، يبدو من المُرَجَّح أنه يفكر في حجة إضافية كالتالية: بمجرد التخلِّي عن فكرة أن الفلسفة تتعامل مع مجال القَبْلِي، وأن العلم يتعامل مع البَعْدِيّ، سيُرى أن فكرة نظرية في المعرفة فلسفية على نحوٍ مميّز غير قابلة للدفاع عنها [ضد الاعتراضات]. لكن إذا كان هذا هو ما يفكّر فيه، يغفل هذا الأمرُ دقةً مهمة، وهي التي كنت أصر عليها منذ الفصل السادس، ولقد ميّزتها بتمييز **العلم**/__**العلم**__: التخلِّي عن الفكرة القائلة إن الفلسفة تميّزها سمتُها القَبْلِيّة يدعم صورةً للفلسفة

(12) انظر:

Quine, 'Two Dogmas of Empiricism'.

باعتبارها متصلة **بالعلم**، باعتبارها جزءًا من **العلم**؛ لكن ذلك الأمر لا يجبر المرءَ على إنكار وجود اختلاف في الدرجة بين **العلم** والفلسفة. لذا، من المؤكد أنه لا يَنْتُج لزوم قدرة **العلم** على الإجابة على كل الأسئلة المشروعة عن المعرفة؛ ولا ينتج، مِن ثَمَّ، أن (كما قد يفكّر رورتي) أيّ سؤالٍ عن المعرفة لا يقدر **العلم** على الإجابة عليه هو سؤال غير مشروع.

لذا، أكرر، يستقر كامل وزن حجة رورتي ضد الإبستمولوجيا على إنكار **نزعة الأسس**، التي تعتمد على اعتبارات تتعلق بالصدق. ويجد المرء هنا حضور الحجة أقل من حضور التأكيد. (كذلك، ثَمّة إستراتيجية مُنَمَّقة إلى حَدٍّ كبير: على الرغم من أن عنوان القسم الخامس من الفصل (VI) من كتاب «**الفلسفة ومرآة الطبيعة**» هو «**صدقٌ دون مرايا** *Truth Without Mirrors*»، وعنوان القسم السادس هو «**الصدق، والخير، والنزعة النسبية** *Truth, Goodness and Relativism*». **ليس ثَمَّ مُدخل تحت مصطلح «صدق» في الثَّبَت!** أعتبرُ أن رورتي يدعنا نعرف الأهمية التي يلصقها بالمفهوم).

الفقرة التالية فقرةٌ أساسية، من إحدى الفقرات التي لم يُشَرْ إليها في الثبت:

> ثَمَّ... معنيان لـ «التمثيل الصحيح للواقع»، و«الصادق»، و«الحقيقي»، و... تأتي أغلب أشكال الحيرة في الإبستمولوجيا من التذبذب بينهما... خُذ بعين الاعتبار الاستخدام المألوف لـ «صادق» بمعنى «ما يمكنك الدفاع عنه ضد كل الآراء المُنافِسة [الناقدة]... إنه [هذا][13] المعنى المألوف والمهترئ لـ«صادق» الذي يتعامل معه تارسكي وديفيدسون... أما مناصر نزعة الشَّك وبُتْنام... ينتقلون إلى المعنى «الفلسفي» بالأخص لـ... «صادق»، الذي، مثله مثل «أفكار العقل

(13) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

المحض «the Ideas of Pure Reason» صُمِّمَ على وجه التحديد لدعم «غير المشروط Unconditioned»... (ص. 308).

يمثِّل هذا الأمر (بالأخص حين يأتي من فيلسوف يحب إعلان مناصرته لديوي) ثنائية غير قابلة للدفاع عنها [ضد الاعتراضات] على نحوٍ مذهل. يبدو أن المُقَدَّمَ لنا هو التالي: الاختيار بين ربط الصدق ربطًا وثيقًا بما يمكن الدفاع عنه ضد الاعتراضات القائمة على المحادثة، واعتباره بمثابة، حَسنًا، شيء آخر، شيء غير مُحَدَّد لكن مُلْمَح إليه في الإلماح إلى تمييز كانط وتمييز بُتْنام بين الواقعية الميتافيزيقية مقابل الواقعية الداخلية؛ وهو شيء، على كلِّ حالٍ، مُدَّعٍ إلى حَدٍّ كبير، شيءٌ يُتَطَلَّع إليه على الرغم من، أو حتى بسبب، خاصيته الممثلة في عدم إمكانية الوصول إليه [أو التعامل معه].

أحتاج للتعامل مع هذه الثنائية الكاذبة، أولًا، إلى تصنيف ذي تمييزٍ مداه أكبر ويتسبب في حدوث خلط أقل لمفاهيم الصدق. من الجهة المناهضة للواقعية بقوة، ثَمَّ (1) الربط الوثيق الذي يقترحه رورتي لـ «صادق» مع «ما يمكنك الدفاع عنه ضد كل الآراء المُنافِسة [الناقدة]». بين هذا التصوُّر المناهض للواقعية وأي شيء آخر مِنْ شأنِه أن يُسَمَّى على نحوٍ ملائم بـ «واقعي»، ثَمَّ (2) تصوُّر بيرس للصدق باعتباره نظرية مثالية افتراضية**، «الرأي النهائي» الذي مِنْ شأنِه النجاة من كل الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] والفحص المنطقي الكامل. إذا قُبِلَت الواقعية من جهة الصدق، كما يبدو ملائمًا هنا، باعتبارها تتطلب تصوُّرًا لا-إبستيمي non-epistemic، أي، يسمح بأن حتى نظرية مثالية افتراضية** قد تكون كاذبة أو ناقصة، ستتضمن الفئةُ الواقعية، إذن، (3) نظريةَ رامزي في الإضافة redundancy theory ، ووَفقها، «من الصادق أن (ب)» ليست إلا طريقة تفصيلية للقول إن (ب)؛ و(4) نظريةَ تارسكي الدلالية semantic theory، التي تجعل الصدق علاقة بين صيغ مغلقة وتعاقبات لا-نهائية من الأشياء؛

و(5) نظريتَي التناظر الذرية المنطقية Logical Atomist correspondence لدى فتجنشتاين (Wittgenstein 1889- 1951) ورَسِلْ، اللتان تجعلان الصدقَ تماثلَ القضية للواقعة بنيويًّا structural isomorphism، ونظرية أوستن في التناظر (Austin 1911- 1960)، التي تجعل الصدق علاقة مواضعات تربط العباراتِ بحالات الواقع؛ و(6) تصوُّرًا للصدق باعتباره ناسخًا أو عاكسًا [كمرآة] «للأشياء في ذاتها». سأشير أحيانًا إلى (1) باعتبارها «مناهضة للواقعية»؛ و(2) باعتبارها «براجماتية»؛ و(3) و(4) باعتبار كل واحدة منهما «واقعية بحدٍّ أدنى minimally realist»؛ و(5) باعتبارها واقعية بقوة»؛ و(6) باعتبارها «ترنسندنتالية بطموح grandly transcendental».

على قدر بساطة هذا التصنيف، يُمَكّننا من التحرُّر بعد عناء من الصوف الذي يحاول رورتي سحبه على أعيننا. يأمل رورتي في اختيارنا خياره الأول باعتباره –بوضوح– مقبولًا عقليًّا أكثر من خياره الثاني. لكن، أكرر، الثنائية كاذبة – كاذبة بوضوح شديد غير مقبول، في حقيقة الأمر. لا يتعلق الأمر فقط بممارسة مراوغة علينا صوب اختيار بين حَدَّيْن أقصيَيْن (المناهض للواقعية مقابل الترنسندنتالي بطموح)، وإنما كذلك بأن المراوغة تكمن جزئيًا في إعادة تصنيف مُغْرِضة للمواقف الوسيطة. يمكننا، وبكل تأكيد ينبغي علينا، أن نرفض بأدبٍ اختيارَ أيٍّ من الخيارين اللذين يقدّمهما لنا رورتي. لا يمكن القول بوضوح شديد إنه **ليس** ثَمَّ معنى لـ «صادق»، مألوف أو خلاف ذلك، يعني المصطلح من خلاله «ما يمكنك الدفاع عنه ضد كل الآراء المُنافِسة [الناقدة]»؛ ولا يظن تارسكي، أو ديفيدسون[14]،

(14) على أيّ حال، يُعارض كل ما أنجزه ديفيدسون من بحث قبل عام 1987 أيّ فكرة كهذه. ربما، في بحث «**Afterthoughts**»، يبدو ديفيدسون مترددًا قليلًا، إذ يصف نفسه، في ص. 134، باعتباره «براجماتيًّا» فيما يتعلق بالصدق. على الرغم من ذلك، بإلقائه لـ «محاضرات ديوي» في 1990، «**The Structure and Content of Truth**»، وعلى الرغم من إنكاره للفكرة القائلة بأن نظريةَ تارسكي نظريةٌ في التناظر، من الواضح مرة أخرى أنه، بكل تأكيد، غير متعاطف مع «البراجماتية» =

ذلك. لا يرغمنا رفض الاختيار المناهض للواقعية بأدبٍ على تبنّي [خيار] الترنسندنتالي بطموح. بدلًا من ذلك، قد نختار [من بين عدة اختيارات مُحْتَمَلة] براجماتية برؤية بيرس [بيرسيّة]، أن نختار واقعية بحَدٍّ أدنى أو واقعية أقوى.

ولا ينبغي لنا السماح لثنائية رورتي الكاذبة بوضوح شديد غير مقبول بإخفاء واقعة محاولة اعتماده على كوننا ننفر من تصوُّرات الصدق الترنسندنتالية بطموح بدلًا من توفير حجج ضد تصوُّرات الصدق البراجماتية (لأسباب ستُشْرَح أدناه، أنا راغبة، بقوة، عن جعل الأمر في يَدَي رورتي)، أو تصوُّرات الصدق الواقعية بحَدٍّ أدنى، أو تصوُّرات الصدق الواقعية بقوة. بالفعل، ليس لديه فعلًا أيّ **حجج** حتى ضد تصوُّرات الصدق الترنسندنتالية بطموح.

تَذَكَّروا أن الهدف الحالي هو إثبات عدم امتلاك رورتي لحجج مناسبة [جيدة] ضد مشروعية الإبستمولوجيا. بما ان إنكاره لـ **نزعة الأسس** فقط ذو صلة بمشروعية الإبستمولوجيا، تتمثل المسألة في إذا ما كان لديه أيّ حجج مناسبة [جيدة] ضد **نزعة الأسس**. وبما ان إنكاره لـ **نزعة الأسس** يعتمد على رؤاه للصدق، أستنتج ما يلي: بما أنه ليس لديه حجج ضد رؤى الصدق البراجماتية، أو الواقعية بحَدٍّ أدنى، أو الواقعية بقوة، أو حتى الترنسندنتالية بطموح، ليس لديه، **استدلالًا بالأَوْلَى**، حجج مناسبة [أو جيدة] ضد هذه الرؤى، ولا، مِن ثَمَّ، ضد **نزعة الأسس**، ولا، مِن ثَمَّ، ضد الإبستمولوجيا.

ليس ذلك الأمر كافيًا بنفسه لإثبات مشروعية الإبستمولوجيا. لكنني أرى أن نظرةً أقرب إلى المستقبل ما-بعد الإبستمولوجي الذي يتصوره رورتي،

= بالمعنى المبتذل عند رورتي. (قارن، بالمناسبة، فيما يتعلق بتارسكي والتناظر، مع:
Haack, 'Is It True What They Say About Tarski?' and '«Realism»').

وتصوُّر التسويغ الذي يُحفزه، ستبدأ في أن تجعل الأمر التالي واضحًا: التخلِّي عن الإبستمولوجيا تقديرٌ غير مُرْضٍ.

يجعل تصور رورتي للتسويغ، وهو تصوُّرٌ قائم على المحادثة، من تسويغ اعتقادٍ، مسألة ممارسة اجتماعية أو مواضعة، يجعله متغيرًا داخل الثقافات وبينها، لا أكثر. إن تأويلًا ملائمًا، وهو تأويل يتفق مع إحالات رورتي إلى فتجنشتاين المتأخر، وهي إحالات متكررة توافق فتجنشتاين المتأخر بشدة، مِنْ شأنِه اعتبار نزعة المحادثة conversationalism بمثابة اقترانٍ لدعويين: نزعة السياق على مستوى التفسير التفصيلي، ونزعة المواضعة على مستوى الاعتماد.

نزعةُ السياق نمطٌ لنظرية التسويغ؛ تتباين مع نزعة الأسس، ونزعة الاتساق، والنزعة الوسيطة. تقول الدعوى المُمَيِّزة لنزعة السياق إن «(أ) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب)» تُحَلَّل على طريقة «من جهة الاعتقاد أن (ب)، يستوفي (أ) المقاييسَ الإبستيمية للمجتمع الإبستيمي الذي ينتمي إليه (أ)».

نزعة المواضعة دعوى ميتا-إبستمولوجية، وهي دعوى عن معايير التسويغ؛ تتباين مع النزعة الموضوعية الإبستيمية، أي، **نزعة الأسس**. تقول دعواها المُمَيِّزة لها إن المقاييس الإبستيمية قائمة على المواضعة بالكليّة، بحيث لا يكون من المعقول السؤال عن ماهية معايير التسويغ (تلك المعايير لهذا المجتمع الإبستيمي أو ذاك) التي تَكون صحيحة، وهي المعايير التي تَكون حقًا دالة على صدق اعتقادٍ، وهو صدق مُرَجَّح.

على الرغم من أن مناصري نزعة السياق أحيانًا يوردون ملاحظات عن بنية التسويغ لديها أثر أُسُسِيّ على نحوٍ غامض، («الاعتقادات الأساسية على نحوٍ سياقي النزعة هي تلك الاعتقادات التي لا تَكون في حاجة إلى تسويغ داخل الجماعة الإبستيمية؛ وتُسَوِّغُ الإشارةُ إلى تلك الاعتقادات الأساسية على نحوٍ سياقي النزعة كلَّ الاعتقادات المُسَوَّغة الأخرى») تتميز نزعة السياق

عن نزعة الأسس، لأنها (1) تصر على الإضافة [المُلْحَقة] addendum «في المجتمع الإبستيمي الذي ينتمي إليه (أ)»، و(2) لا تفترض اعتقاداتٍ مُسَوَّغة بطريقة أخرى سوى التأييد من اعتقادات إضافية. وعلى الرغم من تأكيد مناصري نزعة السياق، كما يؤكد مناصرو نزعة الاتساق، على أن التسويغ مسألة علاقات بين الاعتقادات، تتميز نزعة السياق عن نزعة الاتساق كذلك، لأنها (1) تصر على الإضافة [المُلْحَقة] «في المجتمع الإبستيمي الذي ينتمي إليه (أ)»، و(2) لا تجعل علاقات الاتساق كافية للتسويغ.

لذا، أحيانًا ما اسْتُقْبِلَت نزعة السياق على نحوٍ إيجابي باعتبارها بديلًا ثالثًا للنظريات المتنافسة على نحوٍ تقليدي ـ وربما كان بعض القراء متعجبين من سبب عدم اعتباري لها بحرص أكبر قبل اقتراح «البديل الثالث» **الخاص بي**. يمكن الآن جعل السبب واضحًا. قد تبدو نزعة السياق اختيارًا بلا ضرر، بل تبدو –حتى– بمثابة اختيار جذاب، من جهة مشكلة التفسير التفصيلي، لكنها تؤدي إلى موقف جذري، ثوري بالفعل، لمشروع الاعتماد ـ لنزعة المواضعة، العنصر الثاني في نزعة المحادثة لدى رورتي.

نزعة السياق غير ذات جدوى ما لَمْ (1) يَكُن لدى جماعات إبستيمية مختلفة مقاييس إبستيمية مختلفة و(2) يَكُن ثَمّة جماعة إبستيمية متميّزة، ج*، بحيث تكون مقاييس ج* دالة-على-الصدق، بينما لا تكون مقاييس جماعة أخرى دالة-على-الصدق. لأنه إذا كان (1) كاذبًا، مِنْ شأنِ دعوى نزعة السياق المميّزة أن تَكونَ تافهة[15]؛ وإذا كان (2) كاذبًا، مِنْ شأنِ وضع المقاييس الإبستيمية لـ ج* أن يَكون متميزًا للغاية بالنسبة إلى مقاييس الجماعات الأخرى بحيث يُلزِم المرءَ بالإقرار بأنه كي يَكون (أ) مُسَوَّغًا **بصدق وفعلًا** أو: **[للغاية]**، يجب عليه استيفاء مقاييس ج*. إن رورتي متمنع على

(15) ثَمَّ استخدامٌ قديم لصفة vacuous بمعنى فارغة، ويتوافق هذا المعنى، أيضًا، مع السياق. (المترجم).

إعطاء تفاصيل عما تكافئه «اللا-مقايسة» ‹incommensurability التي يستعين بها بالضبط (على الرغم من انشغاله لحَدٍّ كبير بتمييزها عن دعوى تباين-المعنى meaning-variance التي ترتبط اللا-مقايسة بها في أعمال كون)؛ لكن، يبدو أن التأويل الأرجح هو ما يلي: ليس ثَمّة محكمة استئناف أعلى يمكن فيها الوصول لاتفاق بين المقاييس الإبستيمية المختلفة لجماعات مختلفة ـ أي، إنها خليط من الدعوى (1) والدعوى (2).

بما أن نزعة السياق تتباين مع نزعة الأسس (بالإضافة إلى نزعة الاتساق والنزعة الوسيطة)، وتتباين نزعة المواضعة مع **نزعة الأسس**، تجعل هذه الواقعةُ الأمرَ التالي أقل إدهاشًا بكثير: أن رورتي، **بوصفه** مناصرًا لنزعة المحادثة، ينبغي عليه الإخفاق في تمييز نزعة الأسس عن **نزعة الأسس**. لكن ألا يقترح ذلك الأمرُ أن رورتي لديه إجابة على واحدة من الحجج المُسْتَعْمَلة سابقًا، أنَّ أيَّ تفنيد لنزعة الأسس غيرُ ذي صلة بوضع [واستمرارية] **نزعة الأسس**؟ لا: لأن خيارات نزعة الاتساق والنزعة الوسيطة تظل قائمة، فعلى الرغم من أن نزعة السياق توفر بالفعل تحفيزًا قويًا لنزعة المواضعة، لا يوفر كذبُ نزعة الأسس تحفيزًا قويًا لنزعة السياق.

ربما يفشل رورتي في تقدير[16] ذلك الأمر لأنه (كما هو مُتَوَقَّع، لا يأخذ رورتي خيارَ النزعة الوسيطة بعين الاعتبار، و) يُظْهِر الميل العارض لوصف موقفه باعتباره «اتّساقيًا» (ص. 178). لكنه يفعل ذلك فقط لأن موقفه مُعارِض لـ«نزعة الأسس» ـ ومِن ثَمَّ، يجمع استعماله العشوائي لـ«نزعة الأسس» مع استعمالٍ طائش، على نحوٍ مكافئ، لـ«نزعة الاتساق».

إن نزعة المحادثة، وهي، وَفق التأويل الحالي (= نزعة السياق + نزعة المواضعة)، تصوُّرٌ مترابط إلى حَدٍّ ما، لأن نزعة السياق، كما رأينا، توفِّر تحفيزًا قويًا لنزعة المواضعة. وهي، مع ذلك، نسبية النزعة وتهكمية في الوقت نفسه.

---

(16) أستخدم التقدير هنا بمعنى إدراك كامل قيمة الشيء. (المترجم).

إنها نسبية النزعة، لأن نزعة السياق تجعل التسويغَ معتمدًا على الجماعة الإبستيمية التي تنتمي إليها الذاتُ، و، بما أن نزعة المواضعة تمنع احتماليةَ أيّ تصوُّر يتأسس على مبادئ متعالية معياريًا للتسويغ* الدال-على الصدق-فعلًا (التسويغ من خلال مقاييس ج*)، يلزم عليها معاملة المقاييس الإبستيمية لكل وأيّة جماعة إبستيمية باعتبارها في المستوى نفسه جميعًا.

وهي تهكمية، لأنه إذا اعتقد المرءُ فعلًا أن معايير التسويغ قائمة على المواضعة بالكليّة، كليًّا بدون تأسيس موضوعي، إذن، على الرغم من أن المرء قد يلتزم بالممارسات التسويغية لجماعته الإبستيمية الخاصة، فمِنْ شأنِه أن يَكونَ مجبرًا على تبنّي موقف للنزعة التهكمية تجاهها، ومِنْ شأنِه أن يَكونَ مجبرًا على التفكير في التسويغ دائمًا بأقواس اقتباس scare quotes خفية. لا تكمن المشكلة في أنه، بالعموم، لا يمكن للمرء الانخراط في ممارسة يعتبرها قائمة على المواضعة كليًا. وإنما تتمثل المشكلة، بالأخص، في أنه لا يمكن للمرء، على نحوٍ متَّسِق، الانخراط على نحوٍ كامل –على نحوٍ غير تهكمي– في ممارسة **لتسويغ الاعتقادات** يعتبرها قائمة على المواضعة كليًّا. لأنه: **أن تعتقد أن (ب) يعني قبول (ب) باعتبارها صادقة**. (في تكراري لنقطة من حجة الفصل الثامن، ليس هذا الأمر تعقيبًا مصقولًا عن الصدق وإنما حقيقة بديهية عن الاعتقاد). و، بما أن الاعتقاد أن (ب) يعني قبول (ب) باعتبارها صادقة، بالنسبة إلى شخص ينكر أنه حتى من المعقول افتراض وجود أي صلة بين اعتقادٍ يُسَوَّغ وَفق ممارساتنا، وكَونه صادقًا، من المستحيل فهم التالي: لماذا ينبغي رؤية أن أيَّ اعتقاد مُسَوَّغ عبر توافقه مع تلك الممارسات، لديه أي تأثير على إذا ما كان ينبغي على المرء تَبَنّيه؟

من وقتٍ لآخر، على الرغم من ذلك، يحتج رورتي على الاتهامات –التي، كما ستَفهم [من خلال مراكمة معرفتك من مصادر مختلفة]، لستُ أول

من يأتي بها– بأنه «نسبي النزعة» أو تَهَكُّميّ». في تعقيباته الدفاعية الكثير مما يدل على وجود السمة الأساسية لاحتجاجات بيركلي Berkeley (1685-1753) بأنه لا ينكر واقعية الأشياء الفيزيائية. («لستُ نسبي النزعة، أعتقد في [أوْمن بـ] الموضوعية ـ عليك فقط أن تفهم تمامًا أن الموضوعية مسألة اتفاق اجتماعي، وليست تناظرًا مع «واقعٍ» مُفْتَرَض»). لكن السببَ الحقيقي لرؤيته أن الاتهام بالنزعة النسبية يمكن التخلُّص منه موجودٌ في مكان آخر. حتى في كتابه «**المرآة**»، ثَمَّ دليل ضد، وكذلك دليل يؤيد، تأويل نزعة المحادثة لدى رورتي باعتبارها جامعة لنزعة المواضعة مع نزعة السياق. أحيانًا، على الأقل، يبدو رورتي سياقي النزعة أقل مما يبدو، باعتباره، كما سأقول، قَبَلِيًّا tribalist؛ على سبيل المثال، «تقول... مقاربة كواين-سيلارز [أي، مقاربة رورتي][17] للإبستمولوجيا... إن الصدق والمعرفة يمكن الحكم عليهما فقط من خلال مقاييس المستقصين المنتمين لزماننا» (ص. 178). يقترح ذلك الأمر النزعة القَبَلِيّة tribalism، ولا يقترح نزعة السياق: «(أ) مُسَوَّغ في الاعتقاد أن (ب) إذا، وفقط إذا، استوفى (أ) معايير جماعتنا الإبستيمية». وبصدور كتاب **الموضوعية والنزعة النسبية والصدق** *Objectivity, Relativism and Truth* (1991)، يبدو التزام رورتي بالنزعة القَبَلِيّة («التَّضامُن solidarity»)، بدلًا من النزعة النسبية، واضحًا.

يُمَكِّن ذلك الأمرُ رورتي من الإجابة على النقد القائل إنّه نسبي النزعة، لكنه لا يجعل رورتي آمِنًا [من المشكلات]؛ على النقيض، يكشف ذلك الأمرُ مدى عمق مشكلاته. إن القَبَلِيّة اعتباطية بالكليّة وغير مُحَفِّزة ما لَم يرَ المرء أن معايير الجماعة الإبستيمية لدى شخص أفضل من تلك المعايير التي تخص جماعات أخرى؛ أي إن القَبَلِيّة جاذبة في اتجاه **مضاد** لنزعة المواضعة، التي يلتزم بها رورتي بدون التباس على الرغم من ذلك. مِن ثَمَّ، إما

(17) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم)

أن تَكون نزعة المحادثة (التأويل الأول: = نزعة السياق + نزعة المواضعة) نسبية النزعة وتهكمية في الوقت نفسه. أو (التأويل الثاني: = النزعة القَبَلِيّة + نزعة المواضعة) لم تَعُد نسبية النزعة، لكنها لا تزال تهكمية، وغير متسقة لتبدأ في الاشتغال.

يبدأ ذلك الأمرُ في تفسير السبب الذي تبدو وَفقه **طريقة العمل** *modus operandi* الخاصة برورتي غريبة، وسبب كَون تقاريره مُحَيِّرة، أعني تقاريره عن الفلسفة ما-بعد الإبستمولوجية التي يتصورها.

لدينا معايير لما نعتبره بمثابة أسباب مناسبة [جيدة] («باعتبارها مسألة ممارسة اجتماعية»، كما سيقول رورتي)، وأسباب ضعيفة، وقفز للاستنتاجات، وهكذا تباعًا. ومن الظاهر أن رورتي يتطلع إلى الالتزام بتلك المعايير عندما يحاول إقناعنا بأن تلك المعايير دون تأسيس موضوعي بالكليّة، وقائمة على المواضعة على نحوٍ كليّ. لو أنه يعتقد فعلًا أن تلك المعايير قائمة على المواضعة على نحوٍ كلي، لا يمكنه، رغم ذلك، الانخراط على نحوٍ كامل في هذا المشروع (الفكري)؛ يلزم عليه، بالأحرى، الالتزام بتلك المقاييس، فقط باعتبارها حيلة لإقناع آخرين، أقل استنارة منه، بلعب اللعبة وَفق قواعدهم. يلزم أن يَكون تهكميًّا.

في مقدمة كتاب «**الفلسفة ومرآة الطبيعة**»، يخبر رورتي القارئَ، ولا شكّ أن ذلك الأمر يمثِّل ضربة استباقية ضد الاتهام بالتهكمية، أنه لن يحاجّ كثيرًا ضد التصوُّرات التقليدية لمدى أكبر بقدر اقتراحه رؤية بديلة لما يمكن أن تَكونه الفلسفة على نحوٍ أفضل. لكن حقيقة الأمر أن أغلب مَتْن الكتاب مشغول بحجج ضد «نزعة الأسس» (كما قلتُ، على الرغم من أنه يصعب إيجاد حجج، تُعْتَبَر مقابلة للخَطابة، ضد **نزعة الأسس**). بصدور كتاب «**الممكن، والسخرية، والتضامُن** *Contingency, Irony and Solidarity*»، أصبح لدى رورتي إستراتيجية دفاعية مختلفة: يصفُ هؤلاء،

وهم مثله، المستوعبين للـ«إمكان» في اللغة، ومواضعة التسويغ، باعتبارهم «ساخرين». ويخبرنا باستعمال الساخرين لـ«المفردات الأخيرة» التي يجدونها معهم، لكن، بإدراكهم لعدم وجود أسس موضوعية للاختيار بين المفردات، «لا يستطيعون أبدًا التعامل مع أنفسهم، إلى حَدٍّ ما، بجدية»[18]. لن أتوقف لأحتج على الإيهام البارع بأننا، نحن الساخرين، مُتَصَلِّفُون [متفوقون على غيرنا] لا نمتلك حسّ الدعابة[19]؛ ولا لأؤكد النقطة التالية: أن الإقرار باحتمالية وأهمية الابتكار اللغوي ليس بكل تأكيد، الامتياز الحصري للساخرين كما يراهم رورتي. النقطة المهمة للآن هي فهم أن هذه الإعادة للوصف لا تخفف حدةَ التهكمية التي أتحدث عنها، رغم أن هذه الإعادة للوصف تخفي التهكمية على نحو حاذقٍ تمامًا. يكمن الذكاء في اقتراح أن الساخر ببساطة أكثر وعيًا من بقيتنا باحتمالية أن معاييرنا للتسويغ قد يتضح أنها، في النهاية، في حاجة إلى مراجَعة [أو: مُعَدَّلة]، ومِن ثَمَّ، يَكون الساخر أقل التزامًا بها على نحوٍ دوغمائي. لكن هذا الاقتراح مُضَلِّلٌ لمدى عظيم؛ الساخر عند رورتي ليس من أنصار اللا-معصومية [نزعة إمكان الخطأ]، بل هو تهكمي يختبئ وراء تلطيف لغوي euphemism. إنه يتخرط في ممارسات«نا» لتسويغ الاعتقادات دون الانخراط فيها على نحوٍ وثيق، ولا يرجع ذلك إلى رؤيته أن هذه الممارسات قد تحتاج إلى مراجعة [أو: تعديل]، وإنما لأنه يرى أنه من غير المعقول السؤال عن إذا ما كانت هذه الممارسات دالة على الصدق فعلًا أم لا.

يوطِّدُ هذا الأمرُ التشخيصَ المُقْتَرَح قبل ذلك، والقائل إن نزعة المحادثة لدى رورتي غير متسقة إذا فُهِمَت باعتبارها تجمع بين نزعة المواضعة والنزعة القَبَلِيّة، إذ تسمح أعماله المبكرة لنا بفهم ذلك، وتشجعنا أعمالُه

(18) Rorty, *Contingency, Irony and Solidarity*, p. 73.

(19) وهي تهمة وَرَدَت واضحة في:

Essays on Heidegger and Others, p. 86.

اللاحقة على فهمها كذلك. تتطلب النزعةُ القَبَلِيّة «التَّضامُنَ» مع «ممارساتنا الإبستيمية»؛ وتكشف «السخرية» أن التَّضامُن الذي يفترضه رورتي لا يزيد على كونه التزامًا تهكميًّا، **صوريًّا** *pro forma*، بتلك الممارسات.

يوطِّدُ هذا الأمرُ كذلك الانطباعَ الذي يحصل عليه المرءُ من كتاب «**المرآة**»، والقائل إن تصوُّر رورتي للمهام، التي يجب على الإبستمولوجي-سابقًا، المستنير حديثًا، توجيه طاقاته إليها، مُحَيِّر أكثر من كونه تنويريًا. (يحق للمرء التساؤل، على أيّ حال، عن سبب توقُّع المرء أن **يكون** ثَمّة أيّ عمل ينتظر الإبستمولوجي-سابقًا، على نحوٍ مفيد، إذا كانت أسئلة الإبستمولوجيا مُساء تصوُّرها فعلًا). ويُخْبَر المرء بأن الفيلسوف المُوَجِّه فكريًّا سيقارن ويميّز [من خلال الكشف عن مناطق الاختلاف] بين الخطابات غير القابلة للمقايسة التي كان يأمل، على نحوٍ ملتبس، باعتباره إبستمولوجيًّا، في خلق تكافؤ بينها (ص. 343)؛ ويسأل المرء نفسه عمّا يعنيه ذلك الأمر إن لَم يَكُن يعني تحوُّل المرء إلى عالِم اجتماع في المعرفة. يُخْبَر المرء بأنه سيدرس الخطاب «غير العادي abnormal» (ص. 320)؛ ويسأل المرء نفسه عمّا يمكن أن يَكونه خطابٌ غير عادي. إن كانَ الأخيرُ محادثةً، سُعِيَ إليها دون نجاح، بين مشاركين من خطابات غير قابلة للمقايسة، ما عساه يَكون استنتاجًا، يمكن للإبستمولوجي-سابقًا الأمل في الوصول إليه، أكثر استنارة من وجود اختلاف غير قابل للحَلّ؟ ويُخْبَر المرء بأنه سوف «يستأنف المحادثة» في الثقافة الغربية (ص. 377-378)؛ لكن، يسأل المرءُ نفسه، إذا كانت الخطابات المتعددة التي تُشَكِّل الثقافةَ الغربية غير قابلة للمقايسة فعلًا، فهل يمكن ألا يَكون هذا الأمر سوى مشاركة فيما يعلم بالفعل أنه يلزم أن يَكون عدمَ فهمٍ مُشْتَرَك؟

لا يمكن أن يَكون ثَمَّ عمل فكري صادق في يوتوبيا رورتي ما-بعد الإبستمولوجية. ما لَم يَكُن ثَمَّ شيء شبيه بدليل أفضل أو أسوأ لقبول هذه

القضية، أو تلك، باعتبارها صادقة – أي، دليل أفضل أو أسوأ موضوعيًّا – لا يمكن أن يَكون ثَمَّ بحث حقيقي من أي نوع: [بحث] إبستمولوجي... أو علمي، أو طب-شرعي [يرتبط بتطبيق المناهج والتقنيات العلمية لتحليل الجرائم]، أو تاريخي، أو رياضي. بما أن –حتى– رورتي نفسه لا يقبل هذا الاستنتاج، وبما أن حجته للتخلِّي عن الإبستمولوجيا تقوم، في الأساس، فقط، على ثنائية كاذبة بوضوح لواقعية متطرفة عن الصدق مقابل مناهضة متطرفة للواقعية عن الصدق، تبدو مشروعية الإبستمولوجيا مؤمَّنة إلى حَدٍّ كبير.

II

أو **بدا** أنها مؤمَّنة إلى حَدٍّ كبير؛ لكن الآن، مع كتاب «**تفتيت العقل** *Fragmentation of Reason*[20]»، لدينا نقد ستِشْ الجديد للتعامُل معه.

لا ينكر ستِشْ أنه من المعقول طرح سؤال عما إذا كانت هذه المقاييس الإبستيمية، أو تلك، دالة-على-الصدق، بل يصر فقط على أنه من ضيق الأفق والرجعية، وعلى أنه نوع من «الشوفينية الإبستيمية»، **الانشغال** بالأمر التالي: إذا ما كانت اعتقادات المرء صادقة؛ ولا يريد التخلِّي عن الإبستمولوجيا تمامًا، وإنما يريد تثويرها، يريد نقل تركيزها بعيدًا عن تلك الانشغالات الرجعية، صوب الأسئلة المهمة فعلًا: كيفية تحسين المعالجة الإدراكية لتُحَقِّقَ الأشياء التي يُقَدِّرها الناسُ فعلًا على نحوٍ أفضل ـ مثل البقاء على قيد الحياة، والشهرة، والثروة، والسلطة، إلخ، إلخ. يختلف ستِشْ عن رورتي كذلك في ترحيب الأول بوصف «نسبي النزعة»، بدلًا من مقاومته. (لكن المرء يجد في المشكال المتحول لإسهام رورتي في المحادثة هذا الوصفَ لـ «التقليد في الثقافة الغربية»، والذي كان له، من خلاله، أن يجعلنا نرفض

(20) كل إحالات الصفحات في النَّصّ، الواردة في القسم الثاني من هذا الفصل، متعلقة بهذا الكتاب لستِشْ.

قبول: «فكرة الصدق باعتباره شيئًا يُسعَى إليه من أجل ذاته، لا لأنه سيكون نافعًا للمرء نفسه، أو من أجل جماعة المرء الحقيقية أو المتخيلة...»[21]. العاطفة البادية هنا، وليس النَّص ذاته، يمكن أن تَكون خاصة بستِشْ).

لتجنُّب أي خلط، ينبغي الآن قول إن ستِشْ يُقِرُّبأن الناس، في النهاية، لديهم اعتقادات بالفعل. يجب أن يقال كذلك إنه الآن يتصور الاعتقادات على طريقة «جُمَل في الرأس» (صص. 109، ما بعدها). قد يكون ذلك الأمر مسؤولًا مسؤولية جزئية عن بعض الصعوبات التي سأشخّصها. على أيّ حال، أيُّ شخصٍ يرى أنه من المُنير تصوُّر رأس الذات مُجَهَّزة بصندوقين من الجُمَلِ، أحدهما عليه بطاقة مكتوب عليها «اعتقادات»، والآخر «رغبات»[22]، يخاطر بالإخفاق في ملاحظة أن **الموافقة، الإقرار بالصدق،** جزء من مفهوم الاعتقاد.

ينبغي كذلك ملاحظة أن نقد ستِشْ يستقي خاصيته ومبدأه من تصوُّرات مسبقة مُحَدَّدة عمّا تفعله الإبستمولوجيا، بالأخص، من تصوُّر جولدمان لنظريات التسويغ باعتبارها مانحة معايير الصواب لأنساق من قواعد تشكيل-الاعتقاد، وإطاره المتعلق بالنظريات القائمة على نزعة الواجبات مقابل النظريات القائمة على نزعة النتائج، و، داخل التصنيف القائم على نزعة النتائج، إطاره المتعلق بتقرير نزعة الثقة مقابل تقرير نزعة التفسير مقابل تقرير البراجماتية. قد يكون ذلك الأمر، أيضًا، مسؤولًا مسؤولية جزئية عن بعض الصعوبات التي سأشخّصها. على أيّ حال، أيُّ شخص انصب تركيزه حصريًّا على عمليات تشكيل-الاعتقاد يخاطر قليلًا بعدم إدراك الصلة بين التسويغ والأدلة، وأيُّ شخص يفترض لزوم ارتباط التسويغ ارتباطًا وثيقًا بالصدق، إما على نحوٍ مباشر كما تربطه نزعة

(21) Rorty, *ObJectivity, Relativism and Truth*, p. 21.

(22) حصل ستِشْ على هذه الفكرة الوهمية من:

Schiffer, 'Truth and the Theory of Content'.

الثقة، أو لا يرتبط إطلاقًا، يخاطر باختيار الخيار الأخير، لا لسببٍ سوى لا-معقولية [الخيار] الأول.

يقدّم ستِشْ نفسه باعتباره محاجًّا ضد «الإبستمولوجيا التحليلية»، التي يقصد بها «أي مشروع إبستمولوجي يتخذ الاختيار بين القواعد المتنافسة المميّزة للتسويغ أو المعايير المتنافسة للصواب [لاحظوا استعمال اصطلاحات جولدمان][23] لتفعيل التحليل المفاهيمي أو التحليل اللغوي» (ص. 91). يصف ستِشْ هذا الأمر بأنه ضيق الأفق، شوفيني النزعة: يحتج بأن المقاييس الإبستيمية تُكْتَسَب ثقافيًا وتتباين من ثقافةٍ لأخرى، وكذلك المفاهيم الإبستيمية التقييمية المُضَمَّنة في اللغة والفكر اليوميَّيْن [الاعتياديَّيْن]. و«ما لَم يَمِل المرءُ صوب النزعة الشوفينية أورهاب الأجانب[24] xenophobia في مسائل إبستيمية، من الصعب فهم سبب انشغال المرء بأن أيّ عملية إدراكية... تتوافق مع تَصَوُّرات تقييمية تسود في المجتمع الذي وُلِدَ المرء فيه [دون اختيار منه]» (ص. 94). على العكس من رورتي، ستِشْ، بالأحرى، مصدود عن النزعة القَبَلِيّة أكثر من كونه منجذبًا إليها.

لكن ماذا لو أمكن إثبات أن استيفاءَ هذه المعايير الإبستيمية، أو تلك، دالٌ على أن اعتقادَ المرء صادقٌ؟ لا يزال هذا الأمرُ، وَفق ستِشْ، ضيقَ الأفق؛ إذ يفترض هذا الأمرُ أن امتلاك اعتقادات صادقة يُعْتَبَر أمرًا قيّمًا. ويؤكد ستِشْ على أن هذا الأمرَ «بالنسبة إلى أغلب الناس... مشكوكٌ فيه بالفعل» (ص. 98). في الواقع، وَفق ستِشْ، ليس الصدقُ بخاصية قيّمة داخليًا ولا أداتيًّا ليحوزها اعتقادٌ.

إن أيَّ اعتقادٍ، وَفق الشريحة الزمنية[25] لعام 1990 لدى ستِشْ، حالةٌ

(23) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(24) وهو التحيُّز ضد الناس من دول أخرى، أو ثقافات أخرى بحسب الاستعمال هنا، وكراهيتهم. (المترجم).

(25) المعنى العام للفترة أو الشريحة الزمنية «time-slice، هو: فترة زمنيّة قصيرة، يتعامل الكمبيوتر، أو معالجُه المركزي خلالها، دون انقطاع، مع مستخدم واحد أو برنامج واحد، قبل الانتقال لمستخدم =

دماغية تربطها دالةُ تأويلٍ an interpretation function بقضية لديها قيمة-صدق، ويكون الاعتقادُ صادقًا في حالة كون القضية التي تتصل به صادقة. يقترح ستِشْ تقريرًا «سببيًّا/وظيفيًّا لدالتنا التأويلية المتعلقة بالحِسّ المشترك»، أي، للدالة التي تربط الحالات الدماغية بالقضايا. ثم ينبّه على وجود الكثير من البدائل الممكنة لهذه الدالة. ويستكمل ستِشْ حديثه قائلًا إن الدالة «القياسية» تربط الاعتقادَ الذي سيُعَبّر عنه بـ «ليس ثَمّة مياه على الشمس» بالقضية القائلة إنه ليس ثَمّة H_2O على الشمس، لكن قد تربط دالةٌ بديلة الاعتقادَ المذكور بالقضية القائلة بأنه ليس ثَمَّ H_2O أو XYZ على الشمس. يَصِفُ ستِشْ الدالةَ القياسية والبدائل الممكنة باعتبارها مُوَلّدة لتصوُّرات مختلفة عن المرجع reference (مرجع، **مرجع***، **مرجع****... إلخ، والصدق (صدق، **صدق**، **صدق***، **صدق****... إلخ). ويَستنتج أن الصدق ما هو إلا قيمة من قيم شبيهة-بالصدق ممكنة كثيرة يمكن للاعتقاد حيازتها (صص. 110 وما بعدها).

يرى ستِشْ أنه بمجرد استيعاب المرء لذلك الأمر، سيتوصل إلى الشَّكِّ في أن الصدق قَيِّمٌ داخليًّا، مُدرِكًا أن رؤية قيمة في الصدق من أجل ذاته «أمر محافِظ بعمق إن رأيْنا ذلك» (ص. 118).

ويستكمل حديثه قائلًا إن المرء سيدرك كذلك أنه من المشكوك فيه بنفس القَدر إذا ما كان الصدق قَيِّمًا أداتيًّا. على سبيل المثال، خذ بعين الاعتبار هاري المسكين: اعتقد هاري أن رحلته الجوية غادَرَت في الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة صباحًا، وكان هذا الاعتقاد صادقًا؛ وللأسف، سَقَطَت الطائرة، ومات هاري. مِنْ شأنِ دالة تأويل بديلة ربط اعتقاد هاري الذي سيُعَبّر عنه بـ «تغادر رحلتي الجوية في السابعة وخمس

= أو برنامج آخر. المقصود هنا أن ستِشْ كان يتبنى وجهة نظر ثابتة خلال هذه الفترة الزمنيّة، ستتضح بنيتها العامة من الفقرة. (المترجم).

وأربعين دقيقة صباحًا» بالقضية القائلة إن رحلة هاري الجوية تغادر في الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة صباحًا، ومِن ثَمَّ تجعل اعتقاد هاري **صادقًا****** (على الرغم من أنه، بالطبع، ليس صادقًا). كان لهاري أن يكون أحسن حالًا بهذا الاعتقاد **الصادق****** من اعتقاده الصادق الذي حاز عليه. يستكمل ستِشْ حديثه قائلًا إن هذا النوع من الحجة مُعَمَّم على الكثير من الأهداف الأخرى التي يعتبرها الناسُ قَيّمة. لذا «ليست الاعتقاداتُ الصادقة هي الأفضل [أو: المُفَضَّلة أكثر] في السعي وراء السعادة أو اللذة أو تلبية الرغبة... [أو][26] السلام أو السلطة أو الحب». مِن ثَمَّ، «القيمة الأداتية للاعتقادات الصادقة بعيدة عن الوضوح» (صص. 123، 124).

يقدِّم ستِشْ، مُلحًّا علينًا في الخروج من سجن القالب المُوَجَّه-بالصدق، القديم، الضيق الأفق، المُحافِظ، تقريرًا «براجماتيًا» للتقييم الإدراكي. تَكون العمليات الإدراكية قيد التقييم باعتبارها أدواتٍ لتحقيق أيًّا كان ذلك الذي ترى الذاتُ فيه قيمةً في الواقع. من المُفْتَرَض* أن تَكون الصيغة شبيهة بما يلي: (ب) عملية إدراكية مناسبة [جيدة]، بالنسبة إلى (أ)، إذا، وفقط إذا، أنْتَجَت (ب) اعتقادات مِنْ شأنِها الإفضاء إلى أيًّا كان ذلك الذي يرى فيه (أ) قيمة. كما يلاحظ ستِشْ، هذا التقرير نسبي النزعة وتعدُّديّ في الوقت نفسه: «في العموم، لن يَكون من المعقول السؤال إذا كان نسقٌ ما أفضل من نسق آخر (نقطة [أي، نهاية الجملة])... قد يتضح أن نسقًا ما هو الأفضل بالنسبة إلى شخصٍ أو جماعةٍ، بينما يَكون نسقٌ آخر أفضل بالنسبة إلى شخصٍ آخر أو جماعة أخرى» (صص. 135-6).

من غير المؤكد إذا كانت المقاييس الإبستيمية، بالمعنى الملائم [ذي الصلة بالموضوع]، محلية، ضيقة الأفق، متباينة تباينًا ثقافيًا بالفعل. نعم، ثَمّة ثقافات علمية وقبل-علمية، ثَمّة ثقافات تُحْتَرَم فيها سلطة النَّصِّ المُقَدَّس

(26) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

وثقافات لا تُحْتَرَم فيها هذه السلطة؛ ونعم، حتى داخل ثقافة واحدة، قد يكون ثَمَّ تنوُّع هائل **لنظريات** أدلة أو تسويغ مزعومة [غالبًا ما تَكون كاذبة]. لكنني لست واثقة بأنه توجد، أو وُجِدَت، ثقافة لا تَكون مُلاءمة قضيةٍ فيها داخل شبكة تفسيرية من القضايا مُثَبَّتة في الحِسّ والاستبطان (أي، الاندماج التفسيري والتثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]) أسسًا لرؤية أنها صادقة. وألاحظ أن الأدلة التي يقدّمها ستِشْ على التنوُّع الثقافي فقيرة فقرًا مدهشًا: يشير ستِشْ إلى عمل مُنْجَز **واحد**، يخبر عنه باعتباره يزعم - على الضد من الترجمات الإنجليزية-اليوروبية المعتادة - أن اللغة اليوروبية Yoruba لا تميّز بين المعرفة والاعتقاد الصادق كما نميّز، وإنما تميّز المعرفة وليدة الخبرة الشخصية عن وليدة الاتصال غير المباشر [المستقاة من وسيط][27]. على قدر إثارة هذا الأمر للدهشة، إن كان صادقًا، من جهة أن متحدثي اللغة اليوروبية مجهَّزون بشيء شبيه بتمييز رَسِلْ في عام 1912 للمعرفة مقابل الرأي المُحْتَمَل[28]، فهذا الأمر غير قطعي، من باب التلطيف، من جهة الادّعاء بأن مقاييسنا الإبستيمية قائمة على الفردية المنكبة على ذاتها وضيقة الأفق.

سيَكون من الطيش، رغم ذلك، وضعُ الكثير من القيمة والأهمية على هذه النقطة هنا، لأن ملاءمةَ التنوُّع الثقافي لدعوى ستِشْ الرئيسة هامشيةٌ. من جهةٍ، هو حريص على ألا يلتزم بموقف هنا، كما يلي: «من **المؤكد** أن لغات وثقافات أخرى **يمكنها** استثارة تصوُّرات للتقييم الإدراكي مختلفة لمدى كبير عن تصوُّراتنا، **ومن المحتمل أنها تفعل ذلك بالفعل**» (ص. 94، والتشديد من عندي). لكن، ثَمَّ ما هو أهم، ويتمثل في أن مقاييسنا الإبستيمية هي بالفعل، أو يمكنها أن تَكون، محلية ثقافيًا، وتَبْرز باعتبارها

(27) Hallen and Sodipo, *Knowledge, Belief and Witchcraft.*
(28) Russell, 'Knowledge, Error and Probable Opinion'.

مقدمة [حجة] فقط في مرحلة ثانوية، تمهيدية[29] نسبيًّا من حجة ستِشْ. تُقِرُّ المرحلة الأساسية باحتمالية أن مقاييسنا (سواء أكانت محلية أم لا) قد تَكون دالة-على-الصدق برهانيًّا، وتؤكد أن، **رغم ذلك**، تفضيلًا لهذه المقاييس مِنْ شأنِه أن يَكون «شوفينيًّا»، اعتمادًا على تفضيل «محافِظ بعمق» للصدق على حساب **الصدق***، **الصدق****، **الصدق*****... إلخ.

يمكن للمرء فهم سبب رؤية ستِشْ أن القارئ قد يحتاج إلى تهيئة قبل عرض المرحلة الأساسية من الحجة، على الرغم من ذلك، لأنَّ ما يقدّمه بعد ذلك ضعيف [يخفق في الإقناع] على نحوٍ مدهش. ما سيحتاج ستِشْ فعله هو إثبات أن الصدق قَيِّمٌ فقط إذا كان قَيِّمًا إما على المستوى الداخلي أو الأداتيّ، وأنه لا هذا ولا ذاك؛ ما يقدّمه لا يزيد كثيرًا عن مجرد التأكيد بأنه «من غير الواضح» أن الصدق أحدهما. يُقِرُّ ستِشْ بأن حججه «ليست دامغة» (ص. 120). إن إستراتيجيته شبيهة، بشدة، بعمله الأقدم: يُلمِحُ ستِشْ إلى أنه لديه حجج لدعوى مدهشة تقدّم اعتباراتٍ لا تقترب أبدًا من تأكيدها، وتُسَكِّن الشكوك لدى القارئ بإقراره أن حججه غير قطعية، ثُمَّ، يلحُّ على أنه من **الممكن** أن تَكون دعواه المدهشة صادقةً، مُجْبِرًا المعارَضة على قبول تحمُّل عبء البرهان.

لبقاء الأمور في نصابها فقط: كلُّ ما يقدّمه ستِشْ لإقناعنا بأن الصدق ليس قَيِّمًا على المستوى الداخلي أو الأداتيّ هو الملاحظة القائلة إن الصدق خاصية من مدى كامل لخصائص دلالية قد يحوزها اعتقادٌ (الصدق، **الصدق***، **الصدق****... إلخ)، وهي الخاصية التي يتصادف اختيارها في ثقافتنا. بصراحة، ليس لديَّ فكرة حتى عما قد يعنيه القول باختيار ثقافة

(29) آثرتُ اختيارَ «تمهيدية» بوصفها ترجمة لـ softening-up، بمعنى المرحلة الأوليّة لتقديم الحجة الأعقد لاحقًا. وإن كان هذا الوصف يسري على شخص، فأترجمه بمعنى التهيئة لهذا الشخص كي يتقبل فكرة أعقد. (المترجم).

أخرى، مثلًا، **للصدق*** بدلًا من الصدق؛ وسأعترض على الاقتراح القائل إن **الصدق***، **الصدق****، إلخ، قيم-**صدق**[30]. لكن على أيّ حال، لا تأثير، ببساطة، لكون الصدق خاصية من مدى كامل لخصائص دلالية لاعتقاداتٍ على إذا ما كان الصدقُ قَيِّمًا على المستوى الداخلي أو لا. وكل ما يقدّمه ستِشْ لإقناعنا بأن الصدق ليس قَيِّمًا على المستوى الأداتيّ هو الملاحظة القائلة إنه في بعض الأوضاع، مثل وضع هاري على سبيل المثال، قد يؤدي اعتقادٌ صادقٌ إلى موت إنسان بينما كان مِنْ شأنِ اعتقاد **صادق****** إنقاذ حياته. يُثْبِتُ ذلك الأمرُ –وهو ما لا أنكره– أن اعتقادًا صادقًا معزولًا قد لا يَكون قَيِّمًا على المستوى الأداتيّ، **على الوجه الأفضل [أو: المُفَضَّل أكثر]**. لكنه ببساطة لا تأثيرلديه على إذا ما كان الصدقُ قَيِّمًا على المستوى الأداتيّ أو لا، انتهى.

آمل أن يؤكد ذلك الأمرُ أن ستِشْ ليس لديه حجج مناسبة [جيدة] لسبب إساءة تصوُّر المشاريع الإبستمولوجية المألوفة، بسبب توجُّهها نحو الصدق. من المغري ترك الأمر عند هذا الحَدِّ ـ من باب التعقيب الأخير الثاقب، ربما، بملاحظة أن ذلك الذي يَدَّعي ستِشْ فعله لا يتعلق بإثبات أن قبولَ دعواه المدهشة مِنْ شأنِه الإفضاء إلى أيًّا كان ما يرى فيه القارئُ قيمةً، ولا يتعلق بإثبات أنه **صادق***، **صادق****... أو أيًّا كان، وإنما يتعلق بـ إعطاء الأسباب لرؤية أنه صادق. لكن، كما هو الحال غالبًا، ثَمّة رؤية أفضل من وجهة الطريق الأصعب؛ أو ربما ينبغي لي القول بأنه ثَمّة فائدة تُكْتَسَب من حمل عبء البرهان، لفترة قصيرة، وهو العبء الذي وضعه ستِشْ على الذي يرون مِنّا في الصدق قيمة [أي، يُقَدِّرون الصدقَ].

سيتمثَّل الجزء الأول من حجتي في أن الصدقَ قَيِّمٌ **على المستوى الإبستيمي** [**إبستيميًّا**]، وَفق هذا المعنى: كل مفهوم من مفاهيم البحث،

---

(30) كما يفعل جولدمان في:

'Stephen P. Stich: The Fragmentation of Reason', pp. 190-1.

والتسويغ، والاعتقاد مرتبط داخليًّا بمفهوم الصدق.

أتحدثُ عن البحث، وَفق المعنى الخاص بالفلاسفة، بأعمّ معنى: البحث-في-الكيفية-التي-تَكون-عليها-الأشياءُ، إن جاز التعبير. ما هو هدف البحث، إن فُهِمَ فهمًا رَحْبًا كهذا؟ إنه شبيهٌ بما يلي: الحصول على أكبر قَدْر ممكن من الصدق المثير للفضول، والمهم، عن العالَم. لكن اقتراح التفرُّد مُضَلِّلٌ، لأن «الـ»هدف يتفكك إلى عنصرين: الصدق، من جهة، والفائدة أو الأهمية، من الجهة الأخرى. من الواضح وجود إمكانية لنشوء توتُّر بين المُكَوِّنَيْن، لأنه من الأسهل بكثير الحصول على حقائق لو أن المرء لا يمانع أن تكون الحقائق التي يحصل عليها غير مهمة [أو: ذات أهمية قليلة جدًّا]. ثَمَّ الكثير من تجليات الصدق غير المهمة أو غير المثيرة للفضول.

لكن الصدقَ **جانبٌ من هدف البحث**، رغم أنه ليس **الهدف**. لو أنك لا تحاول اكتشاف الكيفية التي تَكون عليها الأشياءُ، لتحصل على الصدق، فأنت لا تبحث فعلًا. (على الرغم من ذلك، ثَمَّ الكثير من البحث الزائف يجري؛ وهذا هو سبب استعانة بعضنا بأقواس الاقتباس **scare quotes** عندما تفتتح المحكمةُ بحثًا [أي: تحقيقًا] رسميًّا في هذه الواقعة أو تلك).

ولأن البحث لديه هذا الهدف الثنائي، لتقويم نجاح الشخص في البحث بُعْدان، يمكن، على نحوٍ تقريبي، تمييزهما باعتبارهما عمقًا وتأمينًا، والأول توجهه-الفائدةُ والثاني يوجهه-الصدقُ. (تماثليًّا، لتقويم شخصٍ **بوصفه** باحثًا بُعْدان، يمكن، على نحوٍ تقريبي، تمييزهما باعتبارهما الإبداع والحذر).

عندما يركّز المرءُ على أسئلة التسويغ، رغم ذلك، يُقَيِّد نفسه، **بهذه الواقعة** *ipso facto*، بالبُعْدِ الثاني من هذين البُعْدَيْن. الدلالة-على-الصدق هي الفضيلة المميّزة لمعايير التسويغ. (جولدمان مُحِق إلى حَدٍّ كبير في إصراره على وجود رابطة بين التسويغ والصدق ـ وهي النقطة التي يفارقه فيها ستِشْ بالتحديد؛ بينما يخطئ في جعل الرابطة مباشرة للغاية، إسنادية

[أو منسوبة] بدلًا من كونها إشارية).

وأن تعتقد أن (ب) يعني قبول (ب) باعتبارها صادقة.

يتوافق كَون الصدق قَيِّمًا على المستوى الإبستيمي توافُقًا كليًّا مع واقعة أنه في بعض الأوضاع، قد يَكون المرءُ أفضل حالًا حين لا يبحث، أو قد يَكون المرءُ أفضل حالًا حين يَكون لديه اعتقاد غير مُسَوَّغ؛ وقد يَكون المرء أفضل حالًا في وجود واقعة أن بعض تجليات الصدق سخيفة، أو مملة، أو غير مهمة.

مما لا شَكَّ فيه أن ستِشْ سيعتبر كل ذلك أمرًا لا يزيد على تفصيل عجيب «للنزعة المحافِظة العميقة» الخاصة بي. وقد يقول، «لذا، المفاهيم التي ركَّزَت عليها الإبستمولوجيا تقليديًا بالفعل مرتبطة داخليًا بمفهوم الصدق ـ لكن لماذا، باستثناء تحيُّز موروث ثقافيًّا صوب التوجُّه-للصدق، ينبغي لنا الاهتمام بها؟».

يكمن جزء من الإجابة في أن الصدقَ **بالفعل** قَيِّمٌ أداتيًا. تُمَكّننا معرفة الكيفية التي تَكون عليها الأشياءُ من التسبُّب في حدوث غاياتنا المرغوبة وتجنُّب الغايات غير المرغوبة. بالطبع، لا يحدث ذلك دائمًا؛ لكن عندما (كما هو الحل في مثال هاري) يؤدي اعتقادٌ صادق دورًا لنا أسوأ من ذلك الذي كان يمكن لاعتقادٍ كاذبٍ أن يؤديه، كان لاعتقادات صادقة أكثر كمالًا أن تؤدي دورًا أفضل لنا (لو كان لهاري الاعتقاد، بصدق، بأن طائرته كان من المقرر لها المغادرة في السابعة وخمسة وأربعين دقيقة، وأنه كان من المقدر لها التحطُّم، ما كان بإمكانه إنقاذ نفسه فقط، وإنما إنقاذ آخرين كذلك).

إن الجزء الثاني من الإجابة أصعب من جهة صياغته تفصيليًا. أفضل طريقة عندي يمكنني من خلالها صياغته هي التالية: الاعتقادات هي ما نحوزه ـ لذا، بما أن مفاهيم الاعتقاد والصدق مرتبطة ارتباطًا داخليًا، ليست رؤيةُ قيمةٍ في الصدق بانحيازٍ ثقافي. بالمقارنة مع حيوانات أخرى،

ليس البشر بسُرعان أو أقوياء على نحوٍ استثنائي؛ ما نملكه مقدرة على اكتشاف الأشياء. هذه المقدرة ناقصة، وليست بنعمة صرفة، لكن من يمكنه الشَّكّ بحق في أنها ذات قيمة أداتيّة بالنسبة إلينا؟ رغم ذلك، تتمثل النقطة الحالية في أن كوننا حيوانات [عاقلة][31] لديها اعتقادات وتتصرف على نحوٍ قَصْدِيّ يجعل القيمة الإبستيمية للصدق شيئًا أعمق من خَصيصة[32] ثقافية.

يؤكد كونَ ذلك الأمر صحيحًا التفكُّرُ فيما مِنْ شأنِ إبستمولوجيا ستِشْ الثورية القيام به. نُخْبَر بأن مهمتها هي تحسين معالجتنا الإدراكية؛ الهدف، هو الاعتقادات، سواء أكانت صادقة أم كاذبة، لدرجة أن قبول الذات لها باعتبارها صادقة سيُفضي إلى ما ترى فيه الذاتُ قيمةً. ما يَلزم أن يَكونَ منتوجًا هو **الاعتقادات**، وهو أمر واضح من حالة هاري؛ ما الذي سيجعله أفضل حالًا هو قبوله لقضية ما باعتبارها **صادقة**، أي، اعتقاده، وهي قضية ليست صادقة، وإنما صادقة****. إن «صادقة****»، بالطبع، براعةٌ مطبعية [طوبوغرافية] في الخداع مُضَلِّلة على نحوٍ عظيم، كما هو واضح عندما يترجم المرءُ الجملةَ الأخيرة إلى الإنجليزية: سيَكون هاري في حالٍ أفضل إذا اعتقد بقضية أخرى كاذبة ما دام اعتقاده هذا يُفضي إلى شيءٍ ذي قيمة بالنسبة له.

لا يمكن أن يَكون ثَمَّ عمل فكري صادق في إبستمولوجيا ستِشْ الثورية أيضًا. المهمة التفسيرية التفصيلية سخيفة [غير مهمة]: «المعالجة الإدراكية المناسبة [الجيدة] هي معالجة تُنْتجُ اعتقاداتٍ لدرجة أن تمسُّك الذات بهذه الاعتقادات يُفضي إلى ما ترى فيه الذاتُ قيمةً» هي كل ما يمكن

(31) لأن سوزان هاك تستخدم ضمير الوصل who. (المترجم).

(32) في الفصلين التاسع والعاشر، آثرت ترجمة كلمة quirk إلى «خَصيصة»، بمعنى جانب يميّز الفرد من جهة شخصيته أو سلوكه وتصرُّفه، وكذلك بمعنى: الصِّفة التي تميّز الشيءَ وتُحَدِّده. (المترجم).

قوله عن ذلك الأمر. بالمناسبة، إن غياب القيمة الجوهرية أمر طبيعي تمامًا؛ إنه صورة طبق الأصل من السمة غير الجوهرية للتفسير التفصيلي القائم على نزعة الثقة لدى جولدمان. ماذا عن المهمة التنظيمية، «تحسين معالجتنا الإدراكية»، التي يتطلع ستِشْ إلى الاضطلاع بها؟ «التحسين»، كما نعرفه، يكمن في قبولنا لقضايا، باعتبارها صادقة، سواء أكانت صادقة أم كاذبة، بحيث يَكون اعتقادنا بها نافعًا. كيف يُحَقَّق ذلك؟ إن لَم يَكُن بالسحر (على الرغم من أن إشارات ستِشْ إلى جِنِّيّ مفيد تقترح أنه قد يأمل في مُساعَدة سحرية)[33]، فكيف السبيل إلى ذلك إن لم يَكن من خلال **تقنيات أفضل لخداع الذات**؟

بما أن ستِشْ قد يجيب بأن هذا الأمرَ لا يزيد عن وعظٍ[34] مُحافِظٍ بعمق فقط، حريٌّ بي القول إن على الرغم من أن خداعَ الذات، من منظوري، إخفاقٌ إبستيمي دائمًا، لكنه ليس على الدوام أو بالضرورة إخفاقًا أخلاقيًّا. إن الهواجس الأخلاقية التي يشعر بها المرء عن حق تجاه مشروع مساعدة تاجر البضائع المسروقة للاعتقاد بأن البضائع الرخيصة للغاية، التي يشتريها، ليست، في النهاية، مسروقة، وهو اعتقاده الذي يُفضي إلى شيءٍ ما يرى فيه قيمةً، أعني، ألا يخالِف القانون، أقول إن هذه الهواجس الأخلاقية لا تمتد لمشروع مساعدة ضحية مرض السرطان للاعتقاد بأنه سيتعافى، اعتقاده الذي يُفضي إلى شيءٍ ما يرى فيه قيمةً، أعني، النجاة.

قد يَرُدُّ ستِشْ بأن هذا الأمر يجيب على تهمة الوعظ، لكنه لا يجيب على تهمة النزعة المُحافِظة العميقة. (لماذا ينبغي لي الانهمام بأن خداع الذات إخفاق **إبستيمي**؟ ـ ما هذا الأمر إلا خَصيصة ثقافية). على القدر الذي

(33) Stich, 'The Fragmentation of Reason: a Precis of Two Chapters', p. 179.

(34) أستعمل كلمة «وعظ»، باعتبارها ترجمة لكلمة moralizing، بمعنى التعليق على قضايا الصواب والخطأ، على نحوٍ نموذجي من خلال عجرفة غير مؤسَّسة، أي لا أساس لها في الواقع. (المترجم).

تَكون وَفقه مغريةً الإجابةُ بأن ذلك الأمر يكشف أن «إبستمولوجيا» ستِشْ ما-بعد-الثورية لم يَعُد مِنْ شأنها أن تَكون إبستمولوجيا على نحوٍ قابل للتمييز. من الأهم التأكيد على أن ذلك الأمر يَحُض، كذلك، على إدراك أن إبستمولوجيا ستِشْ ما-بعد-الثورية، أو «الإبستمولوجيا»، لا يمكنها أن تحل محل المشاريع التقليدية لمدى أكبر.

لِمَ لا؟ لأنَّ أيَّ تحديد غير سخيف لما مِنْ شأنِه تكوين «تحسين إدراكي» (وَفق المعنى المميَّز لدى ستِشْ) مِنْ شأنِه أن يتطلب معرفة مُفَصَّلة بالأوضاع التي ستُفضي فيها الاعتقادات الصادقة لما ترى فيه الذاتُ قيمةً، والأوضاع التي ستؤدي فيها الاعتقاداتُ الكاذبة الدورَ نفسه. سيتعين على «المعرفة المُفَصَّلة» ألا تزيد عن ذلك الأمر، **معرفة** مُفَصَّلة: لن تَكون نافعةً اعتقاداتٌ كاذبة أفضت إلى شيءٍ ما يرى فيه ستِشْ قيمةً. وهكذا ستظل قائمةً الأسئلةُ الإبستمولوجية المألوفة التي يوجهها-الصدق.

من السخرية الخالصة أن هذه النقطة الأخيرة عَرَضَها، منذ قرنٍ تقريبًا، تشارلز ساندرز بيرس، مؤسس البراجماتية. يتمثل السياق في مراجعة لكتاب [كارل] بيرسون Pearson، «**نَحْوُ العلم** *The Grammar of Science*»؛ إذ يعترض بيرس على دعوى بيرسون بأن هدف العلم تعزيز مصالح المجتمع:

> يلزم عليَّ الاعتراف بانتمائي لتلك الطبقة من المشاغبين الذين يعتزمون، بمساعدة الله، النظر إلى الحقيقة مباشرةً، سواء أكان ذلك مُفضيًا إلى [تحقيق] مصالح المجتمع أم لا. علاوة على ذلك، لو كان ينبغي لي، في أي وقت، مواجهة تلك المشكلة الصعبة بإفراط، وهي «ما الذي يصب في صالح النفع الحقيقي للمجتمع؟»، ينبغي لي الشعور بأنني كنت في حاجة إلى قَدْرٍ كبير من المعونة الآتية من علم الاستدلال المشروع...[35]

(35) Peirce, *Collected Papers*, 8.143.

لذا، بتحمُّلي العبء الإبستمولوجي إلى الآن، آمل أنه قد يُجازلي إزالته من عليَّ، لفترة كافية، لإيراد بعض التعليقات التاريخية المختَصَرة.

الفقرة المقتبسة توًا بالتأكيد خاصة ببيرس [أي، تميّزه]، الذي يصر على أهمية ما يسميه بـ «الموقف العلمي»، المتعلق بـ «تَوْق لمعرفة ما [تكون][36] الأشياءُ عليه بالفعل»، «رغبة عظيمة في دراسة[37] الصدق»؛ وأن الصدق «[يكون **هكذا**... سواء أكنت ترى، أو أرى، أو يرى أي أحد أنه هكذا أو لا»[38]. وهذا الموقف أبعد ما يَكون عمّا يسميه رورتي أو ستِشْ «البراجماتية».

رغم ذلك، فإن الميول الفلسفية المعروفة باسم «البراجماتية» متنوعة على نحوٍ قوي؛ وسيَكون من الحمق إنكاروجود بعض العناصر، عند بعض الكُتّاب البراجماتيين، التي قد تبدو مُقْتَرِحة لما أسميته بالفعل «البراجماتيين المبتذلين» لرورتي وستِشْ. على سبيل المثال، في إلحاح جيمس على الفلاسفة من جهة منح المزيد من الانتباه لتجليات الصدق العينية concrete وكبح هوسهم بالحقيقة المجردة abstract Truth[39]، قد يسمع المرء شيئًا شبيهًا بنفاد صبر رورتي تجاه أي شيء يُفْتَرَض تأسيسه لما هو قابل للدفاع عنه في الوقت الحاضر. لكن ذلك مِنْ شأنِه أن يعني نسيان تأكيد جيمس على اعتماد مفهوم الصدق العيني على مفهوم الحقيقة المجردة، ولا يمكنه أن يَكون قائمًا بذاته. مرة أخرى، في دفاع جيمس عن «إرادة الاعتقاد will to believe»، عن صلاحية الاعتقاد بدون أدلة إن كان الاعتقاد سيُمَكِّنُ المرءَ من عيش حياته على نحوٍ أفضل، قد يسمع المرء شيئًا شبيهًا بالربط الوثيق، عند ستِشْ، بين «الاعتقاد المُسَوَّغ» و«اعتقاد يُفضي إلى ما يرى المرءُ فيه

(36) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(37) بمعنى حيازة «معرفة» عن الصدق. (المترجم).

(38) Ibid., 1.34, 1.235, 2.135.

(39) James, *Pragmatism*, pp. 107ff.; *The Meaning of Truth*, pp. 3, 143.

قارن مع:

Haack, 'Can James's Theory of Truth Be Made More Satisfactory?'.

قيمةً». لكن ذلك مِنْ شأنِه أن يعني نسيان أن جيمس يقول أيضًا التالي: لا ينطبق هذا المذهب فقط على قضايا، على سبيل المثال، قضايا ذات سمة دينية، عاجزة من حيث المبدأ على الحسم من خلال الأدلة، وإنما يعني، كذلك، أن هذا الأمر يختلف تمامًا، ومستقل عن، البراجماتية[40]. مِنْ شأنِ ذلك الأمر أن يعني أيضًا نسيان أنه، عندما يقول جيمس إن «الصادق هو النافع فقط في طريق الاعتقاد»، يصمم جيمس –ويبالغ في تقدير– القيمة الأداتية للاعتقادات الصادقة. اعتاد جيمس الشكوى من النُّقادِ الذين يلصقون «أسخف تأويل ممكن» على كلماته[41]؛ والآن، يبدو أن «أصدقاء» البراجماتية يفعلون الأمر نفسه[42].

هذا سببُ اختياري لبعض كلمات جيمس الألمعية افتتاحًا للفصل التالي وتقديمًا لمحاولتي [في حَلِّ] مشكلة الاعتماد.

---

(40) James, The Will to Believe, p. 11:

«يلزم... على طبيعتنا الانفعالية [الشعورية]... حسم خيار بين القضايا، في حال كان ذلك الخيارُ، بطبيعته، خيارًا لا يمكن حسمه بناء على أسس فكرية». انظر كذلك خطاب جيمس إلى كالين في:
Perry, *The Thought and Character of William James*, p. 249.

(41) James, *Pragmatism*, p. 112.

(42) قارن مع: 'Haack, 'Pragmatism لتحليل أكثر تفصيلًا لإبستمولوجيات البراجماتية، وكذلك مقالي البحثي: '*Philosophy/philosophy, an Untenable Dualism*'
لنقدٍ تفصيلي لتأويل رورتي لبيرس.
في النَّصِّ، قيَّدت نقاشي بجيمس، الذي يسيء كلٌّ من رورتي وستِشْ تأويله بحق، كما أعتقد. قد يلاحظ الدارسون أنه على الرغم من التعديل الحريص والمُغْرِض الحاصل في اقتباس ستِشْ الوحيد من جيمس (The Fragmentation of Reason, p. 160, quoting James's Pragmatism, p. 42)، في محاولة لجعل جيمس يبدو كأنه يقول ما يريد ستِشْ له أن يقول، فحتى النسخة المُنَقَّحة تجعل واضحًا التزام جيمس بالقيمة الأداتية للصدق.
ثَمَّ سؤالٌ أصعب، ألحت عليَّ فيه سيدني راتنر، عن مدى تشابه موقف رورتي، وهو موقف ضد-إبستمولوجي، مع نقد ديوي، وهو نقد «نظرية المعرفة من منظور المُشاهِد spectator theory of knowledge»، في بحث «**The Quest for Certainty**». للآن، سأقول فقط إن ديوي يبدو بالنسبة إليَّ غامضًا إلى حَدٍّ كبير، وسأقول بوجود طريقة ما (وليست الطريقة الوحيدة) لقراءة ديوي باعتباره يُلِحُّ على إبستمولوجيا ذات نزعة طبيعية أكبر ـ ووَفق هذا التأويل، بالطبع، يختلف عن رورتي إلى حَدٍّ كبير.

10

نزعة الأسس المُعْتَمَدَة

عندما... نتخلى عن مذهب اليقين المطلق الموضوعي، لا نتخلى بذلك عن السعي وراء الصدق نفسه، ولا نتخلى عن الأمل في وجوده.

~ جيمس، إرادة الاعتقاد[1]

هدفُ البحثِ الصدقُ الجوهريّ، المهم، المُنِير؛ يركز مفهوم التسويغ، بالأخص، على التأمين، على أرجحية كون الاعتقادات صادقة. مِن ثَمَّ، يتمثل ادعائي في أن الدلالة-على-الصدق هو ما تحتاج أن تَكونه معايير التسويغ لتَكون مناسبة [جيدة].

السؤال المميّز لمشروع الاعتماد هو: هل معايير التسويغ المعنية دالة-على-الصدق؟ هدفُ هذا الفصل تقديم طمأنة، أيًّا كانت، تقول إن معايير النزعة الوسيطة دالة-على-الصدق **بالفعل**.

ليس سؤال: هل معاييرنا للتسويغ دالة-على-الصدق؟ هو سؤال: هل اعتقاداتنا صادقة أو صادقة غالبًا أو صادقة إلى حَدٍّ بعيد؟ حتى إذا كانت معاييرنا للتسويغ **بالفعل** دالة-على-الصدق، مِنْ شأنِ الوصول إلى الاستنتاج القائل إن اعتقاداتنا صادقة غالبًا أن يتطلبَ افتراضًا إضافيًا يقول إن اعتقاداتنا مُسَوَّغة غالبًا. لكن، لدى الناس الكثير من الاعتقادات ليسوا بمُسَوَّغين في الاعتقاد بها، أو مُسَوَّغين لدرجة متواضعة للغاية فقط.

(1) James, The Will to Believe, p. 17.

ليست الخرافة، والتفكير بالتَّمَنّي، وخداع الذات، والقفز إلى الاستنتاجات، وهكذا تباعًا، بأمور نادرة للغاية في نهاية الأمر.

ليس السؤال: هل معاييرنا للتسويغ دالة-على-الصدق؟ هو، أيضًا، سؤال: هل هذه العمليات الخاصة بتشكيل-الاعتقاد مُفضِية-إلى-الصدق؟ تختلف معايير الأدلة عن قواعد إجراء البحث، بالأحرى، كما تختلف معايير الحكم إذا ما كانت وجبةٌ ما مُغَذِّية عن توجهات الطهي أو تخطيط قائمة الطعام. إن الاختلاف، على نحوٍ جزئي، مسألة تقويم-للحالة-الحالية مقابل تقويم-للعملية (وهي نقطة مألوفة من الفصل السابع)؛ لكن الاختلاف كذلك، وعلى نحوٍ جزئي، يتمثل في أن الانشغالات المتعلقة بالتسويغ تركِّز على بُعْدٍ واحد، بالتحديد، هدف البحث (وهي نقطة لم تُصَغ تفصيليًا حتى الفصل التاسع). لا يعني ذلك الأمر اقتراح أن نَوْعَي المشروع الإبستمولوجي المُمَيَّز بينهما هنا غير مرتبطَيْن؛ في النهاية، إن دورَ مفهوم الاندماج التفسيري في التفسير التفصيلي للتأييد دالٌ على أن قوته التفسيرية قد تساهم في تأمين الاعتقاد. يعني ذلك الأمر، فقط، الإصرار على أنهما متمايزان، على الرغم من ارتباطهما معًا. لكن ما يحتاج إلى التأكيد عليه هنا هو تمايز المشروعين، لأنهما، غالبًا، ما سيقا معًا، في الوقت نفسه.

من المشكوك فيه إذا ما كان من الممكن إعطاء **قواعد** -في مقابل **إرشادات** *guidelines*، التطبيق الذي يتطلب حكمًا أو تقديرًا discretion- لإجراء البحث، ويرجع هذا الأمر جزئيًا إلى التوتُّر الممكن بين جانبَي هدف البحث. قد يفسر هذا الأمرُ لماذا تُظْهِر محاولاتُ إعطاء قواعد كهذه ميلًا واضحًا للتنقُّل بين ما هو غير مقبول بوضوح وما هو تقديري بوضوح؛ على سبيل المثال، بين: الإتيان بحدس افتراضي، واختباره كأشد ما يكون الاختبار، في حدود الممكن، والتخلِّي عنه بمجرد إيجاد أي مثال مضاد،

و: لا تتمسك بنظريةٍ طويلًا، أو تأتي بتعديلات باروكية[2] على نحوٍ مفرط لتجنُّب الأدلة الضدّيّة contrary [التي تعارض ما يتبناه المرءُ تمامًا]، لكن، لا تتخلَّ عن نظريةٍ بسهولة شديدة في مواجهة صعوبات (تقريبًا، بين منهجية تكذيبية النزعة «ساذجة» ومنهجية تكذيبية النزعة «مصقولة»). من المُرَجَّح أن يَكون مشروع «إجراء البحث» أكثر مقاومة للدقة من مشروع «معايير التسويغ»، إذا، كما اقترحتُ بالفعل، كان عنصر التقدير غير قابل للاستبعاد. من المُرَجَّح، على الجانب المقابل، أن يَكون ملائمًا أكثر لاعتباراتٍ تتعلق بالتفاعلات [القائمة عبر التأثير المُتَبادَل] بين المستقصين، في الجيل نفسه أو عبر الأجيال[3]. ويبدو أن مفاهيمَ مثل السمة الإبستيمية أو الفضيلة الإبستيمية تجد موطنها [أو أصلها] في مشروع «إجراء البحث»، بما أنها تركِّز على ما يعنيه حيازة الحكم المناسب [الجيد] الذي تتطلبه الإرشاداتُ لمتابعة البحث؛ يؤكد ذلك الأمرُ بدوره ما اعتبرته حتى الآن حقيقة واقعة، وهو أن آمال تفسير التسويغ تفصيليًا وَفق مفاهيم كهذه، أو استبدالها بمفاهيم كهذه، أمر غير واقعي[4]. وربما يَكون الأمرُ الأهم، للأغراض البحثية الحالية، متمثلًا في أنه من المرجح أن يَكون مشروع «إجراء البحث» ملائمًا أكثر للتَّعَدُّدِيّة، لأنه قد يَكون ثَمّة طرق مختلفة، تتساوى من حيث مناسبتها [جودتها]، لاستكمال البحث ــ بالفعل، قد يَكون من الممكن لحَدٍّ كبير أن يَكون أفضل إجراء هو استكمال المستقصين المختلفين [للبحث] على نحوٍ مختلف [فيما بينهم]؛ بيد أن التَّعَدُّدِيّة من جهة معايير التسويغ، كما سأحاجّ أدناه، غير معقولة. (الاعتباراتُ الجادة في هذه الفقرة مُلَخَّصة في شكل 1.10).

(2) راجع الفصل الثامن. (المترجم).

(3) لذا، طريقتي في خلق التمييز بين الجوانب والفردية والجوانب الاجتماعية للإبستمولوجيا تختلف بدرجة كبيرة عن تمييز جولدمان.

(4) قارن مع نقدي لـ: Code, *Epistemic Responsibility*.

هدف البحث: تجليات الصدق الجوهرية المهمة

مشروع ابتكار إرشادات لإجراء البحث:

– يركز على كل من جانبي هدف البحث، بسبب إمكانية وجود التوتر بين جانبيه.

- ملائم أكثر للتعددية
- أكثر استعصاء على الحسم، [أي أكثر مقاومة] للدقة
- إرشادات وليست أحكامًا
- يتطلب الحذر [التقدير]
- البعد الاجتماعي مهم

مشاريع التفسير التفصيلي لمعايير التسويغ/اعتماد معايير التسويغ:

– يوجهها الصدق، أي تركز على التأمين، الأرجحية، الدلالة-على-الصدق-؛ لذا، «**الدلالة-على- الصدق هو ما تحتاج أن تكونه معايير التسويغ لتكون مناسبة [جيدة]**»



تركيز سوزان هاك

الشكل 1.10

تقع المهمةُ الحالية، اعتماد النزعة الوسيطة، (كما يقع هذا الكتاب بأكمله) مباشرةً في نطاق مشروع «معايير التسويغ».

إن محاولةَ ديكارت، لإثبات أن ما يتصوره على نحوٍ واضحٍ ومتميزٍ صادقٌ، جهدٌ اعتماديّ ratificatory كلاسيكي. لكن مقاربتي لسؤال الاعتماد ستَكون بعيدةً عن وصفها بالديكارتية. فمن جهة، لن تستهدف مقاربتي برهانًا، أو أيّ ضمانة للصدق، وإنما تستهدف فقط إعطاء أسباب لرؤية أن معايير النزعة الوسيطة دالة-على-الصدق، إذا كانت أيّ دلالة-على-الصدق ممكنة بالنسبة إلينا؛ وعلاوة على ذلك، أسباب ليست قطعية، ولا شاملة، ولا مؤمَنة على نحوٍ كامل (وسبب النقطة الأخيرة اعتمادها على نظرياتنا عن العالَم وعن أنفسنا). وستَكون مقاربتي طبيعية النزعة naturalistic، بالمعنى الذي صغته تفصيليًّا في الفصلين الخامس والسادس؛ وستعتمد جزئيًّا على قابلية دفاع الافتراضات المسبقة عن القدرات الإدراكية البشرية المُضمَّنة على نحوٍ أساسي في مقاييسنا للأدلة.

كما تُبَيِّن الجملةُ الأخيرة، تقول رؤيتي إنَّ صفة الدلالة-على-الصدق لمعايير النزعة الوسيطة تستقر، جزئيًا، على وقائع تتعلق بالقدرات البشرية. يتوافق ذلك الأمر مع الشكوك المُعَبَّر عنها في الفصل التاسع عن نمط رائج من التَّعَدُّدِيّة الإدراكية (على الرغم من عدم تَطَلُّب ذلك الأمر لهذه الشكوك بتاتًا)، وهي الدعوى القائلة إن ثقافاتٍ مختلفة أو جماعات إبستيمية مختلفة لديها مقاييس للأدلة متباينة تباينًا واسع المدى. لذا، أبدأ بصياغة تفصيلية لما أعنيه بحديثي عن تقويمات «**نا**» للأدلة، عن معايير «**نا**» للتسويغ، وعن أسبابي للشَّكِّ في أنَّ الانحراف المُفْتَرَض لمقاييس كهذه مُبالَغ فيه على الأقل، وربما وهمي. ثَمَّ سببٌ لاكتساب التَّعَدُّدِيّة، من جهة مقاييس الأدلة، (كما أعتقد)، شعبية غير مُسْتَحَقّة قد يتمثل في خلطها مع التَّعَدُّدِيّة من جهة إجراءات البحث. وثَمَّ سبب آخر سأقترحه يتمثل في الخلط مع قضية أكثر قابلية للدفاع عنها، ومختلفة، لمعايير الأدلة، والتي سأسميها «نزعة المنظور perspectivalism». لن يُلقي نقدي للتَّعَدُّدِيّة، من جهة معايير التسويغ، فقط، القليلَ من الضوء، بأثرٍ رجعي، على مِحَنِ نزعة السياق والنزعة القَبَلِيّة، وإنما، كذلك، وهو الأمر الأهم المرتبط بالفصل الحالي، سيعزز الحجج الاعتمادية جيدًا، والتي تبدأ في القسم (II).

لأنه إذا كان هذا النوع من التَّعَدُّدِيّة، كما أظن، كاذبًا، فالأفكارُ المتعلقة بالطبيعة الإنسانية التي ستستدعيها حججي الاعتمادية أكثَرَ تأمينًا بكثير.

I

في الصياغة التفصيلية لنظرية وسيطة النزعة في التسويغ، وصفتُ نفسي باعتباري أحاول أن أجعل واضحًا ما هو ضمنيٌّ في تقويمات الحسِّ المشترك الخاصة بنا للأدلة باعتبارها مناسبة [جيدة] أو غير مناسبة [سيئة]، قوية أو ضعيفة. كنت متكتمة عن عمد فيما يتعلق بمَن أشار

إليهم الضمير «ـنا» في «تقويمات الحسّ المشترك الخاصة بنا»، وتجنَّبتُ عن عمد تلك العبارة التي يُفضِّلها مناصرو نزعة السياق والنزعة القَبَلِيّة، «ممارساتنا الإبستيمية». يمكنني الآن إفشاء المعلومات أكثر.

يبدو أن الأمر التالي قد تَمَّ التعامل معه إلى حَدٍّ كبير باعتباره حقيقة واقعة: إن المقاييسَ الدليلية لأزمانٍ، أو ثقافاتٍ، أو جماعاتٍ مختلفةٍ مختلفةٌ اختلافًا هائلًا؛ ويجعل هذا الأمرَ يبدو كما لو أنه، من خلال الإشارة إلى «تقويمات الحسّ المشترك الخاصة بنا»، يلزم عليَّ الإشارة إلى معايير مجموعة مُحَدَّدة ما أنتمي إليها. يبدو أن هذا الأمرَ الأساسُ الذي يمكن لستِشْ، على العكس منه، افتراض لزوم تفضيل «الإبستمولوجيين التحليليين» مقاييس جماعتهم الإبستيمية لأنها الجماعة التي تَصادف أنهم وُلِدوا فيها. يغريني ستِشْ بقول شيءٍ مثل: لا أقبلُ تلك المقاييس للتسويغ لأنها مقاييس الجماعة التي تَصادف انتمائي إليها، وأسميها مقاييسـ«ـنا» بدلًا من مقاييسـ«ـهم» لأنني أقبلها. لكن حتى هذا الأمر مِنْ شأنِه ضمان المستحيل؛ لأنني لستُ مُقْتَنِعة بهذا التنوُّع المُفْتَرَض، كما قلتُ في الفصل التاسع. هذا الأمر، على الأقل، مُبالَغة، وربما يَكون وهمًا بأسرِه.

افترض أننا (أنا وأنت) نَدْرِسُ دراسة مكثَّفة لاختبار «فلوريدا» لقيادة السيارات. تظنُّ أن عقوبة القيادة تحت تأثير المخدرات [وبالأخص: الكحول] هي سحب رخصة القيادة منك لمدة ستة أشهر، وأظنها سَنة. نستقصي الأمرَ في دليل قائدي السيارات ونفحصه. أو ربما تنظر في دليلك لقيادة السيارات وأنظر في دليلي لقيادة السيارات، ويمنحانا إجابتين مختلفتين، ثُمَّ، بسبب ذلك، نحدِّد أيهما هو النسخة الأحدث. هنا نختلف حول إذا ما كانت (ب)، لكننا نتفق حيال ما مِنْ شأنِه أن يَكون دليلًا على (ب) أو ضدها. افترض الآن أننا (أنت وأنا) جزء من لجنة تعيين أصحاب المناصب العليا [في المؤسسات الكبيرة]. تعتقد أن مُرَشَّحًا مُحَدَّدًا ينبغي استبعاده من الترشيح للمنصب

بناء على المسوغات التي تقول إن خَطَّ يده [أي، كتابته باليد] يدل على أنه لا يؤتَمَن؛ وأرى أن علمَ تحديد الشخصية من خلال خط اليد graphology هراءٌ وأسخر من «دليلك». ربما تحيلني إلى كتاب «**الشخصية كما يدل عليها خط يدها** *Character as Indicated by Handwriting*»[5]؛ وأنبِّه إلى اعتماد الكتاب على عدد ضئيل من الحالات، ونقص الأساس النظري، إلخ، إلخ. هنا لا نختلف فقط حيال إذا ما كان (ب)، وإنما كذلك، كما قد نقول، نختلف حيال «ما يمكن اعتباره سببًا» للشَّكِّ في نزاهة المُرَشَّح للمنصب. لكنني لا أرى ميل أي أحد، من الأساس، ليرى أن هذا النوع من الاختلاف الاعتيادي يقترح أننا (أنا وأنت) لدينا «مقاييس مختلفة للأدلة» بأي معنى عميق أو مثير للفضول. نختلف، ببساطة، حول ماهية الدليل المناسب لأننا نختلف في بعض الاعتقادات المؤسِّسة [أو الأساسية].

افترض أننا (أنا وأنت) نحلُّ نفس أحجية الكلمات المتقاطعة، وأننا اخترنا حلولًا مختلفة لمُدخل ما. ومن الآن فصاعدًا، سنختلف حيال ماهية الدليل ذي الصلة بالمُدخلات المتقاطعة الأخرى: أرى، في إجابتي على 7 أفقي، لزوم انتهاء 4 رأسي بحرف «E»، وترى، في وجود إجابتك على نفس المُدخل، لزوم انتهاء 4 رأسي بحرف «S»، على سبيل المثال. كلما زاد عدد المُدخلات التي أجبنا عليها إجابات مختلفة، وكلما زادت مركزية هذه الإجابات [بالنسبة إلى الأحجية ككلٍّ] وكانت أطول، ستَكون خلافاتنا مؤكدة بصرامة على مستوى عميق، وازداد حلّها صعوبة. على الرغم من ذلك، نحاول كلانا ملاءمة المُدخلات لمفاتيح الحل، وللمُدخلات الأخرى.

يتمثل حدسي الافتراضي في أن الاختلافاتِ [أو مظاهر عدم الاتفاق] المؤكدة بصرامة على مستوى عميق التي دَعَمَت الفكرةَ القائلة إن مقاييس

(5) *Character as Indicated by Handwriting*, by Rosa Baughm, 'author of «The Handbook [sic] of Palmistry«, «Chirogomancy«, and papers on Physiogony'.

الأدلة مرتبطة-بالثقافة، أو ـ في صورة دعوى التباين داخل النطاق العلمي، مرتبطة-بالنموذج-الإرشادي ـ قد تكون قابلة للتفسير التفصيلي بطريقة مشابهة؛ أي، باعتبارها واقعة في شبكة معقدة من اختلافات إضافية في الاعتقادات المؤسِّسة [أو الأساسية]، بدلًا من وقوعها في أي انحراف لمقاييس الأدلة.

ثَمَّ غموض متصل بالموضوع في «ما يمكن اعتباره دليلًا». بمعنى ما، ثَمَّ الكثير من الانحراف في «ما يمكن اعتباره دليلًا»؛ في ذلك الذي يعتبره المرء دليلًا **ذا صلة بالموضوع**، والذي يعتمد على اعتقادات المرء الأخرى. بمعنى آخر، ربما، في النهاية، ليس ثَمَّ الكثير من الانحراف في «ما يمكن اعتباره دليلًا»؛ في تقويم تأمين اعتقادٍ، قد تقيِّم الشعوب قبل-العلمية وكذلك الشعوب العلمية، والمتحولون إلى النموذج الإرشادي الجديد وكذلك المدافعون عن النموذج الإرشادي القديم، ملاءمَتَه مع خبرتهم واعتقاداتهم الأخرى. (لا يعني ذلك الأمر إنكار أن عواملَ غير دليلية أخرى قد تَكون مهمة في تحديد أيِّ اعتقادٍ أو أيّ نموذج إرشادي يَكون مقبولًا). لو أننا نفكر في معايير التسويغ عند المستوى المناسب من العمومية، في المبادئ المؤطِّرة بدلًا من المحتوى المادي، في قيود التثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] والاندماج التفسيري بدلًا من التفكير في أحكام مُحَدَّدة للملاءمة، قد يَكون ثَمّة، في النهاية، حالة اشتراك في السمات بدلًا من انحراف[6].

قد يشعر البعضُ بأن ذلك الأمر أتفه من أن يمثل الفرق بين الثقافات «العلمية» و«قبل-العلمية» تمثيلًا لائقًا. لكن يمكن صرف هذا الاستياء عن اتجاهه المقصود من خلال اقتراح إمكان التفكير، على نحوٍ أفضل، فيما يميّز الثقافات العلمية، لا باعتباره مسألة مقاييس مختلفة للأدلة، بالمعنى

(6) نَشأت، وتَطَوَّرَت، صياغتي التفصيلية من التناظر مع هيلاري بُتْنام، وهو أكثر نزوعًا للتَّعَدُّدِيّة، في هذا الصدد، منّي.

محل النقاش، وإنما باعتباره مسألة رغبة أكبر في طرح الاعتقادات للنقد، وعيًا أكبر بالبدائل، ومِن ثَمَّ، انفتاحًا أكبر على أسئلة التسويغ. في الثقافات قبل-العلمية المغلقة، ربما لا ينشغل الناس حقًّا بمدى كون هذا الاعتقاد، أو ذاك، مؤمَّنًا؛ ولا يعني ذلك أن سؤال التسويغ بلا معنى **بالنسبة إليهم**، وإنما يعني فقط أنه ليس بارزًا [أي: مهمًا] للغاية **بالنسبة إليهم**[7]. (من الضمني في ذلك الأمر الفكرةُ القائلة إن «العلمي مقابل قبل-العلمي» ليس بتمييز قاطع كما يُفْتَرَض أحيانًا).

نزعة المنظور هي الدعوى القائلة إن أحكام التسويغ قائمة على المنظور بالأساس [وتتميز بهذا الأمر]، من جهة أن الدليل، أي دليل، يعتبره المرء ذا صلة بدرجة تسويغ اعتقادٍ يعتمد على اعتقادات أخرى لدى المرء اعتمادًا لا يمكن تجنُّبه؛ وبما أن الناس يختلفون في اعتقاداتهم المؤسِّسة [أو الأساسية]، سيختلفون في أحكامهم عن مدى كَون هذا الاعتقاد، أو ذاك، مُسَوَّغًا، بحيث: كلما ازداد الاختلاف بينهم جذرية، زاد اختلاف اعتقاداتهم المؤسِّسة [أو الأساسية].

بدلًا من تَعَدُّدِيّة معايير التسويغ المؤسِّسة لكلٍّ من نزعة السياق والنزعة القَبَلِيّة، أقترح حالة اشتراك في السمات مؤسِّسة لمعايير الأدلة، تُخْفيها، ولا تمحوها، السمةُ القائمة على المنظور لتقييمات مُحَدَّدة للتسويغ. وعندما أقدِّم نظرية النزعة الوسيطة باعتبارها تفسيرًا تفصيليًا لما هو ضمنيٌّ في «تقويماتنا للأدلة»، آمل في تمكُّني من الإمساك بالقواسم المشتركة [أي، الناتجة عن حالات الاشتراك في السمات] المؤسِّسة.

ليس من الأساسي قطعًا لنجاح هذا الفصل انبغاء تمثيل نظرية النزعة الوسيطة، كما آمل، ربما، دون تواضُع، لشيء مشترك في ثقافات وجماعات

(7) بالتفكير في هذه المسائل، أجد المقالين البحثيين التاليين مُعينَيْن على الفهم والتفسير:
Horton, 'African Traditional Thought and Western Science' and Wiredu, 'How Not to Compare African Thought With Western Thought',

مختلفة؛ لكنها إن فعلت ذلك، مِنْ شأنِ هذا الأمر أن يَكون مؤيّدًا لدعواي بأن أيّ طمأنةً يمكننا الحصول عليها تجاه الدلالة-على-الصدق لدى معايير النزعة الوسيطة تتأسس جزئيًّا على حقائق تتعلق بالبشر، أي، تتعلق **بكل** البشر الطبيعيين.

ثَمَّ مصدر غير مُتَوَقَّع لتأكيد طموحي يوجَد في حجة يقدمها [ديفيد. ب] أنِّس Annis، وهي حجة يُفْتَرَض فيها إثبات عدم احتياج نزعة السياق لأن تؤدي إلى إنكار النزعة الموضوعية، لأن تؤدي إلى نزعة المواضعة. وَفق أنِّس، «من واقعة أن التسويغ متصل بأعراف norms جماعة ما وممارساتها الاجتماعية، لا يَنْتُج من ذلك عدم إمكان نقدها ولا ينتج من ذلك أن التسويغَ ذاتيٌ بطريقة ما». تتمثل الحجة، أولًا، في أن الممارسات والأعراف الملائمة إبستيمية، بحيث تَكون أهدافها «الصدق وتجنُّب الخطأ»؛ ثُمَّ تتمثل في إمكان نقد هذه الممارسات والأعراف في حال فشلها في تحقيق تلك الأهداف. يشير أنِّس إلى شعب الكيبل Kpelle [الإفريقي]، الذين، كما يخبر عنهم، يعتمدون على سلطة شيوخهم أكثر مما نفعل؛ لكن هذا الأمر، كما يستمر أنِّس في إخبارنا، «يمكن نقده لو وجدوا أن ذلك الأمرَ أدى إلى اعتقادات مُدْرَكة حسيًّا كاذبة كثيرة جدًّا»[8]. من المؤكد أن الحجةَ لا تُثبِت ما يدَّعي أنِّس أنها تُثبِته. لو كان أنِّس يقول فقط إن بعض الأعراف التي تَقبلها مجموعةٌ قد تُنْقَد على أساس أعراف أخرى تَقبلها المجموعةُ، **أو** إن سلطة الشيوخ قد تُنْقَد على أساس المطابقة مع الإدراك الحسيّ، على سبيل المثال، **أو** إن المطابقة مع الإدراك الحسيّ قد تُنْقَد على أساس سلطة الشيوخ، سيَكون مِنْ شأنِ ذلك الأمر التوافُق مع نزعة السياق عنده، لكن، لن يَكونَ مِنْ شأنِه التوافُق مع نزعة الموضوعية. على الجانب المقابل، لو أن أنِّس يقول بوجود معايير مستقلة-عن-الجماعة، بالأخص، المطابقة مع ما

(8) Annis, 'A Contextualist Theory of Epistemic Justification', p. 216.

يُدْرَك حسيًّا، لنحكم من خلالها إذا ما كانت الأعراف والممارسات الإبستيمية لجماعةٍ ما تنجح من جهة «الصدق وتجنُّب الخطأ»، سيكون مِنْ شأنِ ذلك الأمر بالفعل تشكيل التزام بالنزعة الموضوعية، لكنه سيقوِّض نزعة السياق. بالنظر إلى ما سبق، ألاحظ تأكيد إخفاق هذه الحجة لادّعاء وَرَد في الفصل التاسع، يقول إن نزعة السياق تؤدي إلى نزعة المواضعة، لكن، وهو الأهم، بالتَّطَلُّع لما هو آتٍ، يدهشني أن -حتى- مَن يناصر نزعة السياق مثل أنِّس يلجأ إلى **الإدراك الحسيّ** باعتباره الأساس لنقد «الممارسات والأعراف الإبستيمية». لأن ذلك الأمر يؤيد الفكرة التي أطورها هنا للآن، والتي تقول إن الانشغال بالتثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] (وينبغي لي أن أقول، كذلك، الانشغال بالاندماج التفسيري) ليس بخَصيصة محلية لمعايير «نا» للأدلة، وَفق أي معنى ضيق الأفق لـ «...نا».

في الواقع، أتعاطف بشدة مع شيء شبيه بفكرة بيرس التي يُعَبِّرُ عنها بقوله إن الأحكام المُدْرَكة حسيًّا لا-إرادية involuntary، على الرغم من عدم كونها معصومة[9]. مِنْ شأنِي تفضيل صياغة الأمر، مُتَجَنِّبة اصطلاح «الحكم المُدْرَك حسيًّا»، كما يلي: على الرغم من تعلُّمنا سريعًا أننا لا يمكننا دومًا الوثوق في حواسنا، فإنَّ الوثوقَ بها، للوهلة الأولى، أمرٌ طبيعي بالنسبة إلينا. (يسترجع هذا الأمرُ ملاحظةً لألكسندر بين، أجدها جديرة بالملاحظة، كما يراها بيرس كذلك: الإدراك البشري مسألة «سرعة تصديق فطرية تُلَطِّفها الفحوصُ [أي، جهود التحقيق]»)[10].

لجعل ملاءمة تلك الأفكار لاعتماد النزعة الوسيطة أوضح، يلزم عليَّ أن أطلب من القارئ أولًا تَحَلّيه بالصبر أثناء قيامي ببعض المراوغات المعقدة بالأحرى.

(9) Peirce, *Collected Papers*, 5.115ff.

(10) Bain, *The Emotions and the Will*, pp. 511ff.

II

إن «برهان» ديكارت، كما قلتُ، جهدٌ اعتمادي ratificatory، وهو البرهان القائل إن ما يتصوره على نحوٍ واضحٍ ومتميزٍ صادقٌ؛ لكن ينبغي أن يَكون واضحًا بالفعل أن ما أهدف إليه هو شيء أقل طموحًا بكثير. لا أهدف إلى إثبات أن كلَّ أو أغلبَ معرفتنا المُفْتَرَضة* معرفةٌ بالفعل، ولا تقديم برهان على دلالة- معايير النزعة الوسيطة -على-الصدق. كان الهدف مُحَدَّدًا وَفق «تقديم طمأنة، أيًا كانت، أستطيع تقديمها»، ويقول إن معايير النزعة الوسيطة دالة-على-الصدق، لأنني أرى أنه ثَمّة حدود، لا تتعلق فقط بما يمكنني فعله، بل تتعلق كذلك بما يمكن فعله، في هذا الاتجاه. (يدل ذلك على النظرة اللا-ديكارتية المُحَدَّدة التي أودُّ منحها للاقتباس من ويليام جيمس، وهو الاقتباس الذي يفتتح هذا الفصلَ).

تدل كل أشكال إخلاء المسؤولية الواردة كذلك على أنني أعتبر مشكلة الاعتماد صعبة. قد ترون أن هذا ادّعاء، في أضعف الأحوال، مثير للجدل ـ لكنه، وعلى نحوٍ يثير الدهشة بالقدر الكافي، ادّعاء يتعين على مناصر نزعة الثقة إنكاره. لو أن تفسيرًا تفصيليًا يتبنى نزعة الثقة صحيحٌ، تَكون مشكلةُ الاعتماد سخيفةً [غير مهمة]. لأن نزعة الثقة تفسر تفصيليًا «(أ) مُسَوَّغ في اعتقاده أن (ب)» على منوال «توصَّلَ (أ) إلى الاعتقاد أن (ب) من خلال عملية موثوق بها [وهي عملية تُنْتِج نتائجَ صادقة في أكثر من 50% من الوقت][11]»؛ يَنْتُج من ذلك فورًا أن اعتقادًا مُسَوَّغًا صادقٌ احتماليًا [في الغالب][12]. لأول وهلة، قد يبدو الأمر كأنه ثَمّة ميزة كبيرة في نزعة الثقة من جهة تعاملها مع مشكلة مستعصية سابقًا من خلال إجراء سريع الأثر.

---

(11) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(12) يشير معنى more probably than not، في السياق القانوني، وهو سياق تستعير منه سوزان هاك بعض الاصطلاحات والتركيبات اللغوية، إلى أرجحية الأدلة، بحيث يَكون الأمر، في عين المُحَقِّق، على نحوٍ غالب. (المترجم).

للوهلة الثانية، يدرك المرءُ أن هذا الأمر، في النهاية، ليس بإنجازٍ مبهر لهذه الدرجة. من جهةٍ، إن المشاكل المتعلقة بكيفية تفريد عمليات تشكيل-الاعتقاد، التي سببَّت مشكلة لمناصري نزعة الثقة دومًا، تعود لتهاجمهم مرة أخرى[13]. ومن جهة أخرى، يصبح من الواضح للغاية، ولا شيء سوى ذلك، أن الانتقاص من قدر مشكلة الاعتماد وجه لعملةٍ وجهها الآخر هو فشل نزعة الثقة في إعطاء أي تقرير أساسي للتسويغ، ولا تعطي سوى الصيغة، ذات الصورة التخطيطية، المحضة للإفضاء-إلى-الصدق.

قد يُظَن أن ما قلته توًّا قد ينقلب عليَّ. في الفصل السابع، حاججت ضد السمة الإسنادية لنزعة الثقة، الطريقة التي تربط وَفقها التسويغَ بأي شيء يَكون مفضيًا-إلى-الصدق بالفعل، بدلًا من **ذلك الذي نعتبره** مفضيًا-إلى-الصدق (أو، بالأحرى، ما نعتبره **دالًا-على**-الصدق، لكن، ليست هذه النقطة محل النقاش في الوقت الحالي). الآن، قد يحتج مناصر لنزعة الثقة من طراز نزعة المراجعة - وهو مناصر لا يدَّعي، كما يدَّعي جولدمان، بأن نزعة الثقة تُمَثِّل معايير التسويغ التي لدينا بالفعل، وإنما يريد **إحلال** مقاييس نزعة الثقة **محل** معاييرنا للتسويغ - بأن الإحلال الذي يقترحه لديه ميزة عظيمة تتمثل في تكثيف ومزج سؤال الاعتماد وسؤال التفسير التفصيلي معًا؛ ومن المؤكد إمكان توقُّع إلحاحه على أن هذا الأمر يمثل توفيرًا [اقتصادًا] مهمًّا. أرى أن هذه الميزة وهمية؛ لأن معيار نزعة الثقة، على العكس من معايير التسويغ الدليلية النزعة التي لدينا بالفعل، ليس هو الشيء الذي **يمكن** لنا استعماله، ببساطة، لتقويم تسويغ شخصٍ؛ كل ما **يمكن** لنا فعله هو الاشتغال على أساس **ما نعتبره** دالًّا-على-الصدق، أي، استعمال معايير الأدلة التي يريد مناصر نزعة الثقة من طراز نزعة المراجعة استبدالها.

(13) وهي مشكلات أبان عنها فيلدمان إبانة ممتازة في بحثه «**Reliability and Justification**».

ثَمّة نقطة أعمّ هنا، بجانب النقطة المُحَدَّدة المتعلقة بنزعة الثقة. في العموم، إن مشكلةَ تأكيد أن استيفاءَ هذه المعايير، أوتلك، للتسويغ مرتبطٌ ارتباطًا لائقًا بصدق الاعتقادات المُسَوَّغة أمرٌ أساسي، وهائلٌ [من حيث الأهمية]، ما لَم يَخْتَر[14] المرء بالفعل تحديد خصائص معايير التسويغ، أو الصدق، أو العلاقة المرغوبة بينهما، المصمَّمة خصيصًا لضمان النتيجة. تستثير محاولاتُ إصلاح المعايير الاتِّساقِيّة للتسويغ بالاعتماد على نظرية اتّساقِيّة في الصدق استياءً من النوع نفسه يثيره تسخيف مشروع الاعتماد الناتج عن أي تفسير تفصيلي يتبنى نزعة الثقة. إنه استياء شبيه للغاية بالنوع، وأكرر، بذلك الذي شعر به القارئُ عندما اقترح ستراوسون Strawson (1919-2006) حلًا لمشكلة الاستقراء بملاحظة أن الالتزامَ بأنماط الاستنباط «جزء مما نعنيه ب»عقلاني»»[15].

في الواقع، لستُ مُقْتَنِعة بأن كون الالتزامَ بالأنماط الاستقرائية عقلانيًا هو **بالفعل** جزءٌ مما نعنيه بـ«عقلاني»؛ وعلى أيّ حال، ليس «الاستقراء» ولا «عقلاني» بمصطلح بارز في معجمي الإبستمولوجي. لكن ثَمّة فئة من تجليات الصدق الإبستمولوجية السخيفة [غير المهمة] تستحق الذكر في هذا السياق. كما تدلُّ عادة لويس في استعمال «مرجَّح likely» أو «مُحْتَمَل probable» بالتبادل مع «موثوق به credible» أو «مُسَوَّغ»، لـ «مُرجَّح» وتعبيرات أخرى ذات صلة بالموضوع استعمالاتٌ إبستمولوجية. يمكن لـ «مدى ترجيح (د) لأن (ب) أن يعني «مدى التأييد الذي تَكون عليه (د) لـ (ب)»؛ ويمكن لـ «مدى أرجحية أن (ب)» أن تعني شيئًا مثل «المدى الذي يَكون المرء مُسَوَّغًا وَفقه في الاعتقاد أن (ب) بناء على أفضل دليل متاح في الوقت الحالي». (بالمناسبة، يبدو ممكنًا أن بعض المعقولية السطحية لنزعة

(14) وهذا الاختيار يُجرى من بين عدة بدائل ممكنة. (المترجم).

(15) Strawson, *Introduction to Logical Theory*, pp. 233ff.

الثقة قد تنبع من خلط «المُرجَّح» الإبستيمي مع تصوُّر للتكرار الاحتماليّ frequentist). لذا، بافتراض هذه الاستعمالات الإبستيمية، تَكون صيغٌ مثل «دليل تأييدي لـ (ب) هو دليل يجعل من المُرجَّح أن (ب)»، و«كلما ازداد تسويغ شخصٍ في الاعتقاد أن (ب) بناء على أفضل دليل متاح، كان من المُرجَّح أكثر أن (ب)»، صادقةً على نحوٍ سخيف. الرَّدّ الطبيعي على الادّعاء الستراوسوني هو: ربما يكون الأمر كذلك، لكن لماذا ينبغي علينا الانشغال بأن نكون عقلانيين، وَفق ذلك المعنى؟ وتجليات الصدق اللفظية المذكورة هنا متساوية في الوَهَن من جهة منح الطمأنة التي نسعى إليها. إنها تثير السؤال: لماذا يجب علينا الانشغال بأرجحية ما نعتقده، بهذا المعنى الإبستيمي، باعتبارنا منشغلين بصدق اعتقاداتنا؟

من منظوري، مشكلة الاعتماد أساسية: لم تُحَدَّد معايير التسويغ الوسيطة النزعة كما حُدِّدَت لضمان دلالتها-على-الصدق، ولن أعتمد، كذلك، على تقريرٍ للصدق يضمنها. وأبحث عن اعتمادٍ خاص بالنزعة الوسيطة، أي، يتشبّث بتفاصيله بشكل يعجز عنه التماس تحصيلات الحاصل أو، بشكل تقريبي، الاعتقادات المُسَوَّغة التي من المُرجَّح أن تَكون صادقة.

دعوني أوضِّح ما أعنيه بـ «التَّشَبُّث بتفاصيله» من خلال السؤال عما سيَكون مطلوبًا لاعتماد معايير، لم تَكُن وسيطة النزعة، وإنما أُسُسِيّة. آخذُ بعين الاعتبار نزعة أسس معصومة، وَفقها، يَكون (أ) مُسَوَّغًا في الاعتقاد بأن (ب) إذا، وفقط إذا، حدث أمر من الأمرين التاليين: كان هذا الاعتقاد من المضمون أنه صادق على نحوٍ معصوم من خلال خبرة المرء الحاضرة، أو أنه مُشْتَقٌّ، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، من اعتقاد (أو اعتقادات) ما مضمونة بهذه الطريقة. سيتطلب إثباتُ أن اعتقادًا مُسَوَّغًا بواسطة هذه المعايير دلالةٌ على أنه صادق، استدعاءً لحجة على طريقة، أولًا، أن

الخبرة تضمن صدق الاعتقادات التي يُفْتَرَض أنها أساسية basic؛ ثانيًا، أن الاعتقادات التي تؤيدها الاعتقاداتُ الصادقةُ تأييدًا استقرائيًا من المُحْتَمَل أن تَكونَ صادقة، وأن الاعتقادات التي تستلزمها الاعتقاداتُ الصادقةُ استلزامًا استنباطيًا صادقةٌ. سيَكون ثَمّة حاجة إلى الأمر الأول لإعطاء الطمأنة من جهة المُدخل، وسيَكون ثَمّة حاجة إلى الأمر الأخير لإعطاء الطمأنة من جهة الانتقال.

النموذجُ نافعٌ على مستوى المعلومات، لأن ما سيَكون مطلوبًا لاعتماد معايير النزعة الوسيطة سيختلف، تمامًا كما تختلف النزعة الوسيطة عن نزعة الأسس المعصومة. ثَمّة طريقة أوَّليّة مُبَسَّطة للنظر إلى هذا الأمر، تتمثل في فهم معايير النزعة الوسيطة باعتبارها تقول، بالفعل، ما يلي: كلما كان (أ) مُسَوَّغًا أكثر في الاعتقاد أن (ب)، كان اعتقاده مُثَبَّتًا على نحوٍ أفضل في الخبرة وتؤيده اعتقاداتٌ أخرى على نحوٍ أفضل باندماجه في سردية تفسيرية مكوناتها مُثَبَّتة كذلك في الخبرة وتؤيدها اعتقاداتٌ أخرى... إلخ. إن إثباتَ أن مدى كون الاعتقاد مُسَوَّغًا، وَفق تلك المعايير، يدل على صدق هذا الاعتقاد، يستدعي وجود شيء متشبث بالتثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] والاندماج التأييديّ/التفسيريّ –وهما نظائر النزعة الوسيطة لجانبيّ المُدخل والانتقال اللذين ميّزتُ بينهما في الفقرة السابقة- ويُثْبِت كيفية كونهما دالّيْن على الصدق.

يجعل ذلك الأمر ما يلي ظاهرًا: سبب عدم توقُّعي أن مشروع الاعتماد يمكن الاضطلاع به قَبْلِيًّا على نحوٍ كلي؛ لأن -على الرغم من أن جزء الحجة الذي يتصل بالتأييد والاندماج التفسيري قد يُتَوَقَّع حيازته لسمة شبه-منطقية على الأقل- الجزء الذي يتصل بالتثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] يمكن توقُّع كونه تجريبيًّا بطبيعته.

كان مقصودًا أن تَكون الملاحظةُ الأخيرة محايدةً من جهة السؤال، إذا ما

كان ثَمّة أيّ معرفة قَبْلِيّة؛ ومن هذه الجهة، حريٌّ بي القول بصراحة إنني لا أملك في الوقت الحاضر أيّ إجابة لتقديمها. مِنْ شأنِ ذلك الأمر أن يتطلبَ نظريةً عن القَبْلِيّ، و- هنا أستعير جملة من فودور، مرحها جاف على نحوٍ مبهج - يبدو أنني نسيتُ أين وضعتُ نظريتي هذه. (ربما يكون من الجدير بالقول، على الرغم من ذلك، أن أيّ معرفة قَبْلِيّة مِنْ شأنِها أن تتطلبَ، على نحوٍ مُفْتَرَض*، اعتقاداتٍ صادقةً لا يحتاج تسويغها إلى تأييد من الخبرة، أي إن ما هو مطلوب، بالتحديد، نظرية في **التسويغ** القَبْلِيّ). على الرغم من ذلك، لا يتمثل القصد في أن أكون محايدة من جهة السؤال، إذا كان ثَمّة معرفة قَبْلِيّة للمسائل التجريبية؛ أفترضُ أنها ليست موجودة. في الواقع، ليس ثَمَّ شيء، حتى لو كان قويًا كهذا، مطلوب إلى حَدٍّ كبير؛ لأن نوع العبارة التي اقتُرِحَت مؤخرًا باعتبارها حائزة للوضع المختلط للقَبْلِيّ الممكن، مثل «طول قضيب المتر المعياري واحد متر»، ليست، بأدنى درجة، الشيءَ الذي من المُرَجَّح للحجج الاعتمادية الاحتياج إلى التماسه. لكنني، على أيّ حال، مقتنعة بأن الوضع المختلط المُفْتَرَض لعبارات كهذه يُحْتَمَل أن يَكونَ وهمًا[16].

سيلاحظ القارئُ المتنبّه أن ذلك الأمرَ يعني أنني لا أستطيع تحفيز التزامي بدعوى اتصال الفلسفة و**العلم** بالإشارة إلى حجج لإنكار القَبْلِيّ. الصورة التي تجذبني، بالأحرى، هي صورة تُقِرُّ بأن الفلسفة و**العلم** كليهما يتضمنان كلًّا من العناصر التركيبية والتحليلية. من الشائع بالقدر الكافي أن نسمع ما يلي: بعض المبادئ الأساسية في الفيزياء، مثلًا، تحَوَّلت بالفعل إلى تحصيلات حاصل إذ أصبحت تؤدي دورَ تعريفٍ لمفاهيم نظرية أساسية. أعترف بأنني مُقْتَنِعة، في الواقع، بأمثلة أقل تَكَلُّفًا، مثل حقيقة طبية سخيفة [غير

(16) Kripke, *Naming and Necessity*; cf. Casullo, A., 'Kripke on the A Priori and the Necessary' and Frapolli, M-J, 'Identity, Necessity and A *Prioricity*: The Fallacy of Equivocation'.

مهمة]: ضغط الدم الانبساطي أقل من ضغط الدم الانقباضي[17]. على أيّ حال، أرى الفلسفة باعتبارها معتمدة، مَثَلُها مَثَل **العلم**، على الخبرة؛ لكنهما يختلفان في درجة لا-مباشرة الاعتماد، وفي نوع الخبرة التي يعتمدان عليها ـ بالأخص في تَطَلُّب الفلسفة الانتباه إلى سماتٍ معينة في الخبرة؛ سمات شديدة الانتشار لدرجة تجعلها غير مُلاحَظة تقريبًا، بدلًا من الاعتماد على جهودٍ وأجهزة تسمح لنا باختبار ما ليس متاحًا للملاحظة اليومية العادية. (هذا التصوُّر أقرب على نحوٍ كبير لتصوُّر بيرس من قربه لتصوُّر كواين)[18].

لذا، هَلُمَّ بنا. ما هي الطمأنة التي يمكن إعطاؤها لدلالة- معايير النزعة الوسيطة على-الصدق؟ ثَمّة طريقتان مختلفتان إلى حَدٍّ ما يمكن للمرء البدء من خلالهما: محاولة ربط التسويغ **الكليّ** بدلالة على الصدق حاسمة للاعتقاد المعنيّ، أو محاولة ربط درجات أقل من التسويغ بدرجات من الدلالة-على-الصدق. يبدو من المناسب وصف الإستراتيجية الأولى باعتبارها «من أعلى»، والثانية باعتبارها «من أسفل»[19]. بما أنني لا أستطيع إجراء الإستراتيجيتين على نحوٍ مُرْضٍ، سيتطلب الاحتراز أن أحاول العمل وَفق كلتيهما.

ينكر مناصرو نزعة المواضعة معقوليةَ سؤال الاعتماد. يسمح الشُّكّاك بمعقوليته، لكنهم يرونه قابلًا للحلِّ على نحوٍ سلبي فقط، أي، **ليس** من الممكن ربط استيفاء معاييرنا للتسويغ بالدلالة-على-الصدق. بالفعل، سيشكِّل جزءٌ «من أسفل» فيما هو قادم ردّي (غير المباشر إلى حَدٍّ كبير) على أنماط نزعة الشَّكِّ ما-قبل-الديكارتية، أي، أنماط نزعة الشَّكِّ الأقل من أن تَكون كليةً على نحوٍ كامل، وسيشكِّل جزءُ «من أعلى» فيما هو قادم

(17) Rosenfield, *The Complete Medical Exam*, p. 1 40.

(18) Peirce, *Collected Papers*, 6.2.

(19) أستعيرُ الاصطلاح من بحث كواين:
'On the Reasons for the Indeterminacy of Translation'.

ردِّي (غير المباشر على نحوٍ أقل بقليل) على أنماط نزعة الشَّكِّ الكليّة الديكارتية.

وَفق معايير النزعة الوسيطة، الدليل النهائي من جهة الاعتقادات التجريبية [أي، أقصى دليل] هو الدليل التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]، الحسيّ والاستبطاني. لذا، ستتطلب دلالة- معايير النزعة الوسيطة -على-الصدق أن يَكون الأمر كما يلي: تمنحنا حواسنا معلومات عن الأشياء والأحداث حولنا، ويمنحنا الاستبطان معلوماتٍ عن أحداثنا*[20] العقلية الخاصة. إنها لا تتطلب أن تَكون الحواس أو الاستبطان مصادرَ معلومات **معصومة**، لكنها تتطلب بالفعل أن **تكون** الحواس والاستبطان مصادرَ معلومات.

هذا هو سبب انشغالي من قبل، قرب نهاية الفصل الخامس، ليس فقط بالإبانة عن صورة الكائنات البشرية باعتبارها كائنات حيوية مُجَهَّزة بأعضاء حسيّة تُحَدِّد [وتكشف] المعلومات التي توفّرها الأشياءُ من حولها (والتي أعتبرها صورة الحسِّ المشترك، والصورة التي يفترضها مسبقًا تصوُّرُنا للدليل)، وإنما، كذلك، بالتنبيه على كيفية كَون هذه الصورة مُضَمَّنة في تنظير نفسي [سيكولوجي] معقول يتلاءم هو نفسه مع تنظير بيولوجي معقول (بمقاربةٍ تَطَوُّريّة).

كما هو معتاد، أركِّز حججي على الإدراك الحسيّ، وأسمح للاستبطان بالسير على خُطاها.

بالإضافة إلى ذلك، ستتطلب الحجةُ المُقَدَّمة هنا قضية إضافية تقول إن الدليل التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية]، الحسيّ والاستبطانيّ، هو الدليل النهائي **الوحيد** الذي لدينا من جهة الاعتقادات التجريبية؛ أننا ليس لدينا قوى الاستبصار، أو التخاطر، أو الإدراك-الحسيّ الفائق. وهي دعاوى

(20) تستخدم سوزان هاك goings-on للإشارة إلى الأحداث العقلية من خلال الاستبطان، ومن معانيها: أحداث ذات طبيعة غير معتادة بالأخص، وأترجمها بـ «أحداث*» تمييزًا لها عن كلمة «أحداث» events. (المترجم).

تجريبية، وعلى نحوٍ لا يقل وضوحًا عن الدعاوى القائلة إن حواسَّ المرء مصادرُ معلومات عن العالَم، وأن الاستبطان مصدر معلومات عن أحداث* المرء العقلية؛ إنها دعاوى تتمتع أشكال التَّقَصِّي **العلمية** «للظواهر فوق-الطبيعية» (على نحوٍ مزعوم) بصلةٍ مساهِمة قوية معها.

قد يُسْأل إذا كان ينبغي تأويل حججي باعتبارها متطلبة منّا، أيضًا، ألا نحوز خبرات دينية، ليس بالمعنى الذي وَفقه ننبهر انبهارًا عميقًا بأعجوبة الكون وتعقيده، وإنما بمعنى كَون [المرء] في تفاعل مباشر مع إلهٍ. يكشف السؤال عن غياب في الوضوح مثير للدهشة من جهة المقصود بـ «تجريبي» في «اعتقادات تجريبية»؛ إذا اعتبر المرءُ أن المقصود له «علاقة مع العالَم الطبيعي فحسب»، فربما يمكن وضع سؤال الخبرة الدينية جانبًا باعتباره غير ذي صلة بالموضوع، بينما إذا اعتبر المرءُ أن المقصود هو «ليس منطقيًّا على نحوٍ محض، ويرتبط بالكيفية التي تَكون الأشياء ممكنة»، فلا يمكن تَجنُّب السؤال. بما أن المهمة الحالية هائلة [من حيث الأهمية]، سأسلك الطريق الأيسر، وأفهم «تجريبي» على نحوٍ ضيق المدى بما يكفي للحفاظ على عدم تأثير مسألة الخبرة الدينية [على المهمة الحالية][21].

لا تُقدِّم مماثلةُ أحجية الكلمات المتقاطعة عونًا لمشروع الاعتماد، نظرًا لعدم وجود نظير لإمكانية فحص حلّي مقابل الحلِّ المنشور في صحيفة اليوم التالي. لكن من المُعِين بالفعل التفكير في التسويغ **الكليّ** بناء على مماثلة إتمام كل المُدخلات بالفعل، أعني المُدخلات المتقاطعة مع المُدخَل المَعنيّ، ومع التسويغ ذاته، وكل تلك المُدخلات المتقاطعة، الملائمة على النحو الأفضل

(21) بلا شَكَ، سيعتبر مناصرو «الإبستمولوجيا المُصَلَّحة» الكالفينيون هذه المراوغةَ غير مُرْضِية بعمق، وأجرؤ على القول إنَّ موقفهم، سيُعَبِّر عنه تمامًا هذا الاقتباسُ لجورج مارسدِنْ، ص. 257:

> تخلق الخطيئةُ انحرافًا منتشرًا. إن الثقةَ بالله ناقصةٌ لدى أغلب الناس، وهي الثقة التي يُتَوَقَّع أن تكون فعلًا فوريًّا يمدّنا بالمبادئ الفطرية [البديهية] الأولى للمعرفة. لا ينبغي على المسيحيين الشعور بالإحراج إنْ قالوا بصراحة إنَّ المسألة تكمن هنا. لو أن المرء يثق بالله، سينظر هذا المرء في أمر دليل ما نظرةً مختلفة عن نظرة شخصٍ يُنْكِرُ وجود الله أساسًا.

[أو: المُفَضَّل أكثر] لمفاتيح حلها، والمُدخلات المتقاطعة معها... إلخ. لكي يَكون شخصٌ مُسَوَّغًا **كُليًّا** في الاعتقاد أن (ب)، يلزم أن يكون م-أدلته من جهة (ب) قطعيًّا وشاملًا، وأن يكون م-أسبابه نفسها مُسَوَّغًا **كليًّا**. بمعنى آخر، سيلزم أن تؤيد الخبرةُ وكلُّ القضايا ذات الصلة ذلك الاعتقادَ على النحو الأفضل [أو: المُفَضَّل أكثر]، وأن تؤيد الخبرةُ وكلُّ القضايا ذات الصلة الخبرةَ وكلَّ القضايا ذات الصلة [المذكورة سلفًا]... إلخ. ليس لدى أحد في الحقيقة شيء كهذا، بالطبع، لكن يمكننا تصوُّر نظرية مثالية افتراضية**، وهي نظرية مُثَبَّتة على نحوٍ تجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] لأقصى مدى، ومندمجة تفسيريًا؛ ومِنْ شأنِ م-الاعتقادات التي يَكون إنسانٌ مُسَوَّغًا **كليًّا** فيها الانتماء إلى هذه النظرية المثالية الافتراضية**. (تعتمد ملاءمة الوصف «مثالي» على الافتراض القائل إن الخبرة، هي، وهي كلُّ، الدليل التجريبي النهائي [أو الأقصى] المتاح بالنسبة إلينا).

يقترح هذا الأمرُ إستراتيجية ممكنة واحدة «من أعلى»: الاعتماد على شيء شبيه بتعريف بيرس للصدق باعتباره الرأي الأقصى [أو النهائي]، النظرية المثالية الافتراضية** القادرة على النجاة من كل الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] والفحص المنطقي الكامل[22]. لهذه لإستراتيجية ميزة؛ لكن ثَمّة إستراتيجية أخرى، غير مباشرة لمدى أكبر قليلًا وأقل طمأنة إلى حَدٍّ ما، لا تعتمد على قبول هذا التعريف للصدق، تستحق الأخذ بعين الاعتبار كذلك.

تجري الإستراتيجية البديلة (التي أرى أنها لا تزال بيرسيّة من حيث الفكر) كما يلي. إما أنه ثَمّة نظرية مثالية فريدة، أو ليس ثَمّة نظرية كهذه. وإذ كان ثَمّة نظرية بالفعل، إما أن يَكون من الملائم ربط تلك النظرية ربطًا وثيقًا بالصدق، أو لا يَكون ذلك من الملائم. إذا كان ثَمّة نظرية مثالية فريدة،

(22) Peirce, *Collected Papers*, 5.565.

وتلك النظرية هي الصدق، يَكون التسويغ **الكلي** إذن دالًّا قاطعًا على صدق اعتقادٍ. إذا لم يَكن ثَمّة نظرية مثالية فريدة، أو إذا كان ثَمّة نظرية كهذه، لكن يمكن أن تَكون كاذبة، حتى التسويغ **الكليّ**، إذن، لن يَكون مِنْ شأنِه ضمان أن اعتقادًا صادقٌ. لكنها، على الرغم من ذلك، أفضل ما يمكننا الطموح إليه؛ إذا لم يَكُن التسويغ **الكليّ** كافيًا، فليس ثَمَّ شيء كافٍ. بمعنى آخر، ما لَم يَكُن التسويغ **الكليّ** دالًّا-على-الصدق، مِنْ شأنِ البحث أن يَكونَ غير ذي جدوى. لن أقول «يرغب كل البشر بطبيعتهم في المعرفة»، بالمعنى الذي نواه أرسطو؛ لكن استعدادًا للتقصّي، للبحث، لمحاولة الوصول إلى فهمٍ، جزءٌ **بالفعل**، من تكويننا، على الرغم من أنه ليس، بالنسبة إلى الكثيرين، جزءًا أساسيًّا. وإن كان لنا البحثُ من الأساس، يمكننا فقط السير على أمل أن أقصى ما نصل إليه مناسبٌ [جيدٌ] **بالفعل** بما يكفي.

لو أننا نقارن هاتين الإستراتيجيتين، يصبح من الظاهر أننا مواجَهون باختيارٍ بين نمط أقوى من الحجة الاعتمادية التي تصبح ممكنة من خلال تهديد النزعة الواقعية في تقرير الصدق، ونمط أضعف للحجة الاعتمادية متوافق مع رؤية واقعية النزعة للصدق.

المفردات مختلفة، لكن أوضاع المشكلة [أي، الأوضاع التي تحدث فيها المشكلة] هي نفسها في ردّنا على نزعة الشَّك الديكارتية، على افتراض** الشيطان الخيِّر. يُفْتَرَض أن يَكون الشيطانُ قادرًا على أن يجعل من البادي بالنسبة إلينا تمامًا كما لو أن (ب)، بينما في الواقع لا-ب؛ ومن الجوهري لإستراتيجية ديكارت القائمة على المحاجّة أن يَكون الخداع المُفْتَرَض** مفهومًا **قطعًا عندنا**. ثَمَّ رَدٌّ ممكنٌ، وهو رَدٌّ أعرب عنه و. ك. بُوْوِزْما O. K. Bouwsma (1898-1978) على نحوٍ واضح، وأعرب عنه بيرس على نحوٍ ضمني[23]، وهو ردٌّ يؤكد أن افتراض** الشيطان غير معقول على نحوٍ خفي؛

= (23) Bouwsma, ‘Descanes’ Evil Genius’; Haack, ‘Descartes, Peirce and the

أنه من غير المعقول حقًّا افتراض أن الأشياء يمكن أن تبدو لنا، مهما تحققنا [بمعنى الكشف عن معلومات متعلقة بها] بعمق، من كل الجوانب الممكنة كما لو أن (ب)؛ ومع ذلك، (ب) كاذبة ـ نظن أنها معقولة لأننا نتخيل أشكالَ خداع أقل شمولًا، أشكال خداع يمكننا تحديدها والكشف عنها. ثَمَّ رَدٌّ آخر يتمثل في السماح بمعقولية الافتراض**، لكن بالتنبيه على الأمر التالي: بما أن الخداع الذي تفترضه** مِنْ شأنِه أن يَكون غير قابل للكشف تمامًا، فهو بالنسبة إلينا، لا أساس له تمامًا على المستوى الإبستيمي. إنه مجرد خطر ممكن منطقيًا لا يمكننا اتخاذ احتياطات مقابله، **وَفق الافتراض** المُقَدَّم**.

قد يتساءل المرء إذا لم يتمكن المرء، بطريقة ما، من التوصُّل إلى تسوية بين هاتين المقاربتَيْن. قد يحاجّ المرء، في النهاية، بالنسبة إلى الفكرة التي تحفّز السمة البراجماتية في تقرير بيرس عن الصدق، والتي تقول بأنه من غير المعقول افتراض إما (1) أن قضيةً تنتمي للنظرية المثالية الافتراضية** لا ينبغي أن تَكون صادقة، أو (2) أنه ينبغي وجود تجليات صدق ليست بجزء من النظرية المثالية الافتراضية**، أقول: لهذه الفكرة مُكوّنان، يوجه-الصدقُ أولاهما ويوجه-الجهلُ ثانيهما. وإذا أحسَّ المرءُ، وهو أمر وارد، بأن الأول أكثر إلهامًا بالإقناع من الأخير، قد يتساءل المرء إذا كان من الممكن استعمال الفكرة القائلة بأنه لا يمكن للنظرية المثالية الافتراضية** أن تَكون كاذبة، لكنها، في الوقت نفسه، يمكنها الإخفاق في أن تَكون الصدق بأكمله. هذا المسار الفكري مُرْضٍ؛ لكن، ليس من الواضح بالنسبة إليَّ إذا أمكن، في النهاية، جعله فعّالًا [أو ناجحًا]، بسبب الأمر التالي: يجعل شرطُ الشمولية واضحًا أن الجوانب التي يوجهها-الخطأ والتي يوجهها-الجهلُ، وهي الجوانب المتعلقة بإمكان وقوعنا في الخطأ، تعتمد على بعضها البعض اعتمادًا معممًا على الرغم من إمكانية تمييزهما عن بعضها البعض. الأمر

= Cognitive Community'.

بسيط: ما لا يعرفه المرء، يُقَلِّلُ تأمين ما يفعله. تبدو الحجةُ المتاحةُ الأكثر متانة هي المقاربة الثانية «من أعلى»، وهي الأكثر واقعية والأقل طمأنة في الوقت نفسه.

لكننا نادرًا ما نَكون مُسَوَّغين **بالكلية**، إن كان لهذا أن يَحدثَ من الأساس، في أيٍّ من اعتقاداتنا، لذا ستحتاج المقاربة من أعلى للفحص، وهي التي تركِّز على الدرجات الأدنى للتسويغ. لا أحاول إثبات أنه إذا كان المرءُ مُسَوَّغًا للدرجة (ن) في اعتقادٍ ما، إذن، في (ن)% من الحالات سيَكون اعتقادُ المرء صادقًا. بالأحرى، أرغب في محاولة الإجابة على السؤال التالي: لماذا ينبغي لنا تفضيل حيازتنا لاعتقادات أكثر تسويغًا بدلًا من الأقل تسويغًا، إذا كان ما ننشغل به هو سؤال إذا ما كانت اعتقاداتنا صادقة؟ لا يفترض ذلك الأمرُ مسبقًا أن كل ما ننشغل به هو التأمين؛ ننشغل بالفائدة، والأهمية، والمحتوى الأساسي كذلك. لا يفترض هذا الأمر إلا ارتباط انشغالنا بالتسويغ بالرغبة في التأمين بدلًا من الرغبة في الأساس.

إن الفكرة الأساسية لهذا الأمر هي نفسها التي استعملتها في الحجة من أعلى: أن كلَّ ما لدينا للسير، من جهة اكتشاف الكيفية التي تَكون عليها الأشياءُ، يتمثل في خبرتنا والقصص التفسيرية التي نبتكرها لتُعَلِّلها. لكن التفاصيل التكوينية لتحديد خصائص التأييد ستَكون، الآن، بارزة ومهمة، لأنه بينما يتطلب التسويغ **الكليّ** أدلة قطعية وشاملة، لا تتطلب درجاته الأقل ذلك الأمرَ. لذا ينتقل التركيز إلى درجات الشمولية والتأييد. وَفق تقريري، يعتمد مدى تسويغ (أ) في الاعتقاد أن (ب) على مدى تأييد م-أدلته لـ (ب)، ومدى شموليته، والمدى الذي يَكون وَفقه م-أسبابه مؤمَّنًا على نحوٍ مستقل. لا تحتاج الجملة الثالثة، التأمين المستقل، إلى أن تُؤخَذ هنا بعين الاعتبار؛ بما أنها تتعلق بالدرجة التي يَكون (أ) مُسَوَّغًا وَفقها في الاعتقاد أن م-أسبابه من جهة (ب)، فهي تعتمد على تأييد وشمولية م-أدلته من جهة

تلك الأسباب ـ وعلى التأمين المستقل لأسبابه من جهة أسبابه، لكن هذه الإشارة إلى التأمين المستقل ستتوقف عن التواجد بوصولنا إلى م-الأدلة التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]. إذن، الفكرة هي التالية. لنسمح بأن تُمَثِّل (د*) كل الأدلة الملائمة من جهة (ب). إذن، يَكون مدى شمولية (د) مقياسًا لمدى قربها من (د*). ويخبرنا «مبدأ بتروشيللي»، وهو المبدأ الذي يرشد تحديدَ خصائص التأييد، بأن مدى تأييد (د) لـ (ب) يعتمد على مدى المساحة الضئيلة التي يتركها (د) لمُنافسِي (ب). لذا، كلما كان (أ) مُسَوَّغًا لمدى أكبر في الاعتقاد أن (ب)، **كانت أدلته أقرب لكل الأدلة ذات الصلة**، و(بشرط التزام تفسيري التفصيلي بالفعل، كما قُصِدَ، بما هو مُعَبَّر عنه مجازيًّا في «مبدأ بتروشيللي») **تناقَصَت المساحة الضئيلة التي تتركها أدلتُه لمُنافسِي (ب)**. وإذا كان ذلك حاصلًا، إذن، تبدو درجةُ التسويغ، من خلال معايير النزعة الوسيطة المُفَسَّرة تفصيليًّا في الفصل الرابع، مناسبةً [أو جيدة] باعتبارها دلالة على الصدق بأكبر قدر يمكن للمرء حيازته.

لن يَكون ثَمّة حاجة لإخبار القراء، الذين يتذكرون أن «الأدلة المؤيِّدة» في تفسيري التفصيلي تحل محلّ «الحجة الاستقرائية»، بأن الحجة المعطاة توًّا هي التي تحلّ محل «تسويغ الاستقراء» في اعتمادي. (في الواقع، من الأفضل تسمية المشروع المألوف لمدى أكبر بـ «**ميتا**-تسويغ الاستقراء *meta*-justification of induction» الذي يجعل من الواضح، بالمناسبة، أنه عندما يقول بوبريّ [أي، مناصر لرؤى بوبر] إن «الاستقراء غير قابل للتسويغ»، يلزم الشَّكّ فيه [بتهمة] إدماج «لا يمكن إثبات أن الاستقراء مُفْضٍ-إلى-الصدق» في «يمكن إثبات أن الاستقراء ليس مُفْضِيًا-إلى-الصدق»).

آمل أن إعادة تكويني للمفاهيم قد نَقَلَت التركيز صوب مشكلة يسهل التعامل معها أكثر. من جهةٍ، جَعَلَت إعادةُ تكويني للمفاهيم من الواضح أن

جزء الحجة الاعتمادية الذي يركِّز على التأييد لديه سمة شبه-استنباطية. أقول «شبه-» فقط لأنني اضطررت للقيام ببعض الحيل[24] تتعلق بتقرير التباس تحديد خصائص التأييد، كما طوَّرته حتى الآن؛ إن كان لي القدرة على إعطاء تفسير تفصيلي دقيق عن مفاهيم التأييد والاندماج التفسيري، ينبغي أن يَكون من الممكن جَعْل هذا الجزء من الحجة الاعتمادية أكثر صرامة. قد يَشُكّ البعضُ في أن هذا الأمر إقرارٌ خطير، مُلِحّين على أننا نعرف منذ هيوم أن أيَّ [ميتا][25]-تسويغ استنباطي للاستقراء لن يؤدي إلى شيء. أُقِرُّ، بالطبع، بعدم وجود طريقة لإثبات أن حجةً استقرائية صحيحةٌ استنباطيًّا، ولا، وهو الجزء المرتبط أكثر بالنقطة الحالية، إثبات أن الأدلةَ المؤيِّدة-وغير-القطعية-في-الوقت-نفسه شاملةٌ؛ لكن لا يَنْتُج من ذلك أن الحجج ذات السمة الاستنباطية لا يمكنها إثبات أن تأييدَ (د) لـ (ب)، بافتراض صدق (د)، دلالةٌ على صدق (ب). (في الفصل الرابع، حاججت بأن مفهوم التأييد لا يتطلع إلى أن يَكون منطقيًّا، بمعنى «إمكان تحديد خصائصه على نحوٍ تركيبي syntactically characterizable». يتوافق هذا الأمر إلى حَدٍّ ما مع النقطة الحالية، وهي أن **الميتا**-حجج عن الدلالة-على-الصدق لدى الأدلة المؤيِّدة تبدو بالفعل ذات سمة استنباطية منطقية). لكن قد يأتي الاعتراض: لو أن حجتي **بالفعل** ذات سمة استنباطية - أو مِنْ شأنِها أن تَكون كذلك إذا أمكن جعلها صارمة بالقدر الكافي – ألا يعني ذلك أنها سخيفة [غير مهمة]، ولا تقدم معلومات مفيدة؟ لا أرى ذلك؛ من المؤكد أنه يمكن للحجج الاستنباطية (مع احترامي لفتجنشتاين) أن تمدّنا بالمعلومات ـ تمدّنا بالمعلومات، أي، تمدنا بمعلومات عن تعقيدات مفاهيمنا، وهي تعقيدات خفية وقابلة لأن تُكْتَشَف في الوقت نفسه. لهذا

(24) تستخدم سوزان هاك مصطلح «hand-waving»، ويعني أنها أوردت حججًا ضعيفة وغير مدعومة، بالأخص عندما يَكون الهدف هو تشتيت الانتباه عن هذه النقطة المُحَدَّدة. (المترجم).

(25) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

السبب، بالضبط، يصعب جعل الحجة أكثر صرامة مما أنجزتُ للآن، لأنه مِنْ شأنِها أن تتطلبَ تحليلًا أعمق للتأييد والاندماج التفسيري مما يمكنني تدبيره في الوقت الحاضر.

مِثل الحجة من أعلى، تعتمد الحجة من أسفل (**من ضمن أمور أخرى**) على قضيتين تتعلقان بالقدرات الإدراكية البشرية: (1) أن الخبرةَ (حسيّة واستبطانية) مصدرٌ لمعلومات تجريبية، و(2) أنها المصدر النهائي [أو الأخير] الوحيد، المتاح بالنسبة إلينا، لمعلوماتٍ كهذه. للآن منحت هاتين القضيتين تعاملًا متساويًا تقريبًا. لكنني لا أرى أنهما متساويتان تمامًا إما في تأمينهما المستقل أو في تأثيرهما على الحجج. دون الأول، لن يَكون ثَمَّ مجال لابتكار **أيِّ** نوعٍ من الحجة الاعتمادية لمعايير النزعة الوسيطة، لأن تلك المعايير تجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية] بالأساس من حيث السمة. ودون الأمر الثاني، فعلى الرغم من أن الحجج التي قدّمتها بالفعل لا يمكنها الصمود دون تعديل، سيظل من الممكن ابتكار حجج تقول إن استيفاء معايير النزعة الوسيطة هو، إن لم يَكُن بالضرورة **أفضل** دلالة على الصدق، فعلى الأقل، هو دلالةٌ ما (إن كان ثَمّة دلالةٌ ما متاحة بالنسبة إلينا من الأساس). لحسن الحظ، ليست القضية الأولى أساسية لمدى أكبر فقط، وإنما أكثر تأمينًا كذلك، من القضية الثانية. ليس من الصعب تخيُّل كيف قد يمكن التوصُّل إلى حيازة سبب لرؤية وجود تخاطر أو أن الأحلام تنبئ عن المستقبل كله في النهاية (على الرغم من رؤيتي أنه لا يمكننا تخيُّل ذلك في الوضع الراهن). ولا من الصعب تخيُّل كيف قد نتوصل لحيازة سبب لرؤية أن الحواس أقل، من حيث الثقة فيها، مما نفترض الآن: لكن الأمر التالي، ومن باب التلطيف، يتطلب جهدًا تخيُّليًا هائلًا: إنشاء سيناريو قد نُجْبَر، بسببه، على الوصول للاستنتاج القائل إن حواسنا ليست وسيلة لتحديد - [والكشف عن] - معلومات عن الأشياء من حولنا **على الإطلاق**. إن الجهد

التخيُّلي لكواين في هذا الاتجاه نافعٌ على مستوى المعلومات:

> يظل من الممكن للخبرة أن تسلك طريقًا يسوغ شكوك [الشَّكّاك][26] حيال الأشياء الخارجية. قد يقل نجاحنا في توقُّع المُلاحَظات بحدة، وفي الوقت نفسه قد يمكننا النجاح إلى حَدٍّ ما في تأسيس تلك التوقُّعات على الأحلام وأحلام اليقظة[27].

ما يجذب انتباهي بخصوص ذلك الأمر، في السياق الراهن، هو التالي: ينبغي فهم وصف كواين لإمكانية إيجادنا للتَّوقُّعات، بناء على الأحلام وأحلام اليقظة، إذ تبدأ في أن تَكون أنجح، باعتباره مشيرًا إلى توقُّعات **عما سيُلاحَظ**؛ فتشتغل محاولته لتخيُّل كيفية إمكان حيازتنا لأدلة نهائية أخرى بجانب الأدلة الحسية على نحوٍ أفضل بكثير من محاولته لتخيُّل كيفية إمكان إحلال الأدلة الحسية بالكلية.

هنا تتشابك الأفكارُ المُقَدَّمة في القسم (ا) مع الحجج الاعتمادية، وتقول هذه الأفكار بأن الانشغال بالتثبيت التجريبي [وليد الخبرة الإنسانية] ليس خَصيصةً موضعية [أو محلية] أو ضيقة الأفق، وإنما هو أمر شائع في أزمان وثقافات مختلفة، وبأنه من الطبيعة الإنسانية الاعتماد، للوهلة الأولى، على المعلومات التي تنقلها حواسُّ المرء.

لا: لم أنْسَ وجود صعوبات معروفة تمامًا في المشروع الاعتمادي لديكارت والتي، كما قد يُتَوَقَّع، مِنْ شأنِها البروز بالنسبة إلى أيّ اعتماد ratification مبذول لمعايير التسويغ. من المُحْتَمَل أن تلك الصعوبات المعروفة تمامًا قد تسببت في أن يفكر بعضُ القراء، لبعض الوقت، «حمقى مندفعون...». قبل أن أشرح الكيفية التي أتخطى عبرها الصعوبة الأشهر [وهي من الصعوبات المعروفة تمامًا]، أود قول شيء ما عن مشكلة تنشأ في المشروع

(26) من وضع المؤلفة نفسها. (المترجم).

(27) Quine, ‘Things and Their Place in Theories’, p. 22.

الفكري لديكارت، وهي مشكلة معروفة لمدى أقل، ولا تزال، في الوقت نفسه، مثيرة للإزعاج.

إن كان لـ«برهان» ديكارت النجاح، فمِنْ شأنِه تجاوز الحَدِّ [حد المقصود أو المقبول]؛ إذ يتركه البرهان مع سؤال محرج: مع العلم بأن مَلَكات المرء خلقها إلهٌ كلي القدرة، وغير مُخادِع، كيف يمكن للمرء ارتكاب خطأ **في أيِّ وقتٍ**؟ وإجابته هي أن العقل الإنساني محدود لكن الإرادة غير محدودة، وأن الخطأ ينشأ عندما تَحُض الإرادةُ المرءَ على تجاوُز حدود قدرات الاستدلال العقلي، وهي إجابة تتركه مع سؤال آخر، أكثر إحراجًا: لماذا لم يخلقنا الإله بقوى للاستدلال العقلي غير محدودة، أو لماذا لم يخلقنا بعقل وإرادة منسجمان انسجامًا أفضل؟ وإجابته: تتجاوز أغراضُ الإله استيعابَ الإنسان، وهي إجابة غير مُرْضِية بالكليّة[28]. لا أواجه أي شيء مماثل [أو مُناظِر] لهذه المشكلة، لأنني لا أدَّعي أن أيَّ إنسان مُسَوَّغ كليًّا في الاعتقاد بأي شيء، إلا نادرًا، بل إن كان لهذا أن يحدث من الأساس، ولا أدَّعي أن التسويغ **الكليّ** يمثِّل أيّ ضمانة للصدق.

لكن قد يشكّ البعضُ، إذا تجاوزت حجة ديكارت الحَدَّ [حد المقصود أو المقبول]، في أن حجتي لا تبلُغ الحَدَّ [حد المقصود أو المقبول]. لقد أوضحتُ تمييز السؤال الذي يركّز عليه هذا الفصلُ: هل معاييرنا للتسويغ دالة-على-الصدق؟ عن سؤال: هل اعتقاداتنا صادقة غالبًا؟ ثَمّة ملاحظة تقول إن الناس لديهم اعتقادات كثيرة ليسوا بمُسَوَّغين فيها، أو ليسوا بمُسَوَّغين فيها كثيرًا، وهي الملاحظة التي وُضِع معها السؤال الثاني جانبًا، أقول إن هذه الملاحظة تُلْمِح، على الرغم من عدم قولها للتالي بوضوح، بأن الناس لديهم كذلك اعتقادات **يَكونون** مُسَوَّغين فيها. ومن المؤكد أن السؤال التالي مشروع: ما هي الأسباب المتاحة –حتى– لوجود هذه الدرجة من التفاؤل؟

(28) Descartes, *Meditation IV*.

وبخصوص هذه المسألة، قد يَكون من المُجدي اللجوء إلى الاعتبارات التَّطَوُّريّة. كما أبديت ملاحظتي في الفصل التاسع، بالمقارنة مع حيوانات أخرى، لا يمتلك البشر السرعة أو القوة على نحوٍ يميّزهم؛ وإنما تميُّزهم [وبراعتهم] كامنة، بالأحرى، في قدرتهم الإدراكية الأكبر، قدرتهم على تمثيل العالَم لأنفسهم ومِن ثَمَّ التنبؤ به والتلاعب به. على عكس أشكال لجوء ديكارت إلى خالق إلهي، ليس لدى هذا المسار الفكري ميل لاقتراح إمكان أن تَكون قدراتنا الإدراكية تامة؛ ويقترح فقط أنه قد يُتَوَقَّع منّا حيازة حَدٍّ أدنى من الكفاءة على الأقل من جهة مسائل مرتبطة أكبر ارتباط بشروط البقاء على قيد الحياة. أميلُ لرؤية أن الاعتبارات التَّطَوُّريّة قد تُقَدِّم طمأنة ما متواضعة، على سبيل المثال، أن استعداداتنا الفطرية لتصنيف أشياء مُحَدَّدة، باعتبارها نوعًا ما، تنتقي الأنواع الحقيقية تقريبًا في العموم، وهو ما مِنْ شأنِه تأييد الفكرة القائلة بأنَّنا لدينا حَدٌّ أدنى ما من الكفاءة التفسيرية يمكننا التشييد عليه، بمراجعة وتصحيح اعتقاداتنا في مواجهة خبرة إضافية؛ والتي قد شَيَّدنا عليها، بالفعل، **العلمَ**.

بالمناسبة، تُشَكِّل الإشارة إلى التَّطَوُّر في الفقرة الأخيرة سببًا ثانيًا لاعتبار تقريري بمثابة إبستمولوجيا تَطَوُّرِيّة، على الرغم من كَون ذلك الأمر بالمعنى الأقل تَطَلُّبًا؛ ويتمثل السبب الأول في أن تساوُق مقاربة جيبسونية [نسبة إلى جيبسون] إيكولوجية [بيئية] مع الإدراك الحسيّ المطابق لتركيزٍ على تكيُّف الكائنات العضوية مع بيئاتها، لوحِظ (في الفصل الخامس، فقرة ٧) باعتباره مُساهِمًا في معقوليته، ومِن ثَمَّ، على نحوٍ غير مباشر لمدى أكبر، في معقولية تصوُّر الإدراك الحسيّ المُضَمَّن على نحوٍ أساسي في النزعة الوسيطة.

بالعودة، الآن، إلى الخط الفكري الرئيس للحُجّة، دعوني أكرر القول إن مدى أهدافي أقل **بكثير** من مدى أهداف ديكارت؛ لقد تطلَّعتُ فقط إلى إعطاء أسباب لرؤية أن استيفاء معايير النزعة الوسيطة للتسويغ هو أفضل

دلالة على الصدق يمكننا حيازتها، إذا كان ثَمّة دلالة-على-الصدق متاحة بالنسبة إلينا. وحتى على الرغم من هذا التخفيض للتَّطلُّعات، وهو كبير جدًّا، فلن يُشَكِّل بنفسه أيّ ردٍّ على الصعوبة المعروفة لمدى أكبر، والمتعلقة بالمشروع الفكري لديكارت: الدور الشرس الذي يُفْتَرَض بالعموم أن ديكارت أوقع نفسه فيه. أليست حججي الاعتمادية، مهما كانت مُتَحَوِّطة، ومهما كانت متواضعة فيما تتطلع إليه، محكوم عليها أن تقع في الدور الشرس؟

لا أظن ذلك.

أولًا: لم أُقَدِّم حجةً استنتاجها يقول إن معايير النزعة الوسيطة دالة-على-الصدق، واعتمدت على كَون إحدى مقدماتها تقول إن معايير النزعة الوسيطة دالة-على-الصدق.

ثانيًا: ولا استعملتُ (مثل الذين يأملون في وجود ميتا-تسويغ استقرائي للاستقراء) منهجًا مُحَدَّدًا للاستدلال أو تشكيل-الاعتقاد للوصول إلى الاستنتاج القائل إن ذلك المنهج نفسه منهج مناسب [أو جيد] للإفضاء-إلى الصدق.

لقد قَدَّمتُ أسبابًا لرؤية أنَّ، إذا كان هناك أيّ دلالة-على-الصدق ممكنة لنا، استيفاء معايير النزعة الوسيطة هو أفضل دلالة-على-الصدق يمكننا حيازتها. إذا دام أثر الشَّكّ القائل بوجود شيء ما مُعْتَمِد-على-الذات، على نحوٍ مُعْتَل، هنا، فقد يَكون ذلك ميراثَ نزعة الأسس، التي تَفْرِض ترتيبًا إبستمولوجيًّا لا أحترمه، أو ميراث **نزعة الأسس**، التي تَفْرِض ترتيبًا ميتا-إبستمولوجيًّا لا أحترمه، لكنني حاججتُ بالفعل بأنه من بين نزعة الأسس و**نزعة الأسس**، ليس ثَمّة نزعة منهما مؤيَّدة بمتانة، ومِن ثَمَّ، من بين نوعَي الأولية الإبستمولوجية، ليس ثَمَّ نوع منهما مؤيَّد بمتانة.

من المحتمل أن هذا الأمر غير كافٍ لتخفيف كل الشكوك. لكنني قد أُسْأل، «نعم، لكن كيف **تعرفين** أن الحواسَّ مصدرٌ للمعلومات عن

أشياء في بيئة المرء، وأن الاستبطانَ مصدرٌ للمعلومات عن أحداث* المرء العقلية»؟، إذ يردد هذا السؤالُ صدى التحدي الذي يواجه ديكارت، «كيف **تعرفين** أن الإلهَ موجودٌ، وأنه ليس بمُخادِع؟»، وسيُورَد هذا السؤال، بلا شك، بنغمةٍ [أي بأسلوب] تقترح أن الإجابة الوحيدة المتاحة بالنسبة إليَّ هي التالية، «لأن دليلي يستوفي معايير النزعة الوسيطة»، وهو ما يردد صدى الإجابة المُتَوَقَّعة من ديكارت، «لأنني أتصوره صادقًا تصوُّرًا واضحًا ومتميزًا». سأضع جانبًا السؤال عما إذا كان لدى ديكارت أي مصدر ضد هذا التحدّي[29]، وأركّز على دفاعي. للبساطة، دعوا (س) تختصر كلَّ الأسباب المباشرة التي قدَّمتها في حجتي الاعتمادية. إن السؤال المُتَوَقَّع، وهو التالي، «نعم، لكن كيف تعرفين أن (س)»، خَطابيٌّ، وهو تَحَدٍ بدلًا من طلب بسيط للمعلومات، وقد يُفْهَم تمامًا بأيٍّ من الطريقتين التاليتين: (1) باعتباره تحديًا لإبداء أسبابي للاعتقاد بأن (س)، أو: (2) باعتباره تحديًا لإثبات أن أسبابي للاعتقاد بأن (س) مناسبة [أو جيدة] بالقدر الكافي بحيث يُشَكِّل اعتقادي معرفةً. لا يمكنني تلبية التحدّي الثاني بدون صياغة تفصيلية لمقاييس الأدلة الخاصة بي وإثبات أنَّ أدلتي بالنسبة إلى (س) تستوفيها، وعلى نحوٍ مُدَّعَى على الأقل رغم عدم كونه واضحًا للغاية، دون تقديم طمأنة تقول إن مقاييسي للأدلة دالةٌ-على-الصدق؛ وإذا كان الأمرُ كذلك، لا يمكنني تلبية هذا التحدّي، في السياق الراهن، بدون الوقوع في الدور. لكن بإمكاني تلبية التحدّي الأول، ببساطة، عبر إبداء أسبابي للاعتقاد بأن (س). وفي هذا ما يكفي. أسبابي أسبابٌ مناسبة [أو جيدة] لو أنها مؤمَّنة تأمينًا مستقلًا وتؤيد (س) على نحوٍ أصيل؛ وأنا مُسَوَّغة في الاعتقاد بتلك الأسباب، ومِن ثَمَّ أنا مُسَوَّغة في الاعتقاد بأن (س)، إذا كان دليلي للاعتقاد فيها دليلًا مناسبًا [أو

---

(29) لكن، انظر:
Van Cleve, 'Foundationalism, Epistemic Principles, and the Canesian Circle'
من أجل نقاش يعين على تفسير هذه المسألة.

جيدًا]. وإذا كنتُ مُسَوَّغة في الاعتقاد بأن (س)، إذن، أعرفُ (س) (بافتراض أن (س) صادقة، وبافتراض كلِّ ما يُحتاج إليه لتجنب مفارقات جيتير). وإذا فعلتُ ذلك، وإذا كانت (س) –والأسباب غير المباشرة التي تعتمد عليها– أسبابًا مناسبة [أو جيدة] للاعتقاد بأن معاييرَ النزعة الوسيطة دالةٌ-على-الصدق، أعرفُ ذلك، أيضًا. وحتى إذا لم يَكُن بإمكاني معرفة أنني مُسَوَّغة في استنتاجي الاعتمادي على نحوٍ ضعيف، بإمكاني أن أكون مُسَوَّغة فيه رغم ذلك؛ وحتى إذا لم يمكنني معرفة أنني أعرفه، أعرفه رغم ذلك[30].

وَفق منظوري، بالطبع، ليس التسويغُ صارمًا، وإنما يأتي بدرجات؛ لذا، لتجنُّب أيّ سوء في الفهم مُحْتَمَل، ربما أحتاج لتكرار أنني لا أدَّعي أن الاعتبارات التي قد قدَّمتها في اعتماد معايير النزعة الوسيطة قريبة -حتى– من أن تَكونَ قطعية، أو شاملة، أو مؤمَّنة تأمينًا مستقلًا **بالكلية**. لو أنني مُسَوَّغة في الاعتقاد بأن معايير النزعة الوسيطة هي أفضل دلالة-على-الصدق يمكننا حيازتها، هذا إن كان ثَمّة أيّ دلالة-على-الصدق ممكنة بالنسبة إلينا، يَكون تسويغي لدرجة متواضعة، نسبيًّا فقط. لكن، أليس ذلك الأمر مقدارًا مُعْتَبَرًا وأفضل من لا شيء؟

إن الإبستمولوجيا، كما أتصورها، والميتا-نظرية الخاصة بها، أجزاء متكاملة لشبكةٍ كاملةٍ من النظريات عن العالَم وعن أنفسنا، لا تؤسس لأجزاء أخرى، بل تتداخل مع أجزاء أخرى. ليست مقاييسُ الأدلة مُقَيَّدة-ثقافيًا بلا أمل، على الرغم من قيام أحكام التسويغ دومًا على المنظور. ولا يمكننا حيازة برهان على أن معاييرنا للتسويغ ضامنة-للصدق truth-guaranteeing، وإنما يمكننا حيازة أسباب لرؤية أنها دالة-على-الصدق، هذا إن كان ثَمّة أيّ دلالة-على-الصدق متاحة بالنسبة إلينا؛ وهي أسباب

(30) قارن مع تمييز بيرس بين المعرفة «التامة perfect» و«الواثقة sure» في:
Collected Papers, 4.62-3.

ليست بأقل عرضة للوقوع في الخطأ من تلك الأجزاء المتعلقة بالعالَم وأنفسنا في نظرياتنا، والتي تتشابك معها، لكن لا تتجاوز ذلك أيضًا.

تَطَلَّعَت **نزعة الأسس** القديمة إلى يقين مطلق يستحيل على المستقصين البشريين غير المعصومين؛ لكن نزعة المواضعة الجديدة والنزعة القَبَلِيّة الجديدة تستسلمان لـ«يأس مُخْتَلَق»[31]. على الرغم من لزوم اكتفائنا بطمأنة أقل من تلك التي كان لدى ديكارت أمل في تحقيقها، لا نحتاج إلى التَّخَلِّي عن السعي وراء الصدق ذاته أو عن الأمل فيه.

عندما انتهت قصة ديكارت الإبستمولوجية، بـ«في سعادة منذ ذلك الحين فصاعدًا»، عَلِمنا أن هذه القصة مبهرة بحيث يستحيل تصديقها، ربما يَكون من الملائم إنهاء قصتي - التي تجمع، بالفعل، نزعة لإمكان الوقوع في الخطأ [اللا-عصمة] مُعَمَّمة مع تفاؤل متواضع حيال وضعنا الإبستمولوجي؛ «على أملٍ منذ ذلك الحين فصاعدًا».

***

(31) «تتبنى الفلسفةُ الرائجة الآن، وتُثَمِّن، اعتقاداتٍ أساسيةً، هدفها... إقناع البشر بأنه ليس ثَمَّ شيء صعب... يمكن انتظاره من العلوم أو العمل الإنساني... التي... يميل [أربابها]…. إلى إشاعة يأس عمديّ ومُخْتَلَق، يقطع أوتارَ ودافع العملَ الجاد... وكل ذلك من أجل أن يظن الناس في فنّهم الكمال، ومن أجل الاختيال البائس دفعوا الناس للاعتقاد أن ذلك الذي لم يُكْتَشَف ويُفْهَم بَعْد، لا يمكن أبدًا اكتشافه أو فهمه في المستقبل».

.Bacon, *The New Organon, Book One, Aphorism* LXXXVIII

حجج سوزان هاك:

حجة التراجع اللا-متناهي	Infinite regress argument
حجة غياب البدائل المُحْتَمَلة	No tolerable alternatives argument
اعتراض المَطْلَب المُبالَغ فيه	Too much to ask objection
اعتراض القصة الخيالية المتماسكة	Consistent fairytale objection
حجة البَحّارَيْن الثَّمِلَين	Drunken sailors argument
اعتراض نزعة الدليل	Evidentialist objection
حجة انعدام الترابط السببيّ	Irrelevance of causation argument
حجة عمليات التأرجح والدوران	Swings and roundabouts argument
حجة الصعود ثم العودة لنقطة الصفر	Up and back all the way down

اختصارات لصور الحجج:

نزعة الأسس	(ن.أ)	FD
نزعة الأسس غير التجريبية	(ن.أغ.ت)	$FD1^{NE}$
نزعة الأسس التجريبية	(ن.أ1ت)	$FD1^{E}$
نزعة الأسس التجريبية [وليدة الخبرة الإنسانية]	(ن.أ1ت ت.خ.إ)	$FD1^{E}_{EXP}$
نزعة الأسس التجريبية الخارجية	(ن.أ1ت خا)	$FD1^{E}_{EXT}$

نزعة الأسس التجريبية ذاتية التسويغ	(ن.أ$1^{\text{ث}}_{\text{ذ.ت}}$)	$FD1^{E}_{SJ}$
نزعة الأسس القوية	(ن.أ$1_{\text{ق}}$)	$FD1_{S}$
نزعة الأسس الضعيفة	(ن.أ$1_{\text{ض}}$)	$FD1_{W}$
نزعة الأسس النقية	(ن.أ$2^{\text{ن}}$)	$FD2^{P}$
نزعة الأسس غير النقية	(ن.أ$2^{\text{غ.ن}}$)	$FD2^{I}$
نزعة الاتساق	(ن.ات)	CH
نزعة الاتساق المتصلبة	(ن.ات$^{\text{مت}}$)	CH^{U}
نزعة الاتساق المعتدلة الموزونة	(ن.ات$^{\text{مع}}_{\text{مو}}$)	CH^{M}_{W}
نزعة الاتساق المعتدلة بحسب-درجة-التضمين	(ن.ات$^{\text{مع}}_{\text{د.ت}}$)	CH^{M}_{D}

ببلِيُوغرَافيا

Alston, W. P., 'Varieties of Privileged Access', *American Philosophical Quarterly*, 8.3, 1971, 223-41.

Alston, W. P., Self-Warrant: a Neglected Form of Privileged Access', *American Philosophical Quarterly*, 13.4, 1976, 257-72.

Alston, W. P., 'Two Types of Foundationalism', *Journal of Philosophy*, LXXIII.7, 1976, 165-85.

Alston, W. P., 'Level-Confusions in Epistemology', *Midwest Studies*, V, 1980, 135-50.

Alston, W. P., 'Internalism and Externalism in Epistemology', *Philosophical Topics*, XIV.1, 1986, 179-221.

Alston, W. P., 'An Internalist Externalism', *Synthese*, 74, 1988, 265-83.

Annis, D., 'A Contextualist Theory of Epistemic Justification', *American Philosophical Quarterly*, 15.3, 1978, 213-19.

Armstrong, D. M., *Belief, Truth and Knowledge*, Cambridge University Press, Cambridge, 1973.

Asher, H., *Experiments in Seeing*, Basic Books, New York, 1961.

Ayer, A. J., *The Problem of Knowledge*, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, 1956.

Ayer, A. J., 'Truth, Verification and Verisimilitude' in Schilpp, ed., *The Philosophy of Karl Popper*, 684-91.

Bacon, F., *The New Organon* (1620), ed. Anderson, F. H., Bobbs Merrill, Indianapolis, IN, and New York, 1960.

Bain, A., *The Emotions and the Will*, Longmans, Green, London, third edition, 1875.

Baughm, R., *Character as Indicated by Handwriting*, L. Upcott Gill, London, n.d.

BonJour, L., 'Externalist Theories of Empirical Knowledge', *Midwest Studies in Philosophy*, V, 1980, 53-73.

BonJour, L., *The Structure of Empirical Knowledge*, Harvard University Press, Cambridge, MA and London, 1985.

Bouwsma, O. K., 'Descartes' Evil Genius', *Philosophical Review*, LVIII, 1949, and in Sesonske and Fleming, eds, *Meta-Meditatnions*, 26-36.

Burdick, H., 'A Logical Form for the Propositional Attitudes', *Synthese*, 52, 1982, 185-230.

Burdick, H., 'On Davidson and Interpretation', *Synthese*, 80, 1989, 321-45.

Burge, T., 'Individualism and the Mental', *Midwest Studies*, IV, 1979, 73-122.

Casullo, A., 'Kripke on the A Priori and the Necessary', *Analysis*, 37, 1977, 152-9, and in Moser, P. K., ed., *A Priori Knowledge*, Oxford University Press, Oxford, 1987, 161-9.

Churchland, P. M., *Scientific Realism and the Plasticity of Mind*, Cambridge University Press, Cambridge, 1979.

Churchland, P. M., 'Eliminative Materialism and the Propositional Attitudes', *Journal of Philosophy*, LXXXVIII.2, 1981, 67-89; page references to the reprint in *A Neurocomputational Perspective*, 1-22.

Churchland, P. M., 'The Ontological Status of Observables', *Pacific Philosophical Quarterly*, 63.3, 1982, 226-35; page references to the reprint in *A Neurocomputational Perspective*, 139-51.

Churchland, P. M., *Matter and Consciousness: A Contemporary Introduction to the Philosophy of Mind*, Bradford Books, MIT Press, Cambridge, MA, 1984.

Churchland, P. M., 'The Continuity of Philosophy and the Sciences', *Mind and Language*, 1.1, 1986, 5-14.

Churchland, P. M., 'Folk Psychology and the Explanation of Behaviour', *Proceedings of the Aristotelian Society*, Supplement, 62, 1988, 209-22; page references to the reprint in *A Neurocomputational Perspective*, 111-27.

Churchland, P. M., 'On the Nature of Theories', in Savage, C. W., ed., *Scientific Theories, Minnesota Studies in the Philosophy of Science*, 11, University of Minnesota Press, Minneapolis, MN, 1989, 59-101; page references to the reprint in *A Neurocomputational Perspective*, 153-96.

Churchland, P. M., 'Explanation: a PDP Approach' (not previously published) in *A Neurocomputational Perspective*, 197-230.

Churchland, P. M., *A Neurocomputational Perspective: The Nature of Mind and the Structure of Science*, Bradford Books, MIT Press, Cambridge, MA and London, 1989.

Churchland, P. Smith, 'Is Determinism Self-Refuting? ', *Mind*, 90, 1981, 99-101.

Churchland, P. Smith, 'Epistemology in the Age of Neuroscience', *Journal of Philosophy*, LXXXIV.10, 1987, 544-53.

Cohen, S., 'Justification and Truth', *Philosophical Studies*, 46, 1984, 279-95.

Cornman, J., 'Foundational versus Nonfoundational Theories of Empirical Justification', in Pappas and Swain, eds, *Essays on Knowledge and Justification*, 229-52.

Daley, R., *A Faint Cold Fear*, Warner Books, New York, 1990.

Davidson, D., 'On the Very Idea of a Conceptual Scheme', *Proceedings of the American Philosophical Association*, XLVII, 1972-3, 5-20.

Davidson, D., 'Radical Interpretation', *Dialectica*, 27, 1973, 313-28, and in *Inquiries into Truth and Interpretation*, 125—40; page references to *Inquiries*.

Davidson, D., 'Belief and the Basis of Meaning', *Synthese*, 27, 1974, 309-23; and in *Inquiries into Truth and Interpretation*, 145-51; page references to *Inquiries*.

Davidson, D., 'The Method of Truth in Metaphysics', *Midwest Studies in Philosophy*, II, 1977, and in *Inquiries into Truth and Interpretation*, 199-214; page references to *Inquiries*.

Davidson, D., 'Reply to Foster', in *Truth and Meaning*, eds Evans, G. and McDowell, J., Clarendon Press, Oxford, 1976, 33-41, and in *Inquiries into Truth and Interpretation*, 171-80; page references to *Truth and Meaning*.

Davidson, D., *Inquiries into Truth and Interpretation*, Clarendon Press, Oxford, 1984.

Davidson, D., 'A Coherence Theory of Truth and Knowledge', in *Kant oder Hegel?*, ed. Henrich, Dieter, Klett-Cotta, Stuttgart, 1983, 423-38, reprinted in *Reading Rorty*, ed. Malachowski, A. R., 120-34; page references to *Reading Rorty*.

Davidson, D., 'Afterthoughts [on 'A Coherence Theory of Truth and Knowledge'], 1987', in Malachowski, ed., *Reading Rorty*, 134-7.

Davidson, D., 'The Structure and Content of Truth' (the Dewey Leatures), *Journal of Philosophy*, LXXXVII.6, 1990, 279-328.

Dennett, D., *Brainstorms*, Harvester, Hassocks, Sussex, 1979.

Descartes, R., *Meditations on First Philosophy*, (1641), trans. Haldane, E. and Ross, G. R. T., Cambridge University Press, Cambridge, 1911.

Dewey, J., 'Beliefs and Existences' (1905), in *The Influence of Darwin on Philosophy*, Henry Holt and Company, New York, 1910, 169-97.

Dewey, J., *Reconstruction in Philosophy*, Henry Holt and Co., 1920, and Beacon Press, Boston, MA, 1957.

Dewey, J., *The Quest for Certainty* (1929), Capricorn Books, G. P. Putnam's Sons, New York, 1960.

Donnellan, K., 'Reference and Definite Descriptions', *Philosophical Review*, 75.3, 1966, 281-304.

Feldman, R., 'Reliability and Justification', *The Monist*, 68.2, 1985, 159-74.
Feldman, R. and Conee, E., 'Evidentialism', *Philosophical Studies*, 48, 1985, 15-34.
Firth, R., 'Coherence, Certainty and Epistemic Priority', *Journal of Philosophy*, LXI.19, 1964, 545-57.
Firth, R., 'The Anatomy of Certainty', *Philosophical Review*, LXXVI.1, 1967, 3-27.
Firth, R., 'Lewis on the Given', in *The Philosophy of C. I. Lewis*, ed. Schilpp, P. A., 329-50.
Fodor, J. A., *Representations: Philosophical Essays on the Foundations of Cognitive Science*, Bradford Books, MIT Press, Cambridge, MA, and London, 1981.
Fodor, J. A., 'Fodor's Guide to Mental Representation: the Intelligent Auntie's Vade Mecum', *Mind*, 94, 1985, 76-100.
Foley, R., 'Justified Inconsistent Beliefs', *American Philosophical Quarterly*, 16.4, 1979, 247-57.
Foley, R., 'What's Wrong With Reliabilism?', *The Monist*, 68.2, 1985, 188-202.
Frapolli, M-J., 'Identity, Necessity and *A Prioricity*: The Fallacy of Equivocation', *History and Philosophy of Logic*, 13, 1992, 91-109.
Gibson, J. J., *The Senses Considered as Perceptual Systems*, Houghton Mifflin, Boston, MA, 1966.
Gibson, J. J., 'New Reasons for Realism', *Synthese*, 17, 1967, 162-72.
Gibson, J. J., *The Ecological Approach to Visual Perception*, Houghton Mifflin, Boston, MA, 1979; reprinted by Lawrence Erlbaum Associates, Hillsdale, NJ, and London, 1986.
Goldman, A. H., *Empirical Knowledge*, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, CA, and London, 1988.
Goldman, A. I., 'Epistemics: the Regulative Theory of Cognition', *Journal of Philosophy*, 75, 1978, 509-23.
Goldman, A. I., 'What is Justified Belief?', in Pappas, ed., *Justification and Knowledge*, 1-23.
Goldman, A. I., *Epistemology and Cognition*, Harvard University Press, Cambridge, MA, and London, 1986.
Goldman, A. I., 'Strong and Weak Justification', in Tomberlin, ed., *Philosophical Perspectives, 2: Epistemology*, 51-70.
Goldman, A. I., 'Stephen P. Stich: *The Fragmentation of Reason*', *Philosophy and Phenomenological Research*, LI.1, 1991, 189-93.
Goschke, T. and Koppelberg, D., 'Connectionist Representation,

Semantic Compositionality, and the Instability of Concept Structure', *Psychological Research*, 52, 1990, 253-70.
Goodman, N., 'Sense and Certainty', *Philosophical Review*, 61, 1952, 160-7.
Goodman, N., 'The New Riddle of Induction' (1953), in *Fact, Fiction and Forecast*, 59-83.
Goodman, N., Fact, *Fiction and Forecast*, Bobbs-Merrill, Indianapolis, New York, Kansas City, second edition, 1965.
Gregory, R. L., *Eye and Brain: the Psychology of Seeing*, Wiedenfield and Nicholson, London, 1966 and 1972; page references to second, 1972, edition.
Haack, S., 'The Relevance of Psychology to Epistemology', *Metaphilosophy*, 6, 1975, 161-76.
Haack, S., 'Is It True What They Say About Tarski?', *Philosophy*, 51.197, 1976, 323-36.
Haack, S., 'Epistemology With a Knowing Subject', *Review of Metaphysics*, XXXIII.2, 1979, 309-36.
Haack, S., 'Descartes, Peirce and the Cognitive Community', *The Monist*, 65.2, 1982, 156-82; reprinted in Freeman, E., ed., *The Relevance of Charles Peirce*, Open Court, La Salle, IL, 1983, 238-63.
Haack, S., 'Theories of Knowledge: an Analytic Framework', *Proceedings of the Aristotelian Society*, LXXXIII , 1982-3, 143-57.
Haack, S., 'Can James's Theory of Truth be Made More Satisfactory?', *Transactions of the Charles S. Peirce, Society*, XX, 3, 1984, 269-78.
Haack, S., 'C. I. Lewis', in *American Philosophy*, ed. Singer, Marcus G., Royal Institute of Philosophy Lecture Series, 19, Cambridge University Press, Cambridge, 1985, 215-39.
Haack, S., Review of Harding and Hintikka, eds, *Discovering Reality, Philosophy*, 60.232, 1985, 265-70.
Haack, S., '"Realism"', *Synthese*, 73.2, 1987, 275-299.
Haack, S., 'Surprising Noises: Rorty and Hesse on Metaphor', *Proceedings of the Aristotelian Society*, LXXXVIII, 1987-8, 179-87.
Haack, S., 'Recent Obituaries of Epistemology', *American Philosophical Quarterly*, 27.3, 1990, 199-220.
Haack, S., 'Rebuilding the Ship While Sailing on the Water', in *Perspectives on Quine*, eds Barrett, R. and Gibson, R., Blackwell, Oxford, 1990, 111-27.
Haack, S., Critical Notice of Code, *Epistemic Responsibility*, *Canadian journal of Philosophy*, 21.1, 1991, 91-108.
Haack, S., 'What is "the Problem of the Empirical Basis", and Does

Johnny Wideawake Solve It? ', *British journal for the Philosophy of Science*, 42, 1991, 369-89.
Haack, S., '"Extreme Scholastic Realism": its Relevance to Philosophy of Science Today', *Transactions of the Charles S. Peirce Society*, XXVIII.1, 1992, 19-50.
Haack, S., 'Science "From a Feminist Perspective"', Philosophy, 67, 1992, 5-18.
Haack, S., 'Double-Aspect Foundherentism: a New Theory of Empirical Justification', *Philosophy and Phenomenological Research*, LII.1, 1993, 113-28.
Haack, S., 'The Two Faces of Quine's Naturalism', *Synthese*, 94, 1993, 335-56.
Haack, S., 'Pragmatism', in *Handbook of Epistemology*, eds Sosa, E. and Dancy, J., Blackwell, Oxford, 1992, 351-7.
Haack, S., 'Philosophy/philosophy, an Untenable Dualism', *Transactions of the Charles S. Peirce Society*, forthcoming.
Haack, S., 'Dry Truth and Real Knowledge: Epistemologies of Metaphor and Metaphors of Epistemology', forthcoming in *Approaches to Metaphor*, ed. Hintikka, J., *Synthese* library, Kluwer, Dordrecht, the Netherlands.
Haack, S., 'Epistemological Reflections of an Old Feminist', *Reason Papers*, 18, Fall 1993.
Hahn, L. and Schilpp, P. A., eds, *The Philosophy of W. V. Quine*, Open Court, La Salle, IL, 1986.
Hallen, B. and Sodipo, J., *Knowledge, Belief and Witchcraft*, Ethnographica, London, 1986.
Haraway, D., 'Situated Knowledges: The Science Question in Feminism and the Privilege of Partial Perspective', *Feminist Studies*, 14.3, 1988, 575-600.
Harding, S., and Hintikka, M., eds, *Discovering Reality: Feminist Perspectives on Epistemology, Metaphysics, Methodology and the Philosophy of Science*, Reidel, Dordrecht, the Netherlands, 1983.
Harding, S., *Whose Science? Whose Knowledge?*, Cornell University Press, Ithaca, NY, 1991.
Hardwig, J., 'Epistemic Dependence', *Journal of Philosophy*, LXXXII, 1985, 335-49.
Heil, J., 'Intentionality Speaks for Itself', in Silvers, ed., *Rerepresentations*, 345-68.
Hobbes, T., *Human Nature* (1650); page references to Woodridge, J. E., ed., *Hobbes Selections*, Charles Scribner's Sons, New York, Chicago,

Boston, 1936.
Horgan, T., 'From Cognitive Science to Folk Psychology: Computation, Mental Representation and Belief', *Philosophy and Phenomenological Research*, LII.2, 1992, 449-84.
Horgan, T. and Woodward, J., 'Folk Psychology is Here to Stay', *Philosophical Review*, 94, 1985, 197-226.
Horton, R., 'African Traditional Thought and Western Science', *Africa*, 37, numbers 1 and 2, 1967, 50—71 and 155-87; reprinted in Wilson, B. R., ed., *Rationality*, Blackwell, Oxford, 1970, 131-72.
Hume, David, *Enquiry Concerning Human Understanding* (1748), ed. Selby-Bigge, L. A., from the posthumous edition of 1777, revised by Nidditch, P. H., Clarendon Press, Oxford, 1975.
Jaggar, A., 'Love and Knowledge: Emotion in a Feminist Epistemology', in Garry, A. and Pearsall, M., eds, *Women, Knowledge and Reality*, Unwin Hyman, Boston, MA, 1989, 129-55.
James, W., *The Will to Believe*, (1897), Dover, New York, 1956.
James, W., *Pragmatism* (1907), eds Burkhardt, F. and Bowers, F., Harvard University Press, Cambridge, MA, and London, 1975.
James, W., *The Meaning of Truth* (1909), eds Burkhardt, F. and Bowers, F., Harvard University Press, Cambridge, MA, and London, 1975.
Kelley, D., *The Evidence of the Senses*, Louisiana State University Press, Baton Rouge, LA, and London, 1986.
Kim, J., 'What is "Naturalized Epistemology"?', in Tomberlin, ed., *Philosophical Perspectives, 2: Epistemology*, 381-406.
Kirkham, R., 'Does the Gettier Problem Rest on a Mistake?', *Mind*, XCIII, 1985, 501-13.
Kornblith, H., 'Beyond Foundationalism and the Coherence Theory', *Journal of Philosophy*, LXXII.10, 1980, 597-612; reprinted in *Naturalizing Epistemology*, 115-28.
Kornblith, H., ed., *Naturalizing Epistemology*, MIT Press, Cambridge, MA, 1985.
Kosslyn, S.M. and Koenig, O., *Wet Mind: The New Cognitive Neuroscience*, Free Press, New York, 1992.
Kripke, S., *Naming and Necessity*, Blackwell, Oxford, 1980.
Kuhn, T. S., *The Structure of Scientific Revolutions*, University of Chicago Press, Chicago, IL, 1962; enlarged edition, 1970.
Lehrer, K., *Knowledge*, Clarendon Press, Oxford, 1974.
Leonard, N., 'The Impossibility of a "Theory of Knowledge" ', first published in German in 1908, reprinted in English in *Socratic Method and Critical Philosophy*, trans. Thomas K. Brown m1, New

York, 1969, 185-205.
Lewis, C. I., *An Analysis of Knowledge and Valuation*, Open Court, La Salle, IL, 1946.
Lewis, C. I., 'The Given Element in Empirical Knowledge', *Philosophical Review*, 61, 1952, 168-75.
Malachowski, A. R., ed., *Reading Rorty*, Blackwell, Oxford, 1990.
Marsden, G., 'The Collapse of American Evangelical Academia', in Plantinga and Wolterstorff, eds, *Faith and Rationality*, 219-63.
McGinn, C., 'Charity, Interpretation and Belief', *Journal of Philosophy*, 74, 1977, 521-35.
Minsky, M., 'K-Lines: a Theory of Memory', in Norman, D., ed., *Perspectives on Cognitive Science*, 87—103.
Minsky, M., 'Frame-System Theory', in Wason, P. and Johnson-Laird, P., eds, *Thinking*, Cambridge University Press, Cambridge, 1977, 355-76.
Minsky, M., 'A Framework for Representing Knowledge', in Haugeland, J., ed., *Mind Design*, Bradford Books, MIT Press, Cambridge, MA, 1981, 94-128.
Mintz, S. B., 'Gentlepeople: Sharpen Your Pencils', *Columbia*, Winter 1992, 14-19.
Nelson, L. Hankinson, *Who Knows: From Quine to a Feminist Empiricism*, Temple University Press, Philadelphia, PA, 1990.
Nisbett, R. and Wilson, T. D., 'Telling More Than We Can Know: Verbal Reports on Mental Processes', *The Psychological Review*, 84.3, 1977, 321-59.
Norman, D., ed., *Perspectives on Cognitive Science*, Ablex, Norwood, NJ, 1981.
Orwell, G., *Nineteen Eighty-Four* (1949), Penguin, Harmondsworth, Middlesex, 1954,
Pappas, G., and Swain, M., eds, *Essays on Knowledge and Justification*, Cornell University Press, Ithaca, NY, and London, 1978.
Pappas, G., ed., *Justification and Knowledge*, Reidel, Dordrecht, Holland, Boston, MA, and London, 1979.
Pastin, M., 'C. I. Lewis's Radical Foundationalism', *Noûs*, 9, 1975, 407-20.
Pastin, M., 'Modest Foundationalism and Self-Warrant', *American Philosophical Quarterly* monograph series, 4, 141-9, and in Pappas and Swain, *Essays on Knowledge and Justification*, 279-88.
Pearson, K., *The Grammar of Science*, Adams and Charles Black, London, second edition, 1900.

Peirce, C. S., *Collected Papers*, eds Hartshorne, C., Weiss, P. and Burks, A., Harvard University Press, Cambridge, MA, and London, 1931-58. References by volume and paragraph number.

Perry, Ralph Barton, *The Thought and Character of William James*, Harvard University Press, Cambridge, MA, 1948.

Plantinga, A. and Wolterstorff, N., eds, *Faith and Rationality*, University of Notre Dame Press, Notre Dame, IN, and London, 1983.

Plantinga, A., 'Reason and Belief in God', in *Faith and Rationality*, eds Plantinga and Wolterstorff, 16-93.

Polanyi, M., *Personal Knowledge*, Routledge and Kegan Paul, London, 1958.

Polanyi, M., *The Tacit Dimension*, Doubleday, Garden City, NY, 1966.

Pollock, J., 'A Plethora of Epistemological Theories', in Pappas, ed., *Knowledge and Justification*, 93-114.

Pollock, J., *Contemporary Theories of Knowledge*, Rowman and Littlefield, Savage, MD, 1986, Hutchinson, London, 1987.

Popper, K. R., *The Logic of Scientific Discovery*, Hutchinson, London, 1959.

Popper, K. R., *Objective Knowledge*: An Evolutionary Approach, Clarendon Press, Oxford, 1972.

Popper, K. R., 'Epistemology Without a Knowing Subject', in *Objective Knowledge*, 106-52.

Popper, K. R., 'On the Theory of the Objective Mind', in *Objective Knowledge*, 153-90.

Popper, K. R., 'The Verification of Basic Statements' and 'Subjective Experience and Linguistic Formulation', in Schilpp, ed., *The Philosophy of Karl Popper*, 1110-11 and 1111-14.

Price, H. H., *Belief*, Allen and Unwin, London, 1969.

Putnam, H., 'Why Reason Can't be Naturalized', *Synthese*, 52, 1982, 3-23.

Putnam, H., 'Meaning Holism', in Hahn and Schilpp, eds, *The Philosophy of W. V. Quine*, 405-26.

Quine, W. V., 'Two Dogmas of Empiricism' (1951), in *From a Logical Point of View*, 20-46.

Quine, W. V., *From a Logical Point of View*, Harvard University Press, Cambridge, MA, 1953; Harper Torchbooks, Harper and Row, New York and Evanston, 1963; page references to the latter.

Quine, W. V., *Word and Object*, MIT Press, Cambridge, MA and London, 1960.

Quine, W. V., *Ontological Relativity and Other Essays*, Columbia

University Press, New York and London, 1969.
Quine, W. V., 'Epistemology Naturalized', in *Ontological Relativity and Other Essays*, 69-90.
Quine, W. V., 'Natural Kinds', in *Ontological Relativity and Other Essays*, 114-38.
Quine, W. V., 'On the Reasons for the Indeterminacy of Translation', *Journal of Philosophy*, LXVII.6, 1970, 178-83.
Quine, W. V., *The Roots of Reference*, Open Court, La Salle, IL, 1973.
Quine, W. V., 'The Nature of Natural Knowledge', in Guttenplan, S., ed., *Mind and Language*, Clarendon Press, Oxford, 1975, 67-82.
Quine, W. V., 'Facts of the Matter', in Shahan, R., and Merrill, K., eds, *American Philosophy from Edwards to Quine*, University of Oklahoma Press, Norman, OK, 1977, 176-96.
Quine, W. V., *Theories and Things*, Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, MA, and London, 1981.
Quine, W. V., 'Things and Their Place in Theories', in *Theories and Things*, 1-23.
Quine, W. V., 'Five Milestones of Empiricism', in *Theories and Things*, 67-72.
Quine, W. V., 'Reply to Putnam', in Hahn and Schilpp, eds, *The Philosophy of W. V. Quine*, 427-32.
Quine, W. V., 'Reply to White', in Hahn and Schilpp, eds, *The Philosophy of W. V. Quine*, 663-5.
Quine, W. V. and Ullian, J., *The Web of Belief*, Random House, New York, 1970; second edition, 1978.
Quinton, A. M., 'The Foundations of Knowledge', in *British Analytical Philosophy*, eds Williams, B. and Montefiore, A., Routledge and Kegan Paul, London, 1966, 55-86.
Quinton, A. M., *The Nature of Things*, Routledge and Kegan Paul, London, 1973.
Ramsey, F. P., *The Foundations of Mathematics*, ed. Braithwaite, R. B., Routledge and Kegan Paul, London, 1931.
Reichenbach, H., 'Are Phenomenal Reports Absolutely Certain?', *Philosophical Review*, 61, 1952, 147-59.
Reid, T., *Essays on the Intellectual Powers* (1785), in Beanblossom, R. E. and Lehrer, K., eds, *Thomas Reid: Inquiry and Essays*, Hackett, Indianapolis, IN, 1983.
Rorty, R., *Philosophy and the Mirror of Nature*, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1979.
Rorty, R., 'Unfamiliar Noises: Hesse and Davidson on Metaphor',

Proceedings of the Aristotelian Society, Supplement, 61, 1987, 283-96, and in *Objectivity, Relativism and Truth*, 162-74.
Rorty, R., *Contingency, Irony and Solidarity*, Cambridge University Press, Cambridge, 1989.
Rorty, R., *Objectivity, Relativism and Truth: Philosophical Papers, 1*, Cambridge University Press, Cambridge, 1991.
Rorty, R., *Essays on Heidegger and Others: Philosophical Papers, 2*, Cambridge University Press, Cambridge, 1991.
Rosenfield, I., *The Complete Medical Exam*, Newsweek Books, New York, 1978.
Russell, B., 'Knowledge, Error and Probable Opinion', in *The Problems of Philosophy*, Oxford University Press, Oxford, 1912.
Russell, B., *Our Knowledge of the External World as a Field for Scientific Method in Philosophy*, Allen and Unwin, London, 1914.
Schiffer, S., 'Truth and the Theory of Content', in Parret and Bouverese, eds, *Meaning and Understanding*, Walter de Gruyter, Berlin, 1981.
Schilpp, P. A., ed., *The Philosophy of C. I. Lewis*, Open Court, La Salle, IL, 1968.
Schilpp, P. A., ed., *The Philosophy of Karl Popper*, Open Court, La Salle, IL, 1974.
Sellars, W., 'Empiricism and the Philosophy of Mind', *in Science, Perception and Reality*, Routledge and Kegan Paul, London, 1963, 127-96.
Sesonske, A. and Fleming, N., eds, *Meta-Meditations: Studies in Descartes*, Wadsworth, Belmont, CA, 1965.
Shope, R. K., *The Analysis of Knowing*, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1983.
Siegel, H., 'Justification, Discovery, and the Naturalization of Epistemology', *Philosophy of Science*, 47, 1980, 279-320.
Silvers, S., ed., *Rerepresentations: Readings in the Philosophy of Mental Representation*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, the Netherlands, Boston, MA, and London, 1989.
Sosa, E., 'The Raft and the Pyramid', *Midwest Studies in Philosophy*, V, 1980, 3-25.
Stich, S. P., *From Folk Psychology to Cognitive Science*, Bradford Books, MIT Press, Cambridge, MA, and London, 1983.
Stich, S. P., *The Fragmentation of Reason*, Bradford Books, MIT Press, Cambridge, MA, and London, 1990.
Stich, S. P., 'The Fragmentation of Reason: a Precis of Two Chapters', *Philosophy and Phenomenological Research*, LI.1, 1991, 178-83.

Strawson, P. F., *Introduction to Logical Theory*, Methuen, London, 1952.

Tomberlin, J., ed., *Philosophical Perspectives, 2: Epistemology, Ridgeview*, Atascadero, CA, 1988.

Turnbull, C., *The Mountain People*, Picador, London, 1974.

Van Cleve, J., 'Foundationalism, Epistemic Principles, and the Cartesian Circle', *Philosophical Review*, LXXXVIII.1, 1979, 55-91.

Vermazen, B., 'The Intelligibility of Massive Error', Philosophical Quarterly, 33.138, 1983, 69-74.

Watkins, J. W. N., *Science and Scepticism*, Hutchinson, London, 1984.

Wilson, N. L., 'Substances Without Substrata', *Review of Metaphysics*, 12, 1959, 521-39.

Wilson, T. D., 'Strangers to Ourselves: the Origins and Accuracy of Beliefs About One's Own Mental States', in Harvey, J. H. and Weary, G., eds, *Attribution: Basic Issues and Applications*, Academic Press, Orlando, FL, 1985, 1-35.

Winograd, T., 'Frame Representations and the Declarative-Procedural Controversy', in Bobrow, D. G. and Collins, A., eds, *Representation and Under- standing*, San Francisco, New York and London, 1975, 188-210.

Winograd, T., 'What Does It Mean to Understand Language?', in Norman, ed., *Perspectives on Cognitive Science*, 231-63.

Wooldridge, D. E., *The Machinery of the Brain*, MacGraw Hill, New York, 1963.

Wiredu, K., 'How Not to Compare African Thought With Western Thought', in *African Thought*, ed. Wright, R. A., University Press of America, New York, 1984, 149-62.

Wittgenstein, L., *On Certainty*, ed. Anscombe, G. E. M. and von Wright, G. H., with English translation by Paul, G. A. and Anscombe, G. E. M., Blackwell, Oxford and Harper and Row, New York, 1969.



في محاولة نقديةٍ، وكذلك، تأسيسية على مستوى التنظير، تُقَدِّم سوزان هاك نظريةً جديدة في الإبستمولوجيا: نزعة وسيطة بين نزعَتَي الأسس والاتساق. كما تتعرض، لمختلف التصوُّرات عن طبيعة المعرفة والاعتقادات والتسويغ، وبلغةٍ مُتْقَنَة ومضبوطة، تُساهم سوزان هاك مساهمةً كبيرةً، في النقاش المستمر عن طبيعةِ المعرفة وطرق اكتسابها. ويُمَثِّل هذا الكتاب، أيضًا، ردًّا حجاجيًا على ادّعاءات «موت الإبستمولوجيا». وهو خير مثال للتحليل الفلسفي الثاقب، والتواضع المعرفيّ، والمحاجَّة الدقيقة، ما يُتيح للقارئ التعرُّفَ على مثالٍ حقيقيٍّ من أمثلة التفكير الفلسفيّ.


ISBN 978-603-91896-8-8
9 786039 189688
الطبعة الأولى: 2023

